





# دور النقود في التنمية الاقتصادية

مع دراسة خاصة بجمهورية مصر العربية

---

ومحمد محمود حسين

---

رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية

---

لجنة التحكيم :

الأستاذ الدكتور	محمد عبد الحليم
الأستاذ الدكتور	محمد عبد الحليم
الأستاذ الدكتور	محمد عبد الحليم

١٩٧٤



# وُزْرُ النَّفْسِ دُرٌّ فِي السَّيْمَةِ اللُّبِّقَةِ أَوَّلًا

مع دراسة خاصة بجمهورية مصر العربية

---

وَهْدَى مُحَمَّدٌ حَسَنِ

---

رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية

---

لجنة الحكم :

محمد حامد دويدار	الاستاذ الدكتور
محمد حلقى مراد	الاستاذ الدكتور
محمد عبد العزيز قهوجي	الاستاذ الدكتور

١٩٧٣

الناشر

دار الجامعات المصرية

تليفون ٢٢٤٦٦٩ بالاسكندرية



بسم الله الرحمن الرحيم

## « فاتحة »

يرزح نشاط التجارة الخارجية بالبلدان النامية وراء خضم من المشكلات ،  
تحول بينه وبين الاسهام الفعال في كفاحها من أجل تطوير كيانها الاقتصادى .

وبرغم ما توليه مؤلفات الاقتصاديين الغربيين - فضلا عن للنظريات الاقتصادية  
الدولية - من اهتمام بهذا الموضوع ، فإن احساساً عميقاً بأهمية بحثه من وجهة نظر  
البلدان النامية - وبدافع من وجدان ابنائها الذين يعاشون واقعاً - ،  
ويشاركون الكفاح من أجل تقدمها الاقتصادى ، فى استقصاء مخاض لحقائق وجذور  
هذا الواقع - قد دفعتنى لحوض هذا المجال بما يحفه من صعوبة .

ولا أخفى أن بادرة إهتمامى بالموضوع قد نشأت مع بداية عملى الجركى -  
لفترة ما - بقسم حركة الصادرات بالاسكندرية منذ اواخر الخمسينات ، فكان  
لنشاط التصدير دائماً موقع خاص من تفكيرى كما لمت فى الحاضر امنيات مزهرة فى  
انطلاق صادرنا الى آفاق النجاح بأسواق العالم ، فى حركة متدفقة ينطلق من ورائها  
تيار النمو الصناعى لبلادنا .

وكان اغتباطى عميقاً عندما تفضل استاذى الدكتور محمد ابراهيم غزلان  
بالموافقة على اختيارى وخطة بحثى لموضوع « دور التصدير فى التنمية الاقتصادية مع  
دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصرى » ، كرسالة لنيل درجة الدكتوراه . وكانت تلك  
هى بداية عملى الدائب يبعث وتقصى الموضوع منذ عام ١٩٦٦ تحت اشراف وتوجيه  
سيادته . وكان لتوجيهاته القيمة فضل ظهور بحثى الى حيز الوجود ، حيث تعهده  
بأناته وعمقه المهودين ، كما تعهد عندى بالبناء والمقل ، روح واسلوب البحث  
العلمى ، وحياتى بمختلف صور التشجيع لتيسير مهمتى تلك .

ثم اتيت لبعثى فرصة النضج والزيد من الاحكام ، بفضل ما أسعدنى به الحظ من استكمال الاشراف على رسالتى بمعرفة استاذى الدكتور محمد حامد دويدار ، بما عرف عنه من اصاله فى الفكر ودقة فى البحث ، فكان خير عون لى فى ادق مرحلة من مراحل بحثى ، حيث حظيت بتريثه لمناهج البحث واتجاهاته ، ومعايشته اليقظة لأجزائه المختلفة ، على وجه فتح امامى آفاقا خصبه ، ويسر لى إعادة تحرير وصقل الجانب الأغلب منه .

اما فى مجال جمعى لمادة البحث ، سواء منها ما اتصل بالجانب النظرى او ما يتعلق للتطبيق من معلومات وبيانات ، فان أيد كريمة كان لها فضل من عون طيب ، اجدنى أيضا مدينا لها فى هذا المقام بتوجيه الشكر ، وكان اخصها فى مجال المكتبات ، هيئة العاملين بمكتبات كليات الحقوق والتجارة بجامعة الإسكندرية ، والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، وكذا مكتبة معهد التخطيط القومى والجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والقشريع . وفى اجهزة الدولة المتصلة بموضوع بحثى ، عديد من المثولين فى وزارات التخطيط والخزانة والاقتصاد والتجارة الخارجية والمؤسسة المصرية العامة للتجارة والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وشركة النصر للتصدير والاستيراد ومصلحة الجمارك .

كما اقدم شكراً خالصا للسيد الدكتور عبد العزيز حجازى وزير الخزانة لتفضله بالموافقة على منحنى اجازة للتفرغ الدراسى ، وما لقيته فى هذا الصدد من تشجيع من الرئاسات المشغولة بمصلحة الجمارك وعلى رأسها الاساتذة محمد سعيد الحفناوى وكيل الوزارة ومحمد امين نواره واحمد رشدى الصحن ، وغيرهم من الرؤساء والزعماء .

هؤلاء وغيرهم كثير ، ممن وددت - لولا ضيق المقام هنا - ان اقدم اسماءهم فرداً فرداً ، لمعاونات على اختلافها ، كان لها الفضل فى ميلاد هذا العمل بالصورة التى اقدمها .



كذلك اشكر الاستاذين الكبارين الدكتور محمد حلمى مراد والدكتور محمد  
عبد العزيز عجمية على تقضاهما بالمواظفة على المشاركة فى لجنة الحكم برغم ما ينصب به  
الوقت لديهما من شواغل .

وشكراً لزوجتى التى وقفت بجانبى تؤازر جهودى وتشجعنى ، حتى فى اقسى ظروفنا .  
وسمداً لله من قبل ومن بعد ، فهو ولى كل توفيق .

ومجربى محمود

الاسكندرية فى أول فبراير سنة ١٩٧٣

## مقدمة

إن أهمية استظهار الدور الإنمائي الذي يمكن أن يدلى به نشاط التصدير في تطور إقتصاديات البلدان النامية في الوقت الحاضر ، لا ترجع فحسب لمعظم الوزن النسبي الذي يحتله قطاع التجارة الخارجية في محيط النشاط الإقتصادي لتلك البلاد . بل تستند كذلك الى إعتبارات لها خطورتها في سياق تقييم الدول المعار إليها لإمكاناتها الحاضرة - في صراعها من أجل تعبئة طاقاتها الذاتية لدفع قوى التطور الإقتصادي بها - نهوضا بمستويات المعيشة لشعوبها في أسرع خطى ممكنة .

وأهم تلك الإعتبارات المؤكدة لأهمية الموضوع ، ضرورة التعرف على حقيقة موقع إقتصاديات الدول المذكورة - وبالاخص نشاط مبادلاتها التجارية - من الكيان الإقتصادي العالمي ، وتكشف الطريق نحو الفكك من قيود التخلف الإقتصادي بمد الإلزام بأسبابه الحقيقية والعمل على اقتلاع جذوره العميقة . هذا بالإضافة الى لزوم الرؤية الواضحة للفوارق الشاسعة بين تجارب الماضي والواقع الحاضر ، في صدد تمثيل الدور الإنمائي لنشاط التجارة الخارجية لدى الدول الساعية للتطور الإقتصادي ، منذ بداية خطاها الهادفة على طريق النمو .

وحيث ولدت نظريات التنمية الاقتصادية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، في اطار بيئة فكرية تدعو للاستثمار والامبريالية واسلوب التجميع الرأسمالي ، مما جعلها لا تكشف عن الوجه الحقيقي لمشكلة التخلف الاقتصادي بالبلدان النامية ، فان ظهور النظرة التحريرية الحديثة لعملية الإنماء الاقتصادي بتلك البلاد ، والغائمة على الاعتقاد اليقيني بوجود طاقات وموارد إقتصادية كبيرة كامنة لدى البلاد المشار إليها ، يتوقف وضعا في خدمة الإنماء الاقتصادي ، على تعبئة وترشيد إستخدام ما يمكن استخلاصه

من الفائض الاقتصادى وتوجيهه لإستثمارات التنمية ، أمر يتطلب - بالضرورة - البحث عن أهم مصادر توليد ذلك الفائض ، ومن بينها قطاع المادرات .

وحيث لا تشذ جمهورية مصر العربية في ذلك عن غيرها من البلدان النامية التى تشابه معها من حيث جوهر مشكلة التخلف الاقتصادى واستراتيجية الإنعاش للأئمة للملاجها ، فقد رأينا أن نصبق دراستنا التطبيقية للحالة في ج . م . ع ، بدراسة شاملة لدور المادرات في الإنعاش الاقتصادى بالبلدان النامية .

وبذلك تقسم دراستنا الى قسمين رئيسيين :

تتناول في أولها دراسة دور النشاط التصديرى بين جهود الإنعاش الاقتصادى بالبلدان النامية ، بادئين ببيان نمط التنمية الاقتصادية السلائم لمشكلة التخلف الاقتصادى بتلك البلاد ، ثم عرض أهمية الدور الإنعاشى للمادرات من خلال تطور التاريخ الاقتصادى وعبر مراحل الفكر الاقتصادى .

ثم تلقى الضوء على أوجه اسهام النشاط التصديرى في الإنعاش الاقتصادى كما يلشى لهذا النشاط ان يضطلع به ، مع دراسته واقعها للمركز الزاهن لمادرات البلاد المشار إليها وما يقف في سبيل نشاط التصدير بها من معوقات تحول دون تأثيره الإنعاشى . وما ينبى عمله لوضع ذلك النشاط في موقعه الصحيح من جهود الإنعاش الاقتصادى ، وأسس تدعيم أركان سياسة المادرات وأهم وسائل انعاشها .

ثم تتناول بالقسم الثانى دراسته مركز نشاط التصدير في عملية الإنعاش الاقتصادى بجمهورية مصر العربية بادئين ذلك بعرض صورة لمشكلة التخلف الاقتصادى في مصر وبيان نمط الإنعاش السلائم للملاجها ، ثم نستعرض انجازات التصدير بين ادوات الإنعاش الاقتصادى في مصر مع تحليل فاحص لاوضاع تنظيم وتخطيط نشاط التصدير في ظل جهود التنمية الاقتصادية ، لتبين الى أى حد تلازم تلك الأوضاع مع مقتضيات

العمل الإنمائى . وتبع ذلك أخيراً بيان لأهم تدابير ووسائل انماش المصادرات  
التي يمكن أن يساعد تطويرها وترشيدها لتنمية الطاقة التصديرية وتميئة تلك الطاقة  
لرفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر .

وأخيراً نعرض جهود تنمية المصادرات المصرية في إطار العمل الدولي .



إن الاهداف الرئيسية للدراسة تتركز في الاجابة على تساؤلات هامة  
ثلاثة :

أولها - هل يتطابق دور النشاط التصديرى في ظل الظروف الحاضرة لمصر  
ومثيلاتها من الدول النامية ، مع ما سبق ان حققه من انجازات في مجال  
النمو الاقتصادى لبعض الدول في الماضى ؟ وما هو الدور الإنمائى الذى يمكن  
أن يقوم به نشاط التصدير بالبلدان النامية اليوم ؟

وثانيها - إن كان ثمة موقفات تحول دون قيام النشاط المذكور بدور انمائى  
ملحوظ لدى مصر ومثيلاتها من البلدان النامية ، فما هى ابرز تلك الموقفات . وما  
السبيل للتغلب عليها ؟ وما هو المركز الذى يمكن ان يحتله نشاط التصدير بين جهود  
الإنماء الاقتصادى ؟

وثالثها - ما الصورة التى ينبئ أن يكون عليها ذلك النشاط ؟ وما هى اهم  
وسائل انماش الطاقة التصديرية وتدعيم القدرة التنافسية لمصادراتنا ، سواء في إطار  
السياسة الاقتصادية المحلية أم في مجال التعاون الاقتصادى مع الدول الأخرى ؟

القسم الأول

التصدير والإعفاء الأجنبي بالبلدان النامية





## تقسيم :

- باب مهيدي — نمط التنمية الملائم لمشكلة التخلف الاقتصادي بالبلدان النامية
- الباب الاول — أهمية الدور الانمائي لصادرات في التاريخ والفكر الاقتصاديين
- الباب الثاني — أوجه إسهام النشاط التصديري في الانماء الاقتصادي بالبلدان النامية
- الباب الثالث — المركز الراهن لصادرات الدول النامية ومعوقات تأثيرها الانمائي
- الباب الرابع — سياسة انعاش الطاقة التصديرية وتعبئتها لدفع التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية



# باب تَحْيِي

## نمط التنمية الملائم لمسكلة التخلف الاقتصادي

### بالبلدان النامية

من أجل إيضاح الدور الذي يمكن أن يسهم به نشاط التصدير - على وجه بارز ومحدد ، في عملية التنمية الاقتصادية التي تمارسها الدول النامية في ظل ظروفها الحاضرة ، يلزمنا التمهيد لبيان أوجه الإسهام المشار إليها في تدعيم طاقات التنمية ودفع عجلتها ، بتحديد موجز لنمط التنمية الاقتصادية الملائم للدول النامية على دراستنا ، وما تنفذه الدول المذكورة من وراء جهودها الانمائية ، من أهداف رئيسية ، وما يناسبها لبلوغه من أساليب تستخدمها ، واتجاهات تسلكها . وبذا يلومنا التعرف بوجه عام على تلك الأركان الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية من وجهة نظر الدول المشار إليها ، والتي تستطيع كل منها على ضوء تحديدها ، تشكيل استراتيجيتها لبلوغ أهدافها من تلك العملية ، بما يلائم ظروفها الاقتصادية ، فضلا عن مظاهر الضعف والتخلف الاقتصاديين ، التي تعاني منها تلك الدول ، والتي يمكن لنشاطها التصديري أن يتصدى لمعالجتها ، فيكون لسياسة إنعاش الصادرات لديها ، مكانها ودورها الواضح في إطار استراتيجيتها الخاصة بالتنمية الاقتصادية .

وحق نستطيع التعرف على نمط وأساليب واتجاهات التنمية الملائمين للبلدان النامية ، فبدأ بمرضى مريع لمقتضيات الاقتناع بمحتمية الجهود الانمائية العاجلة بتلك الدول ، والتعريف بأركان العملية الانمائية بوجه عام ، تمهيداً التعرف على

ما يتوافق من نماذجها مع أوضاع الدول النامية ، وما يلائم استخدامه بصدها من وسائل متصل بالنشاط التصديري ، وتعتمد على سياسة المعاش الصادرات كأداة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية .

ويؤكد ضرورة تناول مفهوم العملية الانمائية بالإيضاح في مثل موضوعنا ، ما قد لوحظ من تطور ذلك المفهوم على مر الزمن ، سواء في إطار تاريخ الفكر الاقتصادي ، أو في نطاق تجارب الدول المختلفة ، وما اتخذته كل منها من أنماط للتنمية يقوم بعضها ، على فكرة الثر التلقائي الذي يتحقق ضمناً في مجرى سعيها للتوازن الاقتصادي ، حيث تتوافر لديها من الموارد والقدرات الاننتاجية ، بحكم ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ما يعطمئنها إلى استمرار نموها الذاتي دون تخصيص جهد منفصل لبحث أركان العملية الانمائية وتدريب متطلباتها في حين اتجه البعض الآخر من الدول للاعتماد على التخطيط لعمل الانمائي سعيًا للارتفاع بالقدرات الاننتاجية لديها ، من أجل الاسراع بمعدلات التنمية ، في ظل توجيهه بحكم وتدريب رشيد .

كما يقتضى التعرف على مفهوم واضح للتنمية الاقتصادية ، ما برز حديثاً في ميدان مناقشة أسباب وجذور التخلف الاقتصادي ، من سجال حول تحديد المصادر الأساسية للتخلف ، وهل تستند إلى خصائص كائنية في الكيان الاقتصادي بالبلاد النامية (١) . كما حارات بعض النظريات المتأخرة بمصالح الدول الاستثمارية

---

(١) نشارك الاتجاه القوي درج على استخدام اصطلاح الدول النامية **Developing Country** ، من بين المسميات التي شاع استعمالها في هذا الصدد - كالبلاد المتخلفة والفقيرة والمتأخرة . الخ كتعبير عن الدول ذات الاقتصاديات التي تلحق بها نسبياً من مظاهر الفقر والتخلف ، لانساق ذلك مع مبادئ الاحترام والتعاطف بين الدول على اختلاف أحجامها ودرجات تقدمها ، وما يوحى به من سمي تلك الدول لربما بما نحو تحقيق انمائها الاقتصادي .

أن تصور - إلى حد ذهب معه إلى صياغة أشكال ارتباط مسببات التأخر الاقتصادى ، ذات اتصال حارونى تراكى ، يمحصر الدول المختلفة في إطار دائرة خبيثة من الفقر ، على وجه يعكس من اليأس أكثر ما يعكس من الأمل لديها ، في تغيير واقعها الاقتصادى ، الذى تشكله عوامل ذاتية كامنة في بناتها الداخلى ؟ .  
 أم أن في مقدمة أسباب التخلف الاقتصادى لدى البلدان النامية ، ما يرجع لعوامل خارجية أساسها تسلط القوى الاستعمارية معتمدة على طبيعة النظام الرأسمالى ، التى تقوم على أسلوب لتركيم رأس المال ، يعبأ من خلاله الفائض الاقتصادى من الدول التابعة ، لصالح الدول الاستعمارية ، دون ما اعتبار لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد التابعة أو الخاضعة للتغلغل الامبريالى .

وأخيراً وفي نفس المستوى من الأهمية ، فإن من ضرورات تحديد مفهوم عملية التنمية الاقتصادية للبلاد النامية في الوقت الحاضر ، وبالأخص في موضوع بحثنا - عن إسهام النشاط التصديرى في الانماء الاقتصادى - ما يلزم من توخى الدقة في تقييم انجازات النشاط التصديرى وما عكسته في الماضى وما يمكن أن تعكسه في المستقبل ، على اقتصاديات تلك البلاد من آثار انمائية . وتلزم تلك الدقة على وجه الخصوص في تقدير مدى نفاذ وتوفيق الدراسات العديدة التى سبق أن تناولت بالإيضاح دور التجارة الخارجية في النمو أو التنمية الاقتصادية للبلاد المختلفة ، في بلوغ جوهر الموضوع ، حيث اتخذت القسالية من تلك الدراسات من معيار نمو الدخل القومى والنتائج المحلى الاجمالى معياراً نهائياً للحكم على دور التجارة الانمائى . فلم ينفذ إلا القليل منها إلى تفحص الآثار الجوهرية لتجارة الخارجية على تنمية القدرات الانتاجية وما تستلزمه من تغيرات هيكلية في البناء الانتاجى بالبلاد النامية .

وإذا كان لعملية التنمية جوانبها المتشعبة وأدواتها المتعددة ، فإن سياسة

لإمماش الصادرات - وهي واحدة من تلك الأدوات - سننالي من اهتمامنا تركيزا  
نراه ضروريا بحكم ما يهدف إليه بحثنا من إبراز الدور الإنمائي الذي يمكن لتلك  
السياسة أن تضطلع به ، كأحد الوسائل الهامة للاصراع بخطا التنمية في البلدان  
النامية .

ولما كان مضمون العمل الإنمائي يختلف - كما سنرى - من بلد لآخر ،  
حسب ظروف كل بلد وما يسرد اقتصاده من مظاهر وخصائص تختلف ، وما  
تستند إليه تلك المظاهر من أسباب حقيقية - بعضها تاريخي والبعض الآخر  
يثنى يرجع إلى عوامل كامنة في التكوين الهيكلي للجهاز الإنتاجي - أو مدى  
توافر الموارد الطبيعية أو غيرها من عناصر الإنتاج ، أو مدى استعداد السكان  
لحل مسؤولية التنمية الاقتصادية ، بما تتطلبه من قدرات ومهارات بشرية أو  
مستوى معين من التقدم الفنى في أساليب الإنتاج ، فإننا نحدد عمل دراستنا  
بحالة اقتصاديات تلك الدول النامية التي يشكل عدم التناسق بين تعداد السكان  
ومعدل تزايدهم وبين حجم ومعدل نمو الموارد والطاقات الإنتاجية الأخرى  
الكائنة بها ، جوهر مشكلاتها الاقتصادية الراهنة ، وذلك في صورة زيادة لسيية  
كبيرة في حجم القوة العاملة مع ضآلة لسيية في حجم المتاح من العوامل الأخرى  
وخاصة من الأرض ورأس المال . وهي غالبا من البلاد الزراعية المكتظة بالسكان .  
ونقسم دراستنا في هذا الباب إلى ما يلي :

فصل أول : جوهر مشكلة التخلف الاقتصادي وأسبابها .

فصل ثان : مفهوم عملية الانماء الاقتصادي .

وساتلها وعقباتها والامكانيات الحاضرة لها بالبلدان النامية .

فصل ثالث : نمط واستراتيجية التنمية الاقتصادية للملتزمين البلدان النامية .



## الفصل الأول

### جوهر مشكلة التخلف الاقتصادى وأسبابها

في غمار ما حفلت به الدراسات الوفيرة في موضوع التنمية الاقتصادية من البيان المسبب لخصائص التخلف الاقتصادى - الرئيسى منها والثانى - تباينت الاتجاهات في التعبير عن طبيعة المشكلة ، مما انعكس على تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية ، فشاب المرض في بعضها خلطاً وتداخلاً بين كل من مظاهر التخلف الاقتصادى وبين أسبابه الجوهرية ، كما قصر البعض عن بلوغ جوهر المشكلة أو التركيز على الحلول الأساسية لها .

ولا حاجة بنا هنا لإسهاب ما ثار من خلاف حول تحديد معايير التخلف الاقتصادى الأساسية ، أو شرح مظاهره وترتيبها بحسب أهمية كل منها (١) ، وحسبنا هنا الإشارة إلى أن أقل معايير التخلف الاقتصادى قصوراً وأكثرها شيوعاً هو معيار مستوى الدخل الفردى الحقيقى أو مستوى نصيب الفرد من الناتج القومى الصافى ، وهو ما تتوافر البيانات اللازمة لاستخدامه ، كما تسهل عن طريقه المقارنة بين مستوى معيشة الفرد في مختلف البلدان أو في البلد الواحد بين الفترات الزمنية المختلفة (٢) .

---

(١) راجع في ذلك J. Freyssinet, Le Concept de Sous - Dev.

1966 , p. 15

H. Leibenstein Economic Backwardness and Economic Growth. 1957 , p. 7.

(٢) راجع

ومن بين الدراسات التى تناولت تفصيلاً معايير التخلف الاقتصادى أيضاً :

على أن تفضيل هذا المعيار الشائع ، لا ينبغي أن يغفل معه ما يثار حول استخدامه من صعوبات وتحفظات ، أهمها عدم تعبيره عن التطور في مظاهر التنوير الهيكلي الأساسي في البناء الاقتصادي ، واقتصار استخدامه على توضيح تطور المستوى المادى لمعيشة السكان ، دون ما اعتداد بالمستوى العام الرفاهية الاقتصادية للسان ، من حيث استمتاعه بالفراغ من وقته ، وحسبان مدى الجهد الإنسانى المبذول في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، مما لا يمكنه مجرد استعراض ما يتاج الفرد من السلع والخدمات القابلة للتداول (١) . وكذا ما تغله أرقام متوسط نصيب الفرد من الدخل القوي والناتج المحلى الاجمالى من التعبير عن مدى تحقق العدالة في توزيع الدخل وتوافر الفرص المتكافئة لأفراد المجتمع ، بما تنوقب عليه التنمية الاقتصادية الحقيقية (٢) . يضاف إلى كل ذلك ما ينفه الاهتمام بالأرقام المجردة لمعدلات نمو الدخل أو الناتج من أمرا لا اختيار المشترك للجماعة بين الاستهلاك والادخار . وكذا ما يواجه مهمة جمع البيانات الاحصائية المتعلقة بالناتج المحلى بالدول النامية من صعوبات ، كثيرا ما تحول دون الاستخدام الدقيق لها كؤشر لقياس درجة النمو الاقتصادى .

أما من خصائص ومظاهر التنكف الاقتصادى ، فبالنظر لتمددها وتنوعها ما بين خصائص اقتصادية وأخرى غير اقتصادية ، ومع ما انتهجه البعض

= N. Buchana and Ellis . Aspects to Econ. Growth . 1955 . p. 3-22 ; G. Balandier . Les Payés Sous Développées . 1958 . p. 20-28.

A. Maizels. Exports and Econ. Growth of (١) دارن  
Developing Countries . 1968 . p. 40

(٢) دارن : د. محمد عبد العزيز هجينة ، دراسات في المعاكل الاقتصادية المعاصرة ،

لتقسيمها إلى مجموعات رئيسية (١) ، فإن استخدام أى منها لتعريف خصائص التخلّف الاقتصادى يبدوا ، لا يمكن أن يعول عليه دون تحليل واف يقوم على نظرية متباعدة ، أقرب من خلالها تلك الخصائص بحسب الأهمية النفسية لكل منها ، وتراعى في عناصرها ظروف الدولة النامية بكل الدراسة (٢) .

وعلى أى الأحوال فإن السمات المميزة المشتركة والجزهرية للتخلّف الاقتصادى بالبلاد النامية محل دراستنا ، يمكن تركيزها في ثلاث : أولاً عدم التناقص بين عرض عناصر الانتاج حيث يبدو ذلك بوجه خاص في إختلال التوازن بين القوة العاملة والموارد الانتاجية الأخرى أو أدوات الانتاج . والثانية تأخر فنون وأساليب الإنتاج وتخلّف النظم الإنتاجية . والثالثة علاقة التنمية الاقتصادية التى اصطبغ بها مركز الدول النامية في إتصالها بالدول الرأسمالية المسيطرة على جو الاقتصاد العالمى .

وتتطوى السمة المشتركة الأولى على خصائص فرعية ثلاث تغطى في مجملها إلى قصور إمكانيات تشغيل الموارد الانتاجية غير المستغلة بالبلد ، مما ينكسر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد في مجموعته بالضعف ، نتيجة إرتباط البناء الاقتصادى بالتركيب القائم . تلك الخصائص الفرعية للتخلّف الاقتصادى هى ضغط الكثافة السكانية المتزايدة بما تخلفه من مشكلة البطالة ، وضآلة نصيب الفرد من رأس المال ، واختلال البنيان الإنتاجى في صورة إنتاج أولى غالب وخاصة في النشاط الزراعى .

ونظراً لضيق المقام أمام فرصة مناقشة كل الخصائص المشار إليها ، فإننا

---

B. Higgins , Economic Development, Principles, Problems, (١)  
and Policies ; 1959 , p. 7.

J. Freyminet , op. cit , p. 16

(٢)

نكتفي هنا بإيجاز بيان أهم ما يتصل منها بفتح العمل الإنمائي النهوض باقتصاديات البلاد المذكورة، ألا وهي ظاهرة إختلال البنيان الإنتاجي التي تبدو بوصفها أبرز مظاهر عدم التناسق بين القوة العاملة وعناصر الإنتاج الأخرى فالصورة الغالبة التي يبدو عليها تركيب البنيان الإنتاجي للدول المشار إليها، هي تركيز غالبية السكان - نتيجة نقص رأس المال اللازم للتوسع في الإنتاج الصناعي وتأخر أساليب الإنتاج وفقره - في مجال إنتاج المواد الأولية وبالأخص في القطاع الزراعي، حيث تحتل الزراعة مكان الصدارة بين الأنشطة الإنتاجية، وينخفض أصيب الإنتاج الصناعي من حيث الإسهام في توليد الناتج المحلي الإجمالي (١). كما تقل نسبة المشتغلين في القطاع الأخير وفي أوجه النشاط الأخرى غير الزراعية من إجمالي القوة العاملة (٢).

وتؤدي مظاهر الاختلال الهيكلية المشار إليها في توزيع الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج الرئيسية، إلى المهيوط بالمستوى العام للإنتاجية، فضلا عن

(١) بلغت نسبة الناتج الزراعي من إجمالي الناتج المحلي بالدول النامية في الفترة ١٩٦٤/٦٥ ٣٠.٥ ٪ في حين لم تتجاوز نسبة إنتاج الصناعات التصويولة ١٧.٩ ٪. هذا بينما كانت نسبة الناتج الزراعي لدى الدول المتقدمة في الفترة المذكورة في حدود ٧.٢ ٪. U. N. Industrial Development Survey, 1969. Vol. I. Tab. 10 ومن أمثلة ارتفاع نسبة الناتج الزراعي في بعض الدول النامية: السودان ٣٦ ٪ عام ١٩٦٨ مالي ٥٥ ٪ عام ١٩٦٧، التيجر ٥٩ ٪ عام ١٩٦٦ ورواندا ٦٩ ٪ عام ١٩٦٦، وأوغندا ٦٦ ٪ عام ١٩٦٨.

(U. N. Handbook of I. T. and Dev. Stat. 1972, Tab. 6.4)

(٢) محل سبيل المثال، لم تكن نسبة المشتغلين بنير النشاط الزراعي من إجمالي القوة العاملة في كل من سوريا وباكستان حتى عام ١٩٧٠ تتجاوز الثلث. كما كانت عام ١٩٦٠ في كل من ساحل العاج وليبريا وسيراليون والهند ١٣٦، ١٩١، ٢٥٢، ٢٧١ على التوالي (U. N. Handbook, Ibid, Tab. 6. 8)

معدلات النمو الاجمالية للناتج القومى . ويحدث ذلك نتيجة لما يسود القطاع الزراعى بصفة خاصة من تأخر فى أساليب الانتاج وفنونه ووسائله مما يساهم فى هبوط مستوى معدلات نمو الناتج المتولد عنه بشكل واضح إذا ما قيس بمعدلات نمو الناتج فى الصناعات التحويلية ، وهو ما أكدته تجارب الدول على اختلاف درجات نموها ، بل لقد تفوقت معدلات نمو الناتج الصناعى بالدول النامية فى الآونة الأخيرة على مثلتها بالدول المتقدمة (١) . كما أفادت الدراسات المقارنة التى أجريت على حالات مجموعة كبيرة من الدول النامية فى الفترة ١٩٥٥ / ٥٣ ، ١٩٦٢ / ٦٠ ، ان البلاد التى تسنى لها تحقيق معدلات أعلى فى النمو الاقتصادى مثل ايرلندا وجنوب أفريقيا ، هى التى تفوق لديها بشكل ملحوظ الاهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية - فبلغت من الناتج القومى الاجمالى ، ما يتراوح بين ٣٥ - ٣٠ ٪ فى حين كانت الاهمية النسبية لقطاع المذكور فى الدول النامية الأقل تقدما منخفضة تتراوح بين ٥ ، ٦ ٪ كحالة سيلان وأوغندا . ولم تتجاوز تلك النسبة فى الهند ١٨ ٪ (٢) .

يضاف إلى ذلك ما تمكسه تلك الصورة من الاختلال البنىائى فى الجهاز الإنتاجى - والناتجة عن تغلب النشاط الزراعى على تكوينه -

---

(١) كان المعدل المتوسط لنمو الناتج الاجامى من الصناعات التحويلية بالدول النامية خلال الفترة ٥٠ - ١٩٥٤ : ٦٠ - ١٩٦٤ ٦٧ ٪ . وبالدول المتقدمة ٤٤ ٪ . فى حين كان معدل نمو الناتج الاجامى من قطاع الانتاج الأولى ٣٣ فى الدول النامية ، ٤٢ فى الدول المتقدمة .

(U. N. Industrial Dev. Survey . op. cit . p. 14)

(٢) وفى غالبية الدول النامية التى أجريت عليها الدراسة المذكورة ، ظهر تزايد الاهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية وكذا قطاع الخدمات ، من الناتج الملى الاجامى فى حين ظهر تناقص فى نصيب الزراعة .

(A. Maizels . op. cit , p. 41,

من تركز الانتاج في الكثير من الدول النامية في عدد محدود من المحاصيل الزراعية التقليدية ، بما يسببه ذلك من حلول التقلبات العنيفة في مستوى النشاط الاقتصادي بها ، نتيجة تعرض تلك المحاصيل لتقلبات العرض والطلب ، فضلا عن ضعف مستوى الاستثمار في ظل هذا البنيان الانتاجي نتيجة اقترار تكوين المدخرات على الملاك الزراعيين الذين يجمعون عن الاستثمار في أية ميادين أخرى .

وتتمثل السمة العامة المطلقة بسلامة التبعية الاقتصادية التي اصططفت بها اقتصاديات البلاد النامية نتيجة دخولها في علاقات مع الدول الرأسمالية ذات النفوذ الاستعماري ، في إرساء ذلك النمط من التخصص الدولي الذي اتخذت فيه الدول النامية دور المنتج والمصدر للمنتجات الأولية كحلقة في عملية التزكيم الرأسمالي التي تستخدم مصالح القوى الاستعمارية على حساب مصالح الدول النامية ، فكان أن اعتمدت الأخيرة في الجانب الأكبر من وارداتها من السلع المصنوعة على الدول الرأسمالية الصناعية ، كما اعتمدت في تمويل استثماراتها على تدفق رؤوس الأموال من الدول المتقدمة في شكل استثمار أجنبي ، وتبع ذلك سيطرة المؤسسات الأجنبية على عمليات التجارة الخارجية والبنوك والتأمين والملاحة . . . الخ . وتجلت آثار علاقة التبعية المذكورة في خضوع الاقتصاديات التابعة لامتكاسات حالة الطلب في أسواق الدول المسيطرة ، على صادراتها ، وهو ما يفسر تراخي نمو صادرات البلاد النامية في الآونة الأخيرة ، حيث يعلل تبركسه ذلك بتأثير الشكل المعوج الذي اتخذته العلاقات التجارية بين بلاد تتفاوت في مستوى النمو ويتكون أطرافها من اقتصاديات مسيطرة واقتصاديات تابعة ، على وجه يتزايد معه اتساع الفجوة بين كل منهما في مستوى الدخل . وخاصة مع ما صاحب تراخي صادرات غالبية الدول النامية من ضعف الحافز على استثمار رؤوس الأموال



الأجنبية الخاصة ، وفطور حركة تدفقها من الدول المتقدمة إلى البلاد النامية<sup>(١)</sup> ،  
على ينمكس على حجم تمويل الاستئجار القومي وسعاط وبرامج التنمية الاقتصادية  
فضلا عن إقاع الاختلال بموازين مدفوعات الدول المشار إليها<sup>(٢)</sup> .

فإذا كانت تلك الصبات العامة بما تتضمنه من خصائص التخلف  
الاقتصادى تتداخل كظلال الصورة القائمة المعبرة عن ضعف القدرات الانتاجية  
البلاد النامية ، على وجه ينخفض معه نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ومن  
الدخل القومى ، فإن جوهر المشكلة يصبح هو ضعف القدرة الانتاجية الذى  
يلازمه انخفاض فى إنتاجية العمل بترك البلاد .

ولا يمكن لدراسة خصائص التخلف الاقتصادى والتعرف على جوهر مشكلة  
التخلف أن تؤدي النفع المنشود عالم تتعرف على الاممباب الجوهرية لظاهرة  
التخلف الاقتصادى وجذورها الحقيقية ، فهما يكن من تمقد تلك الظاهرة المركبة  
التي يساهم فى تكوينها عوامل متنوعة اقتصادية وغير اقتصادية ، فإن الخوض  
فى أعماق المشكلة لكشف عن بواعثها الأساسية ليتوقف عليه إلى حد بعيد  
تحديد استراتيجية الإنماء الاقتصادى ، وترتيب أولويات العلاج لمشكلة  
التخلف الاقتصادى .

ويقرر الدكتور محمد زكى شافعى أن خصائص البلاد المتخلفة مجتمعة ، وهى  
تمكس عتبات التنمية الاقتصادية فى تلك البلاد ، تشكل فى الوقت نفسه سببا  
ونتيجة لبعضها البعض ، ، فيما تعبر به جملتها عن ظاهرة اختلال التوازن فى البنيان

---

(١) راحار نيكس ، أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ١٩٦٢ ترجمة

د. جلال أمين ١٩٦٩ ص ٣٨ .

(٢) راجع د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

الاقتصادى ، وتفكك دعائمه ، فى تلك البلاد . وهو ما يصعب معه فصل المسببات عن النتائج فى ذلك الخليط المتداخل من خصائص التخلف (١) .  
رغم ذلك نود أن تعرض فى إيجاز لفكرة حلقات الفقر المفرغة ، وكذا فكرة التفسير التاريخى لمنشأ التخلف الاقتصادى ، والتي تمزج أساساً لطبيعة النظام الرأسمالى الذى سيطر على العلاقات الاقتصادية الدولية .

**فقوam فكرة الحلقة للفقر (٢) ،** إن مجموعة خصائص التخلف وعقبات التنمية المحلية كانهضاض مستوى الادخار ، وتأخر فنون الانتاج وأساليبه تتدافع مع بعضها البعض فى شكل دائرى يتخذ كل منها فى إطاره دور سبب ونتيجة فى ذات الوقت ، فيكون فى تفاعلها ما يمتنع عن بقاء مجتمع البلد الفقير على حاله من الفقر . والذى يمتنا هنا من تناول فكرة الحلقات المفرغة هو ما تتضمنه العلاقات الدائرية من التعبير عن وجود عملية تراكية تقبّال التأثير من خلالها العقبات الداخلية المختلفة فى اتجاه صعودى أو هبوطى حيث تفضى تلك العملية فى نظر البعض إلى حالة من التوازن تبقى الاقتصاد المتخلف — بفعل القوى التلقائية — حيث هو من مستوى التخلف (٣) ، وتفضى فى رأى آخر إلى احداثات بعض التغيرات الاجتماعية التى تتخذ اتجاهها معيناً ، لتغيرات أخرى مساعدة تدفع بالنظام — دون ميل للاستقرار المتوازن — فى نفس الاتجاه وبسرعة أعلى (٤) .

(١) د محمد زكى شانسى ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ص ٤٣ ، ٤٧ وكذلك شونده سمان ، خصائص البلاد الأقل تطوراً ١٩٦٥ ، ص ٧ .

(٧) وتتنوع الحلقات المزمعة لتخلف الاقتصادى فى نظر أصحاب الفكرة إلى حلقات عديدة كحلقة انخفاض الدخل وحلقة انخفاض الطلب وأخرى لانخفاض الادخار وهدوء التكوين الرأسمالى أو لانخفاض الانتاجية أو انقراض اجتماعية كالمرض وزيادة معدلات المواليد وسوء التغذية الخ .

R. Nurkse. Problems of capital Formation op. cit. p. 10 (٣)

G. Myrdal Economic Theory and Underdev. Regions (٤)  
1963 p. 20

فمن هذه الزاوية الأخيرة ينبغي أن تكون استفادة الدول النامية من فكرة الحلقة المفرغة ، حيث يمكن استخدام عملية التراكم الدائرية على ضوء التأمل في مدى تأثير كل عامل للتعرف على الأقوى تأثيراً من بينها فتجسدة السياسة الاقتصادية إلى تحريكه في اتجاه التنمية الاقتصادية فيكون اتجاه العملية التراكية إلى أعلى بدلاً من أن تتجه إلى أسفل (١) . وإذا يعتبر غير كسبه أهم الحلقات المفرغة تلك المتعلقة بحركة تكوين رأس المال (٢) . فإن التصدى لها بالنهوض بمستوى الادخار وانعاش الاستثمار يمكن أن يؤدي إلى كسر الحلقة والاندفاع بفعل العلاقة الدائرية التراكية إلى مدارك النمو (٣) فإذا لم تمارس الدول النامية نظريتها إلى فكرة الحلقة المفرغة من تلك الزاوية وهي بصدد بحث مدى تأثير العوامل المختلفة للتعرف على المصادر الجوهرية لتخلفها الاقتصادي ، فإن تصورها للترابط الدائري التراكي المنقضى إلى ركود دائم يمكن أن يرددها في حالة من اليأس توخرها عن البحث بركب التقدم بما تنزع لإشاعته قوى الرجعية الاستعمارية التي يتعارض مع مصالحها أن تكشف تلك الدول عن الأسباب الجوهرية الاستراتيجية لتخلفها ومحاربة تحريكها بمجهود واحد وثقة متفائلة .

لذلك فإن هدفنا من التنويه لفكرة الحلقات المفرغة للتخلف الاقتصادي ونحن بصدد موازنة الأهمية النسبية لأسباب التخلف وجذوره ، لا يعدو التنبيه إلى ضرورة تحري الأسباب الجوهرية في كل حالة على حدة للتعرف على أقطابها وزنا وأهمها أثراً ، حيث تختلف تلك الأسباب من بلد لآخر ومن مرحلة

---

(١) تارن د. محمد زكي شافعي المرجع السابق ص ٥٧ .

Nurkse, op. : cit p. 4.

(٢)

Ibid. p. 11.

(٣)

لأخرى من مراحل النمو . وهنا نصل إلى أحد مواطن الخلاف الهامة في النظر إلى عقبات التنمية الاقتصادية كأسباب لظاهرة التخلف الاقتصادي ، ما يبرز رأى يردها بصفة شاملة إلى عوامل خارجية منشؤها أوضاع العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول الرأسمالية الاستعمارية من جهة والدول النامية والتابعة من جهة أخرى في إطار تحكمه وتسيطر عليه طريقة الاقتصاد الرأسمالي في تعبئة الفائض الاقتصادي على الصعيد الدولي لصالح القوى الاستعمارية بالدول الرأسمالية وآخر يركز على عوامل التخلف وعقبات التنمية المحلية كمصدر رئيسي للتخلف الاقتصادي .

وقبل أن نمرج على بيان دور العلاقات الاقتصادية الدولية كمصدر للتخلف الاقتصادي ، نود أن نبدي تحفظاً مقتضاه أن التسليم بأهمية العقبات الخارجية للتنمية الاقتصادية واعتبارها تفسيراً جوهرياً لإعاقة التقدم الاقتصادي بالدول المختلفة (١) - بل والافتتاح بالعلاقات الاستعمارية في ظل طبيعة النظام الرأسمالي كمصدر لتخلف الدول المذكورة - لا ينبغي أن يصرفنا إلى الإلقاء بالبعة والعيب كله على تلك الأسباب ، دون تنقيب عن بقية جذور التخلف في الإطار المحلي بالدول النامية ، لاستئصال ما يشكل منها أسباباً جوهرياً للتخلف الاقتصادي ، بالتركيز الكافي

#### **دور الاستعمار وطبيعة الاقتصاد الرأسمالي في خلق أوضاع التخلف :**

يرد كثير من الاقتصاديين فشل استخدام المعايير الوصفية العامة في القياس بدور الأداة التوضيحية المفسرة لظاهرة التخلف الاقتصادي ، إلى عدم انتباه أسلوب البحث المناسب الذي يقوم على تفسير آلية سير التطور والعلاقات التي تربط العناصر الأساسية في هذا التطور ، ويرون أن أسلوب البحث المناسب

---

(١) فارون : دكتور محمد زكي شافعي : العلاقات الاقتصادية الدولية بالبلاد المختلفة

هو النظر إلى ظاهرة التخلف الاقتصادي كوليدة لعملية التطور التاريخي التي تم بمقتضاها ذلك الاتصال بين الاقتصاديات المختلفة والاقتصاديات الرأسمالية ، حيث اتخذت تلك العملية التاريخية طابعاً متغايهاً في مختلف البلدان النامية . فإذا روجت إلى جانب ذلك الأوضاع الخاصة والظروف التي كانت سائدة بكل بلد قبل دخوله في تلك العلاقة مع الاقتصاديات الرأسمالية، أمكن الحصول على منهاج تحليلي مركب لظاهرة التخلف يشتمل على مراعاة الظروف الأصلية السائدة إلى جانب الآثار التي أسفر عنها الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي (١) .

ويوضح P. Baran أن المنشأ التاريخي للتخلف الاقتصادي بالبلاد النامية يرجع لمركز المرحلة التاريخية التي امتدت فيها سيطرة النظام الرأسمالي والامبريالية على تلك البلاد ، حيث اتخذت حركة رأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول المختلفة في ظاهرها شكل السعي نحو اغتنام الأرباح ، في حين كان باطنها صراعاً دائماً من أجل الأسواق وبجالات الاستثمار ومصادر المواد الأولية ، وفي حين تميز ذلك التسلسل الغربي إلى البلاد المعتمدة في وداء نشر الحضارة والمدنية في تلك البلاد ، كان في حقيقته قهراً قاسياً واستغلالاً بشعاً للناطق المذكورة (٢) .

وكان من أهم ما يميز تلك الحركة منذ فترة الاتصال من جهود الانقطاع إلى العمود الرأسمالي هو انتشار سيطرة طريقة الإنتاج الرأسمالي التي يتم بمقتضاها تراكم رأس المال وتركزه في أيدي طبقة التجار الصاعدة وأثرياء الريف ، وتتشكل العوامل الرئيسية التي دفعت بتلك الطريقة - من الوجهة التاريخية - لتنتشر في مختلف أنحاء العالم - في تلك الأحداث التي صاحبت الكشف الجغرافي العظيم

(١) فلون Jacques Freyssinet , Le Concept de Sous-developpement . 1966 . p. 17 - 18 .

(٢) بول باران ، الاقتصاد السياسي والتنمية ، ١٩٦٢ ، ترجمة احمد فؤاد بليح

منذ نهاية القرن الخامس عشر ، حيث تسلمت طبقة الرأسمالية بدول أوروبا الاستعمارية على ثروات البلاد المختلفة فتملكها تحت ضغط الاستغلال والاسترقاق. وصارت تمنح لحسابها النصيب الأعظم من ثمار ناتجها السنوي وتحوله في تيسار متباين مستمر إلى الدول الاستعمارية (١) .

وبرغم أن طريقة التراكم الرأسمالي (٢) في دول أوروبا الغربية فيما مضى كانت عاملاً كبيراً في نموها ساعد عليه تقدم الملاحظة والمكتشفات العلمية والتقدم التكنولوجي فاتجهت رؤوس الأموال للاستثمار في الميدان الصناعي بهدف الحصول على الأرباح الثابتة المضمونة . إلا أن هذا الطريق من التطور لم تستطع السير فيه في الوقت الحاضر الدول المختلفة التي تسمى بالتنمية الاقتصادية ، وكان السبب الرئيسي في ذلك هو التقليل الرأسمالي الذي مارسه دول الغرب المتقدمة على العالم الخارجي وما تعرضت له في ظل هذا التقليل قدرات البلاد المختلفة على النمو في إطار اتصالاتها الخارجية بالعالم الرأسمالي .

وقد تطور أسلوب الاقتصاد الرأسمالي في السيطرة على المصالح الاقتصادية

---

Karl Marx , Capital , Vol. I. ( Progress Publishers. (١)

Moscow , 1965 , p. 751 - 52

(٢) تلك الطريقة التي قامت على أساسها قوانين النظام الرأسمالي وقوامها الاعتماد على مبادر الربح المولدة من رأس المال كحرك تقنية الاقتصادية والتي تأثرت بنظرة الفكر التقليدي لصلية التصنيع الرأسمالي باعتبارها جوهر التقدم الاقتصادي وبأن قوى السوق آلية تقنية لتحقيق مستوى واحد لعملية التراكم الرأسمالي بين المناطق ذوات المستويات المتباينة من حيث درجة التطور الصناعي وبالتالي التقلب على عدم المساواة من خلال ميل رؤس المال للانتقال إلى المناطق التي يظهر فيها الجبر في رأس المال بالنسبة لقوة العاملة . وهي فروص تناقض منها الواقع التاريخي لتطور الرأسمالية على الصعيد العالمي على ما سبقناؤه بالبيان في الصفحات القادمة .

الدول المختلفة من طريقة النهب المباشر التي بدأت بها الدول الاستعمارية في استنزاف ثروات المستعمرات وأشباه المستعمرات إلى ممارسة التجارة الاحتكارية معها ، وفي مرحلة لاحقة اعتمدت عملية التزكيم الرأسمالي بالدول الرأسمالية على الاستثمارات الخارجية لرؤوس الأموال بالمستعمرات وأشباه المستعمرات وعاملت الحكومات المحلية في عملية التزكيم للاستثمار إليها سواء بصورة مباشرة أو عن طريق التسهيلات التي قدمتها في شكل استثمارات يرافق الخدمات العامة والسكك الحديدية وغيرها من المرافق الأساسية لتدعيم النشاط الإنتاجي على الوجه الذي يخدم في المقام الأول هدف استغلال الموارد الطبيعية بالمستعمرات للحصول على ما يلزم الدول الرأسمالية من المواد الخام والسلع الغذائية ، مما أدى إلى تركيز الاستثمار في قطاعات إنتاج المنتجات الأولية بفرض تصديرها ، كما كانت الأرباح المتولدة من ذلك النشاط ، إما أن يعاد تصديرها إلى الدول صاحبة رأس المال أو يعاد استثمار بعضها في نفس الميادين الإنتاجية ، دون نظر إلى متطلبات التنمية الاقتصادية بالبلاد المختلفة (١) .

ولما كانت السمة المميزة التي اتسمت بها طريقة الانساج الرأسمالي هي نمو الاحتكارات التي تقوم على تركيز رأس المال والطاقت الإنتاجية في المشروعات الكبيرة (٢) ، فقد اقتضى اتباع أسلوب التجميع الاحتكاري من أجل تحقيق أقصى

Oskar Lange, Economic Development , Planning and (١)  
International Cooperation Lecture, Central Bank of Egypt p. 4,6.  
Anna Rochester , The Natur of Capitalism . 1946 (٢) أنظر  
p. 66 - 67.

في بلادنا - التركيز الإنتاجي - على طريق طريقة الانساج للرأسمالية ، على تكوين  
الاحتكارات لصناعة الكبريت يرجع إلى

H. Levy , Monopole Cartelle. and Krantz 1929 J. Hobson  
Imperialism . 1902.

ربح ، تكوينات كبرى ذات قوة احتكارية ضخمة تسمى باستثمارات  
لاقتسام العالم اقتصاديا على وجه يسانده ويصاحب الصراع الاستثمارى فى تقاسمه  
لبقاع الأرض سياسيا . وبذلك اعتمد اتساع السوق العالمية — تاريخيا — على  
طبيعة سلوك النظام الرأسمالى ، ويقررو لينين فى هذا الصدد أن توسع النظام  
الرأسمالى فى شكل زيادة تصدير رأس المال واتساع العلاقات التجارية . الدول  
الرأسمالية بالخارج والمستعمرات من خلال انتشار مناطق نفوذ الاتحادات  
الاحتكارية الضخمة ، كان من شأنه تطور الأمور بصورة طبيعية فى اتجاه الاتفاق  
العالمى بين الكارتلات العالمية على تقاسم أسواق العالم (١) .

وقد سبق أن نبه آدم سميث إلى أثر الطابع الاحتكارى فى تنمية للمستعمرات  
ومدى إضراره بالمصالح الاقتصادية للمستعمرات — وخاصة بنمو النشاط  
الصناعى بها — وذلك نتيجة ارتفاع معدلات الربح الاحتكارى لصالح طبقة  
مهيمنة على حساب مصالح باقى الطبقات ، وأكد سميث أن التوجية الاستثمارى  
لتجارة المستعمرات يحرص دائما على تركيز الاستثمارات فى فروع النشاط  
التجارى التى تتمتع فيها الدولة الأم بمركز احتكارى . والتى تحقق من وراءها  
أعلى معدلات للأرباح (٢) .

ولانزال تلك الصور الجسمة لتسلط الاستثمارى على اقتصاديات الأقاليم  
المستعمرة ، نستخدم حتى يومنا هذا ، فى طابع احتكارى يتحول عن طريقه  
لفائض الاقتصادى لتلك الأقاليم لصالح الدول الاستعمارية ، ومن ذلك ما تصفه

(١) . لينين ، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ١٩١٧ ، الترجمة العربية ، موسكو

١٩٧٠ م ٩٥ : ١٠٦ .

(٢) Adam Smith , Wealth of Nations , 1862 p. 571, 72



بعض التقارير الحديثة الجان تصفية الاستثمار بالأمم المتحدة (١) عن مظاهر  
النشاط الاقتصادي في روديسيا الجنوبية وأجمولا وموزامبيق والأقاليم الواقعة  
بمنطقة الباسفيكي والكاريبي وغيرها من الأقاليم المستعمرة ، حيث تحظى  
الاحتكارات الأجنبية المسيطرة على صناعة التعدين وغيرها من الأنشطة الرئيسية  
بالإضافة إلى الأرباح الضخمة التي تحققها — بامتيازات متنوعة تبوؤها لها  
الحكومات الاستعمارية بصفة استثنائية تصحها لها هل ارتياد تلك الأقاليم (٢) .

وفي ظل هذه المظاهر لطبيعة النظام الرأسمالي الذي سيطر على الاقتصاد العالمي  
لشأ تقسيم العمل الدولي لراهن ، وخاصة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول  
النامية ، ذلك للتقسيم الذي استهدف في المقام الأول خلق نوع من التكامل  
حول المراكز الرأسمالية المسيطرة في خدمة مصالح تلك المراكز ، . وكان الموجه  
لرائد في خلق ذلك الإطار هو بريطانيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع

---

(١) أنظر : هيئة الأمم المتحدة ، المصالح الاقتصادية الأجنبية والاستثمار ، مكتب

الإعلام ١٩٧٠ س ٩ ، ١٠ ، ١١ .

(٢) نصر منح امتيازات التعدين وتملكه حقوق استغلال جميع الموارد الرئيسية في  
الأقاليم المذكورة على الشركات الأوروبية التابعة للاحتكارات الدولية ، مما يمكن لرؤوس  
الأموال الأجنبية من السيطرة على صناعة التعدين والهيئة بالتالي على كافة القطاعات الاقتصادية  
الرئيسية كالنشاط المصرفي والصناعات التحويلية الكبرى . كما أدى تشابك المصالح المشتركة  
للاستثمارات الأجنبية إلى إقناعها لسياسة تضامنية تمارسها الشركات الكبرى وتبناها الدول  
الاستعمارية ومن ذلك ما تقدم به في أنحاء أفريقيا الوسطى والجنوبية الشركات الأوربية الكبرى  
التابعة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية التي تتزايد ثروتها ونفوذها في السيطرة على  
النشاط الاقتصادي لتلك الأقاليم ( أنظر تقرير الأمم المتحدة المشار إليه أعلاه س ١١ ،

١٢) .

عشر والرابع الأول من القرن العشرين (١) . فلم يكن مفهوماً هذا التقسيم الدولي للعمل اعتبارات ، الدولية الاقتصادية ، كما زعمته الحجج المساندة للقوى الرأسمالية الصناعية لتبرير استمرار سيطرتها على الاقتصاديات النامية بدعوى إعادة الاقتصاد العالمي إلى جو حرية التجارة (٢) .

وقد أفضت التطورات السابقة جميعها إلى اختلال توازن الهياكل الانتاجية لاقتصاديات الدول النامية تمثل في استئثار الانتاج الأولي بالجانب الاعظم من نشاطها الاقتصادي واشتغال الغالبية من السكان بهذا النشاط ، وخلق ظاهرة ازدواج النشاط الاقتصادي الذي يتميز فيه قطاع تصديري متقدم تقوم عليه الاستثمارات الأجنبية وقطاع وطني متأخر يستخدم أساليب انتاجية بدائية في الزراعة أو التعدين (٣) . فكان ذلك سبباً مباشراً لتأخر نمو النشاط الصناعي وتضاؤل نتيجة سيطرة اتجاهات الدول الاستعمارية التي يتعارض تصنيع الدول النامية مع مصالحها الاقتصادية في المستعمرات وأشباه المستعمرات ، بل إن سعيها لتعميق تخصص تلك المناطق التابعة في إنتاج المواد الأولية والاحتفاظ بها كسوق مفتوحة لترويج إنتاجها الصناعي قد استتبع القضاء على الصناعات الحرفية التي كانت قائمة بتلك المناطق بفعل منافسة المنتجات الصناعية الرخيصة من إنتاج الدول المتقدمة . هذا غير ما اتخذته من إجراءات تعوق قيام الصناعات الآلية الحديثة بالدول المتخلفة (٤) .

(١) Thorbecke E. The Tendency Towards Regionalization of International Trade 1928, 56, The Hawge 1960

(٢) I. Sachs , Foreign Trade and Economic Development of Underdeveloped. Countries, 1965 p. 35.

(٣) سنتناول تلك الظاهرة ببيان أوفى بالفصل الثالث من الباب الثاني .

(٤) د. محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٩٦

ومن ذلك يبدو ما أدى إليه تطور الاقتصاد العالمى في ظل الرأسمالية المعاصرة من خلق حالة من عدم التكافؤ في فرص النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية المنتجة للبواد الأولية . حتى نهض الشعور القومى لدى الدول الحديثة الاستقلال عن المعسكر الرأسمالى في أعقاب الحرب العالمية الثانية لكشف أسباب تلك الظاهرة المتمثلة في عدم المساواة في التطور الاقتصادى بين الدول المختلفة من حيث بنائها الاقتصادى — والتي نتجت عن اندماج الدول المختلفة في الاقتصاد العالمى، الذى يوجه نفوذ المراكز الاحتكارية للاقتصاد الرأسمالى، في شكل جهاز يعبأ من خلاله الفائض الاقتصادى من الدول المختلفة، في اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة — على وجه تولدت منه الشكوك في إمكان قيام النظرية الاقتصادية التقليدية بملامة عناصرها الفكرية مع حقائق ذلك الواقع .

## الفصل الثالث

### مفهوم عملية الانماء الاقتصادى بالبلاد النامية

« وسائلها والامكانيات المتاحة لها »

وإذ ننقل هنا لإبراز معالم عملية الانماء الاقتصادى فى إيجاز ، يهمنى التمييز بين الأهداف الإجمالية للتنمية — موضحين الفرق بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية — وبين وسائل التنمية الاقتصادية بوجه عام . ثم التعرف فى إيجاز على العقبات التى تقف فى طريق العمل الانمائى ، على أن يتبع ذلك اشارة إلى امكانيات تحقيق التنمية بالبلدان النامية محل الدراسة مع إيجاز عرض الحلول المتاحة لمشكلة التنمية الاقتصادية بتلك البلاد .

فإن حيث مفهوم التنمية الاقتصادية ، فإن الدراسات المتخصصة والتعريفات المحددة لها لم تلبس إلا بعد الحرب العالمية الثانية حينما تزايد الاحساس بوجود فوارق كبيرة فى مستويات المعيشة بين الشعوب المختلفة مع تزايد تلك الفوارق بمرور الزمن ، فانتشرت الدعوة للانماء الاقتصادى السريع بهدف النهوض بمستوى معيشة الفرد وتحقيق رفاهيته بزيادة نصيبه من الدخل القومى .

ويعرف Kindelberger عملية التنمية الاقتصادية بأنها الجهود الهادفة لبعث زيادة فى الناتج عن طريق أحداث التغييرات الهيكلية الشاملة فى الكيان الانتاجى وفى الأساليب الفنية للانتاج وأوضاعه التنظيمية ، فضلاً عن تغيير نمط توزيع الاستخدامات المختلفة للوارد على مختلف قطاعات الانتاج (١) .

ويعبر P. Baran عن الانماء الاقتصادى بأنه « الزيادة على مر الزمن فى

إنتاج السلع المادية بالنسبة للفرد وذلك من خلال التوسع في استخدام الموارد العاطلة من الأرض والعمل أو رفع مستوى الانتاجية بتطوير الاجراءات التنظيمية المشتمة على ترشيد استخدام الموارد وأساليب الانتاج أو تطوير التكنولوجيا (١) .

كما يعرف N. Kaldor التنمية الاقتصادية بأنها تحقيق زيادة في الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة وبصفة تراكية تستمر فترة زمنية غير قصيرة (٢) ويعبر الدكتور عماد زكي شافعي عن التنمية الاقتصادية بأنها رفع مستوى الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة زمنية ممتدة من خلال احداث تغيير جوهري في العلاقات البنائية للاقتصاد القومي (٣) .

وتتضمن التعريفات المذكورة بيان الهدف النهائي والبعيد من التنمية الاقتصادية كما تشتمل على بيان الاهداف المباشرة من العملية الانمائية . والهدف النهائي البعيد هو رفع مستوى معيشة الفرد متمثلا في زيادة دخله الحقيقي حيث يتأتى ذلك من زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات . لذلك فإن الاهداف المباشرة من العملية الانمائية تتمثل - في واقع الامر - في زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد عن طريق إزالة ما يعترض البنيان الانتاجي من اخلال وصولا إلى رفع إنتاجية العمل .

فزيادة الانتاج في الزمن الطويل ترتبط بزيادة القدرة الانتاجية للبلد ، التي تتوقف بدورها على اجراء التغييرات الهيكلية العميقة في مكونات الإنشاء الاقتصادي وفي سير العملية الانتاجية ، من أجل تهيئة الجهاز الانتاجي في

(١) بول باران ، الاقتصاد السياسي والتنمية ، ١٩٥٦ ترجمة احمد فؤاد سليم ١٩٦٧ .

(٢) Nicolas Kaldor . Essays on Economic Stability and Growth . 1960 . p. 253 .

(٣) عماد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ص ٨٤ .

المجتمع ليكون أكثر فاعلية في الارتقاء بمستوى الدخل القومي بمعدلات تلاحق أو تزيد عن معدلات نمو السكان .

وبذلك ينطوي الهدف المباشر لعملية التنمية الاقتصادية على إجراء التغييرات العميقة في مجالين : أولهما تعديل التركيب البنياني للاقتصاد بأحداث تغيير كمي في نسب وعلاقات المتغيرات الاقتصادية الأساسية كالاستثمار والاستهلاك والتصدير والاستيراد ، وكذا في نسب تكوين البناء الانتاجي من حيث توزيع الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة في توليد الناتج الإجمالي المحلي وفي استيعاب القوة العاملة من السكان . وينطوي هذا الجانب من التغييرات الهيكلية على تعزيز الطاقة الانتاجية بزيادة حجم عوامل الانتاج المختلفة من رؤوس أموال غنية وكميات طبيعية أقوى بشرية منتجة . ويشير نيركسه إلى أهمية تعبئة الموارد الاقتصادية في هذا المعنى في صورة تجميع الكميات الإضافية من عناصر الانتاج - كزيادة رأس المال المادي بالنسبة لعدد السكان - بوصفها أحد المحددات الأساسية في التحليل الحركي لعوامل النمو الاقتصادي ، مما يقضي معه إدخال التغيرات التي تحدث في حجم الموارد المتاحة - المتمثلة في عناصر الانتاج سواء بصفتها متغيراً مستقلاً أو تابعاً أو ضمن المتغيرات التي تستخدمها السياسة الاقتصادية للتأثير على معدل النمو الاقتصادي (١) .

على أن أم صور التغير الهيكلي في البناء الانتاجي في حالة الدول النامية محل دراستنا ، هي تعديل الأهمية النسبية لقطاعات الانتاج الرئيسية بالعمل على زيادة حجم وأهمية القطاع الصناعي (٢) ليحتل حيزاً متزايداً في الانتاج - مع

(١) داجنار نيركسه ، أنماط من التجارة الدولية ، المرجع السابق ص ٨٠ .

(٢) فالمجتمع المتطور اقتصادياً هو الذي يميل عليه الوزن النسبي للقطاع الصناعي ، مما يمكنه من قوى الانتاج المستخدمة كما وكيفا ، الأمر الذي يترتب عليه الارتقاء بالنتائج الفعلية

التقليل من الأهمية النسبية للقطاع الزراعى - فى توليد الناتج المحلى الاجمالى وفى استيعاب الأيدى العاملة والفائضة عن حاجة النشاط الزراعى . وكذا العمل على زيادة عنصر رأس المال بالنسبة لعدد السكان من أجل التوسع بمستوى إنتاجية العمل - وحتى يمكن تدبير الموارد اللازمة كحد أدنى من الجمرات الاستثمارية الضرورية لانطلاق الاقتصاد القومى فى مرحلة النمو الذاتى عن طريق خلق رؤوس الأموال العينية الكافية لامتناع الموارد والطاقت المتاحة فى البلد لتجهيلها من أجل الارتفاع بالدخل الفردى الحقيقى إلى أعلى مستوى ممكن .

ويتضمن التفسير الهيكلى ثانياً وإلى جانب التفسير الكمى المشار إليه ، تغييراً وظيفياً فى أداء النشاط الاقتصادى يتم عن طريق ترشيده تخصيص الموارد والارتفاع بمستوى الكفاءة النوعية لعوامل الإنتاج قدر الامكان ، هذا بالإضافة إلى تحقيق التناسق الممكن بين عوامل الإنتاج المختلفة حتى لا يتبدد الطاقات الكامنة فى بعض العناصر المتوافرة بسبب قدرة بعض العناصر الأخرى ، كما هو الشأن فى حالة وجود وفرة نسبية فى عنصر العمل غير الماهر مع ندرة العناصر الأخرى كالإرضاء ورأس المال ، كما يتضمن التفسير الهيكلى فى الأداء ، والعمل على تحقيق المرونة الكافية فى عرض عوامل الإنتاج بما يكفل الارتفاع بمستوى تجهيلها (١) .

---

والامراع بطور نتائج الاجتماعى . فالتفسير الهيكلى الذى يؤدى لتطور الاقتصادى هو ذلك الذى ينتج منه زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعى عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية بمعدل أسرع من توسع قسم الطاقة فى القطاع الزراعى .

(١) (راجع د. محمد دويناز ، مقدمة فى الاقتصاد السياسى ، ١٩٧٢ ، ص ٢٦٦-٢٦٨)

(٢) د. محمد فحجى ، د. سبى فريسة ، دراسات فى المشاكل الاقتصادية المعاصرة

المرجع السابق ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

ويسر البعض في إيجاز عن ذلك الجانب من عملية التنمية الاقتصادية فيما يعرف به التقدم الاقتصادى من أنه رفع الكفاءة الانتاجية للجماعة في استخدامها لمواردها المحدودة (١) .

والطريق لرفع الكفاءة الانتاجية كما هو مجمع عليه من الاقتصاديين في الوقت الحاضر — وما عبرت عنه بعض الدراسات الهامة للأمم المتحدة (٢) ، هو أن التصنيع يعتبر الطريق الرئيسى للتنمية الاقتصادية في البلاد المختلفة اليوم (٣) . فالهدف الأول الذى ينبغى أن يكون واضحاً أمام الدول النامية ، هو العمل على خلق اقتصاد صناعى متنوع بالقدر الكافى كما هو عليه الحال في الدول المتقدمة (٤)

#### التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى :

وفى مقدار وإيجابية وسرعة التغير الهيكلى فى الكيان الانتاجى — تمريراً لطاقة الانتاج ورفع قدراته — يكمن معيار التفرقة بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية — حيث يتمثل الأول فى مجرد الزيادة فى الدخل الفردى الحقيقى (٥) نتيجة حلول تغيرات عضوية ضئيلة فى مكونات المجتمع الاقتصادى تعكس بصفة تلقائية — ومن خلال تحقق التوازن الاقتصادى — زياده فى طاقة البلد الانتاجية

---

(١) د. محمد ابراهيم عزلان ، دراسات فى اقتصاديات المجتمع العربى ١٩٦٧ ص ١٥

(٢) League of Nations, Industrialization and Foreign Trade, 1945, p.120. N. U. Etude Sur l' Economie Mondiale. 1961 .

(٣) سنقاول المحدث من أهمية التصنيع لتنمية الاقتصادية بتفصيل أوفى فى البابين الثالث والخامس .

(٤) Lacharriere . Commerce Extérieure et Sous-Développement, 1963 , p.17.

(٥) د. محمد زكى شامى ، التنمية الاقتصادية ، المراجع السابق ص ٧٨ .



يقسّم بها حجم الانتاج الحقيقى من السلع والخدمات أو تزداد بها عوامل الانتاج وترتفع انتاجيتها ، مع احتفاظ تعداد السكان بمعدل تزايد طبيعى حين تمثل التنمية الاقتصادية فى عملية دفع ايجابية للتغيرات الاقتصادية تتولاهما السياسة الاقتصادية لتحقيق التقدم الاقتصادى بمعدل يفوق فى مراحله بشكل ملحوظ معدل النمو الطبيعى أو يحفظ فى القليل — قدرات الهذ الانتاجية فى مستواها الراهن (١) .

ومن ذلك يبرز O.Lange الفارق الجوهرى بين أنماط التنمية الاقتصادية الحديثة التى تعتمد عليها كل من الدول الاشتراكية والدول النامية المتحررة حديثا وبين نمط النمو التقليدى الذى ساد اقتصاديات الدول الغربية حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، حيث تعتمد التنمية الاقتصادية فى الاول على عملية التغير الهيكلى العميق فى البناء الاقتصادى عن طريق التخطيط كأداة رئيسية فعالة لبلوغ معدلات مرتفعة فى التنمية ، فى حين يتحقق النمو الاقتصادى فى الثانية بصورة تلقائية من خلال تحقق التوازن الاقتصادى ، حيث كان ذلك التوازن هو محور الاهتمام — وليست التنمية الاقتصادية — فى نمط النمو الرأسمالى (٢) . وبينما تفضل السياسة الاقتصادية فى البلاد الصناعية اليوم بتشغيل الجهاز الإنتاجى المتقدم لهما لاستيعاب طاقته المخططة عن طريق بحث الطلب الفعال وخاصة فى فترات الإنكماش نجد هدف البلاد النامية هو الإسراع بتكوين الجهاز الإنتاجى القادر لتشغيل

---

(١) ومن العوامل التى تساهم فى النمو الطبيعى للاقتصاد القومى ، ترايد المعرفة الانسانية على مر الزمن وأخطار انهيار تراكم رأس المال وكذا زيادة السكان التى ينتج عنها زيادة فى القدرة السكانية وفى الطلب المخطط على عوامل الانتاج . ( انظر فى ذلك : دكتور صلاح الدين الصيرفى بنى مشاكل للتنمية الاقتصادية ، المحاضرات العامة بجامعة الاسكندرية ١٩٦٠ ص ٤ )

(٢) Oskar Lange Econ. Development Planning and I.G.

op. cit. p. 8, 9.

الموارد المعطلة. وذلك من خلال تعديل كيان الهيكل الإنتاجي بتنويعه وتحويله من الطابع الزراعي السائد إلى الطابع الصناعي المتقدم (١). فالتغيرات التي يتحقق بها التطور الاقتصادي، ليست فقط التغيرات الكمية، بل تلك التي تتعلق بالكيف فتسفر عن زيادة ما يملكه المجتمع من سلع إنتاجية، تمكنه من الارتفاع بمعدل تحسين الدخل ومستوى المعيشة. فإذا حدثت تلك التغيرات الكيفية نتيجة جهود هادفة مخططة كنا بصدد تطوير إقتصادي (٢).

**وسائل التنمية الاقتصادية :** إن الصورة التي تبدو بها زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد على الوجه الذي يكفل زيادة الإنتاج في الزمن الطويل، هي زيادة حجم الموارد الإنتاجية والارتفاع بمستوى جودتها وتحسين طرق الإنتاج (٣)، والوسيلة الرئيسية لذلك كما أوضحت نظريات النمو الإقتصادي هي توفير قدر كاف من الاستثمارات المنتجة (٤) يكفل تحقيق

---

(١) د. رفعت الحجاب، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، وسائل في التخطيط

للقومى رقم ٣٨، ١٩٥٩، ص ٨.

(٢) د. محمد دويغار، مقدمة في الاقتصاد السياسى، المرجع السابق ص ٢٦٩.

(٣) ويمكن إدراج هذه العوامل تحت عنوان زيادة رأس المال، وتضى زيادة رأس المال هنا زيادة الأراضي المنزوعة والبروات المعدنية وزيادة الأصول التي يمتلكها المجتمع من مصانع ومنشآت ووسائل المواصلات، كما يعتبر من قبيل الزيادة في رأس مال البلاد ارتفاع مستوى الدراية الفنية والقدرة الإنتاجية للقوة العاملة وكذا التقدم في أساليب التنظيم الانتاجى، ويدخل كل ذلك في عملية تراكم رأس المال.

(٤) أنظر في ذلك : د. صلاح الدين الصيرى، المرجع السابق، ص ١٤، ١٥.

(٤) وقد عبرت عن ذلك أفكار الاقتصاديين الكلاسيك فيما أبرزته من أهمية تركيز رأس المال لتحقيق النمو الاقتصادي، وما أوضحه آدم سميث بوجه خاص من أهمية الاستثمار كعامل رئيسي لزيادة الناتج القومي من خلال عملية تكوين رؤوس الأموال. كما أكد ريكاردو أن رأس المال هو المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية وأن مبدأ =

أسرع معدلات ممكنة للطاقت الإنتاجية للاقتصاد القوى . فالعامل الإستراتيجى لعملية التنمية الإقتصادية هو الإستثمار . بتعبير أدق ، الاستثمار المنتج ، ولذلك فإن المهمة الرئيسية هى عائق التخطيط للنمو الإقتصادى هى - توفير الاستثمارات المنتجة بقدر كاف أولاً مع توجيه تلك الاستثمارات إلى فروع الإنتاج التى تكفل تحقيق أسرع نمو ممكن للطاقة الإنتاجية ثانياً . ويتضمن الشق الأول محرك الموارد المتاحة - لتعبئتها فى أغراض الاستثمارات المنتجة ، كما يتضمن الشق الثانى توجيه تلك الاستثمارات إلى القنوات السليمة من وجهة نظر التنمية الإقتصادية (١) ومن ثم فإن معدل نمو الإقتصاد القوى يتوقف أولاً على ذلك القدر من الدخل القومى المخصص للاستثمار ، كما يتوقف وبدرجة أهم - عند معدل معين للاستثمار - على تلك النسبة من الإستثمار التى ترجه لزيادة القدرة الإنتاجية فى الصناعات المنتجة لسلع إنتاجية ، وهى لنسبة يحددها نمط توزيع الموارد الإستثمارية بين فروع إنتاج كل من السلع الإنتاجية والسلع الإستهلاكية (٢) .

وقود توليد الإستثمار هو الفائض الإقتصادى . وتتطور فكرة الفائض الإقتصادى فى الفكر الإقتصادى المعاصر - بسرعة - لتأخذ مكاناً رئيسياً بارزاً فى الدراسات الحديثة للتنمية الإقتصادية ، ليستعيد الاهتمام بتأثير الفائض الإقتصادى على النمو مكانته بعد أن تحول الاهتمام إلى تأثير الاستثمار على النمو الإقتصادى حيث كان قد حل مفهوم الإدخار والاستثمار جزئياً - فى كتابات الإقتصاديين غير الماركسيين - محل مفهوم الفائض الإقتصادى . وذلك نتيجة

---

التراكم الرأسمالى ضرورة أساسية تقنية وبأن معدل التراكم يتحدد بمستوى الإدخار . كما أوضحت نماذج النمو الحديثة كنموذج دومار وهارود أهمية تجميع رأس المال - من خلال التراكم الرأسمالى - فى زيادة القدرة الإنتاجية وتوليد الدخل .

(١) Oskar Lange, op. cit. p. 9.

(٢) دكتور محمد دويدار ، فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكي ، دراسة للشكليات الرئيسية لتخطيط التطور الإقتصادى فى مصر ١٩٦٢ ص ٢٦٩ ، د. محمد غزلان ، المرجع السابق ص ١٧ .

الفصل هؤلاء الإقتصاديين أساساً بمشكلات الأمان والتوازن الاقتصادي والتقلبات الدورية (١) .

فلم يعد يعنى عن فكرة الفائض الإقتصادى، الاعتماد على تأثير كل من الاستثمار والإدخار ، فى زيادة معدلات النمو الإقتصادى ، إذ أبرزت الدراسات الحديثة لقياس هذا التأثير ، أن الموارد المخصصة للاستثمار ، وأهمها تلك المتولدة عن الإدخار لا تعدو أن تكون أحد العوامل المؤثرة على سرعة نمو الناتج المحلى الإجمالى (٢) . ويفسر ذلك أن جزءاً فقط من الاستثمار الإجمالى، هو الذى يوجه

(١) ظهر مفهوم الفائض الاقتصادى منذ بدء الفكر الاقتصادى المنظم، فقد بدأ بشكل أو بآخر فى أفكار التجارىين عن الميزان التجارى الإيجابى ، والنزويوطراط عن انتاجية العمل الزراعى وفائضه، وفى أفكار الكلاسيك الكبار مثل سمث وريكاردو ثم هند ماركس، فى اهتمامه بشكل الفائض الاقتصادى وحجمه وطريقة استخدامه فى المراحل المختلفة لتطور العمل ، ولكن التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى ظل تطور الرأسمالية وزوال مقتضيات التحدى النظام الاقطاعى، صرفت الاقتصاديين غير الماركسيين بعد ذلك عن الاهتمام بدراسة فكرة الفائض . [ انظر فى ذلك : شارل بتلوم ، التضخيط والتنمية ، ترجمة د. اساميل صبرى حداقة ١٩٦٦ ، ص ١٠٢ و ١٠٤ ]

(٢) يمتحن ذلك من الفارق اليسير فى متوسط نسبة كل من المدخرات والاستثمار إلى الناتج الاجامى بين الدول التى ساهمت فيها معدلات النمو الاقتصادى بشكل ملحوظ خلال الفترة ١٩٦٠/٥٠ ، كما يبدو مما يلى :

متوسط معدل النمو السنوى	متوسط نسبة الادخار	نسبة الاستثمار
	لناتج الاجامى	لناتج الاجامى
	١٩٦٠/٥٠	١٩٦٠/٥٠
٢٤	١٥٧	١٤٥
من ٢٥ = ٢٩	١٥٥	١٥٣
من ٥ = ٧٤	١٧٨	١٦٦

إلى رفع مستوى الطاقة الإنتاجية ، كما أن نمو إنتاج بعض السلع والخدمات ، يتوقف في المقام الأول على انتماش الطلب عليها ، وليس على عامل زيادة المدخرات ، وذلك كما هو الحال في إنتاج السلع التي يصدر جانب كبير منها ، حيث تستمد الاستثمارات اللازمة للتوسع في إنتاجها ، من الأرباح المتولدة عن انتماش صادراتها .

وإذ يرى P. Baran - الذي قدم أعظم إسهام في تطوير فكرة مفهوم الفائض الإقتصادي حديثاً (١) - أن أول متطلبات التنمية الاقتصادية ، هو تعبئة الفائض الإقتصادي للجماعة ، لخدمة أهداف التنمية ، يفرق بين ما أسماه الفائض الفعلي ، والفائض الإحتيالي والفائض المخطط (٢) . على أن الفائض الإقتصادي ذو الأهمية الخاصة عنده في مجال الإنماء الإقتصادي ، هو الفائض الإقتصادي الإحتيالي الذي يمثل الفرق بين النتائج التي يمكن لإنتاجه في ظروف طبيعية وتكنولوجيا

---

(١) يقر شارل بتاييم أن تحليلات بول باران في هذا الصدد تقدم مساهمة أساسية لفكر الاقتصاد عامة مما يوصى معه بضرورة التمسك بها والعمل على تطبيقها .  
(شارل بتاييم ، المرجع السابق ص ١٠٨)

(٢) الفائض الاقتصادي الفعلي عند باران يمثل الفرق بين الإنتاج الفعلي الجاري المجتمع واستهلاكه الفعلي الجاري وهو بذلك يطابق مع الادخار والتراكم الجاريين . أما الفائض الاقتصادي الأمثل فيمثل الفرق بين النتائج الأمثل للمجتمع وبين حجم أمثل للاستهلاك يختاره ذلك المجتمع ، ويشهد تقدير هذا الفائض في ظل التضخيم المشار إليه عند باران ، على دراسة أجهزة يوجهها العلم والفكر الموضوعي بما يتضمنه القرينة العميقة للجهاز الإنتاجي في المجتمع ، بالاعتماد على أسس موضوعية ، لا على قوى السوق ومياري الربح . وبهذه الطريقة أيضاً تتحدد أوجه ضياع الفائض الاقتصادي الإحتيالي كالأستهلاك غير الضروري والقوى غير المنتجة في منصرف العمل والطاقت المادية المصطلة [ بول باران : الاقتصاد السياسي والتنمية ، ١٩٦٢ ، ترجمة أحمد فؤاد بلج

١٩٦٢ ص ٩٠ : ١٠٧ ]

مفيدة - بالإعتماد على الموارد الإنتاجية التي يمكن إستخدامها - وبين ما يعتبر إستهلاك ضرورى . ويفترض تحقيق هذا الفائض سافاً لإعادة تنظيم الإنتاج وتوزيع الناتج من خلال إحداث تغيرات هيكلية فى البناء الإجتماعى . كما يستلزم ذلك وضع معيار للكفاءة والترشيد فى توجيه إستخدام الموارد بين الإستهلاك الضرورى وغير الضرورى وبين العمل المنتج وغير المنتج - ومن أجل التعرف على حجم الفائض الإقتصادى يركز باران على ضرورة الإهتمام بدرجة نمو موارد المجتمع الإنتاجية وعلى الهيكل الإجتماعى والإقتصادى الذى تتطور العملية الإنتاجية من خلاله .

ومن ذلك يبدو كيف أن استخدام فكرة الفائض الإقتصادى الإحتمالى يمكن أن يكون وسيلة ذات فعالية كبيرة فى تحقيق التنمية الإقتصادية بالبلدان النامية ، حيث يتوقف على مقدار الفائض الإقتصادى المخصص لتوسيع الجهاز الإنتاجى وعلى الكيفية التى يتم بها استخدامه ، معدل الإرتفاع بمستوى الدخل القومى (١) . ومن ثم فإن كل سياسة للتطوير الإقتصادى يجب أن تنطوى على التأثير على حجم الفائض الإقتصادى وترشيد استخدامه . كما أن تحقيق المعدل الأمثل للاستثمار يحكمه معدل تكوين الفائض الإقتصادى (٢) . ويوضح باران أوجه الضياع التى يتجه إليها جانب كبير من الفائض الإحتمالى - والتى يقبض التسامير عليها لتعبئة الفائض فى خدمة التنمية الإقتصادية - فى الإستهلاك الكمال أو غير الضرورى وفى الإنتاج العائى لوجود طوائف من الأفراد غير المنتجين كالمرايين والمضاربين والسماسرة وكذا فى العلاقات المادية المعقدة التى تتمتع جانباً من الاستثمار الجارى دون زيادة فى الإنتاج مما يرجع لوجود تنظيم غير رشيد للجهاز الإنتاجى ، بسبب للممارسة الإحتكارية وشبه الإحتكارية ، وكذا فى التبيد الناتج من وجود بطالة

(١) د. محمد دويدار : المرجع السابق ص ٢٦٦ .

(٢) هارولد جلهم : المرجع السابق، ص ٩٨ .

ظاهرة أو مقنعة (١) . كما يوضح أوسكار لانج مجالات تعبئة الفائض الإقتصادي في الدول النامية للمتعثرة حديثاً التي تمارس ما أسماه « الخط القوي الثوري » ، وأم تلك المجالات ما ينتج عن إضطلاح الدولة في تلك البلاد بالجابج الأكبر من النشاط الإستثماري حيث يقوم الإستثمار الحكومي العام بالدور الديناميكي القائد في التنمية ، كما تعتمد تلك البلاد في تحريك الموارد نحو الاستثمارات المنتجة ، على إسهام القطاع الزراعي عن طريق تطبيق الإصلاح الزراعي وإخضاع الدخل المتولد من للنشاط الزراعي الضرائب العامة ، وكذا استخدام القروض العامة وسياسة التمويل بالعجز . هذا بالإضافة إلى بيع الحوافر أمام المدخرات الخاصة للإستثمار في المجالات الإنتاجية وإخضاع دخول منتجى القطاع الخاص وملاك الأراضي والمولدين الضرائب على الإستخدامات غير الإنتاجية الثروة وإقتصاد تدابير الإذخار الإجباري وفرض القيود على توزيعات الأرباح في مجالات الاستخدام غير المنتج . الخ . (٢)

ولا يكتمل نفع زيادة الفائض الإقتصادي وتعبئته ، ما لم يوجه في إطار سياسة رشيدة لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية ، ولذلك يفرق بتلهم بين الفائض الجاري المتاح للتنمية والفائض المستخدم في التنمية بالفعل ، حيث تقتضى التنمية الاقتصادية أن يكون للاستثمارات الإنتاجية أولوية ، إذ أن وجود حماية التنمية رهن بزيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع خلال فترة معينة (٣) . ويتوقف على التوجيه الرشيد لاستخدام الفائض الإقتصادي في هذا الصدد مواجهة مشكلات ثلاث ، أولها وأهمها توجيه الاستثمارات على أفضل وجه يحقق أسرع معدل لنمو الناتج وزيادة الطاقة الإنتاجية . والثانية كفاءة النمو المتوازن للاقتصاد بتحقيق التوازن بين مختلف

---

(١) بول باران : المرجع السابق ص ٩٥ : ١٠٤

(٢) أوسكار لانج : المرجع السابق ص ١٢٩ .

(٣) شارل بتلوم : المرجع السابق ، ص ١١٣

القطاعات الاقتصادية، وأخيراً ضمان كفاية استخدام تلك الموارد لتجنب أى فقد أو ضياع لبعضها (١) .

وللجانِبِ التأثير على الفاعل الاقتصادى وترشيد استخدامه - كوسيلة للتنمية تدعم الاستثمارات المنتجة - فإن رفع مستوى الفنون المستخدمة وإدخال الأساليب الجديدة فى الإنتاج وتطوير نظمها ، لتتثل ضرورة ذات أهمية قصوى لتحقيق التنمية الاقتصادية .

أما فى إطار العلاقات الاقتصادية الدولية فإن الطريق إلى تعبئة الضائع من الفاعل الاقتصادى هو أولاً وقبل كل شئ ، التحرر من أوضاع التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية الإستثمارية، بكافة صورها، وما فرضته طريقة الإنتاج الرأسمالى من سيطرة تمارسها القوى الاستعمارية وتوجه بها الفاعل الاقتصادى المتولد بالبلاد النامية ، فى قنوات تصب بالدول الاستعمارية الأم (٢) ، والتصدى لتغيير الخط الراهن لتقسيم العمل الدولى فى سبيل الحصول على مركز مناسب فى ظل تقسيم جديد للعمل الدولى يمكن الدول النامية المشار إليها من أحداث ما تتطلبه التنمية الاقتصادية لديها من تغيرات هيكلية فى القوى الانتاجية والنظم الساعى لإنتاجها (٣) . وخاصة فى سبيل توسيع القاعدة الصناعية لأبنيتها الانتاجية ، حيث يتمثل فى التخطيط الطويل المدى للتصنيع ، والنظر للأساس الصناعى كمحرك للتقدم الاقتصادى بتلك البلاد ، المخرج الذى يضمن لها الاستقلال من سيطرة الرأسمالية الاحتكارية التى تحرص كل الحرص على استغلال الدول النامية كمصدر للمواد الأولية وكسوق لمنتجاتها .

فهذا إذا استخدمت الوسائل السالفة يبانها بالبلاد النامية لتعبئة الفاعل وترشيد استخداماته فى رفع مستوى الطاقة الانتاجية للاقتصاد . هلا أتاحت

Oskar Lange, op. cit., p. 11.

(١)

(٢) بول باران : المرجع السابق ، ص ٧١ .

I. Sachs, op. cit, p. 3

(٣)



إساعيا فرص النجاح ، بالاعتماد على ما يتوافر لديها من فائض اقتصادى احتياطى ؟  
يجيب على ذلك P. Baran ، حيث يؤكد فى مقالة أن ما يمكن إتاحتها  
للاستثمار فى مجال التسهيلات الانتاجية بالدول النامية من فائض اقتصادى احتياطى  
- كبير المقدار فيها جميعاً (١) ، وتبلغ نسبته إلى دخولها القومية حداً كافياً لتحقيق  
معدلات عالية من النمو الاقتصادى (٢) .

وبذلك يتمثل مفتاح المشكلة ، فى تنمية الفائض الاقتصادى الفعلى وحسن  
استخدامه وليس فى مجرد توفير المزيد من المدخرات . ومن هنا كان الخط الفاصل  
بين محور اهتمام نماذج النمو التقليدية للاقتصاد الرأسمالى وبين ما يدعى أن يكون  
حجر الزاوية فى سياسة الإنماء بالدول النامية فى الوقت الحاضر . إذ يبتنى تركيز  
النظرية التقليدية - التى قامت على أساسها نماذج النمو فى الاقتصاد الرأسمالى -

(١) حيث بلغ ذلك الفائض - بحسب الدراسة المشار إليها - فى الملايو عام ١٩٤٧  
٣٣ ٪ من اجمالى الناتج الخلى ، وفى سيلان عام ١٩٥١ ٣ ٪ وفى كل من الهند  
عام ١٩٤٨ ٢٥ ٪ ، هنالك حين لم يتعد مقدار اجمالى الاستثمار فى تلك الدول على التوالي  
١٠ ٪ ، ١٠ ٪ ، ٩ ٪ و ٥ ٪ على التوالي .

(٢) باران : المرجع السابق ص ٣٤٧ ، ويؤكد باران ذلك بحيث لم يلغى للدكتور  
هارى أوشيا من تقه يزات الفائض الاقتصادى الاحتياطى بينى الدول النامية فى العقد الخامس  
من القرن الحالى ، ولهذا يعلن باران أن سوء استخدام الفائض الاقتصادى الاحتياطى بملكه  
البلاد هو فقط العقبة الرئيسية أمام الإنماء الاقتصادى السريع بها ، حيث يرجع ذلك بصفة خاصة  
لامتناس جانب كبير من الفائض بواسطة الاستهلاك المفرط لبعض الطبقات وإضافته إلى المكتنزات  
وكذا اتفاق جانب كبير منه على المؤسسات العسكرية والأجهزة للبيروقراطية غير المنتجة ، كما  
أن نميها هاما من ذلك الفائض يتسرب للخارج من خلال نشاط الاستثمار الأجنبى فى شكل  
أرباح تحققها المصالح الأجنبية فى البلاد المذكورة .

ويشير باران إلى أرقام بالغة الضخامة للأرباح التى حققتها على سبيل المثال الشركات  
البريطانية فى البلاد المختلفة - بلغت لفترات طويلة ٥٠ ٪ سنوياً - أو أكثر من القيمة الاسمية  
لأسهمها - تضمنتها حواصى هامة ل : ج ، دى ، تاريخ النقطة الرابعة ، عينات  
لاستثمارات بريطانية سريعة فى البلاد المختلفة ، لغرت فى :

اهتمامها على عملية تراكم رأس المال كأساس لنمو الاقتصاد القومى، على وجه يبدو معه النمو الاقتصادى فى صورة دالة لتراكم رأس المال، ويدرجها للفكر الاقتصادى الحديث، قصور تلك النظرية عن إمكان الوفاء باحتياجات الدول النامية - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - عن تحقيق المعدلات السريعة فى التنمية من خلال تطوير أبنيتها الانتاجية وهياكلها الاجتماعية، إلى جانب النهوض سريعاً بمستوى الانتاجية والمعارف والدراسات الفنية، فلم يعد يكفى لدى تلك الدول الاعتماد على نمط النمو الذى يقوم على التركيم الرأسمالى، خاصة مع مغايرة ظروفها الحاضرة مع ظروف الدول الرأسمالية التى اعتمدت فى استخدامها لذلك النمط إبان نموها، على التوسع الاستعمارى والاحتكارات الرأسمالية، فى اغتنام الاسواق الخارجية لتصرف منتجاتها، فضلاً عن تدبير الموارد السهلة للدوايد الخام الرخيصة، وما استتبعه ذلك من بحث الحوافز الخاصة للاستثمار لدى طبقات الرأسماليين والمنظمين (١).

لذلك اتجهت سياسات التنمية الاقتصادية فى الدول النامية المتحررة حديثاً إلى اتباع أسلوب يشكل نمطاً سائداً فى تلك الدول، ويعتمد بصفة أساسية على الاستثمار العام الذى تقوم به الدولة كاملاً ديناميكى فعال فى تحقيق التنمية الاقتصادية مع تكريس الموارد المتاحة لتحذمة أهداف التنمية السريعة، فلهجات تلك الدول إلى أسلوب تأميم رأس المال الأجنبى فى القطاعات الاقتصادية الرئيسية، كخطوة أساسية لتحقيق التحرر الوطنى والاستقلال، مع استخلاص المزيد من الفائض الاقتصادى المتاح فى كافة المجالات لتحريك ما يمكن تحريكه نحو الاستثمارات المنتجة التى تخدم أهداف التنمية الاقتصادية وخاصة فى المجال الصناعى. كما يعتمد هذا النمط على الإصلاح الزراعى وتوجيه الفائض المتولد من الزراعة نحو الاستثمار فى النشاط الصناعى (٢).

(١) دكتور على اطفى، النمو الاقتصادى بين المذاهب السكبرى، ١٩٦٦، ص ٣٤ و ٣٥.

Oskar Lange, op. cit., p. 6-8.

(٢) قارن :

## الفصل الثالث

### نظم استراتيجية التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية

وحيث أن وعاء تكوين الفائض الاقتصادي الفعلي - والذي يمثل الفرق بين إجمالي الناتج النهائي والاستهلاك الكلي - يتكون من شقين، تصب في أحدهما قناة المدخرات المحلية، وفي الآخر قناة المدخرات الأجنبية، متثلة في فائض قطاع العالم الخارجي، فإن سياسة التنمية الاقتصادية في اعتمادها على الفائض الاقتصادي الاحتمالي - أي الفرق بين الناتج الممكن تحقيقه باستخدام الامكانيات الحاضرة، والاستهلاك الضروري - قد تبني استراتيجية بالتركيز على أي من الشقين السالف ذكرهما : المصادر الداخلية، أو الموارد المتولدة من القطاع الخارجي.

وفي ذلك كان التباين في وجهات النظر بين دراسات التنمية الاقتصادية التي حاولت استقصاء أي العاملين أقوى تأثيراً في معدلات النمو الاقتصادي بالبلدان النامية، زيادة المدخرات من الموارد المحلية، أم زيادة مصادر التمويل الخارجي لاستثمارات التنمية بما يتولد فاليسته من قطاع التجارة الخارجية.

وكان عند نقطة الاختلاف - المشار إليها - في وجهات النظر، مفترق الطرق بين اتجاه يذهب إلى تأسيس استراتيجية التنمية - والتوسع الانتاجي للقائم على استغلال الكميات المتزايدة من الموارد الانتاجية بالدول النامية - على مؤثرات الطلب الوطني، ومرونة الطلب الداخلية المحلية واستهداف التصنيع السوق الوطنية. وبين اتجاه لتأسيس استراتيجية التنمية على التوسع في الصادرات باعتبارها المصدر الأهم لتمويل التنمية وايجاد الفعالة لمعدل الاستثمار، سواء من جهة تأثيرها على مستوى الدخل القومي وتكوين المدخرات أو تأثيرها على حصة النقد الأجنبي

اللازم لاستيراد السلع الانتاجية الضرورية لبرامج التنمية الاقتصادية .

فنقوم استراتيجيية التنمية المعتمدة على السوق الوطنية عند Nurkse على اتخاذ تغيرات الدخل ومرونة الطلب الداخلية كؤشر أوثق علاقة بالنمو الاقتصادى من تغيرات الاسعار الفسيية التى يقتصر دورها الحقيقى على توجيه نمو الانتاج فى اقتصاد يعتمد على قوى السوق لتحقيق التوازن بين طلب المستهلكين وبين درجة توافر العناصر الانتاجية - فى حين أن اتباع التحليل الديناميكي للنمو - عند ما يتوافر للبلد فائض متزايد من الموارد الاقتصادية - يقتضى اتخاذ سبيل الاستراتيجية المعتمدة على السوق الوطنية خاصة فى الحالات التى لا تجد الدولة أمامها أية ميزة نسبية حدية يمتد بها فى أى سلعة من سلع التصدير (١) .

ولذا يشكك البعض فى إمكان استخدام النشاط التصديرى فى الدول النامية بدور إنمائى ملحوظ فى الوقت الحاضر ، خاصة مع تزايد عوائق التجارة التى تفرضها الدول المختلفة - وخاصة الدول المتقدمة - فى وجه صادرات الدول النامية ، ويذهب هذا رأى إلى التشكك فى إمكان الانتفاع من تطبيق نظرية النفقات المقارنة لصالح تلك الدول فى الوقت الحاضر ، مما يعزز الدعوة للاعتماد على الانتاج للاستهلاك المحلى وقيام التو الصناعى على التسويق الداخلى .

على أن هذا رأى كما هو ظاهر ، إنما يجانبه الصواب ، فما من دولة تسير فى طريق التنمية الاقتصادية - باستثناء الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى - تستطيع أن تستغنى فى توسعها الصناعى عن علاقات التبادل التجارى مع الخارج لتستورد ما يلزمها من سلع إنتاجية ، وتصدر بعض ما

(١) ويوصى ميركى فى هذا الصدد بتوزيع الاستثمارات الجديدة على جبهة عريضة من الصناعات على وجه يكفل انشاش الطلب المتبادل نتيجة توليد الدخول والاتفاق فى مختلف القطاعات ، وذلك لتحقيق التوازن الذى يتأتى من توفير الحركة والنشاط الذاتى داخل كل قطاع ، كوسيلة لرفع معدل نمو الانتاج بصفة شاملة .

( أنظر : ميركى : المرجع السابق ص ٦١ : ٦٦ ص ٨٤ )

تفتحه للأسواق الخارجية . ولهذا فإن استراتيجية التنمية الاقتصادية في الدول النامية لابد من أن تقوم على اتباع سياسة التوسع في الانتاج لكل من السوق المحلي والتصدير في آن واحد (١) .

وهذا هو ما يدعو بيركسه إلى التحفظ في دعوته لاستراتيجية التنمية المعتمدة على السوق المحلي ، بضرورة الاسترشاد بظروف الطلب الخارجي من أجل ترشيد الاستفادة من كميات عناصر الانتاج الإضافية ، خاصة إذا ما صاحب تمتع البلد بميزة نسبية في إنتاج بعض السلع ، ترايد وانتماش في الطلب الخارجي على تلك السلع ، وهو ما تستطيع منه تعزيز جهودها الإيمائية بالواردات اللازمة لها من السلع الانتاجية (٢) .

يضاف إلى ذلك ما تتضمنه استراتيجية التنمية الاقتصادية القائمة على النظرة الخارجية ، من توجيه الاهتمام الكافي لالعكاسات كل من إنجازات التصنيع وإنجازات التجارة الخارجية ، والحرص على تكريس الجهود القوية في إطار السياسة الاقتصادية ، لتوفيق بين حركة التصنيع والتجارة الخارجية ، على وجه تستوعب به قوى الانتاج المحلي أولاً بأول ، أحدث فنون الانتاج في الخارج ، والحاق بركب التقدم الانتماش في الدول الصناعية المتقدمة والتنافس معها في هذا المجال (٣) .

ومن ناحية الإطار التنظيمي والبناء الاجتماعي الذي تتم من خلاله عملية التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية ، فإن استراتيجية محددة المعالم يجب أن توضع

---

(١) Haring, External Trade as an Engine of Growth, *Economica Internazionale*, Feb. 1961, Vol. XIV, N. 1. p. 118.

(٢) بيركسه : المرجع السابق ، ص ٨٢ ، ٩١ .

(٣) D. B. Keessing, *Outward-Looking Policies and Economic Development* [ *Econ. Dev. Challenge and Promise*, Edit. S. Spiegelglassee & G. Welsh, 1970, p. 277. ]

خطوطها العريضة على أسس من علم التخطيط الاقتصادى حيث تسعى تلك البلاد للاسراع بمعدلات نموها عن طريق التغييرات الهيكلية فى صراعاها من أجل الارتفاع بمستويات المعيشة إلى ما يليق بالكرامة الانسانية ، لذا فان التخطيط الشامل للحياة الاقتصادية والمقترن بتنظيم اجتماعى يقوم على المبادئ الاشتراكية — من ملكية الدولة لادوات الانتاج الرئيسية وخاصة الصناعات الاساسية وسرافى الخدمات الهيكلية ونمط التوزيع العادل للدخول وتقليل الفوارق بين الافراد فى الثروات والدخول، وكفالة الفرص المتكافئة لهم — يجب أن تشكل القاعدة التى يبنى عليها العمل الإنمائى والمنتاج الذى يتم به (١) .

ومن خلال التخطيط الطويل الأمد يمكن أن يوزع عبء التنمية الاقتصادية على زمن — يبلغ خمس عشرة أو عشرون عاما — فلا يضطر برفاهية الجيل الحاضر إلى الدرجة التى يصل بها ضغط الاستهلاك إلى حد المعاناة أو الارهاق . كما ينبغي ألا يؤخذ طفرة بنظام التخطيط المركزى الشامل على وجه يودى إلى تعقد وتشابك مهام ارادة التنمية . كذلك يجب الاهتمام بمشاكل التخطيط التى ثارت نتيجة تعدد ميادين الانتاج وتشعب الهيكل الصناعى وتطبيق نظم الحوافز المادية وتحليل اتجاهات الطلب المحلى والخارجى، واستئثاره مصالحه المشروعة فى التنمية القصوى مع رعاية مصالح المستهلكين فى نفس الوقت ، والعمل الدائب على خفض نفقات الانتاج مع زيادة الكفاية الإنتاجية (٢) .

(١) إذ لم يعد يناسب تلك الدول اتباع ذلك النمط المتأخر الذى اتبعه فى الدول الصناعية المتقدمة إبان صراخل نموها ، والذى يعتمد على التركيز الرأسمالى الذى يقوم به الرأسماليين ، وبأخذ فيه المنظم الفرد المبتكر — على النحو الذى دعا اليه شوميتزر الدول الرئيسى فى توجيه التنمية، كما يحدد فيه جهاز الأمان وأهداف الانتاج وتوزيع الموارد وتوزيع قيمة الناتج على عوامل الانتاج، وتنحصر فيه دوافع الربح وعوامل المنافسة الحرة الكاملة بما شابه كل ذلك من نمو الاحكارات الرأسمالية على الوجه السالف يبايه .

(٢) فارن ، ودبح شرايحه ، مشاكل للتنمية الاقتصادية فى البلدان حديثة النمو =

وعلى أى الأحوال فإن المدى الذى تتدخل به الدولة فى الحياة الاقتصادية والأهداف العريضة التى ترسمها استراتيجية التنمية الاقتصادية فى بلد ما ، يجب أن تكون مستوحاة من الظروف السائدة فى ذلك البلد وما تفرضه أولويات الأهداف الإنمائية الأساسية التى تفرضها الجماهير وتطلبها المصالح القومية . وكذا ما يناسب المرحلة التى يمر بها البلد من التطور الاقتصادى (١) .

### نماذج النمو الاقتصادى ونمط التنمية الاقتصادية الملائم للبلاد النامية

تناولنا حتى الآن فيما يتعلق باختيار نمط التنمية الاقتصادية واتجاهاتها الرئيسية الإشارة أولاً لنمط الملائم للدول النامية عل دراستنا بصدد أسلوب التكوين الرأسمالى وتعبئة الفائض الاقتصادى لخدمة أهداف التنمية . وثانياً للاستراتيجية الملائمة من حيث اتجاه التوسع الانتاجى للسوق المحلية أو السوق الخارجية . وثالثاً للأسس العامة لاستراتيجية التنمية ومدى تدخل الدولة فى تخطيط وتوجيه الحياة الاقتصادية بما يرتبط بالإطار التنظيمى والبناء الاجتماعى . وحيث أن أدوات النمو الاقتصادى ، يعنى بعضها بوضع نمط لتوزيع الاستثمارات على القطاعات الرئيسية ، بينما يعنى البعض الآخر بدراسة تأثير المحددات الأساسية لمعدلات النمو . لذلك فإننا - بالرغم مما اقتنينا اليه من وجوب استيعاء ظروف كل دولة على حدة ورسم استراتيجية التنمية الاقتصادية فيها على هدى أحوالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما تفرضه من أهداف أساسية وترتيب لأولويات تلك الأهداف ، قمعه أجرة التخطيط الاقتصادى بها ضمن خططها الطويلة والقصيرة المدى . يفيدنا أن لستعرض مريعاً أهم نماذج النمو الاقتصادى المشار اليها لتبين ما قد يصلح منها لظروف الدول النامية .

معهد الدراسات والبحوث العربية ، ١٩٦٩ ص ٢٦٢ وما بعدها ويشير الكاتب فى هذا الصدد إلى آراء بيرمان للسوفيتى وشيك للشيخى كما يشير إلى مرجع :

Drago Fisher, Theoretische Dtsky Uncholmych Plonovacich  
Organo Prange 1966, P. 111, 145, 168.

(١) فارن هـ . عمدة زى شافى ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق جزء أول ص ٨٣

وإذ لا يتسع المقام هنا لمرص، تفصيلي لتلك النماذج ، أو تناولها جميعاً ، فإننا نرجى عرض النماذج الخاصة بالمحددات الرئيسية للنمو الاقتصادى بالبلدان النامية إلى حين دراستنا لإسهام النشاط التصديرى فى الانماء الاقتصادى بالدول المشار إليها . ونتناول هنا أهم النماذج التى تنبئ باتجاهات نمط توزيع استثمارات التنمية الاقتصادية ، مع تقييم موجز لمدى صلاحيتها للتطبيق فى شأن الدول النامية .

ونتناول من تلك النماذج هنا أنماط ثلاث : A. Lewis , R. Nurkse ,  
A. Hirshman .

فنموذج A. Lewis <sup>(١)</sup> يهتم بتوجيه الدفعة القوية من الاستثمارات اللازمة للإطلاق فى النمو للقطاعين الزراعى والصناعى فى آن واحد ، وهو يبدأ بتبعية التغيرات التى تحدث فى القطاع الزراعى على أثر زيادة الانتاجية ، حيث ينمو الانتاج الكلى ويرتفع الفائض المتولد عن القطاع إلى مستوى معين يتلاقى عنده منحني عرض الفائض المتوسط مع منحني الانتاجية الحدية ، ويفترض النموذج توزيع الاستثمارات على كل من القطاعين الصناعى والزراعى على وجه يكفل فى نفس الوقت ، نمو الانتاجية فى القطاع الأول مع تنمية الصناعة . وذلك بهدف تحقيق التوازن بين القطاعين فى إطار عملية التنمية . ويسفر نمط التنمية الاقتصادية المشار إليه عند لويس عن إحداث تغيير بنيانى يعكس زيادة الانتاجية فى القطاعين الرئيسيين . وزيادة الأهمية النسبية للنشاط الصناعى فى الاقتصاد القومى . وتستهدف الدفعة القوية وفقاً للنموذج ، زيادة الانتاجية فى كل من القطاعين إلى حد تحقيق التساوى بين كل من الفائض الزراعى المتوسط والانتاجية الحدية من جهة ، وبين الانتاجية الحدية للصناعة ومنحني عرض العمل للصناعة من جهة أخرى .

والذى يلاحظ على نموذج لويس هو اعتماده على أسلوب التحليل الحدى الذى يعتبر بطبيعته تحليل سكون . يفترض ثبات الهيكل مع حدوث تغيير على الحد . دون مراعاة للمشكلات المتحركة ( الديناميكية ) فى مراحل التنمية الاقتصادية بالدول النامية ، ومثال ذلك تجاهله لآمر ما يحدث للاستهلاك من زيادة على أثر



تحول المال من الزراعة إلى الصناعة وارتفاع أجور المال في القطاع الأخير<sup>(١)</sup>.  
 أما Nurkse<sup>(٢)</sup> فيرى أن العقبة الرئيسية أمام التصنيع بالدول المختلفة -  
 والتي يعتبر التصنيع بالنسبة لها جميعاً هو الطريق الأسامي للتنمية الاقتصادية -  
 تكمن في ضيق لطاق السوق في وجه الانتاج الصناعي ، وهو لهذا يجد الحل في  
 توزيع الاستثمارات الجديدة على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في ضوء  
 مرونة الطلب الداخلية ، وعلى وجه يكفل لإعاش الطلب المتبادل ، نتيجة توليد  
 الدخول والاتفاق في مختلف القطاعات ، حيث يشكل ذلك نمواً متزايداً يتضمن  
 حركة مستمرة فيما بين القطاعات ، يكون نتيجتها رفع المعدل الإجمالي لنمو  
 الانتاج الكلي.

وبذلك يركز نيركس - كما نرى - اهتمامه في نطاق مشكلة إعاش الطلب<sup>(٣)</sup>.  
 كما يركز الحلول في تنشيط الصناعات الاستهلاكية السوق المحلية ، وبذلك يميل  
 نيركس في استراتيجيته المقترحة أمر التوازن الرأسي اللازم بين الاستثمار في  
 صناعات السلع الانتاجية وقطاع الخدمات الأساسية كالنقل والقوى الكهربائية  
 من ناحية - وبين الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية .

كما يصعب الأخذ بمبدأ النمو المتوازن لنيركس بالدول النامية ، بالنظر لما  
 يشير إليه سمجر من تعذر تدبير الموارد والامكانيات اللازمة لإقامة كتلة  
 الصناعات الواسعة المتكاملة المقترحة ، هذا فضلاً عن تعارض التوسع الانتاجي  
 في الصناعات الاستهلاكية مع هدف سرعة تركيب رأس المال ، إذ يترتب على  
 ذلك الانحماض زيادة الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي هبوط الميل الحدي للدخار مما

(١) ذكرور حازم البيلاوي ، التنمية الزراعية ، مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية  
 معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٧ م ، ١٢ - ١٥

(٢) R.Nurkse, Problems of Capital Formation, op.cit., p.271.

أنماط من التجارة الدولية والفنية المرجع السابق ص ٦١ : ٦٦ ، ٢٨٤ .

(٣) من المعروف أن مشكلة الدول النامية هي في كيفية الارتفاع بالقدرة الانتاجية  
 وليست في تشغيل الطاقات الانتاجية السائدة بالفعل من طريق إعاش الطلب الفعال .

يؤثر على الموارد المتاحة لتمويل التنمية الاقتصادية (١) .

ويدعو A.Hirshman (٢) إلى ما يسميه باستراتيجية النمو غير المتوازن فيوضح أن قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد القوي على التأثير الإنمائي تختلف من قطاع لآخر، إذ أنه من الناحية الواقعية تنطلق بعض قطاعات الاقتصاد القوي في طريق النمو كقطاعات قائمة تحض القطاعات الأخرى على السير وراءها في هذا الطريق ، وهي بهذا تعوض الدول النامية تلقائياً عما تعانيه من العجز في الكفاءات التنظيمية اللازمة لقيادة النمو واتخاذ قرارات الاستثمار .

وتسير التنمية الاقتصادية وفقاً لهذا النمط ، من خلال الضغوط التي يسببها عدم التناسب والاختلال في التوازن بين القطاعات المختلفة ، فكل خطوة يدفع إليها اختلال في التوازن سابق عليها . ويتعين تركيز الجهود الإنمائية على القطاعات الاستراتيجية التي تتميز بالتفوق على غيرها في الحظ على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى . ويفضل هيرشمان أن يأخذ اختلال التوازن صورة تركيز استثماري في الأنشطة التي تقوم بالانتاج المباشر على وجه يتجاوز المتاح من خدمات قطاعات التنمية الأساسية اللازمة لتدعيم المقدرة الإنتاجية كالنقل وتوليد القوى المحركة . الخ . مما يطلق عليه وأس المال الاجتماعي . حيث يؤدي هذا الاختلال إلى استثمار القصور في المقدرة الإنتاجية لمرافق الخدمات الأساسية المشار إليها ، مما يتولد عنه ضغط اجتماعي يدفع السلطات لزيادة الاستثمارات في المرافق المذكورة تدعياً للطاقت الإنتاجية (٣) كما يدعو هيرشمان للتركيز الاستثنائي في نطاق الانتاج الصناعي بوجه هام على تلك الصناعات التي تتوفر لديها القدرة على الدفع إلى التحالف ، أي الحظ على الاستثمار في المراحل السابقة عليها - أي

---

(١) انظر في تحليل استراتيجية النمو الاقتصادي د. محمد زكي شافعي ، التنمية

الاقتصادية، المرجع السابق ص ١٧٣ وما بعدها.

A. Hirshman, The Strategy of Economic Development, (٢)  
1958, p. 66-67.

Hirshman, Ibid p. 93

(٣)

التي تمدها بالمستخدمات (١) .

ومن ذلك يدوما تتضمنته استراتيجية النمو غير المتوازن من اعتماد على عنصر المبادرة الفردية كأساس للتنمية الاقتصادية ، والنظر إلى اختلال التوازن كحرك للنمو ، مما لا يلائم ظروف الدول النامية التي تتوفر التنمية الاقتصادية لديها على استخدام التخطيط الشامل (٢) لتدعيم الهيكل الانتاجي بها والارتفاع السريع بقدراته من خلال التوزيع المدروس للاستثمارات بين مختلف القطاعات على الوجه الذي يخدم تحقيق أهداف التنمية بأمرع معدلات ممكنة .

وفي ضوء ما سبق يباين من ظروف الدول النامية ، بما تعانيه من مظاهر التخلف الاقتصادي ، وما يتطلبه الانماء الاقتصادي بها من وسائل أساسية ، يمكن أن يبرز بيان النمط الذي نراه مناسباً للتنمية الاقتصادية بالدول السالفة الذكر .  
على أن بيان النمط الملائم يتطلب - يادى ذى بدء - التقديم لذلك بايضاح اعتبارات ثلاثة لها أهمية خاصة في -ير التنمية الاقتصادية للبلدان محل دراستنا :  
أولاً - ضرورة إخضاع عملية التنمية الاقتصادية لتخطيط مترابط طويل المدى - يتراوح بين خمس عشرة وعشرين سنة - يتم من خلاله تسسيق محكم بين أهداف المدى الطويل - وفي مقدمتها الارتفاع باقدرة الانتاجية لاقتصاد البلد - وبين أهداف الزمن القصير ، ويمثل فيها علاج مشكلة البطالة سكاناً بارزاً - إلى جانب أهداف الزمن الطويل .

ويقنعى ذلك ، النظر إلى جهود التنمية الاقتصادية باعتبارها أداة تهدف في مداها البعيد إلى تحقيق رفاهية الفرد - وعدم التضحية بها وقتياً إلا بالقدر الضروري - فإذا كان رفع مستوى الطاقة الانتاجية للبلد هو محور العمل الإنمائي ، فهو وسيلة لتحقيق رفاهية الانسان في النهاية .

وحين تتضارب أهداف التخطيط للمدى الطويل ، مع أهداف المدى القصير ، فإن توفيقاً وتسيقاً يجب أن يجرى بين هذه وتلك ، حتى تضمن استمرار التقدم

Hirshman, Ibid, p. 111

(١)

(٢) د. محمد زكي حافي ، المرجع السابق ص ١٤٣ .

المنتظم نحو هدف الارتفاع بمستوى الرفاهية . وهنا تبرز بعض الاعتبارات الهامة المتعلقة بالأهداف الاجتماعية والسياسية ، بالإضافة إلى حالة ما لدى البلد من وفرة أو ندرة في الموارد الاقتصادية المحدودة ومدى تناسبها .

وحيث يكون الضغط السكاني على الموارد المحدودة هو أحد المظاهر المصارخة لعدم التناسق بين القوة العاملة وعناصر الانتاج الأخرى ، يكون لحل مشكلة البطالة أهمية الملحة بين جهود التنمية من أجل تحقيق رفاهية الإنسان . فإذا كان هدف الارتفاع بالطاقة الانتاجية وزيادة معدل الاستثمار ، يحتل مكان الأولوية في التخطيط الطويل المدى لعملية التنمية فإن علاج مشكلة البطالة - في صورتها المختلفة يجب أن يأخذ مكانه بنسبة خاصة ، فيعطى له الاعتبار في حدود معينة في المدى القصير . ويتضمن علاج مشكلة البطالة - من خلال توزيع الاستثمارات ، إعطاء بعض الاهتمام للصناعات الكثيفة الاستخدام لعنصر العمل - بما يساعد في القضاء على اختلال التناسق بين عنصر العمل وغيره من العناصر الانتاجية ، كما يتضمن تعبئة الفائض الاقتصادي المحتمل المتمثل في قوة العمل المبعثرة في أعمال غير منتجة - على الأقل بعض ذلك - لإثافي أضيق الحدود - مع هدف النهوض ، بالندرة الانتاجية في الزمن الطويل - تماماً - مراعاة الواقع الاقتصادي للبلد ، وظروف المرحلة التي يمر بها العمل الإنمائي ، وما يتوافر في الوقت الحاضر من إمكانيات ، - وعلى وجه الخصوص من رأس المال وعنصر الخبرة الفنية - فعلا عن إمكانيات تصريف الإنتاج الصناعي الجديد في السوق المحلية وفي الأسواق الخارجية .

وليستقيم ذلك ، النظر - عند إنشاء صناعات جديدة - إلى اعتبار تحقيق أكفاً خصيصاً للموارد المتاحة في ضوء الدجارب السابقة للبلد وما هو متاح لديه من موارد : ثالثاً - النظر إلى عملية التنمية في إطار متكامل يجمع بين تعبئة الطاقات الكامنة غير المستغلة في شكل فائض اقتصادي فعلي متاح للاستثمار ، وبين الوسائل المختلفة لتحقيق التنمية . وتبرز من ذلك أهمية وأولوية العمل على تحرير الموارد العاطلة أو غير المستغلة ، سواء منها ما هو راكد محلياً في أعمال غير منتجة أو استهلاك

ترقى ، أو ما يتم تسريبه الخارج من خلال عملية الإمتصاص التي يمارسها الإقتصاد  
الامبريالى المسيطر على العلاقات الاقتصادية العالمية .

فاذا ما انتقلنا إلى بيان الخطوط المريضة لنمط التنمية الاقتصادية المقترح  
للبلدان محل الدراسة ، فإتينا نوضح الآتى فى إيجاز شديد :

١ - أن تتخذ عملية التطوير الهيكلى للبناء الإنتاجى بصفة أساسية ، اتجاه  
التصنيع بهدف زيادة القدرة الإنتاجية ، ورفع إنتاجية العمل . إلى جانب التجهيز  
الوظيفى فى أداء النشاط الإقتصادى - بما يتضمن ترشيد استخدام الموارد وتطوير  
القنون الإنتاجية واستحداث الأساليب والنظم المتقدمة فى الإنتاج .

فتتضمن عملية التطوير الهيكلى المنشودة العمل على زيادة الأهمية النسبية  
للإنتاج الصناعى ، فى التكوين القطاعى للنشاط الإقتصادى ، فترتفع نسبة إسهام  
الصناعة فى توليد الناتج المحلى الإجمالى ، كما تزايد نسبة المشتغلين بها من إجمالى القوة  
العاملة فى البلاد .

٢ - وفى إطار هذا التطوير الهيكلى تتخذ التنمية الزراعية أداة لرفع الطاقة  
الإنتاجية الإجمالية ، فلا يكون الاهتمام بالتصنيع وزيادة الأهمية النسبية للقطاع  
الصناعى ، سببا فى إهمال أمر القطاع الزراعى ، الذى يمكن أن يساعد تطويره  
- إلى أبعد مدى - جهود التنمية للصناعة على ما سنوضحه فيما بعد .

٣ - وفى داخل الهيكل الصناعى ، يجرى التخطيط للزمن الطويل فى اتجاه  
العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق زيادة الأهمية النسبية لقطاع السلع  
الإنتاجية - على أن يراعى التمييز فى إطار تلك السلع بين الصناعات الثقيلة - التى  
تتطلب رؤوس أموال كبيرة وخبرات فنية عريقة - من ناحية ، وبين صناعات  
السلع الإنتاجية المتوسطة كعمدات النقل البسيطة والآلات الزراعية بأنواعها وعدد  
وآلات الورش ، وكذا السلع الوسيطة ، من ناحية أخرى - فتتضمن خطوات  
التصنيع المساحبة للمراحل الأولى من التنمية الاقتصادية ، البدء - باعتدال - فى  
إقامة الصناعات الثقيلة ، مع التركيز على صناعات السلع الإنتاجية المتوسطة  
والخفيفة والسلع الاستهلاكية . على أن يسهر التدرج فى إقامة الأساطح الصناعى

العامل من الصناعات الثقيلة جنباً إلى جنب - هـ الخطة الطويلة المدى - مع تلك الصناعات المتوسطة والخفيفة .

٤ - أن يخصص من خلال الخطط القصيرة الأمد - بالمراحل الأولى للتنمية - نسبة معلومة للصناعات ذات الاستخدام الكثيف للعمل ، من أجل علاج مشكلة البطالة ، واستغلال الميزة النسبية المتمثلة في عنصر العمل الوفير .

٥ - الإنتاج للسوق المحلية والسوق الخارجية في آن واحد ، حيث يساعد ذلك على الاستفادة من وفرات الإنتاج الملتسع نتيجة امتداد السوق ، وعلى التطوير التكنولوجي للإنتاج لمجاراة المستويات الخارجية في الإنتاج العالمي ، كما يساعد على حسن تخصيص استخدامات الموارد .

وينبثق عن ذلك ضرورة منح الاهتمام الخاص للصناعات التي يجدر إنتاجها أسواقاً للتصدير .

٦ - العمل على تنمية الصادرات كما وكيفا ، بتنوع تركيبها السلمي لضمان استقرار حصيلتها ، والتخطيط في المدى الطويل للتوسع في تصدير السلع المصنوعة والنصف مصنعة كوسيلة لدفع عملية التصنيع من جهة ، واتخاذ وسيلة الصادرات مصدر لإدخار عيني ، أي كأداة لتمدعيم القدرة الإستيرادية من أجل الحصول على الواردات الضرورية للتنمية - بما يعتبر إسهاماً فعالاً - خاصة في المراحل الأولى من التنمية - في عملية التكوين الرأسمالي . والعمل كذلك على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للصناعات التصديرية من أجل تعزيز المركز التنافسي لصادرات البلد في الأسواق الخارجية .

٧ - وفي مجال التوزيع الجغرافي للصادرات، ينبغي أن يتضمن التخطيط الطويل الأمد العمل على تنوع أسواقها ، وإعطاء اهتمام خاص بتطوير علاقات التبادل التجاري مع أسواق الدول ذات الإقتصاديات الاشتراكية المخططة وأسواق الدول النامية الأخرى . مما يتضمن تحرير علاقات التبادل التجاري بوجه عام من رقبة سيطرة الإقتصاديات الرأسمالية للدول الإستغرافية .

# الباب الأول

## الجزء الأول الإنمائي للإنتاج في التاريخ والفكر الاقتصادي

إن خير استهلال لمبحث موضوعنا ، هو البدء باستطلاع ما أسفرت عنه التجارب الإنسانية من خبرات ، وما توصل إليه الفكر البشري من آراء وأساليب فاعلة ، لكي نستوحي من هذا وذاك ، ما يمكن أن يندفع به النشاط التصديري في الوقت الحاضر من إسهام في العمل الإنمائي باقتصاديات الدول النامية . وللدور التجارية الخارجية في النمو الاقتصادي عبر مراحل التاريخ الاقتصادي ، صور تعددت ملامح كل منها ، فكانت التجارة هي القوة المحركة للنمو في بعضها ، كما أسهمت في كثير من الإنجازات النمو في البعض الآخر .

كذلك ففي رحاب نظريات الفكر الاقتصادي ، ولحات المفكرين الاقتصاديين - منذ عهد بعيد - آراء ونماذج أولية لإنجازات النشاط التصديري عناية خاصة ، من بين مقومات النمو الاقتصادي ومحدداته الرئيسية .

ونقسم دراستنا في هذا الباب إلى مبحثين :

- الأول - الإنجازات الإنمائية للتصدير في التاريخ الاقتصادي .
- الثاني - الدور الإنمائي للتصدير في الفكر الاقتصادي .

# الفصل الأول

## الإنجازات الاتمائية للتصدير فى التاريخ الاقتصادى

لم يعد هناك من بين الدول من يستطيع الإستغناء عن نشاط التجارة الخارجية ، إما لاستيراد ما لا يتوافر عالياً من احتياجات البلد أو لتصدير ما يفىض من إنتاجه عن حاجته ، ولا نحتاج هنا للتدليل على ذلك بإبراز أهمية نشاط التجارة الخارجية لمختلف الدول - على تنوع أحجامها ودرجات تقدمها الإقتصادى - وما تمثله ، فى بعضها من ضرورة حيوية - قد يتوقف عليها تدبير الغذاء لسكانها أو المواد الأولية والمهمات اللازمة لاستمرار الإنتاج بها ، أو يتوقف عليها تصريف الغالبية من إنتاجها الرئيسى - (١) فتلك جميعاً من الحقائق البارزة لواقع عالمنا المعاصر - ولكن ما يهمنا هنا هو إيضاح دور التجارة الخارجية فى دفع قوى التقدم الاقتصادى ، ودور النشاط التصديرى - بوجه خاص - فى الإنماء الاقتصادى من واقع تجارب الدول .

وقد نهضت التجارة الدولية لتحتل مكانها المؤثر والحيوى فى دائرة للنشاط الاقتصادى لمختلف الدول ، منذ قيام الاقتصاد الرأسمالى - وبعد زوال الركود الذى ساد عهود الاقطاع بالقرون الوسطى ، فكان للراسمالية التجارية ، ومن بعدها الرأسمالية الصناعية المرتبطة بنشاط التجارة الدولية ، تأثيرهما المهيمن والموجه لساتر قطاعات النشاط الاقتصادى فى نموها وتطورها .

فى مرحلة الرأسمالية التجارية التى بدأت من القرن الخامس عشر واستمرت

---

(١) برامج فى بيان الأمثلة : L. Towle, International Trade and

Commercial Policy 1956, p. 16

وكذلك دكتور صلاح الدين تاقى ، التجارة الدولية ، ١٩٦٤ ، ص ٩



حتى القرن الثامن عشر ، مارس رأس المال التجارى سيطرته على التبادل فى حركة تراكبية مدفوعاً بياث الربح ، وكان التوسع فى التجارة الخارجية - والنشاط التجارى بوجه عام - من أهم عوامل الاستقطاب لطريقة إنتاج المبادلة البسيطة فى طريق التحول إلى خلق طبقة من المنتجين الرأسماليين ، تسبب على عملية الإنتاج ، فكانت قطاعات الإنتاج الرئيسية فى تلك المرحلة - الزراعة والصناعة - تحت سيطرة وتأثير التجارة وخاصة للتجارة الخارجية . وفى ظل الرأسمالية التجارية نشأت الدول المركزية التى تسمى كل منها لاكتساب المستعمرات والسيطرة على أعلى البحار لترسيخ أسواقها الخارجية ، ودأبت الشركات الكبرى - التى تشكل مركز النفوذ الاحتكارى - منذ تلك الآونة على اقتسام الأسواق الدولية .

وساعد على تعاظم ذلك التأثير الذى مارسه التجارة الخارجية ، ما سبقه التبادل التجارى بين الدول خلال القرن السادس عشر من انتعاش كبير بفضل تقدم فنون الملاحة البحرية والتوسع الاستعمارى والمكتشفات الجغرافية كالأمريكيتين وطريق رأس الرجاء الصالح . الخ . وكان لازدهار تجارة المستعمرات - بصفة خاصة - فى تلك الآونة ، ما أتاح للدول الاستعمارية تحقيق النمو الاقتصادى فى صورة تراكم رأسمالى نقدى اعتمد على اتساع الأسواق التى تصدر إليها منتجاتها وموارد المنتجات الأولية التى تحصل منها على المواد الخام والسلع الغذائية . وساعدها على ذلك ما تولد لها من أرباح كبيرة سواء عن طريق تجارة الرقيق ، أو نشاط النقل البحرى (١) .

كما شهدت بنى ذلك مرحلة الرأسمالية الصناعية ، نمواً هائلاً فى الإنتاج الصناعى - منذ منتصف القرن الثامن عشر ، ارتبطت خلاله لإنجازات الثورة الصناعية فى إنجلترا بانتعاش التجارة الخارجية حيث أدى تقدم الأبحاث العلمية والفنون الهندسية وتطوير وسائل النقل وأساليه إلى انخفاض نفقة الإنتاج ،

---

(١) راجع فى هذا التطور دكتور محمد دويدار ، الاقتصاد السياسى ، ١٩٧٢

فانتسعت التجارة وتفرع هيكلها ، وخاصة مع انتشار مذهب حرية التجارة خلال القرن التاسع عشر (١).

على أن دراسة الدور الإنمائي للنشاط التصديري من خلال التجارب التاريخية ، بهدف التعرف على مدى صلاحية ذلك النشاط لدفع عجلة التقدم الاقتصادي بالبلدان النامية في الوقت الحاضر ، تتطلب بادئ ذي بدء ، التحرر من قيدين كان لهما تأثيرهما المسيطر على غالبية الدراسات الهامة التي سبق أن تناولت ذلك الموضوع وهما : أولاً : الخلط بين تأثير التجارة الخارجية كعامل خارجي مبهمة اتساع الأسواق الخارجية كنتيجة لثو الطلب العالمي على صادرات دولة ما ، وبين تأثيرها كمتغير على تخضع لقوى الدفع الوطنية القائمة على تدعيم المركز التنافسي لصادرات الدولة ثم تعبئة الفائض الاقتصادي المتولد منها وترشيده لاستخدامه في أغراض التنمية الاقتصادية . وثاني القيدين ، هو الخلط بين حالة الثو الاقتصادي القائم على إنعاش التجارة الخارجية في تجارب القرن التاسع عشر بما لا يسها من ظروف ، وبين أحوال الدول النامية التي تخوض اليوم معركة التنمية الاقتصادية في ظل ظروف تاريخية إقتصادية وسياسية واجتماعية تختلف تماماً عما ساد تجارب القرن الماضي .

وفي ضوء هذين التحفظين فإن استعراضنا لتجارب الدول المختلفة في الثو الاقتصادي القائم على إنجازات التصدير والتجارة الخارجية بصفة عامة ، ينبغي أن يكون في إطار التطور التاريخي الذي اتسعت خلاله التجارة الدولية في ظل نمو الاقتصاد الرأسمالي ، حيث ارتبط هذا التوسع بطريقة الإنتاج الرأسمالي ، حتى احتوى هذا الاقتصاد المسيطر ، الاقتصاد العالمي وتشكلت في إطاره الصيغة السائدة لتقسيم العمل الدولي .

ولهذا فإننا نتناول في إيجاز ما يلي :

أولاً : أنواع التجارب المختلفة للتأثير الإنمائي للنشاط التجارة الخارجية

L. Towle, op. cit. p. 17

(١) يراجع في هذا التطور

وكذلك : دكتور محمد عبد العزيز مجيبة ، دراسات في التطور الاقتصادي ١٩٦٤ ص ١٠٧ .

وبالأخص لنشاط التصدير.

ثانياً : تأثير الإطار الزامن للعلاقات الدولية في ظل طريقة الإنتاج الرأسمالي على الدور الإنمائي لنشاط التصدير في إطار تقسيم العمل الدولي الحاضر .

وفي صدد استعراض التجارب المختلفة للنمو الاقتصادي المعتمد على انتماش الصادرات ، نلاحظ أول ما نلاحظ أن انتماش التجارة الدولية في القرن التاسع عشر كان تأثيره الإنمائي ذا وجهين : ففي اتجاه كان اقتصاد المركز الرأسمالي ، المسيطر بالدول الغربية المتقدمة ينمو معتمداً على التطفل الاستعماري بأسواق المستعمرات وأشباه المستعمرات ، وفي اتجاه آخر كانت اقتصاديات التخوم ، بالدول المنتجة للواد الأولية تنمو بالاعتماد على ازدياد الطلب الخارجي للدول الرأسمالية المتقدمة على المنتجات الأولية من المواد الخام والسلع الغذائية .

فإذا أخذنا مثلاً لتجارب النمو الاقتصادي بالدول الرأسمالية التي اعتمدت على اتساع التجارة العالمية في ظل سيطرة الاقتصاد الرأسمالي ، إذا أخذنا تجربة بريطانيا بحكم ما كان لها من نفوذ على الاقتصاد العالمي ، خاصة في القرن التاسع عشر ، فإننا نجد أن نجاح النمو الصناعي الكبير في بريطانيا قد اعتمد بصفة رئيسية على اتساع أسواق تصدير السلع المصنوعة بحكم الظروف التاريخية التي سادت تلك الآونة ، حيث ساعدت علاقات التبعية التي ربطت بتلك الدولة مناطق الدوليين الشاسعة على توسيع التبادل التجاري بينها وبين تلك المستعمرات فتخصصت الأخيرة في إنتاج المواد الأولية وتصديرها إلى بريطانيا مقابل اتخاذ بريطانيا من تلك المستعمرات سوقاً واسعة الآفاق لتصرف لإنتاجها الصناعي ، الذي اعتمد نموه في تلك الفترة على نمو حجم التجارة البريطانية (١) .

(١) إذ بلغت صادرات بريطانيا من السلع المصنوعة إلى الدول الأعضاء في الدونين في الفترة ١٩٢٩/٢٦ ما يزيد من ٥٪ من صادراتها إلى الصين والهند رغم أن تعداد سكان الدولتين الأخيرين يزيد عن سكان الدونين ثلاثين ضعفاً .

[ انظر : League of Nations, Industrialization and Foreign Trade ,

1945, p.76 ]

وبذلك كان دور الإنجاز التصديري في بريطانيا تجربة رائدة ، ففي الفترة ١٨٧٠ إلى ١٩١٢ كان قطاع التصدير في النشاط الاقتصادي لديها يحتل مكاناً أكثر فعالية من الاستئجار ، إذ كانت قيمة الصادرات تمثل خمس الدخل القومي وذلك قيمة الإنتاج الصناعي ، وكان انتعاش الصناعة المحلية معتمداً في المقام الأول على التصدير للخارج (١) ولم يكن للتصدير فحسب ، أثره المباشر في تعزيز فائض الإنتاج ، بل ظهرت آثاره غير المباشرة كذلك في زيادة الطلب على الاستهلاك المحلي بما العكس على الإنتاج بالانتعاش وسبب انخفاض نفقات الإنتاج . وبما يؤكد ارتباط النمو الاقتصادي في بريطانيا بانتعاش صادراتها في الفترة المذكورة ، ما طرأ على حجم النمو الصناعي فيها من تناقص لسبب في العترات التي حل الانكماش بصادراتها .

ومن جهة أخرى فقد كانت بريطانيا تعتمد على حصيلة صادراتها من السلع المصنوعة كورد أساسي لتمويل وارداتها من الغذاء والمواد الخام ، وهي تحتاج إلى استيراد ما يتراوح بين ثلث ونصف استهلاكها من المواد الغذائية من الخارج . فضلاً عما تحتاجه من المواد الخام التي تعتمد عليها صناعاتها المتقدمة (٢) ، وهو ما يؤكد كذلك أهمية للتجارة الخارجية للنمو الاقتصادي بتلك الدولة .

ولم يكن النمو الاقتصادي القائم على التوسع في التصدير ، قاصراً على تجربة بريطانيا وحدها ، فقد تأثرت السياسات الاقتصادية بالدول الرأسمالية الكبرى

(١) ففي قطاع النسيج مثلاً كانت نسبة الملكية المصدرة إلى حجم الإنتاج الكلي في الفترة ١٨٧٠/٧١ تبلغ ٧٤ ٪ وفي قطاع إنتاج الحديد والصلب كانت تلك النسبة من نفس الفترة تبلغ ٤٥ ٪ . وقد كان لصناعة النسيج التي بلغت صادراتها ٨٠ ٪ من إجمالي الصادرات عام ١٨٥٠ في بريطانيا دور كبير في التنمية فيها ، حيث تمكنت الصناعة المذكورة من استيعاب فائض القوة العاملة الزائدة عن حاجة الإنتاج الزراعي .

[ Meier & Baldwin, Econ. Development, 1957, p. 227 ]

(٢) وهما نتج منه حدوث لانشغافات اقتصادية لديها ، عند ما هوى الحصار الألماني تجارتها مع الخارج خلال الحرب العالمية الثانية .

( انظر : د. صلاح الدين نامق - المرجع السابق ، ص ٩ )

عامة منذ منتصف القرن السادس عشر بفكر التجارين الذى يدعو لزيادة ثروة الدولة وقوتها عن طريق نشاط التصدير وتحقيق فائض من المعادن النفيسة ، ومثال ذلك ما انتهجته فرنسا من تدعيم صناعاتها بفرض زيادة صادراتها فتمت المزايا الضريبية والإعانات وتدخلت في تحديد الأثمان ومراقبة جودة الإنتاج وتذليل وسائل المواصلات إلى غير ذلك من وسائل إلهاش الصادرات بهدف تنمية اقتصاد الدولة (١) .

والنوع الثانى من تجارب النمو الاقتصادى المدعم بانتعاش الصادرات هو حالة تلك الدول التى تسنى لها خلال القرن التاسع عشر أن تنطلق في طريق النمو الاقتصادى السريع كالولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا والارجنتين ونيوزيلانده وجنوب أفريقيا ، فكان من العوامل الأساسية لتحريك النمو الاقتصادى بتلك الدول ، الزيادة الهائلة في حجم صادراتها من المنتجات الأولية إلى البلاد الصناعية المتقدمة بأوروبا . فقامت التجارة الخارجية في شأن تلك المجموعة من الدول بدور تصدير النمو الاقتصادى إليها فادما من الدول الصناعية المتقدمة ، فهدت لها طريق التقدم الاقتصادى (٢) . وقد أطلق على ذلك النوع من الدول الحديثة النمو ، المناطق الحديثة الاستيطان ، recent settlement regions .

وقبل أن ننقل إلى استعراض تجارب النمو الحديثة للدول النامية وغيرها - فيما يستند منها على نشاط التصدير . فأننا نبدى أن ما سلف ييا أنه من تجارب النمو القائم على نشاط التجارة الخارجية ، لم يعد ليتسنى تكرارها في الوقت الحاضر ، نظراً لتغير الظروف التى سادت إبان تلك التجارب عن الظروف التى نخوضها اليوم الدول النامية وخاصة تلك التى لا تزال المنتجات الأولية تشكل الغالبية من صادراتها .

(١) دكتور محمد زكى المسير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٦٧

(٢) دكتور محمد زكى دافنى ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٦٦ ص ٢١٣ ،  
R. Nurkse, International Trade Theory and Econ. Policy "Econ. Dev. of Latin America, 1962, p. 236.

فن فاحية نمط النمو الصناعى المعتمد على انتعاش الصادرات كـتجربة بريطانيا السالفة الذكر ، نجد أن الأحوال قد تبدلت . إذ أدت الاضطرابات التى سببتها الحرب العالمية الأولى فى جو التبادل التجارى الدولى ، وما نتج عنها من اضطهاد العلاقات الدولية التجارية والمالية والنقدية ، إلى القضاء على ذلك التوافق الذى كان موجوداً بين النمو الاقتصادى وبين نشاط التجارة الخارجية . فضلاً عما تبع ذلك من حلول الكساد العظيم عام ١٩٣٠ وما سببه من تأثير مدمر على العلاقات التجارية الدولية ، حيث بدأت تضمحل العلاقات التكاملية المتعددة الأطراف وتسود نظم الحد من الواردات لأهداف تخفيف مشاكل موازين المدفوعات وحماية الانتاج المحلى وعلاج حالة البطالة . ومن ذلك يبدو مدى اختلاف الجو الذى نشق من خلاله محاولات النمو الاقتصادى طريقها فى الوقت الحاضر عن ذلك الجو الذى تحقق فى ظل النمو المنتظم بمعدلات فائقة بالاعتماد على انتعاش التبادل التجارى الدولى (١) .

أما من تجارب نمو الدول الحديثة الاستيطان خلال القرن التاسع عشر كـاستراليا والارجنتين وكندا ، فقد اعتمد انتعاش صادراتها على تصدير المنتجات الأولية . فى وقت كان الطالب المالى على تلك المنتجات يتزايد بمعدلات كبيرة ، فى حين تشكل تقلبات الطالب على المنتجات المذكورة فى الوقت الحاضر عقبة رئيسية أمام نمو صادراتها فضلاً عن تراخى الطالب عليها من جانب الدول المتقدمة فى الزمن العاويل (٢) . يعزى ذلك إلى ذلك أن البعض من تلك الدول لم يكن النمو الاقتصادى به يقوم على انتعاش التجارة والطالب الخارجى بقدر قيامه على عوامل داخلية (٣) . ولذلك فإن تجربة النمو التى خاضتها الدول المشار إليها بالاستناد

---

(١) Leage of Nations, op. cit. p. 77  
(٢) سنناول ذلك تفصيلاً بالباب الثالث ، فصل ثان .  
(٣) قس الولايات المتحدة الأمريكية التى تسخر فى عداد تلك الفئة من الدول ، ظل نصيب الصادرات من الدخل القومى الاجالى ضئيلاً ( فى حدود ٧٪ ) كما أن التغيرات فى حجم الصادرات كانت هى التى تتوافق على تغيرات الدخل القومى وليس العكس . انظر : Irvin Kravis, Trade as Handmaiden of Growth, The Econ. Journal 1970 Dec. p. 857.

إلى نمو الطلب الخارجى على منتجاتها الأولية ، لم يعد لينسنى الدول النامية اليوم أن تسير على نسقها ، تظراً لما يفرضه البيان الراهن العلاقات الاقتصادية الدولية والنمط الحالى لتقسيم العمل الدولى (١) ، نتيجة لتغير الظروف التى سادت التجارة الدولية خلال القرن التاسع عشر والثى سمحت آنذاك بإشعاع النمو الاقتصادى من الاقتصاد المسيطر إلى الاقتصاديات الأطراف ، من خلال نمو الطلب على المواد الخام والمواد الغذائية ، وذلك بعد أن فقدت تلك القوى الدافعة لإشعاع النمو الاقتصادى من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية فاعليتها التى كانت تتمتع بها منذ قرن مضى (٢) .

فإذا خفضنا النظر عن عدم قابلية التجربة بملاساتها الماضية لتكرار فى شأن الدول النامية اليوم ، لنستعرض ما حققته التجارة الخارجية من إنجازات إنمائية سجلها التاريخ خلال العديد من تلك التجارب الناجحة ، وهو ما يمكن أن يكفله النمو المستند الى انتماش الصادرات فى إطار نمط إنمائي - يقوم على التوسع فى التصنيع والصادرات الصناعية (٣) ، فأننا نذكر فى حجالة ما حققه انتماش نشاط التجارة الخارجية من آثار إنمائية فى التجارب المنوه عنها ، مبتدئين بالإشارة إلى ذلك الدور البارز الذى قامت به التجارة فى سبيل التقدم الاقتصادى بتلك البلاد ، من خلق اقتصاد على بصدر فائض الإنتاج الخارج ويستورد ما يلزمه من المنتجات من الدول الأخرى ، مما تهيأت به بيئة جديدة من المستويات المعيشية الأكثر تقدماً عبر مناطق شاسعة ، وما تطلبه لتساع الأسواق لتبادل السلع دولياً من خلق نظم وشبكات النقل كإنشاء السكك الحديدية فى بعض المناطق بصفة أساسية لغرض نقل وتسويق السلع الداخلة فى مجال التجارة الدولية ، وقد كان لذلك أثره

(١) أنظر : دكتور محمد زى شافى ، المرجع السابق ص ٢١٤ .

(٢) واجار فيركس : أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، ١٩٦٠  
ترجمة دكتور جلال أمين ١٩٦٩ ص ٣٨ .

(٣) كما ستتناوله بالبيان حلاً فى سدد تجارب بعض البلاد حديثاً ، كاليابان وإيطاليا  
وموننج كونيغ وبرنوديكو .

الواضح في بعض المناطق ، حيث ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والإسراع بالتقدم الاقتصادي لسكان تلك المناطق فضلاً عن اقرار الأمن وتوفير وسائل نقل المواد الغذائية لتجنب ما كان يهدد السكان أحياناً من مجاعات بسبب تدهور المحاصيل .

وقد ساعدت التجارة الخارجية في تلك الدول آنذاك على تعريف فائض انتاجها الأولى عن طريق ما توافر من وسائل النقل؛ فكان ذلك إنقاذاً في كثير من الأحيان للفائض عن الإحتياجات المحلية ، خاصة من المحاصيل القابلة للتلف (١) .

كما ساعد نمو التجارة الخارجية ودخول البلاد المذكورة في إطار تقسيم العمل الدولي وانتشار نظم التوزيع والتبادل السلعي بها في ظل اقتصاد نقدي Money economy متطور ، على دفع حركة التصنيع بها ، وما يكسبه ذلك من آثار إيجابية - تترتب على قيام الصناعات التحويلية ، وفي إطار تلك التجربة دخل العديد من الدول منذ أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر قبلات بهذه آفاقاً بعيدة في ميدان التصنيع (٢) .

ويلاحظ أن اقتصاديات تلك الدول كانت حتى الوقت الذي دخلت فيه مرحلة التجارة والتصنيع تقترب بحكم تكوينها البدائي إلى تقسيم العمل وحركة التبادل السلعي ، وبالتالي فقد تطالب الأمر لإيجاد أسواق تباع وتشتري فيها السلع ، والدخول في عمليات تجهيز المنتجات الأولية ، وتصنيعها حتى يمكن لتلك الدول توفير المتطلبات

League of Nations, op. cit., p.31

(١)

(٢) وإن كانت نقطة البدء في حركة التصنيع قد اختلفت ما بين دولة وأخرى كما اختلف الأثر الإنمائي للتصنيع في ظل التجارة من تجربة لأخرى ، فبعض الدول سكتاليا - قد اعتمد بصفة أساسية على مزارع أفسكار وأساليب التقدم الاقتصادي التي تفضت في الدول الغربية المتقدمة ، في حين قطعت دول أخرى خطوط النمو خلال طريق الطويل الذي يبدأ من الانتاج البدائي ويتدرج مع الزمن في مراحل التصنيع ، ويعتبر هذا النوع الأخير من التجارب هو النموذج المبرر من تصوير الأثر الإنمائي للتصنيع في ظل للتجارة .

( League of Nations

( أنظر : المرجع السابق ص ٣٠ )



اللازمة لإقتصاد متقدم، يقوم على تقسيم العمل وتطور النظم الادارية والعمالية والإمكانات الدفاعية .

وقد لعبت القاعدة التصديرية في العديد من الدول الأمريكية دوراً حيوياً في تحديد المستوى الكلى للدخل القومى ولتصيب الفرد منه ، فكانت مكافآت عناصر الإنتاج في الصناعات التصديرية تعكس الأهمية النسبية الكبيرة لتلك الصناعات في تحقيق رفاهية المنطقة أو البلد ، كما كان لتلك الصناعات آثارها غير المباشرة - الأعظم شأناً - فبالقدر الذى كانت الصناعات المنتجة للاستهلاك المحلى تعتمد به على حالة الطلب في المنطقة ، كان اعتمادها البعيد - كما أكده الواقع التاريخى - على أحوال ومدى انتعاش القاعدة التصديرية .

كذلك فقد قامت قاعدة الإنتاج التصديرى بدورها فى التغيرات الإقتصادية الدورية ، حيث امتثلت من خلالها آثار تغير مستوى الدخل من بلد إلى بلد . وكان للمراكز التجارية التى انتعشت من خلال نشاطها حركة الصادرات ، الفضل - في تطوير التسهيلات التسويقية الخاصة التى زودت إنتاج وتوزيع الحاصلات التصديرية بالادوات والمرافق الضرورية والصناعات المعاونة ، فضلاً عن البنوك المتخصصة ومراكز بيع الجملة ، حيث ساهم كل ذلك في خفض نفقات إنتاج وتسويق الصادرات وتحسين مركزها الدولى .

كذلك فقد كان للإنتاج التصديرى أثره في توزيع السكان ونمط حركة تحول النشاط من الريف إلى الحضر ، كما كان له تأثير على خصائص القوة العاملة والأحوال الاجتماعية والسياسية للمناطق المختلفة ، ومدى استجابتها لإلحاحات التغيرات في مستوى الدخل والعالة في المناطق الأخرى (١) .

فإذا انتقلنا من تجارب القرن الماضى إلى التجارب الأحدث في دفع النشاط التصديرى لقوى التنمية الإقتصادية ، فإننا نجد أن التجارب الناجحة الحديثة في هذا الصدد هى تلك التى مرت بها بعض الدول التى استطاعت من خلال التحول

---

D. North, Location Theory and Regional Econ. Growth, (١)  
The Journal of Political Economy, June 19٤5, p2٢0, 51, 257.

إلى النشاط الصناعي، أن تجعل من التوسع في الصادرات من السلع المصنوعة باعثاً أساساً لرفع معدلات النمو، والارتفاع بطاقتها الإنتاجية، ومن أمثلة الدول المذكورة، اليابان وإيطاليا وهونج كونج وكوريا الجنوبية والهند وتوريكو.

ففي دراسة أجريت على حالة دولة من الدول الآسيوية النامية من بينها هونج كونج وكوريا الجنوبية والهند - التي تشكل السلع الصناعية نسبة كبيرة من صادراتها - بلغت عام ١٩٦٤ على التوالي ٩٢,٧، ٩١,٢، ٤٥,٥ ٪ - أسفر تحليل تطورات معدلات نمو الصادرات، ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً خلال الفترة ١٩٦٥/٥٠ في الدول المذكورة، عن وجود معامل ارتباط قدره ٠,٦٦. حيث ساهم معدل نمو الصادرات وقدره ٤,٣ ٪ في معدل النمو الإجمالي للناتج المحلي الذي بلغ خلال الفترة المذكورة ٤,٧ ٪ (١).

وفي إيطاليا أسفرت دراسة حديثة لتأثير معدل نمو الصادرات على معدل نمو الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة ١٩٦٤/٥١ عن ارتباط اتجاه نمو الصادرات باتجاه نمو الناتج القومي الإجمالي في غالبية سنوات الفترة (٢).

وفي اليابان كان اهتمام الصادرات الصناعية سندا قوياً للنمو الاقتصادي بها، وقد ساعدها على ذلك استغلالها لرواج صادراتها من الحرير، فولت من حصيلتها استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لبناء صرح نموها الصناعي، وتقدمت سريعاً في هذا الطريق الأخير الذي بدأته منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى

Duprez Kirachen, (Editors): 'Megistos, A World (١)

Income and Trade Model for 1975", 1970, p. 426, 27.

Robert Stern, Foreign Trade and Economic Growth in (٢)

Italy, 1967, Appendix Tab. 5.

وقد أوضحت الأرقام الخاصة بتطور معدل نمو الناتج المذكور وتلك الخاصة بنسبة إسهام قطاع الصادرات في معدل النمو، ارتباط كل من المعدلين في الاتجاه المعكوفي في السنوات ١٩٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤

أصبحت صادراتها الآن من السلع الهندسية المعقدة والأجهزة الدقيقة تجوب أسواق العالم (١). ويصاحب نمو الصادرات في اليابان بصفة مستمرة تحسن في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، وفي معدل التكوين الرأسمالي (٢).

فإذا ما انتقلنا إلى الطراز الأخير من تجارب النمو الاقتصادي المستند إلى نقاط الصادرات، فإننا نصل بذلك إلى تجربة الدول النامية التي ينهض إنجازها التصديري بمستوى دخلها القومي، وبرغم ما يحققه ذلك الإنجاز من ارتفاع في مستوى نصيب الفرد لديها من الدخل ومن الناتج المحلي الإجمالي فإن تلك الدول لا تزال في عداد الدول المتخلفة بالنظر لأن نمو ناتجها المحلي الإجمالي وكذا صادراتها لم يعكس أية آثار إيجابية على قدرتها الإنتاجية أو تطور التصنيع بها. وأبرز الأمثلة على هذا الطراز من الدول هي إيران والعراق والربرية السعودية والكويت وهي جميعها من الدول المنتجة والمصدرة أساساً للبتروك. ويطلق الإنتاج في تلك الدول - تقريباً - الصادرات، وتفيد بعض الدراسات التي أجريت لاستخراج معامل الارتباط بين تطور الصادرات (الإنتاج) من البترول في الدول المشار إليها، وبين نمو الناتج الإجمالي المحلي G. D. P. بطريقة الدالة الخطية عن المدة ١٩٧٥/٦٠، وجود معامل ارتباط قدره ٠,٩٧ (٣).

ويمكن أن يضم إلى ذلك الطراز الأخير من الدول النامية، الدول المتخلفة التي تعتمد اقتصادياتها على تصدير محصول أو محصولين رئيسيين - وتشير التوقعات

(١) واجتاثو نيركس، المرجع السابق ص ٦٩.

(٢) تطورت معدلات النمو المذكورة في الفترة ١٩٦٨/٥٠ على الوجه التالي:

نصيب الفرد من الناتج	التكوين الرأسمالي	الصادرات
٦٠/٥٠	١٢٠٨	١٣٠٢
٦٨/٦٠	١٣٠٠	١٥٠١

(المصدر: U.N. Statistics Yearbook, 1969- New York 1970)

Tab. 179.

Duprés Kirschen, op. cit p. 535

(٣)

إلى تحسن مركزها التصديري - كراميا التي تبلغ صادراتها من النحاس ٩٠ ٪ من إجمال صادراتها وكذا موزيتانيا وجمهورية وسط أفريقيا حيث تشكل صادرات خام الحديد في الأولى والنحاس في الثانية ٩٤ ٪ ، ٥٤ ٪ على التوالي . ومنها أيضاً شيلي التي أسفرت دراسة الارتباط الزمني بين نمواتها المحلي الإجمالي وصادراتها - التي يتكون ٧٠ ٪ منها من النحاس - عن معامل ارتباط قدره ٩٦ ٪ في الفترة ١٩٦٥/٥٤ (١) .

وفي دراسة أشمل أجرتها الأمم المتحدة (٢) على عدد كبير من الدول النامية حديثاً لكل من معدلات نموات الناتج القومي الإجمالي ومعدلات نمو الصادرات سنوياً خلال الفترة ١٩٦٦/٦٠ ، ظهر أن معدلات النمو العالية في الناتج القومي الإجمالي في العديد من الدول قد اقتصرت بصفة عامة بمعدلات نمو مرتفعة في قيمة الصادرات على وجه يؤيد ويؤكد أهمية الإنجاز التصديري لتحقيق النمو الاقتصادي . فكانت خلاصة أرقام الدراسة المشار إليها على الوجه الآتي :

متوسط معدل النمو السنوي				عدد الدول	متوسط معدل النمو في الناتج القومي في الدول النامية (سنوياً)
نسبة المساعدات الخارجية إلى حصة الصادرات	قيمة واردات منظور	قيمة صادرات منظور	ناتج قومي إجمال		
١٣٢٥	٨٧٨	٩٠٩	٧٠١	٢٠	معدل مرتفع (٦ ٪ فما فوق)
١٦٧٧	٤٢٥	٤٢٩	٤٢٨	٢٥	معدل متوسط من ٤ ٪ إلى ٥ ٪
٢٤٢٨	٠٢٩	٢٢٦	٢٢٣	١٨	معدل منخفض (أقل من ٤ ٪)
١٨٠١	٤٢٧	٥٠٨	٤٢٥	٦٢	مجموع

ويأتي بعد ذلك وفي المقام الأخير ذلك النظم من الدول النامية التي انتعشت

Ibid. p. 317

(١)

UNCTAD, Review of Recent Trends in Trade and (٢)

Development, 1968, Tab. 22 p. 16.

Irvia Kravis op. cit p. 857.

صادراتها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة فحققت نموا في الناتج القوي الإجمالي دون أن ينعكس ذلك على نصيب الفرد لديها من الدخل ودون أن تحقق إنجازات إنمائية ذات بال ، حيث كان السبب الرئيسي في ذلك هو خضوع التنمية فيها لظاهرة الاقتصاد المزدوج الفشاش ، بفعل انجذابات الإستثمار الاجنبي الذي تتحكم فيه سياسة الدول الاستعمارية .

ولما كان استعراضنا لتلك الأمثلة جميعاً ، هو بغرض التعرف على إنجازات النشاط التصديري في دفع التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية ، ومدى إمكانية تحقيق بعض التجارب التاريخية السابقة في شأن الدول المذكورة في الوقت الحاضر ، فإنه من الجدير بالذكر في هذا الصدد ، أن ما سبق بيانه من مؤشرات ، لا يعبر بما فيه الكفاية عن الإنجازات الإنمائية لقطاعات التصدير في مراحل التنمية ، فمن الملاحظ بوجه عام أن غالبية الدراسات التي تناولت موضوع التأثير الإنمائي للتجارة على اقتصاديات الدول النامية ، قد ركزت اهتمامها على جانبي نمو الدخل القوي أو الناتج المحلي وتدهم القدرة الاستيعابية للدول المذكورة ، فلم تتناول بالتفصيل الكافي ، تأثير النشاط التصديري على هيكل الجهاز الإنتاجي وتطویر إمكانياته وتغيير نسب مكوناته الرئيسية ، وهي الجوانب ذات الأولوية والأهمية القصوى في إطار الجهود الإنمائية الراهنة للدول النامية .

فقد يساعد نشاط التصدير على تحقيق معدل النمو الإقتصادي يشتمل فقط في زيادة الإنتاج من أجل التصدير دون أن يمارس ذلك تأثير يذكر على دالات الإنتاج من أجل التصدير ودون استحداث لوسائل فنية جديدة في الإنتاج ، وذلك كما هو الشأن في الحالات التي تحقق فيها نمو الناتج من محاصيل التصدير الرئيسية عن طريق استغلال المزيد من الأرض الصالحة للزراعة ، مع الاستمرار في استخدام وسائل الزراعة التقليدية البدائية ، حيث كان الباعث الإنمائي أدنى بكثير مما كان ينبغي أن يحدث لو أن هذا التوسع قد صاحبه إدخال طرائق الإنتاج الجديدة وتطوير نسب تأليف عناصر الإنتاج على وجه يكفل الارتفاع

بمستواه (١) . وهو ما يقين معه أن نمو الناتج المحلي المترتب على إنتعاش الصادرات لا يعبر في حد ذاته عن التأثير الأثنيائي الذي تنشده الدول النامية من تجارتها .

فإذا إذن كان تختلف النشاط التصديري عن إشاعة النمو الاقتصادي بمختلف مظاهره حتى بالمعدي من الدول النامية التي تحقق لها من وراء ذلك النشاط إرتفاعا ملحوظاً في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل ؟

إن الإجابة على ذلك السؤال قد تضمن جانباً منها ، يأتينا لأسباب مشكلة التخلف الإقتصادي ومفهوم وأسباب وعقبات عملية الإنماء الإقتصادي ونمط التنمية المقترح للدول النامية محل دراستنا ، وذلك في الباب التمهيدي . كما سيتضمن إجابة الباقي من السؤال ، الفصل الثالث من الباب الثالث تحت عنوان مقومات نجاح النشاط التصديري في رفع التنمية الإقتصادية بالبلدان النامية .

على أن ما يجدر بيانه هنا في صدد سرد الإنجازات الإنمائية لنشاط التصدير في التاريخ الإقتصادي ، هو الإشارة إلى ذلك الدور التاريخي الهام الذي عكسه على مقدرة الدول النامية في هذا الصدد ، أسلوب التجميع الرأسمالي للإقتصاديات الرأسمالية المسطرة ، الذي تحكم في توجيه الوضع الراهن للعلاقات الإقتصادية الدولية فكان من آثاره إقرار ذلك النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي .

وقد نبه إلى خطورة هذا التأثير الشامل لأسلوب التجميع الرأسمالي، الإقتصادي K. Marx (٢) فيما أوضحه من ميل الاتجاه التاريخي لأسلوب التجميع الرأسمالي إلى اتخاذ طابع دولي ، تدخل في إطاره كافة شعوب العالم في نطاق شبكة السوق العالمية ، حيث يضطر في هذا الإطار تركيز رأس المال وأدوات الإنتاج في أيدي قلة من المراكز الاحتكارية تعمل بصفة مستمرة على استغلال الدول الصغيرة وامتناس ثمار جهود القوى الماملة فيها وتميئة الفائض الاقتصادي

---

H. Myit, The Classical Theory of International Trade (١)  
and Under developed Countries, Journal. June 19٤8 p. 321.

K Marx, Capital, Vol. I p. 763.

(٢)

المتولد بها لصالح الدول الاستعمارية الام (١) .

فكانت أهم مصادر السيطرة التي تمارسها قلة من الدول الرأسمالية على سائر العالم الرأسمالي ، هي تركيز رأس المسال التمويل بالدول الرأسمالية المتقدمة التي احتكرت حصة قليلة منها تصدير رأس المال، ودأبت على الصراع يوماً بعد يوم على مناطق نفوذ الاستثمار الأجنبي تقاسمها القوى الامبريالية الكبرى (٢) .

كما أدى هذا التنافس في مجال تصدير رؤوس الاموال والصراع على الأسواق بين المراكز الرأسمالية الاحتكارية ، إلى تكوين إتحادات دولية لاحتكارية تتضمن الاتفاق على تقسيم أسواق العالم وعلى الأسعار وسياسة وحجم الانتاج ، فكانت تلك الاحتكارات الدوليه الكبيرة هي الشكل الذي اتخذته الروابط الاقتصادية الأساسية في تقسيم العمل الدولي . فكان ذلك الوضع وما تضمنه من حرص الاحتكارات المشار اليها على السيطرة على موارد مؤكدة للبواد الخام ، من أهم أسباب التخلف الاقتصادي للبلاد النابعة ، إلى جانب ما فرضته القوى الامبريالية من معوقات للنمو الاقتصادي بتلك البلاد (٣) .

وكان من نتائج تلك الأوضاع جميعاً تعويق أنشطة التصدير بالدول النامية عن إشاعة النمو الاقتصادي بتلك البلاد ، نظراً لما حكسته من وضع غير متكافئ في المبادلات الدولية بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية ، حيث أدت سياسة المراكز الاحتكارية إلى تحويل ثمار التقدم في مجال إنتاج المواد الأولية

(١) أنظر في الفصل الأول من الباب الثالث بياننا لدور الاستثمار وطبيعة الاقتصاد الرأسمالي في خلق أوضاع التخلف وظاهرة التجمية الاقتصادية بالدول النامية .

(٢) ويجعل هذا الصراع في الوقت الحاضر - بصلة خاصة - بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية على إعادة تقاسم مناطق النفوذ في أفريقيا ( أنظر في تفصيل ذلك :

S. Vigodsky, Capitalist Economy, 1966 p. 100 — 102.

(٣) في عام ١٩٠٠ مثلاً كان أكثر من تسعة اعشار أفريقيا يعتبر من ممتلكات الدول الامبريالية ، وكان نصيب الأجد في التقسيم لبريطانيا وفرنسا ، أقوى الدول الامبريالية في ذلك الوقت .

بالبلدان النامية إلى الدول الصناعية في ظل حالة مرونة الطلب على صادرات الدول النامية من تلك المواد، مع ما تتمتع به وارداتها الأخيرة من الدول الصناعية من مرونة دخلية عالية، وهو ما يتحول معه نسبة التبادل في المدى الطويل في غير صالح الدول النامية هذا في الوقت الذي كانت فيه مراكز النفوذ الإستعماري بالدول النامية تعمل دائمة على تشجيع التوسع المستمر في النشاط التصديري للمنتجات الأولية (١).

وإذا كان فيما سبق بيانه تعبير عن منشأ المشكلة الأساسية في تعويق الانعاش الإقتصادي - الذي يمكن أن يتخذ طريقة من خلال نشاط التجارة الخارجية - بالدول النامية، فإن ما أوضحناه ليس من قبيل السرد التاريخي لعوامل نشأة المشكلة، إذ لا تزال قوانين الرأسمالية وطبيعة الإنتاج القائمة على أسلوب التجميع الرأسمالي هي المهيمنة على ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية حتى اليوم، وذلك بالرغم مما إستجد منذ مستهل القرن العشرين من أحداث هامة كان لها تأثيرها الكبير في التطور الرأسمالي، كقيام الحربين العالميتين وظهور القوى الاشتراكية الكبيرة وتغير البيئة التي يعيشها النظام الرأسمالي. وبالرغم من التقدم الكبير في فنون الانتاج وتطور القدرة الانتاجية بمختلف الدول فإن قوانين الرأسمالية المشار إليها وسعى الدول الاستعمارية لاعادة تقسيم مناطق النفوذ لا تزال تمارس أثرها السيئ على تزايد الفوارق في مستويات المعيشة بين شعوب الدول الرأسمالية والدول النامية (٢).

ولقد كان القالب الذي صبت فيه الآثار الظاهرة لتلك الأوضاع السائدة في الاقتصاد الدولي، هو نمط تقسيم العمل الدولي، ذلك النمط الذي تمكنت الرأسمالية في ظل التوجيه الاستعماري، من فرضه على العلاقات التجارية الدولية، تخصص بمقتضاها الدول النامية (المستعمرات وأشباه المستعمرات) في إنتاج

1. Sachs, op. cit. p. 34

(١)

(٢) يوجين فاربا، وأسماء القرن العشرين ١٩٦١، ترجمة احمد فؤاد بايج، القاهرة

١٩٦٧، ص ١٢٣-١٣٩.



المواد الأولية بينما ينطلق التقدم الصناعى فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، وهو الوضع الذى تدعو الدول الصناعية المتقدمة الإبقاء عليه حفاظاً على مصالحها ، بل وتوحى للدول النامية بأفضلية العودة إلى حرية التجارة وإزالة الحواجز الجمركية ونظم الحماية التى وضعتها الأخيرة لحماية صناعاتها الناشئة (١) .

وبالرغم من أن بعض الاقتصاديين (٢) لم تكنه الأوضاع السالف يانها عن الدفاع عن نمط تقسيم العمل الدولى المشار إليه إسناداً على ما يتضمنه التخصص فى ظل التبادل التجارى من نفع لكافة الأطراف المتبادلة . فإن رأى الغالب فى الوقت الحاضر هو الذى يعارض الوضع الراهن لتقسيم العمل الدولى لما تضمنه من فبن للدول النامية وتأخير نموها الاقتصادى . وقد أبرى للدفاع عن ذلك الرأى عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين سواء بالدول النامية أو الدول الغربية المتقدمة (٣) .

وهكذا شاع التشكك فيما يمكن أن يعكسه مبدأ تقسيم العمل الدولى فى ظل الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وهو ما أبرزته بعض الدراسات الهامة للأمم المتحدة كمائق فى سبيل النمو السريع للدول النامية فى الوقت الحاضر نظراً لما يصاحبه من استمرار الإبنية الحالية للإنتاج بالدول المذكورة على حالها دون تغيير أو تطور نتيجة اقصرها على إنتاج وتصدير المواد الأولية والسلع المصنوعة البسيطة التى تقوم على أساليب الإنتاج البدائية غير المتطورة .

فكانت تلك الأوضاع التى فرضها تقسيم العمل الدولى . عائقاً يحول بين نشاط التصدير فى الدول النامية وبين القيام بدور الأداة الفعالة لتطور التقدم

I. Sachs, op. cit. p. 23-28

(١) راجع

J. Viner, G. Haberler, B. Bauer

(٢) أمثال :

I. Sachs, op. cit. d. 16

(٣) راجع

R. Nurkse, G. Myrdal, H. من أبرز الاقتصاديين المعار للهم فى الغرب

Singer ومن الدول النامية : B. Ganguli, S. Patel, R. Prebisch

### التكنولوجى وتغيير ابنية الانتاج فى تلك الدول (١) .

فبالرغم مما أسفر عنه النشاط التصديرى الذى هيمن عليه الاستثمار الأجنبى ببعض الدول النامية ، من تقدم فى أساليب الإنتاج وتطوير لفتونه وإرتفاع فى مستوى الانتاجية فضلاً عن الهوض بمستوى الدراية وتدريب بعض الفئات العاملة ، إلى جانب إنشاء مرافق الخدمات الأساسية كالكسك الحديدية وغيرها لخدمة نشاط التصدير ، فإن ذلك التقدم بمظهره المشار إليها لم يكن يحدث إلا فى قطاعات الإنتاج التصديرى الذى تهيمن عليه مشروعات الاستثمار الأجنبى ، وجميعها تقريباً كانت تتركز كما ذكرنا فى نشاط إنتاج وتصدير المنتجات الأولية ، فنتج عن ذلك ما أطلق عليه ظاهرة الاقتصاد المزدوج (٢) Dual Economy حيث تقوم إلى جانب قطاع الإنتاج المحلى ذو الفنون الانتاجية المتأخرة والأساليب التقليدية ، قطاع الإنتاج التصديرى المتقدم الذى تقوم به مشروعات الاستثمار الأجنبى بالأساليب والامكانيات التكنولوجية المتطورة كما سلف بيانه . دون أن يتمكن تقدم القطاع الآخر على القطاع الأول . حيث كان السبب الرئيسى وراء ذلك هو توجيه السياسة الاستثمارية لنشاط الاستثمار الأجنبى فى تلك الدول لخدمة المصالح الاقتصادية لدول الغرب الرأسمالية وتبعية الماعض الإقتصادى المتولد من ذلك النشاط فى إتجاه الدول الأخسيرة وبأسلوب التراكم الرأسمالى السالف ذكره .

والآن وبمقد أن استعرضنا فى إيجاز تلك الصور من تجارب التلويح الإقتصادى التى كان لنشاط التصدير فيها دور رئيسى فى النمو الإقتصادى للكثير من الدول ، بل كان فى بعضها المحرك الأساسى للنمو . فإننا بذلك نكون قد صورنا الإطار التاريخى الذى يمكن من خلاله الحكم على قدرة ذلك النشاط فى الآونة الحاضرة على تحقيق الانجازات الانامية الفعالة للدول النامية فى سعيها للتنمية الاقتصادية الصريعة .

---

(١) نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، راؤول يريش ١٩٦٤ ترجمة د. جرجس مرزوق ، ١٩٦٦ ص ٨٦ .

(٢) ستمرض لدراسة تلك الظاهرة بتفصيل أوفى فى الفصل الرابع من الباب الثالث .

ومن الأمور الحاسمة في هذا الخصوص أن يكون واضحاً في أذهاننا عند قياس الجاضر على تجارب الماضي ، إن مناقشة الدور الإنمائي لنشاط التعديير عبر الأزمنة المختلفة لا يقضى أن يكون الهدف منه - كما انشاق فيه البعض - هو الحكم على قدرة هذا النوع من النشاط في بحث قوى التنمية ، في شكل تكرار تمطى للتجارب السالفة . فهما يكن الحكم على التجربة الماضية فإن التساؤل الواقعى في الوقت الحاضر ، إنما يجب أن يصدر عن منطق الأمور في ظل الظروف الجديدة ، التى تمارس فيها بعض العوامل المستحدثة تأثيرها التحدى ، كالاستقلال السيامى للشعوب الفقيرة وتطور الوعى الوطنى وإنتشار أسلوب التخطيط الإقتصادى وشيوع مبادئ المساواة بين الدول مع الشعور المتزايد في ضمير المجتمع الدولى بضرورة معاونة الدول المتقدمة للدول النامية في كساح الأخيرة ضد الفقر والتخلف ، يضاف إلى ذلك إرتفاع أصوات المفكرين الإقتصاديين في الشرق والغرب - وتواتر توصيات المنظمات والمؤتمرات الإقتصادية الدولية - بالدعوة لضرورة الإهتمام بقضية المبادلات الدولية غير المتكافئة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث ، وأهمية توفير الحلول العاجلة والكافية لمشاكل تجارة الدول النامية ، وتحقيق الاستقرار لأسواق صادراتها .

فإذا كانت التجارب الماضية للنمو الإقتصادى المعتمد على نشاط الصادرات ، من المحال أن تكرر لما سبق إيضاحه من تغير الظروف ، وإذا كان تأثير الامبريالية القائم على سيطرة النظام الرأسمالى على العلاقات الاقتصادية الدولية ، لا يزال في سمية لفرض نفوذه على الدول النامية وإمتصاص فائضها الإقتصادى . فإن ذلك لن يعنى إجماع تلك الدول للانفلاق عن العالم الخارجى . والتعلى عن الطاقات الكامنة الكبيرة التى يمكن أن تتولد عن نشاط صادراتها ، أن هى أخضعت ذلك النشاط لتوجيه وتخطيط محكين يعبأ من خلاهما الفائض الإقتصادى في مساندة جهود التنمية الاقتصادية ، إلى جانب كساحها المستمر لتحرير علاقاتها الخارجية من برائن التحكم والاستقلال الامبريالى وهو ما نعالجه تفصيلا فيما سياتى :

## الفصل الثاني

### الدور الانمائى للتصدير فى الفكر الاقتصادى

يفترضنا التعرف على الاهمية النفسية التى اولاما الفكر الاقتصادى - فى مختلف مراحل - لنشاط التصدير كعامل أساسى فى تحقيق النمو الاقتصادى ، أن نستهل ذلك أولا : بتقدير مدى صلاحية النظرية التقليدية للتجارة الخارجية فى الوقت الحاضر للتطبيق فى شأن الدول النامية فى ظل ظروفها الاقتصادية الراهنة وما تمناه تجارتها من مشاكل . ثم التعرف ثانياً على ما أوضحه الفكر الاقتصادى خلال مراحل المتابعة من أهمية دور التجارة الخارجية - بوجه عام - فى تحقيق النمو الاقتصادى ، وما أولى من اهتمام بالنشاط التصديرى - على وجه الخصوص - كعامل للنمو أو مدعم لجهود التنمية ، ثالثاً استعراض ما توصلت اليه الدراسات التحليلية الحديثة لمدى الارتباط بين معدلات النمو الخاصة بكل من الصادرات ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى وأخيراً مناقشة آراء المفكرين من إمكانية قيام التجارة بدور إثمائى لاقتصاديات الدول النامية فى الوقت الحاضر .

\* \* \*

ففيما يتعلق بتقدير مدى صلاحية النظرية التقليدية للتجارة الخارجية ، للتطبيق فى الوقت الحاضر فى شأن الدول النامية ، لا مكان هنا لسرد ماوجه من انتقادات تفصيلية لهيكل النظرية وما قامت عليه من فروض بصفة عامة ، إذ أن ما يهمنا فى إطار بحثنا ، هو بيان ما يتعارض من أسس النظرية وفروضها مع الأوضاع السائدة فى المجتمع الدولى - التى تتحكم فى تجارة الدول المشار إليها ، والتى تعكس أساساً ما تنوء به تلك التجارة من مشاكل فى الزمن الطويل والقصر - فبالرغم من سلامة الأسس النظرية التى قامت عليه فكرة التكاليف والمزايا النسبية كبرر لقيام التجارة الدولية والتخصص بين الدول وكذا ما أوضحته نظرية القيمة الدولية

في شأن تحديد أثمان التوازن للسلع المتبادلة وارتباط توزيع المكاسب بأحوال العرض والطلب .

وعلى الرغم كذلك من أن تلك النظرية - بما شأها من غلر في التبسيط والافتراضات غير الواقعية ودعوتها لتجارة حرة دون قيود - قد أدت رسالتها لصالح الدول الصناعية المتقدمة خلال القرن التاسع عشر، في ظل الظروف والبيئات التي صيغت من أجلها ، حيث تلاهمت دعوة حرية التجارة مع نمط تقسيم العمل الدولي الذي أرسى دعائمه الدول الصناعية المتقدمة حينذاك بالاستناد على مستوى الرفاهية المرتفع الذي تمتعت به فضلاً عن مصلحتها في تخصص الدول النامية بإنتاج للمواد الخام والسلع الغذائية - بالتطبيق لمبدأ المزايا النسبية - لما تضمنته ذلك التخصص من خدمة مصالح الدول الصناعية بتلبية احتياجات طلبها المتزايد على المواد الخام، والسلع الغذائية ، بالرغم من كل ذلك فإن الظروف التي استجذبت كنيذجة لأحداث الحربين العالميتين والأزمة الاقتصادية العظمى عام ١٩٣٠ - وما أحدثته من مشاكل في الزمن القصير - نبهت الأذهان إلى ضرورة إعادة النظر في أمر تلك النظرية التقليدية التي لم تعد تلائم الظروف الجديدة ، فثار التشكيك لدى الدول الفقيرة في إمكان قيام النظرية المذكورة - بما اعتمدت عليه من التحليل الساكن لبحث التوازن في المدى الطويل - بتقديم الحلول للمشاكل والأزمات التي تتولد في الزمن القصير فتحتاج لعلاج سريع .

وهكذا استوجب تغير الظروف التي نشأت في ظلها - وعن طريقها - النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية خلال القرن التاسع عشر، التفكير في ضرورة تعديلها بما يكفل مراعاة التطورات التي طرأت الجديدة بعد نشأتها في المجتمع الاقتصادي الدولي، كتحكم القوى الإحتكارية للدول الرأسمالية الاستعمارية في جو المبادلات الدولية، وزوال المنافسة الفعالة ومرونة الأثمان ، وما استجد من ناحية أخرى ، من ظروف وإمكانات تساعد على تصحيح الأوضاع المشار إليها ، كانتشار أسلوب التخطيط المركزي بالدول المختلفة وقيام مؤسسات إقتصادية دولية ذات تأثير في المعترك الاقتصادي الدولي ، وكاختفاء فاعلة الذهب وانتشار قيود التجارة

والرقابة على النقد : الخ (١) .

وبالرغم مما تضمنته الفكر الاقتصادي التقليدى من إهتمام بالآثار المباشرة وغير المباشرة لنشاط التجارة الخارجية على النمو الإقتصادى - وهو ما يستمرض لبيانه حالا - فإن إنتقادات ذات وزن قد وجهت لبعض جوانب النظرية التقليدية للتجارة الخارجية على أمر التغيرات التاريخية التى سلفت الإشارة إليها . ولذلك يهمنى أن نعرض فى إيجاز لتلك الإنتقادات العامة التى نالت من صلاحية النظرية للتطبيق فى ضوء ظروف الواقع الإقتصادى للتبادل الدولى الراهن، وذلك قبل أن ندان إلى بيان أوجه التعارض التى برزت حديثاً لدى المهتمين بمشاكل التنمية الإقتصادية للبلدان النامية ، بين أسس وفروض النظرية التقليدية وبين مقتضيات الانحاء الإقتصادى بالدول المشار إليها .

فن ناحية الأساس الذى قامت عليه التجارة الخارجية والتخصص الدولى وفقاً للنظرية التقليدية ، وهو وجود التميز النسبى لدى البلد فى إنتاج بعض السلع يمكنه من التفوق فى إنتاجها بسبب توافر الظروف الإنتاجية الملائمة لذلك، سواء تمتثل تلك الظروف فى وفرة عوامل الإنتاج من بيئة طبيعية أو معارف فنية أورووس أموال منتجة أو تتمتع البلد فى إنتاج السلعة بمزايا الإنتاج الكبير . وما تفترضه النظرية لتخصص الدولة فى إنتاج السلعة وفقاً لذلك من سريان المنافسة الكاملة .

فظاهر ما فى هذا الافتراض من تعارض كبير مع واقع الأمور فى ميدان التبادل التجارى الدولى، حيث تمارس القوى الاحتكارية تأثيرها فى مختلف مراحل الإنتاج والتسويق الداخلى والخارجى - مما يؤثر على أسعار السلع ونفقات إنتاجها والكميات المنتجة منها ، على وجه يحول دون تطور اتجاهات التخصص فى ضوء تغير العوامل والظروف المؤثرة فيه كتغيرات الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج أو تطور فنون الإنتاج وأساليبه (٢) .

(١) إراجع جيكونب ماينز ، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، ١٩٥٢ م ترجمة سنى القناصى ، ( مكتبة الانجلو - مصر ) ص ٩٩ .

(٢) أنظر دكتور محمد زكى شافعى ، مقدمة فى الملائات الدولية الاقتصادية ، ١٩٦٦ ص ٣٨ - ٣٩ .

وفي صدد بيان مدى النفع المتحقق من خلال نشاط التجارة الدولية الحرة ، انصب اهتمام النظرية التقليدية على بحث العائد من التخصص الدول نتيجة دخول الاقتصاديات المنزلة مع بعضها البعض في علاقات تبادل تجاري ، فانهضفت النظرية دون قصد عن بحث ظاهرة امتداد تلك الحركة الجبارة لانتشار النمو الاقتصادي من مركز النمو بالدول ، القديمة ، إلى الدول ، الحديثة ، عبر البحار . وهكذا طبعت تلك النظرية في نطاق طابعها السكوني الاستاتيكي دون إعطاء إهتمام خاص لعوامل الانتشار الحركي الديناميكي للنمو الاقتصادي عن طريق التجارة (٢) .

ومن قبيل ذلك ما ذهبت اليه النظرية التقليدية في صدد تأكيدها لتحقيق النفع من نشاط التجارة الدولية الحرة لكافة الدول المتبادلة وللعالم أجمع من اقراض توافر التفضيل الكامل . وهو ما أغفلت معه تلك النظرية ما يشغل فكر واضعي السياسة الاقتصادية للدول النامية من ضرورة مواجهة المشاكل الخاصة بضعف طاقة وكفاءة الجهاز الانتاجي بتلك الدول ، بحلول قديمتراض معها الانسياق وراء التخصص العميق والنفع العائد من التجارة الخارجية ، بما قد يتضمنه ذلك الانسياق من تضحية بأهداف التنمية الأساسية مثل تطوير وتدعيم الجهاز الانتاجي والحفاظة على مستوى التشغيل عاليا . وهي أمور تتطلب تدخل الدولة برسائل السياسة التجارية (٣) .

كما أن نظرية تعادل أسعار العناصر الانتاجية المستمدة من النظرية التقليدية ،

---

(١) وكان من نتيجة ذلك في نظر نيركس أن تخلف الفكر الاقتصادي التقليدي في تطوره إلى حد ما عن ملاحظة تطور الواقع الاقتصادي ، وذلك على وجه أدى إلى شيوع الاعتقاد لدى الكثيرين بأن التجربة الناجحة لانتشار النمو عن طريق التجارة خلال القرن ١٩ كانت هي المجرى الطابعي للأمر بالتطبيق للفروض النظرية التقليدية برغم ما هو معروف من انحدار النموذج في الفترة المشار اليها على ظروف خاصة شكلت بعض العوامل الديناميكية التي سادت تلك الفترة ، مما سلف الإشارة اليه في المبحث السابق (أنظر نيركس ، أنماط من التجارة الدولية ، المرجع السابق ص ١٥ - ١٦ .

(٢) أنظر دكتور محمد زكي شاهين : المرجع السابق ص ٤٠ .

فضلا عن قيامها على افتراضات غير واقعية لم تتحقق في الحياة العملية كقيام المنافسة للكاملة ومبات الفلة بالنسبة لحجم إنتاج كل سلعة، وتماثل دالات الانتاج في جميع الدول - يرى Myrdal أن واقع الامور قد غالنها بصورة واضحة فيما ظهر من عدم تساوى عوائد عناصر الانتاج بين الدول الغنية والدول الفقيرة . بل يوضح هيردال أن التوزيع الدولى للدخل قد أصبح بعيداً تماماً عن المساواة ، حيث تسير نسب العناصر وأسعارها من خلال نشاط التجارة الخارجية فى اتجاه تراكمى بعيداً عن التوازن (١) .

أما أخطر وجوه التمازض بين النظرية التقليدية للتجارة ومقتضيات التنمية الاقتصادية بالدول النامية ، فيمكن فى تجاهل النظرية بفروضها لخصائص عملية التنمية ، فنظرية التجارة الدولية تعتمد على التحليل الاستاتيكي أو الساكن وتهتم بكيفية توزيع الموارد المتاحة للدولة على مختلف الاستخدامات لتحقيق أقصى إشباع ممكن من خلال تخصص البلد فى إنتاج السلع التى تتميز نسبياً فى إنتاجها . فلا تولى النظرية إهتماماً خاصاً بأمريادة الموارد الانتاجية ، هذا فى حين أن نظرية التنمية الاقتصادية تهتم بالعمل مع مرون الوقت على زيادة الطاقة الانتاجية للبلد ، مما يحتاج إلى التحليل الديناميكي (٢) .

لذلك فإن تحليل أثر تغيرات أحوال التجارة بالدول النامية ، يتطلب بالضرورة تطوير النموذج الكلاسيكي لنظرية المزايا النسبية فى التجارة الدولية ، بإدخال التعديلات المناسبة التى تجعل منه نموذجاً حركياً (ديناميكياً) يشتمل على عناصر معبرة عن معدلات التغير الرئيسية المختلفة (٣) . ويلزم فى هذا المقام الاعتداد

---

G. Myrdal, An International Economy, Harper & Brothers, 1956, p. 225. (١)

J. Robinson, Essays in the Theory of Economic Growth (٧)  
London, 1962 pp. 98.

(٣) وإذا كانت النظرية الاستاتيكية الكلاسيكية لتخصص الدول فى بحثها لتوزيع الثغ من التجارة قد أدخلت فى اعتبارها تأثير بعض الخيارات . فإنها قد اقتصرت على تلك



على وجه الخصوص بمعدلين من معدلات التغير ، هما معدل النمو في الطلب الخارجي  
على المنتجات الأولية ومعدل الزيادة في الموارد الانتاجية بالبلاد النامية .

فن ناحية لإتجاه الطلب الخارجي على صادرات الدول النامية من المنتجات  
الأولية للانخفاض ، فهو لا يتم في صورة إنخفاض مرة واحدة ، يعقبه استقرار ،  
بل يمثل كما هو ظاهر لإتجاه هبوط مستمر في معدل الزيادة في ذلك الطلب بالمقارنة  
بصادرات ودخول الدول المتقدمة - التي تعتبر الأسواق الرئيسية لتلك المنتجات .  
ومن ناحية تغيرات عناصر الإنتاج بالدول النامية نجد أنه على عكس ما يفترضه  
النظرية الكلاسيكية صراحة أو ضمنا من ثبات حجم العناصر ، فإن الواقع هو  
أن تلك العناصر تزايد بصفة مستمرة مع تزايد السكان ، فزيد القوة العاملة  
وتحسن الخدمات الصحية التعليمية ويترك رأس المال المحلي والوافد من الخارج ،  
لذلك فإن مشكلة التراخي في صادرات تلك البلاد إنما يتمثل جوهرها - كما يقرر  
نيركسه - في تراخي معدل نمو الطلب الخارجي بالنسبة لمعدلات نمو الموارد  
الانتاجية الوطنية (١) .

وبموجب تحليل التوازن الاستاتيكي الشامل يتحدد النمط الأمثل للإنتاج  
والتجارة وفقا لنظرية النفقات النفسية ، عند تساوى نفقة الاختيار لإنتاج السلعة  
مع الائتمان الدولية بافتراض وجود المنافسة الكاملة . أما نظرية التنمية الاقتصادية  
فتجاوز ذلك ليشتمل اهتمامها بتحقيق التوافق والتفاعل بين كل من الإنتاج والاستهلاك  
والاستثمار على علاقات المتغيرات الرئيسية ومن هنا يبرز دور الجوانب الديناميكية  
المؤثرة في العملية الانتاجية ، كأثر نشاط التصدير في دفع جهة الإنتاج إلى أعلى  
وإلى الخارج أو تأثير نمو الطاقة الإنتاجية على التصنيع وتطوير مستوى الداية

== النفقات التي تحدث مرة واحدة . في حين أن التفسير الديناميكي للنموذج الكلاسيكي  
في شأن الظروف الحاضرة للدول النامية يقتضى أن يؤخذ في الحسبان كافة تغيرات  
الرئيسية المستمرة ومعدلات التغير .

(١) فارن R.Harrodd. Toward a Dynamic Economics 1959 p. 8

(١) نيركسه : المرجع السابق ص ٧٧ و ٨٠

الفنية وطرائق الانتاج (١) .

ولذا يتطلب التطبيق السليم لاستخدام فكرة المزايا النسبية ، أن يكون لدى البلد فرصة الاختيار بين التوسع في صادراته أو الاتجاه للانتاج للسوق المحلي - وهي الفرصة التي لا تتاح للدول النامية بالنظر لما تنصف به غالبية صادراتها التقليدية من قلة مرونة العرض فضلا عن قلة مرونة الطلب عليها - فإن الأخذ بفكرة المزايا النسبية لدى تلك الدول يصبح في نظر Sachs I. غير ذي جدوى حقيقية ، ولذلك يقرر الكاتب المذكور أن نقطة الضعف الرئيسية في نظرية التكاليف النسبية إنما تكمن فيما تفرضه النظرية من المرونة في الأسواق وثبات الأسعار (٢) .

ومن ذلك تبدو ضرورة التوفيق بين نظرية التجارة الدولية ومقتضيات التنمية الاقتصادية عن طريق إدخال بعض التعديلات على نظرية النفقات النسبية ، على وجه يفتح العوامل الديناميكية للتنمية أن تظهر في الصورة عند إجراء المقارنة بين الأنماط المختلفة للتنمية الاقتصادية بهدف اختيار أنسبها (٣) .

فمن بين الاعتبارات الهامة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند توزيع الدول النامية لاستثماراتها ، ما تتمرض له أثمان صادراتها من المنتجات الأولية من تقلبات واتجاهها في الزمن الطويل للتراخي النسبي (٤) . كما ينبغي الاعتداد بالعناصر التي لا يعبر عنها السوق ، كتأثير العلاقات المتداخلة بين الصناعات في كل من جانبي العرض والطلب ، وتأثير الوفورات المتحققة من وراء اتساع حجم الانتاج ، حيث يؤثر كل ذلك في تقدير المزايا والتكاليف النسبية . كذلك يتطلب وضع استراتيجية التنمية الاقتصادية بالملاءمة مع إنجازات التجارة الخارجية بالدول

Hollis B. Chenery, Comparative Advantages and Dev. (١)  
Policy, Survey of Econ. Theory [American Econ. Assoc., Royal  
Econ. Society. Vol. II, 1965, p. 26

Sachs, op. cit. p. 27. (٢)

Hollis B. Chenery, op. cit, p.126. (٣)

سنمرض لبيان تلك المشاكل تفصيلا في الباب الثالث ، فصل ثان ، (٤)

النامية أن يؤخذ في الإعتبار، العمل على تدعيم القدرة الاستيرادية وتيسير استخدامها من أجل الحصول على السلع الاستثمارية والوسيلة، لما لتلك السلع من أهمية خاصة للهنوز بحجم الإنتاج وتعزيز القدرة الإنتاجية وإستغلال الطاقات المعطلة بالإنتاج (١) .

وهكذا يبدو مما أوضحناه أن تقدير مدى ملائمة النظرية التقليدية للتجارة الدولية للتطبيق في شأن الدول النامية في الوقت الحاضر، يتوقف على إعتبارات تمت غالبيتها الواقع العمل لطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية في صورتها الراهنة، ذلك الواقع الذي يحدد معالمه وترسم اتجاهاته الدول الرأسمالية الصناعية بما لنفوذها الاحتكاري من سيطرة على علاقات التبادل الدولي . الأمر الذي أدى إلى تشكيل نمط التخصص وتقسيم العمل بين الدول على ذلك الوجه - الذي تخصص فيه الدول النامية بإنتاج وتصدير المنتجات الدولية في حين تستأجر الدول الرأسمالية الصناعية بالإنتاج الصناعي - بدوى تخصص كل دولة في إنتاج ما تملك أكفاً الامكانيات لإنتاجه تحقيقاً لمبدأ الرخاء الاقتصادية والارتفاع بمستوى الإنتاجية على النطاق العالمي (٢) .

ولما كان تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية في ظل هذا التقسيم، مع ما تلقاه تجارة الدول المذكورة من هوائق النقل وغيرها من المراقيل التي تضعها السياسات التجارية للدول المتقدمة في وجه صادرات الدول النامية من تلك المنتجات، هي السبب الرئيسي فيما تعانيه تلك الدول من جراء ذلك التخصص الذي أصبح عبء أساسية في سبيل نموها الاقتصادي، بالنظر لما يشوب صادرات الدول المذكورة من تقلبات في حصصها وجمعها في المدى القصير ومن تراخ نسب في الطلب عليها في الزمن الطويل، فضلاً عما يبدو من اتجاه نسب التبادل في غير صالح تجارة الدول النامية في الوقت الحاضر . فإنه يتضح أن ما نتج عن تلك

---

(١) قانون : دكتور حازم اليلوى، نظرية التجارة الدولية، ١٩٦٨ ص ٢٦٢-٦٤

(٢) راجع : Leag of Nations, Indust. and Foreign Trade  
op. cit; p. 34.

الأوضاع جميعاً من تعويق التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية وإلحاق الفتن بمصالحها في مجال إقسام مكاسب التجارة، لا يرجع لخلل في المبادئ المثالية لنظرية التجارة، بقدر ما يرجع لتلك التناقضات التي فرضتها سياسة الدول الرأسمالية وحرصها المستمر على الاحتفاظ بهذا البطل من تقسيم العمل، الذي يضمن تحقيق مصالحها في المقام الأول .

ومن ذلك نرى أن تقدير القيمة المجردة للنظرية التقليدية في التجارة ، في خصوص الدول النامية يرتبط أولاً بما يمكن أن يصاحب الأخذ بمبدأ النفقات النسبية في توزيع التخصص بين الدول من العمل الجاد - في إطار التعاون الإقتصادي الدولي - على تغيير وتطوير التوزيع الحالي التخصص بما يقضي على التناقضات التي فرضتها الاتجاهات الرأسمالية وخلفتها الأوضاع الاحتكارية ، وبما يضمن توفير الفرص المتكافئة بين الدول في النمو الإقتصادي وإقسام مكاسب التبادل التجاري .

كما ترتبط صلاحية النظرية لظروف الدول النامية بما تحمقه السياسات الإقتصادية في الدول المذكورة من الملاممة بين فكرة المزايا والتكاليف النسبية، وبين الاعتبارات الأساسية للتنمية في إطار تحليل ديناميكي يراعي تأثير كافة المتغيرات الجوهرية في العملية الانبثاقية .

\* \* \*

وإذ ننقل من مجال فروض وأسس النظرية التقليدية وبحث مدى تلاؤمها مع الواقع الإقتصادي لظروف الدول النامية - في ظل الإطار الراهن للعلاقات الإقتصادية الدولية والبطل الحالي للتخصص وتقسيم العمل بين الدول - لنستعرض ماحواء الفكر الإقتصادي - القديم منه والحديث - من آراء تعبر عن الدور الرائد للتجارة الخارجية في دفع تيار النمو الإقتصادي، فإننا نبدأ ذلك بما سبق من آراء في صدد دور التجارة الخارجية بصرفه عامة في هذا الشأن لننتج ذلك ببيان ما تركز من أضواء بوجه خاص على إسهام النشاط التصديري في تحقيق التنمية الإقتصادية .

فبقيا يتعلق بدور التجارة الخارجية بصفة عامة ، تضمن الفكر الاقتصادي التقليدي ، تأكيداً لاسريه معه ، في إسهام التجارة الخارجية الفعال في تحقيق النمو الاقتصادي ، من خلال ما تكفله من توزيع الموارد الانتاجية بين الدول المختلفة على وجه يحقق الاستخدام الاقتصادي الأفضل . وما ينتج عنها بصورة مباشرة من استقلال إمكانيات لتوسع السوق في تحسين الانتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل ، فضلاً عن تنمية وهي الشعوب بالتعرف على الجديد من السلع والخدمات والفنون الانتاجية المستحدثة .

ومن جوانب الفكر التقليدي في هذا الصدد ، ما أهمل توضيحه في بادئ الامر ، حتى تناوله كتابات بعض الاقتصاديين الحديثين بالشرح والتفصيل ومن ذلك مثلاً ما سبق أن ألمح إليه آدم سميث (١) في توضيحه لأثر التجارة الدولية في توسيع حجم السوق وتمهيداً فرصة تطبيق التخصص وتقسيم العمل ، من الاشارة إلى دفع التجارة في رفع المستوى العام للانتاجية لدى الدول المشتركة فيها ، حيث كان ذلك أساس ما أطلق عليه فيما بعد نظرية الانتاجية - Productivity Theory (٢). وقد ميز H. Myint (٣) - في إستعراضه لأفكار الاقتصاديين الكلاسيك في شأن التجارة الدولية بوجه عام - بين ثلاث نظريات تضمنها الفكر الكلاسيكي ، أولها نظرية منافذ تصريف الفائض Vent for Surplus والثانية نظرية النفقات في حالة الاقتصاد الساكن Static Comparative Cost والاحيرة نظرية الانتاجية في حالة الاقتصاد المتحرك Dynamic Producti-

(١) Adam Smith : Wealth of Nations Vol. 1, Cannan ed. p. 418.

(٢) كان أول من استخدم هذا التعبير J. H. Williams في مقاله :

The Theory of International Trade Reconsidered, Econ Jour. June 1929.

(٣) The Classical Theory of International Trade and the Under dev. Coun. [Econ. Jour. 1958, pp. 317, 337.

vity Theory وترتبط نظرية الانتاجية المذكورة - لدى الكلاسيك - بين نشاط التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، بوصفها للتجارة أنها قوة محرك ذات صفة آلية Dynamic force تقوم - عن طريق توسيع مدى السوق وفرص تقسيم العمل - بإتاحة المجال لاستخدام الانتاج الآلى وادخال التجديدات فى الاساليب الانتاجية ورفع إنتاجية عنصر العمل ، وبوجه عام تقوم التجارة الدولية بحسب تلك النظرية بتكسين للدولة المشتركة فيها من الاستفادة من تزايد إنتاجها ودفع عوامل نموها الاقتصادى .

وقد اتضح أيضاً لدى J. S. Mill (١) هذا التمييز بين نظرية النفقات المقارنة فى ظل سكون إمكانيات الانتاج static production possibility curve من حيث كمية الموارد ومستوى الفن الانتاجى ، وبين نظرية الانتاجية التى تنظر إلى التجارة كقوة ذات تأثير ديناميكى . حيث اعتبر ميل المكاسب الناتجة عن تطبيق نظرية النفقات المقارنة بمثابة مكاسب مباشرة ، فى حين نظر إلى مكاسب الانتاجية - التى نبه إليها من قبله آدم سميث - على أنها آثار غير مباشرة ، وإن كان ذلك لم يقلل من اعتبارها فى نظره آثار ذات أهمية قصوى as benefits of a high order (٢) .

ومكذا يتضح أن التجارة الدولية فى نظر الاقتصاديين الكلاسيك لم تكن فقط مجرد أداة للهوض بالكفاية الانتاجية وتحقيق التوزيع الأمثل للدوارد ، بل اعتبروها كذلك أداة تحرك النمو Engine of growth (٣) .

كما أوضح الكلاسيكيون دور التجارة الخارجية فى مساندة جهود التنمية

---

J. S. Mill : Principles in Political Econ; 1948, Book 1; (١)  
Chap. X, Sec. 1.

H. Myint : The Classical Theory of International Trade (٢)  
op. cit; p. 318, 319.

G. Meier : International Trade and Dev. op.cit: p.156; (٣)  
R. Baldwin : Econ. Dev. and Export Growth. op. cit. p. 3

الاقتصادية ، عن طريق إتاحة الفرصة للدول الفقيرة للظلب على موقوفات القروض المحلية وتخطي عقبة ضيق السوق — وما تسببه من ضالة حجم الانتاج وبالتالي قلة الوفورات المتاحة — بل لقد عن الكلاسيك بالتركيز على الأثر الشيفي *educative effect* لدخول الدول النامية في مجال التجارة ، وهو ما تكتسبه من تاملها في هذا الميدان مع الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة ، من أسباب المعرفة والمهارات والدراية الفنية والإدارية . هذا فضلا عن الاتصال بمؤثرات التقدم والتطور في المجالين السياسى والاجتماعى .

كما تناول الفكر التقليدى بيان أثر التجارة الخارجية في تجميع رأس المال عن طريق ما يودى إليه التخصيص الأكفأ للوارد من زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي رفع مستوى الادخار ، وأثرها في استنهاض الحوافز على الاستثمار لتحقيقه لتوسع السوق من الانتفاع بتزايد الخلة ووفورات الانتاج الكبير ، لاذ تزيد مع إتساع السوق فرص الاستثمار المنتج (١) .

وفي الفكر الاقتصادى الحديث يتابع الكثيرون تأكيد دور التجارة الخارجية الدافع للنمو الاقتصادى . ومن ذلك ما يوضحه J. Viner (٢) من أن معدل النمو الاقتصادى الذى يمكن أن يبلغه أى بلد متخلف إنما يتوقف إلى حد بعيد على ما يستطيع تحقيقه في مضمار التجارة الخارجية وما يمكنه اغتنامه من فرص متاحة في هذا الميدان . ويؤكد G. Meier (٣) أن ما سبق أن قامت به التجارة الخارجية في تجارب الماضى من نقل النمو ، يمكن أن تحققه في الآونة الحاضرة للدول النامية إذا ما توافرت القوى المحلية اللازمة لدفع النمو ، حيث تقوم التجارة في هذا المجال

(١) J. Hicks, Essay in World Economics, Oxford University Press, p. 183.

(٢) International Trade and Dev., Meier ; op. cit, p.157-58.

(٣) بيكوب : تأثير التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، ١٩٥٧ ، ترجمة سنى

القائى ، ص ٧٧٧ .

G. Meier, International Trade and Dev. op. cit p.190 (٢)

بشبهل حماية التنمية ومساندة جهودها من خلال ما تحققه من مكاسب . كما يركز J. Hicks (١) خلاصة ما يسفر عنه نشاط التجارة لاقتصاد متخلف، فيما يتيح له ذلك النشاط من مبادلة سلع أقل نفعا في أغراض التنمية بسلع ذات إمكانيات أكبر لتمرير جهود التنمية . أما Haberler (٢) فيوضح لإسهام التجارة في التنمية بما يؤدي إليه نشاط التجارة من منافع حركية تزحف من خلالها جبهة الإنتاج في ضوء ما يشير به مبدأ التكاليف النسبية في حركة انتشار إلى أعلى وإلى الخارج، ويخلص ما برر تلك المنافع الحركية للتجارة فيما توفره من مزايا وأساليب وسبل ضرورية للتنمية، والارتفاع بمستوى المعرفة الفنية والمهارات البشرية وحفزها للمنافسة في الإنتاج إلى جانب تشجيعها لوفود رأس المال الأجنبي لأغراض الاستثمار المحلي. كذلك يشير A Cairn Cross (٣) إلى دور التجارة في تمجيد الدور الاقتصادي عن طريق نقل المعارف الفنية وتجارب التقدم الإنتاجي وتعزيز الطاقة الاستيرادية اللازمة لتوفير احتياجات التنمية الاقتصادية في إطار ما يمكن تهيئته من تطور الهيكل الاقتصادي والاجتماعي محلياً لتمهية لإنجازات التجارة وغيرها من الطاقات والموارد في خدمة التنمية الاقتصادية .

\* \* \*

ولا يقتصر اهتمام الفكر الاقتصادي في تأكيد الدور الإنمائي للتجارة الخارجية على ضوء ذلك التصوير الشامل لإنجازات نشاط التجارة في دفع النمو ، بل أن الإنجازات الإنمائية لنشاط التصدير بوجه خاص كانت محور تركيز لدى العديد من مدارس الفكر الاقتصادي عبر مراحل مختلفة .

ونتناول هنا في إيجاز بيان المكااة الخاصة التي احتلها قطاع التصدير ونشاطه

J. Hicks, op. cit. d. 132

(١)

G. Haberler, International Trade and Economic Dev., (٢)

National Bank of Egypt, 1959 p. 10 — 14.

A. Guirneross, Contribution of Trade to Development (٣)

1962 [ Leading Issues in Dev. Econ., Meier, 1964, p. 364 ] .



في مذاهب الفكر الاقتصادي القديمة، ثم تعرض لأراء الاقتصاديين الحديثين وما قاموا به من دراسات متخصصة لهذا الموضوع .

فقد كانت فكرة إنعاش الصادات من أجل تنمية الثروة القومية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، تعتبر أحد المبادئ الهامة التي نودى بها في مذاهب الفكر الاقتصادي منذ أمد بعيد . وإن كان حظ تلك الفكرة من الأهمية النسبية قد فاق في الاقتصاد الرأسمالي نصيبها من الفكر والاقتصاد الاشتراكيين .

فكان الاهتمام بالإنعاش تجارة الصادات هو محور أفكار مدرسة التجاريين Mercantilism منذ القرن السابع عشر ، وهي تلك المدرسة الفكرية التي دعت للعمل على زيادة الثروة بمثل في كمية الذهب والفضة والنقود عن طريق إنعاش الصادات، بل أقدم سبق هؤلاء منذ أواخر القرون الوسطى، دشوة Bullionism إلى أن ثروة أى بلد تتكون أساسا من المعادن النفيسة التي يذبحى السعى الدائم للحصول عليها وتركيمها بكل الوسائل الممكنة (١) .

ولذلك فقد كان التجاريون يرون في تكوين فائض مستمر للصادات ، المصدر الرئيس لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع بها الدولة توفير احتياجاتها من الخارج، ولذلك شجعت سياساتهم تطبيق نظم إعادة التصدير من أجل إنعاش حركة الصادات، فأقرروا الأخذ بنظم الدروباك والمستودعات والمناطق الحرة، والإعفاءات الضريبية والإعانات لتشجيع الصناعات التصديرية (٢) .

وذهب Monnetretain إلى أن الهدف النهائي من النهوض بالإنتاج وخاصة

(١) ونادى لوتر وماليسى وما أن التجارة هي المحرك الأساسى للنمو الاقتصادى وركزوا اهتمامهم على تشجيع البيع وتصريف المنتجات بالأسواق الخارجية لئلا تحقق هدف زيادة الثروة القومية وسيلته هي تصدير فائض الإنتاج . ومن ثم فإن مصدر الربح في نظرم هو التجارة الخارجية .

[Eric. Roll, A History of Econ. Thought, 1953, p. 66].

(٢) أنظر : دكتور على لطفى ، النمو الاقتصادى بين المذاهب العكبرى ١٩٦٦ ص ١٠ وكذلك L. Towle, International Trade, op. cit. P. 23.

في المجال الصناعي ، هو إيجاد فائض من السلع الصناعية تقوم الدولة بتصديره من أجل الحصول على الأثرة . كما أوضح Thomas Mun أن ما تحققه التجارة الخارجية عن طريق تصدير فائض الإنتاج يؤدي في النهاية إلى النهوض بالطاقة والمقدرة الإنتاجية للدولة .

فلم تكن النقود في الحقيقة مرادفة لثروة لدى التجاريين - كما تصور البعض - (١) بل كان اهتمامهم أساساً ينصب على خلق فائض في الإنتاج - وإن كان يتمثل في شكل فائض نقدي في مجال التداول أي في الربح . ولما كانت الصورة التي يبدو بها ربح البلد الاجمالي في نظرهم هي فائض الميزان التجاري الذي يتولد من زيادة الصادرات ، فإن الامر يتوقف في النهاية على زيادة الإنتاج - أي أن زيادة الانتاج هي الحقيقة التي تكمن وراء زيادة الفائض النقدي الذي يظهر في دائرة التداول (٢) .

وهذا هو ما ظهر جلياً في فكر التجاريين اللاحث ، حيث تأكدت نظرتهم لثروة البلد باعتبارها متمثلة في الانتاج الزراعي والصناعي ، إذ لا تعدو المعادن النفيسة ( النقود ) أن تكون أداة قياس في التبادل التجاري (٣) .

وتطورت بذلك أهداف إمعاش الصادرات من مجرد السعي للحصول على المعادن النفيسة ، إلى استهداف زيادة الانتاج ورفع كفاءته ، بالعمل على توسيع مساحات الاراضي المزروعة وتدعيم الصناعات المتخصصة في التصدير لتحقيق فائض في الميزان التجاري وزيادة حجم التبادل التجاري مع مختلف المناطق كما نبه Hume في الفترة المذكورة إلى مبدأ هام لموازنة الميزان التجاري ، مقتضاه أن

---

(١) كان السبب في هذا البس هو ما تضمنته أفكار فئة أنصار السياسة المعدنية Bullionists قديماً من اعتبار أن الميزة الرئيسية في التجارة الخارجية هي كونها أداة جلب المعادن النفيسة ، وذلك نتيجة انشغالهم أساساً بعملية التكريم النقدي أي تحويل السلع في نطاق التداول إلى نقود ( انظر دكتور محمود دويدار ، الاقتصاد السياسي ١٩٧٠ ص ١٥٦ .

(٢) انظر : دكتور محمود دويدار ، المرجع السابق ص ١٥٧ .

(٣) E. Lipson, The Economic History of England 1943, Vol. III, p. 63 - 65.

امتهام الدولة بشئى ألا ينصرف فقط إلى تحقيق فائض الصادرات مع كل دولة على حدة . بل المهم هو التوازن لإجمالى معاملات الدولة مع سائر دول العالم . وكانت تلك الأفكار هى المبادئ التى قامت عليها الرأسمالية التجارية خلال القرن السابع عشر ، فأسست بمقتضاها الدولة الموحدة ذات النفوذ السياسى القوى وذلك بالاعتماد على توجيه التجارة الخارجية والتدخل فيها بهدف تحقيق فائض تصديرى مع اتخاذ كافة التدابير الممكنة للعمل على توسيع أسواق الصادرات . فكانت الرأسمالية التجارية المسيطرة على تجارة التصدير هى مركز القوة الاقتصادية والسياسية للدولة حيث استطاعت الدولة باستخدام وسائل التدخل المختلفة أن تضع التنظيمات اللازمة للحفاظ على مستوى الصادرات وحماية الصناعة الوطنية . ولا يزال فكر المذهب التجارى فى تركيزه على أهمية الصادرات وتحقيق فائض فيها له تأثيره الواضح الذى تبدو مظاهره من آن لآخر فى بعض السياسات الاقتصادية حتى وقتنا الحاضر . وهو ما يؤكده استمرار شيوع الاعتقاد الراسخ بأن نمو حجم الصادرات للدول هو من علامات الصحة والقوة لبنائها الاقتصادى (١) .

وإذا كان الهدف المباشر لفائض الصادرات لدى التجارىين هو تركيم الثروة فى شكل معادن نفيسة وهو ما قد يبدو اختلافه ظاهرياً عن هدف التصدير فى مفاهيم التنمية الاقتصادية حديثاً ، فإن الهدف النهائى فى الحالىين واحد ، إذ أن الثروة عند التجارىين لم تكن غاية فى ذاتها ، بل وسيلة لتحقيق رخاء الدولة ورفاهية سكانها ، وهو نفس ما تسمى له جهود التنمية الاقتصادية فى الوقت الحاضر .

وفى مرحلة لاحقة تناول مفكر والمدرسة التقليدية بيان دور النشاط التصديرى فى توسيع القاعدة الانتاجية وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار - بالاستعانة باتساع الأسواق - على وجه يكفل الحصول على أكبر كفاية يمكن من استخدام الموارد المحلية ، فضلاً عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى ميدان الانتاج التصديرى ، كما سبق البيان . كما عنى بهذا ذلك التقليديون العديثون

بدراسة تأثير المصادرات على حركة توزيع الموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو الاستخدام الأمثل (١)، ثم جاء اتباع كينز فقاموا بتحليل دور المصادرات كأحد المكونات الأساسية لدورة النشاط الاقتصادي من خلال عمل المضاعف .

\* \* \*

أما عن الدراسات الحديثة في ميدان تكشف أثر النشاط التصديري في الإنماء الإقتصادي بالدول النامية ، فقد اتجهت للأسلوب التطبيقي باستخدام التحليل الإحصائي في الكشف عن علاقة الإنجاز التصديري بالمتغيرات الأساسية الممبرة عن النمو الإقتصادي ، حيث اتخذت في هذا السبيل اتجاهين : أولهما ما انتهجته بعض الدراسات من التركيز على قياس أثر فجوة ميزان المدفوعات بالدول النامية على معدلات نموها الإقتصادي، وذلك بمقارنة عتط توقعات تطور حصيلة المصادرات مع عتط توقعات تطور الواردات الضرورية لبلوغ معدلات النمو المستهدفة . ومن ذلك مثلاً ما قامت به هيئة الأمم المتحدة ، A.Maizels, B. Balassa (٢) من دراسات كانت خلاصتها إبراز مدى ما يسببه قصور النقد الأجنبي المتاحة لتلك الدول من تعريق لمعدلات نموها الإقتصادي .

أما النوع الثاني من الدراسات فقد ركز على دراسة العلاقة بين تغيرات كل من حجم المصادرات ومستوى النمو الإقتصادي ، مما أسفر عن نتائج تؤكد في وضوح ، تأثير الإنجاز التصديري حديثاً على معدلات النمو الإقتصادي بالدول

---

(١) ولأن كان الملاحظ بصفة عامة أن الاقتصاديين النيوكلاسيك ، لم تحتمل لديهم نظرية التنمية الإقتصادية غير حين خثيل ، فلم تمل عملية التنمية الاقتصادية بالبلدان الدائمة عتدم املياً خاصاً .

(٢) كان من أبرز تلك الدراسات : U.N., World Economic Survey, 1963 Vol. I, 1964; IINGTAD., Trade Prospects and Capital Needs in Developing Countries, 1963, B. Balassa, Trade Prospects for Developing Countries 1964; A. Maizels, Industrial Growth and World Trade, 1963.

النامية . وكان من أبرز تلك الدراسات ما قام به :

J.Haring & J.Humphry عام ١٩٦٤ ، R. Emery عام ١٩٦٧ ،  
I. Kravis عام ١٩٧٠ فضلا عن الدراسات التطبيقية التي قامت بها هيئة الأمم  
المتحدة مما سلف الإشارة إلى بعضه .

ورغم أن محور اهتمامنا في دراستنا للأثر الإنمائي للنشاط التصديري بالدول  
النامية هو تحرى أوجه إسهام ذلك النشاط في رفع الطاقة الإنتاجية لإقتصاديات  
البلاد المشار إليها وإشاعة التقدم الفني في أساليب الإنتاج وفضله ، بما يتطلبه كل  
ذلك من أحداث تغيير هيكلية في أبنية الإنتاج بتلك الدول (١) - مما لم تتعرض  
لتفصيله الدراسات السابقة الذكر لافتراضها ، فيما يبدو ان معدلات النمو المرتفعة  
لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إنما ينطوي ضمناً على أحداث مثل تلك  
التغيرات . ورغم ما نتج عن ذلك من تركيز الاهتمام في تلك الدراسات على  
العلاقة بين معدلات النمو في الصادرات ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أو  
نصيب الفرد منه ، فإننا نستعرض في إيجاز نتائج أبرز الدراسات المشار إليها بالنظر  
لاهميتها في التعبير عن اتجاهات الفكر الاقتصادي الحديث ، المؤكدة للدور الإنمائي  
الذي يمكن أن تحققه إنجازات التصدير بالدول النامية من واقع ما يشير به التحليل  
الرقمي لمعدلات نمو كل من الناتج المحلي والصادرات بها .

فن الدراسات التي بادرت باستخدام أسلوب البحث الإحصائي ، بالتطبيق  
على الأحوال الواقعية لمجموعة من الدول ، تلك التي قام بها J. Haring & J.  
Humphry (٢) والتي أسفرت لنماذج الإحصائية المستخدمة بها ، عن التحقق

(١) راجع الفصل الثاني من الباب التمهيدي .

(٢) Simple Model of Trade Expansion, Western Economic Journal, 1964, Spring, p. 73.

وقد استخدمت تلك الدراسة كل من أرقام الدخل القومي الإجمالي وقيمة الصادرات  
بالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٦٠/٥٠ بالتطبيق لإسلوب Least square linear  
regression.

من إمكان قيام الصادرات .. بل وقيامها فعلا - بدور القطاع الرائد - as a leading sector في بعض الدول النامية، كما أوضحت بعض تلك النماذج أن الوفورات الاقتصادية المتحققة نتيجة نمو الصادرات، يمكن أن تعكس أثرها الفوري كنتيجة مباشرة لتغيرات الصادرات، كما أظهرت الدراسة ارتباط مستوى تغير الدخل القومي بصفة مباشرة بتغيرات الصادرات .

كذلك أوضح Robert Emery (١) أن الشواهد قوية على وجود تلك العلاقة بين حجم الصادرات ومستوى النمو الإقتصادي، وهي علاقة تقوم على التأثير المتبادل أكثر من قيامها على التأثير السلبي من جانب واحد. والصادرات في هذا الصدد بمثابة عامل أساسي لتحقيق النمو الإقتصادي A key factor in promoting economic growth بصفة عامة. وتبدو العلاقة المشار إليها تبتك إرتفاعا شاملا في مستوى النمو الإقتصادي، وتبدو العلاقة المشار إليها أوضح ما تكون كلما كان معدل الزيادة في الصادرات أكبر حجما وأكثر ثباتاً .

كما أكد تلك الحقيقة Dr. Shu-chin Yang فيما قرره من أن غالبية الدول المصدرة للمنتجات الأولية تعتبر الصادرات فيها، العامل الديناميكي لتحديد المستوى العام للنشاط الإقتصادي، فهي التي تقوم في غالبية الدول النامية بأهم دور حيوي لتوليد الحركة بالنشاط الإقتصادي .

وقد استخدم Robert Emery للكشف عن العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي، تحليل البيانات المتعلقة بكل من الناتج القومي الحقيقي والصادرات وحساب المتحصلات الجارية سنويا في خمسين دولة عن الفترة من ١٩٦٣/٥٣ باحتساب متوسط معدل التغير السنوي خلال الفترة. مع استخلاص نصيب الفرد من الدخل عن طريق استزوال أثر معدل نمو السكان سنويا من معدل النمو الاجمالي للدخل القومي. وتوصلت الدراسة من تحليل معاملات الارتباط بين العناصر السابقة المذكورة، إلى أن أقوى علاقة هي بين الصادرات والناتج القومي الاجمالي،

---

R. Emery, The Relation of Exports and Econ. Growth. (١)  
(Kyrios-1967, Fasc. 2. p. 485) -

حيث بلغت درجة الارتباط بينها ٨٢. كما أسفرت الدراسة عن أن كل زيادة في الصادرات بمعدل ٢.٥٪ يترتب عليها زيادة بمعدل ١٪ في نصيب الفرد من الناتج القومي. وخلاصة الدراسة المذكورة أن تحقيق معدلات النمو الإقتصادي إلاكثر ارتفاعاً، يرتبط برفع معدلات نمو الصادرات وانعاشها، وأن الدولة التي تبغى الإرتفاع بمعدلات النمو الإقتصادي لديها، ينبغي أن تعنى باستخدام السياسات المحفقة لانعاش صادراتها.

ويتمثل Irvin Kravis (١) للتعبير عن دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الإقتصادي وصفها بعبارة Handmaiden of Growth بدلا من engine of growth فالتجارة الخارجية برغم دورها الكبير في تحقيق النمو، هي فقط واحدة من عناصر عديدة (٢)، وهو يرى أن المغالاة في تقييم الدور الذي قامت به التجارة في سبيل التنمية بالقرن للماضي، كانت هي السبب في الإيهام بوجود التناقض المزعم بين دورها في العترة المذكورة وبين ما يمكن أن تقوم به اليوم للدول النامية وخاصة ظل ما يسود الأسواق العالمية الآن من ظروف، ويرى كرافيس أن من أهم ما تؤديه التجارة الخارجية للدول النامية في الوقت الحاضر ضبط معايير قياس كفاءة الصناعات الجديدة في مواجهة منافسة الإنتاج الخارجي المثلث في مقام الحرص على تحقيق التوافق بين مستوى هيكل الأثمان والنفقات المحلية مع الأثمان والنفقات الخارجية.

ويرى كرافيس في استمرار نمو الطلب الخارجي على صادرات الدول النامية

---

Irvin Kravis, Trade as a Handmaiden of Growth, (١)

(The Econ. Jour. 1970 Dec p. 869)

(٢) ويرى G. Ranio الغير بوكالة التنمية الدولية، النظر إلى التجارة الدولية

في هذا الصدد باعتبارها أداة اضافية ذات كفاءة عالية تلحق بالعملية الانتاجية - وتعتبر الصادرات بالنسبة لجهة نشاط التجارة كمدخلات تتحول من خلالها إلى مخرجات في شكل واردات،

(G. Ranio, Trade, Aid, and what? Kyklos Vol. 17, F. 2 1964

P. 194).

في القرن العشرين ما يتيح للدول المذكورة - فرصة الامراع بمعدلات نموها الاقتصادي عن طريق انعاش صادراتها ، وهو ما تحقق للعديد منها بالفعل خلال العشرين سنة الأخيرة (١) كما يفسر ما تشكو منه بعض الدول النامية من جمود الانجاز التصديري لديها بأنه ظاهرة نسبية ترجع إلى مقارنة انجازات الدول المذكورة بمشائها لدى الدول المتقدمة في هذا الصدد ، وبأن هذا الجود مرجعه فقط إلى عدم حصول الدول النامية على كافة الامكانيات والفرص المتاحة أمامها في ميدان التجارة الدولية بسبب بعض الظروف الخاصة للطلب الخارجى على صادراتها فضلا عن مشاكلها الاقتصادية المحلية . وأنه بالرغم من ذلك فإن الأداة الواقعية المتاحة تشير إلى أن الدول النامية التي شاركت بنصيب وافر في المكاسب الناجمة عن انعاش التجارة الدولية ، لم يستند نمو صادراتها أساسا على انعاش أحوال الطلب الخارجى بقدر اعتماده على نجاحها في التناقص للحصول على نصيب متزايد من الصادرات إلى الأسواق الخارجية وعلى تنويع تلك الصادرات .

ومؤدى ذلك كما يقرر كرافيس أن ثمة عوامل داخلية ، تتمكن من خلالها الدولة من التحكم في تحريك مواردها بهدف تحقيق النجاح للانجاز التصديري لديها . هذه العوامل وليست ظروف الطلب الخارجى ، هي التي تقوم عليها ظاهرة الارتباط الايجابى الملحوظ بين مستوى الانجاز التصديري ومعدل التوفى للدخل القوى الأجمالى لدى الكثير من الدول . ولقد حقق الكثير من الدول النامية عن طريق انعاش النشاط التصديري ، النجاح في الارتفاع بمعدلات

---

(١) تطور معدل نمو إجمالى صادرات الدول النامية من ٥٠ ٪ كل ١٠ سنوات في الفترة من ١٩٥٣/١٣ إلى ٥٤ ٪ في الفترة من ١٩٦٦/٥٣ . وحقق البعض من تلك الدول معدلات في نمو صادراتها خلال الفترة ١٩٦٦/٤٨ قالت ما حققته الدول الصناعية المتقدمة من معدلات في المتوسط ومثال ذلك جايكا وليبيريا ونيكرارجوا وبيرو التي حققت الانجاز التصديري لديها بمعدلات زيادة كل ١٠ سنوات ، كانت على التوالي ١٨٠ ، ١٦٨ ، ١٩٢ ، ١٣٣ .  
(I. M. F. 1968 Jan. السابق الإشارة إليه ومصدر الأرقام).



نمو الدخل إلى المستوى الذى اقترحتته هيئة الأمم المتحدة بما بلغ فى المتوسط ٩٪ سنوياً . وقد أوضح استخدام معاملات إرتباط - Spearman - للرتب ، للكشف عن علاقة الانجاز التصديرى بمعدل نمو الناتج الإجمالى فى شأن عـدد ٣٧ دولة نامية - من غير الدول المصدرة للبترول - فى الفترة من ١٩٥٢/٥ إلى ١٩٦٥/٦ وجود معامل إرتباط بين تطور الزيادة فى الصادرات والزيادة فى إجمال الدخل القومى الحقيقى قدره ٥١ . ٥ .

أما عن تلك الآراء الحديثة المنشأمة فى نظرتها لقدرة النشاط التصديرى على بحث النمو الاقتصادى أو مساندة جهود التنمية بالدول النامية ، فيمكن أن ترد فى جملتها إما إلى قصور الطابع الاستاتيكي للنظرية التقليدية عن مجازاة مقتضيات التنمية الاقتصادية . من ضرورة الاعتداد بأثر التغيرات الأساسية المستمرة مع حجم الموارد الانتاجية أو أحوال الطلب الخارجى فى إطار تحليل ديناميكى - كما سبق البيان . وإما إلى تأثير البقيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية فى ظل تحكم القوى الامبريالية ، من توجيه تيار المبادلات الدولية فضلاً عن التخصص الدولى ، لخدمة مصالحها فى المقام الأول (١) وما يسفر عنه ذلك من التدهور الطويل المدى لمعدلات التبادل الدولى فى غير صالح تجارة الدول النامية (٢) . فكان من أبرز الآراء التى شككت فى إمكان قيام النشاط التصديرى بدور

---

(١) سبق أن تناولنا بالبيان فى الباب التمهيدى أثر البقيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية على امكانيات التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية فى دواستنا لتصوير مشكلة النشأمة الاقتصادية من ناحية مظاهرها وأسبابها . أما من توجبه المبادلات الدولية وتمشية الفائض الاقتصادى المترد عنها لصالح الدول المتقدمة مع أهـال متطلبات التنمية للاقتصادات الدول النامية فيسكون محور دراستنا بالفصل الرابع من الباب الثالث فى تصوير النمط الاستثمارى للاستثمار الأجنبى كأحد الموقـفات الرئيسية لنجاح النشاط التصديرى فى دفع التنمية الاقتصادية بالبلاد المختلفة .

(٢) ستحتل دراسة اتجاه نمـبة التبادل لتجارة الدول النامية جيزاً خاصاً بالفصل الثالث من الباب الثالث .

انتمائي بالدول المختلفة في الوقت الحاضر ، ما أوضحه K. Marx (١) من استحالة قيام التجارة يمثل هذا الدور الانهائي في ظل الكيان الرأهن للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها القوى الرجعية للنظام الرأسمالي ، وما تقوم عليه من استغلال ونهب لثروات الشعوب الفقيرة وما تستخدمه لذلك من وسائل القهر ، فضلا عن المنافسة الحسادة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية على مناطق النفوذ والأسواق . وكذا ما سبق أن نبه اليه لينين من خطر طبيعة التجميع الرأسمالي - وما نتج عنها من تضخم الاتحادات الاحتكارية للدول الرأسمالية وتحكمها في تصدير رأس المال واقتسامها لأسواق العالم - على مصالح الدول النامية في إطار النمط الرأهن للعلاقات الاقتصادية مع الدول الرأسمالية (٢) وهو ما تناوله بالإيضاح كذلك بعض تقارير الأمم المتحدة حديثا (٣) ، مما يشهد على تلك الأوضاع الاستغلالية إلى وقتنا الحاضر .

وتابعت الآراء الحديثة للكثير من الاقتصاديين ، التحذير من آثار ذلك البنيان الرأهن للعلاقات الاقتصادية الدولية على مصالح الدول النامية ، حيث أبرز P. Baran خطورة ذلك الأمر على إعاقة جهود التنمية الاقتصادية في تلك البلاد وتناقم ظاهرة عدم المساواة في فرص التنمية بين الدول ، نتيجة امتصاص الدول الامبريالية للفائض الاقتصادي بالبلاد النامية في ظل أوضاع التنمية الاقتصادية التي تربطها بها ، مما يعوق إمكان وضع سياسة فعالة لاستثمار الأخيرة لمواردها (٤) .

(١) Karl Marx, Capital, Vol. I, Progress Published Moscow. 1965, p. 751.

(٢) لينين ، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ، الترجمة العربية (دار التقدم موسكو ١٩٧٠ س ٩٥ .

(٣) مثال ذلك : هيئة الأمم المتحدة ، المصالح الاقتصادية الأجنبية والاستثمار ، مكتب الأمم ١٩٧٠ س ٩ - ١٢ .

(٤) بول باران ، الاقتصاد السيامي والتنمية ١٩٦٢ ، ترجمة أحمد بليم ١٩٦٧ ، س ٦٤ ، ٦٩ .

كما أوضح G. Myrdal<sup>(١)</sup> في دراسته لمبدأ العملية التراكمية أثر القوى المرسلة للتجارة الدولية في ظل أوضاعها الراهنة، على إقتصاديات الدول المتخلفة، حيث تؤدي تلك الأوضاع إلى زيادة إختلال التوازن القوى والدول للتنمية فتتسع الفروق بطريقة تراكمية مستمرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وذلك بالإضافة إلى ما يتخلف عنها من ظاهرة إزدواج النشاط الإقتصادي. وكان من بين الإقتصاديين الذين تحمسوا لهذا التحذير كذلك Sachs و M. Dobb<sup>١</sup>.

كما أدت هذه التحذيرات من أثر الدخول في علاقات التبادل التجاري الدولي في ظل وضعها الراهن - على مصالح الدول النامية وتطلعاتها الإنمائية - إلى النظر لقطاع التجارة الخارجية من جانب بعض الإقتصاديين، كشباط يمكن أن يؤدي إلى إبطاء عملية التنمية بدلا من دفعها للإمام. حيث يقضى الإعتناء على تصدير جانب كبير من الإنتاج مع هبوط الطلب الخارجي عليه، إلى تراكم فائض يعطل حركة تشغيل الموارد الإقتصادية ولهذا دعا العديد من الإقتصاديين<sup>(٢)</sup> إلى ضرورة قيام نمط التنمية في تلك الدول على أساس التصنيع للدوق المحلية لا على أساس التصدير للأسواق الخارجية.

ويؤكد ميركس<sup>(٣)</sup> ضرورة مراعاة ذلك عند قيام الدولة، بتشغيل للموارد الاقتصادية الإضافية، خاصة إذا كانت ظروف الطلب الخارجي على سلع التصدير غير مواتية، حيث ينتج عن الانسيان وراء تمتع بعض القطاعات بميزة نسبية - كبرر لتوجيه الموارد الإضافية المذكورة إلى قطاعات التصدير - في تلك الحالة إلى

---

G. Myrdal, *Economic Theory and Underdevelopment*, (١)

1965, p. 52-55.

(٢) أمثال : Singer, G. Myrdal, R. Nurkse ويرجع في ذلك إلى :

UN. The Econ. Development of Latin America and its Principal Problems, [Econ. Bulletin for Latin America, Feb. 1962, p. 1

(٣) وه ميركس، أعطى من التجارة الدولية والتنمية، المرجع السابق ص ٨٣

المحبوط بالدخل الكلى الحقيقى للبلد فضلاً عن تدهور معدلات التبادل في غير صالحه . وهو الاحتمال الذى أطلق عليه بعض الاقتصاديين ظاهرة « النمو المؤدى إلى الإفكار »<sup>(١)</sup> . ولذلك يستبعد نيركس - في تشاؤم - إمكان قيام التجارة لدى الدول النامية في الوقت الحاضر بمثل ما قامت به من تجارب دافعة للنمو في القرن التاسع عشر ، بالنظر لما يواجه صادرات الدول النامية حالياً في أسواق الدول المتقدمة من عقبات ، فضلاً عن انخفاض مستوى الكفاية الانتاجية لديها عن تلك المستويات السائدة في الدول المتقدمة<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

والآن وبعد إستعراض للآراء المختلفة في شأن تقييم دور النشاط التصديري في بحث التنمية الاقتصادية أو مساعدة جهودها ، فهل يعنى تطلب أحد الاتجاهين ، التجاهل التام للاتجاه الآخر ؟

حقيقة ان تجارب من الماضي قد أسفرت عن إنجازات إنمائية ناجحة قامت على اتعاش الصادرات - ولكنها تجارب كانت تعرضها ظروف لم تعد لتوافر لدى الدول النامية في سعيها لبلوغ التنمية الاقتصادية في الآونة الحاضرة . وحقاً ان الفروض النظرية والتحليل الاستاتيكي النظرية التخليدية لم يعد تطبيقها يوافق متطلبات التنمية الاقتصادية للدول النامية - في حركتها لبلوغ معدلات أسرع للنمو - في ظل التغيرات الأساسية التي تتطور من خلالها حالة وحجم مواردها وقدراتها الانتاجية وظروف الطلب الخارجى على إنتاجها .

كما أن واقع البيان الحاضر للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وما صبغته به سيطرة القوى الامبريالية والتجمعات الاحتكارية - مما ينبثق عن طبيعة عملية

(١) ومن ذلك ما أبداه R. Ball من أن زيادة الصادرات بالدول النامية يمكن

أن تؤدي في ظل ظروف معينة إلى خفض معدلات النمو الاقتصادى بدلاً من دفعها :

[Capital Imports and Econ Dev. Kyklos, Vol. 15-F.3 1962, p 617.]

R. Nurkse, Equilibrium and Growth in World Economy, (٢)

1961, Cambridge, p. 242, 284.

التجميع الرأسمال - يجعل من علاقات التبادل التجارى بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة هيكلًا مختلف التوازن تتزايد به الفوارق في معدلات النمو بين كل من المجموعتين ، وتتوزع في ظله مكاسب التجارة على وجه يبرر عن اتجاه طويل المدى اتراخى الطلاب على صادرات الدول النامية وتدهور معدلات التبادل في غير صالحها . . .

فهل يعنى كل ذلك أن على الدول النامية أن تقبض بنشاطها الاقتصادى في دائرة الإنتاج السوقي المحلية، مع إهمال ما تنجعه لها المزايا النسبية من فرص لاستغلال نشاط تجارها الخارجية في دفع حركة التنمية الاقتصادية والاسراع بمعدلاتها ؟

إن ما سبق يبيانه من تحفظات على دور التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول المذكورة ، لا يرقى بحال إلى درجة تؤدي بها لتفاضى عن الاستفادة من الامكانيات الكبيرة التي يمكن أن تضعها تجارتها في خدمة العمل الإنمائي بها ، فيتحقق بها من خلال العمل المهادف المخطط ، تخصيص أفضل للواردات الاقتصادية وارتفاع بمستوى كفاءتها . ويتم ذلك إذا ما تمسكت الدول المذكورة طريقيها لاستخلاص ما هو متاح لديها من فائض إقتصادي - احتمالي ، سواء عن طريق التوسع في استغلال مواردها الداخلية أو تحريرها من سيطرة واستغلال التحكم الامبريالي ، لنضعها في خدمة التنمية الاقتصادية ودفع معدلاتها .

كما أن ما سلف عرضه من نتائج الدراسات القائمة على التحليل الاحصائي، والتي كشفت عن ارتباط وثيق بين اتجاهات معدل نمو كل من الانجاز التصديري ولصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول النامية، لا يمكن إغفال دلالاته الهامة في هذا الصدد ، فإذا كان ذلك الارتباط بين المتغيرين يبرر عن أهمية النشاط التصديري في تعزيز معدلات نمو الناتج المحلي أو الدخل القومي، فإن ما يبق على تلك الدول التي حققت أو يمكنها أن تحقق إنجازات تصديرية لها ذلك الأثر، هو أن توجه ما يتولد عن ذلك من فائض اقتصادي في ترشيد كلف للارتفاع بطلاقتها الإنتاجية الإجمالية على الوجه الذي تتحقق به أهداف الإنماء الإقتصادي.

لذا فقد بات على الدول المذكورة أن تميز بوضوح بين نمو اقتصادى تلقائى قام فى الماضى أساسا - بيمضى الدول الحديثة الاستيطان - على امتشاح حجم الطلب الخارجى ، على صادراتها ، وما كانت تملك تلك الدول من موارد اقتصادية وفيرة غير مستغلة ، وبين لإنماء اقتصادى عظمى يمكن أن تسلك سبيله البلاد النامية فى الوقت الحاضر فى إطار استراتيجية تلائم ظروف كل منها ، يكون قوامها أحداث الخير الهيكلية فى البناء الإنتاجى نهوضا بقدراته وتطويراً لطاقاته ، على وجه يحقق الانطلاقة السريعة فى معدلات نمو لصيب الفرد من الناتج الإجمالى ، الحقيقى . وعلى أن يأخذ نشاط التجارة الخارجية من الاستراتيجية المشار إليها ، مركزه اللائق به فيكون أداة فعالة فى تدعيم الطاقة الاستيرادية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال العينية الضرورية لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية ، على التفصيل الذى سيأتى حالا .

\* \* \*

## الباب الثاني

### أوجه إسهام النشاط التصديري في الإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية

بعد أن تناولنا بالبيان فيما سبق ، الدور التاريخي لانتعاش نشاط التصدير في قوى النمو الاقتصادي - بوجه عام - من خلال تجارب بعض الدول ، إلى الحد الذي أطلق بسببه - في وقت ما - على التجارة الخارجية : الآلة المحركة لنمو Engine of Growth ، وما تضمنته آراء الاقتصاديين في مراحل الفكر الاقتصادي المختلفة من اهتمام خاص بنشاط التجارة الخارجية كباحث للنمو أو دافع لقوامه . نتناول في هذا الباب بيان الكيفية التي يمس بها نشاط التصدير آثاره الإيجابية المباشرة وغير المباشرة ، سواء في لطاق زيادة الإنتاج الجاري ، أو في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد في الزمن الطويل من خلال التغيير الهيكلي البناء الاقتصادي أو في تعزيز موارد التمويل المنتظم وسد فجوة ميزان المدفوعات في المدى القصير .

ونأخذ في اعتبارنا هنا ، ليس فقط ما أسفرت عنه التجارب التاريخية الماضية من أوجه الإسهام التي تسنى للنشاط التصديري القيام بها في النمو الاقتصادي لبعض الدول - في ظل ما أوضحته من تباين الظروف بين ما سبق من تجارب وبين الظروف المحيطة بالدول النامية اليوم - ولكن أيضاً ما يمكن لهذا النشاط أن يمس به من آثار مباشرة أو غير مباشرة إذا ما روعي ظروف ومقتضيات التطور الاقتصادي في إطار ديناميكي يعطى للنشاط المذكور دوره في غير عملية الإنماء الاقتصادي على ما يتطلبه تخطيط التنمية الاقتصادية للملائم الدول النامية محل دراستنا .

ونقسم دراستنا هنا على الوجه التالي :

فصل أول - أثر نشاط التصدير في الإنتاج الجاري .

فصل ثان - دور نشاط التصدير في عملية الإنماء الاقتصادي .

# الفصل الأول

## أثر نشاط التصدير في الإنتاج الجارى

( ودوره بين معدلات نمو الاقتصادى )

يعتبر نمو لصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، هو المظهر الشائع الإعتداد به كمعيار للنمو الاقتصادى - قابل للقياس - على ما سبق بيانه . (١) فلذا أخذ في الاعتبار ما سبق التنويه إليه من تحفظات بصدد مدى دلالة هذا للميار في التعبير عن سير التطور الاقتصادى ومعدل سرعته ، فإن ما أعددته البعض من نماذج للنمو الاقتصادى - يحتل في إطارها الإنجاز التصديرى مكاناً رئيسياً - وما تم من دراسات تحليلية لقياس مدى الارتباط الإحصائى بين معدلات نمو كل من الصادرات ولصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، تكون ذات دلالة قوية على تأثير نشاط القطاع التصديرى في دفع معدلات النمو الاقتصادى بمختلف الدول .

ونقسم دراستنا في هذا الفصل إلى ما يلى :

المبحث الأول — نماذج النمو الاقتصادى المتعلقة بمعدلات النمو ودور الصادرات بها .

المبحث الثانى — أثر الإنجاز التصديرى على معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى .

---

(١) بالرغم من ان نمو الناتج الاجمالى أو الدخل القومى لا يعبر في حقه ذاته عن مظاهر التغيير البنيائى الجوهرية والدائمة على التطور الاقتصادى أو من مستوى الرفاهية الحقيقية فهو المقياس الشائع لنمو الاقتصادى ( انظر الفصل الأول من الباب التمهيدي ) .



## المبحث الاول

### نماذج النمو الاقتصادى المتعلقة بمحددات النمو

#### وامية دور المصادر بها

حيث تركز المشكلة الاساسية للنمو الاقتصادى بالبلدان النامية - كما سبق أن أوضحنا - فى تحديد مصادر الفائض الاقتصادى اللازم لتدبير احتياجات الاستثمارات المنتجة من أجل النهوض بالقدرة الإنتاجية ، تمهيداً لتبني وترشيد استخدامه للاصراع بمعدلات النمو الاقتصادى ، فإن التعرف على المصدر الأكثر فعالية فى هذا الصدد ، يتوقف عليه تحديد المؤثر الرئيسى من بين محددات معدل النمو الاقتصادى .

وفى هذا المجال قام العديد من الاقتصاديين بدراسات قيمة أسفرت عن بناء نماذج للنمو ، يعبر كل منها عن حركة وعلاقات المتغيرات الاقتصادية الأساسية التى يرى فيها صاحب كل نموذج ، تقدمها على غيرها فى التأثير على معدل النمو الاقتصادى ، والتعبير عن ذلك فى تبسيط وتعميد تقتضيه الفاراسة النظرية ، بقصد التمهيد لمواجهة الأحوال الواقعية فى المستوى التطبيقي .

وإذ عبرت النماذج المشار إليها عن العقبة الرئيسية المقيدة للنمو الاقتصادى ، متمثلة فى الحدود المقيدة لحجم الاستثمار ، فقد تناولت فى المقام الأول ، المقارنة بين أهمية كل من الفجوة الإدخارية *Saving gap* والفجوة التجارية *Trade gap* ، حيث أبرزت الغالبية من تلك النماذج - سواء ما تمت صياغته للتطبيق على اقتصاديات الدول المتقدمة ، وما وضع ليلام أحوال الدول النامية - الأهمية الخاصة لمستوى الصادرات كزفر رئيسى على معدل النمو الاقتصادى .

ومن أجل ذلك فقد ارتبط استخدام تلك النماذج لهدف تحديد استراتيجيات التنمية الاقتصادية ، بدراسة التأثير المتبادل بين نشاط التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، فعوارى بعض الاقتصاديين بناء نماذج تقوم على توقعات تطوّر

التجارة العالمية كنموذج A. Lewis أو بحث العلاقات الكمية بين حجم التجارة وحجم الدخل القوي مثل نموذج Neisser & Modigliani. وبالرغم مما وجه من نقد العديد من تلك النماذج (١) مما لا يتسع المقام لتفصيله، فإن نفعاً عاماً يمكن أن ينطوى عليه الاسترشاد بها، وخاصة مع مراعاة ما يقوله إليه I. Sachs (٢) في هذا الصدد من أهمية قيام النماذج المذكورة على أسس واقعية تهبر عن الحركة الآلية للجهاز الإقتصادي، والاعتماد بدلا من القروض المجردة أو التفصيلات المعقدة - على مبادئ عامة مما يحكم سير النظام الإقتصادي، وذلك حتى يمكن عن طريق تطبيقها وضع الاستراتيجية الملائمة للتنمية الإقتصادية بما يتماشى مع أوضاع وتطورات التجارة الخارجية.

وقبل أن نستعرض أبرز النماذج الحديثة لإستخدام تأثير فجوة التجارة على معدلات النمو الإقتصادي بالدول النامية، نجد من المفيد في هذا المقام أن نشير في إيجاز إلى بعض نماذج النمو الإقتصادي المقود لقطاع الصادرات كقطاع قائد Export-Led growth models، مما صيغ في إطار التطبيق على إقتصاديات دول الغرب المتقدمة وعلى مدى تجاربها.

فقد ظهرت خلال الستينات عدة نماذج للنمو الإقتصادي تتخذ من القطاع التصديري، العنصر الفعال القائد للنمو ضمن إطار تحليلي متكامل، وكان من حجم تلك النماذج ما قدمه كل من G. Kindelberger, W. Beckerman & B. Balassa, A. Lamfalussy.

---

(١) حيث يحتاج استخدام تلك النماذج إلى بيانات إحصائية دقيقة فلما تتوفر بالقدر الكافي، كما أن استخدام بعضها يكون من الأمور الصعبة غير المضمونة للنتائج كذلك وجه النقد إلى بعضها بسبب المغالاة في الاعتماد على الاندراجات الخاصة والافكار المبسطة، وتعذر اشتغالها على مراعاة بعض العوامل مثل العلاقات التجارية والعوامل التنظيمية وتأثير السياسات الاقتصادية على مستوى الصادرات والواردات، وكذا انجاء الكثير منها إلى التعطيل الساكنه [ أنظر في تفصيل تلك التعقيدات: I. Sachs, op. cit, p. 18—21 ]

وبالمج تمردج G. Kindelberger بيان أثر التجارة على النمو في تصوير معزز بتجارب الواقع التاريخي وعلى ضوء الأحداث الجارية المدونة للتطور الإقتصادي في العديد من الدول (١) . والصفة المميزة لنموذج كندلبرجر هو ما يقرره من أن زيادة الطلب الخارجي على صادرات بلد ما من شأنها أن تبعث النمو المحلي في ذلك البلد ، وهو ما يمرض في هذا الصدد عدة عوامل مختلفة تشكل نماذج فرعية يوضح من خلالها الروابط الممكنة بين الصادرات والنمو الاقتصادي ، يطبق بعضها على حالة القشفيل الشامل والبعض الآخر في حالة وجود بطالة (٢) . ففي حالة القشفيل الشامل يؤدي إلتعاش الطلب الخارجي إلى زيادة الصادرات عن طريق خفض النفقة والتجديد الإنتاجي ، ويساعد هذا بدوره على إلتعاش الدخل وزيادة المدخرات وبالتالي زيادة الاستثمارات وفقاً لتحليل هارود - ودومار . وفي حالة وجود بطالة يتيح إلتعاش الصادرات فرض إتجاه الموارد إلى القطاعات الأكثر إنتاجية لأغراض التصدير أو الأنشطة المساعدة لها . ويتبع نمو الصادرات تخفيض النفقة بفضل إتساع حجم الإنتاج وتحقيق الوفورات الداخلية ، كما يسبب ضغطاً على الموارد الداخلية يدفع بالمنظمين إلى توشى أقل أساليب الإنتاج نفقة .

وبالرغم من أهمية نموذج كندلبرجر في تحليل دور الصادرات القائد للنمو

---

G. Kindelberger, Foreign Trade and the National Economy, 1962 (Yale Univ. Press) pp. 196—98. (١)

ويقرر كندلبرجر أن التجارة يمكن أن تقوم فظل ظروف معينة بدور باعث للنمو ، وفي أحوال أخرى يمكن أن تكون من عوامل إبطاء النمو ولهذا فن الأهمية يمكن التعرف على الظروف الخاصة المحيطة بكل حالة ، لاختيار الملامات التي تشكل فيها الهيئة للملائمة لتطبيق على كل حالة .

G. Kindelberger, Economic Growth in France and Britain, 1851—1950 (Harvard Univ. Press, Cambridge, 1964) pp. 264—77. (٢)

وقائده في تقديم عدد من الإقتراحات تفتح الأفاق للزيد من التحليل ، فقص وجه اليه البعض (١) إنتقادات تتلخص في الإشارة إلى غموض التحليل من ناحية بيان كيفية تأثير إلتعاش الطلب الخارجى على النمو في حالة العمالة الكاملة ، إذ لابد أن تكون هناك حدود للطاقة الإنتاجية ، مما يتحتم معه الإعتماد على وسائل أخرى رئيسية كالإدخار . كما أن تحركات ميزان المدفوعات الناشئة عن زيادة الطلب الخارجى فقط ، قد تكون لها بعض الإنعكاسات غير الموافقة نتيجة زيادة الواردات المصاحبة لزيادة الدخول ، مما قد يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات ، وهذا طبعاً بخلاف الحال فيما لو كانت زيادة الصادرات ناشئة عن خفض النفقة والتجديد الإنتاجى ، مما يمكن معه المحافظة على تحسن وضع الميزان . كما أن تحليل كندلبرج لأثر الصادرات في حالة وجود بطالة ، بالرغم من معقوليته ، يثار حوله التساؤل ؟ لماذا لا يكون لعمول أخرى غير الصادرات دورها الرئيسى في تحقيق النمو كالتوسع في إستغلال الموارد العاطلة . هذا إلى جانب لإغفال النموذج لدور السياسات الاقتصادية المحلية وإلتجاهاتها الأساسية في الداخل والخارج ، في سبيل العمل على تحويل آثار التغيرات التى تحدث في قطاع التجارة لتحدث مفعولها الإلتئامى بالاقتصاد القومى .

ويتفرع نموذج Lamfalussy (٢) عن نموذج كندلبرجر . ويقوم فكرته على أن زيادة الدخل المحلى كنتيجة للنمو من شأنها أن تسبب زيادة في الواردات ومن ثم فإن الصادرات يجب أن تزيد بقدر كاف لامكان المحافظة على التوازن الخارجى ، وذلك حتى تتجنب الحكومة الإلتجاء إلى سياسة الحد من الطلب المحلى على وجه يهبط بمستوى العمالة ، وبالتالى بمعدل النمو .

(١) R.Stern, Foreign Trade and Economic Growth in Italy, ١٩٦٧, p. 54-56.

(٢) A. Lamfalussy, The United Kingdom and النموذج النظر A. Lamfalussy, The United Kingdom and the six, an Essay in the Economic Growth in Western Europe, (Yale Univers.) 1963.

وبفضل تحقيق التوازن الخارجى وفقا لنموذج — وبالأحرى تحقيق فائض يمكن الحكومة أن تقبض سياسة توسعية تشجع الاستثمار المحلى . فضلا عن ذلك فإن المصادرات ذاتها يمكن أن تدفع الاستثمار بتأثير المضاعف ويؤدى هذا التوسع إلى انعاش الطلب المحلى وبالتالي زيادة الطاقة الانتاجية والارتفاع بمستوى الانتاجية . ويعتبر هذا النموذج كما يقرر R. Stern إسهاما له أهميته لنظرية النمو فى الاقتصاد المفتوح ، لما يتضمنه من إدخال تأثير العوامل الرئيسية ذات التأثير الشامل فى النمو الاقتصادى وميزان المدفوعات ، فى الاعتبار . وذلك بالرغم من الصعوبات العديدة التى أبداهام لا مغالوزى نفسه ، مما يحيط تطبيق المعادلات المتفرعة عنه بالصعوبات (١) .

وتضمن نموذج Teckerman (٢) تفسيراً لسرعة معدلات النمو الاقتصادى التى حققتها بعض دول أوروبا فى الخمسينات ، على ضوء توقعات انعاش الطلب الاحتمال على منتجاتها سواء بالأسواق المحلية أو الخارجية . فإذا ما انتقلنا إلى تقدير صلاحية نماذج النمو الاقتصادى فى شأن الدول النامية ، نجد أن تشككا قد ظهر فى إمكان تطبيق نماذج النمو الإجمالية التى يتوقف فيها مستوى النمو الاقتصادى على مستوى الادخار وحده كنسبة من الدخل القومى ، حيث يتوقف الادخار فى تلك الدول على حجم المصادرات وليس على مستوى الدخل فحسب (٣) ، ومن هنا كان تأثير مستوى المصادرات على حجم الاستثمار ومن ثم على معدل النمو الاقتصادى ، حيث يقوم نشاط التجارة الخارجية فى هذا الصدد بتدعيم طاقة الدولة الانتاجية عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت (٤) .

(١) انظر فى بيان تلك الصعوبات والمصوبات R. Stern, op.cit., p.61—62

(٢) W. Beckarman, Europe's Needs and Resources, Twentieth Century Fund, 1961.

(٣) Henry Bruton, Growth Models and Underdeveloped Economics, Journal of Political Economy, 1955.

(٤) دكتور حازم البيلوى ، نظرية التجارة الدولية ، ١٩٦٨ ، ص ٢٦٧ .

ولذلك ظهرت في السنوات الأخيرة دراسات مختلفة لعرض اسقاطات فجوة ميزان المدفوعات Trade gap التي عادة ما تنشأ بالدول النامية وهي يسبيل سعيها لتحقيق أهداف معينة لدفع معدلات نموها الإقتصادي . ومن أهم تلك الدراسات ما صدر عن الأمم المتحدة A. Maizls, B. Balassa ، حيث تأسست جميعها بصفة رئيسية على مقارنة خطط وتطورات حجم الصادرات الخاصة بالدول النامية ، بتطورات مستوى الواردات اللازمة لتدعيم بلوغ معدلات النمو الإقتصادي المستهدفة بتلك الدول . وتعتمد تلك الدراسات على إقراض معنى مقتضاه أن مدى وفرة النقد الأجنبي ، يشكل المحدد الفعلي لمعدلات النمو الإقتصادي في أى إقتصاد نام .

وثمة خطوة أخرى في هذا الصدد قام بها Rosenstein - Rodan (١) الذي عرض لمتطلبات التنمية من المساعدات الأجنبية اللازمة لبعض الدول النامية ، عن طريق تطبيق نموذج النمو تشكل المدخلات فيه العائق الرئيسى في تلك الدول . ومن المشاكل التحليلية الرئيسية التي تواجه الدراسات التي تجري في هذا الميدان لاختيار الاقتراض الأساسى الذى يقوم عليه النموذج، إما بإخذ حجم المدخلات المحلية كمحدد أساسى للنمو في تلك الدول - كما هو شأن نموذج - Rosenstein Rodan - أم إقراض أن المحدد الأساسى للنمو الإقتصادى بها هو فيما يتاح لها من النقد الأجنبي .

وقد قدم A. Strout, H. Chenery (٢) حلاً لتلك المشكلة ، فاعتبرا أن

(١) P. Rosenstein-Rodan, International Aid for Underdeveloped Coun., Rev. of Econ. Stats. Vol. 43 May 1961.

(٢) H. Chenery, Development Alternatives in an Open Economy, Econ. Jour., March 1962 ; H. Chenery & A. Strout, Foreign Assistance and Econ. Development, American Economic Rev. Sep. 1966. وقد ميز نموذج Chenery-Strout بين ثلاث عوائق لنمو الإقتصاد بالدول النامية ، يمثل الأول في ثروة المهارات البشرية والنفقات التنظيمية والثاني في

المحدد الرئيسى للنمو فى الدول المذكورة ، يبدأ من مدى وفرة أو ندرة النقد الأجنبى المتاح بها ، فإذا تركنا جانباً عوائق النمو المتعلقة بندرة القدرات التنظيمية ، والمهارات البشرية — وهو ما يتأتى تخطيطه مع تطور الجهد الانمائية وارتفاع معدلات النمو — فإن الفجوات الرئيسية التى تقوم فى وجه النمو وفقاً للنموذج هى (١) فجرة الادخار الناشئة عن العلاقة بين الاستثمار ومعدل النمو المستهدف (الناتج المحلى الاجمالى ، نهوضاً بالمعامل الحدى لرأس المال / الناتج incremental Capital Output Ratio من ناحية ، والدالة القائمة بالبدخرات من ناحية أخرى والثانية فجرة التجارة المتولدة من اختلاف معدل نمو الصادرات الذى تحدده عوامل خارجية ، مما تتطلبه المعدلات المستهدفة لـ الدخل من حدود دنيا لمعدلات تزايد الواردات الضرورية لهذا النمو فى الدخل .

على أن نقدر قد وجه لنودج شرى - ستروت من جهة إغفاله تأثير العلاقات المتداخلة بين المتغيرات الناشئة عن كل من الفجواتين الادخارية والتجارية (٢) . ولهذا السبب ولغيره من المآخذ التى عددها Maizels فى صدد بيان الصعوبات التى تواجه تطبيق النموذج المشار اليه (٣) رأى ميلاز (٤) أفضلية الاعتماد على تقديرات

المحدودة للمقيدة للاستثمار نتيجة لضعف المدخرات المحلية وكذا ضآلة رؤوس الأموال المتاحة اقترانها من الخارج . بما يمثل العائق الثالث فى قيد حجم الواردات الضرورية للنمو بمستوى كل من الصادرات وصافى القروض الأجنبية .

(١) ومن ذلك العلاقات المتبادلة بين تغيرات الصادرات وتغيرات الادخار المحلى خاصة لما هو معروف من ارتفاع الميل الادخارى فى قطاعات التصدير بالدول النامية ، فضلاً عن ارتفاع مقدار المدخرات الحكومية المتعددة أساساً على الإيراد الضريبى المتولد من التجارة الخارجية فى الدول المشار اليها .

A. Maizels, Export and Growth of Developing Countries, 1968, p. 8-9.

وأهم الصعوبات التى يشهدها ميلاز — فى تطبيق النموذج — تلك الناشئة عن عدم وفرة البيانات الدقيقة عن الاحصاءات الأساسية للادخار والاستثمار فى غالبية الدول النامية مما ينتج عنه التباين من القطع فى تقديرات الميل الادخارى .

استقطاعات فجوة التجارة الخارجية Projections for foreign trade gap كأداة يمكن الاعتماد عليها بدرجة أدق من تقديرات إسقاطات الفجوة الادخارية حتى أن Maizels ذهب إلى إمكان الاعتماد على تقديرات فجوة التجارة الخارجية في التعرف على حجم المدخرات المحلية ذاتها — بهدف تحقيق معدل نمو معين — وذلك عن طريق استئصال تقديرات فجوة التجارة من إجمالي تقديرات الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف الموضوعية لنمو الناتج .

وقد اعتمد Maizels A. على نموذج Chenery - Strout في تحليل أثر فجوة ميزان المدفوعات على معدلات النمو الاقتصادي بالدول النامية ، واعتبر مشكلة المعجز في النقد الأجنبي المناخ - الناشئ عن الفجوة المشار إليها — هي المحدد الاساسي لمعدلات النمو الاقتصادي في الكثير من تلك الدول . وطبق ذلك في دراسة لتأثير كل من الصادرات والاحتياجات من المساعدات الأجنبية في المستويات المحتملة لمعدلات النمو الاقتصادي لبعض الدول النامية .

ومن أهم ما تضمنه نموذج Maizels تناول أثر تغيرات القدرة الاستثمارية على معدل النمو الاقتصادي من خلال تأثير تلك القدرة على تكوين رأس المال . فبحيث يفترض عند معدل نمو معين وجود علاقة واضحة بين الاستثمار في أصول رأس المال الثابت وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي — وهى العلاقة التي يعبر عنها بزيادة رأس المال اللازم لإنتاج مقدار معين من الزيادة في الناتج the incremental capital output ratio — يستخدم Maizels فكرة مرونة الاستثمار investment elasticity لقياس درجة فعالية الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في دولة ما ، بالاستجابة لتغيرات القدرة الاستثمارية بها . ويفترض أن تحدث تلك العلاقة أثرها من خلال علاقتين فرعيتين ، إحداهما تأثير تغيرات القدرة الاستثمارية على ما يمكن توفيره من السلع الرأسمالية المستوردة ، والثانية تأثير ما يتوافر من السلع الرأسمالية المستوردة بدورها على مستوى الاستثمار في تكوين الأصول الرأسمالية (١) .

(١) قام Maizels بتطبيق نموذجه المتضمن استخدام فكرة مرونة الاستثمار على حالة سبع دول نامية ( من دول المنطقة الاسترلينية ) خلال عقد الخمسينات — مع أخذ =



ومن ذلك يبدو جلياً تطور النظرة إلى دور الإنجاز التصديري في تعزيز المقدرة الاستثمارية كمحدد رئيسي لمعدلات النمو الإقتصادي بالبلدان النامية ، حيث يعكس ذلك ما تتمتع به التجارة الخارجية في إقتصاديات الدول المشار إليها - بصدد تكوين رؤوس الأموال العينية المنتجة ، عن طريق ما تولده صادراتها من مصدر تمويل هام للحصول على الواردات اللازمة للتنمية من رؤوس الأموال المذكورة - هذه الأهمية النفسية تجعل من إدخال التجارة الخارجية كمتغير رئيسي مؤثر - في نماذج النمو الإقتصادي ، ضرورة لاغنى لتلك الدول عنها ، فالتجارة الخارجية لا تخرج عن كونها جزءاً متما للبدخرات (١) ومن أجل ذلك يبدو عدم كفاية نماذج النمو الإقتصادي الإجمالية من طراز نموذج Harrod - Domar للتطبيق في شأن الدول النامية ، حيث لا يتوقف مستوى الاستثمار (الإدخار) في تلك الدول ، فقط على مستوى الدخل وإنما يرتبط بصورة مباشرة بالتميزات التجارية الخارجية لديها (٢) .

ومع ذلك فإن الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية بالدول النامية على الوجه المشار إليه ، لا ينبغي أن يحتل بفكرة تضاعف التجارة الخارجية الذي يعمل في

---

= خطاط التنمية الموضوعية في الاعتبار - فاستخرج (ساعات معدلات نمو) الفترة الاستثمارية على معدلات نمو إجمال التكوين الرأسمالي المحل في كل دول. وجدير بالذكر أن تطبيق النموذج على الدول المذكورة - أفر عن عرض معدلات النمو في التكوين الرأسمال ، نقل في غالبية الدول المشار إليها عن تلك التي تضمنتها خطاطها الانائية - وقد تمكن ميز من إدخال أثر تطورات الأمدات المنتجة في الاعتبار من طريق عرض معدلات للنمو الاقتصادي المحتملة في ضوء التطورات الاحتمالية لكل من الصادرات ورأس المال الوارد من الخارج .

( أنظر A. Maizels, Ibid, p. 6.18 )

(١) Henry Brouton, Growth Models and Underdeveloped

Economics, Jour. of Political Economy Aut. 1955 p.

Hazem El Beblawi, Interrelation Agriculture Industrie (٢)

et le Developpement Economique, Thèse de Doctorat, Paris, 1964,

p.162 ; A. Hirshman, The Strategy of Economic Dev. 1916, p.31

نطاق الاقتصاديات المتقدمة ، حيث أن هذا المضاعف يمارس تأثيره في الدول النامية بشكل مختلف تماماً . فبينما تعاني الدول المتقدمة من وجود طاقة إنتاجية معطلة يحتاج تشغيلها إلى بحث زيادة في الطلب الفعلي ، نجد أن مشكلة الدول النامية هي في ضعف طاقة وعدم مرونة أجهزتها الإنتاجية ، مما تفتق معه أهمية بحث الطلب وبالتالي لا يكون لفكرة المضاعف وجودها لدى تلك الدول ، ولذلك فإن الدور الانمائي للتجارة الخارجية في الدول المذكورة يكون في شكل علاقة معجل  $Ac$   $celerator$  وليس من قبيل علاقة المضاعف  $multiplier$  (١) .

### المبحث الثاني

## أثر الانجاز التصديري على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

إذا كان تطور معدلات نمو الناتج والدخل، هو المعيار الشائع للنمو الاقتصادي كما سبق البيان — والذي استخدمته بعض الدراسات التحليلية بالمقارنة بمعدلات نمو الصادرات للتعرف على مدى الارتباط بين كل من المعدلين ، على وجهه يوضح أثر النشاط التصديري على النمو الاقتصادي (٢) ، فإن ما أسفرت عنه الدراسات المشار إليها من نتائج، تمكس درجة عالية من الارتباط والتصاحب بين المعدلين المذكورين — لدى عدد كبير من الدول النامية — لتعتبر ذات دلالة قوية مباشرة على ما يتمتع به النشاط التصديري من أهمية كبيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي والإسراع بها في تلك البلاد . ولذا نرجىء هنا — قليلاً — بيان الآثار الإنمائية البعيدة والمتعلقة بمظاهر التغير البنائي العميق في الاقتصاد وتدعيم الطاقات الإنتاجية به، فإن ذلك لا يقلل من قدر تلك الدلالة المباشرة لأثر إقتصاد الصادرات على معدلات نمو حجم الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد القومي .

Hazem El-Beklawi,

(١) المرجع السابق ص ١٠٥

(٢) أنظر الدراسات الحديثة لبيان الدور الانمائي للصادرات في الفكر الاقتصادي

( الباب الأول . فصل ثان من هذه الرسالة ) .

فيلاحظ أول ما يلاحظ أن الدول النامية التي استطاعت أن تحقق خلال الستينات متوسطاً مرتفعاً في دخل الفرد الحقيقي ومعدلات عالية لنمو الناتج الاجمالي الحقيقي، هي تلك التي تسنى لإنجازات نشاطها التصديري، أن تحقق معدلات نمو مرتفعة، وهو ما يتبين من الجدول التالي . (١)

معدلات كل من الناتج الاجمالي الحقيقي والصادرات بالدول النامية  
في الفترة ١٩٦٩/٦٠ بحسب متوسط دخل الفرد

معدل نمو الصادرات	معدل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي	دول متوسط دخل الفرد فيها
٨٥٣	٥٥٩	٢٥٠ : ٤٠٠ دولار سنوياً
٦٥٣	٥٥٤	٢٥٠ : ١٥١ " "
٣٥٢	٣٥٧	١٥٠ فأقل

وفي دراسة على حالة مجموعة تبلغ ١٦ دولة من الدول النامية التابعة لمنطقة  
الاسترليني - من بينها سيلان وبورما والهند وكينيا وتنزانيا وجامايكا - خلال  
الفترة ١٩٦٢/٥٣، نتعرف على مدى استجابة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي  
لمعدلات النمو في الصادرات، ظهر وجود ارتباط إيجابي عام بين هذين المتغيرين  
وكانت الأربعة دول التي حققت أعلى معدلات لنمو الناتج المحلي الاجمالي هي ذات

(١) المصدر : N. D. Etude sur le Commerce Internat. et  
Dev. 1970; Tab. 21 بحسب الدول النامية بحسب معدلات نمو الناتج الحقيقي، كانت  
المقارنة كالتالي :

الأربعة دول الأولى من حيث ارتفاع معدلات نمو صادراتها (١).

وإذا تركنا مقارنة معدلات النمو فيما بين الدول المختلفة جانباً ، وأجرينا مقارنة عريضة زمنية بكل دولة ، لاحظنا وجود ارتباط أو ثقل بين تلك المتغيرات ، فمن واقع استخدام طريقة الانحدار الخطي للنتائج المحلى الاجمالى على حجم الصادرات لتسعة دول نامية من المنطقة الاسترلينية خلال الفترة ١٩٥٢/٥٠ - ١٩٦٢/٦٠ أشارت النتائج إلى أن ١٠٪ من الزيادة فى حجم الصادرات كانت فى توافق مع زيادة قدرها ٧ أو ٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى إيسلندا ونياسلاند وجاميكا وترونداد وزيادة تفوق ١٥٪ فى سيلان (٢).

وكما ظهر التصاحب بين معدلات نمو كل من الناتج الاجمالى والصادرات فى

التصنيف بحسب معدلات النمو	معدل نمو الناتج المحقق	معدل نمو الصادرات	نسبة الصادرات من الناتج القومى الاجمالى
٦٪ فأكثر	٨٥١	١٣٢٨	١٩٥٢
٤ : ٥٪	٥٥٠	٤٥٤	١٥٥٩
أقل من ٤٪	٢٥٩	٢٥٤	٨٥٨

[ Ibid., Tab. 20

المصدر:

(١) ولأن كانت الملائمة لم تبد بهذا الارتباط لدى دول أخرى مثل ملايا وماليزيا وتزانيا ، وقد أسفر استخدام الانحدار الخطى لمعدلات نمو الناتج المحلى ، على معدلات نمو الصادرات ٨ دول الست عشرة من معامل انحدار قدره ٥٥٠ - (أو ١٥٠ و٥٠) باستخدام  $R^2 = ٤٧٤$ .

[ A. Maizels, Exports and Economic Growth. 1970, p. 44,45.

A. Maizels, op. cit. p. 47,48.

(٢)

اتجاه صعودى فى العديد من الدول ، فان هذا التصاحب يظهر أيضا فى الاتجاه  
المعكوس ، ويبدو ذلك من الأمثلة الآتية عن الفترة ١٩٦٨/٥٠ :

تطور معدلات توصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ومعدلات نمو الصادرات  
سنوياً ١٩٦٨/١٩٥٠

١ - [بالصعود] نصيب الفرد من الناتج الصادرات

الدولة	١٩٦٠/٥٠	١٩٦٨/٦٠	١٩٦٠/٥٠	١٩٦٨/٦٠
شيلي	٥٠٩	٢٠٥	٢٠٣	٥٠٥
هندوراس	٥٠٦	٢٠٠	٥٠٧	١٢٠٩
كوبا	٢٠٥	٥٠٦	١١٠٣	٢٩٠٨

ب - [بالهبوط]

أكوادور	١٠٨	١٠٠	٥٠٦	٢٠٤
امرائيل	١٠٠٣	٧٠٩	٢٢٠٣	١٢٠٣
النمسا	٥٠٧	٢٠٦	١٣٠٣	٧٠٣ (١)

المصدر : U.N. Statis. Yearbook, 1969, Tab. 179.

(١) وغير ذلك من الأمثلة كثير لدول فى مختلف درجات النمو الاقتصادى ، ومن  
ذلك ارتباط الممثلين فى الاتجاه الصعودى عن نفس الفترة لمعكوس كندا واليابان وأستراليا ،  
وفى الاتجاه المعكوس لمعكوس من ألمانيا الاتحادية وإيطاليا.

[ U.N. Statistics Yearbook, 1969, New York 1970 p.5٤0, Tab. 179.]

وعما سبق يتبين أنه لكي تسرع الدول النامية بمعدلات نموها الاقتصادي، فإن التبرؤ من معدلات نمو صادراتها يعتبر أداة هامة يمكن أن تستخدمها السياسة الاقتصادية بها لبلوغ ذلك .

وفي دراسة Maizels (١) بالتطبيق لنموذج - السالف الإشارة إليه - على حالة ١٣ دولة من الدول النامية التابعة لمنطقة الاسترليني ، وبعد عرضه لتنبؤات النمو الطبيعي للصادرات بتلك الدول حتى عام ١٩٧٥ ، قدر أن الارتفاع بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المذكورة إلى ٥٪/ عام ١٩٧٥ - من حجمه المتحقق عام ٦٢/١٩٦٣ - سيتطلب تحقيق معدل نمو في الصادرات - يزيد بمقدار ٤٠٪/ سنوياً على الأقل عن التقديرات المعروضة - ليصل إلى ٣٠٪/ سنوياً .

كما تتميز دراسات هيئة الأمم المتحدة (٢) في مقام التدليل على أهمية إعاش الدول النامية لصادراتها مع توفيرها والارتفاع بقدرتها التنافسية من أجل بلوغ معدلات النمو الاقتصادي المنشودة لتلك البلاد فتؤكد أن استهداف تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي قدره ٦٪/ - خلال السبعينات لدى الدول المذكورة - يتطلب أن تعمل تلك الدول على تنمية صادراتها بمعدل لا يقل سنوياً عن ٧٪/ (٣).

---

A. Maizels, op. cit. p. 20

(١)

CNUGED, 'Mesure de l'Effort de Developpement  
1968, p. 4.

(٢)

(٣) ويوصى خبراء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، الدول النامية بوجه عام - بالعمل على زيادة معدل نمو صادراتها عن معدل نمو إنتاجها المحلي سنوياً، بما لا يقل عن ١٪/ [ المرجع أعلاه ، ص ٤ ] .

## الفصل الثاني

### دور نشاط التصدير في عملية التنمية الاقتصادية

إذا كان تزايد الدخل القوي أو النتائج المحل الاجمالي ، هو مظهر النمو الاقتصادي الذي يمكن اتخاذه كميزار شائع يعبر عن تطور نصيب الفرد من النتائج الحقيقي ، فان مظاهر التنمية الهيكلية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية ، وما يقتضيه تقديم القدرة الاستثمارية وتميز جهود التكوين الرأسمالي ، تعتبر كما سلف البيان هي المضمون الحقيقي لعملية الانماء الاقتصادي ، لما تمكسه من الارتفاع بمستوى القدرة الانتاجية للاقتصاد .

وقد انعكس الشعور بذلك لدى الكثير من الدول النامية في الوقت الحاضر ، وهي بصدد وضع سياسة تجارتها الخارجية في مكانها من جهود التنمية الاقتصادية ، إذ يتعاظم إحساس تلك الدول بأن تلك التجارة لم تعد تمثل هدفا في حد ذاتها ، كما لا تعتبر أحد المعطيات الأساسية للموارد الطبيعية المتاحة والوضع السكاني ، بل تعتبر أحد الأدوات الرئيسية لبلوغ أهداف الانماء الاقتصادي ، مما ينبغي معه النظر إليها كعامل هام وعي في السياسة الانمائية يؤثر على مستوى معيشتها بالارتفاع بصفته عنصر رئيسي لا يخضع كتابع لغيره من العناصر . وبذلك فان تحديد الدور الذي تسهم به التجارة الخارجية بالأبعاد المشار إليها ، يحتاج منذ البداية - لدى أية دولة نامية - لأخذ كافة الاحتياجات المنصلة بالعملية الانمائية في الاعتبار ، سواء في الزمن الطويل أو القصير ، وذلك قبل وضع الأهداف الاقتصادية العامة والمبرر عنها بمستوى نصيب الفرد من الدخل القوي<sup>(١)</sup> .

لذلك فان لنشاط التجارة الخارجية ينبغي أن يرتبط بأهداف التنمية الاقتصادية

في كل من المدى الطويل والقصير ، فتمكس خطة التجارة الخارجية في الزمن الطويل ما يتطلبه تدعيم وتطوير البنيان الاقتصادي مع مرور الزمن من تصحيح للاختلال الهيكلي في الانتاج ، وتغيير هيكل التجارة بما يتماشى مع نمو الإنتاج الصناعي ، وتحقيق التقدم الفني وتدعيم القدرة الاستيرادية لمواجهة احتياجات التنمية ، وتوجيه نمط التوزيع الجغرافي للتجارة بما يكفل تنويع الأسواق وتحرير الإقتصاد من علاقات التبعية لدول معينة . كما أن سياسة التجارة في المدى القصير ينبغي أن تعكس تعزيز القدرة الاستيرادية لمواجهة احتياجات التمويل المنتظم لبرامج التنمية الاقتصادية وسد فجوة ميزان المدفوعات .

ومن استعراض أهداف نشاط التجارة الخارجية في إطار متطلبات التنمية الاقتصادية لكل من الزمن الطويل والقصير ، نلمح إمكانية قيام التعارض بين تلك الأهداف في كل من الفترتين ، إذ قد تتعارض أهداف زيادة الصادرات التقليدية في المدى القصير مع استراتيجية التنمية في المدى الطويل ، حيث ترى الأخيرة في المقام الأول إلى التغيير الهيكلي في البنيان الانتاجي ودفع النشاط الصناعي ليحتل مكاناً بارزاً بين قطاعات الاقتصاد القومي (١) .

وكما تختلف أهداف نشاط التجارة الخارجية في كل من الزمن الطويل والقصير ، فإن الدور الذي تلعبه التجارة بالدول النامية ، عادة ما يختلف من مرحلة إلى أخرى من مراحل النمو الاقتصادي . فإذا أخذنا في اعتبارنا الدول النامية التي تبدأ بالاعتماد على قطاع تصديري ينتج المواد الأولية من أجل الأسواق الخارجية ، وحيث يوجد إلى جانب ذلك القطاع قطاع على بدائي لا يرتبط باقتصاد السوق ، فإنه يمكن التمييز في صدد الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي عبر أطوار النمو المختلفة ، وقد قسم البعض تلك المراحل إلى ثلاث : المرحلة

---

D.Schulmister, Some Basic Questions on Foreign Trade, (١)  
Planning, The Institute of National Planning, Mem.No.992,1971.



المبكرة النمو ، والوسطى ، ومرحلة النضوج (١) .

ففي المرحلة المبكرة من النمو الإقتصادي، يكون النشاط الاقتصادي منحاذا لجانب الصادرات export biased ويعتبر قطاع التجارة الخارجية في تلك المرحلة هو مصدر التكوين الرأسمالي والعمود الفقري للنمو الاقتصادي ، حيث يتطلب النمو في تلك المرحلة تدعيم الطاقة الاستثمارية للحصول على المعدات الرأسمالية الضرورية للنمو ، ويكون تدعيم الطاقة الاستثمارية عن طريق زيادة الصادرات من المنتجات الأولية . وفي المرحلة الوسطى النمو يكون القطاع المحلي قد تم اغتراف لديه طاقة إنتاجية يمكن الاعتماد عليها في الإنتاج للاقتصاد المنمى ، اقتصاد السوق ، مما ، وبذلك تزايد أهمية القطاع الزراعي بالنسبة لقطاع الصادرات ، كما يحدث تغير في أهمية كل من المرونة الداخلية والمرونة السعرية لصادرات ، وارتفاع الدولارات (٢) ، إذ تقتصر المرونة الداخلية للطلب على الواردات بسبب زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع المحلي ، بينما تزايد المرونة السعرية للطلب على تلك الواردات نتيجة اشتباغ جانب كبير من ذلك الطلب من الإنتاج المحلي . ونتيجة لتلك التغيرات ، تقل الأهمية النسبية لصادرات في تلك المرحلة ، ونتيجة السياسة الإنمائية إلى اتخاذ جانب الحساسية للواردات import biased .

أما مرحلة النضوج فتنتج وتصدر فيها مجموعة جديدة من السلع ، تعكس مزايا نسبية جديدة ، وبذلك يتغير التكوين السلمي للتجارة الخارجية وتزايد أنواع السلع المتبادلة (٣) ، ويكف النمو عن الانحياز لصادرات أو الحساسية نحو

S. Wu & D. Wassing, Three Phases of Growth in a (١)  
Developing Economy, Relative to International Trade, The Indian  
Econ. Journal, Vol. XVIII July-Sep. 1970 pp. 80-86.

(٢) في المرحلة المبكرة تكون المرونة الداخلية للطلب على السلع الرأسمالية كبيرة جداً كما يكون الميل الاستهلاكي لسلع المصنوعة المستوردة بصفة عامة في تزايد ، حين تكون المرونة السعرية التي تواجه الطلب على صادرات الدولة - وقائيتها من المنتجات الأولية - ضئيلة جداً .

(٣) وتلعب المرونة الداخلية والموونات السعرية الخاصة بالطلب الخارجي على صادرات الدولة فتكون المرونة عالية بالنسبة لبعض السلع وضئيلة بالنسبة لسلع أخرى .

الواردات ، وتشكل أوضاع التجارة الخارجية ذلك النقط الذى افترضته النظرية التقليدية ، من تحقيق الاستغلال الأقصى للوفورات الناتجة عن تطبيق مبدأ المزايا النسبية .

ويرى أصحاب هذا التقسيم لدور التجارة الخارجية عبر مراحل النمو الاقتصادى المختلفة ، أن الفصل بين كل مرحلة وأخرى ليس له خطوط واضحة ، حيث يتم الانتقال بين المراحل تدريجياً ، وأنه عادة ما يتوقف الدخول إلى المرحلة المتوسطة على مدى ثقة مخططي السياسة الاقتصادية في فعالية استخدام سياسة تجارية ونقدية تلائم ظروف تلك المرحلة (١) .

\* \* \*

فاذا ما اتضح لنا ذلك التنوع في الدور الإنمائي للتجارة الخارجية ، ما بين المدى الطويل والمدى القصير ، وعبر مراحل النمو الاقتصادى المختلفة ، فإننا نلجئ ذلك بعرض أوجه الإسهام المختلفة التى يتيحها نشاط التجارة من خلال انتعاش القطاع التصديرى - في عملية التنمية الاقتصادية ، مع تقسيم دراستنا لذلك كما يلي :

مبحث أول - تطوير القدرة الانتاجية والتغيير الهيكلى البناء الاقتصادى ، في الزمن الطويل .

مبحث ثان - التمويل المنتظم لاحتياجات التنمية وسد فئرة ميزان المدفوعات ، في الزمن القصير .

## المبحث الأول

### تطوير القدرة الانتاجية والتغيير الهيكلى للبناء الاقتصادى ( فى الزمن الطويل )

إن أوجه الإسهام الجوهرية والفعالة التى يقدمها إلتعاش النشاط التصديرى لعملية الإنماء الإقتصادى فى الدول النامية ، هى فيما يتحقق من تغيير هيكلى فى البناء الإقتصادى من خلال ذلك النشاط فى الزمن الطويل . ويتمثل ذلك أساساً فيما ينتج عن الإنتاج التصديرى من تحقيق التوزيع الأفضل لإستخدامات الموارد المتاحة فى ضوء ظروف التبادل الخارجى ، والنهوض بقدرات الجهاز الإنتاجى عن طريق دعم عملية التكوين الرأسمالى من جهة ، وتغيير نمط الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج الرئيسية على وجه يكفل الإرتفاع بإنتاجية عنصر العمل من جهة أخرى . كما يبدو الأثر الإنمائى للتصدير فى ما تتضمنه التغييرات المشار إليها من تطوير فنون الإنتاج ونظمه وأساليبه والإرتفاع بمستوى الطاقات البشرية المتاحة وتنشيط حوافز المنافسة . هذا بالإضافة إلى ما ينتج عن ترشيد استخدام قدرات القطاع التصديرى فى إطار عملية التنمية . بما يستلزمه ذلك من تنويع التكوين السلمى للمصادرات وتنويع اتجاهاتها الجغرافية . وبوجه هام ، تمهين المركز التنافسى لإنتاج الدولة فى المجال الخارجى - من تحرير الإقتصاد الوطنى من علاقات التبعية التى تسبب إمتصاص وإستنزاف جانب كبير من فائضه الإقتصادى ، الذى كان يمكن أن يوضع فى خدمة الإنفاق على التنمية الإقتصادية . ونسأل ذلك فيما يلى :

#### ١٤ - نشاط التصدير ومظاهر التغيير الهيكلى

اللازم لعملية التنمية الاقتصادية

.. أما عن التغيير الهيكلى الناتج عن تحقيق التوزيع الأفضل لإستخدامات الموارد ،

من خلال نشاط التجارة الخارجية ، فهو ما تفضي اليه فكرة المزايا النسبية من تخصص الدول فيما يتميز كل منها في إنتاجه ، مع تعديل الصورة التي تبدو بها تلك الفكرة في النظرية التقليدية للتجارة الدولية لتتسع لمراعاة كافة الإعتبارات المتعلقة بعملية التنمية الاقتصادية ، والإستفادة في الوقت ذاته من مزايا الإنتاج الكبير وخاصة الوفورات الخارجية (١) فإذا ما روعي كل ذلك كان تخصيص موارد البلد في استخداماتها المختلفة عمقاً لزيادة الإنتاج في ظل أكبر كفاءة إقتصادية ممكنة.

وبذلك يمكن أن يكون الإتصال بالتصدير ، بما يتبعه من توسيع دائرة السوق أمام الإنتاج المحلي ، مقصداً لاستخدام أكفأ للموارد طالما كان ذلك في كل سلبيات يحقق للاقتصاد المحلي المرونة الكافية والنهوض بالأساس الصناعي . حيث يكون على الدول في تخصيصها لبعض مواردها في الإنتاج التصديري أن تتخاطر فروع الإنتاج المحققة لأعلى توقعات من وجهة نظر التنمية ، وبذلك تفضي إعادة توزيع الموارد إلى تغيرات هيكلية مفيدة تساعد جهود التنمية (٢) حيث يساعد تحريك الموارد - في بعض الأحيان - نحو الإنتاج التصديري ، في التغلب على ما تعاني منه الدول النامية من ركود جركة إنتقالات الموارد بين القطاعات الإنتاجية المختلفة (٣) .

ومن أهم مظاهر التغير الهيكلي التي يعكسها نمو النشاط التصديري على

---

(١) ونذكر هنا بما سبق إيضاحه من نقد للأسس النظرية التي قامت عليها النظرية التقليدية في التجارة الخارجية ونجاهل فروضها الخاصة بعملية التنمية ، ووجوب استغلال الدول النامية ، للنافع الناشئة بالتطبيق لفكرة المزايا النسبية في ظل سياسة اقتصادية تراعى في المقام الأول متطلبات التنمية الاقتصادية في إطار تحليل هينامبي يدخل في إعتباره تأثير كافة المتغيرات الأساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية . ( الباب السابعي فصل ثان ) .

G. Meier, op. cit. p. 191

(٢) فانن : ٢

H. Singer, International Development, 1967 p. 143

(٣) فانن : ٣

البناء الانتاجي بالدول النامية ، ما يمكن أن يساعد عليه تطوير التركيب السلمي  
للمصادر نحو زيادة نصيب الانتاج غير الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي ،  
حيث يساعد إمتعاش الصادرات وإتساع السوق أمام الانتاج الصناعي ، مع نمو  
القدرة الاستيرادية لتدبير السلع الرأسمالية اللازمة للصناعة ، على النهوض بالنشاط  
الصناعي وزيادة نصيبه من الناتج المحلي الاجمالي .

وفي دراسة لتطور التركيب البنياني للصادرات في اثني عشرة دولة نامية  
إفريقية خلال الخمسينات (١) ، أسفرت متابعة تغيرات نسبة الصادرات الزراعية  
إلى الناتج المحلي الاجمالي مع مراحل التطور ، عن إتجاه تلك النسبة للزيادة في  
البداية مع النمو الانتاج الزراعي ، وبعد نقطة معينة بدأت تلك النسبة في الهبوط  
مع نمو الصادرات غير الزراعية ، وتبع ذلك لقصان في نسبة الصادرات الزراعية  
من الانتاج الزراعي ، حيث يصاحب إمتعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى  
زيادة في إمتصاص فائض الانتاج الزراعي للسوق المحلية ، فضلاً عن تزايد نسبة  
الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات . ومن تلك الزاوية يمكن القول بأن  
إسهام النشاط التصديري في دفع التنمية الصناعية بالبلاد النامية ، يعتبر من أبرز  
ما يمكن أن يقوم به ذلك النشاط بالتفاعل مع قوى التغيير الهيكل لألفية الانتاج  
بتلك الدول .

ويعتبر التصنيع - كما سبق البيان - هو جوهر التغيير البنياني الذي تفشده الدول  
النامية في سعيها للتنمية الاقتصادية ، حيث يتحقق به النهوض بإنتاجية عنصر  
العمل بها ، كما تتطلب من خلاله فنون وأساليب الانتاج ، مما يرفع الطاقة الانتاجية  
للاقتصاد الوطني في جملته . وخاصة لدى البلاد النامية - محل دراستنا - التي تعاني  
من وجود فائض في الأيدي العاملة نتيجة عدم التنااسب بين عدد السكان والعناصر  
الانتاجية الأخرى . فنمو القطاع الصناعي في تلك الدول هو عند التنمية

---

Lighthart & Abbai, Economic Development in Africa (١)

[Economic Dev. for Africa South of the Sahara, Edit. E. Robinson,  
1967, p. 11].

الاقتصادية وهو الوسيلة الأساسية لاستيعاب الطاقات البشرية الفائضة واستخدامها  
استخداماً منتجاً في ظل أساليب إنتاجية متطورة .

لذا فقد أصبح إنعاش الصادرات من السلع المصنوعة ونصف المصنعة ،  
ضرورة يقتضيها نمو التصنيع في تلك البلاد ، سواء منها تلك التي قطعت شوطاً  
من التنمية الصناعية أو تلك المتحررة حديثاً من التبعية الاستعمارية والتي لا تزال  
تجبر في أول الطريق ، خاصة وأن غالبية البلاد الأخيرة عذوبة السكان (١) بما  
تفقد معه عقبة ضيق السوق عائفاً في سبيل التنمية الصناعية ، بما تسببه من ضائقة  
الطلب بها نتيجة انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل .

لذا يرى البعض أن من أم الحلول الشاملة والسريعة لمشكلة التنمية في تلك  
البلاد ، العمل على توسيع كل من الأسواق المحلية وأسواق الصادرات وتدعيم  
القدرة الاستيرادية من أجل النهوض بالتصنيع (٢) .

كما يساعد نشاط التصدير أيضاً - ومن باب أولى - على تخطي عقبة ضيق السوق  
في الدول النامية التي تتصف بقلّة كثافة السكان ، وبعض النظر عن مدى تناسب  
الموارد الطبيعية مع حجم السكان ، حيث يعوق ضيق السوق المحلية في تلك الدول  
إمكانية قيام بعض الصناعات التي يتطلب إنشائها حداً أدنى لحجم المشروع (٣) . إذ يمكن  
نشاط التصدير من إقامة المشروعات التي تتطلب استثمارات كبيرة - في الصناعات  
الثقيلة وبعض صناعات السلع المعمرة - حيث يؤدي اتساع السوق نتيجة نشاط  
التصدير إلى تقوية الدافع على الاستثمار في مثل تلك الصناعات التي تعتمد بصفة  
أساسية على نسبة كبيرة من رأس المال وعلى اتساع - حجم السوق (٤) . ومن هنا

---

(١) بلغ عدد الدول النامية التي لا يزيد عدد سكان كل منها عن ١٥ مليون نسمة  
نحو مائة دولة .

(٢) دكتور دؤول بريش ، نحو سياسة عمالية جديدة للتنمية . ١٩٦٤ ، ترجمة  
دكتور جرجس مهزوق ١٩٦٦ . ص ٣٦ ، ١٦٣ .

(٣) League of Nations, Industrialization and P.T, op.cit. p.121.

R. Nurkse, Some International Aspects in Econ. (٤)

Development, op. cit. p. 135.

كانت أهمية نشاط التصدير في مساعدة جهود التنمية الاقتصادية بـصدد إقامة الصناعات الأساسية الكبيرة التي تتطلب تصريف جانب كبير من إنتاجها خارجياً (١) ، من جهة ، والتي يتطلب نموها بمرأيا ووفورات الإنتاج الكبير حجم مديناً لا يوازيه إمتاع السوق الداخلية (٢) . فمن طريق ما تتيحه أسواق التصدير من خلق الفرصة لإنتاج بعض السلع الإنتاجية التي كان يعتمد في الحصول عليها ، على الخارج ، فإن لنشاط التصدير يساعد على الارتفاع بمستوى استخدام الطاقات المحلية .

ومن أجل ذلك لم يهدف تنوع الانتاج والصادرات بالدول النامية يقتصر على زيادة أنواع السلع المنتجة والمصدرة بالمعنى الواسع البسيط ، بل أصبح يتركز في العمل على زيادة الصادرات من السلع المصنوعة والارتفاع بنصيبها في تكوين إجمالي صادرات الدول المذكورة (٣) .

وقد كان الدور الواضح للصادرات في دفع النمو الاقتصادي في تجارب بعض الدول النامية ، يتجلى بوجه خاص في الدول التي تزايد لديها نسبة الصادرات الصناعية من اجمال صادراتها ، مثل باكستان وكوريا الجنوبية وفورموزا وهونج كونج وجواتيمالا وسلفادور (٤) .

G. Meier, *International Trade and Dev.* op. cit p. 190 (1)

ONUCED, Slikker, Le Role de l'Entreprise Privé dans (v)  
les Pays en Voie de Developpement, 1968, p. 73.

CNUCED, *Mesure de l'Effort de Developpement*, 1970, p.47 (r)

(١) تطورت نسبة السلم المصنوعة بين اجمالي صادرات كل من كوريا والباكستان

CNUCED.

ج ٢ ص ٢٠ [أطروحات المرجع الموضح أعلاه ص ٤٧]

وكان تأثير الإنجاز التصديري على النمو الصناعي ببعض الدول التي قطعت شوطا طيبا في طريق النمو الإقتصادي ، من الدلائل القوية على قدرة النشاط التصديري على الاسهام الكبير في التغيير الهيكلي بالبناء الإنتاجي ، ومن ذلك ما تمحى من خلال تجربة النمو الإقتصادي في اليابان ، حيث كان نمو صادراتها من السلع الصناعية ، من ابرز خصائص تلك التجربة ، فزايدت نسبة السلع المصنوعة في اجمالي صادرات اليابان من ٢٩,٤ عام ١٩١٣ إلى ٣٨,١ ٪ عام ١٩٢٥ ، ثم إلى ٤١,٢ ٪ عام ١٩٢٨ (١) . كما تطور التركيب البنياني لصناعة اليابان خلال النصف الأول من القرن العشرين تطورا ملحوظا ، وذلك من كثافة كبيرة في الصناعات الإستهلاكية نحو التوسع في الصناعات الرأسمالية . فبعد أن كانت نسبة الناتج الصافي لصناعات السلع الاستهلاكية إلى ناتج صناعات السلع الرأسمالية عام ١٩٠٠ ١:٤,٨ انخفضت إلى ١:٢,٤ عام ١٩٢٥ (٢) .

وفي الولايات الأمريكية كان انتعاش الصادرات هو مصدر تحريك الاستثمارات الصناعية ، فكان نمو الصناعات المحلية يتوقف على لانتعاش الدخول المتولدة من حصيلة الصادرات بما عكس توسعا في العمالة في الصناعات التي تنتج للسوق المحلية وسبب نشاطا في قطاعات التجارة الداخلية والخدمات في المدى الطويل . فكانت الصادرات بذلك عاملا يمارس تأثيره الفعال على مظاهر النمو الإقتصادي في مجموعه (٣) .

وفي إيطاليا كان لانتعاش الصادرات من السلع المصنوعة أثره الفعال في إتاحة فرصة التوسع في الإنتاج الصناعي بالفروع التي يزايد حجم صادراتها ، ومن ذلك ما سجلته دراسة R. Stern للتغيرات الكبيرة التي حدثت ببعض الصناعات

---

(١) دكتور احمد أبو اسحاق ، بحث جواب البنيان الصناعي في مصر ، مجلة مصر الحاضرة ، ابريل ١٩٦٤ ص ٥٠ .

(٢) C Hoffman, The Growth of Industrial Economies, 1998.p.79.

(٣) دارن : D. North, A Reply, The Journal of Political Economy, April 1956 p. 166.



التحويلية في إيطاليا في الفترة ١٩٥٣/٥١ ، حيث يرتبط نمو الإنتاج العديد من الصناعات بارتفاع أسواق صادراتها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد عكس التغير الملحوظ في اتجاه الصادرات نمو الصناعات الجديدة ، التفسير في الأهمية النسبية لتلك الصناعات في الإنتاج المحلي (١) ، حيث كان لنمو تلك الصناعات الفضل في نسبة كبيرة من الزيادة التي أسهمت بها الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة المشار إليها (٢) .

(١) ويثبت ذلك من الأمانة التالية :

نسبة الزيادة في كل من إنتاج وصادرات بعض الصناعات التحويلية

في إيطاليا خلال الفترة ١٩٦٣/٥١

الصناعة	منتجات غداثية	منسوجات	معدات نقل	كياويات والإليات تركيبة	منتجات معدنية
نسبة الزيادة /					
في الإنتاج	٦٩٧٪	٣٩٦	٣٩٤٤	٣١٥٤	٢٠٣٥
في الصادرات	٦٦٥٪	١٧١٥	٦٢٥٥	١٥٧٠٤	٣٥٤٦

ومن السلع الصناعية الإيطالية الهامة التي حققت نموا ملحوظا في صادراتها في الفترة ١٩٦١/٥١ ما ساهم بقدر لا بأس به في توليد القيمة المضافة الناتجة من الصناعات التحويلية الإيطالية ، مثل صناعات : الآلات والمنتجات المعدنية ومعدات النقل والسككيات والآليات التركيبية .

[Robert Stern, Foreign Trade and Economic Growth in Italy, p. 87-88, Tab. 7.8]

(٢) وكان في مقدمة الصناعات الحديثة التي زادت أهميتها النسبية من أجل الصادرات الصناعية الإيطالية ، صناعة الكياويات والآليات التركيبية التي ارتفعت نسبتها من إجمالي الصادرات الصناعية من ٤٥٪ عام ١٩٥٣/٥١ إلى ١٢٪ ١٩٦٣/٦١ ، وكذا معدات النقل التي ارتفعت نسبتها من ٥٥٪ إلى ١١٪ خلال نفس الفترة . وجدير بالذكر أن نسبة إجمالي القيمة المضافة من الصناعات التحويلية إلى إجمالي الناتج المحلي قد تطورت في ظل التغيرات المشار إليها خلال الفترة ١٩٥٢/٥١ إلى ١٩٦١/٥٩ من ٢٩٥٪ إلى ٣٦٣٪ [ R.Stern ٨٨ ، ٨٦ ، ٨٥ صفحات ]

ولا يقتصر أثر النشاط التصديري في التنمية الاقتصادية - من جهة اسهامه في التغيير الهيكلي للاقتصاد - على زيادة الالهمية النسبية للنشاط الصناعي بين القطاعات المولدة للنتاج الاجالى المحلي ، بل أن أثره على العمالة بما لا يمكن اهماله .

فبالرغم مما يجرى من خلاف بين الإقتصاديين في الرأى - عند اختيار معايير الاستثمار بالدول النامية - حول أولوية الصناعات الكثيفة العمل وتلك الكثيفة في رأس المال ، فإن هدف امتصاص فائض العمالة الذى تمنأى منه تلك الدول ، لابد من أن يكون محل إعتبار فى ' اختيار صناعات التصدير .

وبترتيب الصناعات التى تتشكل من منتجاتها أغلب صادرات الدول النامية من السلع المصنعة من حيث تأثيرها على امتصاص فائض العماله كنتيجة لدرجة كثافة عنصر العمل فى كل منها ، يتقدم لإنتاج الملابس والمنسوجات والمنتجات الخشبية على ماعاده (١) ، وذلك بصفتها أكثر القطاعات الصناعية كثافة فى العمل ، يليها قطاعات المنتجات المعدنية ومنتجات المناجم غير المعدنية والمنتجات الغذائية بوصفها ذات درجة متوسطة فى كثافة العمل . ثم تجمد أخيراً أقل قطاعات الصناعات التحويلية كثافة فى استخدام العمال ، المعادن الأساسية والورق والمنتجات البترولية والكيمياوية (٢) .

وقد لارتبط إسهام انتعاش الصادرات فى النمو الإقتصادى بإيطاليا خلال الخمسينات ، بمرور عرض عنصر العمل مع زيادة فرص العمالة كنتيجة لإنتعاش القطاع الصناعى وقطاع الخدمات ، مما أتاح استيعاب جانب كبير من القوة العاملة الجديدة وجذب عدد كبير من المشتغلين بالزراعة (٣) .

ومن ذلك يبدو أثر النشاط التصديري فى التغيير الهيكلى المصاحب للتنمية

H. Lary, Trade of the L.D G.'s Manufactures, Point (١)  
the Way Columbia Journal of World Business, 1966 I. 3

UNIDO, Industrial Development Survey, 1967, UN. (٢)  
1969, p. 127.

R.Stern, op. cit. p.110. (٣)

الاقتصادية، فيما يتعلق بتغيير الأهمية النسبية القطاعات النشاط الإقتصادي المختلفة، وما يمكنه من تغيير في توزيع القوة العاملة على القطاعات المذكورة، يتمثل في تزايد عدد المشتغلين في القطاع الصناعي.

على أن أهم أوجه الإسهام الإنمائية التي يقدمها النشاط التصديري للقوة العاملة الوطنية هو تأخيرها النافع في رفع مستوى كفاية الطاقة البشرية، مما سنقارنه بعد قليل.

ويتصل بأثر النشاط التصديري على التغيير الهيكلي للبنية الإقتصادية ما أسفرت عنه التجارب التاريخية للدول النامية في ظل الاستثمار الأجنبي من التوسع الاستثماري في إنشاء مرافق الخدمات الأساسية للتنمية

infrastructure، حيث كان للنشاط المشروعات الأجنبية في مجال الإنتاج التصديري بالدول المذكورة أثره الواضح في التجهيل بإنشاء العديد من مرافق الخدمات الأساسية كخطوط السكك الحديدية والموانئ والطرق والمطارات ووسائل المواصلات السلكية واللاسلكية ومحطات توليد القوى، مما اعتبره الكثيرون إسهاما غير مباشر في تعزيز خطة التنمية الاقتصادية لتلك البلاد، لما يؤدي إليه قيام مثل تلك المرافق من زيادة امكانيات الاستثمار المحلي، من خلال ما يترتب على قيامها من وفورات خارجية تسهل الانتاج في القطاعات الأخرى وتخفض نفقة الانتاج في الكثير منها.

فبالرغم مما نبه إليه البعض من التشكيك في مدى النفع المحقق من الاستثمارات الأجنبية بالبلاد النامية في هذا الخصوص نتيجة الطابع التراكمي لعملية النمو الاقتصادي<sup>(١)</sup> الذي ساد القرن التاسع عشر، وتوجيه الدول الاستعمارية للنشاط الاستثمار الأجنبي في إنشاء تلك المرافق، لخدمة مصالحها في المقام الأول<sup>(٢)</sup>. بالرغم من

(١) الذي نتج من خلاله تمار الترتيب الرأسالي للدول الاستعمارية الأم، مما نبه إليه I. Svernilson & G. Myrdal وغيرهما.

(٢) أنظر: بول باران، الاقتصاد السياسي والتنمية، المرجع السابق ٣٠٤ وراجع بالباب القادم بيان أثر الاستثمار الأجنبي في تمويل انتشار المرافق الإنمائية من نشاط التصدير بالبلاد النامية.

ذلك الرأى الذى يحذر من المغالاة فى إبراز الأثر الإنمائى غير المباشر لنشاط الاستثمار الأجنبى بالدول النامية ، فإنه لا يمكن انكار الأثر النافع لاقامة مثل تلك المرافق الحيوية للتنمية الاقتصادية (١) ، فى وقت لم يكن ليتسنى لتلك الدول خلق الشبكات الواسعة من خطوط السكك الحديدية ووسائل الاتصال ومحطات توليد القوى ، مما مهد طريق التنمية وساهم فى دعم القدرات الانتاجية وبعث الحوافز على التوسع الاستثمارى فى مختلف القطاعات الانتاجية بتلك الدول .

كذلك تتجلى أهمية نشاط التصدير - والتبادل التجارى الخارجى بوجه عام من حيث أثره على التنمية الاقتصادية ، فى مجال تطوير فنون الانتاج - اج ونظمه وأساليبه وبعث حوافز المنافسة لدى قطاعات الانتاج المحلى .

حيث تعتبر التجارة الخارجية هى الوسيلة الأساسية للارتفاع بمستوى إنتاجية العمل والهوض بمستوى التجهيز الآلى لفروع الانتاج الصناعى الرئيسية ، وإمدادها بالواردات اللازمة للنمو من الآلات والمعدات الصناعية والمواد الأولية الضرورية وهى التى تكفل مواجهة متطلبات ثورة التقدم الفنى ، كما أنها الوسيلة التى تحقق التكيف والتوافق بين ما يحدث من تغيرات فى تيار التجارة العالمية وبين مراحل ثورة التقدم الفنى ، حيث تتمثل التغيرات المشار إليها فى انخفاض نصيب المواد الغذائية والمواد الأولية من حجم للتجارة الدولية - مع تزايد نصيب السلع المصنوعة منها ، وبذلك تودى التجارة بما تكفله من زيادة التخصص فى الصناعة وتوسيع الأسواق أمام الإنتاج القوى - على وجه يفتح زيادة حجم الإنتاج والإرتفاع بوفورات الانتاج الكبير وزيادة فرص البحوث المخصصة لتحسين الإنتاج - إلى خلق ظروف أفضل للإنتاج ، للوصول إلى إنجاز ماضى أكفأ ، والهوض بمستوى كفاية العمل الاجتماعى (٢) .

(١) فارن : وه تبركه ، أنماط من التجارة الدولية والتنمية ، المرجع السابق ص ٢٣ ، دكتور محمد عجبیه ، د . صبحى قريشه ، دراسات فى المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، المرجع السابق ص ١٥٥ .

(٢) =H. Linsell, Industrial Growth, Foreign Trade, and (٢)

ومن خلال دراسة لمشاكل التنمية الاقتصادية بالدول الأفريقية ، يؤكد Robinson ، أن المهمة الأولى والأساسية في الجهود الإنمائية لتلك البلاد ، هي في العمل على استيعاب الفنون الإنتاجية الحديثة وتنظيم استخدام ألوان المعارف والخبرات المتقدمة بمعرفة شعوب القارة ، وإنه على قدر معدل استيعاب البلاد المذكورة لتلك الفنون الإنتاجية والخبرات ، سيتوقف مستقبل التنمية الاقتصادية بها <sup>(١)</sup> . ويؤكد H. J. Bronton على أهمية فنون الإنتاج الحديثة كعامل أساسي لتحقيق التنمية موضعاً دور التجارة الخارجية في الدول النامية الآخذة بإستراتيجية التنمية المعتمدة على التصنيع ، في النواحي بمستوى فنون الإنتاج وأساليبه بتلك الدول ، ويرى أن سعى الدول المذكورة للتصنيع ، لتجميع ما تمانيه هياكلها الإنتاجية من اختلال في مواجهة تدهور معدلات التبادل لغير صالحها ، يجب أن يتضمن تغيراً شاملاً لنظم تجارتها ، في اتجاه استيعاب الفنون الإنتاجية المتطورة والارتفاع بطاقاتها الإنتاجية ، من خلال ترشيد سلوك التكوين الأساسي لوارداتها على الوجه الذي يضمن لها تحقيق أسرع معدلات النمو .

ومن أجل ذلك كان عامق التنمية المتمثل في قصور المقدرة الاستيرادية لتلك البلاد — كما يوضح Bronton — أخطر شأنًا من المسائل المتمثل في قصور معدلات الادخار بها . إذ قد يتوافر رأس المال المحلي والموارد الأخرى لدى تلك الدول ، في حين ينقصها أساساً تطوير وتحسين الفنون الإنتاجية . ومن أجل ذلك وجب الحرص على ترشيد نشاط التجارة الخارجية وتوجيه تدفقات رأس المال الأجنبي إلى تلك الدول نحو الارتفاع بمستوى الفن الإنتاجي وتطوير

---

=Economic Cooperation in the View of Centralley.Planned Economies, l'Egypt Contemporaine Jul. 1967, p 47, 52.

E.Robinson., Problems of Africa Development [Econo- (١)  
mic Development for Africa, South of the Sahara, Edit. E. Ro-  
binson, 1967. p. 64].

أساليبه قبل كل شيء (١) .

ولا يقتصر أثر النشاط التصديري في ذلك الصدد على تحقيق التقدم الفنى بما نمكسه كفاءة الصناعات التصديرية المتطورة من خفض نفقة الانتاج ، بل إن ما يؤدى اليه الانتاج التصديري من توسع في عدد الوحدات المنتجة ، قد يساعد كذلك على تحسين هيكل وأداء التنظيم الصناعى بالدول النامية .

وبتأنى ذلك الأثر القوى للنشاط التصديري فى النروض بفنون الانتاج وأساليبه ونظمه ، من الطبيعة التنافسية التى تسود سوق التجارة الدولية ، وما ينتج عن الارتباط بها أو الدخول فيها من حوافز المنافسة . ففي تلك السوق يشتد الاهتمام بجودة المنتجات ، ويؤدى الحرص على مضاعفة الأنماط السائدة فى الأسواق الأجنبية ، إلى الارتقاء بمستوى جودة الانتاج على وجه يشمل الانتاج الموجه للسوق المحلية كذلك ، وبذلك يعكس نجاح الصناعات التصديرية إرتفاعا بكفاءة الصناعة بوجه عام ، وتحسين جودة المنتجات لمواجهة المنافسة فى ميدان الاحلال محل الواردات ، ويرجع ذلك لما يتطلبه الإنتاج التصديري غالبا من إستخدام طرائق لانتاج تكنولوجية متطورة مصدرها الدول الصناعية المتقدمة (٢) .

ومن هنا كان نفع استراتيجية النمو القائمة على الإهتمام بالسوق الخارجية ، فى تحقيق الكثير من الفورات الخارجية والداخلية ، من خلال تأثير حوافز المنافسة وعوامل التعليم والتدريب والتجديد والتقدم الفنى .

وحق فى الحالات التى يتسع السوق المحلى فى الدول النامية لقيام مشروعات أو عدة مشروعات بالحجم الإقتصادى المناسب ، فإن نشاط التصدير والدخول فى إطار المنافسة الخارجية مع الإنتاج الأجنبى المثل ، يكون هو الوسيلة للضغط

---

H. J. Brouton, Growth Models and Underdeveloped (١)  
Economics, The Journal of Political Economy, Vol. LXIII, Dec.  
1955, p. 336.

U.N.I.D.O., Industrial Development Survey, 1967, (٢)  
UNCTAD, 1:69, p.112.

على تلك المشروعات للعمل على تخفيض نفقة إنتاجها والنهوض بمستوى نوعيتها وبالتالي تلافى اعتماد المشروعات المحلية على المركز الإحتكاري في السوق المحلية .

وقد يعتبر نشاط تصدير الدول النامية - لمنتجاتها من السلع المصنوعة من الوسائل الناجمة لتحقيق الغلة المتزايدة لإنتاجها كما أنه من طريق ذلك النشاط والدخول في غمار المنافسة الدولية ، يمكن البلد أن يأمل في تزايد نصيبه من مكاسب الغلة المتزايدة على مستوى الإقتصاد العالمى ، حيثما واثته الظروف . وربما لا يقل أهمية عن ذلك ما يتحقق للبلد عن طريق إلتعاش صادراته الصناعية ، بالارتكاز على ربط أسعارها بمستوى الأسعار الدولية ، عن طريق سعر صرف وافعى ، مما تتجنب به الدولة المخالاة الضارة في التوسع في صناعات الاحلال محل الواردات (١) .

ولا يقتصر الأثر الإلتامى لنشاط التصدير في مجال تطوير فنون الإنتاج - اج واساليه ، على مجرد التركيب الرأسالى للوارد المادية من خلال الارتفاع بتنظيم تطبيق مظاهر التقدم الفنى على الموارد البشرية الموجودة بمحالتها ، إذ لم يعد يتركز في ذلك - في نظر العديد من المفكرين - محور النمو الإقتصادى . بل أن الأثر الإلتامى الذى يفوق ذلك في الأهمية هو تحقيق الآثار التعليمية النافعة من أجل رفع مستوى الطاقات البشرية . إذ ينبغى أن يستهدف أساسا اكساب السكان المعرفة بالأفاق الإنتاجية الجديدة وبالعدات المتطورة في العمل ، وقبل كل شئ بالمهارات الفنية في ممارسته . وبذلك يتحقق الارتفاع باقدرات الإنتاجية للجهاز الإقتصادى ، واكسابه المرونة اللازمة في استخدام طاقاته .

وفيد نشاط تصدير السلع المصنوعة - حتى ولو كان في نطاق محدود - في إعطاء الخبرة وتدعيم التجربة الصناعية والتجارية للدول النامية . إذ يتجاوز ما يتحقق للإنتاج الصناعى في تلك الدول من خبرة بفنون الإنتاج وممارسة

---

D. Keasing, Outward-looking Policies and Econ. Deve. (١)  
lopment [Econ.Dev., Challenge and Promise, Edit. S. Spiegelglas  
& C. Welsh 1970, p. 286.

أساليب المتطورة — فى ظل تعاملها مع الخارج ، ما يمكن أن يتحقق لذلك الانتاج من مكاسب إن هو اقتصر على السرق المحلية . ففى ظل الاستراتيجية القائمة على النظرة الخارج ، يتقارب هيكل الحوافز الخاص بذوية الخبرة الصناعية ، مع ما بلغه مثيله فى الدول الصناعية المتقدمة . ومن ذلك ما تضطر اليه مثلا طبقة المديرين فى الإنتاج الصناعى من العمل الدائب على خفض النفقة وتحسين وتطوير أساليب الإنتاج وأدواته وملاءمة السلع مع تطورات أذواق المستهلكين بالخارج والداخل . هذا بالإضافة إلى ما يقع من ضغط على عنصر العمل الماهر للنهوض بإنجازاته مع تدريب العمال العاديين على الأعمال الماهرة .

وتفتتح الصادرات الطريق إلى غيرها من الصادرات ، وذلك من خلال الأثر التعليمى فى الداخلى والخارج ، كما أن الإنجاز التصديرى الناجح ، يساهم فى خلق المنافسة المفيدة الفعالة بين المشروعات المحلية المنتجة .

وباختصار فإن استراتيجية السوق الخارجية تخلق الخبرة الصناعية ذات الكفاءة العالية وتهض بالتالى بالموارد البشرية إلى المستوى اللائق لمتطلبات النمو الاقتصادى ، وبذلك يعتبر إنتقال الذنون الإنتاجية المستحدثة عن طريق التجارة الخارجية ، من الظواهر الأساسية التى تركز عليها فكرة النمو من خلال التجارة (١) .

فإذا استطاعت الدول النامية أن توجه تجارتها على وجه يخدم خططها الاقتصادية الانمائية ، وإن تتخلص تدريجيا من مظاهر تبعيةها الاقتصادية للقوى الامبريالية ، فإن التبادل التجارى الخارجى يمكن بحق أن يكون وسيلة فعالة لحصول كل دولة — أيا كانت درجة نموها الاقتصادى — على ما ينقصها من موارد حيث لا يقتصر دور التجارة فى هذا الصدد على سد الفجوات التى تعانى منها بعض الدول نتيجة نقص بعض مواردها الطبيعية ، بل هى أيضا توافى حاجة الدول النامية إلى تقدم فنون الإنتاج والدراية والعمل الماهر ، فتنتقل اليها من أساليب الإنتاج الجديدة والأفكار المستحدثة والنظم الإنتاجية المتطورة ما يقضى نموها الاقتصادى .



وأخيرا فإن النشاط التصديري إذا ما أحسن توجيهه والرقابة عليه وإنزاعه من براثن السيطرة التي يمارسها عليه الإستثمار الأجنبي والإحتكارات الرأسمالية الدولية ، يمكن أن يخدم في المدى الطويل ، هدف تحرير البلاد النامية من علاقات التبعية الإقتصادية التي تقيد إنطلاقها في طريق التنمية الإقتصادية . ومن وسائل السياسة الإقتصادية الفعالة في هذا العدد ، العمل على تنويع التكوين السلمي لصادرات الدولة وتنويع التوزيع الجغرافي لها بمختلف الأسواق على وجه يحقق لها الإستقرار ويقضى على علاقات التبعية المشار إليها . عما سنتناوله بالتفصيل في البابين القادمين .

## ٢ - دور النشاط التصديري في التكوين الرأسمالي بالدول النامية (الزمن الطويل)

من الجوانب الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية ، وضوح الاستراتيجية المناسبة للتكوين الرأسمالي اللازم لحثي رؤوس الأموال العينية أو المادية . فعلى السياسة الإقتصادية أن تتخذ سبلها لتحقيق أسرع زيادة ممكنة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ، وذلك عن طريق التركيز الإستثماري في المجالات الإنتاجية التي تسهم أكثر من غيرها في زيادة طاقة الإنتاج ، أي التوسع في إقامة صناعات السلع الإنتاجية .

ومصادر التكوين الرأسمالي الرئيسية هي الادخار المحلي مضافا إليه حصيلة نشاط التجارة الخارجية . فزيادة السلع الرأسمالية التي تساعد على الارتفاع بالطاقة الإنتاجية تتأق من أحد طريقين ، أحدهما مباشر وهو توجيه الإستثمارات المباشرة إلى ميدان صناعة السلع الإنتاجية والأساسية بوجه خاص كإنتاج الحديد والصلب والآلات أو الإنشاءات الحيوية ومشروعات القوى المحركة . . الخ . والطريق الآخر غير مباشر ، وهو الحصول على تلك السلع الإنتاجية والمهمات الأساسية من خلال نشاط التجارة الخارجية ، حيث يتم استيراد الآلات والسلع

الآتاجية الأخرى اللازمة لتدعيم الطاقة الإنتاجية ، من الخارج ، وتكون وسيلة ذلك هي توجيه الاستثمارات المنتجة نحو تنمية صناعات التصدير ، ثم استخدام حصيلة الصادرات في الحصول على تلك السلع الإنتاجية من الخارج (١) .

وفي الدول النامية حيث تزايد الحاجة للواردات (٢) ، مع إتساع متطلبات التنمية الاقتصادية ، تؤدي التجارة الخارجية دوراً أساسياً ، يتمثل في تمكينها من الحصول على الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة اللازمة لتنفيذ برامج التنمية . حيث تشير دراسة هياكل الأوضاع الاقتصادية بالدول المذكورة إلى احتياجها عادة لسكيات ضخمة متزايدة من السلع المشار إليها . والتي تعتمد في الحصول عليها ، على استيرادها من الخارج (٣) ، من أجل الاسراع بمعدلات نموها الاقتصادي .

ومن هنا كان التأثير الحاسم للتجارة الخارجية على عملية تراكم رأس المال بالدول النامية ، بما تهيئه من استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ التنمية الاقتصادية في الوقت وبالمعدل المستهدفين . الأمر الذي يجعل بلوغ الأهداف المنشودة للتنمية في تلك البلاد متوقف على القدرة الإستيرادية للبلد . تلك القدرة التي تتحدد بدورها بمستوى طاقة البلد التصديرية . وهكذا تلعب التجارة

Oskar Lange, op. cit., p. 11,12

(١)

(٢) سيقصر حديثنا هنا على الواردات من السلع الرأسمالية ، صريحين الحديث عن الاحتياجات العامة من الواردات خلال عملية التنمية إلى المبحث القادم ، تحت عنوان التمويل المنتظم لاحتياجات التنمية وسد فجوة ميزان المدفوعات . ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن تقديرات هيئة الأمم المتحدة تذهب إلى أن زيادة الدخل القومي بمعدل ٥٪ يتطلب زيادة في الواردات لا تقل عن ٦٪ .

(٣) بلغت نسبة واردات الدول النامية من تلك السلع في الفترة ١٩٦٥/٦١ ، ٣١٪ من إجمالي وارداتها ، بيد أن كانت في الفترة ١٩٥٥/٥٣ في حدود ٢٥٪ .  
[U.N.C.T.A.D., Trade Prospects and Capital Needs of Developing Countries, 1٩68, p. 4,26.

الخارجية دورها الحاسم في تحديد معدلات النمو الإقتصادي بالبلاد النامية<sup>(١)</sup>. ومن أجل ذلك تعتبر معدلات نمو الصادرات في العديد من الدول النامية بحكم ظروفها الحاضرة ، أحد المحددات الأساسية لمعدل نمو الدخل ، وذلك من خلال التأخير التحكمي على معدل نمو الواردات<sup>(٢)</sup> ، ويقدر المكون الأجنبي الذي تنفذه جسيمة الصادرات بجهة أساسية لدى الدول النامية في الوقت الحاضر - في المتوسط - بما يتراوح بين ٣ و ٤٠ ٪<sup>(٣)</sup>.

ويتجسم في قيام التجارة الخارجية بتوفير مستلزمات التنمية الإقتصادية من واردات السلع الرأسمالية - على النحو الموضح - تفسير أثر التجارة الخارجية على معدل النمو الإقتصادي من خلال ذلك الجانب المادي له عملية تراكم رأس المال. ولا يقتصر دور التجارة في هذا الصدد على الحالات التي تشير فيها الدلائل إلى تمسك مستقبل التجارة في صالح ، بل يقر I. Sachs لأنه كلما كان مستقبل التجارة الخارجية في غير صالح الدولة ، كلما تراكمت لإحتياجاتها العاجلة إلى الكميات الكبيرة من الآلات والمعدات الضرورية لخلق الصناعات الأساسية<sup>(٤)</sup>. فلما يؤكد حيوية الدور الذي يمكن أن تلعبه تنمية الصادرات بالدول النامية في الآونة الحاضرة ، ما تصف به إقتصاديات الكثير منها ، من كونها لإقتصاديات حساسة للواردات ، يشكل إنخفاض قدرتها على الاستيراد قيدا أساسيا على نمو دخلها القومي . إذ ينتج عن عدم كفاية الواردات الرأسمالية لسد احتياجات الإستثمار على وجه الدولة أمام اختيار حرج ، بين أن تهبط بمعدل نموها

(١) دكتور حسن محمد إبراهيم ، أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية ، بالإشارة إلى التجربة المصرية ١٩٧١ (من دراسات المؤتمر الثاني للإقتصاد بين العرب بدمشق) ص ١٣

(٢) فارن : دكتور ، القومس غزير ، تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية لـ ج م ع ١٩٧١ (من دراسات المؤتمر الثاني للإقتصاد بين العرب بدمشق) ص ٣

(٣) U.N., World Economic Survey, 1963, p. 17

I. Sachs. op. cit. p. 5

(٤)

تجنباً للتضخم ، أو التضخمية بقبول حالة التضخم من أجل الإمراع بمعدلات نموها (١) .

وهكذا نجد دور التجارة الخارجية كمصدر للحصول على السلع الإنتاجية الضرورية للتنمية بالبلاد النامية ، يتقدم على دورها في توسيع آفاق السوق ، أمام إنتاج تلك البلاد ، وغيره من الأهداف الأخرى لنشاط التبادل التجاري الخارجي . وذلك إلى حد ينشأ به عنده تدعيم الإنتاج التصديري الذي يدر الموارد الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية من الخارج ، مع القيام بإنتاج السلع المذكورة عليها (٢) . وهو ما يدفع بالبعض (٣) إلى تأكيد أن قدرة الاقتصاد على تركيب رؤوس الأموال العينية في تلك الدول ، إنما تحددها إمكانيات التجارة الخارجية فيها . وقد أسفرت التحليلات الإحصائية لكل من معدلات تكوين رأس المال الثابت ومعدلات نمو الصادرات بالدول المختلفة عن وجود معاملات ارتباط قوية بين القدرة التصديرية وبين نموها الاقتصادي (٤) .

وقد يبين ذلك الارتباط بين تأثير نمو الصادرات على معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي وتأثيره على معدل التكوين الإجمالي لرأس المال من استعراض معدلات النمو المذكورة خلال الفترة ١٩٦٨/٦٠ ببعض عينات من الدول النامية ، كما يلي :

(١) دكتور حسن إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٢) Hazem El-Beblawi, *Interrelation Agriculture-Industrie et le Developpement Economique*, Thèse de Doctorat, 1964, p.99.

(٣) J. Bagwati, *Indian Balance of Payments, Policy and Exchange Actions*, Oxford Economic Papers, Feb. 1962, p. 55 .

(٤) N.U. *Etude sur l'Economie Mondiale*, 1959, p.73. (٤)

معدلات نمو كل من الصادرات والنتائج الإجمالية وتكوين رأس المال

بعض الدول النامية خلال الفترة ١٩٦٨/٦٠

الدولة	معدل نمو الصادرات ١٩٦٩/٦٠	معدل نمو النتائج الإجمالية الحقيقي ١٩٦٩/٦٠	معدل التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ١٩٦٨/٦٠
سوريا	٥٢٠	٧٢٧	١٦٦
ج.م.ع.	٤٢٠	٥٠٧	١٤٢٧
تونس	٤٢٣	٤٢٢	٢٣٢٤
مراكش	٣٢٧	٤٢٢	١٢٢٠
الهند	٣٢٢	٢٢٢	١٢٢٢
الجزائر	١٠٢٠	١٢٢	١٢٢٤
اندونيسيا	٠٢٨	٢٢٦	٨٢٧ (١)

[ المصدر : [ N.U. Etude sur le Comm.l.et Dev.1970

كذلك فإن خلال مقارنة تطورات معدلات النمو لكل من الصادرات والتكوين الإجمالي في عدد من الدول خلال الفترتين ١٩٦٠/٥٠، ١٩٦٨/٦٠، تبين وجود علاقة طردية واضحة بين تغييرات كل من المعدلين سواء بالانخفاض أو الارتفاع.

ومن أمثلة ذلك :

( ١ ) تصاحب معدلات نمو كل من الصادرات والتكوين الرأسمالى خلال  
١٩٦٨/٥٠ بالارتفاع

معدل نمو				
التكوين الرأسمالى		الصادرات		
١٩٦١/٦٠	١٩٦٠/٥٠	١٩٦٨/٦٠	١٩٦٠/٥٠	
٣٠٨	٣٠٦	٥٠٥	٢٠٣	شيلي
١٠٨	٢٠	١٢٠٩	٠٠٧	هندوراس
٢٢٠٦	٧٠٩	٢٩٠٨	١١٠٣	كوريا
٦٠٨	٤٠٧	٦٠٣	٥٠١	استراليا

( ب ) تصاحب المعدلات بالإخفاض .

٢٠٨	٤٠٤	١٢٠٣	٢٢٠٣	امرائيل
١٠٢	٩٠٦	٣٠٤	٥٠٦	اكوادور
٤٠٤	١٠٠٦	٩٠	١٥٠٨	المانيا الاتحادية
٤٠٥	٨٠٤	٧٠٣	١٢٠٣	النمسا

[ المصدر : UN., Statis. Yearbook, 1969 ]

وفى دراسة تطبيقية لدى إسهام الطاقة الاستثمارية بايطاليا ، فى التكوين  
الرأسمالى ، من واقع تحليل أرقام النسب المتوية لتوزيع الواردات الساعية  
الايطالية عام ١٩٥٩ على مختلف القطاعات ، بحسب المجموعات الساعية الاستثمارية

والقطاعات المستخدمة للواردات ، تبين أن جانباً كبيراً من واردات السلع الرأسمالية والوسيلة يخصص للاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية وخاصة صناعات النسيج والأثاث والصناعات المعدنية والكيميائية والمطاط والورق ، كما كان التركيز في الواردات من السلع الاستثمارية في قطاعات : الآلات والمنتجات المعدنية ( ٦٥٢ ٪ من واردات القطاع ) ومعدات النقل ( ٣٦٢ ٪ من واردات القطاع ) (١) .

وقد أكد Maizels أهمية نمو الصادرات للارتفاع بمعدل التكوين الرأسمالي ، من خلال عرض تقديراته - بالتطبيق لنموذج السالف الإشارة إليه - من تأثير القدرة الاستثمارية على معدل تكوين رأس المال الثابت وبالتالي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك في خصوص ١٣ دولة من الدول النامية التابعة لمنطقة الاسترلين (٢) . وأسفرت دراسة ميزلو لأثر الطاقة الاستثمارية على مستوى الاستثمار في تكوين رأس المال المحلي الثابت ، بالتطبيق لمعادلات الإنحدار ، عن وجود علاقة واضحة في الدول المذكورة - وبالأخص في الزمن الطويل - بين تغيرات الطاقة الاستثمارية وبين الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت - ويستبين ذلك من الأمثلة الآتية :

أولاً - النسبة المئوية للواردات من السلع الرأسمالية والمواد الماحقة بها ، من إجمالي كل من الواردات والتكوين المحلي لرأس المال الثابت لبعض الدول في الفترة

١٩٦٢ / ٦٠ .

---

R. Stern, Foreign Trade and Econ. Growth in Italy, (١)  
op. cit., p. 91,92.

(٢) أوضح Maizels أنه لن يفسر الارتفاع بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تلك الدول إلى ٥ ٪ سنوياً فإن حجم رأس المال الوارد من الخارج إلى تلك الدول Capital inflow ينبغي أن يرتفع فعام ١٩٧٥ عن حجمه الفعلي من التحقق عام ١٩٦٢ / ٦٢ بمقدار أربعة أمثاله ، وذلك إذا لم تحدث تغيرات غير مادية لمعدل نمو الصادرات .

[A. Maizels, op. cit., p. 20]

النسبة من اجمالي الواردات      النسبة من اجمالي تكوين رأس المال المحل الثابت

الباكستان	٦٠٪	...
الهند	٥٢٪	٢١٪
بورما	٤١٪	٤١٪
روديسيا ونياسلاند	٤٢٪	٥٧٪
جامايكا	٢٤٪	٥٧٪

ثانياً - نتائج علاقة الإصدار بين إجمالي تكوين رأس المال المحل الثابت والقدرة الإستيرادية ، حيث بلغ معامل الارتباط في ستة دول من بين عشرة دول تابعة للمنطقة الأسترلينية خلال عقد الخمسينيات ما يتراوح بين ١٠,٠٧ (٢).

ولإعناء إلى ما سبق الإشارة اليه من تباين دور النشاط التصديري بحسب المرحلة التي يمر بها البلد في سلم نموه الاقتصادي ، وحيث أن الدول النامية محل دراستنا ، لا يزال يغلب على نشاطها الاقتصادي الطابع الزراعي ، فإن من الأمور الهامة فيما نحن بصدد - من دراسة تأثير النشاط التصديري على التكوين الرأسمالي بالدول النامية - أن نلم بكيفية خلق الساع الرأسمالية أو المهمات الإنتاجية عن طريق القطاع الزراعي ، لتكون أداة لرفع الطاقة الإنتاجية للقطاع الصناعي ، وبالتالي النهوض بالقدرة الإنتاجية للاقتصاد جميعه .

فحيث تتكون غالبية صادرات الدول النامية المشار اليها ، في الوقت الحاضر ، من منتجات أولية تقليدية ، فإن للقطاع الزراعي يقوم في تلك الدول بمهمة التكوين الرأسمالي بطريقة غير مباشرة ، إذ تضطلع التجارة الخارجية بدور الوسيط في هذا الصدد (٣) ، مما يجعل معدلات النمو الاقتصادي بالدول المذكورة تتوقف

A. Maizels, op. cit., p.85—91

(١)

Hazem El Beblawi, op. cit. 99 ; Leage of Nations, op. cit. p. 120.

(٢)



بالضرورة على معدل نمو صادراتها التقليدية التي تستطيع فقط عن طريق حصيلتها تمويل استيراد مستلزمات التنمية الاقتصادية من السلع الإنتاجية (١) .

وهكذا يحتل النشاط الزراعي وبالتالي الصادرات الزراعية مكانة هامة في الدول المشار إليها ، بفضل ما يوفره لها من سلع إنتاجية لم تكتمل قدرتها بعد على إنتاجها محليا ، فضلا عن أنها إن أرادت أن تفتحها محليا فهي تستغرق في ذلك وقتا طويلا لا يسمح لإحتياجات نموها السريع (٢) .

وبالرغم من صعوبة الإجراء القياس الدقيق لمدى مساهمة الصادرات الزراعية في التكوين الرأسمالي ، فقد أقام Hirshman (٣) ، نموذجا - يعتمد على بعض الفروض المبسطة لقياس إسهام القطاع الزراعي في تكوين رؤس الأموال الميزية من خلال نشاط التجارة الخارجية - يمكن عن طريق تطويره تحديد درجة الإسهام الواقعية لهذا النوع من الصادرات في التكوين الرأسمالي لأغراض تخطيط التنمية الاقتصادية في تلك البلاد .

\* \* \*

---

N. U. Etude sur l'Economie Mondiale, 1961, New-York (١)  
1962, p. 5.

H. El-Beblawi op. cit., p. 100 (٢)

A. Hirshman, National Power and the Structure of (٣)  
Foreign Trade, University of California Press, 1945, pp. 117-122.  
كما أقام الدكتور جازم الببلاوي نموذجا مماثلا يقوم على فروض مبسطة لقياس إسهام القطاع الزراعي في إمداد القطاع الصناعي ( غير الزراعي ) بالمعدات الرأسمالية المستوردة من خلال نشاط التبادل التجاري الخارجي في مصر ، أنظر :

[ H. El-Beblawi, op. cit., p. 108-114 ]

## المبحث الثاني

### دور النشاط التصديري في التمويل المنتظم لاحتياجات

التنمية الاقتصادية وسد فجوة ميزان المدفوعات ( الزمن القصير )

تناولنا حالا دور النشاط التصديري في تمويل الحصول على الواردات اللازمة للتنمية الاقتصادية من السلع الرأسمالية، حيث يعتبر في هذا الدور أداة غير مباشرة لتكوين الرأسمال وهو ما جعلنا نختار له موقعا في إطار دراسة التأثير الهيكلي للبناء الاقتصادي في المدى الطويل. أما موضوع هذا المبحث فيجب على دور النشاط التصديري في تعزيز القدرة الإستيرادية المتجددة لسد احتياجات التمويل الدوري من مختلف السلع، سواء أكانت استهلاكية أم رأسمالية أم وسيطة. مما يساعد على علاج اختلال ميزان المدفوعات في المدى القصير. هذا إلى جانب ما يضطلع به نشاط التصدير في تدعيم المدخرات المحلية تمهيدا لوضعها في خدمة تمويل الإنفاق على الإستثمارات الضرورية لسير التنمية الاقتصادية.

فالتصدير في هذا الصدد يقوم بموظفتين في إطار العمل الإنمائي : أولا تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، الناشئ عن تزايد الحاجة للواردات خلال عملية التنمية الاقتصادية، وثانياها تعزيز الطاقات الإدخارية المحلية والارتفاع بمقدار الفائض الإقتصادي المطلوب للاتفاق على برامج التنمية الاقتصادية.

### ١٥ - تدعيم القدرة الاستيرادية وتصحيح اختلال

#### ميزان المدفوعات

وإذا فنصب الوظيفة الأولى على تدعيم القدرة الإستيرادية في خدمة التمويل الخارجي لاحتياجات الكلية المتزايدة لبرامج الإنماء الإقتصادي، فإن دراستها تتطلب البدء بتصوير إجمالي لمشكلة عجز ميزان المدفوعات الناشئة عن تزايد الحاجة للواردات.. ثم استعراض إمكانيات وسائل التمويل الخارجي المختلفة في مواجهة

في مواجهة تلك الحالة . وأخيراً بيان دور النشاط التصديري والوزن النسبي لحصيلته في التغلب على تلك المشكلة .

وتشور مشكلة عجز ميزان المدفوعات أساساً من تزايد متطلبات برامج التنمية الاقتصادية الطموحة من الواردات ، سواء لمواجهة احتياجات المشروعات الإنتاجية ومرافق التنمية الأساسية من سلع وأسمالية و سلع وسيطة أو احتياجات الطلب المتزايد على المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية ، حيث ينشأ عن ظروف التنمية الاقتصادية نمو في الطلب الاستهلاكي نتيجة ارتفاع مستوى الدخل الحقيقية للأفراد مع تقدم مراحل التنمية ، وانتقال جانب كبير من القوة العاملة في الزراعة إلى النشاط الصناعي ، واستيعاب الصناعة النامية لنسبة هامة من المنتجات الأولية المحلية التي كانت تزرع أصلاً للاستهلاك ، ويستوجب كل ذلك ضرورة استكمال الطاقات المحلية لسد تلك الاحتياجات عن طريق الاستيراد من الخارج . وكلما ارتفعت المعدلات المستهدفة للتنمية الاقتصادية السريعة ، بما تسألوه من إجراء تغييرات هيكلية شاملة في البناء الاقتصادي ، كلما تزايدت المطالب الاستيرادية (١) .

ولما كان نمو الطاقات التصديرية لا يسير جنباً إلى جنب مع تزايد الاحتياجات الاستيرادية المشار إليها بالدول النامية (٢) ، فقد كانت مشكلة عجز ميزان

UNCTAD, Trade Prospects and Capital Needs of Developing Countries, 1968, p. 4. (١)

(٢) حيث يبدو ذلك من مقارونة تطور نسبة الواردات للنتائج القومية الإجمالية بنسبة الصادرات إلى ذلك الناتج في بعض الدول النامية ، ومن ذلك على سبيل المثال ، ارتفاع نسبة الواردات للنتائج في الجزائر من ٣٣ ٪ عام ١٩٥٠ إلى ٤٠ ٪ عام ١٩٥٩ في حين انخفضت نسبة الصادرات للنتائج من ٢٧ ٪ إلى ٢٠ ٪ في نفس الفترة ، وكذا تشير تلك التنبؤ في كل من كينيا وغانا والأردن وغيرها خلال الستينيات .

[U.N. Handbook of Internat. Trade and Dev. Stat., 1972, Tab. 6.3.]

المدفوعات لدى الدول المذكورة ، من الظواهر المصاحبة عادة لسير التنمية الاقتصادية بها .

وقد بلغ متوسط المعدل التاريخي لنمو الواردات الاجمالية للدول النامية في ١٩٦٥/٦٠ ٤٩ ٪ ، كما بلغ متوسط مروة طلب الدول المذكورة على الواردات بالنسبة للدخل ١٩١٧ . على أنه قد لوحظ أيضا في الفترة ١٩٦٨/٦٠ أن ارتفاع معدلات نمو الواردات قد ارتبط في العديد من الدول النامية التي حققت انجازات تصديرية مرموقة ، بمعدلات نمو مرتفعة في النتائج الحقيقي الاجمالي (١) .

كما تتوقع دراسات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، لزيادة الواردات في الدول النامية حتى عام ١٩٧٥ معدلات تفوق أو تقارب معدلات نمو النتائج القومية الاجمالي بتلك الدول ، ففي حين تتراوح الأرقام المتوقعة لمعدل نمو انوارادات خلال الفترة ١٩٧٥/٦٢ بين ٣٥ ٪ التقدير الأدنى ، و٦٧ ٪ التقدير الأعلى ، تبلغ تلك الأرقام بالنسبة لمعدلات نمو النتائج الاجمالي ٥٢ ، و٦١ على التوالي (٢) . كما ترتفع نسبة الواردات إلى الناتج القومي الاجمالي من ١٢٢ ٪ عام ١٩٦٣ إلى ١٦٢ ٪ عام ١٩٧٥ وفقا لبعض التوقعات (٣) .

وتتجلى مشكلة تزايد الواردات بمعدلات أعلى من معدلات نمو النتائج الاجمالي حتى في بعض الدول الاشتراكية ذات النظم المخططة مركزيا ، ففي انجر مثلا ،

(١) في الدول النامية التي حققت معدل متوسط ٨٦ ٪ في نمو النتائج الحقيقي خلال ١٩٦٨/٦٠ كان معدل نمو الواردات ١٠٥ ٪ ومعدل نمو الصادرات ١٣٨ ٪ في حين أن الدول التي انخفض فيها معدل نمو النتائج إلى أقل من ٤ ٪ لم يتجاوز معدل نمو كل من الواردات والصادرات على التوالي ٧٧ ، و ٢٤ ٪ .

[N. U. Etude sur le Commerce Int et Dev. 1970, Tab. 20]

UNCTA D. Trade Prospects, op. cit. p. 16.

(٢)

(٣) أنظر في توقعات حجم كل من الناتج القومي الاجمالي والواردات لعام ١٩٧٥ :

V. K. Rao, Some Reflections on the Industrial Revolution Now in India, 1962. [Leading Issues in Dev., G. Meier, 1964. p. 544]

كان معدل نمو الدخل القومى خلال النصف الأول من الستينات فى حدود ١ ٪ / سنوياً ، فى حين كانت الزيادة السنوية فى الواردات بمعدل ١٠ ٪ (١) .

وقد نتج عن تلك المعدلات الكبيرة فى زيادة الواردات بالدول النامية ، تزايد فى فجوة التجارة لديها تتمثل فى عجز موازين مدفوعاتها ، مما بلغت نسبته إلى إجمالى قيمة صادرات الدول النامية غير المصدرة للبترول فى الفترة ١٩٦٣ / ١٩٦٥ ٢٤ ٪ / ارتفعت إلى ٢٧٩ ٪ / ١٩٦٧ (٢) .

ويخلق كل ذلك لتلك الدول النامية مشكلة تهينة الامكانيات التمويلية اللازمة للاستيراد ، حيث تكون الدول المذكورة فى سعيها لبلوغ معدلات سريعة للتنمية الاقتصادية ، أمام اختيار حرج بين الانطلاق فى طريق التنمية بما يتطلبه من استثمارات متتجة واسعة النطاق - بما تسببه من ضغوط استيرادية تحتاج لتدبير وسائل الدفع الخارجى الضرورية لمواجهةها ، أو التخلل عن ذلك على وجهه تعضى معه بمطالب التنمية الاقتصادية (٣) .

وبذلك يبدى ضعف المقدرة الاستيرادية لدى الدول النامية ، كمقبة رئيسية فى سبيل نموها الاقتصادى ، كما أكدته الدراسات التحليلية المديدة - حيث تمثل السلع الإجنبية المستوردة بالنسبة لتلك البلاد أهمية كبرى لسد ما ينقصها من موارد طبيعية ومهارات وفنون إنتاجية مما يبرر النظر إلى ظاهرة ضغط الاحتياجات الاستيرادية مع قصور امكانيات النقد الأجنبى الضرورية فى تلك البلاد خلال مراحل التنمية الاقتصادية ، كمنق الزجاجة أمام انطلاق برامجها الانمائية (٤) .

---

Milos Churanek, Long Term Interdependence Between (١)  
The Foreign Trade Gap and Balance of Payments June, 1966.

Institute of National Planning in Cairo, Memo 660, p 2

UNCTAD, T. Prospects, op. cit., Tab.16 (٢)

Lacharrière, Commerce Extérieur et Sous-Developpement, (٣)  
1963, p.17

D. Keesing, op.cit. p. 291; UNCTAD, Trade Prospects. (٤)

op. cit., p. 28.

وجدير بالذكر أن منشأ تلك الاختناقة المتمثلة في عجز موازين مدفوعات الدول النامية إبان مراحل التنمية ، لا يمكن فقط في قصور الطاقات المحلية عن مواجهة الاحتياجات المتزايدة العملية الانمائية ، بل يرجع جانب كبير منها إلى ما خلفته سيطرة القوى الامبريالية على العلاقات الاقتصادية الدولية ، على وجه متمم من خلاله الدول الاستعمارية الفائض الاقتصادي المتولد بالدول التابعة<sup>(١)</sup> . فكان من صور ذلك جعل الدول النامية في حاجة دائمة ملحة للنقد الاجنبي ، وفي وضع يعوزها بصفة مستمرة للاقراض من الخسارج لسد العجز في مواردها المتاحة من ذلك النقد ، إن هي أرادت المضى في انجاز برامجها الانمائية<sup>(٢)</sup> .

وقبل بيان دور النشاط التصديري في تدعيم المقدرة الاستيرادية وعلاج ظاهرة الاختلال المشار اليها في موازين مدفوعات الدول النامية ، نستعرض في ايجاز وسائل التمويل الخارجي المختلفة التي تسام في حل مشكلة قصور النقد الاجنبي بتلك البلاد ، ومدى امكانيات كل منها في الوقت الحاضر ، لاداء دورها في هذا الصدد .

ولابد بدأ بالصافي الاجمالي للتدفقات القويانية الاجنبية - وهي تنقسم إلى قروض - حكومية وقروض خاصة - نجد أن إجمالى نسبتها من مجموع متحصلات الدول النامية غير المصدرة للبرترول أساساً من النقد الاجنبي شاملة المعونات الاقتصادية عام ١٩٧٠ لم تتجاوز ٢٩.٣ ٪ في حين أن باقى النسبة وقدره ٧٠.٧ ٪ كان يتكون من حصيلة صادرات تلك البلاد<sup>(٣)</sup> . وبالرغم من عدم ضالة الحجم المطلق للتدفقات القويانية الاجنبية المتجهة

---

(١) انظر أثير البنيان الرامن لعلاقات الاقتصادية الدولية على ظاهرة التخلف ،

( الفصل الثانى من الباب التمهيدى من هذا البحث ) .

(٢) د. محمد مظلوم عدي ، لحات في اقتصادنا المعاصر ، ١٩٦٣ ، ص ٩٩ .

(٣) مصدر الأرقام الأصلية : U.N. Internati. Trade and Dev. S. :

1972, Tab. 5.1

للدول النامية (١) ، فإن متابعة تطورات أرقامها يدل على اتجاهات من التثخير لا تلمس إلى اعتبارها مصدراً يمتد به لتمويل احتياجات التنمية في المستقبل لدى الدول المذكورة .

إذا تزايدت تلك التدفقات بنفس معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي بالدول النامية بل على العكس نجد أن نسبة إجمالي التدفقات الحكومية الصادرة من الدول النامية الرئيسية الدول النامية ، من إجمالي الناتج القومي في كل من الأولى ، تتجه للتناقص . ومثال ذلك في الفترة ١٩٧٠/٦١ (٢) :

الولايات م. الأمريكية المملكة المتحدة فرنسا ألمانيا الاتحادية بلجيكا

١٩٦١	٠٠٦٥	٠٠٥٩	١٠٤٢	٠٠٧٦	٠٠٧٦
١٩٧٠	٠٠٣٢	٠٠٣٥	٠٠٦٨	٠٠٣٤	٠٠٤٧

وإذا كانت التدفقات الحكومية من المصادر التمويلية الأجنبية للدول النامية ، قد أبدت تزايداً شبه مستمر خلال الستينات (٣) ، فإن التدفقات الخاصة من الاستثمار المباشر والعمليات متعددة الأطراف كثيراً ما يعثرها التقلب ، إذ أبدت هبوطاً في العديد من السنوات مثل ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٩ ، كما تناقصت نسبتها من إجمالي التدفقات التمويلية الأجنبية للدول النامية من ٣٤٤ ٪ عام ١٩٦٨ إلى ٣٠٩ ٪ عام ١٩٧٠ (٤) .

(١) بلغت محصلات الدول النامية غير المصدرة أساساً البرزول من التدفقات التمويلية

الأجنبية عام ١٩٧٠ ١٤٢٢٤ مليون دولار . [ Ibid, Tab., 5.2 ]

(٢) [ Ibid, Tab., 5.4 B ]

(٣) تشكل التدفقات الحكومية الوافدة للدول النامية من الدول المتقدمة والمنظمات

الدولية أم جانب من مصادر التمويل الأجنبي مما بلغت نسبته عام ١٩٧٠ ٥٠ ٪ من إجمالي

تلك المصادر . [ Ibid, Tab. 5.3 ]

(٤) وكان التبدل الذي أودى تحسناً منتظماً من بين التدفقات التمويلية الأجنبية للدول

النامية خلال الستينات ، هو ذلك المتعلق بصافي التسيلات الائتمانية الخاصة بالمنوحة الصادرات

Privel Export Crédits ، والتي ارتفعت من ٤٩٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٦١ =

ومن جهة أخرى فإن القروض الدولية التي تمنحها المؤسسة الدولية ليس منها ماله صفة القروض السهلة ، سوى قروض مؤسسة التنمية الدولية I.D.A. ، أما قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية ، فهي أقرب ما تكون إلى القروض التجارية العادية وبوجه عام فإن مبالغ القروض التي تحصل عليها الدول النامية من الهيئات الدولية ، لم تتخذ بعد الأهمية النسبية التي تحتلها القروض الحكومية والخاصة التي تحصل عليها من الدول الأجنبية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي .

وللإحاطة بوجه عام أن إنتقالات رؤوس الأموال تجاه الدول النامية قد أعترها التدهور منذ قيام الحرب العالمية الأولى - وأخذت بريطانيا في تصفية الكثير من استثماراتها الأجنبية في الخارج منذ الحرب العالمية الثانية .

وإلى جانب ما حدث من تدهور في حركة رؤوس الأموال المشار إليها ، فقد أوضحت التجربة التاريخية للدول النامية ، إرتباط الكثير من حالات مذبح القروض بخيوط ظاهرة أو مستترة تشد الدول المذكورة إلى عجلة إقتصاد الدول المقرضة أو تجذبها إلى دائرة نفوذها السياسي (١) .

فإذا أضيف إلى ذلك مشكلة إرتفاع أسعار الفائدة وتقلبها وقصر المدة المحددة للسداد ، مما يكتفى لإتاحة الفرصة لمشروعات التنمية كي توفى ثمارها وتساهم بطاقتها التصديرية - في دفع الفوائد والإقساط المستحقة (٢) ، فضلاً عما تؤدي إليه مديونية بعض الدول النامية بالقروض الكبيرة - من تحميلها بنفقات طائلة

---

== إلى ٧٠٠٠ مليون عام ١٩٧٠ - حيث بلغت نسبتها في العام الأخير ، من إجمالي التدفقات الخارج إليها ١٤١ ٪ / بعد أن كانت في حدود ٩٠ ٪ عام ١٩٦١ [Ibid, Tab. 5.3]

(١) يضاف إلى ذلك عدم وجود سياسة أو مخطط واحد تجري في علاقات الدول المانحة القروض الحكومية إلى الدول النامية ، بل يتوقف الأمر في المقام الأول على إرادة الدول المانحة وأهداف سياساتها [Maizels op.cit, p 268].



نتيجة الالتزام بالأنفاسطوالقوائد (١). فقد وجب على الدول النامية أن تنظر بين الحرص والتمتع في سياسة الاقتراض من الخارج، وأن توازن في شأن ما تتعمله في سبيل القرض من أعباء وبين المكاسب المتولدة عنه (٢).

وعلى أية حال فإن تجارب إنتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية، فيما تلا الحرب العالمية الثانية، لم تسفر في الكثير منها عن نجاح ملحوظ في إطلاق قوى التنمية الاقتصادية بتلك البلاد (٣).

فإذا إنتقلنا إلى المساعدات الاقتصادية الأجنبية أو الموقوفات الخارجية التي تقدم للدول النامية دون أية التزامات مقابلة نجد أنه بالرغم من تزايد احساس الجماعة الدولية بضرورتها من أجل العمل على تقليل التفاوت في مستويات المعيشة بين دور العالم - على وجه دفع بالجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار قرارها في الدورة السادسة عشر - بضرورة تخصيص الدول الكبرى لنسبة ١٪ سنوياً من دخولها القومية لمعاونة الدول النامية على تنفيذ برامجها الإنمائية - فإن الدول الغنية لاتزال تتغافل عن وضع الخطوات التنفيذية لمثل هذه الاتجاهاات .

وبالرغم من التزايد النسبي للعون الأجنبية في الآونة الأخيرة، فإن العديد من المآخذ يوجه إلى وسائل استخدامه بالدول النامية. فقد دلت التجارب على أن استخدام المساعدات الأجنبية عادة ما يرتبط بأهداف المشروع المخصص له العون إلى درجة تهمل منها أهداف تسجيل التنمية الشاملة (٤). وكثير ما يحورط

---

(١) بلغ متوسط أعباء خدمة الديون الأجنبية في الدول النامية - كما أوضحته بعض التقارير المقدمة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٦٩ - ١٧٪ من مجموع حصيلة النقد الأجنبي من الصادرات.

(٢) W. Krause, Economic Development, 1961, p. 271

(٣) من ذلك تجارب العديد من دول أفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، حيث

تدفقت إليها رؤوس أموال طائلة في الفترة المذكورة، ثم استثمرها في الصناعات التصديرية .

[R. Baldwin, Economic Dev. and Export Growth, 1966, p. 6 : راجع :

A. Maizels, op. cit, p. 268

(٤)

القبوض وعدم التحديد أغراض استخدام المساعدات الممنوحة ، كما أنه أحيانا ما يساء توجيهها على وجه يتكامل مع خطط وبرامج التنمية ، إذ كثيراً ما توجه لسد احتياجات الاستهلاك المتزايد مع نمو السكان ، مما يحول دون اسهامها بقدر ملحوظ في حل مشكلة ندرة رأس المال بالدول المشار اليها .

وعلى أية حال فإن الزيادة في حجم المساعدات الإقتصاد المقدمة للدول النامية كانت في الفترة الأخيرة محدودة للغاية ، إذ هبطت خلال ١٩٦٤/٦١ بمقدار ٣٠ ٪ عن الحجم المستهدف لها والمقدر بـ ١ ٪ من إجمالي الدخل القومي للدول الصناعية المتقدمة . كما لم تتجاوز نسبتها إلى حصة الصادرات السلعية للدول النامية في الفترة ١٩٦٦/٦٠ - ١٨٦١ ٪ (١) .

وبالرغم مما تعبر عنه بعض التوقعات من زيادة مقدار المساعدات المذكورة إلى الدول النامية عام ١٩٧٥ (٢) إلى ما نسبته ١٧ ٪ من إجمالي حصة النقد الأجنبي المتاح لتلك الدول (٣) فإن مقدارها سوف لايسد العجز في احتياجات تلك الدول من النقد الأجنبي اللازم لبلوغ معدلات النمو الإقتصادي المنشودة بها (٤) هذا فضلا عن فقدان استعداد شعوب الدول المانحة للمعون ، لتحمل المزيد من الأعباء الضريبية الإضافية لتمويل أية زيادة في حجم المعونات كما أن الأمل في إيجاد مصادر جديدة لزيادته تلك المعونات أصبح محدود للغاية (٥) .

(١) UNCTAD, Review of Recent Trends in .. op.cit. p. 16

(٢) يبلغ مقدارها في بعض التوقعات في العام المذكور ٩٩٠٠ مليون دولار أمريكي  
بالأسماء الناتجة لعام ١٩٦٠ . [ D. Kirschen, Megistos, op. cit. p. 218 ]

(٣) Duprez Kirschen, Megistos . op. cit. Tab. XII-5

(٤) A. Maizels, op. cit. p. 23

(٥) دكتور عبد الحميد القاضي ، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ، ١٩٦٨ ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة الاسكندرية من ٣٨٩ ،

J. Hicks, International Trade. The Long View 1963, p. 27.

( معاهدات البنك المركزي المصري - القاهرة ) .

فإذا أتينا لبنان دور النشاط التصديري في تمويل الاحتياجات الاستيرادية المتزايدة التنمية بالنقد الاجنبى ، وعلاج مشكلة اختلال موازين المدفوعات بالدول النامية ، فانه يكفى أن نذكر أن نسبة اسهام حصيله الصادرات في النقد الاجنبى المتاح للدول النامية ، وقد كانت ٧٢,٧ ٪ (١) عام ١٩٦٧ - حيث كانت تبلغ ٥٠ ٪ بليون دولار أمريكي - من اجمالي النقد الاجنبى المتاح والبالغ ٥٥٠ بليون / فانها ستظل محتفظة بذلك الوزن من الاهمية في المستقبل حيث تشير التوقعات إلى أن النسبة المذكورة لن تقل عام ١٩٧٥ عن ٧١,١ ٪ (٢) .

وبمقارنة حصيله الصادرات بغيرها من موارد التمويل الخارجى المختلفة في هذا الصدد ، نجد أن حصيله الصادرات بوصفها نتاج لاحد الانشطة الاقتصادية المحلية الخاضعة لسلطان الدولة التخطيطى - الى حد كبير - انما تفضل في ذلك غيرها من موارد التمويل الاخرى التى تتوقف في المقام الاول على ارادات الدولة المقرضة أو المانحة ، بما قد تمليه تلك الارادات من شروط أو ترتبط به من أهداف ومطامع خاصة . فالتصدير في هذا المعنى نشاط وطنى يشكل أداة ايجابية تتحكم الدولة في استعمالها - نسبيًا - أكثر من سواها .

ومن أجل ذلك فقد أصبحت سياسة تنشيط الصادرات بالعديد من الدول النامية أحد الوسائل الهامة لسياستها الإقتصادية ، حيث يمكن أن تتخذ بعضها من لعائش صادراتها من السلع المستوردة بوجه خاص - أداة فعالة لتدبير موارد النقد الاجنبى اللازم للخروج من ضائقة الضغوط التى تقس على موازين مدفوعاتها (٣) .

وفي صدد المقارنة بين أفضلية الوسائل المختلفة لتوفير الواردات اللازمة لبرامج التنمية الإقتصادية بالبلاد النامية ، نادى الاقتصاديون الذين اهتموا

UNGTAD, op. cit. p. 21

(١)

وقد باتت هذه النسبة في الدول النامية غير المصدرة للبقول في العام المذكور ١٩٦٦ /

D. Kirichen, op. cit. Tab. XII.5.

(٢)

D. Keesing, op. cit. p. 291

(٣)

بأهمية دور الصادرات في هذا المجال - وبأفضلية التجارة على المبيعات الأجنبية - بشعار منطوقه التجارة لا المونيه Trade not Aid ، وبرغم ما تحملته العبارة من بعض الغموض والمغالاة ، فإن أصحاب هذا الرأي قد استندوا إلى مبررات لها وزنها في تفضيل نشاط التجارة ، لما تتمتع به من مزايا على إنتظار من يمد يد العون (١) .

كذلك فإن توزيع الأهمية النسبية الحالية بين وسيلتي التوريل الخارجى ، يجعل من إنعاش حصيلة الصادرات أداة أكثر فعالية من الناحية الواقعية ، حيث تقيد التجارب التاريخية أن تحسن صادرات الدول النامية بنسبة مئوية معينة ، يفوق في تأثيره الفعلى ما يساوى أربعة أمثال الزيادة المطلقة التى يسفر عنها تحسن حصيلة المساعدات الممنوحة إلى تلك الدول بنفس النسبة (٢) .

أما في مجال مقارنة دور حصيلة الصادرات بغيرها من وسائل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في علاج اختلال ميزان المدفوعات المصاحب لظروف التنمية الاقتصادية ، فعادة ما تجرى المفاضلة بين أثر سياسة الحد من الواردات بما تتضمنه من تدابير انكشائية أو تدعيم صناعات الاحلال محل الواردات - وبين سياسة تنشيط الصادرات لتتكفل حصيلتها المزايدة بمعالجة مشكلة الميزان مع

---

(١) ومن مبررات هذا الرأي ما له الصبغة الاقتصادية ومنها ما له صبغة سياسية أو قضائية ، فمن الوجهة الاقتصادية أوضحو أن أوضاع التخلف التى تعانيها الدول النامية في الوقت الحاضر ، إنما ترجع في الجانب الكبير منها لاختلال أوضاع المبادلات التجارية الدولية بين الدول الفقيرة والدول الغنية ، مما لا يستقيم معه أن تترك تلك الأوضاع الختلة على حالها ، فتتركز العلاج في منح المساعدات لدول النامية بما لا يبدو أن يكون من قبيل المنقطفات الجزئية الوقعية للمشكلة ، كما أن الصيغة التى يتخذها غالبية المصاعبات الاقتصادية في الوقت الحاضر هى شكل القروض التى تحمل شروطا خاصة ، لا شكل المساعدة الخالصة البسيطة مما يجعل منحها متعلقا إلا بعد استيفاد فرص التبادل التجارى أولا .

[G. Delachariere. op. cit. p. 22

] تارن :

ibid, p. 23

(٢)

مراعاة توفير متطلبات التنمية من الواردات في نفس الوقت .

وبالرغم من أن موازنة ميزان المدفوعات عبر المراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية - وفي ظل ظروفها - لا تتغير هدفا في حد ذاتها ، بالنظر لأن من طبيعة المرحلة المشار إليها وما تسببه من ضغوط استيرادية كبيرة ، أن تولد اختلالا للميزان فضلا عن التضخم في الأسعار - فإن الإهتمام بتحقيق التوازن لمدفوعات الدولة هو من الأمور التي تسعى لها الدول المختلفة كأحد وجود الاستقرار الاقتصادي الذي تشهده .

لذلك كان تركيزنا هنا - ونحن بصدد بيان دور الصادرات في تدعيم القدرة الاستيرادية اللازمة للمطالب المتجددة للتنمية - على إبراز أهمية حصة الصادرات في التغلب على متاعب اختلال ميزان المدفوعات في المدى القصير (١) ، برغم ما تتصف به ظاهرة العجز في الميزان ، لدى الدول النامية من استمرار وتفاقم .

فلا يخفى ما تتضمنه سياسة الحد من الواردات بوسائلها المختلفة من آثار متعارضة مع طبيعة مرحلة التنمية الاقتصادية ، لما يفتش عن خفض الواردات من الأضرار بمعدلات النمو الملتزمة ، فاتباع وسائل فرض التعريفات الجمركية ونظام حصص الاستيراد ، من شأنه أن يعكس ارتفاعا في أثمان السلع ومكافآت عناصر الإنتاج عمليا ، كما قد يؤدي إلى حماية بعض الصناعات الضعيفة أو ذات الطاقة الفائضة دون حدود تراعى فيها الخسائر الاجتماعية أو العبء الواقع على المستهلكين . هذا فضلا عما يظهر في ظلّه من أرباح استثنائية أو أوضاع احتكارية (٢) . كذلك فإن المغالاة في الاعتماد على سياسة الإنتاج المحلي محل الواردات

---

(١) يلاحظ أن الوسائل التقليدية التي كانت تستخدم عادة لسد فجوات الميزان الطارئة غير المنتظمة - من السداد بالذهب أو تخفيض احتياطي العملات الأجنبية أو سد العجز بالعملة الوطنية - لم تعد جميعها توافي ظروف الحالية من الدول النامية ، حيث استند البعض منها اسكانياته ، كما أن العملات الوطنية للدول النامية لم تعد تقبل في الوقت الحاضر لسداد الالتزامات الدولية .

(٢) يرجع في تفصيل السيوب والتحفظات على الوسائل المختلفة لحد من الواردات



على ماسبق بيانه ومن ثم فلا وجه للمناقلة بين استخدام سياسة المعاش الصادرات في هذا الصدد وبين غيرها من السياسات المحلية الهادفة لمعالجة مشكلة اختلال الميزان عن طريق ضغط الواردات ، والتي يسبب كل منها - كما أوضحنا بعض المآخذ المولدة للتناقض مع متطلبات التنمية الاقتصادية (١) .

وقد أكدت التجارب التاريخية أن الدول التي استطاعت في غابر عطلوها الاقتصادى أن تزيد صادراتها ، قد تمكنت إلى حد كبير متاعب موازنة مدفوعاتا الخارجية ، ومنها على سبيل المثال كولومبيا وفنزويلا والبرازيل (٢) .

وقد استطاعت حصيلة صادرات اليابان من النقد الأجنبي أن تمول ٦٠ ٪ من وارداتها من الخامات الصناعية والوقود ، وبذلك كان النشاط التصديرى عماد النمو الإقتصادى فى ذلك البلد الذى يفقر بشدة للوارد الطبيعية . وعلى العكس من ذلك كان جمود الصادرات وبطء نموها فى بعض الدول من الظواهر المعروفة لبلوغ أهدافها من معدلات التنمية الاقتصادية نتيجة ضعف مقدراتها على الاستيراد (٣) وقد عانت من ذلك حتى بعض الدول الاشتراكية التى تأخذ بنظام التخطيط المركزى ، ومثال ذلك ما حدث بالبحر خلال النصف الأول من الستينات ، من هبوط معدلات النمو الإقتصادى المستهدفة بها من ٦ ، ٥ ٪ إلى ٣ ، ٤ ٪ . حيث كان ذلك نتيجة لبطء نمو الصادرات المجرية وغلبة المنتجات الأولية على تكوينها السلى (٤) .

ومن ذلك يتأكد دور حصيلة الصادرات كعامل رئيسى فى تدعيم المقدرة

---

(١) وان كان هذا لا ينفى بطبيعة الحال ، النفع الذى يتحقق من استخدام بعضها طالما كانت فى الحدود التى تتلاءم مع أهداف التنمية الاقتصادية ومما يبرر الاستخدام الإقتصادى الأكمل للوارد المتاحة . بما يضمن مراعاة ما يجمع به البلد من مزايا نسبية .

(٢) Bright Singh, Economic Development, 1966 p. 375

(٣) د احمد ابواسماعيل ، بعض جوانب البنيان الصناعى ، المرجع السابق ص ٥٠٠ .

(٤) J. Bognar, The Economic Political Background, op.cit; p13.

الاستيرادية ، حيث يتوقف على إنتعاشها تمويل الواردات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية وتجنيب الدول النامية ما يترى موازين مدفوعاتها من مظاهر الاختلال نتيجة ضغط لإحتياجات برامج التنمية وخاصة من السلع للأسمالية والوسيطه (١) .  
وتطمئن دراسات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في شأن توقعات المستقبل لصادرات الدول النامية من السلع المصنوعة ومواد الوقود ، إلى اتجاه صادرات تلك الدول للنمو بما يكفل سد الفجوات الحالية في تجارتها الخارجية ، وتحقيق التوازن لموازين مدفوعاتها الخارجية (٢) .

\* \* \*

## § ٢ - الصادرات وتعزيز طاقات الفائض الاقتصادى

### المتاح للتنمية الاقتصادية

وإلى جانب ما يقوم به نشاط التصدير من تدعيم القدرة الاستيرادية للبلدان فى الأجل القصير ، يؤدى وظيفته الأخرى - والتي لا تقل عن ذلك أهمية - وهى زيادة الطاقة الادخارية للاقتصاد ، على وجه يعزز مقدار الفائض الاقتصادى المتاح لتمويل استثمارات التنمية الاقتصادية .

ويؤدى نشاط التصدير هذا الدور ، بالقدر الذى يسهم به فى تكوين أو زيادة الفائض الإقتصادى . فكلما استطاع الاقتصاد القومى ، عن طريق إتباع سياسة رشيدة لتجارة الخارجية ، والرقابة على النقد ، أن يقلل من الواردات الاستهلاكية الكمية ، ويقتطع من الموارد المنفقة على الاستهلاك الترفى أو غير الضرورى ، ما يوجهه إلى أسواق التصدير - بما يتضمن ذلك من تعزيز قدرته

(١) Milos Churanek Long Term Interdependance Between the Foreign Trade Gap and Balance of Payments in the Period The Isti Plan, Cairo, 1965, A. Cairncross, op. cit. p. 214,

دكتور عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ، ص ٣٨٩ ، دكتور جرجس عبده صروق ،

أهمية تخطيط التجارة الخارجية . معهد التخطيط القومى . مذكرة ٥٣٢ عام ١٩٦٤ .

UNCTAD. Trade Prospects, op. cit. p. 23

(٢)



على التكوين الرأسمالى السلع الانتاجية الانمائية - فإنه يكون بذلك قدأضاف إلى  
رصيد الاستثمارات المنتجة ، ما يدفع به معدلات الاستثمار السريع عن طريق  
إقطاع جانب من الناتج القومى الذى يضع من قبل مدى فى استهلاك ترفى  
وغير منتج (١).

وبالرغم من أن المدخرات هى المصدر المحلى الرئيسى لقبول التنمية الاقتصادية  
فإن القدر المتاح للتنمية الاقتصادية منها بالدول النامية ، لا يزال غير كاف  
للاضطلاع بعبء تمويل الاستثمارات المنتجة، للارتفاع بمعدلات النمو الإقتصادى  
على الوجه المنشود (٢) .

فاذا أضيف إلى ذلك ضعف الإيرادات العامة الحكومية والمتمثلة أساسا -  
بتلك الدول - فى حصة الضرائب (٣) ، إلى جانب عدم كفاءة الأجهزة الضريبية  
بها ، واعتمادها فى جانب كبير منها على الضرائب الجركية التى تصف حصيلتها  
بالجورد النسبى - لظهرت حاجة تلك الدول إلى تعزيز طاقاتها الإيداعية بكافة  
الوسائل الممكنة لسد فجوة المدخرات Savings Gap ، التى يعوق وجودها  
تحقيق الاستثمارات اللازمة بلوغ معدلات التنمية المستهدفة بها (٤) .

(١) Alphonse Aziz, Economic Development, The Institute of National Planning. Memo. No. 678, 1966, p. 22

(٢) NU , Etude sur l'Economie Mondiale, 1965, I, p.16.

فلم تتجاوز نسبة الادخار الى الناتج المحلى الاجالى لدى أكثر الدول النامية فى الفترة  
١٩٦٤/٦٢ - ١٣/ فى حين بلغت النسبة المذكورة بالدول المتقدمة ٢٠٪ من نفس الفترة.

(٣) لا تتجاوز نسبة الإيرادات الضريبية فى الدول النامية ١٠٪ من دخلها، فى  
حين تتراوح فى الدول المتقدمة بين ٢٥ ، ٤٠٪.

[ B. Singh, op. cit. p. 332]

(٤) دارن : D. Snider, Introduction to International Economics 1967. p. 418 ; A. Ford, Econ. Growth, op. cit. p. 41.

ومن أهم أسباب انخفاض معدلات الادخار بالدول النامية، ضآلة مستوى الدخل =

ومن المعروف أن مدخرات قطاع المالم الخارجى والقطاع الحكومى بالدول النامية تتأثر إلى حد كبير ، بحجم وأهمية قطاع التصدير ، أكثر من تأثرها بمستوى نصيب الفرد من الدخل ، فحينما يكون قطاع التصدير كبيراً نسبياً - وتتمتع صادرات الدولة برواج فى الأسواق الخارجية ، يمكن تركيز الإنتاج التصديرى فى أيدي عدد قليل من المشروعات من تحقيق مستويات عالية من الادخار المحلى عن طريق النشاط التصديرى .

هذا فضلاً عن أنه لما كانت الرسوم على الصادرات والواردات تشكل مصدراً إيرادياً هاماً للدول النامية ، فإن قطاعاً كبيراً نسبياً من الصادرات يبيع للادخار الحكومى أن يزيد فى حالة اضطلاع شركات مساهمة بالإنتاج التصديرى ، حيث تغل الضرائب المباشرة وغير المباشرة إيراداً وفيراً (١) . ولذلك كان من وسائل الادخار الاجبارى فى البلاد التى تعتمد على المحصول الواحد ، قيام الدولة باقتطاع جزء من حصيله المحصول الأساسى فى شكل ضرائب ، حيث يكون ذلك فى الحالات التى تتمتع الدولة فى تصدير محصولها بمرکز احتكارى أو شبه احتكارى كما يشتمل المحصول بطلب خارجى قوى يمكنها من فرض ضريبة صادر (٢) . وقد بلغ من أهمية حصيله للضرائب المفروضة على الصادرات فى بعض الدول أن أصبحت الإيرادات الحكومية تتوقف على الأحوال السائدة فى أسواق الصادرات (٣) .

= الفردية ، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل المجتمع على وجه يودى إلى تركيز جانب كبير منه فى أيدي فئة تفرقه بين بذخ استهلاكى واكتناز راكم ، وكذا ضعف الادخار العام المنهق من دخل القطاع الحكومى من المشروعات العامة .

[ أنظر المرجع السابق ص ١٦ ، ٢٠ ، ٢٢ ، U.N. Etude S. E. Mondiale ]

(١) دكتور محمد مبارك حجيرة ، تمويل للتنمية الاقتصادية ، ١٩٦٢ ، معهد الدراسات الضريبية العالمية ص ٧٤ ، ٧٥

(٢) دكتور رفعت المحجوب ، السياحة المالية والتنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ص ٢١ ، ٢٢ .

(٣) وذلك كما هو الحال فى ماليزيا التى بلغ المدد الحدى للادخار فيها - فى الفترة ١٩٦٥/٥٠ - ٢١٠٠ .

وقد بلغت نسبة الضرائب المفروضة على الصادرات عام ١٩٥٩ في الملايو ٢٥٪ من الدخل المتولد فيها ، كما بلغت في تاوانا ٣٨ ٪ (١) ونتيج عن ذلك أن تأثيرات حصيللة الصادرات على الإيرادات الحكومية الاجمالية ، كان ينعكس أثره على مستوى الاستثمار الحكومي (٢) .

وبوجه عام فإن النشاط التصديري يمكن أن يتخذ كوسيلة ذات فعالية لتحويل الفائض من الانتاج المحلي إلى مصدر تمويل للتنمية الاقتصادية وتوفير النقد الاجنبي اللازم لاستيراد متطلباتها من الخارج ، وبذلك يقوم ذلك النشاط بتوفير المرونة اللازمة في تعبئة المدخرات المحلية الاحتمالية والمتمثلة في فائض الاستهلاك المحلي ، لتكثف في خدمة الاستثمارات الانمائية (٣) .

وإذا تكن حقيقة مشكلة نقص الموارد اللازمة لاستثمارات التنمية بالدول النامية ، في ضياع جانب كبير من فائضها الإقتصادي الاحتمالية في وجوه استهلاك كالى أو استثمارات غير منتجة ، فإن نسبة الفائض الإقتصادي المتولد عن نشاط التصدير لدى الدول النامية التي اعتبرها أوسكار لانج (٤) سعيقة الحظ بما تملكه من موارد طائلة قابلة للتصدير ، قدر حصيللة وفيرة من النقد الاجنبي - كحصيللة صادرات العراق من البترول وسيلان من المطاط والشاي ومقر من القطن - يمكن أن تكون بمثابة تعزيز كبير للطاقت الانمائية بتلك البلاد إذا ما وجه ذلك الفائض نحو الاستثمارات المنتجة واستيراد السلع الانمائية من الخارج (٥) .

(١) كذلك كان من الدول التي حققت حرية الصادرات لديها إيرادات وفيرة سيل وروبنيا وبنما وتويلا .

[ A. Rest, Public Finance in Underdev. Coun. 1968, p. 66 ]  
(٢) A. Maizels, op cit, p. 268

(٣) دكتور جرجس مرزوق المريع السابق ، ص ٢ .

(٤) Oskar Langé, Econ. Dev op. cit. p. 14.

(٥) انظر كذلك : Bright Singh, op. cit. p. 358: Meier &

Baldwin, Economic Development, 1962 p. 343.

ونشاط التصدير في هذا العدد، يقوم لدى الدول النامية بدور توفيقى ، تجاه ما تعانيه تلك الدول من صعوبات في الحصول على موارد التمويل الأجنبي، إذ لا تجد الدول المذكورة بدا من الانجلاء إلى زيادة المدخرات القومية (١) في أى صورة كانت ، حيث يكون سبيلها لذلك هو ضغط الإستهلاك المحلى بالقدر الممكن ، من أجل زيادة موارد تمويل للتنمية .

ويرى البعض (٢) في هذا الدور الذى يضطلع به نشاط التصدير لتمييز العلاقات القومية من المدخرات اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية ، إدخارا عينا كجانب من إنتاج البلد يصدر للخارج ، لإستخدام حصيلته في شراء مستلزمات برامج التنمية (٣) .

وفي دراسة A. Maizels التى سبق الإشارة إليها - على حالة أحد عشرة دولة نامية ، عثنا في درجات النمو الإقتصادى ، أجرى اختباراً لدرجة الارتباط بين كل من المدخرات المحلية وحجم الصادرات ، لتبين أى العاميين أقوى تأثيراً في حجم المدخرات القومية : حجم الصادرات أم الناتج المحلى الإجمالى ؟ فلاحظ أنه في العديد من الدول مثل بورما والهند وبروديسيا وزامبيا وترونادا كان ارتباط الإدخار بحجم الصادرات يمثل الصلة الأوثق، كما كانت حركة الصادرات في الدول الثلاث الأخيرة تتطوى على نفسها أساسى لحركة المدخرات المحلية (٤) .

(١) د. وفنت المحبوب ، المرجع السابق ، ص ٢

(٢) دكتور صلاح الدين الصيرى ، المرجع السابق ، ص ٣٢

(٣) ومن أجل ذلك كان وجوب الأهتمام - لدى هذا الرأى - بتقديم الزراعة في المرحلة الأولى التى يمضى فيها الاقتصاد من عدم سوية الجهاز الإنتاجى الصناعى ، حيث يمكن من طريق الانتاج الزراعى ، زيادة الإدخار العيىنى اللازم للتصدير دون الإضرار بالاستهلاك ، ولأن كانت الاستماتة بالإدخار العيىنى على هذا النحو تتطور عن استخدامه في الحصول على الأدوات اللازمة لتقدم الزراعة والإنتاج الأولى في مرحلة أولى ، إلى استخدامه عندما يتحو بقدر كاف في الحصول على الآلات والمعدات اللازمة للصناعة .

[ أنظر المرجع أعلاه ص ٣٣ ]

ولهذا يرى البعض من الإقتصاديين أن معدل الإدخار المحلى بالدول النامية لا يمكنه دفع معدلات النمو الإقتصادى بها إلا بمساعدة حصيلة الصادرات (١) ، حيث أن تخلف نشاط التصدير عن دوره التوئلى للتنمية الإقتصادية بتلك الدول مع محاولة إقتصارها على زيادة المدخرات الأخرى ومن شأنه تحقيق زيادة غير مرغوب فيها من المخزونات أو إحداث تخفيض فى مستوى التشغيل والإنتاج (٢).

وبحسب البعض أهمية حصيلة نشاط التصدير فى هذا الصدد إلى حد القول بأن التصدير بالدول النامية يعتبر هو المصدر الرئيسى لتوئيل خطط التنمية الإقتصادية على أساس ذاتى ، مما يعتبر معه ذلك النشاط بمثابة القلب النابض لكيان الخطط المذكورة (٣) هذا فى الوقت الذى يعكس فيه وجود حركة الصادرات وتدهورها آثاره الضارة فى تعويق تنفيذ برامج التنمية والمهبط بمستوى الدخل الفردى الحقيقى بمعدلات تفوق معدلات التناقص فى حجم الصادرات (٤).

\* \* \*

وأخيراً فإن الدور الأتمانى لنشاط التصدير باقتصاديات الدول النامية ، أيا ما كان تصويره ، من تعظيم شأنه أو تقليل أهميته ، فإن أمره يتوقف إلى أبعد حد

---

هذا وإن كان Maizels قد أبدى تحفظاً ، يغير الى قصور البيانات الأساسية التى اعتمد عليها فيما يتعلق بحجم المدخرات بدخ الدول النامية ، مما يتضح معه باعتبار نتائج التحليل المشار إليها مجرد تصوير فقط لملفلة الإجابة القائمة بين كل من الصادرات والمدخرات المحلية بالدول المشار إليها .

(١) دكتور حازم البىلاوى ، نظرية التجارة الدولية ، المرحع السابق ، ص ٢٦٧ .

(٢) محمد زى شافى ، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، المرجع

السابق ص ٢١٣ .

(٣) دكتور محمود صاف ، سياسات التصدير ، ١٩٦٩ . المقدمة .

(٤) ماهر مزير واصف ، التنمية الاقتصادية وأثرها على ميزان المدفوعات ، معهد

التخطيط القومى ، أكتوبر ١٩٦٦ ، ص ٣٨

على توجيه ذلك النشاط ووضعه في مكانه الحقيقي به من جهود التنمية وتكييفه مع احتياجاتها من جهة ، وعلى تحرير تجارة البلد الخارجية - واقتصادها بصفة عامة - من اسار التبعية التي تربطها بالاقتصاديات الرأسمالية والنفوذ الامبريالى من جهة أخرى .

وفى هذا الصدد يمكن أن يكون توجيه نشاط التصدير - بما يحققه من تنويع التركيب للسلمى للصادرات وتنويع أسواقها ، أداة تضمن الاستقرار لحصيلتها وبالتالى من مضار ارتباطها بالأسواق الرأسمالية . ومن تلك الزاوية يمكن أن يعتبر نشاط التصدير أحد وسائل الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، بالقدر الذى يتيح له فى مجال تحقيق الاستقلال الإقتصادى للملك الدول وتجريف اقتصادها الإقتصادى من قبضة القوى الاحتكارية العالمية .

# الباب الثالث

## المركز الراهن لصناديق الدول النامية ومعوقات تأثيرها الإجمالي

مقدمة :

إن بحث إمكانيات سياسة إنعاش الصادرات في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية ، ليتطلب إلى جانب التحليل النظري والمرض التاريخي لتجارب الدول ، فحصاً دقيقاً لواقع الحال في الأوضاع الاقتصادية الراهنة للبلاد النامية ، وما تقسم به أنشطة التجارة الخارجية بها ، والتعرف على ظروف وإمكانيات واتجاهات تجارة الصادرات فيها ، ومدى توافرها في الحاضر والمستقبل مع آمال وأهداف التنمية الاقتصادية لتلك البلاد .

فليس يكفي أن نقرر بإمكانية قيام النشاط التصديري - في حد ذاته وبموجب منطق الأمور والتحليل النظري - بدور فعال في مجال التنمية الاقتصادية ، كما لا يكفي تأكيد قيام النشاط المذكور في الوقت الحاضر أو فيما سبق بهذا الدور لدى العديد من الدول على اختلاف درجات تقدمها الإقتصادي .

فإذا كانت الدول النامية اليوم تعيش واقعها في تضال مع مظاهر التأخر والجمود الإقتصادي وضغوط الكثافة السكانية ، ولدى الكثير منها قطاعات التصدير تشكل أهمية نسبية مرموقة في إطار نشاطها الإقتصادي ، فالسبب في ذلك ليس قصور أو عجز قطاعات التصدير أساساً عن القيام بدور دافع للتنمية ، بل الأمر يرجع للاحوال التي توجد عليها أنشطة التصدير في تلك البلاد والظروف الإقتصادية المحيطة بها .

فكم من مشاكل ومعوقات تتصل بالظروف الخاصة لتجارة الصادرات والإنتاج التصديري بتلك البلاد ، منها ما يحول أصلاً دون انتعاش صادراتها فيكبلها بالجرء ، ومنها ما يقف في سبيل تأثيرها الإيجابي للشامل - حتى إذا ما انتعشت - فلا ينمكس أثرها على باقي قطاعات النشاط الإقتصادي دافعا إياها في سبيل التنمية الإقتصادية الشاملة .

ومن أجل ذلك نخصص هذا الباب من رسالتنا للتعرف على المركز الراهن لقطاع التصدير في إطار اقتصاديات البلاد النامية، وأحوال وتطورات صادرات الدول المذكورة من حيث نمط تكوينها السلمي واتجاهاتها . وما يقيد الإطلاق نمو تلك الصادرات في جانبي العرض والطلب. وما يعوق نجاح النشاط التصديري في أداء دوره الإيجابي لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية .

\* \* \*

وتقسم دراستنا في هذا الباب إلى فصول أربعة :

- الأول - كيان واتجاهات صادرات الدول النامية وتطوراتها
- الثاني - أوضاع العرض والطلب الخاصين بصادرات الدول النامية
- الثالث - أثمان صادرات الدول النامية وتوزيع مزايا تجارتها
- الرابع - معوقات نجاح النشاط التصديري في دفع التنمية الإقتصادية



# الفصل الأول

## كيان صادرات الدول النامية وتطوراتها واتجاهاتها

للتعرف على المركز الراهن لصادرات الدول النامية وإمكانياتها الحاضرة في مساعدة جهود التنمية الاقتصادية بها ، وتطلعات المستقبل الذي ينتظرها في هذا السبيل ، ينبغي أن نتناول بالبيان الموجز ، تصوراً واقعياً لحجم تلك الصادرات وآفاق نموها ، وما يحتله نشاط التصدير في اقتصاديات تلك الدول - وما يمثلها بين اجمالي الصادرات العالمية - من أهمية نسبية ، وكذا أوضاع التكوين السلمي والاتجاهات الجغرافية لتلك الصادرات . وذلك تمهيداً للالام بما يسترض النشاط التصديري في تلك الدول من معوقات تحول دون تأثيره الإيجابي الشامل على اقتصادياتها .

ونقسم دراستنا في هذا الفصل إلى مباحث ثلاث :

الأول - الوزن النسبي الحالي لصادرات الدول النامية وتطوراتها .

الثاني - التكوين السلمي لصادرات الدول النامية .

الثالث - التوزيع الجغرافي لصادرات الدول النامية .

## المبحث الأول

# الكيان الحالى لصادرات الدول النامية

## وتكوينها وتطوراتها

بالرغم من تخلف التجارة الخارجية في الدول النامية بوجه عام ، عن القيام بدورها الإلتقي في اقتصاديات تلك الدول ، فإن حجم تلك التجارة - مقيساً بإجمالي الدخل القوي - الكثير منها - يشغل حيزاً نسبياً غير ضئيل حيث فافت تلك النسبة في آونة حديثة ٥٠٪ من الدخل القوي لبعض الدول المشار إليها (١) . ومن هذا كان التأثير القوي للتغيرات التي تطرأ على حجم التجارة - في تلك الدول - على مستوى دخلها القوي (٢) . ولقد لوحظ أن تلك الأهمية النسبية التي تحتلها التجارة الخارجية من الدخل القوي بالدول النامية خلال القرن التاسع عشر كانت تفوق مثلها بالدول المتقدمة (٣) .

وترجع الأهمية النسبية لحجم التجارة الخارجية بالدول النامية بصفة عامة

(١) ففي حين كانت اسبة الصادرات الى الناتج القومي الإجمالي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان المتحدة على التوالي عام ١٩٦٩: ٢١٠١٥٠٠٪ ، بلغت هذه النسبة في كل من بنما وليبيا وساحل العاج مثلاً ٧٥٠٤٣٩٪ ، ٣٨٤٦٧٪ على التوالي . كما بلغت نسبة التجارة الخارجية من الدخل القومي في السودان والعراق ١٩٦٣: ١٩٥٠٠٣٧٤٠٠٣٪ ، ٥٠٨٨٤٠٣٪ على التوالي كما بلغت في ج.م.ع - ٢٨٥٠٪ في العام المذكور .

[U.N., Handbook of I.T. and Dev. at 1972, Tab.6.3; المصدر:

N.U. Etude sur l'Econ. Mondiale, 1965.]

(٢) H. Singer, International Development, Growth and Change, 1964, p. 161.

(٣) R.Prebisch, The Economic Development of Latin America and its Principal Problems. [Econ. Bulletin for Latin America, 1962 Feb ]

إلى ضآلة قدرة قطاعات الإنتاج الأخرى في تلك الدول ، واعتماد غالبيتها على نشاط تصدير المنتجات الأولية . ويغزو معدل نمو حجم التجارة الخارجية في الدول المذكورة معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى بشكل ملحوظ (١) .

فإذا ما ركزنا الضوء على تأثير الأهمية النسبية والتطورات الخاصة بصاردات الدول المشار إليها ، لوجدنا نسبة احمالي قيمة الصادرات من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٦٨ ، بالدول النامية التي حققت معدلات نمو عالية في الناتج القومي الاجمالي تجاوزت ٦٪ بلغت ١٩.٢٪ ، ولدى الدول التي تراوح معدل نمو الناتج فيها بين ٤.٤٪ بلغت بسبب الصادرات الناتج الاجمالي ١٥.٩٪ (٢) .

كما تشكل صادرات الدول النامية مائة ، نسبة لا يستهان بها من اجمالي الصادرات العالمية ، بلغت عام ١٩٥٠ ٣١.٢٪ ، كما بلغت صادرات الدول النامية غير المصدرة أساساً البترول في العام المذكور ٢٤.٢٪ . وهذا وإن كان نصيب الدول المذكورة من الصادرات العالمية يتجه في الآونة الأخيرة للتناقص النسبي ، حيث هبط نصيب مجموع الدول النامية إلى ٢.١٥٣ عام ١٩٦٥ ثم إلى ١.٧٠٨٪ عام ١٩٦٩ . كما هبط نصيب الدول النامية غير المصدرة أساساً للبترول عام ١٩٦٥ إلى ١٥.٣ ثم إلى ١.٢٪ عام ١٩٧٠ (٣) .

(١) في الفترة ١٩٦٦/٦٠ كان متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالدول النامية ٥.٤ في حين كان متوسط معدل النمو في كل من الصادرات والواردات على التوالي ٧.٤ و ٥.٨

: UNCTAD, Recent Trends 1+68, op. cit. p. 24.

وفي عام ١٩٦٥/٦٤ كانت نسبة زيادة الناتج المحلي الإجمالي ٥.٤٪ ونسبة زيادة الإنتاج الزراعي ١.١٪ في حين بلغت زيادة التجارة الخارجية ٥.٥٪

(N.U. Etude sur l'Economie Mondiale 1965, p. 14)

N.U. Etude sur le Commerce et Dev. 1970, Tab. 30 (٥)

U.N. Monthly Bulletin of Stat. March and July 1968 (٦)

Tab. 1.1 p. 2. ; Handbook, op. cit. 1972, Tab. 1.8

وقد سجل معدل نمو صادرات الدول المذكورة خلال الفترة ١٩٦٧/٥٠ متوسطاً قدره ٤,١٪، وهو معدل متواضع إذا قيس بمتوسط معدل نمو الصادرات العالمية البالغ ٦,٩٪ وصادرات الدول الاشتراكية البالغ ٩,٢٪<sup>(١)</sup>. هذا وأن كانت بعض سنوات الفترة المذكورة قد سجلت معدلات مرتفعة لثو الصادرات بالدول النامية ومثال ذلك ما تحقق لها خلال المدة ١٩٦٥/٦٠ من متوسط معدل نمو سنوي بلغ ٨,١٪، ومن بين ٥٦ دولة نامية كان عند الدول التي زاد معدل نمو الصادرات فيه عن ١٠٪ خلال المدة المذكورة ٣١ دولة<sup>(٢)</sup>.

وكان من بين الدول النامية التي حققت معدلات مرتفعة في هذا الصدد خلال الفترة ١٩٦٥/٥٥ ليبيا وكوريا وإسرائيل وبنما والصين (تيوان) وسيراليون التي بلغ متوسط معدل نمو صادرات كل منها على التوالي ٤٦,٣٪، ٢٢,٦٪، ١٥,١٪، ١٤,٨٪، ١٣,٧٪، ١٣,٣٪. وكان معدل النمو القوي لصادرات مصر خلال الفترة المذكورة ٢,٦٪<sup>(٣)</sup>.

كذلك تطورت الأرقام القياسية لقيمة صادرات الدول النامية غير المصدرة أساساً للبترول خلال الفترة ١٩٧٠/٥٥ بالمقارنة بصادرات الدول المتقدمة :  
(١٩٦٣ = ١٠٠) .

(١) المرجع أعلاه : UNCTAD., Tab. 1.8, p. 18

ومن أمثلة معدلات نمو الصادرات المنخفضة في الدول النامية خلال الفترة المذكورة ج.م.ع. (٥٠٪) والسودان (٣٢٪) ومن أمثلة المعدلات المرتفعة بالدول الاشتراكية يوغوسلافيا (١٣١٪) وبنما (١٥٠٪) ويبدو ذلك الاختلاف في معدلات نمو الصادرات بين مجموعتي الدول المتقدمة، بمئة خاصة خلال الستينات حيث انخفضت بالدول النامية عام ١٩٦٧/٦٦ إلى ٣,٦٪. ن حين كان بالدول الاشتراكية ٧,٣٪ والدول المتقدمة ٥,٥٪ من العام المذكور .

[U.N. Review of Recent Trends .. 1968, op. cit. p. 1]

UNCTAD, Mesure de l'Effort de Développement 1970. Tab. 13 (٧)

(٣) المرجع أعلاه، جدول رقم ١٢ .

١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٥	
١٤٠	١٠٨	٨٧	٧٢	صادرات الدول النامية غير للمصدرة أساساً البترول
١٨٩	١٢٠	٨٤	٦١	صادرات الدول المتقدمة

كما تطورت القيمة الاجمالية لصادرات الدول النامية من ١٩,١ مليون دولار أمريكي فوب عام ١٩٥٠ إلى ٢٧,٣ مليون عام ١٩٦٠ ثم إلى ٥٥ مليون عام ١٩٧٠. (١)

وبلغ معدل النمو السنوي لصادرات الدول النامية في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٠/٥٠ - ٤,٧٪ وحقق تقدماً على وجه الخصوص خلال الستينات حيث بلغ ٧,٢٪ في الفترة ١٩٧٠/٦٠. وهذا وإن كان معدل نمو صادرات الدول النامية في الفترة المذكورة قد يختلف بشكل واضح عن الحاقق بمئيلة في مجموعات الدول الأخرى حيث بلغ متوسط نمو الصادرات العالمية خلال ١٩٧٠/٥٠ - ٧,٤٪. (٢)

وبمتابعة تطورات نمو صادرات الدول النامية بالمقارنة بمركبة صادرات المجموعات الدولية الأخرى خلال فترة أطول تبدأ بالربيع الآتية - ير من القرن التاسع عشر نجد أن صادرات الدول النامية كانت منذ بداية الفترة المذكورة حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، أسرع نمواً من غيرها من المجموعات الدولية. حتى كانت بداية الخمسينات فبدأت معدلات نمو صادرات الدول النامية في التناقص النسبي الكبير إذا قيست بمتوسط نمو صادرات الدول المتقدمة والصادرات العالمية.

ويوضح التطور المشار إليه البيان التالي :

(١) U.N. Handbook of Inter. T. & Dev. Stat, 1972 Tab. 1.1, 2-1

(٢) وكان معدل نمو صادرات كل من الدول المتقدمة والدول الاشتراكية خلال لفترة المشار إليها ٨٠ ، ٩١ على التوالي . [ Ibid, Tab. 1.5 ]

معدل نمو حجم الصادرات كل عشر سنوات خلال الفترة ١٨٨٠/٧٦ : ١٩٦٦/٥٣

الفترة /	١٨٨٠/٧٦ إلى ١٩١٣	١٩١٣ إلى ١٩٥٣	١٩٥٣ إلى ١٩٦٦
المجموعـــــــــــــــــة			
إجمالي صادرات الدول النامية.	٣٦	٥٠	٥٤
المتقدمة	٤٠	٤٠	١٣٢
العالم	٣٩	٤٣	١٠٢

المصدر : U.N. Vates ; (١)

على أي حال، ينبغي إبراز أنه بشأن تطورات حجم وقيمة الصادرات، الانحالية للدول النامية بوجه عام هو، أن تلك الصادرات، في ترايد مستمر من الناحية المطلقة وإن كانت بمعدلات الزيادة، قد أبدت تناقصاً في الآونة الأخيرة (٢) - بما لا يبرر على أي حال النظرة التشاؤمية لتجارة الدول النامية والمغالاة في التشكيك بقدرتها على الإسهام في الإنماء الاقتصادي بالدول المشار إليها :

بل إن ما أجرى من دراسات بشأن التنبؤ بمستقبل تطور صادرات الدول النامية (٣) قد أسفرت جميعاً عن التنبؤ بمعدلات نمو عالية عبرت عنها الأرقام

I. Kravis, p. 862

(١) انظر المرجع السابق

(٢) وإن كان الناس في تلك المدة لا يفتلونها، إنماها خاطئاً كالفهم المصحح السامية

كما سنرى في البحث القادم .

(٣) مثال ذلك: UNCTAD, Trade Prospects and Capital Needs for Developing Countries, 1968; B. Balassa Trade Prospects for Dev. Coun. 1964.

القياسية لتطور حجم الصادرات المذكورة حتى عام ١٩٧٥<sup>(١)</sup>.  
وفي دراسة خاصة للتنبؤ بمستقبل صادرات هشرين دولة تابعة للمنطقة  
الاسترلينية ، احتسب Maizels معدلات النمو السنوى المحتمل للارقام القياسية  
لأهم السلع التصديرية ، فكانت نتائج الدراسة هي التماثل التقريبي بين درجة  
وانحماض نمو تلك الصادرات الفعلية في الفترة ١٩٥٥/٥٣ : ١٩٦١/٦٠ ، التي بلغت  
٣,٥٪ سنوياً وبين المعدلات المتوقعة وفقاً لاسقاطات التنبؤ والتي تراوحت بين  
٣,٧٪ - ٣,٢<sup>(٢)</sup>.

### المبحث الثاني

## التكوين السلمي والاتجاهات الجغرافية

### لصادرات الدول النامية

أولاً : التكوين السلمي لصادرات الدول النامية :

وأول ما يلفت النظر في التكوين السلمي لصادرات الدول النامية هو تركيب  
الغالبية العظمى منها ، من المنتجات الأولية<sup>(٣)</sup> . إذ تبلغ نسبة المنتجات الأولية

---

(١) صبرت دراسة Balassa مثلاً عن تطور تلك الأرقام من ١٠٠ عام ١٩٦٠

لل ما يراوح بين ١٦٠ ، ١٧٦ عام ١٩٧٥ . المرجع السابق Tab. 3.15, p. 48

(٢) A. Maizels, Exports and Growth of Dev. Coun., (٢)  
op. cit. p. 15

كما أشارت نتائج الدراسة المذكورة إلى أن فرض نمو الطلب الموافق لصادرات الدول  
الأقل نمواً من بين تلك المجموعة (ومنها نيجيريا وسيلان) ، ستكون أكبر من فرض  
الدول الأكثر نمواً .

(٣) تشمل وفقاً لتصنيف السلع الدولي SITC المواد الغذائية والمخروقات والمواد

الخام ومواد الوقود التي تشتملها الفصول ٥ = ٤ من التقسيم المفصّل الجد

شاملة المواد الغذائية والمشروبات ما يزيد على ثلاثة أرباعها ، فقد كانت عام ١٩٥٥ - ٨٧،١ واتجهت الهبوط إلى أن بلغت عام ١٩٦٥ - ٨٢،٤ ٪، ولكنها عادت للارتفاع عام ١٩٦٩ وبلغت ٧٦،٢ ٪. وكان السبب الرئيسى فى عودة مجموعة المنتجات الأولية لصادرات الدول المذكورة للارتفاع أخيراً، زيادة صادرات مواد الوقود. أما مكوناتها الأخرى. وهى المواد الغذائية والمشروبات والمواد الخام فتتجه نسبتها للانخفاض التدريجى بصفة منتظمة وهو ما يبدو مما يلى :

الهيكـل السـلـمى لصادرات الدول النامية بالنسبة المئوية ١٩٦٩/٥٥				
المجموعة السـلـمـية	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٩
المواد الخام	٢٩،٤	٢٨،٠	٢٢،٦	١٩،٦
المواد الغذائية والمشروبات	٣٢،٥	٢٩،٧	٢٨،٦	٢٣،٨
مواد الوقود	٢٥،٢	٢٨،٠	٣١،٢	٣٢،٨

ولا يقتصر الأمر على تكون النسبة الغالبة من صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية ، بل إن تركيزاً شديداً على عدد محدود من تلك المنتجات - قد يكون فى شكل سلعة واحدة أو سلعتين - يسود التركيب السلمى لصادرات العديد من تلك الدول ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك صادرات بورما من الأرز وباكستان من الجوت ومصر من القطن طويل ومتوسط الثيلة والكويت والسعودية من البترول (١)

وفى دراسة لصادرات ٨٦ دولة نامية عام ١٩٦٥ (٢) تبين أن ثمانية وثلاثين

(١) بلغت نسبة الماصلات المذكورة من صادرات الدول المشار إليها عام ١٩٦٣

على التوالى ٦٣ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ١٠٠ ، ١٠٠ على التوالى

[IMF. International Financial Statistics, 1970, April, p. 26]

IBRD., Supplies Credits, Feb. 1968.

(٢)

[ Problems and Policies of Financing, UNCTAD, 1968 ]



منها اعتمدت على سلعة واحدة في تحقيق أكثر من نصف حصيلة صادراتها السلعية كما اعتمدت ٧٦ دولة على ما يراوح بين سلعة واحدة وسبع سلع في تحقيق ما يزيد عن ٥٠٪ من الحصيلة المذكورة .

وقد تحسنت معدلات نمو صادرات الدول النامية من المواد الخام في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ ، وإلى حد فاق ما تحقق لصادرات الدول المتقدمة والدول الاشتراكية من معدلات ، حيث يبدو ذلك من المقارنة التالية :

تطور معدلات نمو صادرات المجموعات الاقتصادية الدولية

من المنتجات الأولية خلال ١٩٦٩/٦٠

الدول النامية	الدول المتقدمة	الدول الاشتراكية	
١٩٦٧/٦٠	٤١٤	٥١٦	٥١٤
١٩٦٩/٦٧	٩١٣	٦٧	٣٠١

المصدر : U.N. Handb. of Int. Trade and Dev. 1972, Tab. 4.2

كما تطورت الأرقام القياسية لقيمة صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية خلال الفترة ١٩٦٩/٦٣ بالمقارنة بصادرات الدول المتقدمة. من تلك المنتجات ، على الوجه الآتي .

١٩٦٣	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الدول النامية	١٠٠	١٠٣	١٠٤
الدول المتقدمة	١٠٠	١٠٠	١٠٤

المصدر : U.N. Handb. of Int. T. and D. 1969 p. 384

أما صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة ، فلا تزال نسبتها بين اجمالي صادرات الدول المذكورة محدودة ، وذلك بالرغم من تزايد تلك النسبة بصفة منتظمة في الآونة الأخيرة ، وتحسن معدلات النمو السنوي لتلك الصادرات ، وتبين الصّالة النسبية لتوزيع السلع المصنوعة من صادرات الدول النامية ،

إذا ما قارنا ذلك النصيب بمثله في المجموعات الدولية الأخرى ونحو ما يندرج  
مما يلي .

تطور نسبة السلع المصنوعة من صادرات المجموعات الدولية المختلفة

في الفترة ١٩٦٩/٥٥

١٩٦٩	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٥	
٢٣٣٨	١٧٣٦	١٤٣٣	١٢٣٩	الدول النامية
٧٦٣٩	٧١٣٦	٦٨٣٦	٦٤٣٥	الدول المتقدمة
٦٤٣٣	٦٢٣٢	٥٦٣٩	٥٠٣١	الدول الاشتراكية

المصدر : U.N. Handb. of I. T. and Dev. 1972, Tab. 4.1

كما فاق معدل النمو السنوي المتوسط لصادرات الدول النامية من السلع المصنوعة  
خلال الستينات غيره من المعدلات المثيلة في المجموعات الأخرى إذ بلغ في الفترة  
١٩٦٩/٦٧ - ٢٠٣٤ ٪ ، وفي الفترة ١٩٦٧/٦٠ ١١٠١ ٪ في حين لم يحاو  
ذلك المعدل بالدول المتقدمة في الفترتين المشار إليهما على التوالي ١٦٣٤ ،  
٩٣٤ ٪ (١) .

وبالرغم من هذا التطور فإنه يمكن القول بأن الصناعات التصديرية لم تفضل  
بعد في الدول النامية بالدور الديناميكي في النمو الصناعي لتلك البلاد ، إذ لم  
يتحقق بعد نجاح ملحوظ في زيادة نصيب الإنتاج التصديري من إجمالي الإنتاج  
الصناعي في الدول المشار إليها . فعن إذا أدخلنا في تعريف السلع المصنوعة، تلك  
المنتجات الأولية التي تخضع لدرجة من التشغيل قبل تصديرها - وهو المعيار الذي  
يستخدمه قياس الإنتاج الصناعي الإجمالي ( ISIC ٢-٢ ) نجد أن صادرات  
السلع المصنوعة من الدول النامية إلى غيرها من المجموعات الدولية في النصف  
الأول من الستينات ، قد بلغت نسبتها من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية  
بالدول النامية ما بين عشر وثمان ذلك الإنتاج - هذا بالإضافة إلى ما يشوب تطور

صادرات البلاد المشار إليها من السلع المصنوعة من حول تغيرات حاده كنشيراً ما يندم معها الاطمئنان لثبو تلك الصادرات بصفة منتظمة (١) .

ومن جهة أخرى فإن تنوع القطاعات الصناعية التي حققت اسهاماً ملحوظاً في زيادة صادرات الدول المذكورة من السلع المصنوعة ، لا يزال محدوداً ؛ فلم يتجاوز نصيب الصادرات من إنتاج كل من الصناعات الكيماوية وصناعات الآلات ووسائل النقل عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، ٢٢٪ من إجمالي صناعات الدول المذكورة ، في حين كانت النسبة الغالبة في المنتجات الصناعية المصدرة لصناعات الأغذية والمشروبات والأدخنة ، مما بلغ عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ (٢) . وكذا لصناعات النزل والنسيج .

وخلاصة القول في صدد تطورات التكوين السلمي لصادرات الدول النامية أنه بالرغم من اتجاه القيمة الاجمالية لتلك الصادرات نحو الزيادة ، فإن هذا الاتجاه لا ينطبق على كل مكوناتها بنسبة واحدة ، بل يتجه معدل الزيادة في نطاق المنتجات الأولية للتناقص ، بينما يتصاعد معدل الزيادة في مواد الوقود والبيع المصنوعة .

## ثانياً : الاتجاهات الجغرافية لصادرات الدول النامية

تعتبر أسواق دول الاقتصاديات المتقدمة هي الوجهة الرئيسية لصادرات الدول النامية ، إذ يستوعب طلب تلك الأسواق ، الغالبية العظمى من تلك الصادرات .

فإذا قسمنا أسواق الدول المختلفة جريباً على التقسيم الرئيسي الذي تسير عليه احصائيات الأجهزة الاقتصادية المتقدمة وتشتمل أساساً على الولايات المتحدة

---

U.N. Industrial Development in Underdev. Countries, (١)  
1969, p. 112.

U.N. Handb. of I. T. and Dev. Stat., 1972, Tab. 4.1 (٢)

الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان ، والثانية الدول المخططة اقتصاديا وتشتمل على الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية الاشتراكية الأخرى والثالثة الدول النامية .

فإن نصيب دول الاقتصاديات المتقدمة في التوزيع الحفـ رافي لصادرات الدول النامية سنة ١٩٦٢ - وبالبالغ إجمالي قيمتها ٢٨.٩٣ مليار دولار أمريكي كان ٢.٩٨ مليار بنسبة ٧.٢٥٪ من إجمالي القيمة ونصيب الدول الاشتراكية المخططة اقتصاديا ١.٧ مليار بنسبة ٥.٥٪ وأخيرا كان نصيب الدول النامية في تلك السنة ٦.٣٨ مليار بنسبة ٢٢.١٪ (١) .

وفي عام ١٩٦٩ كانت أنصبة الأسواق المختلفة من صادرات الدول النامية كالآتي : ٧.٤٣٪ للدول المتقدمة ، ٥.٤٪ للدول الاشتراكية ، ٢.٥٩٪ للدول النامية (٢) .

فاذا ما استعرضنا بهـ ص الفصل القدرات الاستيعابية لأسواق كل مجموعة من تلك الدول لوجدنا الاتي :

### ( ١ ) أسواق دول الاقتصاديات المتقدمة :

عما سبق تبين أهمية أسواق دول الغرب ذات الاقتصاديات المتقدمة التي تستحوذ على القدر الأكبر من صادرات الدول النامية بصفة عامة ، والتي يزايد نصيبها من تلك الصادرات على مرور الزمن . على وجه يفسح عن تزايد ارتباط الدول النامية اقتصاديا بالدول الرأسمالية الغربية . ففي حين ارتفع معدل نمو صادرات الدول النامية لدول غرب أوروبا من ٧.٥ في الفترة ١٩٧٠/٥٥ إلى ٩.٩ في الفترة ١٩٧٠/٦٥ انخفض معدل نمو تلك الصادرات إلى الدول الاشتراكية

Le Role de l'Entreprise Privé , N.U., N.U., op cit., p. 5. (١)

Monthly Bull. Stat. U.N. 1971 ، معنر الأرقام الأساسية (٢)

Mar. Trb. II

في الفترتين المذكورتين من ١٩٣٤ إلى ١٩٣٢ (١).

وقد سبق أن أوضحنا مدى تسلط الدول الرأسمالية المتقدمة على حركة التجارة الدولية ، ضمن سيطرتها على تكوين الخط الراهن لتقسيم العمل الدولي ، حيث قامت الدول المذكورة بتوجيه أو مناع العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة عامة إلى ما يضمن تحقيق مصالحها في المقام الأول ، من ضمان توفير مصادر لمستلزمات نموها الصناعي من المواد الخام ، وخلق أسواق تقس لتضريف إنتاجها الصناعي المتزايد .

وتنوزع صادرات الدول النامية إلى دول الاقتصاديات المتقدمة من حيث تكوينها السلمي على الوجه الآتي :

التكوين السلمي لصادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة  
( ١٩٦٩/٦٥ ) ( مليون دولار أمريكي )

١٩٦٩	١٩٦٥	
٣٦٤٠٠	٣٦١٠٠	الاجمالى
٨٤٠٠	٧٣٠٠	مواد غذائية ومشروبات ودخان
٧١٠٠	٦١٠٠	مواد خام هذا البترول
١٢٤٠٠	٨٤٠٠	مواد وقود
٧٤٠٠ (٢)	٣٩٠٠	سلع مصنوعة (عدا الآلات ووسائل النقل)

وتذهب التوقعات إلى تغير نسب التكوين السلمي لصادرات الدول النامية إلى دول الاقتصاديات المتقدمة مستقبلا . فصادرات المواد الخام الزراعية (٣)

(١) Handbook of Internat. T. and Dev., 1972, Tab. 8-11.

(٢) Monthly Bull. Stat. Mar. 1971, U.N. p.p. XX : XXX.

(٣) بلغت قيمة تلك الصادرات في السنة المذكورة ٣٩١ مليون دولار أمريكي منها ٧٢٧ مليون دولار قيمة قطن خام ، ٢٨١ مليون قيمة صوف وحرير خام .

[ Trade Prospects ... UNCTAD, op. cit., p. 22 ]

وقد كانت نسبتها ١٧٢٢٪ سنة ١٩٦٠ ، يحتمل أن تتناقص إلى ١٠٪ فقط عام ١٩٧٥ .

ورغم ذلك فإن بعض الدول المتقدمة سيزايد طلبها على تلك المجموعة من السلع ، حيث تشير التوقعات المذكورة إلى زيادة صادرات المواد الزراعية إلى دول غرب أوروبا في سنة ١٩٧٥ بنسبة ٣٪ ، وإفريقية وجنوب أفريقيا بنسبة ٥٠٪ ، واليابان بنسبة ١٠٪ على أن تلك الزيادة سيكون توزيع مكاسبها بين الدول النامية بنسبة ٥٣٪ لدول أفريقيا ، ٤٧٪ لدول أمريكا اللاتينية (١) .

أما صادرات الدول النامية إلى دول الاقتصاديات المتقدمة من المنتجات المصنوعة فرغم أنها تشكل نسبة لا بأس بها من اجمالي صادرات هذه الدول من تلك المنتجات ، حيث بلغت ١٩٦٠ ، ٥٤٪ منها . إلا أن نسبتها من اجمالي صادرات الدول النامية إلى البلاد المذكورة في تلك السنة كانت في حدود ٦٤٪ . وبلغت سنة ١٩٦٥ - ١٥٪ ثم عام ١٩٦٩ ، ٢٣٪ (٢) .

وقد أسفرت بعض الدراسات بشأن التوزيع الجغرافي لصادرات الدول النامية من السلع المصنوعة خلال الستينات ، عن أن تلك الصادرات لم تلعب بعد دورها المناسب في أكبر منافذ تصريفها وهي دول السوق الحر ، فنصيب تلك الدول من الصادرات المذكورة لا يزال ضئيلاً إذ لم يتجاوز عام ١٩٦٣ في الاحتياجات الاستيرادية للدول المتقدمة من السلع المصنوعة . و جدير بالذكر في هذا المقام أن واردات الدول المذكورة من تلك السلع من دول الاقتصاد المخطط مركزياً ما زالت محدودة ، مما يدل على أن مصدر المنافسة الرئيسي أمام صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة هو الدول المتقدمة ذاتها (٣) .

B. Balassa, op. cit. p. 60.

(١)

Monthly Bull. Stat., UN. 1970, Mar.p.XX

(٢)

U.N. Industrial Development Survey, 1969 Vol. I.p.125

(٣)

وتشكل الأسيبة الثالفة من صادرات الدول النامية من السلع المصنعة إلى دول السوق الحر ، صادرات السلع المصنعة الحقيقية ، وتعتبر أمريكا اللاتينية هي المصدر الرئيسي لتوريد السلع المصنعة للأسواق المذكورة ، يليها الدول الآسيوية النامية ثم الأفريقية (١).

والموقع لتلك السلع أن ترتفع نسبتها مستقبلا من صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة لإقتصاديا ، بدرجة طيبة - بل لقد كانت النسبة التي بلغتها فعلا عام ١٩٦٩ أعلى بكثير مما حبرت عنه توقعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ١٩٧٥ .

أما مواد القود فيينا كانت نسبتها من صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة إقتصاديا سنة ١٩٦٠ ، ٢٥.٨ ٪ فالتوقع أن تصل إلى ٤٣ ٪ سنة ١٩٧٥ (٢) .

## (٢) أسواق الدول الاشتراكية :

كانت نسبة صادرات الدول النامية إلى أسواق تلك المجموعة سنة ١٩٦٠ ، ٤.٦ ٪ ولم تتجاوز هذه النسبة عام ١٩٧٠ ٣.٩ ٪ . وباستخدام التعريف الضيق لتصنيف السلع المصنعة ( SITC - ٥ - ٨ ) نجد أن نسبة ما حصلت عليه أسواق الدول الاشتراكية من صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة لم

(١) وكان بعض الروابط والصلات التاريخية الخاصة كمية الجوار ، تأثيرها في توزيع الجغرافي لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة إلى حد ما ومثال ذلك اتجاه صادرات الدول النامية الآسيوية إلى سوق اليابان ، وصادرات أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة . ومع ذلك فيمكن القول بصفة عامة أن المؤثرات الجغرافية والتاريخية على نمط التجارة كانت في صادرات السلع المصنعة أقل بكثير منها في المنتجات الأولية . وهو ما يمتد للأمل في مستقبل صادرات الدول النامية من السلع المصنعة .

[ انظر المرجع السابق ص ١٢٧ ]

يحتاجون ١. / فقط من واردات الأولى من تلك السلع . وترتفع هذه النسبة إلى ٥. / إذا أدخلنا السلع نصف المصنعة في الاعتبار (١) .

ونظرا لحرص المخططات الاقتصادية في الدول النامية للكتلة السوفيتية على اتباع سياسة الاستكفاء الذاتي اعتمادا على عظم امكانياتها من الموارد الطبيعية وكذا حظر استيراد السلع الاستهلاكية - عدا ما تقتضيه الضرورة - فإن البعض يتوقع عدم زيادة واردات تلك الدول من الدول النامية في بعض السلع التي تشكل زونا كبيرا في صادرات الأخيرة كالقطن والصوف والمطاط الخام ، وهو ما ينطبق على المواد الزراعية بصفة عامة . هذا في حين أن الإنتاج المحلي من بعض تلك المنتجات لا يكفي لاحتياجات دول الكتلة المذكورة ، الأمر الذي يدعو للاعتقاد بأن تلك الدول ستعتمد النظر في موقفها هذا من استيراد السلع الزراعية والغذائية بالإضافة إلى احتمال اقبالها أيضا في المستقبل على استيراد السلع المصنوعة التي يتطلب إنتاجها نسبة كبيرة من عنصر العمل (٢) .

على أن توقعات الدراسة التي أجرتها السكرتارية الدائمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة ١٩٦٨ تشير إلى تزايد صادرات الدول النامية إلى دول تلك المجموعة بمعدل سنوي قدره ٧.٨٪ وترتفع نسبتها من إجمالي صادرات تلك الدول من ٤.٦٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٦.٥ أو ٦.٦٪ سنة ١٩٧٥ حسب فرضي خطة التوقعات .

على أن النصيب الأكبر من واردات الكتلة المذكورة من الدول النامية هو السلع المصنوعة التي بلغت سنة ١٩٦٥ ، ١٧٥ مليون ( دولار أمريكي ) حيث ارتفعت في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ بمقدار ١١٠ مليون دولار ، والغالبية العظمى منها عبارة عن غزل نسيج وألياف تركيبية منسوجة والدول النامية بالشرق الأدنى والشرق الأوسط ، ومن المتوقع زيادة صادرات السلع المصنوعة إلى تلك الكتلة

U N. Industrial Development, 1969. op. cit. p. 114. (١)

B Balassa, op. cit. p. 119 (٢)



بمعدل مستوى يتراوح بين ١٤٠٢٪ إلى ١٥٠٦٪ لتصل إلى ثلاثة أضعاف حجمها الحالي (١).

### ٣) أسواق الدول النامية :

وتشكل صادرات الدول النامية إلى بعضها البعض منذ ١٩٦٠ حتى نسبة تزيد قليلا عن خمس إجمالي صادراتها إذ كانت عام ١٩٦٠ ١٩ وبأكثر سنة ١٩٧٠ - ٢٠٠٣ (٢).

ورغم الزيادة المطلقة في حجم تلك الصادرات فإنها لا تلاحق نسبة الإدخول وزيادة الطلب في تلك الأسواق ، كما أن نسبتها إلى إجمالي صاد الدول النامية ستظل وفقا للتوقعات في حدود ٢٠٠٤ أو ٢١٠٤٪ حتى ١٩٧٥ .

ويلاحظ انخفاض معدلات النمو في تلك الصادرات بصفة خاصة في الحام الزراعية بسبب ظهور البدائل الصناعية ، وفي مواد الوقود بسبب مكشفات بترولية جديدة في تلك الدول ، ومع ذلك فمن المنتظر أن صادرات الدول النامية فيما بين بعضها البعض دورا هاما في تحقيق معدلات المستهدفة لديها في الفترة المقبلة ، مع تخفيف ضغوط احتياجات تلك الدول واردات على موازين مدفوعاتها (٣).

وبالنسبة لصادرات الدول النامية من السلع المصنوعة ، فقد كان أقل حقيقته تلك الدول في زيادة صادراتها من السلع المذكورة خلال العقد الماضي . تقع في تلك المنطقة الحساسة الخاصة بتجارة هذه الدول النامية مع البعض (٤) .

(١) المرجع السابق ص ٢١ ، ٢٢ AD, Trade Prospects

(٢) Handbook of Internat. Trade and Dev., 1972, Tab. 3.1

(٣) AD, Trade Prospects p. 31.

(٤) تارن : Industrial Dev., 1969, op. cit. p. 115

أما عن الصادرات التي ينتظر أن تحقق نموا ملحوظا في إطار التبادل التجاري بين الدول النامية بعضها البعض ، فهي المواد الغذائية وخاصة الحبوب والقمح وكذلك مجموعة السلع المصنوعة التي تزايدت نسبتها فيما بين عام ١٩٦٥/٥٤ بمقدار ٤٠ ٪ ، حيث حققت معدل نمو أسرع من معدل نمو الدخل .

كما تذهب التوقعات إلى تزايد نسبة مجموعة السلع المصنوعة إلى الصادرات الاجمالية للدول النامية من ١٨ ٪ عام ١٩٦٥ إلى ٢٥ أو ٢٧ ٪ عام ١٩٧٥ - لتصل قيمها إلى ٣ أو ٣.٦ بليون دولار - بحسب فرضى خطة التوقعات .

وهكذا يبدو أن تطور التوزيع الجغرافي لصادرات الدول النامية سيؤدى من ناحية توزيع مكاسب الدخل الاجمالي لتلك الصادرات إلى تفلوت كبير فيما بين الدول النامية . فالدول المصدرة أساسا للواد الخام الزراعية ، أو غيرها من المنتجات الأولية غير البترول ، وهى تشكل غالبية الدول النامية ، سينخفض نصيبها من مكاسب حصيلة الصادرات لحساب الأقلية المصدرة لمسودات الوقود والمنتجات المصنوعة التي يكون من حظها الحصول القدر الأعظم من تلك المكاسب (١) .

\* \* \*

و نستخلص مما سبق من بيان الاتجاهات الجغرافية لصادرات الدول النامية أن استئثار أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة بالنصيب الأكبر منها ؛ وعلى وجه متزايد ينعكس اتجاه الزيادة الارتباط تلقائيا بين اقتصاديات الدول النامية والاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، حيث يتخذ ذلك الارتباط طابع النقط الثقيل لدى لتقسيم العمل الدولى ، من غلبة المنتجات الأولية وخاصة البترول على صادرات الدول النامية ، ذلك النقط الذى أرست دعائمه المصالح الاستعمارية للدول الرأسمالية وهو

ما يجب أن تتصدى الدول النامية للعمل على تغييره في إطار استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية وتحرير تجارتها .

أما الآفاق المتاحة لثو صادرات الدول النامية إلى الدول الاشتراكية فتتحدد في الوقت الحاضر في نطاق السلع المصنوعة والتحف مصنعة . وفيما بين الدول النامية مع بعضها البعض - في نطاق المواد الغذائية والسلع المصنوعة . وهي اتجاهات ينبغي أن تكون محل اعتبار في توجيه سياسة الصادرات ضمن إطار التخطيط للتنمية الاقتصادية في المدى الطويل .

## الفصل الثاني

### أوضاع العرض والطلب لصادرات الدول النامية

حيث أن طاقة البلد التصديرية والمركز التنافسي لصادراتها في الأسواق الدولية يتوقفان بصفة أساسية على ظروف العرض الخاصة بإنتاج سلع التصدير وعلاقات القطاع التصديري بسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى ، من جهة . وعلى ظروف الطلب بالأسواق الخارجية وما يتحكم فيه من أوضاع ومؤثرات . فالتناول هنا دراسة أوضاع كل من العرض والطلب الخاصين بصادرات الدول النامية في مبحثين :

الأول : ظروف إنتاج صادرات الدول النامية ( أوضاع العرض )

الثاني : أوضاع الطلب على صادرات الدول النامية .

#### المبحث الأول

### ظروف إنتاج السلع التصديرية بالدول النامية

( أوضاع العرض )

وأبرز ما يتصل بتحديد إمكانيات العرض من سلع التصدير الرئيسية ، هو أولا - طبيعة عرض ودالات إنتاج المواد الأولية ، وهي السلع التصديرية الرئيسية بالبلاد النامية حتى الآن .

ثانيا - أثر احتياجات القطاعات الاقتصادية الأخرى على الطاقة التصديرية .

## أولاً - ظروف عرض وطبيعة إنتاج سلع التصدير الرئيسية بالدول النامية

تضم ظروف العرض المشار إليها - كما ذكرنا - مدى الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج الأساسية الداخلة في إنتاج سلع التصدير القابلة ، ومستوى التقدم الفني وطرائق الإنتاج السائدة ، وطبيعة عرض المنتجات الأولية ودالات إنتاجها .

فمن جهة الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج الأساسية اللازمة لإنتاج سلع التصدير ، سبق أن لمب عامل الوفرة أو الندرة في عناصر الإنتاج الرئيسية اللازمة لإنتاج سلع التصدير ، دوره في العديد من التجارب التاريخية لتوسع التصدير لدى العديد من الدول ، فكانت وفرة الأراضي القابلة للزراعة في الاقتصاد الأمريكي في أواخر القرن التاسع عشر ، إحدى الدعائم الأساسية لثروات الصادرات من السلع الأكثر استخداماً لعنصر العمل . وفي تجارب الاستثمار الأجنبي بالعديد من الدول النامية ، كان عامل الندرة أو الوفرة في بعض العناصر هو الموجه لمشروعات الاستثمار الأجنبي (١) - التي تدفقت إلى ميدان الانتاج التصديري - في إختيارها لنوع المشروعات التي يتم فيها هذا الاستثمار . فحيثما كانت الندرة النسبية في عنصر رأس المال والعمل الماهر وارتفاع تكلفة الحصول عليها ، كانت المشروعات المشار إليها تتجه لميادين الإنتاج الأكثر اعتماداً على استغلال الموارد والظروف الطبيعية وعنصر العمل غير الماهر ، كان إنتاج الشاي والدخان والمطاط والبن (٢) .

(١) على أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن مشروعات الاستثمار الأجنبي ، كانت تستوحى في إختيارها للميادين الإنتاجية على الوجه المذكور ميادين الأرباحية بصفة أساسية ، دون ما اعتبار لنفع المبتدع منها على مستوى الاقتصاد القومي .

(٢) كما كان عامل الوفرة النسبية للموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج بعض السلع يوفى تأثيره في الكثير من الحالات - عامل ارتفاع التكلفة اللازمة لنقل البضائع العاملة الماهرة ، كما هو متص

وإذ يرى البعض في الوفرة الفسبية للوارد الطبيعية ببعض الدول النامية، أحد العوامل الرئيسية لتخصصها في إنتاج السلع الأكثر استخداما لتلك الموارد، على وجه جعل منها إلى حد بعيد - مصدر صافية net exporter لهذا النوع من السلع بالمقابلة للدول الصناعية المتقدمة المستوردة الصافية لها، فإن اتجاه بعض الموارد المذكورة للتناقص النسبي مع تزايد السكان بمرور الزمن، لا بد أن يعكس في نظر ذلك الرأي تغيرا في نمط التجارة الخارجية والتخصص بتلك الدول، مما قد يهبط بحجم صادراتها الأمر الذي يجب تداركه بتعويض ذلك التناقص في الموارد الطبيعية من خلال التقدم الفني وتطوير أساليب الإنتاج وزيادة التكوين الرأسمالي (١).

ومن جهة تأخير مستوى التقدم الفني وطبيعة دالات إنتاج سلع التصدير الغالبة على صادرات الدول النامية، وهي المنتجات الأولية. فقد أفغى التخصص العميق لدى الدول المذكورة في ذلك النوع من الإنتاج، لأغراض التصدير، إلى إنبطاع الإنتاج الكلي لتلك الدول بالمستوى المنخفض لفنون الإنتاج السائدة في قطاعات إنتاج المواد الأولية.

ولذا كان التقدم الفني بالدول المذكورة قد شق طريقه في وحدات الإنتاج الحديثة التي أقامها الاستثمار الأجنبي بهدف التصدير كالمزارع الجاهية الكبيرة أو القطاع الاستخراجي، فإن هذا التقدم قد ظل قاصرا على تلك الوحدات الانتاجية دون أن يشيع أثره في باقي القطاعات، حيث بقي مستوى الأساليب الانتاجية البدائية المستخدمة في وحدات الإنتاج الصغيرة التقليدية - وخاصة في وحدات الإنتاج الريفي العالي - على ما هو عليه من تأخر (٢).

---

== الشأن في لمناخ بعض المنتجات المنجسية لأغراض التصدير، كالتحس والمديد الخام والبقول والبوكيت .

راجع : R. Baldwin, Econ. Dev. and Export Growth op cit. p. 60-62

K: Rothwell, op. cit. p. 115

(١)

(٢) فقد ظلت أساليب الإنتاج البدائية ونمط وحجم الاستثمارات المستخدمة في إنتاج الأرز بدول جنوب شرق آسيا مثلا، على حالها زمنيا طويلا حتى في الآونة التي انتشت فيها ==

وهكذا نتج عن المبالاة في تخصص الدول المذكورة في إنتاج المنتجات الأولية بفرض التصدير، إنعكاساً غير موافق على الطبيعة العامة لدالات الإنتاج في ذلك القطاع الذي ظلت الصبغة العامة فيه هي الاعتماد على العمليات البدائية التي تقوم بها الأيدي العاملة الرخيصة المنقرضة إلى المهارة والدراية الفنية (١).

ولا شك في أهمية عامل التطوير في فنون الإنتاج وأساليبه في قطاعات الإنتاج التصديري بالدول النامية في الوقت الحاضر، لما يتوقف عليه من الحفاظ على معدلات نمو صادراتها من التدهور، حيث يواجه التوسع الانتاجي لدى من يعتمد منها على الإنتاج الزراعي لأفراض التصدير، حدود مساحات المناطق القابلة للزراعة مع تزايد ضغط النمو السكاني بمرور الزمن (٢).

كما أن التقدم الفني هو سبيل تلك الدول للتأثير الدافع على دالات الإنتاج في ظل الغيب القائمة لديها للعناصر الانتاجية المتاحة فمن طريق تطوير فنون الإنتاج وأساليبه يمكن زيادة كية الناتج وخفض النفقات النسبية للإنتاج بأكثر مما يحققه مجرد النمو السكاني لعناصر الإنتاج، ويصور Kindelberger أهمية تأثير التقدم الفني على منحني إمكانيات الإنتاج *production possibility curve*، بما يقرره من أن ما يتوافر من الموارد الطبيعية إنما ترتبط قيمته ومزاياه في الإنتاج بدرجة التقدم الفني المتاحة (٣).

كذلك فن المعالم الهامة في ظروف عرض السلع التصديرية - بالدول النامية - الطبيعة السائدة لإنتاج سلع التصدير الرئيسية من حيث نسب تأليف عناصر الإنتاج اللازمة لذلك الإنتاج، إذ يعتبر ذلك من السمات الأساسية لبناء الانتاجي

== أسواق تصدير الأرز، كذلك كان الشأن في إنتاج الكاكاو لأغراض التصدير في جنوب أفريقيا .

Meier & Baldwin, op. cit. p. 380

(١)

H. Myint, The Economics of the Developing Coun.

(٢)

1968, p.50

Rothwell op cit. p 111-114

(٣) تارن :

والتي تعكس تأثيرها الواضح على مدى قدرة النشاط التصديري في دفع التنمية الاقتصادية (١). إذ يتوقف على تناسق أو توافق نسب تأليف العناصر السالفة الذكر، مع حالة وظروف عرض الكميات المتاحة بالفعل من تلك العناصر مدى ما يمكن أن يعكس الإنتاج التصديري من تحقيق التوازن بين حجم القوة العاملة وعناصر الإنتاج الأخرى المتاحة (٢).

وقد كان فيما نتج عن تعارض الطبيعة السائدة لنسب جمع عناصر الإنتاج لسلع التصدير الرئيسية مع ظروف عرض العناصر الإنتاجية ببعض الدول النامية - في ظل اتجاهات السيطرة الاستعمارية للاستثمار الأجنبي - من تزايد الطاقة الفائضة في عنصر العمل، ما أسفر عن زيادة اختلال التوازن بين وسائل الإنتاج والقوة العاملة بتلك البلاد (٣)، حيث أفضى تراكم فائض الأيدي العاملة بالقطاع الأول إلى تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة (٤).

على أن أخطر ما يميز عرض صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية عما يتصف به عرض تلك المنتجات الأولية - تلك التي تشكل غالبية صادرات الدول النامية - قلة المرونة من ناحية، واحتمال الخضوع للتقلبات نتيجة الظروف الطبيعية من ناحية أخرى.

(١) وهنا يبدو اختلاف التأثير الإجمالي للإنتاج للتصدير ما بين الصادرات الصناعية وصادرات المنتجات الأولية، حيث تتطلب الطبيعة الفنية لعمليات إنتاج سلع التصدير المصنوعة نسب شبه ثابتة لمزج العناصر مع ميل نسبة رأس المال / العمل للارتفاع. في حين لا يخضع تحديد نسب مزج العناصر الإنتاجية في قطاع الإنتاج الأولي لمثل هذه المتغيرات الفنية.

(٢) B. Higgins, Econ. Dev. op. cit. Chap. 12

(٣) Baldwin, Econ Dev. and Export Growth, op. cit. p.10

(٤) وقد ساعد على تفاقم تلك الظاهرة انخفاض معدلات الوفيات من السكان ونمو حجم القوة العاملة بمعدلات أسرع من معدلات التكوين الرأسبي.

Baldwin, Ibid, p. 11

[ انظر :



فغالبية صادرات الدول المذكورة من المنتجات الأولية ، تعتبر من هبات الطبيعة كالبترول وخامات المعادن ، الأمر الذي يجعل الاستفادة من مكاسب التجارة لدى تلك الدول مرتبطة بما مل الحظ ، هذا فضلا عما تعرض له المحاصيل الزراعية من تقلبات في العرض نتيجة الآفات وتقلبات الظروف المناخية الى جانب العوامل الأخرى كالقدرة والاستعداد لاستخدام رأس المال الأجنبي .

وإلى جانب ذلك تعاني الكثير من صادرات الدول المذكورة من قلة مرونة العرض ، نتيجة لاعتقاد انتاج تلك الصادرات ، أما على مشروعات مملوكة لا جانب أو على صفار الفلاحين عن لا تتوافر لديهم الوسائل والمعرفة والحوافز الدافعة لاستخدام الأساليب الانتاجية المستحدثة (١) .

كذلك يقلل من مرونة عرض الصادرات لدى الدول النامية ويؤثر بالتالي على نجاحها في استقلال مواردها بالاستثمار في صناعات التصدير، مدى مرونة تحريرك الموارد ومرونة التنظيم الاقتصادي . وقليل من الدول النامية من تملك - في ظل أوضاعها الحاضرة - من وفرة الموارد ومرونة التنظيم الاقتصادي ، ما يمكن به تطوير وتنويع سلع التصدير وتحريرها من اطارها التقليدي (٢) .

ويميل انتاج السلع الأولية والمواد الخام بصفة عامة إلى الجمود النسبي وبطء الاستجابة إلى تغيرات الطلب والائتمان في المدة القصيرة (٣) إذ أن التوسع وزيادة وزيادة الانتاج وهي ما يفترض حدوثه عند زيادة الطلب أو ارتفاع الائتمان يعرفها في انتاج غالبية المحاصيل ، ما يتطلبه نمو الانتاج من فترة زمنية ، حتى

---

(١) A. Cairncross, Contribution of Trade to Development (١)

[ Factors in Econ. Dev., op. cit. p. 227 ]

Maizels, Growth and Trade 1970, p. 112. (٢)

Meier, Leading Issues, op. cit., p. 390; Factors in (٣)

Econ. Dev., Cairncross, op. cit. p. 227.

يؤتي المحصول ثماره وحتى تغطي الأرض ما في باطنها (١) .

فإذا ما قورنت مرونة عرض المنتجات الأولية بميلاتها في السلع المصنوعة لوجدنا أن مرونة عرض الأولى تقل كثير أعنها في الثانية ، وهذا ما يشيع الاعتقاد بأن تعرض أسعار المنتجات الأولية للتقلبات العنيفة انما يرجع لقلة مرونة عرضها وهو الأمر الذي يعكس على الدول النامية حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي تسببها تقلبات حصة الصادرات من سنة لأخرى بدرجة أصبحت تهدد سعي تلك الدول نحو النمو السريع المستقر .

وقد تكون مرونة العرض للتصدير أكبر من مرونة الانتاج ذاته ويرجع ذلك لبعض العوامل كقيام بعض المصدرين بتكوين مخزون احتياطي ، وتغيرات الطلب الاستهلاكي ، وعمليات الاستيراد برسم إعادة التصدير وغيرها إلا أن تلك العوامل المساعدة لمرونة العرض في التصدير لا تتوافر امكانياتها لدى الكثير من الدول النامية بحكم ظروفها في الوقت الحاضر . إذ تواجه سياسة تكوين المخزون للتصدير . بعض الصعوبات وارتفاع التكلفة ، كما أن عمليات الاستيراد برسم إعادة التصدير غير شائعة حالياً في تلك البلاد (٢) .

---

(١) فن أشجار المحاصيل الأولية ما لا يحصى ثماره إلا بعد فترة غير وجيزة كما هو الحال في عاصيل البن والشاي والكاكاو والمطاط وغيرها هذا إلى جانب ما يحتاجه المنتجون من وقت لاتخاذ قراراتهم بالتوسع في الانتاج لتعبير احتياجاته قبل حلول وقت الحصول بشهور عديدة . يضاف إلى ذلك انعدام امكانيات التوسع السريع نتيجة تأخر الأساليب الزراعية وتقصي المعدات الفنية والآلية ومواد التسميد المستخدمة بالدول النامية . وأغلب تلك الموانئ تقعد في سبيل خفض المروض عند تدفق الطلب على تلك المنتجات .

A. Maçbean, Export Instability and Econ. Dev't 1966. p.23. (٢)

## « ثانياً »

### أثر احتياجات القطاعات الأخرى على الطاقة التصديرية

ويتعلق الأمر هنا ببيان الضغوط التي تمارسها القطاعات المحلية الأخرى على الطاقات التصديرية المتاحة سواء أكانت في شكل طلب استهلاكي نهائي ، أو استهلاك وسيط لسد احتياجات الصناعة من المواد الخام والمنتجات الوسيطة أو ما تتطلبه بعض أهداف السياسة الاقتصادية - كتوفير العمالة وتحقيق استقرار الأسعار وزيادة الإيرادات العامة من تدابير تعكس أثرها على القدرات التصديرية أو على أثمان السلع المصدرة .

وتعتبر تلك المؤثرات من المعوقات التي قد تحول بين نشاط التصدير وبين أسهامه في التنمية الاقتصادية ، بالقدر الذي تؤثر به على قدرة القطاع في توليد الفائض الاقتصادي الذي يمكن توجيهه لتمويل الاستثمارات المنتجة الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية .

فمن جهة ضغط احتياجات الاستهلاك المحلي ، أدى تأثير الضغط السكاني في الكثير من الدول النامية - في ظل النظم الاقتصادية والاجتماعية القائمة بها - إلى التقليل من قدراتها التصديرية ، نتيجة تحويل بعض الموارد الطبيعية من الإنتاج التصديري إلى الإنتاج الاستهلاكي المعيشي وقد يكون تزايد الاستهلاك النهائي على الوجه المشار إليه ، في صورة استهلاك غير ضروري ، وعلى حساب الإنتاج التصديري ، بما ينتج عنه خسارة مزدوجة ، من جهة ، لتنافس غلة الإنتاج ، ومن جهة أخرى لتحويل الموارد من الاستخدام الأكثر إنتاجية إلى استخدامات أقل إنتاجية (١) .

---

H. Myint, The Classical Theory of International Trade (١)  
and Underdeveloped Coun, The Econ. Journ. 1968. p. 881.

غير أن الطلب الاستهلاكي المحلي أولويته اذا ما تعلق الامر بسلع استهلاكية ضرورية كالمواد الغذائية وغيرها ، لهذا كانت الطلب المذكور تأييده الفعال في الضغط على امكانيات قطاعات التصدير في الدول النامية نتيجة البدء باقتطاع الاحتياجات الضرورية للاستهلاك المحلي ولو على حساب المعروض للتصدير من المواد الخام والسلع الغذائية .

لذلك فقد أصبح من اسباب تناقص الصادرات في بعض الدول ، تزايد الطلب المحلي على الاستهلاك مما يشكل ضغطاً على حجم السلع المتاحة لتصديرها<sup>(١)</sup>.

وانتهت بعض الدراسات التي قامت بها منظمة الجات ، كما ذهبت أراء بعض الاقتصاديين مثل Cairncross الى ارجاع أسباب ركود الصادرات في الدول النامية لبطء نمو الانتاج وقلة مرونة العرض مع سرعة واتساع الطلب المحلي في تلك الدول على السلع التصديرية لديها . ومن الأمثلة على ذلك تناقص صادرات الهند من منتجات الجلود بالنسبة للصادرات العالمية منها من ٢٩ ٪ سنة ١٩٥١ الى ١٩ ٪ سنة ١٩٦٠ بسبب تزايد الطلب المحلي بمعدل أسرع من التوسع الانتاجي<sup>(٢)</sup> ولا يقل أثر الاستهلاك الصناعي أو غير النهائي للشروعات التي تفتح للسوق المحلية ، من أثر الاستهلاك الفردي المباشر ، في امتصاص جانب من الموارد الانتاجية التي كان يمكن تخصيصها للانتاج التصديري أو التصدير المباشر .

ومن الأفكار الشائعة أن دخول الدول النامية في مرحلة التصنيع كثير ما ينعكس على حركة صادراتها من المنتجات الأولية بالجلود ، حيث يؤدي نمو النشاط الصناعي بتلك البلاد الى استهلاك جانب كبير من المنتجات الأولية التي كانت توجه اصلاً للتصدير . ويؤكد Cairncross انطباق ذلك على احوال صادرات الدول النامية — الناشئة صناعياً — من المنتجات الأولية في الفترة ١٩٥٧ : ٢٧

B. Singh, op. cit, p. 374

(١)

B. Cohen The Stagnation of Indian Exports 1951: 1961 (٢)

[The Quar. Jour. of Econ, 1964, Nov. p. 604]

حيث يلعب العامل السعري الدور الأول في ذلك . اذ ترتفع اسعار المنتجات الأولية في الدول المنتجة لها بصورة عامة ، كنتيجة لقلّة مرونة العرض وضبط الطلب عليها ، في الوقت الذي يتحول فيه اهتمام تلك الدول من التنمية الزراعية الى التنمية الصناعية . وقد اكدت ذلك بعض الدراسات المعتمدة على التحليل الإحصائي ، التي قام بها الجهات بهدف التعرف على اسباب ركود صادرات مجموعة الدول المنتجة للبراد الأولية — عددها ثمانية — اطلق عليها الدول شبه الصناعية Semi Industrial وهي الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وأستراليا والهند وجنوب أفريقيا وفنلندا ويوغوسلافيا حيث ارجعت تلك الدراسة اسباب تخلف وبطء معدلات نمو صادرات الدول المذكورة إلى مقتضيات النمو السريع في النشاط الصناعي (١) .

فحيث يتصرف اهتمام الدول البامية في السنوات الأولى لبرامج التصنيع إلى صناعات السلع البديلة للواردات لأغراض الاستهلاك المحلي ، فإن تلك الصناعات تعتبر منافساً لصناعات سلع التصدير في اجتذابها لعناصر الانتاج (٢) . هذا بالإضافة إلى ما يترتب على تركيز الاهتمام واعطاء مكان الصدارة لصناعات الاحلال المذكورة من انعكاس مظاهر الضعف الفني والهيكل في تكوينها كصناعات ناشئة على غيرها من الصناعات بما في ذلك صناعات التصدير ، تلك التي تتطلب أساساً مستوى خاصاً لكي تكتسب المركز التنافسي اللازم في الأسواق الخارجية .

كما أن ارتفاع تكلفة انتاج صناعات السلع البديلة للواردات في تلك المرحلة التي تعتمد فيها على إجراءات الحماية ، يزيد من عبء النكسة على صناعات التصدير نتيجة اعتماد الأخيرة في الحصول على ما يلزمها من بعض المواد المجربة والسلع الوسيطة على انتاج الأولى ، بدلا من استيراده من الخارج بأسعار أقل (٣) .

A. Maizels, op. cit. p. 114

(١)

B. Singh, op. cit. p. 364.

(٢)

ONUDI, Promotion des Industries Orientées vers l'Ex-

(٣)

portation, 1969, p. 8

وتؤثر برامج السياسات المحلية الموجهة لتدعيم صناعات الاستهلاك المحلي على مستوى أسعار بعض السلع التي تساهم في الانتاج الزراعى التصديرى وما يحتاجه المنتجون الزراعيون . فترفع أثمان تلك السلع بالقدر الذى يؤدى إلى تثبيط الحوافز لدى هؤلاء المنتجين في سعيهم لتحسين الانتاج وبما يؤثر بالتالى على هدف تنمية ذلك القطاع (١) .

### أثر تدابير السياسات المالية والاقتصادية المحلية :

ويتصل بتوفير احتياجات كل من الاستهلاك المحلى والصناعة المحلية — اقتصادا من كميات السلع والموارد الانتاجية التى توجهة للنشاط التصديرى — ما تتخذه الحكومات المختلفة من سياسات عملية تتضمن وضع قيود على الصادرات لغرض تحقيق أهداف حيوية اقتصادية ، تجدها ذات أولوية خاصة ويترتب عليها خفض ما يتاح تخصيصه للتصدير من الانتاج المحلى . فمن تلك السياسات ما يهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار وللوازنة بين الطلب الاستهلاكى المحلى والطلب الخارجى لتغادى أى اتجاهات تضخمية في الأسعار ومنها ما يوجه لغرض توفير العمالة المستقرة والقضاء على مظاهر البطالة .

ولما كان استخدام سياسة رفع معدلات الضرائب بهدف خفض الدخول المتاحة للاستهلاك ، وكذا سياسة خفض الاتفاق الحكوى من أجل أحداث آثار انعكاسية تواجهه بالدول النامية العديد من الصعوبات والمشاكل كما أن سياسة التوسع في الواردات يقابلها في الدول المذكورة — كما هو معروف — مشاكل موازنة المدفوعات الخارجية وغيرها من المشاكل ، فلا يبقى أمام بعضها إلا الاتجاه نحو تخفيض الصادرات من خلال اتخاذ الوسائل والتدابير التى تهدف للقضاء على ظاهرة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار (٢) .

H. Johnson, Economic Policies Towards Less Developed Countries, 1968 p. 70

T. Schelling, op. cit. p. 224, 275.

(٢)

ومن تلك التدابير اجراء تخفيض سعر الصرف الذى يترتب عليه بمصر الأضرار غير المواتية بالنسبة للصادرات ، تؤدي إلى انكماش حجمها كما تؤدي إلى ارتفاع تكاليف انتاجها والتقليل من مكاسبها بوجه عام<sup>(١)</sup> .

ومن الامثلة على تلك الحالات ما أنتهجه بعض حكومات جنوب شرق آسيا من ضغط انتاج المطاط الطبيعي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية حيث أسفر ذلك عن تخلف انتاج المطاط الطبيعي عن ملاحقة الطلب العالمى عليه في فترة ما بعد الحرب ، الأمر الذى ساهم في دفع الدول المستهلكة للمطاط الطبيعي إلى الاسراع في تنمية انتاج المطاط الصناعى كسلعة بديلة .

ويؤثر كذلك على طاقة الإنتاج الزراعى لأغراض التصدير، ما تتخذه بعض الحكومات من إجراءات تهدف بها إلى محاربة التضخم الناشئ عن التوسع في برامج التصنيع ، يكون من شأنها ضغط أسعار السلع التى تشكل أساساً مصدر دخل المنتجين الزراعيين ، لصالح العمال الصناعيين وسكان المدن<sup>(٢)</sup> .

وفي دراسة تطبيقية لمسببات ركود صادرات الهند في الفترة من ١٩٦١/٥١ تين أنه كان في مقدمة تلك الأسباب ارتفاع أسعار تلك الصادرات بالنسبة للأسعار المنافسة للسلع المماثلة في الأسواق الخارجية. وكان مصدر ذلك الارتفاع في أسعار الصادرات الهندية ، ما انجبت إليه سياسات الحكومات الهندية من تقييد بعض الأهداف الاقتصادية الأخرى التى وجدت لها ذات أولوية أسبق من هدف تنمية الصادرات<sup>(٣)</sup> .

J.Ltiche, Balance of Payments and Econ.Growth, 1959, p.33 (١)

H. Johnson, op. cit. p. 71. (٢)

B. I. Cohen, op. cit. p.605 (٣)

تقى صادرات القطن مثلاً فرضت ضرائب مبادر عالية من جانب الحكومات المركزية وحكومات الولايات بالإضافة إلى ارتفاع نفقات الانتاج نتيجة بعض الإجراءات الحكومية أيضاً كرفع أثمان التأمينات، وترتب على ذلك تناقص نصيب المهند من الصادرات المالية القطنية

ومن جهة سياسة توفير العملة المحلية فقد أدى حرص بعض الدول على توفير المستوى اللازم من العملة والتشغيل إلى اتخاذ كثير من التدابير والاجراءات ذات الأثر غير الموافق على حجم الصادرات .

فكان لتغليب هدف القضاء على البطالة وإتاحة الفرصة أمام الصناعات اليدوية الصغيرة للاستمرار في الإنتاج ، أثره على حجم الصادرات ومقتضيات انتعاشها . ويساعد على ذلك جهود الجماعات السياسية في بعض الدول كمنقابات العمال وصغار المنتجين ودافعي الضرائب ، كما حدث بالهند ، في وقت من الأوقات (١) .

وفي مجال فرض الضرائب على الصادرات كمورد للإيرادات العامة : تعمل الكثير من الدول النامية المصدرة للمحاصيل الزراعية ، على فرض الضرائب المرتفعة على تلك المنتجات بغرض توفير حصة من الأيراد للاتفاق على التنمية الاقتصادية ، ولا يخفى ما تؤدي اليه المغالاة في تلك الضرائب من تعويق نمو الصادرات من تلك السلع ، وما لا يبرره مجرد الاستناد إلى الاعتبارات المالية لتعريفه . من ذلك ما أدت اليه تجربة كوبا سنة ١٩٥١ / ٥٠ من فرض ضرائب عالية على الصادرات في فترة الانتعاش الاقتصادي ، مما انعكس بالضرر على حجم تلك الصادرات (٢) .

كما استخدمت حكومة الهند كذلك الطريقة على الصادرات لغرض الأيراد

---

من ١٩٤٦٪ سنة ١٩٥٦ إلى ٣٨٪ سنة ١٩٦٠

كما أدت سياسة المحافظة على استقرار الأسعار المحلية للمسوحات الفنية في الهند إلى انخفاض نصيبها من صادرات العالم من ١٦٪ سنة ١٩٥٤ إلى ١٣٪ سنة ١٩٥٦ .

(١) ومثال ذلك معاوضة لتقايضات المالية في الهند خلال الخمسينات ، في ادخال نظام النول الأنوماني في صناعة المسوحات التقنية المنتجة لتصدير [B. Cohen op.cit.p.607]  
B. Singh, op.cit., p. 364. (٢)



المالى فى شأن صادراتها من الأنطان قصيرة التيلة والجوت (١).

وينتج عن فرض الضرائب على الصادرات نفس الآثار من ناحية خفض حجم الصادرات ، سواء أكان الهدف من فرضها مالياً أو حائياً . إذ قد تستخدم تلك الضرائب لغرض حماى بقصد رفع ثمن المواد الخام بالنسبة للنتاج الأجنبى تشجيعاً للانتاج الصناعى المحلى ، كما فرضتها الحكومات الاستعمارية فيما مضى فى بعض مستعمراتها بفئات تفضيلية تهدف إلى حماية الصناعات فى الدولة المستعمرة الأم (٢).

\* \* \*

ونتيجة لما تقدم من بيان ظروف الانتاج الخاصة بسلع التصدير الرئيسية بالدول النامية وكافة أوضاع العرض المتعلقة بها ، نستخلص أن العرض الإجمالى لتلك الصادرات يتصف بوجه عام بقلّة المرونة نسبياً . وهو ما يغبى العمل على تلافيه من خلال سياسة تنويع التكوين السلى للصادرات والنهوض على الأخص بتصويب السلع المصنوعة منها .

## المبحث الثانى

### ظروف الطلب على صادرات الدول النامية

وتشكل ظروف الطلب الخارجى على صادرات الدول النامية ، الشرط الأهمى من بين المؤثرات المحددة للركز الراهن لتلك الصادرات ولمدى قاعليتها فى دفع قوى التنمية بالدول المذكورة . وهما هنا يبيان معدلات ذلك الطلب وطبيعته فى كل

(١) الأمر الذى أدى إلى انخفاض نصيب صادرات الجوت الهندى من صادرات الجوت

العالمية من ٨.٧٪ سنة ١٩٥٤ إلى ٧.٣٪ سنة ١٩٦٥

[B. Cohen, op. cit. p. 608].

L. Towle, op. cit. p. 489

(٢)

من الزمن القصير والطويل، ثم القيود التي تضعها السياسات الحماية بدول الأسواق الرئيسية لتلك الصادرات .

## «أولا»

### محددات وطبيعة الطلب على صادرات الدول النامية

يتوقف حجم صادرات الدول النامية بصفة أساسية ، على مستوى طلب أسواق دول الاقتصاديات المتقدمة عليها ، وذلك بالنظر لأن واردات الأسواق المذكورة ، من تلك الصادرات ، لا تزال كما رأينا تشكل الجانب الأعظم من الحجم الإجمالي للأغذية .

ونتناول هنا على التوالى ، محددات الطلب على الصادرات المذكورة في كل من الزمن القصير والزمن الطويل .

ففى الزمن القصير ، يرتبط حجم الطلب المذكور - أساسا - بتغيرات مستوى الدخل والانفاق في الدول الرأسمالية المتقدمة ، حيث تعكس تغيرات ذلك الدخل آثارها المباشرة على حجم الطلب ، ومن ثم على حصيلة صادرات الدول النامية .

ورغم أن معدلات نمو الدخل لدى الدول الكبرى المتقدمة أكبر وأسرع منها في الدول النامية ، فإن مرونة الطلب على الواردات إزاء تغيرات الدخل بالدول المتقدمة ، تقل عنها في الدول لتنامية ، المعتمدة أساسا على تصدير المنتجات الأولية ، إذ كلما تزايد الدخل في الدول الأخيرة ، كلما تزايدت حاجتها لاستيراد السلع الانتاجية والوسيلة اللازمة للاستثمار . فضلا عن تزايد طلبها على السلع الاستهلاكية (١) .

وبسبب تداخل تأثير تغيرات الدخل بين الدول على الوجه المذكور ، فإن آثار الدورات الاقتصادية وتغيرات مستوى النشاط الاقتصادى ، بين الرخاء

والكساد ، لا يقتصر أثرها على اقتصاديات الدول الكبرى ، إذ تنتشر في باقي الدول بما يمكن عليها جميعا في النهاية . بل أن أثرها على الدول الناشئة الصغيرة يكون أقوى في حالات الكساد (١) .

ففي فترات الرخاء والتضخم ، يزايد الطلب بصفة عامة على المنتجات الأولية فتتجه أسعارها للارتفاع بدرجة تفوق كثيرا ارتفاع أسعار السلع المصنوعة ، ويحدث عكس ذلك في حالات الكساد ، إذ ينخفض الطلب سريعا على المنتجات الأولية التي تشكل غالبية صادرات الدول النامية (٢) هذا في حين يعكس الرخاء تزايداً في طلب الدول النامية على الواردات ، بنسبة تفوق نسبة زيادة الدول المتقدمة ل وارداتها من الأولى ، وبالرغم من ذلك فإنه في أوقات الكساد يستمر استيراد الدول النامية السلع المصنوعة بنفس المستوى ، لقلة مرونة طلبها نسبيا على تلك السلع .

لهذا فإن تغيرات الدخل المصاحبة للدورات الاقتصادية والناشئة عن حلول الازمات الدورية أو الإنتاج أو الناجمة عن عوامل غير اقتصادية كالحروب وتغيير السياسات الحكومية ، تعكس آثارها على صادرات الدول النامية بدرجة أكثر حدة مما تعكسه على صادرات الدول الصناعية المتقدمة . مما يرجع أساسا لاختلاف مرونة الطلب بين المنتجات الأولية والسلع المصنوعة (٣) .

وكان هذا في الواقع ، من مصادر الشك الذي اثير في الآونة الأخيرة حول ما يمكن ان تحفقه الدول النامية من تجارتها مع الدول الصناعية المتقدمة بالاستناد على ارتفاع مستوى النشاط الإقتصادى ونمو الدخل في الأخيرة ، حيث تختلف

---

(١) ومثال ذلك أن ما عيبه حالة الكساد من تناقص واردات دولة كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٠٪ من الدخل القومى يمكن أن يؤثر على بعض الدول النامية الصغيرة في صورة تناقص صادراتها بنسبة قد تصل إلى ٢٠٪ من دخلها القومى .

[أنظر : Krause, International Econ., op. cit., p. 38.]  
Meier & Baldwin, op. cit. p. 328 (٢)

B. Singh, op. cit. p. 362, L. Towle, op. cit. p. 819. (٣)

معدل نمو الواردات الاجالية للدول المتقدمة من الدول النامية - بشكل واضح -  
عن معدلات نمو الدخل القوي بالاولى (١) . وذلك فيما عدا زياده طلب الدول  
المتقدمة على البترول وبعض المواد التعدينية الأخرى . وفي ذلك ما يفيد ان  
نمو التجارة الدولية في الآونة الحديثة إنما يقع بصفة اساسية بين الدول الصناعية  
مع بعضها البعض (٢) .

ومن ذلك نستخلص ان الطلب الخارجى على صادرات الدول النامية في  
الزمن القصير ، يتصف بوجه عام بقلة المرونة ، كما تتميز طبيعته بالتقلب .  
وتعتبر ظاهرة عدم استقرار الطلب على المنتجات الأولية في الاسواق العالمية  
من أهم المشاكل التي تواجه تجارة الدول النامية في المدى القصير ، نظرا لما تعكسه  
على حصيلة صادرات تلك الدول من تذبذب .

ولإ جانب ما تحدثه تغيرات الدخل الناشئة عن الدورات الاقتصادية ، يساهم  
في تضخم أثر تقلبات الطلب الخارجى على صادرات الدول المذكورة ، عدة  
عوامل (٣) منها عظم النسبة التي تشكلها المنتجات الأولية من تلك الصادرات (٤)

B. Balassa, op. cit. p. 4 (١)

R. Nurkse, Trade Theory and Dev. Policy 1961 (٢)  
[Leading Issues., Meier, op. cit., p. 361]

H. Johnson, Economic Policies Towards Less Developed (٣)  
Countries, 1968; p. 140; A. Macbean, op. cit. p. 26; B. Singh,  
op. cit. p. 64

(٤) على ان إرجاع ظاهرة تقلبات صادرات الدول النامية إلى مركز تلك الدول  
على إنتاج المواد الأولية افتراض نظري أثبتت بعض الدراسات التحليلية قصور قيمته التفسيرية  
عن بيان العوامل الرئيسية لتلك التقلبات ، إذ أفادت تلك الدراسات بأن التضخم المركز  
لدى تلك الدول في المنتجات الأولية لم يفسر أكثر من ٦٪ من ظاهرة تفاوت درجة عدم  
الاستقرار في الصادرات — وفي ذلك ما يبرر الاعتقاد بأن وراثة كل حالة من الحالات تكن  
عوامل محددة ذات مصدر على أو خارجي ونظراً لظروف .

[ Macbean, op. cit. p. 56 أظن ]

واعتماد الكثير من تلك الدول على عدد محدود من السلع التصديرية، إلى جانب تركيزها على أسواق معينة لتسويق صادراتها، وعظم حجم التجارة الخارجية لديها. وتقلبات الطلب على صادرات الدول النامية، قد تكون في شكل كمي كما قد تكون في شكل سعري، إلا أن بعض الدراسات قد أفادت بأن ظاهرة حساسية الاستقرار في الطلب على تلك الصادرات إنما تنشأ عن التقلبات الكمية أكثر مما تنشأ عن تقلبات الأسعار (١).

وفي الزمن الطويل، تنصف حركة طلب الدول المتقدمة على المنتجات الأولية بترسخ معدل الزيادة، بالقياس إلى معدلات نمو الدخل القومي في الدول المذكورة إذ تتضاءل نسبة الزيادة من الدخل التي تنفقها الدول المشار إليها على شراء المنتجات الأولية بمرور الزمن. ولما كانت غالبية صادرات الدول النامية تتكون من المنتجات الأولية، فقد كانت الظاهرة المشار إليها من أسباب تبسط نمو صادرات الأخيرة إلى أسواقها الرئيسية. وفي الوقت الذي تقتانس فيه نسبة زيادة الدخل بالدول المتقدمة - الموجهة الانفاق على السلع الغذائية والمواد الخام نتيجة الجزء الأكبر من تلك الزيادة نحو الطلب المتزايد على السلع المصنوعة والخدمات (٢).

وتقدر نسبة ما تنفقه الدول النامية من الزيادة في دخلها (٣) على وارداتها من الدول النامية، بما لا يزيد على ثلثي نسبة الزيادة المتحققة في الدخل المذكور وهو وضع ليس من المتوقع تغييره في المستقبل القريب، ما لم تسبل الدول الصناعية

Macheau, Ibid, 57

(١)

(٢) أنظر: محمد زكي الماجر، العلاقات الاقتصادية الدولية ١٩٦٧ ص ٦٥،  
دكتور محمد زكي شافعي، مشاكل لتجارة الدولية لبلاد المنتج للنتجات الأولية، محاضرات  
معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٤

(٣) قدرت نسبة زيادة الدخل في الدول المذكورة خلال الفترة ١٩٦٥/٥٠ : ١٩٦٥/٤١  
وخلال ١٩٦٥/٥٦ : ١٩٦٥/٤١

المتقدمة على تخفيف القيود المفروضة من جانبها ، على وارداتها من الدول النامية (١) هذا وإن كانت بعض الفترات التاريخية قد ظهر فيها تحسن تلك النسبة لصالح الدول النامية (٢) .

وقد كان لذلك الوضع أثره فيما بدا من فوارق شاسعة بين نصيب الدول النامية من الزيادة في الصادرات العالمية ونصيب غيرها من المجموعات الدولية الرئيسية ، حيث بلغ نصيب الدول المتقدمة من تلك الزيادة عام ١٩٦٧/٦٦ ، ٧١٣٦٪ ، ونصيب الدول الاشتراكية ١٥٥٠٪ ، في حين لم يتجاوز نصيب الدول النامية ١٢٣٩٪ . كما بلغ معدل نمو الصادرات الاجمالية للدول النامية في الفترة ١٩٦٥/٦ ، ٥٣٩٪ . في حين ارتفع بالدول المتقدمة إلى ٨٥٠٪ (٣) .

وترجع أسباب هبوط الطلب على صادرات الدول النامية في المدى الطويل لعدة عوامل أهمها :

أولا نمو انتاج الدول الصناعية من المواد الأولية بدرجة كفاءة عالية ، يعتبر مصدر تهديد تنافسي لمنتجات الدول النامية من تلك المواد (٤) .

وكذا تقدم الصناعات الكيماوية في القرن العشرين ، مما أدى إلى ظهور بدائل صناعية عن المنتجات الأولية الطبيعية ، تنافسها في نفس أوجه استخدامها مما أثر على طلب الأخيرة .

ويتضح تناقص طلب الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية - بسبب الاقبال على استهلاك منتجات المواد الصناعية التركيبية - خلال الفترة من ١٩٥٣

---

A. Maizels, op. cit. p. 246

(١) .

(٢) كالفترة ١٩٥٤/٣٠ .

(٣) أنظر : G. Lacharière, op. cit. p. 11

U.N. Review of Recent Trends in Trade and Dev. (٢) 1968 p. 1,2

Cairncross, Factors in Econ. Dev. op. cit. (٤) p. 227

إلى ١٩٦٥ ، من تقيع تطورات نسبة قيمة بعض المواد الصناعية من الاستهلاك الإجمالي لبعض المنتجات (١).

فقد ترتب على التوسع في استخدام الألياف التركيبية الصناعية أن تطورت نسبة قيمتها من قيمة الاستهلاك الإجمالي للألياف الفسجية من ٣٢٪ في الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٥ إلى ٤٤٪ في الفترة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦١ ثم إلى ٥٩٪ في الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥ . كما ترتب على استخدام المطاط التركيبي أن احتلت نسبة قيمته من الاستهلاك الإجمالي لمنتجات الكاوتشوك ٣٨٪ زادت إلى ٥٤٪ ثم إلى ٦٢٪ خلال الفترات المشار إليها على التوالي (٢) .

كما يرجع هبوط الطلب على الصادرات المذكورة إلى ما أدى إليه التقدم الفني في البلاد الصناعية من تخفيض نسبة المواد الخام التي تدخل في تكوين المنتج النهائي (٣) . وكذا انجاء الدول المتقدمة لتحويل الصناعات من إنتاج الصناعات الخفيفة إلى إنتاج الصناعات الثقيلة مثل الصناعات الهندسية الكبرى والكيميائية التي تقل احتياجاتها من الواردات (٤) .

ومن أسباب هبوط الطلب المذكور كذلك ، سياسات التمريرة الحامية التي انتهجتها الدول المتقدمة لتخفيض وارداتها من الدول الأخرى وخاصة ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد مما جعلها تسيطر لا على إنتاج العالم فحسب بل على تجارة العالم أيضاً ، اذ نتج عن السياسة المذكورة لانخفاض واردات الولايات المتحدة الأمريكية في السلع الزراعية سنة ١٩٥٥ بنسبة ١٥٪ عنها في سنة ١٩٥٩ هذا في الوقت الذي ارتفع فيه الدخل القومي الإجمالي بها خلال

---

(١) Cairncross, Factors in Econ Dev., Cairncross op.cit.p.327

(٢) U.N., Le Role de l'Entreprise Privé, op. cit. p. 76.

(٣) العلاقات الاقتصادية الدولية : دكتور محمد زكي المدير ١٩٦٧ ص ١٦٥ .

أنظر كذلك : Methode of Industrial Dev., Papers&Proceed, 1962p.117.

(٤) B. Singh, op. cit. p 365 ; A. Maizels, op. cit , 114.

للمدة المذكورة بنسبة ١١٦ ٪ (١) .

وأخيراً فقد ساعد على تناقص الطلب المشار إليه في المدى الطويل تزايد انفاق الدول المتقدمة على الخدمات مما تناقصت معه نسبة انفاقها من الزيادة في الدخل على استيراد السلع المنظورة كالمواد الأولية وغيرها . ويؤثر بالتالي على حجم صادرات الدول النامية بصفة خاصة .

وقد ترتب على تلك العوامل حدوث تغيير أسمى في بئسان الطلب بالبلاد الصناعية، ترتب عليه ذلك الاتجاه في معدل الزيادة في الطلب إلى التراخي النسبي (٢)

## « ثانياً »

### قيود السياسات الحمايية والاجراءات الرقابية بالدول المستوردة

استعرضنا فيما سبق عوائق نمو الصادرات النابعة من قوى السوق التلقائية المتعلقة بأوضاع الطلب الخارجى . على صادرات الدول النامية . وبالأخص منتجاتها الأولية . فضلاً عما يتصل بعرض تلك المنتجات .

إلا أن ما تقبله حكومات الدول المستوردة وتكتلتها الاقتصادية الدولية من سياسات حمائية ، وما تتخذ من تدابير رقابية بهدف تحقيق الحماية لانتاجها سواء من السلع المصنوعة أو المنتجات الأولية ، وضمن الاستقرار النسبي لأسعارها وتنظيم استيرادها بما يتفق مع مصالحها القومية ، لا يقل تأثيراً في مجال تعويق وعرقلة نمو صادرات الدول النامية وتحسين مركزها في الأسواق الدولية .

ولما كانت الأسواق الرئيسية لصادرات الدول النامية ؛ هي أسواق دول

---

Meieri, Leading Issues, op. cit. p. 362

(١)

(٢) مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية : دكتور محمد زكى شافى ١٩٦٦

س ٢١٠ وكذلك : G. Lacharière, op. cit. p. 11



الاقتصاديات الصناعية المتقدمة كما سبق الإيضاح ، فإن سياسات الحماية والقيود الاستيرادية والتقييدية في الدول المتقدمة تعتبر أخطر المواقف الخارجية لصادرات الدول النامية بتلك الاسواق .

وبالنظر لتخصص غالبية الدول النامية في انتاج المنتجات الأولية . التي تشكل قيمة صادراتها منها نسبة ٨٥ ٪ تقريباً من إجمالي حصيلتها من الصادرات — فإن اجراءات المنع والتقييد التي تتخذها حكومات الدول المتقدمة تعتبر من أهم العوامل المضادة لامكان تحقيق النفع من هذا التخصص على المستوى الدولي (١).

ولذلك أيضاً تعتبر السياسات والاجراءات المشار اليها ، من أبرز عوامل التنمية الاقتصادية أمام الدول النامية ، لما تؤدي اليه من حرمان الدول المذكورة من فرص الاعتماد على حصيلة صادراتها وللتحكم في مقدراتها التنافسية بالاسواق الخارجية والتيقن من ملائمة نسب التبادل الدولي لصالحها . حتى ازجود الدول النامية في دفع آثار تلك العوائق والعمل على إزالتها وتجنب مضارها أصبحت تحتل جانباً كبيراً من سياساتها الاقتصادية (٢) .

وتتخذ العوائق المشار اليها أشكالاً متعددة ، كما يختلف تأثيرها ما بين منعه وتقييد واحتكار وتسلط على الأسعار ، كما تختلف أساليبها باختلاف أنواع السلع وإن كان القاسم المشترك فيها جميعاً هو ما تهدف اليه من تحديد حجم الواردات وتحديد أثمانها .

وقد أولت المنظمات الاقتصادية الدولية هذا الموضوع عنايتها وتناولت دول الانتماء العامة للتصريفات والتجارة وكذا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالدراسة .

ومن القيود التي تضعها السياسات المذكورة ما ينبع عن نظم التجارة الخارجية وسياساتها بالدول المتقدمة ، ومنها ما ينشأ عن غير ذلك من التنظيمات الإدارية

---

Krause, The International Economy, 1955, p. 14. (١)

L. Towle, op. cit., p. 825 (٢)

### أو الاجراءات الرقابية المنفذة للنظم الاقتصادية المختلفة .

فيدخل في العواقب التي ترجع لسياسات التجارة الخارجية ، نظم تراخيص الاستيراد وما تتطلبه من اشتراطات وتنظيم قوائم للمستوردين . كما تدخل فيها نظم الحصص ونظم الرقابة على النقد الاجنبي ونظم الانحياز الحكومي وسياسات مكافحة الإغراق ، كما يدخل فيها أيضا منح الإعانات لبعض السلع من الإنتاج المحلي لتمكينها من منافسة السلع المثيلة المستوردة .

ويدخل في التنظيمات الادارية ، وضع تقسيمات سلمية لأغراض المعاملة والإجراءات الجمركية ، واشتراط مواصفات خاصة للتمتع وعلامات الطرود واستيفاء المستندات ، ويدخل في هذا النطاق أيضا ما يشكله عدم وضوح أحكام النظم والعمليات الجمركية وعدم نشرها ، من تعويق لحركة صادرات بعض الدول النامية . كما تتضمن العقوبات الناشئة عن النظم الاقتصادية والمالية وما يعكسه فرض بعض الضرائب على حجم وأسعار الواردات ، وكذا نظم التسعير .

وتدخل في لعقبات المصادرة عن تنظيمات وقائية ، الإجراءات الصحية والمواصفات الفنية وتدابير الأمن القومي ... الخ (١) .

كذلك من القيود ما يصدر عن نظم التعريفات الجمركية ، كفرض ضرائب على الواردات والتمييز في فئات التعريفات ومنح الاستثناءات والتخفيضات والاعفاءات ونظم التفضيل الجمركي كالاتحادات الجمركية والمناطق الحرة (٢) .

### سياسات حماية المنتجات الأولية :

تقوم بعض الدول المتقدمة في سبيل تدعيم مركز قطاع الانتاج الزراعي لديها ، والحفاظة على مستوى الدخل المنخفض عنه بموازنته مع القطاعات الانتاجية الأخرى ، بفرض بعض الاجراءات الحمايية ضد وارداتها من السلع الزراعية وغيرها من المنتجات الأولية (٣) .

H. Johnson, op. cit. p 84,105

(١)

GATT, L'Etude des Marché d'Exportation, 1967, p. 43,

(٢)

UNCTAD, Le role de l'Entreprise Privé, p. 77

(٣)

وقد دعا إلى ذلك جو المنافسة الدولية في تجارة السلع الزراعية مما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية في أوائل الخمسينات لاتخاذ إجراءات تحديد كمي على نطاق واسع لوارداتها من تلك السلع . وهو الاتجاه الذي سارت عليه فيما بعد دول السوق الأوروبية المشتركة فيما انتهجت بشأن حماية السلع الزراعية (١).

وقد أدت هذه الاجراءات بطبيعة الحال ، للاضرار بالدول النامية المنتجة للواد الأولية ، خاصة على أثر ما قامت به الدول الأوروبية من فرض حماية واسعة على وارداتها من الحبوب والاحوم والدهون النباتية والزيوت ومنتجات الألبان والسكر وغيرها من المواد الغذائية ، سواء عن طريق الرسوم الجمركية أو لظلم التحديد الكمي المختلفة (٢) . وكذا ما قامت بفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على وارداتها من الصوف الخام من رسوم عالية تراوحت بين ٢٥٪ ، ٣٥٪ وجهت حصيلتها لآعانة صناعات المنسوجات الصوفية المحلية . وما فرضته أيضاً على وارداتها من القطن الخام من قيود الحصص في الوقت الذي تمنح فيه للبصريين إعانة قدرها ٨٠ سنت عن كل رطل وذلك بفرض المحافظة على حجم صادراتها من القطن . وكذا ما فرضته الولايات المتحدة من قيود كمية على وارداتها من البترول ومنتجاته (٣).

وهكذا انتشرت القيود التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة على استيراد المنتجات التي ينتج لها مثيل لديها ، حتى قيل ان ما قلتهجه تلك البلاد الآن من رفلة النسياب المنتجات الأولية إليها من الخارج أصبح هو الأصل وتجري انسيابها هو الاستثناء ، وكان من نتائج تلك السياسات زيادة إنتاج الدول الصناعية من المنتجات الأولية مما أصبح يفيض عن حاجتها فوجته التصدير إلى أسواق العالم بصورة تشكل ضغطاً متزايداً على الأسواق العالمية لتلك المنتجات (٤) .

(١) المرجع السابق ص ١٠ H. Johnson, op cit. p.10

(٢) دكتور محمد زكي السيد المرجع السابق ص ١٦٦ .

(٣) B. Balassa, op. cit. p. 115.

(٤) دكتور محمد زكي خانسي : مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ١٩٦٦ ص ٢١٢ .

كما أصبح فائض إنتاج بعض الدول المتقدمة من المنتجات الأولية يوجه لتوزيع الخارجى على سبيل العون الاقتصادى لبعض الدول الفقيرة ، مما يشكل منافسة لصادرات الدول النامية من تلك المنتجات (١) .

ومن المعروف أن منع مثل تلك المساعدات كان يقرن باشتراط عدم قيام الدول النامية بتصدير سلع منافسة لتلك المنتجات إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

وهكذا كانت سياسة توزيع فائض الإنتاج من المواد الأولية على سبيل العون برغم ما تحمقه من نفع للدول النامية المنقبة للمساعدات ، ذات أثر تنافسى فى مواجهة صادرات الدول الأخيرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

كذلك فالجانب لإجراءات التحديد الكمية وسياسات التعريف الجمركية الموجهة ضد واردات المنتجات الأولية من الدول النامية ، تقوم بعض الدول المتقدمة بمنح الإعانات الكبيرة لدعم إنتاج القطاع الزراعى بها ، حتى لقد قدرت الإعفاء المالية المقررة فى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لصالح دعم القطاعات الزراعية المحلية بما يبلغ ١٠ مليار دولار سنوياً وهو مبلغ يربو على نصف مجموع ما تدفعه الدول المذكورة مقابل وارداتها من المنتجات الأولية من الدول النامية (٢) ،

ولا يخفى ما تؤولى إليه قيود السياسات الحماية التى تعتمدها الدول المتقدمة بصفة عامة من آثار ضارة بالدول النامية ، فهى فضلاً عما تؤولى إليه من خلق التقلبات فى أثمان صادرات تلك الدول وبالتالي إلى عدم استقرار حصيلة تلك الدول من صادراتها ، فإنها تؤولى إلى انكماش حجم تلك الصادرات بصورة واضحة . ولقد قدرت آثار سياسة الحماية الزراعية التى تفرضها الدول المتقدمة الصناعية ، على

(١) فقد بدأ توزيع المساعدات من فائض الإنتاج الزراعى الأمريكى سنة ١٩٥٤ بموجب القانون ٤٨٠ الصادر فى هذا الشأن ، فبلغت قيمة المنتجات التى قدمت من حكومة الولايات المتحدة للدول النامية فى هذا السيل ، خلال الفترة ١٩٦١/٥٢ ١٣٧١ مليون دولار - حين أن تم صادرات الدول المذكورة خلال نفس الفترة كال فى حدود ٨١٥ مليون دولار .

(٢) UNGTAD, Le Role de l'Entreprise Privée, op. cit., p.76

Ibid, p. 77

(٣)

قيمة وارداتها من السلع المذكورة من الدول النامية بما يؤدي إلى إنكماشها بمقدار ٢ مليار دولار أمريكي سنوياً (١) .

#### سياسة حماية السلع المصنوعة :

يتجه نصف صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة تقريباً لأسواق الدول المتقدمة وتتلقى غالبيتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . ويقوم بتصدير غالبية السلع المصنوعة من الدول النامية عدد محدود من تلك الدول، كما أنها تركز في عدد محدود من السلع إذ تشكل المرسجات والسلع الخفيفة أربعة أخماسها تقريباً. ورغم ما يبدو لدى البعض من قلة الاهتمام بأثر إجراءات المنع التي تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية من تلك السلع، اعتماداً على ضالة نسبتها إلى إجمالي صادراتها . فإن أمر تلك الإجراءات إنما يشكل بالتأكيد أحد العقبات الرئيسية في سبيل إمكان تسويق تلك المنتجات بأسعار منافسة (٢) .

لذا تخضع السلع الصناعية من صادرات الدول النامية للحماية الجمركية فضلاً عن الكثير من القيود والعوائق المتصلة بتطبيق التعريفات الجمركية كاستخدام فئات التعريفات النوعية بدلاً من القيمية، مما يجعل عبء التعريفات ثقيلاً على السلع المنخفضة الجودة والضئيلة القيمة؛ واستخدام الطرق الجزائية في تقدير القيمة أو الأخذ بأسعار التجزئة كأساس للتممين الجمركي هذا فضلاً عن تأثير وسائل مكافحة الإغراق التي تقيها هذه الدول .

كما تفرض تلك الدول على السلع الصناعية قيوداً كية كالنظام الحصص الذي تطبقه غالبية الدول للصناعية على وارداتها من المرسجات القطنية . وكذا ما تفعله كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا بالنسبة لمنتجات الجوت بحماية اصطناعها المحلية (٣) .

H. Johnson, op. cit. p. 84.

(١)

Ibid, op. cit. p. 92

(٢)

B. Balassa, op cit. p. 116

(٣)

وبالرغم من تفاوت أثر التعريفات الحامية على مختلف السلع الصناعية وفقا لمرونة العرض الفسيحة لكل سلعة بالمقارنة بمثيلاتها من المنتجات المنافسة بالخارج، إلا أن الآثار العامة لإجراءات الحماية تنعكس على جميع الصناعات التصديرية بالقدر الذى تعوق به تنمية الصناعات الجديدة وزيادة الطلب الخارجى على تلك السلع الصناعية (١).

#### سياسة حماية المنتجات الآولية المجهزة ( السلع النصف مصنوعة ):

وتتمثل المشكلة فى خصوص المنتجات الآولية المجهزة فى أن ما يفرض عليها بالدول المتقدمة من تعريفات حامية ، تنعكس أثرا حائثا نهائيا أكبر ، لو فرضت الضريبة بصفة مباشرة على المواد الخام ذاتها عند دخولها تلك البلاد . بمعنى أن تلك التعريفات الحامية لو أنها فرضت أصلا على المواد الخام غير المجهزة من صادرات الدولة النامية - مع تحرير المجهز منها من تلك الحماية ، لكان ذلك أفضل لصالح تلك الدول ، نظرا لما يحققه قيامها بنشاط التجهيز من جلب حصة اجمالية أوفر .

كذلك يساهم فى مضاعفة الأثر الحائى المذكور ما تمنحه الدول المتقدمة من الاعانات الوفيرة لعمليات التجهيز المحلية لديها .

وقد أجريت عدة دراسات تطبيقية عن موضوع أثر التعريفات الحامية بالدول المتقدمة على تمويق صادرات الدول النامية . من الصادرات الصناعية كتلك التى قام بها كل من G. Baservi و B. Balassa ، حيث أسفرت الدراسات المذكورة بصفة عامة عن الملاحظات الآتية .

H. Johnson, op. cit., p.101; James H. & I. Winakur, (١)  
Impact of U.S.Cotton Textile Quotas on Underdev Coun.[Southern Econ. J., Jan. 1968 p. 29].

وقد نتج عن نظام حصص الاستيراد الذى تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على صادرات الدول النامية من المنسوجات القطنية ، تناقص معدلات الأخيرة فى تذبذب قيمة واردات الأول من تلك المنسوجات من ٣٠٪ فى الفترة ١٩٦٠/٥٨ إلى ١٤٪ فى الفترة ١٩٦٦/٦٢ .

(١) أن متوسط معدل القيمة المضافة كنتيجة للأثر الحائى الحقيقى أو الفعال Effective rates ، يزيد بشكل واضح عن متوسط فئات التعريفية الاسمية Nominal rates كما يتضح من الأمثلة الآتية عام ١٩٦٢ :

الولايات المتحدة بريطانيا اليابان د. السوق المشتركة

متوسط القيمة الاسمية	١١.٦	١٥.٥	١٦.٢	١١.٩
متوسط الأثر الفعلى الحائى	٢.٠	٢٧.٨	٢٩.٥	١٨.٦

(٢) يتفاوت الأثر الحائى الفعلى بحسب المرحلة الانتاجية لدرجة تجهيز أو تصنيع السلعة إذ ترتفع فئة التعريفية كلما زادت درجة التجهيز .

(٣) تميل معدلات الأثر الحائى الفعلى للقيمة المضافة ، خصوصا بالنسبة السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة ضمن صادرات الدول النامية فقد بلغت نسبة تأخير الحماية الفعلية لتعريفات الدول المتقدمة على السلع الآتى يانها سنة ١٩٦٢ ما يلى :

خيوط الغزل	٣.٠٨	٢٧.٩	٢.٦	—
المنسوجات	٥.٠٦	٤٢.٢	٤٤.٤	٤٨.٨
الملابس الجاهزة	٣.٥٩	٤٠.٥	٢٥.١	٤٢.٤
المصنوعات الجلدية	٢.٤٥	٢٦.٤	٢٤.٣	٢٣.٦
المصنوعات الفنية	٢٨.٥	٣٥.٩	٢٥.٦	١٧.٧ <sup>(١)</sup>

#### دور التكتلات الاقتصادية الدولية :

وتقاسم جهود الدول المتقدمة الفردية فى إجراءاتها الحائية المعوكة لصادرات النامية - ولا تقل خطرا عنها - سياسات التكتلات الاقتصادية الدولية كالسوق الأوروبية المشتركة (٢) ، بما تحرص على تحقيقه فيما بينها من تنسيق تكامل الإنتاج

H. Johnson, op. cit., p. 98

(١)

(٢) دكتور محمد زكى خان: مقدمة فى الملائات الاقتصادية الدولية ١٩٦٦ ص ٢١٢

في بعض السلع (١).

كما أن المجموعة الاقتصادية الأوربية تمثل تكتلا للاحتكارات التي تضم كبريات المؤسسات الصناعية والمالية والتجارية ، بما يمكنها من توزيع مصادر المواد الخام وأسواق تصريف المنتجات فيما بينها ، دون التحكم في أسعار شراء المواد الأولية وأثمان تصريف المنتجات المصنوعة .

وتمثل خطر السوق المشتركة كذلك في تضيق نطاق السوق أمام صادرات الدول النامية غير المنضمة ، من المواد الأولية ، مما يضطر الأخيرة لعرض منتجاتها أحيانا بأثمان تقل عن أثمان تصدير الدول النامية المنضمة للسوق بأكثر من الفرق في الرسوم الجمركية التي تخضع لها المواد الخام الواردة من الجماعين (٢) .

كذلك فإن الدول النامية التي انضمت كتنسبة للسوق الأوربية المشتركة بموجب معاهدة باوندى عام ١٩٦٤ — كالسنگال ومالي وموريتانيا وتشاد والصومال — وبالرغم من المعاملة التفضيلية التي تقررت لصادراتها ، لم تحقق استفادة من ذلك الانضمام ، إذ لم ترتفع صادراتها في ظل الاتفاقية إلا بمقدار ٥٪ سنويا ، هذا في حين أن زيادة صادرات أمريكا اللاتينية لدول السوق كان معها ٧٪ . يضاف إلى ذلك أن الامتيازات التفضيلية التي منحت لصادرات الدول الأفريقية المنتسبة للسوق كانت ذات أثر محدود ، وذلك نظرا لأن الكثير من تلك الصادرات كانت معفاة من الطرية الجمركية عند استيراد دول السوق لها . ولقد عبر البعض في وصف أثر انقساب بعض الدول النامية للسوق الأوربية

---

(١) يبلغ إنتاج الدول أعضاء السوق الأوربية مماستهلكه من القمح ٩٠٪ والسكر ٧٠٪ والحرير ٩٥٪ ، ولديها فائض في إنتاج عدد كبير من السلع والخضروات . كما تعتمد كثيرا في حصولها على ما يلزمها من المواد الخام على مستعمراتها والدول المنضمة إليها ، ولا يخفى ما يشكله ذلك من خطر على الدول الأخرى المصدرة لتلك المنتجات وبالأخص الدول النامية .

(٢) دكتور محمد زكي المير : العلاقات الاقتصادية الدولية المجمع السابق ص ٢٢٤



المشتركة — بأنه لم يكن سوى نوع من التعاقد الذي يحمل صفات الاستثمار الحديث (١) .

كما كان انقسام الدول الأفريقية المشار إليها السوق على حسات نمو مبادرات مجموع الدول الأفريقية بعضها مع البعض الآخر ، ما يقف حجر عثرة في سبيل التكامل المنشود بين تلك الدول في مواجهة التكتلات الاستعمارية السائدة في القارة الأفريقية والتابعة لنفوذ الدول الغربية . ومن المعلوم أن دول السوق الأوروبية المشتركة تعمل بالتضامن مع الاحتكاكات الرأسمالية عامة من خلال ما يعرف بسياسة الاستثمار الجديد ، على استمرار استقلال اقتصاديات الدول الأفريقية لصالحها حتى تظن الإسراع الأفريقية حكرا مقلدا لتصرف منتجات دول السوق ، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من تمييز الدول الأفريقية عن تعريف صادراتها خارج نطاق دول السوق (٢) .

---

(١) H. Hendus هل استفادت الدول الأفريقية من انقسامها لسوق الأوروبية المشتركة . حديث مترجم لأحد خبراء السوق الأوروبية المشتركة (الفترة الاقتصادية — ذروة النصر للتصدير والاستيراد ، أغسطس ١٩٦٩ ص ٥٠-٥١) .

(٢) دراسة عن آثار السوق الأوروبية المشتركة . مجلة السياسة الدولية - يناير/

## الفصل الثالث

### أثمان صادرات الدول النامية وتوزيع مزايا تجارتها

بعد أن عرضنا ظروف وأوضاع كل من العرض والطلب، الخاصة بصادرات الدول النامية، يأتي دور بيان ما ينتج عن تعامل تلك الظروف والأوضاع من تكون واتجاهات أثمان تلك الصادرات، بما تعكسه على حصيلة الدول المذكورة من صادراتها، وما تفضي إليه في شأن أوضاع نسب التبادل الخاصة بتلك الصادرات بالمقارنة بين تحركات أسعار كل من الصادرات والواردات، وهو ما يعبر عن نمط توزيع المزايا الناتجة عن جملة نشاط التبادل التجاري الخارجي للدول النامية ونتناول ذلك في مبحثين :

الأول : تحركات أثمان صادرات الدول النامية وآثارها .

الثاني - اتجاه نسب التبادل الخاصة بتجارة الدول النامية .

#### المبحث الأول

### تحركات أثمان صادرات الدول النامية وآثارها

#### (مشكلة تقلبات الأثمان والحصيلة)

وينتج عما سبق بيانه في شأن تحركات وطبيعة كل من عرض وطلب صادرات الدول النامية، وما انعكس به كل من العرض والطلب المذكورين - بوجه عام من قلة المرونة، انعكاسات تؤثر على أثمان تلك الصادرات وبالتالي على حصيلتها الاجمالية، في كل من الزمن القصير والطويل .

ففي الزمن القصير تصاحب التقلبات السكمية في حجم الطلب على صادرات

الدول النامية ، تقلبات عمالة لأثمان تلك الصادرات تنعكس على حصصها الاجمالية بعدم الاستقرار هذا وإن كانت درجة تقلبات أو اتجاهات الأثمان ( قيمة الوحدة من الصادرات ) لا تتطابق دائماً مع درجة تقلبات أو اتجاهات الكمية أو القيمة الاجمالية للصادرات (١) .

ويرجع السبب الرئيسى فى تقلبات أثمان صادرات تلك الدول بالإضافة إلى تقلبات الطلب إلى طبيعة تكوينها السلمى ، وكون الغالبية فى تركيبها للسلع الأولية . وهكذا تؤدي مغالاة تلك الدول فى تركيزها على إنتاج المواد الأولية والتخصص شبه المطلق فى إنتاجها - إلى التغلب على كل أثر مفيد لجهود التقدم الفنى فى سبيل التوسع فى هذا الإنتاج ، وذلك بفعل تدهور أسعار المنتجات المنتجة الناتج من ذلك التوسع (٢) .

وترجع أحوال عدم الاستقرار الاقتصادى التى تعانيها الكثير من الدول النامية - كما أكدته إحدى الدراسات الهامة لهيئة الأمم المتحدة (٣) - لما تحدثه

(١) وقد لا تبر الأرقام القياسية لتطورات كمية أو قيمة الصادرات عن اتجاه أو معدل التغير الحقيقى وذلك كما حالة تغير الأرقام القياسية للكمية بمعدل يقوى معدل تغير الأرقام القياسية للاسماء ( مصيراته بقيمة الوحدة من الصادرات ) ويبدو ذلك من مقارنة تطور الأرقام القياسية لكل من الكمية وقيمة الوحدة من صادرات الدول النامية خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧ مع اتجاه ١٩٦٣ = ١٠٠ كنسبة أساسية على الوجه الآتى :

١٩٦٠	٦١	٦٧	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧
٨٤	٨٩	٩٤	١٠٠	١٠٧	١١٣	١١٨	١٢٣
١٠٣	١٠٠	٩٧	١٠٠	١٠٣	١٠٢	١٠٤	١٠٣

U.N. Monthly Bulletin of Stat. July, 1968.

G. Myrdal, Development and Underdevelopment, (٢)

National Bank of Egypt, 1956.

[Leading Issues, Meier, op. cit. p. 344]

— U.N. Instability in Export Markets in Underdev. (٣)

التقلبات العنيفة لحصيلة الصادرات ، حيث تشكل تلك الحصيلة نسبة هامة من الدخل القومي لتلك الدول .

وتنتج عن طبيعة الطلب والعرض الخارجيين على المنتجات الأولية - كما سلف بيانه - تفوق ما يحل بأثمانها من تقلبات ، على ما يتعرض له أثمان السلع المصنوعة من تقلبات . وكانت أشد الفترات تقلبا في أثمان المنتجات الأولية هي فترة ما بين الحربين العالميتين (١) .

كذلك فإن من تقلبات الأسعار على بعض المنتجات الأولية ، ما يرجع إلى تقلب الطلب على بعض السلع المصنوعة . فكثير من المواد الخام ما يعتبر الطلب الطلب عليه مشتقا من الطلب على سلع أخرى مصنوعة ، بحيث أن ثمنها يشكل نسبة يسيرة من ثمن السلع المطلوبة ، كالصوف والقطن الخام بالنسبة للأنفشة والملابس الجاهزة ، لذلك فإن أى تغيير بسيط في الطلب على تلك السلع المصنوعة يؤدي إلى تقلبات كبيرة في أثمان تلك المنتجات (٢) .

\* \* \*

### آثار مشكلة تقلبات أثمان حصة صادرات الدول النامية :

وقد أسفرت تطورات أرقام تقلبات حصة الصادرات في العديد من الدول النامية خلال النصف الثانى من الستينات ، عن آثار عميقة غير موائمة على موازين مدفوعاتها ، وخاصة لدى تلك الدول التي تفوقت فيها أرقام التقلبات ، على معدلات نمو الصادرات وهو ما حدث مثلا في الفترة ١٩٧٠/٦٥ لدى كل من جمهورية

---

=Countries, 1953.

وقد قدرت الدراسة المذكورة متوسط نسبة التقلبات من اجمالي حصة الصادرات بالدول

النامية عام ١٩٥٢ : ٢٣ ٪

Meier, Leading Issues, op. cit., p. 390

(١)

A. Macbean, op. cit. p.24

(٢)

فيتنام وجمهورية الكونغو والنيجر وروديسيا الجنوبية والبنين الشعبية (١) .  
على أن المشكلة الأساسية التي جذبت إليها انتباه الدول البامية ذات الاقتصاديات القائمة على نشاط التصدير ، كانت مشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي وتعرضها للتقلبات العنيفة في أسعار المنتجات الأولية بالأسواق العالمية ، في المدة القصيرة .  
ولا يقتصر أثر تلك التقلبات على الاستهلاك ومستويات المعيشة بالدول النامية فحسب ، بل يتجاوزها إلى خلق المعوقات ، التي تحول بينها وبين المحافظة على معدل استثمار منتظم من أجل التنمية في المدى الطويل (٢)  
وتناردها أثر تقلبات أثمان وحصة الصادرات على سير التنمية الاقتصادية في نطاق كل من : نمو الدخل القومي واستقراره ، وإتعاش النشاط الاستثماري والتكوين الرأسمالي ، وأخيراً ثبات القدرة الاستيعابية للحصول على مستلزمات التنمية الاقتصادية من الخارج .

### أثر التقلبات على الدخل القومي والعملية :

يرتب على تقلبات حصة الصادرات بالدول النامية ، وجود حساسية

(١) بلغت أرقام كل من تقلبات الصادرات ومعدلات نموها وصافي تأثيرها بالدول  
المعار إليها في الفترة ١٩٧٠/٦٥ ما يلي :

معدل تقلبات الصادرات	معدل نمو الصادرات	الأثر الصافي
١٩٢	٢٧٢-	٤٦٣-
١١٢	٥-	١٦٧-
١٣٧	١٠-	١٢٧-
١٨٣	١٤-	١٩٧-
١٣٥	٦٥-	٢٠٠-

H. Myint, op. cit, p. 26 ;

(٢)

أنظر كذلك : دكتور محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ،

بمستوى الدخل القومى بها فى مواجهة تلك التقلبات ، فأى تغيير فى القيمة الاجالية للصادرات من شأنه أن يؤثر بصفة مباشرة فى دخول منتجى سلع التصدير ، مما يؤثر بدوره على اتفاق هؤلاء على الاستهلاك والاستثمار ويؤدى إلى آثار تابعة على الصناعات الاخرى ، وذلك بالنظر إلى أن تلك الحالة تقلل من استعداد وفاعلية رجال الاعمال للانفاق الجسارى على الاستثمار . فإلى أى اتجاه تتخذ إجراءات فعالة من جانب الحكومات ، فإن آثار ذلك الوضع على الدخل القومى تكون بنسبة أكبر من مقدار تغير حصيله الصادرات وذلك بسبب فعل مكرر ومضاعف الاستثمار .

ويترتب على تقلبات الدخل بهذه الصورة انعكاسات على كل من حجم العمالة ومستوى الاسعار ، وإن كانت الآثار على العمالة محدودة بالنظر لأن غالبية السكان فى تلك الدول يعملون فى الوحدات الانتاجية العائلية الصغيرة فلا يتأثر بتلك الحالة من يتقاضون أجورا ثابتة فى بعض صناعات التصدير .

ويتأثر المستوى العام للأثمان بتقلبات الدخل الناتج عن نشاط التصدير ، فالطلب المحلى على السلع والخدمات ينخفض بانخفاض الدخل المذكورة ولما كانت غالبية الإنتاج بالدول النامية من المنتجات الأولية ذات العرض القليل المرونة فى المدى القصير ، فإن تغيرات الطلب عليها ينتج عنها تقلبات حادة فى الأثمان .

وإلى جانب تأثير تقلبات الصادرات على الوجه الموضح فى المدى القصير ، فإنها تساهم فى زيادة الضغوط التضخمية على المدى الطويل .

ويضعف من التأثير السلبى لتلك الحالة ، فشل الدول النامية فيما تاجأ اليه من إجراءات لمعالجة التضخم ، كتنقيض سعر الصرف (١) .

(١) فقد مضطرت الدولة لتدخل نتيجة ارتفاع أسعار الواردات مع انخفاض المخول المتولدة من الصادرات ، فى الوقت الذى ترتفع فيه نفقات المباشرة مما يزيد من صعوبة الحد من ارتفاع الدخل النقدي ، وهكذا يترتب على تقلبات أسعار المنتجات الأولية بالدول النامية ، تفاقم التقلبات النقدية التى تفسر بالاستقرار اللازم لسير التنمية الاقتصادية بها .

[Geoffrey Maynard, Econ. Dev. and Price Level. 1962, p. 48]

كما يشار إلى في إحداث الآثار الضارة لهذا الوضع ضعف كفاءة ومقدرة الأجهزة السياسية والإدارية بالدول النامية ويطمح تحركها في اتجاه ما يلزم من الإجراءات المالية لمواجهة التقلبات كالسياسة الضريبية والاتفاق العام .

وفضلا عن التأثير الشامل على الدخل القومي ، فإن تقلبات حصة الصادرات ينتج عنها أيضا إعادة توزيع الدخل بصورة تحكيمية ومفاجئة مما يرفع من دخل بعض الفئات على حساب فئات الأخرى (١) .

وتؤثر تقلبات الصادرات على الدخل القومي بالدول النامية بدرجة أكبر من تأثيرها عليه في الدول المتقدمة (٢) .

وإذا كانت التقلبات العادية لحصة الصادرات في تلك البلاد ذات أثر محدود وعامل ، فإن الأمر يختلف في حالات الجيوب الحاد المفاجيء لذلك الحصة في المدى القصير ، وذلك مثلبا حدث في أعقاب أزمة الحرب الكورية وما حدث في كل من بورما سنة ١٩٥٧/٥٧ وسيلان ١٩٥٢/٥١ (٣) .

Meier, Leading Issues, op.cit p. 892; A. Macbean, op.cit. p 25 (١)

B Singh, op cit. p. 864 (٢)

A. Macbean, op. cit. p. 69 (٣)

على أنه ينبغي عدم المغالاة في الاعتماد بتأثير تقلبات الصادرات على مستوى الدخل إلى حد يفوق نسبة تغير الدخل على نسبة تغير الصادرات ، فقد أفادت بعض الدراسات التي أجريت على ضوء مقارنة تقلبات حصة الصادرات بتقلبات الدخل في الفترة من ١٩٥٨/٤٦ أن متوسط تقلبات الدخل في كثير من الدول النامية كان أقل بشكل ملحوظ عن تقلبات حصة الصادرات . ومن بين الأمثلة على ذلك ما يلي :

نسبة تقلبات الدخل	نسبة تقلبات الأسعار	
٨٠٧	٤١٠٣	الأرجنتين
١٢٠٢	٢٠٠٢	شيلي
٨٠٣	٢٠٠١	مصر
٢٠٧	٢٠٠٩	لبنان
١٣٠	٢٦٠٦	تايلاند
١١٠٩	١٩٠٥	متوسط إجمالي (الدول النامية)

[ Ibid, p. 26. ]

كذلك قد يؤدي انخفاض الأسعار وتدهور نسبة التبادل في مراجعة صادرات الدولار النامية بالنسبة ، إلى انخفاض مستوى المعالة في تلك الدول وذلك بفعل مضاعف التجارة الخارجية .

أثر تقلبات الصادرات على مستوى النشاط الاستثماري ومعدل التكوين الرأسمالي والمقدرة الاستيرادية :

يصاحب تقلبات طلب وأسعار الصادرات جو من عدم التقيد ، ينعكس على النشاط الاستثماري - الخاص والحكومي - لذي يحجم المنتجون عن الاستثمار في النشاط التصديري نتيجة صعوبة تقدير العائد المتولد عن استثمار الأموال بذلك القطاع ، وهو ما يستغله المقرضون بفرض شروطهم المجهضة عند الاقتراض للاستثمار في القطاع المذكور .

ومن جهة أخرى فإن تأثير تقلبات الصادرات على الدخل القومي بالدول النامية ، لا شك ينعكس على الطاقة الادخارية وبالتالي على مستوى الاستثمار بالانخفاض ، ما لم يتداركه تمويل تعويضي من مصادر خارجية ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تفوق الميل الحدي للادخار على الميل المتوسط بالدول المشار إليها ، نتيجة الاعتماد في كثير منها على النشاط التصديري الذي تقوم به مشروعات كبيرة ، في تكوين جانب كبير من مدخراتها ، سواء في شكل نسبة من الأرباح أو في شكل دخل حكومي من نشاط تلك المشروعات . ويؤدي ارتفاع الميل الحدي للادخار بالصورة الموضحة - مع تقلب الصادرات ، إلى تقلب مستوى المدخرات المحلية المتاحة للاستثمار بنسبة أكبر من تقلب الدخل القومي الناتج عن تقلب حصيلة الصادرات (١) .

وكثيرا ما تنعكس تلك التقلبات في حصيلة الصادرات بالدول النامية ، عاقبة تنفيذ البرامج القومية للتنمية الاقتصادية والخطط الاستثمارية الطويلة الأجل (٢) .

---

(١) A. Macbean, op. cit. p. 28 ; B. Singh, op.cit. p. 376;  
G. Lacharière, Commerce Extérieurs, op. cit. p. 11.

(٢) لارن : تقرير لجنة التجارة الدولية للدوا الأولية للأمم المتحدة في يناير ١٩٦١  
المجلة الاقتصادية ، البنك المركزي المصري ، العدد الثاني ١٩٦١ .



فحيث يرتبط مستوى الاستثمار الاجاملى - كما أكدت بعض دراسات الأمم المتحدة - بما يتاح من المعدات الرأسمالية المستوردة ، فإن التغيرات التى تحدث فى مستوى هذا الاستثمار ، كثيرا ما تحدث نتيجة لعدم استقرار حصة الصادرات أو القوة الشرائية التى تتمتع بها الصادرات للحصول على الواردات من السلع المذكورة . وهذا يساهم هبوط حصة الصادرات - فى شكل اختناقات لمصادر النقد الأجنبي - فى قصور التكوين الرأسمالى ، نتيجة عدم توافر السلع الرأسمالية الضرورية (١) .

وترجع الحساسية التى تقاسمها الدول النامية من تقلب حصة صادراتها بصفة أساسية ، إلى ما تتميز به تلك الدول من إرتفاع الميل الحدى للاستيراد بها ، كما يؤكد الواقع الفعل ارتباط تغيرات حجم الواردات بالتقلبات التى تحدث فى الصادرات . ويقوم مضاعف التجارة الخارجية بدور له وزنه ، على أثر ما يحدث تقلبات فى حصة الصادرات ، وذلك بما يحدثه من تأثير على حجم كل من الواردات والادخار . وتؤدى التغيرات المبدئية والتأخرية المذكورة إلى التأثير على مستوى النشاط الإقتصادى الخاص فى غالبية الدول النامية التى تتميز أساسا ، بانخفاض مستوى الدخل المحلى (٢) .

ونظرا لاعتماد غالبية الدول المذكورة بصفة أساسية على التجارة الخارجية من خلال تخصصها العميق فى إنتاج المواد الأولية ، حيث يتوقف على حجم حصصها مستوى الاستثمار . فإن ما يحل بصادرات تلك المواد من تقلبات من آن لآخر ، ينطوى على إبراز أحد الأسباب الرئيسية المفصلة لقصور نشاط التصدير بتلك الدول عن دفع تيار النمو الشامل لاقتصادياتها بوجه عام (٣) .

وهكذا يبين أن ظاهرة تقلبات الصادرات بالدول النامية تعتبر أحد المعوقات التى تمرقلى إمكانات مساهمة النشاط التصديرى بدفع حركة التنمية ، وذلك بحكم

---

A. Macbean, op. cit. p. 69 ; H. Johnson, op. cit. p. 140 (١)

A. Macbean, op. cit., p. 92. (٢)

W. Krause, International Econ, op. cit., p. 2٥5. (٣)

آثار تلك الظاهرة على كل من مستوى الدخل القومى والاستثمار والقوة  
الاستيرادية .

هذا عن تقلبات أثمان وحصيلة صادرات الدول النامية في الزمن القصير ،  
وما ينتج عنها من آثار .

أما في الزمن الطويل ، فإن تطور أسعار المنتجات الأولية - إذا ما قيس  
بتطور أسعار السلع المصنوعة - يبدى اتجاها طويلا المدى التراجعى في معدلات  
نمو أسعار الأولى ، بل يبدى تدهورا في مستويات أسعار الكثير منها .

ولقد كان تطور الأرقام القياسية لأسعار صادرات المنتجات الأولية عالميا

خلال الفترة ١٩٧٠/٥٥ كإلى : (١٩٦٣ = ١٠٠) .

المجموعة / السنة	إجمالي المنتجات الأولية	المنتجات الغذائية	المنتجات الزراعية غير الغذائية	منتجات تعدينية
١٩٥٥	١٠٧	١٠٤	١١٤	١٠٣
١٩٦٠	٩٩	٩٤	١٠٥	١٠٠
١٩٦٥	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٤
١٩٧٠	١٠٧	١١١	١٠٠	١٠٩

المصدر : U.N. Handb. L. T. and Dev. 1972, Tab 2.6

كما كان تطور الأرقام القياسية لأسعار صادرات المنتجات الأولية بالدول  
النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة خلال ١٩٧٠/٥٥ كإلى : (١٩٦٣ = ١٠)

المجموعة / السنة		إجمالي المنتجات الأولية		المنتجات الغذائية		المنتجات الزراعية غير الغذائية		منتجات تعديلية	
١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٧٠
١١٢	١٠٢	١١٤	٩٧	١١٨	١١٠	١٠٤	١٠١		
١٩٦٠	١٠٢	٩٦	٩٤	١١٤	٩٩	١٠١	٩٧		
١٩٦٥	١٠٢	١٠٥	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٣	١٠٦		
١٩٧٠	١٠٧	١٠٧	١١٦	١٠٨	١٠٠	١٠٤	١٢٢		

المصدر : Ibid, Tab. 2.7

أما تطور سعر الوحدة لإجمالي السلع المصنوعة عالمياً فكانت أرقامه القياسية خلال الفترة ١٩٧٠/٥٥ كإلى : (١٩٦٣ = ١٠٠)

١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
٩٢	٩٨	١٠٣	١١٧

المصدر : Ibid Tab. 2.8

ومن عرض الأرقام السابقة يتبين ما يلي :

- أنه باستثناء التحسن في متوسط أسعار إجمالي المنتجات الأولية في الفترات ١٩٥٧/٥٥ ، ١٩٦١ ، ١٩٧٠/٦٩ كان الاتجاه العام لها نحو التدهور .
- كان الفضل في احتفاظ الرقم القياسي لأسعار إجمالي المنتجات الأولية عام ١٩٧٠ بنفس مستوى أول الفترة - ١٩٥٥ - يرجع لتحسن أسعار المنتجات

الغذائية أولا والمنتجات المعدنية ثانيا. أما مجموعة صادرات الحاصلات الزراعية من غير المواد الغذائية ، فقد أبدت أسعارها تدهورا شبه مستمر وخاصة مجموعة المواد النسيجية . كما كان تحسن أسعار مجموعة المواد التمددية يرجع أساسا لارتفاع الواضع في أسعار المنتجات المعدنية الخام منذ عام ١٩٦٤ ، أما أسعار مواد الوقود فبعد تحسنها الكبير حتى عام ١٩٥٨ اتجهت للتدهور شبه المستمر خلال الفترة .

• أما تطورات أسعار جملة صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية بالمقارنة بصادرات الدول المتقدمة من تلك المنتجات ، فقد لوحظ أنه بالنسبة للدول النامية كانت أكثر ارتفاعا في بداية الفترة ، وسارت في اتجاه واحد بالنسبة لمجموعتي الدول حيث أبدت تحسنا حتى عام ١٩٥٧ ثم اتجهت للهبوط بفقد ذلك حتى عام ١٩٦٢ ، وفي السنوات ٦٤/١٩٦٧ كان تحسنها لصالح الدول المتقدمة أكثر وضوحا ، وفي الفترة ٦٨/١٩٧٠ تطابقت الأرقام القياسية لصادرات كل من الدول النامية والمتقدمة من المنتجات الأولية .

• وفي داخل مجموعة المنتجات الأولية ، كان التفوق في أسعار صادرات المنتجات الغذائية خلال النصف الثاني من الخمسينات ، للدول النامية ، ومنذ بداية الستينات تقاربت الأرقام القياسية للأسعار بين مجموعتي الدول ، بل أبدت تحسنا أوضح لصالح الدول المتقدمة في بعض السنوات كما في ٦٦/١٩٦٧ ثم عادت أسعار صادرات الدول النامية لتفوق حتى ٦٩/١٩٧٠ .

أما صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية غير الغذائية وكذا المنتجات التعديدية فبرغم تفوق أسعارها - بالمقارنة بالدول المتقدمة - في أول الفترة ، فقد انعكس الوضع تماما منذ عام ١٩٦٤ حتى آخر الفترة .

• فإذا قورنت التطورات السالف ذكرها لأسعار المنتجات الأولية بتطورات أسعار السلع المصنوعة لتبين إلى أي حد يعتبر التكوين السلمي الرامن لصادرات الدول النامية - السابق يانه - صيدا رئيسيا لتدهور نسب التنب ادل الخاصة بتجارها الخارجية وخاصة تلك التي تتكون غالبيتها من الصادرات الزراعية

الزراعية غير الغذائية (١) ، الأمر الذى ينفى أن يكون محل الاعتبار الأول فى تخطيط سياسة صادرات الدول المذكورة فى الزمن الطويل .

## المبحث الثانى

### اتجاهات نسبة التبادل الخاصة بصادرات الدول النامية

يسود الاعتقاد بأن اتجاهات تقلبات مستوى الأثمان الخاصة بصادرات الدول النامية ، والناتجة عن تغيرات الطلب على تلك الصادرات ينتج عنها بصفة عامة - إذا ما قيست بتغيرات أثمان صادرات الدول المتقدمة - تدهور معدل التبادل السلمى للصافى فى غير صالح الدول النامية (٢) .

إذ تودى ظروف التجارة بين الدول الصناعية والدول النامية المتخصصة فى إنتاج وتصدير المواد الأولية ، التى تغير نسب المبادلة السلمية فى المدى الطويل فى غير صالح الدول المنتجة للمواد الأولية ولصالح الدول الصناعية ، مما يثبأ عنه حالة من انعدام تكافؤ الفرص فى مجال المساومة الدولية بين المجموعتين من الدول (٣) .

ومن الشائع استعمال تمثيل الدول بمصدرة المواد الأولية كرادف للدول النامية بالنظر لتخصص غالبية الدول المذكورة فى إنتاج تلك المواد ، ولذلك فالمعتاد أن تنحدر نسبة مستوى الأسعار بين كل من صادرات المنتجات الأولية بصفة عامة ، والصادرات من السلع المصنوعة كقياس لمدى ما تحققه الدول النامية من كسب ، نتيجة مساهمتها فى التجارة الدولية .

(١) يلاحظ أن التكوين السلمى لصادرات المصرية يندرج عليه ذلك الطابع بالنظر لما يحمله القطن الخام والأرز حتى الآن من أهمية نسبية كبيرة بين أجمالى صادراتنا ، مما سيأتى تفصيله فيما بعد .

J. Froumkin, Economic Development Principles and Pattern's [H. Williamson, & J. Butrick] 1961 p. 282. (٢)

Moier, Leading Issues op. cit. p. 388 (٣)

على أن هذا التعميم إنما يحاسب الدقة إلى حد ما ، إذ من الدول التي تحقق من تصديرها للواد الأولية دخلا كبيرا ، ما لا يدخل في عداد الدول النامية كدول أمريكا الشمالية وأستراليا ، كما أن نسبة صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية من غير الوقود لا تتجاوز في الوقت الحاضر - بكثير - ربيع الصادرات العالمية . إذ كان نصيب الدول النامية من الصادرات العالمية للمنتجات الغذائية في عام ١٩٦٩ في حدود ٢٦,١ ٪ ومن المواد الخام الزراعية ٢٥,١ ومن المنتجات التعدينية غير الوقود ٢٤,٢ ٪ (١) .

ومع ذلك فن الملاحظ فعلا أن بعض تلك الدول يعتمد إلى درجة كبيرة على محاصيل معدودة من المنتجات الأولية، بل أن درجه ذلك الاعتماد تزايد بمرور الزمن (٢) .

ويمكن القول أن العامل المؤثر هنا ليس هو عظم القيمة المطلقة للمنتجات الأولية التي تصدرها الدولة ، ولا مجرد الاعتماد على المنتجات الأولية في جانب كبير من صادرات البلد ، وإنما هو نسبة الدخل المتولد من صادرات المنتجات الأولية إلى الدخل القومي الإجمالي . فكلما عظمت تلك النسبة كلما كانت المكاسب المتحققة من التجارة في غير صالح الدولة ، وخاصة إذا ما كان ذلك الجانب من صادرات البلد من المنتجات الأولية، يتشكل من سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع ، يمرض نمو الطاب عليها لأتراضى في الزمن الطويل .

والإتجاه الذي عكسته مقارنة الأرقام القياسية الإجمالية لأسعار المواد الأولية بالنسبة لأسعار السلع المصنوعة هو اضطراب تحول علاقة الائتمان لصالح الدول الصناعية ضد الدول المنتجة للواد الأولية (٣) وهو ما انتهى إليه كندلبرجر من

(١) U.N.Handbook of Internat.Trade and Dev.,1972,Tab.4.7

(٢) فبينما كانت ١٩ دولة فقط تعتمد ق ٥٠ ٪ من حمولة صادراتها على محصول سلعة واحدة سنة ١٩١٣ ، تزايد ذلك العدد سنة ١٩٥٣ إلى ثلاثين دولة .

[ H.Myint, The Economics of Developing Coun. op cit, p. 25 ]

R. Prepisch, Econ. Dev. of Latin Amer. (٣)

[Leading Issues, Meier, op. cit. p. 341]

خلال دراسته للتطور التاريخي لمعدلات التبادل (١). كما أظهرت الاحصاءات الحديثة لمعدلات التبادل للواد الأولية ، انها تتدهور بشكل اكبر بالنسبة للدول النامية عنها بالنسبة لنفس المواد بالدول المتقدمة .

وقد تطورت الارقام القياسية لنسب التبادل لدى كل من الدول النامية ودول الاقتصاديات المتقدمة خلال الفترة ١٩٧٠/٥٥ على الوجه التالي (٢) :

( ١٩٦٣ = ١٠٠ )

١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٥	
١٠٢	١٠٠	٩٨	٩٢	الدول المتقدمة
١٠١	١٠٠	١٠٤	١١٠	الدول النامية
١٠٨	١٠٢	١٠٤	١١١	الدول النامية غير المصدرة للبترول

كما تطورت نسب التبادل الخاصة بتجارة الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة بالتحديد خلال الفترة المذكورة على الوجه التالي : ١٩٦٣ = ١٠٠ (٣)

١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٥	
١٠٠	٩٩	١٠٤	١١٩	جملة الدول النامية
١٠٥	١٠١	١٠٣	١١٩	الدول النامية غير المصدرة للبترول

ومن جهة أخرى تطورت نسبة التبادل الخاصة بصادرات العالم من غير السلع المصنوعة في مواجهة السلع المصنوعة ، خلال الفترة المشار اليها أيضاً على الوجه التالي ١٩٦٣ = ١٠٠

١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٥
٩١	٩٨	١٠٢	١١٥

(١) Kindelberger C., The Terms of Trade, A European Case Study, 1956, p. 242

(٢) U.N. Hand. of I. T. and Dev. Stat, 1972, Tab. 2-5.

(٣) Ibid, Tab. 2,9

### والملاحظ على تلك التطورات :

● أن نسب التبادل الخاصة بصادرات الدول النامية كانت في بداية الفترة أعلى من نسب التبادل الخاصة بصادرات الدول المتقدمة بوجه عام، واتجهت كليهما للهبوط حتى عام ١٩٦٠ ثم خضعتا لتغيرات طميفة بعد ذلك ، لا تؤكد تفوق أحدهما على الأخرى . ورغم سير نسبة التبادل الخاصة بصادرات الدول النامية غير المصدرة للبترول في نفس الاتجاه خلال النصف الثاني من الخمسينات إلا أن تلك النسبة قد أبدت تمسناً ملحوظاً في الماء بين الأخيرين من الفترة حيث بلغت الأرقام القياسية بنسبة التبادل الخاصة بتلك المجموعة عامي ١٩٧٠ : ١٠٧ ، ١٠٨ مقابل ١٠٢ ، ١٠١ للدول المتقدمة .

● كما لوحظ أن نسبة التبادل الخاصة بصادرات الدول النامية في مقابلة صادرات الدول المتقدمة بدأت مرتفعة بصفة عامة في أول الفترة ثم اتجهت للهبوط حيث بلغت حدما الأدنى في بداية الستينات ثم اتجهت للتحسن الطفيف بعد ذلك وحتى نهاية الفترة . على أن نسب التبادل التي أبدت تمسناً ملحوظاً في نهاية الفترة هي تلك الخاصة بصادرات الدول النامية غير المصدرة للبترول .

● أما عن نسب التبادل الخاصة بالصادرات العالمية من السلع غير المصنوعة في مقابلة السلع المصنوعة ، فقد أبدت تدهوراً شبه مستمر خلال سنوات الفترة جميعها حيث هبط الرقم القياسي لها من ١١٥ عام ١٩٥٥ إلى ٩١ عام ١٩٧٠

فالرأى السائد فعلا هو ما أوضحت Dr. Prebisch من وجود اتجاه طويل المدى للتدهور النسبي لأسعار المنتجات الأولية مما يترتب عليه تناقص حصيلة الدول المعتمدة على تصديرها عما يمكن أن تكون عليه (١) .

وهو ما أكدته أيضا H. Singer مدلا على ذلك بأن اتجاهات الائتمان في الدول النامية مصدرة المنتجات الأولية لم تعكس تغيرات النفقة الحقيقية ، بما بقيت

U.N., Towards a New Trade Policy for Development, (١)

1964 ; H. Johnson, op. cit. p. 28



معه مستويات المعيشة في تلك الدول على حالها من الانخفاض (١).

كما أشار G. Myrdal إلى أن تزايد التفاوت بين الدول وما يصيب الدول الفقيرة من الفقر والجهل إنما يرجع إلى تأثير قوى السوق في ظل حرية التجارة وهو ما أكدته التجارب التاريخية ، ومظاهره تدهور نسب التبادل في غير صانع الدول الفقيرة ، مع حدوث بعض انتقالات غير مفيدة لعناصر الإنتاج (٢).

وتعزى ظاهرة تناقص القيمة النسبية لصادرات الدول النامية من المنتجات الأولية إلى أمرين : فن ناحية نجد أن معدل الزيادة في حجم الصادرات الإجمالية من المواد الأولية أدنى من معدل الزيادة في حجم الصادرات من السلع المصنوعة ، ومن ناحية أخرى فإن الأثمان النسبية للمواد الأولية ، تتدهور في مقابلة أثمان السلع المصنوعة (٣).

وتتلخص العوامل المسببة لانحياز نسبة التبادل في غير صالح المنتجات الأولية

- التي تشكل غالبية صادرات الدول النامية - فيما يلي :

أولاً - في جانب الطلب ، انخفاض مرونة الإنفاق على الواردات في الدول الصناعية عن الواحد الصحيح ، مع زيادة مرونة إنفاق الدول النامية على وارداتها من الخارج عن الواحد الصحيح . ويرجع ذلك من ناحية الدول النامية ، إلى أنه في أوقات انتعاش الطلب على صادراتها وارتفاع دخلها تبعاً لذلك ، يرتفع الميل الحدى للاستيراد لديها ، فيتحوّل ميزان المدفوعات في صالح الدول الصناعية ويمعكس ذلك تدهوراً في معدلات التبادل لغير صالح صادرات الدول النامية (٤).

H. Singer, Trade and Investment in Under-Dev. Areas, (١)  
[Amer. Econ. Review, XL, May, 1950 p. 473].

G. Meier, International Trade and Dev., op. cit. p. 166; (٢)

G. Myrdal, An International Econ, 1956. ويشير المرجع إلى

(٣) دكتور محمد زكي شانس : مقدمة في الملائات الاقتصادية الدولية ، المرجع

السابق ص ٢١ .

B. Balassa, op. cit. p. 4

(٤)

ثانياً - وفي جانب العرض : ما تتمتع به الدول الصناعية المتقدمة من امكانيات أوفر في تحريك الموارد لمختلف الاستخدامات ، وفقاً لحالة الطلب ، على عكس ما يذم به الانتاج عادة في الدول النامية من الجمود في تحريك الموارد ، على وجه يصعب معه دخول المنتجين الجدد لمجال الإنتاج الصناعي ، وهذا إلى جانب ما تعانيه تلك الدول من ندرة رؤوس الأموال والايدي العاملة المدربة والدراسات الفنية . وبذلك يصعب على تلك الدول مواجهة انخفاض أثمان صادراتها بتحريك الموارد لاستخدامات أخرى - عند تدهور نسب التبادل الخاصة بصادراتها - وخاصة في ظل تخصصها العميق في إنتاج المواد الأولية على الوجه السابق بيانه (١)

ثالثاً - ومن ناحية أوضاع السوق ، فإن من العوامل الرئيسية لتدهور نسب التبادل في غير صالح الدول المنتجة والمصدرة للبراد الأولية ، تفاوت درجة الاستقرار ، في تحركات الاسعار بين المنتجات الأولية والسلع المصنوعة وذلك بحكم ما تتمتع به المراكز الاحتكارية للإنتاج الصناعي بالدول المتقدمة من التحكم في أسعار السلع المصنوعة وعناصر الإنتاج الداخلة في إنتاجها على وجه يضمن الثبات النسبي لتلك الاسعار ، وعلى حين تتعرض أسعار المنتجات الأولية للتقلبات الحادة خلال مراحل الدورات الاقتصادية .

كما يتصل بأوضاع السوق التي تواجه صادرات المنتجات الأولية ، تزايد قوة المساومة التي تمارسها التكتلات الاقتصادية الدولية للدول الصناعية - كالإتحاد الاوربي والسوق الأوروبية المشتركة مع العالم الخارجي بصفة عامة ، والدول المصدرة للمنتجات الأولية بوجه خاص (٢) حيث ينعكس أثر ذلك بطريق

(١) قارن : Pfister, Theoretical Issues in International :  
[Clement: Pfister, Rothwell] 1967 p. 160; R.Baldwin, op.cit.p. 9

(٢) دكتور محمد ذى المير : المرجع السابق ص ١٧ ، هـ. محمد مظلوم جدي المرجع السابق ص ٨٠ .

مباشر على معدلات تبادل تجارة الدول النامية بالتدهور<sup>(١)</sup> وقد عنى كل من H.R. Prebisch, Singer ضمن دراساتها لتأثير ظروف السوق والقوى غير الموازية التي تحول دون اسهام التجارة الدولية في دفع قوى التنمية بالدول النامية ، بإيراز أهمية التأثير الضار للممارسة الدول المتقدمة لنفوذها الاحتكاري ، على أحوال صادرات الدول النامية ، وبوجه خاص على نسب التبادل الخاصة بها<sup>(٢)</sup>.

أما عن الآثار العنارة التي يعكسها الاتجاه المشار إليها للنسبة التبادل في غير صالح الدول النامية ، فإنها لا تقتصر على دائرة توزيع المكاسب المباشرة من التجارة بل تنعكس بصفة غير مباشرة على مستوى الدخل القوي وعلى قدرات تلك الدول في سبيل انطلاقتها للتنمية الاقتصادية . إذ يساعد تحسن نسبة التبادل على رفع مستوى الدخل القوي الحقيقي بدرجة أسرع من معدلات تحسن إنتاجها ، في حين يؤدي تدهوره إلى التقليل من المكاسب المتحققة من تحسن الإنتاج .

ويبدو تأثير اتجاه نسبة التبادل في غير صالح الدول المنتجة المواد الأولية بوجه خاص ، في مجال توزيع مكاسب التقدم التقني وارتفاع مستوى الانتاجية ومدى انعكاسها على مستوى الدخل الحقيقية في كل من الدول الصناعية والدول النامية . وهو ما أبرزته التجربة التاريخية في بعض الفترات التي تحول فيها جانب من ثمار التقدم التقني الذي أحرزته بعض الدول النامية في اتجاهها ، لصالح الدول الصناعية المتقدمة ، في الوقت الذي احتفظت فيه تلك الأخيرة بكل المكاسب التي حققتها تطور الأساليب والفنون الانتاجية لديها<sup>(٣)</sup> .

---

(١) تارد : دكتور حازم اليلوى ، نظرية التجارة الدولية ، المرجع السابق

(٢) تارد : Baldwin, Econ. Dev. and Export Growth op.cit.p.9

(٣) G.Meier, Leading Issues op. cit. p. 342, 372

وقد بدأ ذلك الأثر على وجه الخصوص في القرنين ١٨٨٠/٧٠ و ١٩٤٠/٣٠ حيث أدى تحكم المنتجين الصناعيين بالدول الصناعية في أسعار السلع المصنوعة ومكافآت عناصر

وتعكس حالة واتجاه معدلات التبادل الخاصة بتجارة البلد أثرها العميق على قدرات الدولة في انطلاقها للتنمية الاقتصادية ، من خلال ما يؤدي إليه تحسن تلك المعدلات من تحسين قوة البلد في المساومة بالأسواق الخارجية . كما أن تحسن نسبة التبادل الخاصة بصادرات الدولة يمكن أن يعوض إلى حد ما بطء الزيادة في إنتاجها ويساعد بالتالي على سرعة معدلات نموها (١)

على أن الامراع بمعدلات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى وما يتطلبه من زيادة حجم الواردات وخاصة من السلع الرأسمالية - قد يكون سبباً في حد ذاته في تدهور نسب التبادل الخاص بتجارة الدولة النامية - وذلك بحكم طبيعة ومتطلبات مراحل التنمية الاقتصادية مما يرجع بصفة أساسية لضغط الاحتياجات الاستيرادية ، إلا أن ما يهمنا هنا هو ذلك التأثير العكس الذي يعكسه على نسب التبادل الخاصة بتجارة الدول المذكورة ، طغيان نسبة المنتجات الأولية على تركيبتها السلي . وقد قدرت نسبة الخسائر الناتجة عن تدهور نسبة التبادل الدولي في غير صالح صادرات الدول النامية ، إلى إجمالي صادراتها في الفترة ١٩٦٧ : ١٩٦٦ - ١٩٦٦ : ١٩٦٦ حيث بلغت قيمته تلك الخسائر بالمليون دولار أمريكي ٢٠٤١٧ بالأسعار الجارية في حين كان إجمالي قيمة صادرات الدول المشار إليها في الفترة المذكورة ٢٣٧٩٠٠ مليون دولار (٢) .

على أنه بالرغم من الاعتقاد الشائع باتجاه نسبة التبادل في المدى الطويل لغير صالح الدول النامية المنتجة لل مواد الأولية ، فإن مؤشرات الأرقام السالف بيانها

---

== الإنتاج ، إلى التحسن الملحوظ في دخول المنظمات وأسماء تلك العناصر ، وبنسبة تفوق تحسن الانتاجية ، ينكس ما حدث في الدول النامية التي واجهت صادراتها ظروف السوق وتقلبات الطلب السالف الإشارة إليها .

(١) Meier & Baldwin, Economic Development 1962, p 229.

Meier, International Trade and Dev. op. cit. p. 49

UNCTAD, Handbook of Industrial Trade and Dev. (٢)

Stats., 1969, p. 155.

فضلا عما أثير حديثاً من مخفضات تدهور لتمييز بين اتجاه نسب التبادل الخاصة بصادرات المنتجات الأولية واتجاه نسب التبادل الخاصة بتجارة الدول النامية بوجه عام ، قد أبرزت جميعاً أن ما يتأكد تدهوره هو نسب التبادل الخاصة بصادرات المنتجات الأولية بالمقابلة بصادرات السلع المصنوعة .

بل بنظر البعض<sup>(١)</sup> بالكثير من التفاؤل لمستقبل نسب التبادل الخاصة بصادرات الدول النامية من المنتجات الأولية، بالنظر لما تتمرض له على الدوام السلع المصنوعة من منافسة حادة في الأسواق العالمية مع الريادة المستمرة في عرضها ، وما تحدته التغيرات الناشئة عن الدورات الاقتصادية من ارتفاع أثمان المواد الأولية وخاصة من السلع الاستهلاكية ، في أحوال الرخاء ، بنسبة أكبر من ارتفاع أسعار السلع المصنوعة .

كما تتضمن بعض التحفظات كثيراً من التشكيك في مدى كفاية البيانات والإحصائيات التي اتخذت كؤشرات للقول باتجاه نسبة التبادل في غير صالح الدول النامية المنتجة للواد الأولية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) راجع في مناقشة الرأي القائل بتدهور نسبة التبادل الخاصة بصادرات الدول النامية :

L. Pfister, Theoretical Issues in I. Econ., op. cit., p. 161 ; G. Meier, Leading Issues., op. cit., p. 342 ; Meier & Baldwin, op. cit. p. 328, 235 ;

ومن أبرز الآراء نقاؤلا بمستقبل نسب التبادل الخاصة بصادرات الدول النامية :

J. Viner, International T. and Econ. Dev., 1952 ; B. Balassa, op. cit. p. 4.

G. Kindelberger, The Terms of Trade, op. cit. p. 270 (٢)

## الفصل الرابع

### معوقات نجاح النشاط التصديري في دفع التنمية الاقتصادية

#### بالبلدان النامية

تناولنا في الباب التمهيدي - ضمن دراساتنا لعقبات التنمية الاقتصادية ، وأسباب التخلف الاقتصادي في الدول النامية - أمر الأوضاع. الرأسمالية للعلاقات الاقتصادية الدولية ، بوجه عام ، على أوضاع التخلف بالدول المذكورة ، ووقوفها كعائق في سبيل انطلاق التنمية الاقتصادية بها . فلم نوضح دور الاستثمار الأجنبي في ميادين النشاط التصديري بتلك الدول إلا بالإشارة العابرة .

كما تناولنا بالباب المذكور أيضا المعوقات العامة للتنمية الاقتصادية ، مما يتصل بالأوضاع السائدة بالكيان المحلي للدول المشار إليها .

وفي الفصول السابقة من الباب الحالي تناولنا ، من خلال دراستنا لأوضاع المركز الرأسمالي للنشاط التصديري بالدول النامية ، ما يعتبر من قبيل العقبات أمام إسهام النشاط التصديري في دفع قوى التنمية الاقتصادية بها ، مما يتصل بالتكوين السلمي والتوزيع الجغرافي وظروف العرض والطلب وتكوين الأثمان واتجاهات نسبة التبادل الخاصة بصادرات الدول المذكورة .

وبذلك يبقى أن نتناول في هذا الفصل ما يتصل أو يؤثر مباشرة على إمكانيات إسهام النشاط التصديري بالبلاد النامية من عراقيل ، سواء منها ما ينشأ عن عوامل خارجية كالإيمان الرأسمالي للعلاقات الاقتصادية الدولية ، أو ما يصدر عن عوامل محلية كانهدام المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية وسوء تعبئة واستخدام ما يتولد عن هذا القطاع من فائض اقتصادي .

ونقسم دراستنا لذلك إلى مبحثين :  
الأول — المعوقات الخارجية ( دور الاستثمار الأجنبي ) .  
الثاني — المعوقات الداخلية .

\* \* \*

### المبحث الأول

## الدور التاريخي للاستثمار الأجنبي في ميدان التصدير بالدول النامية ( المعوقات الخارجية المنشأ )

بعد أن تناولنا بالإيضاح في الباب التمهيدي ، أمر الاستثمار وطابع الاقتصاد الرأسمالي في أوضاع التخلف بالدول النامية ، من خلال تسلطه على بفيان العلاقات الإقتصادية الدولية بصورة عامة (١) . وبالرغم من اختلاف الرأى بين الكتاب الإقتصاديين في الشرق والغرب حول تصوير وتقييم دور الاستثمار الأجنبي بصفة عامة في الدول النامية . فقد اخترنا هنا أن نتناول بالبيان الموجز ، عرض الدور التاريخي لذلك الاستثمار في ميدان النشاط التصديري - على وجه الخصوص - بتلك الدول ، حيث تبدو محصلة نشاط الاستثمار الأجنبي في المجال المذكور كأرضع ما تكون ، بوضعه الموقوف الخارجى الرئيسى الذى حال بين النشاط التصديري - في غمار التجارب التاريخية للدول النامية - وبين إسهامه بنصيب فعال في الإنماء الإقتصادى لتلك الدول .

ومن أجل تصوير ذلك في ملامح واضحة ، ونتناول على وجه متتابع بيان الأتأة التاريخية لنشاط الاستثمار الأجنبي في مجال التصدير بالدول النامية وعلاقته بالإقتصاد الرأسمالى ، ثم السمات الأساسية التى انطبع بها ذلك النشاط والأهداف

---

(١) الفصل الأول - من الباب التمهيدي .

التي رى إليها ، وتنبع ذلك بيان ما نتج عن هذا الطابع من آثار مباشرة على اقتصاديات الدول المذكورة ، ثم تقييم خنأى سريع لدور هذا النشاط بالتجارب المشار إليها .

فن حيث النشأة التاريخية لنشاط الاستثمار الأجنبي في ميدان التصدير بالدول النامية ، نشير هنا إلى ما سبق أن أوضحه I. Sachs من أن التحليل العميق لآلية اقتصاديات التصدير في التجارب التاريخية لبعض الدول النامية ، لا بد وأن يكون في ضوء المضمون الواقعي للأحداث والملايسات التاريخية للاوضاع التي نشأ في ظلها الاستثمار الأجنبي لممارسة نشاطه في المجال التصديري بالدول المشار إليها (١) . فقد نشأ نشاط الاستثمار الأجنبي في هذا الميدان ، في ظل روابط التبعية التي ربطت الدول النامية التابعة باقتصاديات الدول الرأسمالية فتولد عنها بالدول الأولى ما يعرف بـ "الاقتصاد التصديري Export Economy" ، حيث يقوم الاستثمار الأجنبي التابع للدول الرأسمالية بدور الآداة المنفذة لسياسة الدول الأخيرة ، من إنتاج المواد الأولية بالدول التابعة ضمن إطار خطة تقسيم العمل الدولي ، التي أرست معالمها ووجهتها مصالح الدول الاستعمارية (٢) . كما كان وراء سعى الدول الرأسمالية لخلق ميادين جديدة للاستثمار بالخارج ، استنفادها - على حد تعبير لينين - الفرص المناسبة للاستثمار المربح في الداخل والتنافس الملحوظ في عائد استثمار رأس المال عملياً (٣) . وبذلك اتخذت رؤوس الاموال الأجنبية طريقها للاستثمار بالبلاد النامية ، حيث اختارت لذلك ميدان النشاط التصديري على وجه صارمه الانتاج التصديري يمثل الجانب الاساسي من تلك الاستثمارات (٤) .

ومن حيث الطابع الاساسي والاسلوب الذي مارس به الاستثمار الأجنبي نشاطه

1. Sachs op. cit. p. 33

(١)

Ibid, p. 28

(٢)

Lenin, Imperialism, Edit. 1933, p. 58 ; M. Dobb  
Political Economy and Capitalism, 1950, p. 245

(٣)

(٤) : بول باران ، الاقتصاد الرأسمالي والتنمية ، المرجع السابق ص ٢٨٤ .



المذكور فإن أبرز معالنه وأهم أهدافه كانت ولا تزال ، هى القيام بحلقة الوصل الرئيسية لتحقيق نوع من التكامل بين الاقتصاديات الرأسمالية الام ، ومراكز انتاج المواد الأولية وتوليد الفائض الخارجى بالدول التابعة ، حيث اتخذ مسار تلك العلاقة طابعاً احتكارياً وجهته الدول الاستعمارية لتحقيق مصالحها المستمدة من المستعمرات وأشياء المستعمرات .

فكان فى قيام التنظيمات الاحتكارية التى نمت فى ظلها علاقات التبادل التجارى بين الدول الاستعمارية والمستعمرات ما صيرغ تلك للعلاقة منذ عهد الرأسمالية التجارية بمظاهر التقييد من حرية التجارة والسعى لتحويل معدلات التبادل لصالح الدول الاستعمارية على حساب الاقاليم التابعة<sup>(١)</sup> وتمززت تلك التنظيمات الاحتكارية بوسائل تمويل قوية ، فاستطاعت أن تشكل نمطاً تنظيمياً خاصاً ، واضطلع باستراتيجية تقوم على الغزو الاقتصادى الواسع عبر البحار ، وفى إطار تلك الاوضاع بهذا ترابطاً منطقياً بين الاحتكار والاستثمار ، حيث يساعد الاحتكار على رفع معدل الربح إلى أعلى مستوى ممكن ، من خلال ما يستطيع الاستثمار أن يكفله من استغلال القوة العاملة بالمستعمرات بأبخس الثمن<sup>(٢)</sup> .

وهكذا استغل رأس المال الاجنبى بمظلة الاحتكارات الرأسمالية ، وما تنطوى عليه من تحالف الرأسمالين — بضمان تحقيق أقصى الأرباح الممكنة بالبلاد المختلفة حتى ولو كان على حساب الطبقات العاملة المستغلة بها . وبذلك تمكن الاستثمار الاجنبى من السيطرة على اقتصاديات تلك الدول ، من خلال قيامه بتأسيس مشروعات التقدمية والمزارع وشد الفلاحين لانتاج المحاصيل التصديرية<sup>(٣)</sup> وإلى

---

M. Dobb, op. cit. p. 229

(١) . راجع

(٢) الأمم المتحدة ، المصالح الاقتصادية الأجنبية والاستثمار المرجع السابق ص ١٢

Dobb, Ibid, p. 245

(٣) فقد نقلت الاحتكارات الأوربية والأمريكية فى اقتصاديات دول آسيا وأفريقيا

وأوروبا اللاتينية . وقبل الحرب المالية الثانية كانت الاحتكارات البريطانية تسيطر على =

جانب وسائل التحكم المباشرة ، كان استخدام الدول الاستعمارية للنظم الضريبية أداة غير مباشرة لتقليل الاحتكارات الأجنبية ، بالدول النامية . كما مارست المشروعات الأجنبية تحكمها في أسواق المستعمرات بفرض سيطرتها الاحتكارية على تسويق المحاصيل الزراعية التصديرية ، سواء من فائض الانتاج أو مما يلزم السوق المحلية لتلك الدول ، هذا بالإضافة إلى احتكارها لإمداد أسواق الدول المذكورة بالواردات من السلع الاستهلاكية (١).

ويتضمن حرص الدول الأمريالية في الإبقاء على مصالحها في مستعمراتها ، ليس مجرد ضمان موارد للدواول الأولية اللازمة لصناعاتها أو لتعريف انتاجها ، ولكن للاحتفاظ بما تملكه في أسواقها من حقوق امتياز أو موايا احتكارية ، وما يتيح لها من فرص للاستثمار المربح بها (٢).

وبالرغم من تغير الظروف في الوقت الحاضر ، عن تلك التي نشأت في ظلها الأوضاع الاستعمارية - وتغلقت بها في بداية الأمر مصالح الاستعمار الأجنبي بالدول النامية - نتيجة تحرر بعض الدول الصغيرة سياسياً وظهور كتلة البلاد الاشتراكية بما اشاعته من وعى جديد ، فإن الطابع الاحتكاري الذي تميز به النظام الرأسمالي ، لا يزال يبدو جلياً في توايد قوة الاحتكارات ، وما تفرضه سطوتها على تجارة الدول الرأسمالية مع الدول النامية من تحويل شروط التبادل التجاري لصالح الأولى على حساب الأخيرة . وذلك نتيجة لما تفرضه تلك الاحتكارات من أسعار احتكارية لسلع المصنوعة التي تصدرها للبلاد النامية ، فتحتفظ بمستوى أسعار انتاجها دون تخفيض يذكر ، حتى في أوقات الأزمات التي يتراكم فيها فائض الانتاج . هذا في الوقت الذي تفرض فيه تخفيض الأسعار

== صناعة التعدين في وسط وجنوب أفريقيا ، كما كانت شركات التعدين البلجيكية تمارس نشاطها الإحتكاري بصفة رئيسية في الكونغو ورؤوس الأموال الفرنسية في شمال أفريقيا

S. Vygodsky, Capitalist Economy, 1966 p. 106 (١)

= M. Dobb. op. cit. p. 265. (٢)

لوارادتها من المنتجات الأولية من الدول النامية (١).

ومع ذلك تتناول الشكل الذي يتخذه رأس المال الاجنبي في تلك البلاد - في الوقت الحاضر - بعض التغيير (٢) ، كما تطور الفرض من تصدير رأس المال ، من مجرد ضمان توريد المواد الأولية اللازمة لصناعات الدول الرأسمالية - إلى استهداف اقامة مراكز وشبكات للشروعات الاحتكارية الرأسمالية ، بالدول المتخلفة.

فاذا ما امتلطنا من دائرة الاسلوب الذي مارس به الاستثمار الاجنبي نشاطه بالبلاد النامية والطابع الاساسى الذى يتميز به ، الى بيان الآثار التى عكسها نشاط الاستثمار المذكور بتلك البلاد ، لألفيننا نفعاً محدوداً في مجال تدفق رؤوس الاموال ، وفي اقامة مرافق رأس المال الاجنبي والمشروعات الانمائية بوجه عام ، وفي النهوض بمستوى الخبرة الفنية والدراية ، على وجه لا يعوض إلا النذر اليسير من الاضرار التى لحقت ذلك الاستثمار بالبلاد المذكورة في ظل اوضاع التبعية التى سادت ممارسة نشاطها ، وفي مقدمتها امتصاصها جانب كبير

== وعن سياسة الاستثمار الجديد الحرس على اختيار المناطق التى يمكن لرأس المال الاجنبى أن يحصل منها على مزايا احتكارية خاصة ، وتلك التى يوافرها عنصر العمل الزهيد الأجر ويؤخذى اقتال رأس المال للمستعمرات هدفين ، أولها الحصول على معدلات أرباح أعلى مما يمكن أن يحققه الاستثمار المحلى لتلك الأقاليم فى الدول الأم ، وثانيها إتاحة الفرصة أمام الدولة الاستثمارية لرفع معدلات الربح المحلية فيها مما كانت عليه من قبل .

[ أنظر : M. Dobb. op. cit. p. 231. ]

(١) يوجين فارجا ، رأسمالية القرن العشرين ، ١٩٦١ ، ترجمة أحمد فؤاد بلع

١٩٦٧ ، ص ١٤٢-١٤٦

(٢) كانت الصورة السائدة حتى بداية القرن العشرين هي تصدير رأس المال الخامس إلى الخارج. الوقت الحاضر فقد أصبحت الحكومات تضطلع بتصدير رأس المال جنباً إلى جنب مع القطاع الخامس . ويتوسط في ذلك بعض الأجهزة الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير كما تقدم الحكومات القروض لإيلاء التنمية وتضمن تصدير رأس المال الخامس .

[ أنظر : يوجين فارجا ، المرجع السابق ص ١٧٣ ]

من فائدها الاقتصادية واستقطابه لصالح الدول الرأسمالية الام ، واشاعة ظاهرة الازدواج في مستوى النشاط الاقتصادي بين قطاعي الانتاج المحلي والانتاج التصديري ، والاستحواذ الجشع على الموارد الطبيعية وجهد القوة العاملة الوطنية.

فن حيث حجم رؤوس الاموال الاجنبية العاملة في مجال انتاج سلع التصدير نجد أن نشاط الاستثمار الاجنبي قد بدأ برؤوس اموال قليلة نسبياً ، اذ كانت خطواته الاولى في تلك البلاد تعتمد على السيطرة على الموارد الطبيعية لنوع ملكية الارض من السكان المحليين ، ثم يتبع ذلك توسعات يعتمد تمويلها على الارباح المستخلصة من عملياته المجرية في نشاط تصدير المنتجات الاولى (١) ، أي على اعادة الاستثمار في تلك البلاد لبعض الفائض الاقتصادي المتحقق بها . (٢)

كما ان جانباً من الاستثمار الذي كانت تقوم به الشركات الكبيرة ، كان عبارة عن ثمن الحصول على ملكية الموارد الطبيعية التي تملكها تلك الشركات بأسعار زهيدة . في البلاد المتخلفة ، كذلك فإن جانباً اهم من ذلك كانت تنفقه تلك الشركات على استيراد معدات التاجية أو سلع استهلاكية مصنوعة في بلادها.

(١) وهكذا لم يعتمد الاستثمار الأجنبي في هذا الميدان على الزيادة في الأصول الثابتة المحولة للدول المتخلفة ، فكانت صادرات الدول الرأسمالية من رؤوس الأموال الى تلك البلاد محدودة للغاية .

[I. Chif, Direct Investments, Terms of Trade, and Balance of Payments, Quarterly Jour. of Econ., Feb, 1942]

(٢) بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لشركات الولايات المتحدة عام ١٩٦٣ مثلاً ٦.٤ مليار دولار، ولكن نسبة كبيرة منها قد تمحقت دون خروج رأس المال فعلا من الولايات المتحدة وذلك نتيجة لاستخدام سياسة اعادة استثمار الأرباح على وجه يجعل من تدفق العائد وفوائد وأرباح الأسهم موزناً لأشفاق حجم الاستثمار الأصلي. يضاف الى ذلك أمر تسرب تكاليف الادارة والائاتات ومختلف أشكال المدفوعات الخفية. [أنظر : بول باران ، بول صويزي ، رأس المال الاحتكاري ١٩٦٦ ، ترجمة حسين نهس مصطفي ، ١٩٧١ ،

وهكذا كانت عملة نشاط الاستثمار الاجنبي في البلاد النامية ، هي امتصاصه للفائض التصديري ، واستنزافه خارج البلاد ، حيث تستولى طبقة الرأسمالين الاجانب على الشطر الاكبر من الارباح المتولدة عن حصيلة الصادرات (١) ، يحول للخارج ، كما تقوم هذه الطبقة باستخدام جانب من ذلك الفائض الاقتصادي في استيراد الكماليات مما يتبدد من خلاله جزء هام من المعادير الاحتمالية لتمويل الاستثمارات الانمائية عالياً . (٢)

ولقد كان في تجارب الاستثمار الاجنبي البريطاني والامريكي صوراً صارخة لامتصاص الفائض المتولد عن نشاطه بالدول النامية دون اعطاء الفرصة لتوجيه استخدام جانب منه عالياً في المجالات الانمائية . وبذلك فاق الدخل الناتج عن تلك الاستثمارات - والحول للخارج - صافي رؤوس الاموال المصدرة الى الدول المستثمر فيها . (٣)

وفي صدد جهود الاستثمارات الاجنبية في ميدان اقامة مشروعات رأس المال الاجنبي فقد نبه البعض الى ما شاب اتجاهات الاستثمار الاجنبي في هذا المجال ، من التركيز بصفة أساسية على خدمة للمشروعات الاجنبية العاملة في نشاط التصدير

(١) ويعبر Lenin عن هذا الدور الذي يقوم به الاستثمار الاجنبي في ظل الامبريالية بقوله : ان الاستعمار ما بق استثماراً ، بل رأس المال الفائض ، لن يقضى له أن يوجه لأغراض رفح مستوى معيشة الجماهير في الدول المستعمرة ، حيث لا يتأتى ذلك الا على حساب أرباح الرأسمالين . فالغرض الأساسي من تصدير الدول الاستعمارية لرأس المال الى الدول المستعملة هو زيادة أرباح فئة الرأسمالين في المقام الأول .

[Imperialism, 1983, p. 58]

I. Sacha, op. cit. p. 30

(٢)

(٣) وفقاً لتقديرات A. Cairncross ، كان صافي صادرات رؤوس الأموال الاجنبية للدول النامية في الفترة ١٨٧٠-١٩١٣ ٢٠٤ مليار جنيه استرليني في حين بلغ الدخل الناتج عن تلك الاستثمارات ١٤٤ مليار جنيه .

[Local and Foreign Investment, 1880-1913, Cambridge, 1953, p. 180].

حيث لم يكن التعدد المكاني لمرافق الخدمات الاساسية المشار اليها - أو مواصفاتها لتوضح الالخدمة مصالح المشروعات الأجنبية المشار اليها ، قبل أى شئ - آخر .

كما ان اقامة تلك المرافق ، لم تكن لتودى - فى الوقت الذى انشئت فيه - الى خدمة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية ، إذ لم تكن تلك الدول قد بلغت بعد - فى تلك الآونة - مرحلة تتوافر فيها امكانية الانتقال الى الرأسمالية الصناعية . ولهذا لم تسفر اقامة مشروعات رأس المال الأجنبي آنذاك عن تحقيق مفعول تراكمى حقيقى للنشاط الاستثمار ، وبذلك لم يتسنى لها ان تشكل مصادر احتمالية للوفورات الخارجية تساعد على تزايد الحجم الكلى للاستثمار وعلى النمو الاقتصادى الشامل . وهذا مادعا P. Baran للنظر الى تلك المرافق فى الظروف التى انشئت فيها ، كاجسام غريبة - ذات أثر سلبى - على هيكل اقتصادى اجتماعى ، اقحمت عليه بطريقة مصطنعة ، (١) . وهكذا ظل الأثر الواضح لانشاء تلك المرافق ، هو خدمة المصالح التجارية لرأس المال التجارى وتحقيق الوفورات الخارجيه له . (٢)

هذا وان كان ثمة نفع جزئى قد تحقق من وراء اقامة مثل تلك المشروعات ، لا يمكن انكار أثره - فى القليل - بحكم انشائها فى مرحلة لم يكن يتسنى لتلك البلاد - الاعتماد على جهودها الذاتية فى اقامتها . وخاصة أنها ما يتعلق بخدمة

(١) بول باران ، المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

(٢) ومثال ذلك ، البنوك التجارية الحديثة التى أقامتها بريطانيا بمصر والمهند فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فلم تكن محصلة لانشاء تلك المرافق فى نظر ذلك الرأى ، خدمة لفتح الاقتصادى لقامة البلاد النامية ، بقدر ما تضمنت خدمة وتدعيم نفوذ الرأسمالية التجارية والمصالح المحلية المرتبطة بها والمأثرة فى فلسكها بنح خطأ تحول الأخيرة الى مرحلة الرأسمالية الصناعية .

( أنظر : بول باران ، المرجع أعلاه ص ٣٠٦ ) .

## النقل. (١)

وفي خصوص توجيه الاستثمار الأجنبي لاستخدامات الموارد الوطنية بالبلاد النامية واثره الانمائي على القطاعات المختلفة - فقد أدى حرص المشروعات الأجنبية - في ظل التوجيه الاستعماري للسياسة الاستثمارية - على تركيز الانتاج لأغراض التصدير في نشاط الانتاج الأولى - الى خلق ظاهرة الازدواج في النشاط الاقتصادي " Dual Economy " فانقسم الاقتصاد بالبلاد المستعمرة الى قطاعين متميزين أحدهما متقدم يطلب فيه استخدام أساليب الانتاج الحديثة المعتمدة بصفة أساسية على رأس المال ويخدم أغراض التصدير ، وقطاع متخلف تسوده أساليب الانتاج القديمة والمعتمدة أساساً على عنصر العمل . (٢) وبذلك تخلف عن تلك الظاهرة تركيز نشاط الهيكل الانتاجي في نطاق اغراض التصدير - على شكل جزيرة منعزلة تنحصر فيها مظاهر التقدم في تباعد عن سائر الأنشطة المحلية الأخرى - (٣) وان ارتبط ذلك النشاط التصديري في المجال الخارجي باقتصاديات الدول الأم ، التي يتوافر على خدمة مصالحها ، باعتباره مصدراً لتوليد الفائض الاقتصادي وتوريد المنتجات الأولية التي تلزمها . فكان الموجه لتلك الأوضاع - على ما سلف يسمانه - هو تحكّم القوى الرأسمالية للدول الاستعمارية ، من طريق مراكز الانتاج التجارية التي تملكها بالمستعمرات ، في انتاج المواد الأولية - سواء في الزراعة أو التعدين - (٤) .

- 
- (١) أنظر تعليقنا على أثر لقطات الاستئثار الأجنبي في القطاع التصديري في إنشاء مرافق رأس المال الإجمالي ، بالباب الثاني ، الفصل الثاني ، بحث أول من هذه الرسالة .
- (٢) وقد ظهرت تلك الصورة كأجلى ما تكون ، من خلال تجارب الاستئثار الأجنبي باليمن والمند وأمریکا الوسطى .

- [راجع : K. Rothwell, Theoretical Issues, op. cit. p. 118
- G.Meier, International Trade and Econ.Dev.op.cit.p.166; (٣)
- (٤) وقد بدأت تلك المراكز باستخدام نظام الجيوب الرأسمالية enclaves التي =

وأدى تركيز الاستثمار الأجنبي الانتاج التصديري في مجال المنتجات الاولى الى سوء استخدام الموارد ، حيث وجهت أولويات التنمية الزراعية الى انتاج المحاصيل التصديرية التي تسيطر على انتاجها وتصديرها المشروعات التجارية الاجنبية فلم تراعى اعتبارات التنمية الزراعية المتوازنة والمحافظة على خصوبة الارض مما أدى الى انهك قوى التربة ، وتحويل منساق شاسعة الى أراضى صحراوية عديدة النفع . هذا فضلا عما أدى اليه انشاء المزارع ومشروعات استغلال الغابات الاجنبية من سعب المزارعين الوطنيين من أراضيهم ذات التربة الاجود ، أو تقليلها من انتاج المواد الغذائية الضرورية للسكان المحليين (١) .

ومن ناحية أثر الاستثمار الاجنبى في مجالات الانتاج التصديري ، على العملة والاجور بالدول النامية ، فحينما اقتضت مصالح المشروعات الاجنبية استخدام أساليب الانتاج ذات الإعتماد الأكبر على عنصر رأس المال ، كان ذلك يتم دون مراعاة لمطالبات التشغيل والعمالة في الدول النامية التي تعاني من الكثافة السكانية ، كما كانت التحركات الدولية لعناصر الإنتاج ، المدفوعة بتأثير الاستثمار الاجنبى تسير في ذلك الاتجاه دون مراعاة لمصالح شعوب الدول المشار اليها (٢) .

== تعتمد على الأساليب التقنية المتقدمة في الإنتاج - لخدمة مصالح الدول الأم - في عزلة عن باقي القطاعات المحلية التي سادتها مظاهر التخلف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ثم وجهت إنتاجها للتصدير .

[ راجع : I. Sachs., op. cit. p. 28 ]

S. Vigodsky, op. cit. p. 20

(١)

ومن أمثلة ذلك انتاج قصب السكر في شمال البرازيل ، كما يسوق باران أيضا مثالا لتركيز الإنتاج التصديري في عاصم عدة تؤدي الى تفاقم حالة الفقر في المواد الغذائية ، تخصص جزء كبير من الأراضي الزراعية في مصر لزراعة القطن وقصب السكر .

[ يول باران ، المرجع السابق ص ٢٩٧ ]

(٢)

من ذلك مثلاً ما سارت عليه سياسة تهجير السكان من الهند والصين ، بهدف توفير الأيدي العاملة الرخيصة للانتاج في مجالات التصدير ، دون مراعاة أية اعتبارات اقتصادية ==



فبالرغم من عظم حجم مشروعات الإستثمار الأجنبي في الإنتاج التصديري بالعديد من الدول النامية ، والدخل الكبير المتولد منها ، فإن اثر نشاط تلك المشروعات على العمالة والاجور بالدول المستثمر فيها ، كان في كثير من الحالات ضميماً للغاية ، حيث ظل مستوى الاجور في تلك البلاد بالغ الانخفاض ، وكان الجانب المخصص لدفع أجور العمال المحليين - من إيراد تلك المشروعات ضئيلاً جداً كما أدى التوسع في استخدام رأس المال في صورة تجهيزات آلية الى التقليل من حجم العمالة المتاحة لتسهيل الوطنيين ، في تلك المشروعات (١) ومن أجل ذلك كان تأثير الجانب من الإيراد الكلي للشروعات الأجنبية ، في توسيع الاسواق الداخلية بالبلاد النامية ضئيلاً ، خاصة وان انخفاض أجور العمال المحليين يؤدي إلى انصراف دخولهم عادة للاستهلاك المحلي ، مما لا يترك مجالاً لتكوين إيداع يذكر (٢) .

كما أسفر الإستثمار الأجنبي في القطاع التصديري بالبلدان النامية - في بعض صوره - عن تحكم واستئثار المنصر الأجنبي للعمل الماهر في بعض الصناعات التصديرية ، إذ حالت بعض الفئات التي احتلت مراكز العمل الماهر ، في ظل الإستثمار الأجنبي ، دون شغل العمال الوطنيين لتلك الأعمال ، أو تدريبهم عليها ، وذلك كما حدث في مجال النشاط الاستخراجي ببعض الدول (٣) .

أو اجتماعيه أخرى بالبلاد المستثمر فيها .

[ راجع : Meier & Baldwin, op. cit. p.327 ]

(١) ومن أمثلة ذلك أن صناعة البترول في الشرق الأوسط يعمل بها ما لا يزيد عن ٣٤ر٠٠ من السكان ، وتشكل أجورهم ٠.٥٪ من إيرادات البترول : وفي بوليفيا يستفيد من العمال الوطنيين ٠.٥٪ فقط من مناجم التصدير .

[ راجع : U. N. Review of Economic Conditions in the Middle East, 1951, p. 63 ]

(٢) بول باوان ، المرجع السابق ، ص ٢٩٥ .

(٣) وذلك مثلما حدث في تجربة أستخراج النحاس في رومانيا الحالية ، مما يمتنع ==

وبعضا إلى ما توضح ، من آثار الطابع الاحتكاري ، الاستغلال ، الذي مارس في ظله الاستثمار الأجنبي نشاطه بقطاعات التصدير بالدول النامية ، ما انتهجه السياسة الاستثمارية كذلك في تلك البلاد من عدم تشجيع قيام المشروعات الإنتاجية المحلية ، إذا ما تعارض قيامها مع مصالح الدول الأم ، على وجه يعرقل التنمية الصناعية بالأول . حيث لا يسمح بقيام صناعات جديدة إلا ما تكامل منها مع صناعات الدول الأم دون ما يشكل أية منافسة لها (١) .

على أنه لا يفتونا أخيراً أن نلحظ إلى أن المآخذ التي وجهت إلى نشاط الاستثمار الأجنبي في قطاعات التصدير بالدول النامية - على النحو السابق بيانه - ليس من شأنها أن تؤدي إلى إنكار ما يمكن أن يقوم به في هذا الميدان ، نشاط رأس المال الأجنبي إذا ما أحسن توجيهه والرقابة عليه في إطار جهود التنمية الاقتصادية الوطنية .

ولنا في نشاط رأس المال الأجنبي في التجارب التاريخية لدول الحديثة الاستيطان كاستراليا والارجنتين وجنوب أفريقيا ، خلال الفترة ما بين منتصف القرن ١٩ وأوائل القرن العشرين ، أمثلة ناجحة لاستثمار رؤوس الأموال الواردة من الدول الكبرى في ميادين الإنتاج التصديري (٢) حيث قام الاستثمار الأجنبي في تلك الدول بدور طيب في الإسراع بعملية التكوين الرأسمالي وتسهيل التنمية الاقتصادية من خلال نشاط التجارة الخارجية .

---

== أراء من آثار ازدواج النشاط الاقتصادي .

[ راجع : R. Baldwin, Econ. Dev. and Export Growth, op. cit. p. 67, 216 ]

M. Dobb, op. cit. p. 236

(١)

B. Singh, op. cit. p. 358

(٢)

## المبحث الثاني

# العقبات المحلية أمام قيام نشاط التصدير بدوره الانمائي بالبلدان النامية

عزونا - في الباب التمهيدي لبيان مسببات التخلف الإقتصادي وخواص التنمية الإقتصادية بوجه عام ، الخارجية منها والداخلية ، وبيننا آنذاك إلى أن تجسّد خطورة العقبات الخارجية للتنمية الإقتصادية والنظر اليها كبؤرة تمثّل عنها مظاهر التخلف المتمددة ، لا ينبغي أن يصرّفنا عن تقصى عوامل التخلف الأخرى الكامنة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحلية ، مما يجب التصدي له بالتقدير الكافي من الاهتمام .

وتوصلنا إلى أن العائق الاساسي أمام انطلاق التنمية الاقتصادية بالبلدان محل الدراسة هو حذالة الفائض الاقتصادي المتاح لاستثمارات التنمية .

وهنا ، ونحن بصدد دراسة ما يقف من العقبات المحلية - بالبلاد النامية في سبيل قيام النشاط التصديري بدوره الإنمائي ، لا نود أن نعود إلى ترداد ما سلفت الإشارة إليه من عقبات داخلية سواء منها ما يتصل بقصور بعض عوامل الإنتاج - كما أركيفاً - أو ما ينتج عن تأثير البيئة الثقافية والملاقات الاجتماعية والنظام السياسية والاقتصادية السائدة .

فالذي يهمننا الإشارة اليه في هذا المقام ، هو ما يقف من العوائق المتصلة بالسكان المحلي بتلك الدول ، في سبيل تهيئة الفائض الاقتصادي المتاح توليده من نشاط التصدير ، وما يعرقل من استخدام ذلك الفائض على وجه يتفهم بقوة التنمية إلى الأمام ،

فلذا تجاوزنا هنا ما سبق ايضاحه ، مما يتصل بالمعوقات الخارجية وما ينشأ عن تقلبات خصيلة الصادرات من تذبذب ، يهز من الاستقرار اللازم لتحويل برامج

التنمية الاقتصادية بالبلاد المذكورة ، نجد أن أهم معوقات نجاح النشاط التصديري في دفع جهود التنمية الاقتصادية وإشاعة مظاهرها ، ترجع إلى ما يأتي : ضيق جانب كبير من الفائض الإقتصادي المتاح تولده من نشاط التصدير وسوء استخدام الفائض المتولد من النشاط المذكور ، وأخيراً عدم كفاية مرافق رأس المال الاجنهي والخدمات الأساسية اللازمة لإشاعة الآثار الإنمائية الناتجة عن نشاط القطاع ، وغياب الوعي الضروري لتعميم النفع من محصلة النشاط المذكور على وجه دافع لجهود التنمية .

ففيما يتعلق بضيق جانب كبير من الفائض الإقتصادي المتولد أو المتاح تولده من نشاط التصدير بالبلاد النامية ، فنوه إلى ما سبق الإشارة له من انخفاض الاستهلاك المحلي غير الضروري في شكل ميل استيرادي متزايد ، يتضخم في الكثير من تلك الدول مع تزايد حصيلة الصادرات ، حيث يوجة جانب كبير من تلك الحصيلة للإنفاق على استيراد السلع الاستهلاكية الترفيه ، وخاصة في أوقات انتماش حصيلة الصادرات . هذا بالإضافة إلى انصراف جانب آخر من الدخل المتولد عن نشاط التصدير ، إلى غياهب الاكتناز أو اقتناء الثروات العقارية أو الإنفاق البذخي على المظاهرات في البلاد المشار إليها .

وقد يفسح ضيق جانب كبير من الفائض الإقتصادي المتولد عن نشاط التصدير ، من ظروف عرض أو طبيعة إنتاج سلع التصدير ، مما يؤثر على قدرة ذلك القطاع على الإسهام في تمويل استثمارات التنمية الاقتصادية . ويرجع ذلك إلى طبيعة القواعد التصديرية ، من حيث نسب تأليف عناصر الإنتاج في سلع التصدير الرئيسية ، وتأثيرها على نسب توزيع الدخل الناتج من النشاط التصديري في صورة مكافآت لعناصر الإنتاج المساهمة في ذلك الإنتاج . حيث يتوقف ذلك على نوع الإنتاج وما يمكنه على كل من هيكل الطلب المحلي والقدرة الادخارية المحلية فكلما إتجه توزيع دخل نشاط التصدير على مكافآت العناصر ، لصالح الطبقات الأكثر ميلاً للادخار ، وكذا الفئات التي يقبل تفضيلها للمنتجات المحلية على السلع المستوردة ، كلما ساهم بصورة فعالة في توفير احتياجات التنمية

من الفائض الاقتصادى (١) كما يتوقف الأمر أيضاً على اثر الإنتاج التصديرى على نمط توزيع الدخل بين الحكومة والأفراد . حيث يساعد اتجاه جانب كاف من الدخل للإيراد الحكوى على زيادة استثمارات التنمية (٢) .

وقد يرجع ضياع جانب من الفائض الإقتصادى المتولد عن القطاع التصديرى إلى عدم كفاية تنظيم أوضاع التجارة الخارجية والرقابة على نشاطها مما ينتج عنه تصرف بعض ذلك الفائض فى صورة تهريب للثروات إلى خارج البلاد .

وإلى جانب مشكلة ضياع جانب من الفائض الفعل المتولد من نشاط التصدير فهناك فائض احتمالى كبير يتمثل فى الفرق بين ما يمكن تحقيقه من حصة للصادرات وبين ما يتحقق فعلاً ، مما يرجع إما إلى سوء تنظيم العملية الإنتاجية وتأليف العناصر الإنتاجية فى الإنتاج التصديرى أو إلى تأخر أساليب وفنون الإنتاج فى ذلك القطاع .

فإن حيث تنظيم العملية الإنتاجية وتقسيم جمع عناصر الإنتاج فى مجال الإنتاج التصديرى ، يتماثل الأمر بمدى كفاية تنسيق العناصر الإنتاجية وطبيعة القاعدة التصديرية التى يتألف منها سلع التصدير الرئيسية ، فمن السلع التصديرية ما يفيد التوسع فى إنتاجها ، فى إمداد الصناعات الأخرى بمستلزمات الإنتاج من المنتجات الوسيطة ، كما يتفاوت تأثير سلع التصدير المختلفة بحسب ظروف حالة إنتاج كل سلعة ، فيختلف الأثر الإيجابى للصادرات بين دولة وأخرى بحسب طبيعة القاعدة التصديرية فى كل منها (٣) مما يتوقف أمره على ترشيد التكوين السلى لصادرات

---

(١) هارن : G. Meier, Leading Issues in Dev.op.cit.p.878,74

(٢) ويختلف ذلك النمط من بلد لآخر ومن سلعة لأخرى . ففى دولة كالابو -

تعتمد على نشاط التصدير - تؤول غالبية الدخل المتولد من حصة صادرات المطاط إلى أيدى المنتجين الأفراد ، بينما يؤول الدخل المتحقق من صادرات التصدير إلى يد الحكومة .

[ B. Singh, op. cit. p. 365 : راجع ]

(٣) من الأمثلة على تغلف النشاط التصديرى عن إشاعة آثاره الإيجابية بالدول النامية بسبب أحوال بحث الطبيعة الفنية لدالات إنتاج سلع التصدير الرئيسية ، ما حدث فى رودسيا الشمالية خلال الخمسة وثلاثون عاماً الماضية ، إذ اعتمدت تلك الدولة فى رفع مستوى الناتج =

البلد بما يكفل تحقيق أكفأ تناسق في تأليف العناصر الإنتاجية ، مع مراعاة مدى الوفرة النسبية المتاحة لتلك العناصر .

ومن ناحية أخرى فإن تأخر أساليب وفنون الإنتاج المستخدمة في القطاع التصديري ، قد يكون هو الآخر سبباً في ضياع جانب من الفائض الإقتصادي الإحتيالي الممكن توليده من ذلك القطاع وتوجيهه لأغراض التنمية الإقتصادية .

وفيما يتعلق بسوء استخدام الفائض الإقتصادي المتولد فعلا من نشاط التصديري بالبلاد النامية ، فذلك ما يمكنه ضعف كفاءة أجهزة التخطيط الإقتصادي وعدم قدرتها على حسن توجيه استخدامات الموارد المتاحة في الإستثمارات المنتجة من أجل بلوغ أهداف التنمية الإقتصادية وبالأخص هدف التصنيع (١) . وهنا تبرز أيضاً أهمية دور السياسة الإقتصادية في وضع أولويات الإستثمار في المدى الطويل ، بما يكفل توجيه استخدام الطاقات المحلية - ومنها فائض للقطاع التصديري - في خدمة أهداف الإنماء الإقتصادي ، دون تعارض بين تلك

القوى على امتشاح إحتاج وتصدير النحاس في حين كانت موقوفات التقدم للنش المربوطة بطبيعة إنتاج تلك المادة للتعددية وأحوال الوفرة النسبية لعناصر إنتاجها من الموارد الطبيعية ، تحول دون إطلاق جهود التنمية المستقلة المتراصة الأهداف .

وكان تأخير إحتاج النحاس على المالية ضيف الأثر بالظرف الضآلة هذه الحال اللازم تعجيله لكل وحدة إضافية من قيمة الناتج من النحاس وكذا لتجاء الاستثمار الأجنبي لاستيراد المال الأهمرة من الخارج بدلا من الاتفاقي على تدريهم علياً . كما أن إحتياجات القطاع التصديري الرئيسية من السلع الرأسمالية لروديسيا الشالية - وقد كانت تتكون أساساً من الآلات المقدمة التي يتمتع إنتاجها علياً - تخلق أعباء استيرادية تنطرض مع مصالح واتجاهات التنمية .

[راجع : Baldwin, Econ.Dev. and Export Growth, op.cit.p.214,15]

(١) G. Mynard, Economic Development and Price Level

1962, p. 46.

الاهداف وبين غيرها من الاهداف ، كهدف تدعيم القومية الوطنية الذاتية ، بما يستتبعه أحياناً من المخالفة في اتخاذ بعض الاجراءات الاقتصادية . الخ (١)

وفيما يتعلق بعدم كفاية مرافق رأس المال الاجتماعى الضرورية لأداء الخدمات الأساسية اللازمة لدفع خطوات التنمية الاقتصادية ، فإن قلة تلك المرافق وخاصة ما يتعلق منها بخدمات النقل وتوليد الطاقة تعتبر من أكبر المعوقات أمام نشاط التصدير في سبيل توسعه أو إسهامه في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية ، حيث تنبع عن فقدان النشاط التصديري بالبلاد النامية للكثير من إمكانيات النقل والمسبيلات التسويقية المتخصصة هل نطاق كاف - كالموانئ والطرق والأرصعة وأجهزة الشحن والتفريغ والأرصعة والخدمات التمويلية والتخزينية الخاصة - تقليل فرص وإمكانيات تطوير أساليب الانتاج التصديري وفنونه (٢) .

وبالإضافة إلى ما ذكر ، أعطى البعض أهمية خاصة لغياب الوضع الثقافي والقيم السلوكية والعادات الاجتماعية والمعتقدات الدينية ، كأحد العوائق الهامة في سبيل النمو الإقتصادى بالبلدان النامية ، حيث كان هذا العائق في نظرهم أحد الأسباب لفشل قطاعات التصدير - بالعديد من تلك الدول - في نشر مظاهر التقدم التقنى للانتاج الحديث بسائر القطاعات الإقتصادية الأخرى (٣) وذلك على عكس ما حدث بتجارب اقتصاديات الدول الغربية المتقدمة (٤) .

(١) G. Meier, International Trade and Dev. op.cit. p. 5

(٢) H. Johnson, Commercial Policy Towards Less : أنظر Dev. Con., op. cit. p. 109

(٣) J. Boake, Economics and Economic Policy of Qual. Societies, 1958 ;

دكتور محمد لبيب سعيد ، المرجع السابق ص ١١١ .

(٤) وكان في ذلك أحد الأسباب لاستبعاد صلاحية نماذج النمو الإقتصادى التى صاغها

على أن ذلك الرأى الأخير وغيره من الآراء المماثلة ، ينبغي ألا يتجاوز تأثيره نطاق تنمية الدول النامية إلى ضرورة العمل على تغيير ما يكبل التنمية الإقتصادية لديها من عادات وتقاليد إجتماعية وتطور الوعى الثقافى والقيم السلوكية عندها على الوجه الضرورى لدفع قوى التنمية .

وعلاصة ما تقدم ، أن حل مشاكل التجارة الخارجية التى تصوق صادرات الدول النامية من الاسهام بدور فعلى فى العمل الإنمائى بها ، لا يتوقف فقط على إزالة العقبات الخارجية وتحرير تلك الدول من ربقة تحكم النفوذ الإمبريالى ، بل أن ذلك يجب أن تصاحبه جهود ذاتية لتهيئة أسباب التنمية الإقتصادية المحلية - أوتعبئة القاموس الإقتصادى المتولد عن نشاطها التصديرى وتوجيهه لخدمة أهداف التنمية .

وفى ذلك يقره ، R. Prebisch ، أن سياسة التعاون الدولى المنشود فى سبيل مماونة الدول النامية على تخطيص تجارتها من المشاكل الخارجية الموقفة لها ، ليس إلا عنصراً مكمل لقوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية المحلية الذ -ابعة من تلك البلاد<sup>(١)</sup> ومن أجل الإسراع بمعدلات التنمية وإزالة عقباتها ، ينبغي السعى فوراً لإزالة ما يمكن إزالته من تلك العقبات - سواء منها الداخلية والخارجية - فى وقت واحد ، بدلا من اتفاق الجهود دون طائل لتغليب نقل أحدهما على الآخر.

---

== التغلب دون والتغلب دون - لاقتصاديات الدول المتقدمة - لتطبيق فى شأن الدول النامية .  
[ انظر : E. Hagen, On the Theory of Social Change, 1962, Home-wood, Dorsey Press J.

(١) رؤول بريش ، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، ١٩٦٤ ، ترجمة دكتور



## الباب الرابع

### سياسة الإنعاش الطائفة التصديرية ونفسيها لدفع التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية

مقدمة :

يأتى هذا الموضع من القسم الأول من دراستنا ، ليضم ما نراه ملائماً من الخطوط الأساسية لسياسة تصديرية تخدم أهداف الإنعاش الإقتصادى بالبلدان النامية ، فى ضوء ما أوضحناه بالأبواب السابقة من تجارب التطور الإقتصادى وآراء المنكرين الإقتصاديين ، وعلى هدى الواقع الإقتصادى والإجتماعى والسياسى الذى تعيشه تلك البلاد ، وما أترجه الصورة الحاضرة السالف عرضها لكيان ونمط تجارتها الخارجية بما تنجم به من مشكلات تموق إمكانية إسهامها الفعال فى التنمية الإقتصادية .

وبعد أن تناولنا فى عرض تحليل بالقدر الذى يسمح به تقسيم وحيز الدراسة - أوجه إسهام النشاط التصديرى فى الإنعاش الإقتصادى بالبلدان النامية محل الدراسة ، فى ضوء الخط الملائم من التنمية - لمعالج مشكلة التخلف الإقتصادى بها - وذلك ببيان ما يمكن بلوغه من أهداف الإنعاش الإقتصادى بها فإن ما يبق هو بيان ما يقضى أن توضع على هديه سياسة التصدير فى تلك البلاد ، لتكون أداة ذات فعالية - فى إطار السياسة الإقتصادية الشاملة - يتحقق بها ما تصبو إلى تحقيقه تلك السياسة من الأهداف المربطة بالتنمية الإقتصادية .

وقد تنوعت عبر تجارب الدول المختلفة - أياً كانت درجة تطورها الاقتصادى

- سياسات إنعاش الصادرات وتدابير تشجيعها ورفع طاقاتها وتدعيم مركزها التنافسي، بما لا يرى لزوماً لتعمده في إسباب تفتي عنه الدراسات المتخصصة في موضوع تنمية الصادرات وفي السياسة التجارية بوجه عام . كما أن العرض التحليلي الناقد لبعض تدابير تنمية الصادرات ووسائل تشجيعها في المجال التطبيقي ، سيحتل حيناً من دراساتنا في القسم الثاني (١) . لذلك اخترنا هنا التركيز على الضروري من خطوط سياسة إنعاش الصادرات ، كأركان أساسية في إطار جهود الإنماء الإقتصادي للبلاد النامية . محل الدراسة - بما يتعلق بعضه بإسهام النشاط التصديري في عملية التطوير الهيكلي للبناء الإقتصادي في تلك البلاد، والبعض الآخر بتدابير إنعاش الصادرات ، الهادفة إلى تعبئة طاقاتها . وترشيد اتجاهاتها فعلاً عن توجيه الفائض المتولد عنها لنفع برامج الإنماء الإقتصادي بالبلاد المشار إليها .

وبديهي أن معالم السياسة التصديرية في إطارها المشار إليه إنما ترتبط وتدور مع نمط التنمية الإقتصادية الملائم لإتباعه بتلك الدول ، بما سلف إيجازه بالبَاب التمهيد من الدراسة .

فسياسة تنمية الصادرات وما يتخذ تنفيذاً لها من تدابير ، لا بد وأن تستوحي في وضع خطوطها الأساسية ، تلك الأركان التي أوضحناها كجوهر لعملية الإنماء الإقتصادي بالدول محل دراستنا ، وهي الدول التي تصان من ظاهرة الكثافة السكانية بالنسبة لنتاج لديها من الموارد الطبيعية وعناصر الانتاج الأخرى . وبذلك ينصب بحثنا لتحديد دور النشاط التصديري في إطار إستراتيجية التنمية الإقتصادية على ذلك النوع والدول التي تشابه ظروفها مع ج.م.ع . من حيث الضغط السكاني بها ، بالنسبة لحجم وتوعية عناصر الانتاج الأخرى ، على وجهه يهبط بإنتاج العمل ، فيتمكّن على القدرة الانتاجية للبلد بالانخفاض (٢) ،

ونعود هنا فنذكر بما تضمنته الخطوط الرئيسية لنقط التنمية الإقتصادية المقترحة لتلك البلاد ، من ضرورة قيام إستراتيجية التنمية الإقتصادية فيها

(١) البيان السابع والثامن

(٢) ومثال ذلك الهند والصين وبعض دول أفريقيا والبحر الكاريبي .

الها ، على إتباع سياسة التوسع في الانتاج لكل من السوق المحلي والتصدير في آن واحد لما يساعد عليه ذلك من الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير نتيجةه إتساع حجم السوق ، ومن التطوير التكنولوجي للانتاج لمجاراة المستويات الخارجية في الانتاج العالمي ، فضلا عن حسن تخصيص استخدامات الموارد ، وهو ما يقضى معه منح الاهتمام لتنمية الصادرات كما وكيفا ، وبصفة خاصة لتطوير صناعات التصدير التي يمكن أن يلقى انتاجها رواجاً بالأسواق الخارجية .

وإذا كان التصنيع من أجل الارتفاع بمستوى الطاقة الانتاجية ، هو المحور الرئيسي لجهود التنمية الاقتصادية ، وأيا كان البُط الذي تقوم عليه التنمية ، فإن من المهم الصعبة التي تواجه واضعي السياسة الاقتصادية ، تحديد أي القطاعات يتعين تركيز الاهتمام عليه في هذا السبيل ؟ وهل هو القطاع المحلي أم قطاع التجارة الخارجية (١) ؟

وفي هذا الصدد يفرق R. Nurkse بين نمطين من التنمية الاقتصادية القائمة على التصنيع ، يعتمد أحدهما على التصنيع من أجل التصدير ، والثاني على التصنيع للسوق المحلية فيرى بعض الاقتصاديين في البُط الأول الطريق الأساسي لتقديم البلاد الفقيرة ، حيث ينظم انتاج الصناعات التصديرية الى حاصلات التصدير النقدي. بديلة القائمة بالفعل وإلى لا تزال تتمتع بميزة نسبية عالية في المتوسط . وإن تناقصت ميزتها النسبية المحدية نتيجة تراكم الطلب الخارجي على انتاجها . وعلى هذا الرأي يتفق كثير من الاقتصاديين ، وخبراء المنظمات الاقتصادية الدولية (٢) كما يقرم تخطيط التنمية الاقتصادية المعتمدة على السوق الوطنية ، على التصنيع بغرض

---

(١) S.Wu & D. Wassing, Three Phases of Growth in a Developing Economy, Relative to International Trade, The Indian Econ. Jour., July, Sep. 1970, p. 81.

(٢) مثال هؤلاء الاقتصاديين A Lewis ومن تقارير المنظمات المشار إليها :

GATT, Trends in International Trade, a Report by a Panel of Experts, Geneva. 1958.

إشباع الحاجات المحلية ؛ مع الارتفاع بانتاجية الزراعة ، ويرى بيركس أن المشكلة التي تواجه إنتاج تلك الاستراتيجية بالبلاد النامية هي ضيق السوق ، وركود بعض القطاعات وتختلف القطاعات الزراعى على وجه الخصوص . ولذلك ينصح بأن تقوم الدولة باستخدام كل زيادة في مواردها الانتاجية ، في التوسع الانتاجى بمختلف القطاعات مع الاسترشاد أساساً بمرونة الطلب الداخلية بها دون الارتكان على ما تتمتع به من مزايا نسبية في السوق العالمى (١) . وذلك حيث لم يعد الأخذ بنظرية النفقات المقارنة بمفردها يناسب ظروف الدول النامية وهي في طريق تطورها الاقتصادى ، إذ يعوز تلك الدول في المقام الأول بناء القاعدة الأساسية للصناعة الحديثة بها ، مما يتوقف عليه مستقبل نموها الاقتصادى ومما يرى البعض إعطاء الأولوية على ما سواه من الأهداف الانمائية (٢) بل إن الاهتمام بالتصنيع كجوهر لعملية التغيير في الهيكل الانتاجى للدول النامية ، قد دفع بالبعض للتحذير من إطلاق العنان لبعض عناصر الانتاج الإضافية في اتجاهها التافئ نحو فروع إنتاج معيثة - بالتطبيق لفكرة المرونة الانتاجية للمرض output elasticity of Supply (٣) ، بما قد يقضى إلى حالة من التدهور النسبى اسموها بظاهرة النمو المؤدى إلى الإفقر Immiserizing Growth (٤) وكانت هذه الفكرة هي الأساس في تحذير Nurkse من المغالاة في التوسع في الإنتاج الموجه للتصدير في حالة وجود ظروف غير مواتية في الطاب الخارجى ،

---

(١) ر. بيركس ، أعطاء من العبارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، المرجع السابق

ص ٤٧

(٢) فلينرو نيتلو ، الفكر الاقتصادى الحديث ١٩٦٣ ترجمة دكتور عبد ابراهيم

زبد ١٩٦٧ ص ٢٠١

(٣) Harry Johnson, Economic Expansion and International Trade, Manchester School May 1955.

(٤) J. Bagwati, Immiserizing Growth, Review of Econ. Studies, Vol. 25, No. 3. June 1958

إذ يؤدي اتجاه ما يتوافر من زيادة في عناصر الإنتاج تلقائياً نحو قطاع معين كقطاع التصدير - دون مراعاة لتدهور معدل التبادل الدولي - إلى زيادة إفقار البلد بدلاً من إغناؤه إقتصادياً، وهو هذا يحيد استراتيجية التنمية القائمة على إشباع السوق المحلي<sup>(١)</sup>. حيث تستطيع السياسة الإنمائية تصحيح اتجاه العناصر الإنتاجية بما يكفل إحداث التغيير المطلوب في الكيان الإنتاجي.

على أن تحديد الخطوط العريضة لدور السياسة التصديرية في عملية الإنماء الإقتصادي، على وجه تسمين معه معالم نمط التنمية الإقتصادية المعتمدة على التصنيع، وما إذا كانت تقوم على فلسفة النظرة الخارجية - أي التصدير لأسواق العالم - أم على الإنتاج للسوق المحلي، أمر يتوقف على مرحلة النمو الإقتصادي التي يمر بها البلد.

وإزاء إلى ما سبق الإشارة إليه من اختلاف دور التجارة الخارجية في البلاد النامية بحسب المراحل المختلفة للنمو الإقتصادي، فإن سياسة التجارة الخارجية تختلف ما بين المرحلة المبكرة للنمو الإقتصادي، والمرحلة المتوسطة ومرحلة المتأخرة<sup>(٢)</sup>.

ففي المرحلة المبكرة التي يحتل فيها نشاط التصدير المركز الرئيسي من الإقتصاد القوي للبلد النام، لا يمكن للسياسة الإنمائية أن تعتمد على سياسة التنمية الصناعية الشاملة لعدد ضخم من المشروعات الصناعية. بل يكون عليها أن تركز جهود التنمية في عدد محدود من الصناعات، وخاصة في إطار القطاع التصديري، مستخدمة أصاليب الإنتاج التقليدية التي تعتمد على كثافة عنصر العمل نسبياً، إذ يكون في تلك السياسة ما يمكنها من المحافظة على مستوى معامل الناتج / رأس المال "Output-Capital Ratio" والتركيز على رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في الصناعات التصديرية<sup>(٣)</sup>.

(١) و. نيركسه، أنماط من التجارة الخارجية والتنمية ص ٨٥

(٢) S. Wu & D. Wassing, op. cit. p. 90-95

(٣)

و. نيركسه، أنماط من التجارة الخارجية والتنمية ص ٨٥

أما إذا حاولت الدولة النامية في تلك المرحلة اتباع أسلوب التنمية الصناعية الشاملة على اتساع جبهة عريضة من الصناعات ، فقد لا يكون في ذلك ما يمكنها من انتقاء أساليب الإنتاج التي تتميز بارتفاع معامل الناتج / رأس المال ، حيث أن كثيراً من الصناعات الأساسية كمصناعات الحديد والصلب ، يتطلب رؤوس أموال كبيرة . كما أن إدخال أساليب الإنتاج الحديثة اللازمة لبعض الصناعات الجديدة قد لا تتوفر إمكانياته محلياً في ظل ظروف تلك المرحلة ، إلا بزيادة مشاكل هجوز ميزان المدفوعات ، أو بالتأثير الضار على معدلات نمو غيرها من الصناعات . وبوجه عام ، فإن انخفاض مستوى الطاقة الإنتاجية في تلك المرحلة يصاحبه انخفاض في المدخرات وفي القدرة على زيادة الواردات ، وبالتالي فإن القدرة على التوسع بالطاقة الإنتاجية تكون ضعيفة ، ولذلك فإن تحسين تلك الطاقة خلال المرحلة المشار إليها ، يجب أن يكرس في نطاق القطاع التصديري ، حيث يعتبر النمو الإقتصادي في تلك المرحلة منحاذاً للصناعات .

ويمتاز الإقتصاد التصديري في تلك المرحلة - كما يقرر I. Sachs - بالقدرة على الإنطلاق بمعدلات التنمية الإقتصادية إلى أقصى الحدود التي يمكن لها نمو الطاقة الاستيعابية ، وفي هذا المعنى يمكن للتجارة الخارجية أن تساعد على إلغاء أثر نواحي الضعف في المعدل الإجمالي للنمو ، عن طريق إزالة أو تخفيف ضغط الموائق الناتجة عن انعدام التناسب بين عوامل الإنتاج (٢) .

وفي المرحلة المتوسطة لنمو الإقتصادي Intermediate Phase ، حيث تكون الطاقة الإنتاجية في القطاع المحلي ، قد نمت بقدر كاف ، يتحول اهتمام جهود التنمية ، من قطاع التجارة الخارجية إلى التركيز على القطاع المحلي ، فيبدأ

---

اللازم لتمويل هجوز ميزان المدفوعات الناشئ عن تزايد الواردات من المبيعات الرأسمالية ، هذا فضلاً عما يؤدي إليه إنعاش الصناعات التصديرية من تدعيم قدرة الدولة على التبادل مع العالم الخارجي ، فتتزايد طاقتها الاستيعابية على وجه يمكنها من إمداد كافة القطاعات المحلية الأخرى بما يلزمها من السلع الرأسمالية المستوردة .

التوسع في إنتاج بدائل الواردات ، ويكون النمو الإقتصادي ادى في تلك المرحلة منحازاً للواردات Import Biased (١) كما يطلق عليها البعض مرحلة الإقتصاد الحساس للواردات Import sensitive economy (٢) وتتضمن سياسة التنمية في تلك المرحلة محاولة رفع معدل النمو الإقتصادي إلى أقصى حد ممكن في ظل مستوى معين من التجارة الخارجية ، ويتطلب ذلك بصفة ضمنية، العمل على تحقيق أقصى حد ممكن من الطاقة الاستيعابية مع استخدامها على أفضل وجه مريح ومعقول . وبذلك تقتضي استراتيجية التنمية في تلك المرحلة، الحرص على زيادة صادرات الدولة قدر الإمكان ، والاستفادة إلى أقصى حد مستطاع من تقسيم العمل الدولي . وبذلك تهدف تلك الاستراتيجية إلى توسيع دائرة التجارة الخارجية إلى أقصى حد تسمح به ظروف التبادل الدولي ، على أن يؤدي ذلك إلى تحقيق معدل لنمو الدخل القومي يفوق معدل نمو الواردات، والسبيل الرئيسي لزيادة الطاقة الاستيعابية في ظل تلك الاستراتيجية ، هي زيادة الصادرات، سواء من الصادرات التقليدية أم المنتجات الجديدة .

أما في مرحلة النضوج Mature phase فلا يكون الإقتصاد منحازاً للصادرات ولا حساباً للواردات ، حيث تتحدد درجة المرونة السعرية والدخلية الخاصة بالسلع المتبادلة (٣) .

وجملة القول في شأن مكان السياسة التصديرية من استراتيجية التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية ، والتأثير المتبادل بينهما ، أن تنوعاً في سياسة التجارة الخارجية يجب أن يهدف على وجه ديناميكي مع تطور مراحل النمو الإقتصادي التي تمر بها تلك البلاد . كما أن ما أثير من شكوك حول إمكان استخدام النشاط التصديري في تلك الدول - لدفع قوى التنمية بالتطبيق لمبادئ نظرية النفقات المقارنة - يجب

8 Wu. & D. Wassing. op. cit. p. 95

(١) راجع :

1. Sachs, op. cit. p. 104-6

(٢)

وهي مرحلة تتميز بزيادة الواردات بشكل واضح ، بمعدل أسرع من معدل الزيادة في الدخل القومي

(٣) وهي مرحلة لم تبلغها بعد أي من الدول النامية ، مما يخرجها عن نطاق بحثنا.

ألا يكون على وجه من المغالاة ، يؤدي إلى حرمان تلك الدول من الاستفادة من مزايا الإنتاج لكل من السوق المحلي والتصدير في آن واحد . حيث يتوافر لقطاع الصادرات أن يدل بإسهامه في جهود التنمية الاقتصادية من خلال استراتيجية تقوم على النظرة الديناميكية لتغيرات الموارد الإنتاجية وتطوير استراتيجياتها (١) .

وفي هذا الصدد يؤكد J. Harings أن نظرية النفقات المقارنة يمكن أن تحتفظ بصلاحيها للتطبيق لدى الدول النامية - بما يمكن نشاط التصدير من أداء دوره في التنمية - إذا ما صاحبها دراسة كافية لإمكانيات تنويع الإنتاج واختيار السلع التصديرية الأكثر ملاءمة من وجهة نظر التنمية ، والتغلب على العقبات الداخلية أمام انتقالات الموارد الإنتاجية إلى ميادين الإنتاج الجديدة ، مع الاسترشاد دائماً بالدراسات الفنية لنفقات الإنتاج وأحوال الأسواق (٢) .

\* \* \*

وعلى أية حال ، فإن أهم ما نحرص على إبرازه هنا هو أن سياسة إنعاش الصادرات بالدول النامية ، وما ينبثق عنها من تدابير وإجراءات ، ينبغي أن تصدر عن أسس واعتبارات التنمية الاقتصادية ، كما يرسمها الخط للاثبات للعمل الاتمائي في تلك البلاد ، سواء في المدى الطويل أو القصير .

(١) ونؤدى مثل تلك الاستراتيجيات دورها بنجاح بالتدريج لتحقيق الأهداف المرونة في الهيكل الاتمائي وعلى عكس ما يذهب إليه المقائمون من أصحاب فكرة النمو المؤدى للافتقار من عدم قدرة عناصر الإنتاج الإضافية على التنقل ، يقرر نيركمه بأن الظاهر هو صحة ما افترضته النظرية الكلاسيكية في التجارة من أن تلك العناصر الإضافية تتمتع بطبيعتها بالقدرة على التنقل ، وهنا يبرز دور السياسة الإنعاشية في توجيه الموارد الإضافية على ضوء ظروف الطلب الخارجي وفقاً لاحتياجات معدلات التبادل العالمي .

[ رء نيركمه : [نمط من التجارة الخارجية والتنمية ، المرجع السابق ص ٨٧ ]

External Trade as an Engine of Growth, Economic (٢)  
Internazionale, Feb. 1961, Vol. XIV. N. 1, p. 110.



وإذ تتعلق سياسة تنمية طاقات النشاط التصديري لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية - وخاصة منها ما يتصل بهدف تطوير القدرة الانتاجية والتصدير الهيكلي للبناء الإقتصادي ، بالزمن الطويل ، كما تتعلق تدابير إنعاش الصادرات - وخاصة ما يتصل منها بسياسة الأثمان ووسائل السياستين المالية والمالية لتشجيع الصادرات - بهدف تدعيم القدرة الاستيرادية والمالية - بالزمن القصير . فاننا نقسم دراستنا في هذا الباب الى فصول ثلاثة ، على الوجه التالي :

الأول - تنويع الصادرات بهدف تطوير القدرة الانتاجية والتصدير الهيكلي للاقتصاد . ( الزمن الطويل )

الثاني - تدابير إنعاش الصادرات ، وتعبئة فائضها الاقتصادي لاغراض التنمية الاقتصادية . ( الزمن القصير )

الثالث - توجيه التوزيع الجغرافي للصادرات في اطار استراتيجية التنمية الاقتصادية ( وجهود التعاون الاقتصادي الدولي ) .

## الفصل الأول

### تنوع الصادرات وهدف تطوير القدرة الانتاجية والتغيير الهيكلي للاقتصاد

نتناول هنا بيان ما تتطلبه استراتيجية الانماء الاقتصادى بالبلدان النامية محل الدراسة ، من توجيه التركيب السلمى لصادراتها - فى اطار سياسة التنوع - على الوجه الذى يكفل اعطاء الدفعات القوية لجهود تطوير الهيكل الانتاجى وتغيير البنيان الاقتصادى فى اتجاه تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية التى تشهدها تلك البلاد .

وحيث تشكل اتجاهات الصناعات التصديرية جانبا هاما من الاطار الشامل لاستراتيجية التصنيع . كما ان بيان الخطوط العريضة للملائمة ، لسياسة توجيه الصناعات التصديرية ، يتطلب التمهيد لذلك بتحديد الاستراتيجية العامة لنمط التنمية الصناعية للملائمة لتلك البلاد ، فإذنا نتناول فى مبحثين ، ما يلى :

أولا - سياسة تنوع الصادرات بوجه عام .

ثانيا - استراتيجية التصنيع ، واتجاهات الصناعات التصديرية .

### المبحث الأول

#### سياسة تنوع الصادرات

تعتبر عملية التنوير الهيكلي فى البناء الاقتصادى بالدول النامية - كما ساف يأنه - هى جوهر عملية الانماء الاقتصادى ، كما يمثل التصنيع بؤرة هذا الجوهر .

ولذلك فقد أصبح من المجمع عليه أن علاج المشاكل الاقتصادية المتنوعة لدى الدول المذكورة - والتي يرجع أهمها لبطء نمو مواردها الانتاجية بالنسبة لمعدلات نمو سكانها وقوتها العاملة ، فضلاً عن انخفاض مستوى الدراية الفنية وتأخر الأساليب الانتاجية - يكن في التصنيع ، سواء أكان تصنيعاً للسوق المحلية أم لأسواق التصدير . بل لقد أصبحت الصناعة في أى دولة هي المصدر الحيوى لروثها وتقدمها الاقتصادي (١) .

ويترادف تنوع الصادرات - إلى حد كبير - مع تنوع الانتاج ؛ في صدد جهود التغيير الهيكلى من أجل التنمية الاقتصادية . وإذا كان تنوع الصادرات يتوقف على تطور السكان الانتاجى وتنوعه ، وينبثق عنه ، فإنه ولاشك يؤثر فيه أيضاً ويساعد عليه . مما يمكن معه القول أن التأثير والتفاعل متبادل بين تغيير البنى الانتاجى - وبالأخص نحو زيادة الانتاج الصناعى - وبين تنوع التركيب السلمى للصادرات بزيادة نصيب السلع المصنوعة والنصف مصنعة فيه .

فإذا كانت نقطة البدء في جهود التنمية الاقتصادية - بحسب الخطة الذى أرتأينا لزومه للبلاد النامية ؛ هي النهوض بالقدرة الانتاجية عن طريق تطوير البنى الانتاجى ، بما يكفل توجيه الطاقات والموارد الاقتصادية - للفواء بمتعضيات التطور التى يتطلبها الاقتصاد القومى بكل بلد وسد احتياجاته ، فإن سياسة تنوع الصادرات بما يمكن أن تكفله من دفع حركة التصنيع ، تعتبر جزءاً لا يتجزأ من جهود التغيير

---

(١) فالتصنيع هو وسيلة الدول النامية للارتفاع بتأنيج استخدام مواردها ، أولاً باستغلال ما تتمسبه المنتجات الصناعيه من مرونة في الطلب عليها - بالقياس مع مرونة الطلب على المنتجات الأولية - وثانياً للدخول في مجالات الانتاج التى تتيح لها النهوض بالمسعى العام للانتاجية وذلك بتدفع حركة التصنيع في الدول المذكورة بالعديد من القوى والطاقات الاقتصادية الجديدة التى تساعد عوامل المعجول نحو إقامة بناء اقتصادى واجتماعى متطور .

( راجع : A. Maizels, *Growth & Trade*, op. cit. p. 18; R. Prehisch: *Commercial Policy in Under Dev. Coun.*, *American Econ. Rev.*, Paper and Proc. May 1959, p. 251. )

### الميكانيكي للبنىات الاقتصادية (١).

فالتموض بالقوى الانتاجية — من أجل تنمية الاقتصاد القومى — عن طريق التصنيع ، يتطلب بالضرورة الاعتماد على نشاط التجارة الخارجية ، التى لا بد وأن توجد بينها وبين التنمية الصناعية علاقة وثيقة من التأثير المتبادل ؛ حيث كثيرا ما تنوق المعدلات المرتفعة للتنمية الصناعية بشكل واضح على منجزات التجارة الخارجية . وترجع قدرة التجارة الخارجية على المساهمة فى الاسراع بمعدل النمو الصناعى وزيادة الدخل القومى ، إلى ما يمكن أن يؤدى اليه تقسيم العمل بين الدول وتخصص كل دولة فيما تتمتع فى ايجابة بمزايا نسبية — بحسب ظروفها ووفرة مواردها — من خفض نفقة الانتاج وانجازه بأحسن كفاية ممكنة . فنشاط التجارة يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد القومى ، بما تؤثر به على القيمة الأساسية السكائنه فى الناتج الاجتماعى ، وما تقوم به من تجسيد النفع الناتج من تقسيم العمل الدولى ، على هيئة طاقه إنتاجية . فبالتمارة الخارجية يمكن توفير أفضل الظروف للإنتاج ، فضلا عن الارتفاع بكفاية العمل الاجتماعى (٢) .

فإذا كان من عبات نمو الانتاج الصناعى يعمض الدول النامية ، صفر الحجم للفروعات الصناعية بسبب ضيق السوق المحلى ، فإن دور النشاط التصديرى يجعل فى تمكين البلاد المذكورة من تخطى تلك العقبة ، حيث يعتبر ذلك فى نظر البعض ، فى مقدمة ما يتبعه نشاط التجارة الخارجية لدفع جهود التنمية الاقتصادية بتلك

---

(١) ويصير تنوع الصادرات من أجل ذلك ، أهم أركان سياسة إنتاج الصادرات بالدول النامية ، وتمتدح عملية التنويع المشار إليها بتطورات الطلب العالمى على صادرات البلد الحالية والمحتملة ، مع مراعاة الهدف الاساسى الخامس بدفع عجلة التصنيع فى تلك البلاد ، عن طريق زيادة نسبة الصادرات من السلع المتنوعة والصف مصنعة .

(A. Maizels, Exports and Growth, 1968, p. 21)

H. Linsel, Industrial Growth, Trade & Economic (٢)  
Co-operation, L'Egypt Contemporeine, July 1967, p. 45.51.

## البلاد (١).

ولهذا فقد ظهر اتجاها السياسات التجارية حديثا ، نحو اتساع استراتيجية تقوم على التحول من التركيز المطلق على السوق الداخلية لتصرف المنتجات الصناعية ، الى الإهتمام بتصدير السلع المصنوعة حتى في المراحل المبكرة للتنمية الصناعية ، حيث أطلق على هذا الإتجاه « الاستراتيجية ذات النظرة الخارجية Outward looking strategy » . وعن طريق تلك الاستراتيجية يمكن أن يوجه النشاط الصناعى بتنظيم مركب لتحويل جانب من انتاجه نحو أسواق التصدير ، حتى في الحالات التى توجد فيها منذ البداية أسواق محلية رئيسية ، كما يمكن أن يوجه حافز النمو الصناعى الى دفع الإنتاج للتصدير بدلا من التركيز على صناعات الاحلال محل الواردات . وبذلك تؤدى الاستراتيجية القائمة على الإهتمام بالعوامل المؤثرة الخارجية إلى التحول الواضح نحو سياسة فعالة لتنمية الصادرات من السلع المصنوعة ، مما يدفع بحركة التصنيع إلى الأمام دون الركون إلى سياسة هائية جامدة (٢) .

ولقد كان في النمو الصناعى المعتمد بدرجة كبيرة على الإنتاج الموجه للتصدير Export oriented في بعض الدول مثل جنوب كوريا وتايوان وهونج كونج واسرائيل والباكستان ، أمثلة ناجحة حققت النتائج المرصية في هذا السبيل (٣) . وبالرغم مما يواجه استراتيجية التنمية القائمة على التصنيع بهدف التصدير من

(١) A. Cairncross, International Trade and Economic Dev. Economica, Vol. XXVIII, No. 111, Aug. 1961.

(٢) D. Kessing, Outward Looking Policies and Economic Dev. [Economic Dev., Challenge and Promise, Edit. S. Spiegelglass & G. Welsh, 1970, p. 276-78.

(٣) ومن الأمثلة الحديثة كذلك لأنظر الصادرات كباحث على النمو الصناعى ، ما أسفرت عنه دراسة R. Stern في شأن تأثير زيادة الصادرات الإيجابية على الاستثمار في الصناعات الواعدة في الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية حيث ظهر أن نمو الصادرات كان عاملا

عقبات تتمثل بمحائب الطلب الخارجى ، وما تتبعه الدول المتقدمة من سياسات تجارية معوقة ، فإن هذا الطريق قد يراه البعض ، أسهل على البلاد النامية من التصنيع الموجه كلية للسوق المحلية ، فضلا عن كونه الوسيلة الملائمة أمام تلك الدول لإستخدام موارد الانتساج الإضافية المتزايدة التى لم يصد من المجرى استغلالها فى زيادة الصادرات التقليدية . ويمرر ذلك الاتجاه ما يواجه استراتيجية التصنيع من أجل السوق المحلية من بعض عقبات تتمثل فى ركود القطاع الزراعى وتأخر أساليب الإنتاج فيه ، على وجه يحول دون القيام بشورة زراعية سريعة تؤازر النمو الصناعى وتمده بما يلزمه من مواد خام ومواد غذائية ، لتتبع ما يترتب على انتقال جانب من الأيدى العاملة إلى القطاع الصناعى . لهذا نجد بعض الدول النامية طريقها الأيسر - بحكم ظروفها المحلية الراهنة - فى اتباع تلك الاستراتيجية فى التنمية (١) .

من أجل ذلك كانت مسألة تنويع صادرات الدولة النامية ، بتوجيه تركيزها السلمى نحو السلع المصنوعة ، تعتبر أحد العناصر الهامة فى السياسة طويلة الأجل لتخطيط انماها الاقتصادى ، فعل أجهزة التخطيط الاقتصادى فى تلك الدول ، أن تجعل من تغير الهيكل السلمى للصادرات فى إطار سياسة المعاشيا ، جزءاً لا يتجزأ من خططها العامة للتنمية الاقتصادية . وإلى الحد الذى تكون فيه السلع التصديرية الجديدة ذات أثر ديناميكى - وهى بطبيعة الحال من السلع المصنوعة - فإن تنمية الصادرات عن طريق تنويعها تتضمن فى الوقت ذاته الانطلاق فى التصنيع (٢) .

ولا شك أن آفاقاً إقتصادية رحبة فى مجال التصنيع عن طريق تنويع الصادرات،

== رئيسياً للصناعات الصغولية المختلفة التى ساهمت بنصيب وافر فى زيادة الناتج المحلى الإجمالى خلال الخمسينات .

[Foreign Trade and Econ. Growth in Italy, 1967, p. 108-9]

(١) أنظر : ر. بيركه ، أنماط من التجارة الدولية ، المرجع السابق ص ٤٤

A. Maizels, Exports and Econ. G. op. cit. p. 271 (٢)

تتاح للكثير من الدول النامية التي يشكل ذلك بالنسبة لها طريقاً للخروج من المشاكل التي يسببها تخصصها العميق في إنتاج وتصدير للنتجات الأولية . وعديد من الدراسات ما يؤكد تزايد اعتماد الدول المذكورة بمرور الزمن - إن آجلاً أو عاجلاً على تصدير السلع المصنوعة (١) .

والمدخل الديناميكي الذي يتطلبه التعجيل بالتنمية الاقتصادية في كافة مجالاتها ، فعاليته الخاصة في نطاق حركة نشاط تصدير السلع للمصنوعة بالدول النامية . ووفقاً لذلك ينبغي أن تشكل السياسات المتصلة بحركة التجارة الخارجية . سواء من جانب الدول النامية ذاتها أم جانب الدول المتقدمة والأجهزة الدولية المعنية . ويتماخض الاقتناع في الوقت الحاضر ، بأن نشاط تصدير السلع المصنوعة بالدول النامية ، يجب أن يتخذ أهميته الخاصة ، في إطار خطط التنمية للصناعة ، فضلاً عن خطط التنمية الاقتصادية الشاملة . فيصبح من الأهداف الأساسية لتلك الخطط ؛ كما ينبغي على الحكومات أن تقي بمسئولياتها كاملة في مجال التخطيط والتنفيذ لبلوغ تلك الأهداف .

ومن أهم المسئوليات المفقاة على عاتق الحكومات المختلفة في هذا الصدد العمل على إيجاد أنماط تقوم على فكرة المزايا المقارنة في التصنيع ، أنماط تتضمن تحقيق النجاح في المستقبل ، من خلال التغيير الهيكلي في الإنتاج والتبادل ، فلا تقتصر على إحتماء المراكز الراهنة في الحالة الساكنة (٢) .

على أن جهود التغيير الهيكلي في البناء الانتاجي ، من خلال نشاط التجارة الخارجية لدى الدول النامية ، تتطلب أول ما تتطلب ، الخروج على تقسيم العمل

---

Liege of Nations, Industrialization and F. Trade op. cit. p. 33 (١)

وتقدر بمس الدراسات الزيادة المتوقعة في صادرات الدول النامية لتجعة توسعها في تصنيع وتصنيع منتجاتها الأولية خلال فترة ١٩٧٥/٢٠ بما يبلغ ٥٠ : ٧٠ بليون دولار أي بنسبة قترارح بين ١٠ ، ٢٠ ٪ من إجمالي صادراتها .

[A. Maizels, op cit. p. 260]

U.N.I.D.U, Industrial Development Survey, op. cit. p. 133. (٢)

الدول الراهن (١) ، الذى أرسى دعائمه - كما سبق البيان - نوى الاستعمار وطبيعة النظام الرأسمالى المتحكم فى الاقتصاد العالمى . والذى اقتضى تخصص الدول النامية فى انتاج وتصدير المنتجات الأولية وتخصص الدول المتقدمة فى انتاج وتصدير السلع المصنوعة - وهو ذلك النمط من تقسيم العمل الذى ظهرت مضارته المؤكدة لصالح الدول النامية فى الآونة الأخيرة على الوجه السالف بيانه (٢) .

وإذا كان تغيير النمط الحالى لتقسيم العمل الدولى يحتاج - كما تصوره تقارير ونوصيات المنظمات الاقتصادية الدولية ، فضلاً عن الآراء المتفائلة لدى العديد من الاقتصاديين - إلى جهود متضافرة فى نطاق التعاون الاقتصادى الدولى ، فإن سياسات التنمية الاقتصادية بالدول النامية ، يجب أن تعتمد على الجهود الذاتية فى تغيير هيكل انتاجها ، أكثر من انتظار ما يسفر عنه التعاون الاقتصادى الدولى من تطوير وتقسيم العمل بين الدول ، نظراً لما يعترض ذلك السبيل فى الوقت

---

(١) فلم يعد من المجدى للدول النامية أن تعتمد فى مراحل التنمية على التوسع فى قطاعات التصدير التقليدية ، وذلك بالنظر لانخفاض مرونة الطلب على المنتجات الأولية - باستثناء البترول - وليس صواباً ما قد يساقى فى هذا الصدد من القول بوجود كفة ثاقبة من عناصر الانتاج المساهمة فى الانتاج الأولى بالدول النامية ، فالفرص متاحة أمام هذه الدول لتعطى الصناعات القائمة وزيادة معدل تراكم رأس المال لديها ، سواء من وارداتها القليلة أو ما يغد إليها من رؤوس الأموال الأجنبية . وطريقها إلى ذلك هو الانطلاق فى التصنيع .

[ راجع : دكتور حسن محمد ابراهيم ، أهمية التجارة الخارجية فى الدول النامية ، مع الإشارة إلى التجربة المصرية ، المرجع السابق ص ١٠ ]

(٢) لم يعد ذلك النمط من تقسيم العمل الدولى ليفيد الدول منتجة المواد الأولية ، إلا بالقدر القليل يتوافر فيه لدى بعضها فوائد اقتصادية يلزم تصريفها مقابل الحصول على احتياجاتها من السلع المصنوعة ، وإن كانت الإحصاءات تشير إلى أن مقادير تلك الفوائض أم

تم تكميل احتياجات الدول المذكورة من الواردات .



المجاهر من عقبات، ترجع إلى طبيعة البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية الذى لا تزال تسيطر عليه - كما سبق بيانه - مصالح الدول الرأسمالية وتحكم القوى الامبريالية .

وعلى أية حال فإن النمط الجديد لتقسيم العمل الدولى ، والذى يجب أن تسعى إليه جهود الدول النامية ذاتياً ، فضلاً عن الأجهزة والمؤسسات العالمية ، هو ذلك التخصص الذى يسمح بالتبادل بين دول تشتمل كل منها باقتصاد صناعى و زراعى متنوع فلا يودى تخصص بعضها في فروع ضيقة من أوجه النشاط إلى غبن البعض لصالح البعض الآخر .

وقد سبق أن أوضحنا كيف يشكل تأثير البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية وما يعكسه على نمط تقسيم العمل الدولى ، سبباً رئيسياً لظاهرة التخلف الاقتصادى بالدول النامية ، مما يجعل من سعى تلك الدول للخروج عن النمط المشار إليه - من خلال تنويع صادراتها وتطوير هياكلها الانتاجية ، سلاحاً هاماً للقضاء على ذلك المصدر الرئيسى للتخلف الاقتصادى ، فضلاً عن تحقيق الاستقرار لاقصادياتها (١) .

ولا يفوتنا ونحن بصدد سياسة تنويع صادرات الدول النامية ، الإشارة إلى أن تلك السياسة يجب ألا تقتصر على تنويع الصادرات السلعية ، بل يفضى أن تنسج لتشمل الصادرات غير المنظورة ، حيث تشكل الصادرات من الخدمات جانباً كبيراً من صادرات العديد من الدول التى يعتمد نمو الناتج الإجمالى - وبالتالي اقتر الاقتصادى لديها - على صادراتها من خدمات السياحة والتجارة . ومن أمثلة ذلك اليونان وقبرص واسبانيا والبرتغال ومالطة (٢) .

---

(١) سنناقش ما يتعلق بسياسة تحقيق الاستقرار الاقتصادى لمواجهة تقلبات حصة صادرات الدول النامية ، ضمن المسائل المتعلقة بالزمن القصير بالبحث الثانى .

(٢) شكلت حصة صادرات مجموعة الدول المذكورة من السياحة وأجور العمل المصدر لخارج عام ١٩٦٥ ٣٢٪ / ١٦٠٪ من التوالى من إجمالى حصة صادرات المجموعة من السلع والخدمات ، وكان دخل اسبانيا وحدها من السياحة في العام المذكور ٤٦٪ من إجمالى =

وتشير التوقعات إلى نمو صادرات الدول النامية مستقبلاً من الخدمات (١) بمعدلات يمكن أن تحقق إسهماً طيباً في سياسة تنويع الصادرات، مما ينعكس على الهيكل الانتاجي بالأثر الإيجابي الواضح، وخاصة في ظل ترشيد التركيب البنائي لأنواع الخدمات التي يتناولها التوسع، كالاتيان بالملاحة والطيران - دون غيرها من الخدمات غير المنتجة والتي تشكل تبيداً لجانب من الفائض الاقتصادي.

\* \* \*

### ٣ - استراتيجية التصنيع واتجاهات الصناعات التصديرية

وفي إطار سياسة تنويع الصادرات وما يمكن أن تسهم به في دفع حركة التوسع الصناعي بالبلاد النامية، يكون للاستراتيجية العامة للتصنيع في تلك البلاد أهميتها الكبرى في توجيه نمط التنمية الصناعية على وجه يحقق في وقت واحد أهداف تطوير الهيكل الإنتاجي في الزمن الطويل وزيادة الميزة في الزمن القصير - من جهة - والاستجابة لمتطلبات تطور الطلب العالمي من جهة أخرى - ومن أجل ذلك - وبالإشارة إلى ما سلف بيانه بشأن الخطوط العريضة لنمط الملائم من العمل الإنمائي لاقتصاديات البلاد النامية محل الدراسة (٢)، فإنه يلزمنا ونحن بصدد دراسة تعبئة الطاقات التصديرية من أجل تطوير الهيكل الإقتصادي،

---

حصول صادراتها. ومن الأمثلة الأخرى نجاح تصدير الخدمات في تلبية الطلب، نشاط السياحة في مونج كونج والكويت وفروموزا وبرمودا.

[ D. Kirschen, Megistos, op. cit. p. 317 : راجع ]

(١) راجع : B. Balassa, Trade Prospects. op. cit. p. 163

حيث تنبأ الدراسة بنمو إجمالي حصول صادرات الدول النامية من ٣٠٣ بليون دولار أمريكي عام ١٩٦٠ إلى ٦٩٩ بليون عام ١٩٧٥ أي زبائها خلال تلك الفترة بأكثر من الضعف.

(٢) ختام الفصل التمهيدي .

وعادة من خلال التصنيع ، أن تبدأ بلجة عن الاستراتيجية الملائمة للتصنيع بتلك البلاد بمسقة عامة تتبعها بيان استراتيجية الإنجاز الإنمائي لنشاط التصدير في مجال الصناعات التصديرية .

وفيما يتعلق بالاستراتيجية العامة للتصنيع بالبلاد النامية عل الدراسة ، فإنه من الواضح أن نمطاً واحداً بتفاصيله ، لا يمكن التوصية به في شأنها جميعاً ، فبرغم اشتراكها في سمات عامة سبق الإشارة إليها ، فإن نمط التنمية الصناعية بكل منها يجب أن يستوحى الظروف ودرجة التطور الإقتصادي ومرحلة التقدم الصناعي ، ومدى وفرة العناصر الإنتاجية المختلفة ، ومستوى الكفاية الإنتاجية ، بكل بلد . وإن كان ذلك ينبغي ألا يحول دون بيان الخطوط والإعتبارات الرئيسية التي تراها ضرورية لنمط التنمية الصناعية بتلك البلاد ، بوجه عام .

وأبرز القضايا التي تثير جدلاً كثيراً في هذا الصدد ، هي تلك المتعلقة بمعايير الاستثمار الصناعي والتوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات .

ولاعمل هنا للعرض تفصيلاً لمعايير الاستثمار المختلفة وتفصيلات استخداماتها ومزايا كل منها . فبينما من الإشارة إليها لا تعدو وضع الإطار العريض لسياسة الاستثمار الصناعي ، على وجه تتحقق به أهداف الانماء الإقتصادي لتلك البلاد وعامة فيما يتعلق بالنهوض بالطاقة الإنتاجية والتغيير الهيكلي للكيان الإنتاجي بها وما يتطلبه ذلك من توزيع رشيد للاستثمارات الصناعية بين قطاعات الإنتاج الصناعي المختلفة .

على أنه بالرغم من أولويه هدف تحقيق النمو الإقتصادي في إطار السياسة الإقتصادية ، فإن واضعي تلك السياسة في أي بلد ، لا يمكنهم التحل كليا من الأهداف الأخرى المتعلقة بتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع في الزمن القصير ، مما يلجئهم لإضحي السياسة المذكورة إلى الاسترشاد في المقام الثاني ببعض المعايير المتعلقة بأثر الاستثمارات على حالة العملة وعلى عرض السلع الاستهلاكية ، إلى جانب المعيار الرئيسي الخاص بهدف تحقيق أوسع معدل لنمو الإقتصادي .

ومن أهم مواضع الجدل في هذا الصدد ما أثير حول المفاضلة - عند توزيع

الاستثمارات الصناعية ، وما تتضمنه من اختيار لمجالات وطرق الانتاج - بين  
الصناعات ذات الكثافة في عنصر رأس المال - Capital intensive techniques  
وتلك التي تتطلب كثافة في عنصر العمل - Labour intensive.

وتعتبر القرارات المحددة لدى التوسع في الصناعات ذات الاستخدام الكثيف  
لرأس المال بالدول النامية، ذات أهمية خاصة في سياسة التصنيع ، وخاصة في الدول  
عمل دراستنا - التي تتميز بالكثافة السكانية بالنسبة لعناصر الانتاج الأخرى وبالأخص  
رأس المال - فتعكس القرارات المشار إليها آثاراً بعيدة المدى على الخصائص  
الأساسية لنمو النمو الصناعي بالبلد . لذلك فإن الأمر يتطلب في هذا الصدد البدء  
بالدراسات الشاملة لاختيار نمط التوسع الذي يبدأ به النمو الصناعي . وذلك لما  
يتعلق بالاختيار بين الصناعات كثيفة العمل وتلك الكثيفة في رأس المال من آثار  
تتبعك على الأهداف الاجتماعية والسياسية ، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية .  
كما يرتبط ذلك الاختيار بدرجة كبيرة - في مجال التخطيط الاقتصادي - بالنسب  
القائمة للوارد المحدودة وإمكانيات استخدامها بطريقة أو بأخرى . ولقد كان  
ذلك سبباً في تعرض المغالاة في الأخذ بأى من السياستين، للهجوم من بعض الروايات .  
ولا نرى داع للجدال في أفضلية الصناعات الأكثر اعتماداً على رأس المال  
الكثيف من وجهة نظر الاستثمار الإنمائي في المدى الطويل . فحيث يتعاق الأمر  
قبل كل شيء في الزمن الطويل بهدف رفع الطاقة الانتاجية والاسراع بمعدل النمو  
الاقتصادي ، فإن التوسع في تلك الصناعات دون غيرها يكون هو الطريق لتحقيق  
الزيادة التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال التوسع بمستوى إنتاجية عنصر  
العمل . حيث يؤدي رفع مستوى الانتاجية إلى المزيد من رأس المال المتاح  
للاستثمار (١) .

(١) فرغم مستوى الإنتاجية لا يمكن تحقيقه إلا باستخدام المزيد من فنون الإنتاج  
المستحدثة التي تتطلب بدورها استخداماً أكثر كثافة لرأس المال . وتؤدي إعادة استثمار  
نسبة من الأرباح الناتجة من اتباع تلك السياسة إلى معدل لنمو الناتج الصافي أسرع مما يكون  
عليه الحال في الصناعات الأكثر استخداماً لعنصر العمل الكثيف . وإذا كان اتباع هذه السياسة  
من شأنه خفض حجم العمالة في البداية ، فإن أثر التضاعف المتسارع في نمو الإنتاج ومعدل

ولهذا يحدد البعض أن من الخطوات المنطقية لتنمية القدرات الانتاجية في انحاء صاعد منح الأولوية لصناعات السلع الرأسمالية على صناعات السلع الاستهلاكية ، ويرى بعض الخبراء ضرورة التوسع الاستثماري الكبير في الصناعات ذات رأس المال الكثيف وعلى الأخص الصناعات الأساسية التي تنتج سلعا رأسمالية ، تقوم بدورها بتيسير التوسع السريع في إنتاج السلع الاستهلاكية (١) .

على أن مراعاة هدف النهوض بالقدرة الانتاجية من طريق التوسع في الصناعات ذات الكثافة في رأس المال ، لا ينبغي أن يغيب معه عن بال واضعي السياسة الاستثمارية ، ما تتطلبه مشكلة البطالة في الدول النامية التي تعاني من ضغط السكان على الحجم المحدود من الموارد الاقتصادية الأخرى ، من العمل على زيادة فرص العمالة ولو بقدر معين في توزيع الاستثمارات .

ولقد كان هذا هو ما دفع اللجان الاستشارية المتخصصة للمنظمات الدولية المختلفة للدعوة إلى ضرورة استخدام الصناعات ذات العمل الكثيف (٢) ، كما دعا

== الاستثمار كما يقرره المتخصصون السياسة المذكورة - من شأنه أن يخلق على هيئة الزيادة المبدئية العمالة في حالة الصناعات الأكثر استخداما لعنصر العمل . فتتحقق الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية في الزمن الطويل وهو رفع مستوى الطاقة الإنتاجية يتبعه بالضرورة زيادة فرص التوظيف .

[ قارن A. Mountjony, Industrialization and Under Developed Countries, 1968, p. 134].

(١) ويبرز هذا الرأي أن خاصة التجهيل الذاتي التي توفرها الصناعات ذات العمل الكثيف - وهو ما أضافه على سيل المثال ، خطط الهند الإنمائية الحديثة - من فرص لا تتيح من خلال التوسع في الصناعات ذات العمل الكثيف ، مما قد يعكس الجود على مستوى النشاط الاقتصادي ، ومثال تلك الحالة الأخيرة ، مسار بداية التنمية الصناعية في مصر ، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين . [ قارن المرجع السابق ، A. Mountjony, p. 134 ]

(٢) من ذلك : U.N. Industrialization and Productivity Econ. Bulletin for Asia and the Far East, 1958, p. 13, 62.

ومن الصناعات التي أوصى التقرير المذكور بالتوسع فيها غزل ونسج القطن وضرب الأوز والملابسات والمنسوجات الجاهزة ومواد البناء... الخ

البعض إلى مراعاة ظروف الندوة النسبية لرأس المال بتلك الدول ، والتدرج في نشر المشروعات الكثيفة الاستخدام لرأس المال .

ومن جهة أخرى فإنه في مجال المفاضلة بين السياستين ، بالرغم مما أوضحته بعض الدراسات من وجود ارتباط هام ملحوظ بين مستوى الكفاية الإنتاجية من ناحية وحجم المشروع ورأس المال المستثمر فيه من ناحية أخرى ، فإن ثمة تحفظات قد برزت تجاه سياسة التوسع في المشروعات كثيفة الاستخدام لرأس المال ، حيث تدعو تلك التحفظات إلى عدم الاكتفاء في تفضيل سياسة على أخرى بـمـعيار الكفاية أو متوسط نصيب العامل من الناتج (١) فإذا كان التوسع في الميكنة وما تستلزمه من كثافة في رأس المال المستخدم ، يعتبر ضرورة لتخطي العقبات الفنية في الصناعة ورفع مستوى الإنتاجية في الوحدات المنتجة - كما يراه مستشارو التصنيع بالدول النامية - فإنه لا بد من مراعاة ظروف تلك الدول من حيث توفير العمالة بها القضاة على البطالة وما تسببه من مشاكل اجتماعية ، بالاتجاه إلى الصناعات ذات العمل الكثيف ، حيث يمكن لتلك الصناعات من جهة أخرى تحقيق ميزة انخفاض تكلفة عنصر العمل الوفير بتلك البلاد (٢) .

== كما دعت بعض التقارير لعمل على تنمية إنشاء مشروعات الصناعات المذكورة في أجيال صغيرة ، ونعبرها بالقرى على مسافات محدودة ، مع تعزيز اتصالها بوسائل نقل حديثة وكافية .

(١) بالرغم من ارتفاع نصيب العامل من الإنتاج في الصناعات التي تتطلب كثافة نسبية في رأس المال كصناعات الحديد والصلب وتكرير البترول ، إلا أنه من الممكن أن يكون نصيب الوحدة من حائد رأس المال المستثمر في مثل هذه الصناعات أقل بداهة مما لو استثمر رأس المال في عدد أكبر من المشروعات ذات الاستخدام الكثيف لعنصر العمل . كما أنه ليس من المضمّن أن يكون استخدام آلات وتجهيزات الإنتاج الحديثة - الأمريكية والأوروبية - بالدول النامية وذو نزاي الاقتصادية ، إذ قد يكون تصميم تلك الآلات على درجة من التصديق يناسب استخدامه بالدول المتقدمة فقط حيث تنفق عنصر العمل باهظة .

(٢) كما أنه من خلال تلك السياسة يمكن استيعاب جانب كبير من القوة العاملة التي لم تكن تقوم بعمل منتج ، هذا بالإضافة إلى أن رأس المال الذي يمكن توفيره من اتباع تلك السياسة يكون من المقيّد توجهه إلى ظروف إنتاج أخرى تتيح فرض تشغيل تكنولوجية . ومن

على أن التوفيق بين معيارى كثافة رأس المال وكثافة العمل، يقتضى منح الأفضلية للأول فى التخطيط الطويل المدى من أجل الاسراع بزيادة الدخل القومى وبالتالي زيادة الحجم الإجمالى للاستثمارات المنتجة، وهو ما يتفق كما ذكرنا مع هدف تحقيق أسرع زيادة ممكنة فى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى. حيث تكبل تلك الاستراتيجية - كما يقرر O. Lange - ضمنياً زيادة فرص العمالة فى الزمن الطويل (١). أما خطط المدى القصير فقد تستهدف العمل على استيعاب أكبر قدر ممكن من قوة العمل العاطلة، وهو ما يمكن بلوغه عن طريق نشر الصناعات ذات الكثافة اليدوية فى الأنشطة التى يكون ذلك فيها مفضلاً، أو يتساوى استخدامها بها مع استخدام الوسائل ذات الكثافة الآلية كقطاع الانشاءات وشق الطرق (٢).

وبذلك يجب الاهتمام على كلا الأسلوبين فى الدول محل الدراسة وخاصة فى المدى القصير. وإذا كان استخدام الوسائل ذات الكثافة الآلية يتوقف عليه التوسع فى صناعات السلع الرأسمالية، كما يرتبط استخدام الوسائل ذات الكثافة اليدوية بالصناعات الاستهلاكية فى شكل مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، فإن التوفيق بينهما لا بد أن يراعى فى نمط واستراتيجية التصنيع بالبلاد المذكورة.

وفى هذا الصدد يمكن - كما يقرر B. Singh - أن يستخدم كل من الأسلوبين المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية فى إنتاج السلع الرأسمالية، وخاصة فى إنشاء مشروعات رأس المال الاجتماعى والمرافق الأساسية كالنقل والمواصلات والقوى

---

== مقتضى تلك السياسة تشجيع قيام المشروعات الإنتاجية ذات الحجم المتوسط والصغير، مما يناسب - فى نظر الداعين إلى تلك السياسة - الإنتاج المحدود للإسواق المحلية وبعض الدول النامية. كما يرون أنه المحاولة الأولى الطبيعية فى ظل الظروف المرحلية الراحنة لتلك الدول ولتى تحتاج للتدرج فى تنمية المهارات والقوى الإنتاجية وتوسيع الأسواق لمراحل لاحقة. ومن بين الداعين إلى تلك السياسة Dr. Schumacher :

[Rural Industries in India, M.W. Clark, Midpassage, ODI London, 1964, pp. 30-9 ]

O. Lange, op. cit., p. 13, 14

(١)

(٢) د. محمد سلطان أبو على، التخطيط الاقتصادى وأساسه، ١٩٧٠ ص ١٤٧.

المحرك ، والمشروعات ذات الكثافة اليدوية في الصناعات التي يمكن أن تساعد فيها بالزمن القصير على تحسين الانتاجية وزيادة المدخرات (١) .

وفي تحديد نمط توزيع الاستثمارات الصناعية بين القطاعات الصناعية المختلفة بالدول النامية محل الدراسة ، فإن الأنسب لتلك الدول بحكم ظروفها الاقتصادية الراهنة - السعى لبناء الأساس الصناعي العريض للسلع الرأسمالية بكل منها (٢) ، من خلال خطة طويلة المدى تستهدف الارتفاع بالقدرة الانتاجية بوجه عام ، على أن تكون الأولوية لمشروعات رأس المال الاجتماعي (٣) يليها صناعات السلع الرأسمالية التي يحسن أن يكون إشتاؤها بخطوات تدريجية تراعى فيها الامكانيات الحاضرة لرأس المال ومستوى الدراية الفنية - فتكون البداية بصناعات السلع الانتاجية المتوسطة والخفيفة ، وكلها تزايد مستوى الفن الانتاجي وتوافرت الخبرات الضرورية ورؤوس الأموال اللازمة للصناعات المنقل والأكثر تعقيداً كلها اتخذت تلك الأخيرة طريقها للظهور .

وبدعو نيركسه إلى أبعاد من ذلك النمط من التنمية الصناعية ، فيما يشير اليه من أولوية إقامة مشروعات رأس المال الاجتماعي للخدمات الأساسية يليها

(١) حيث يمكن أن تدعم الدولة نشاط تلك المشروعات الصغيرة Cottage Industries في مجال النهوض بالانتاجية ، بتقديم التسهيلات التعاونية والفنية وتيسير لإدخال وسائل التنظيم الحديث والتدريب الخ .

[ أنظر : B. Singh, op. cit. p. 261 ]

(٢) أما صناعات السلع الاستهلاكية فقد لها الكثير منها وتعلمت شوطاً مختلف مداه بذلك الدول من حالة لأخرى .

(٣) من تجارب توزيع الاستثمارات الصناعية مع التركيز على مشروعات الميكنة الإقتصادية في المقام الأول ، تجربة يوغوسلافيا في فترة ما بعد الحرب لتناوياً إلى منتصف الخمينات حيث اهتمت السياسة الاستثمارية في المقام الثاني بالمشروعات التي تدور عائداً سريعاً بفرض علاج اختلال ميزان المدفوعات . راجع :

[A.Watenston Planning in Yugoslavia, the Johns Hopkins Press, Ballemore, 1962, p. 17 ]



صناعات السلع الاستهلاكية المنتجة السوق المحلية مع الحرص على تنويعها ثم تكشف الطريق لزيادة الانتاج من السلع ، الأكثر تقدماً ، والتي يمكن أن تجد طريقها للتصدير إلى أسواق الدول المتقدمة (١) .

ولما كان الإنتاج السوق المحلية والسوق الخارجية في آن واحد هو أحد أركان الخط الإنمائي الذي اقترعناه بوجه عام لإقتصاديات الدول محل الدراسة ، فإننا نعود هنا لتؤكد ما أيدته الدراسات المتخصصة للأمم المتحدة ، من أن المشاكل الناتجة عن ضيق الأسواق المحلية بالدول النامية ، نادراً ما يمكن التغلب عليها عن طريق البدء بالتوسع الصناعي للسوق المحلية فقط ، ثم الاتجاه في مرحلة تالية للأسواق الخارجية ، إذ يتطلب ذلك زمناً طويلاً لا يوافق ما تتطلبه معدلات التنمية السريعة من الانطلاق بحركة التصنيع . لهذا كانت الاستراتيجية الأنسب لتلك الدول ، العمل على تنمية الانتاج السوق المحلية والتصدير في آن واحد (٢) .

فاذا ما ألقينا الضوء على استراتيجية التصنيع التي تلائم ذلك الخط من التنمية السوق المحلية والخارجية معاً - نجد بعض الدراسات الهامة في شأن تنمية الصادرات الصناعية من البلاد النامية ، تدعو للتركيز في المراحل الأولى من التنمية ، على الصناعات الأقل استخداماً للتكنولوجيا العالية ، التي تمثل قدرتها مشكلة رئيسية أمام جهود التنمية في البلاد المذكورة في الوقت الحاضر (٣) والاتجاه إلى الصناعات

(١) نيركس ، أنماط من التجارة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٦٩ ، ٧١ ويدهو نيركس إلى اوجاء إقامة صناعات السلع الإنتاجية إلى حين توافر الظروف المواتية لإنفاذها ، مع الاعتماد في الحصول عليها في مراحل مبكرة ، على الاستيراد من الخارج .

(٢) UNCTAD, Industrial Development Survey, op. cit. p. 112.

(٣) ففي حين يحتاج لتلك الدول إلى حد بعيد ، استيراد السلع الرأسمالية المتقدمة والمعقدة من البلاد الصناعية ، فإن استيراد المهارات التكنولوجية الخاصة لا يزال أمراً صعباً المثال ، ومن أجل هذا ينصح ذلك الرأي بالتركيز على الصناعات التصديرية التي يقل احتياجها إلى هذا النوع النادر فيها نسبياً من المهارات ، وأن أكبر احتياجها إلى السلع الرأسمالية المتقدمة ، على أن يكون اختيارها لصناعات المشار إليها ، من بين الصناعات التي تتوفر أكبر عدد يمكن من الأيدي العاملة ؛ وذلك حتى تتضمن استراتيجية التصنيع في ذات الوقت ، علاجاً

التي يمكن من خلالها استغلال الموارد الطبيعية المحلية فضلاً عن الإمكانيات المتاحة من رؤوس الأموال والمهارات الفنية .

وفي هذا الصدد يشير البعض إلى ما أفادت به تطبيقات نظرية التجارة الخارجية في شأن نسب التآليف بين عناصر الإنتاج - من خلال ما قام به هيكنشر وأولين من دراسات - من أن الدول المتخلفة الفقيرة بالموارد والتي تتميز بالكثافة السكانية، تتمتع بميزة نسبية حديثة ، في تصدير السلع للمصنوعة الأبسط صنعاً كالمنتجات الغذائية والمنسوجات (١) .

كما ذهب تقرير لجامعة من خبراء الحيات كغسبم الأستاذة G. Haberler J. Tinbergen, J. Meade إلى أن اتجاه الدول النامية التكتيكية السكانية إلى تصدير السلع المصنوعة البسيطة التي تتطلب كثافة في استخدام عنصر العمل - مقابل استيرادها للمنتجات الغذائية ، هو اتجاه طبيعي يؤيده المنطق الاقتصادي السليم (٢) .

وفي اختيار أنواع الصناعات الجديدة بوجه عام ، ينبغي على تلك الدول أن تتجه للصناعات التي تتطلبها احتياجات السوق المحلية بصفة أساسية ، على أن تكون آفاق انتاج الأسواق الخارجية أمام إنتاجها مفتوحة ، سواء من حيث اتجاهات الطلب بتلك الأسواق أو من حيث القدرة التنافسية لتلك السلع .

ولذلك يرى البعض أنه إذا كان التخصص في الآونة الحاضرة يحكمه ضمن ما يحكمه مدى التفاوت في تقدم الفنون الإنتاجية بين البلاد النامية والبلاد الصناعية المتقدمة ، فإن استهداف الدول النامية للانتقال نحو إنتاج السلع المصنوعة الأكثر استخداماً للمهارات التكنولوجية يجب أن يكون بصورة تدريجية (٣) .

---

== اشكاه فائض الأيدي العاملة إلى ثمان منها تلك الدول [ راجع : روثول بريش ، نحو سياسة تجارية جديدة لفرنسية ، ١٩٦٤ ، ترجمة د. جرجس سرغوق ١٩٦٦ ، ص ٨٧ ]

(١) Dudley, Our Developed World, London, 1953

(٢) G.A.T.T., Trends in International Trade, a Report

by a panel of Experts, Genève 1958.

(٣) ويمكن القول الثانية أن يستهدف في هذا المجال ، بمعايير الاستفادة من الإنجاز المتوسط لتلك الدول الصناعية المتقدمة في التركيز على فروع الإنتاج التي تستغل فيها قدرتها ==

كما يجب أن يخضع تحديد السلع للصناعة التي يمكن زيادة صادراتها ، لتقييم مستمرة ، تضمن نجاحها مع احتياجات الأسواق المحلية والخارجية بصفة متكاملة (١) . وفي هذا الصدد يجب أن تترشد محاولات إنشاء قطاعات عليية السلع الثقيلة - بالاستناد على التوسع في تصديرها - بإمكانية تثبيت أقدام مثل تلك الصناعات اقتصاديا ، من خلال إيجاد سوق تصدير إقليمية لها . على ما سنناقشه في مواضع قادمة .

كما أن ثمة معيار عام يجب أن يحكم اختيار سلع التصدير للصناعة وهو توسي زيادة المنفعة الاقتصادية القومية ، كأن يلي إنتاج السلعة احتياجات الإنمائية ويزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد ، فلا يقتصر الأمر على مجرد السعي لزيادة الصادرات كهدف في حد ذاته . لذلك فإن الأممية تضي دائما الاسترشاد بمعايير سليمة لتحديد طبيعة الصناعات التصديرية ومدى اعتبارها صناعات ناشئة أو صناعات رائدة ، عند تحديد مدى العون الذي تقدمه الدولة لكل منها (٢) .

ومن أهم الاعتبارات الأساسية الواجب مراعاتها في اختيار صناعات التصدير ذات الأثر الإنمائي الأهم ، تلك التي تتعلق بدراسة معامل مزج عناصر الإنتاج الرئيسية الداخلة في الإنتاج التصديري - وذلك من حيث الكم والطبيعة النوعية لاستخدام العنصر - وكذا مدى تحقيق وفورات الإنتاج الكبير الناجمة عن إنتاج

---

المنهجرة في تكوين رأس المال العيني ، والتي تتوفر لها فيها قدرات فنية ومستويات تكنولوجية فائقة ، فنتيجة الدول النامية في نفس الوقت ، لإنشاء صناعات جديدة تقوم بتزويد صناعات الدول المتقدمة - المشار إليها - بما يلزمها من سلع وسيطة و سلع مكملة لإنتاجها ، وبذلك يمكن للدول النامية أن تقتسم مع الدول الصناعية طاقة الطلب المتزايد على إنتاج الأخيرة . من بعض السلع المنوعة دون أن تشكل منافسة مباشرة لإنتاجها .

[ أنظر د. رؤول بريش ، المرجع السابق ص ٨٨ ]

V. Vartikar, The Role of Commercial Policy in Econ. (١)  
Development [Econ. Dev. Challenge and Promise, Edit., S.  
Spiegelglass and C. Welch, 1970, p. 309 ]

UNCTAD, Industrial Dev. Survey, op. cit., p. 134, 135. (٢)

البسطة التصديرية، وانعكاسها على إنتاج كافة الصناعات المتصلة بالصناعة التصديرية سواء منها ما يمدّها بالمواد والمهات أو تلك التي تعتمد عليها الأخيرة في الحصول على ما يلزمها من مواد ومهات .

فمن حيث الأثر الإنمائي لمعامل نسبة عنصر العمل اللازم للصناعات التصديرية، يختلف الأمر من صناعة إلى أخرى بحسب حجم وطبيعة استخدام العنصر المذكور في الفروع الإنتاجية المختلفة ، إذ نجد مثلاً أن معامل مزج عنصر العمل - مع غيره من العناصر في القطاع الاستخراجي بالدول المتخصصة في الإنتاج التعدين - ضئيل نسبياً - كما أن عنصر العمل الماهر اللازم لذلك الإنتاج مرتفعة بالنسبة لحجم العمل المستخدم ، ونتيجة للطبيعة الخاصة بالطلب على العمل بتلك الصناعة ، فإن الإنفاق النقدي على السلع الاستهلاكية والمنتجات الغذائية لا يمكن أن يتركز ، بما لا يظهر معه أي انعكاس إيجابي على القطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية والغذائية كنتيجة لحركة النشاط التصديري (١) .

ومن جهة الأثر الإنمائي لمعامل نسبة عنصر رأس المال اللازم للصناعة التصديرية ، فحيث تتطلب تلك الصناعة قدراً أكبر من رأس المال - في شكل مهات معقدة الصنع - كما هو الحال في القطاع الاستخراجي - يكون تأثير الصناعة التصديرية على التنمية ضعيفاً ، حيث تنجّه المشروعات المستثمرة إلى استثمار تلك المعدات من الدول المتقدمة ذات الإمكانيات الوفيرة في إنتاجها . وعلى العكس من ذلك فإن المشروعات التصديرية التي تميل للاعتماد على المهات الرأسمالية البسيطة الصنع ، والتي يمكن إنتاجها عملياً بالدول النامية - كأزوم البناء من الطوب والابنيت وغيرها - تكون أكثر فاعلاً لتلك الدول من الوجهة الانمائية . وأخيراً فإن الصناعات التصديرية التي تتوافر المدخرات اللازمة لها عملياً ، عادة ما تكون أكثر فاعلاً من وجهة نظر التنمية ، حيث يرتب على إقامتها بطريقة غير مباشرة ، زيادة الإمكانات

(١) وعلى العكس من ذلك فإن تأثير الصناعات التصديرية الأكثر استيعاباً لعنصر العمل المحلي كإنتاج المشايخ والفتان والبن ، يكون قوياً ، لما يرتب عليها من انخراط الطلب والإنفاق على المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية المعمرة البسيطة . [ أنظر : R. Baldwin, Econ. Dev. and Export Growth, op. cit. p. 66 ]

(٢) وعلى العكس من ذلك فإن المشروعات التصديرية التي تميل للاعتماد على المهات

### الضرورية لعملية التنمية (١).

ومن المسائل الهامة كذلك في تحديد نمط التنمية الصناعية بالبلاد انماية ، والتي تمارس تأثيرها على فرص النمو أمام الصناعات التصديرية ، مسألة التوسع في صناعات الإحلال محل الواردات ، ما أدت إليه المغالاة فيها من المنافسة الضارة لصناعات التصدير . فالاتجاه للتوسع في الصناعات الإحلالية قد نشأ في ظروف تاريخية غير طبيعية كحفظ موازين المدفوعات التي سببتها أزمة الكساد الكبير (٢) ، سببت إندفاع بعض الدول في تلك السياسة إلى حد استفزاز جانب كبير من الموارد المحلية المتاحة في صناعات غير اقتصادية يعتمد قيامها على أساليب الحماية . ففضلا عما يتطلبه التوسع في الصناعات الإحلالية للمذكورة من غنائ طلب متزايد على الواردات من السلع الإنتاجية والمواد الخام اللازمة لتلك الصناعات ، فإن هناك جدوداً للتوسع في الصناعات المشار إليها ، سواء في جانب عرض الموارد المتاحة أم في جانب الطلب على إنتاج تلك الصناعات (٣) .

R. Baldwin, Ibid., pp. 67-70

(١)

(٢) أفطر في ذلك : هـ. رؤول بريش المرجع السابق ص ٣٢ - ٣٤ فلم تكن بداية حركة التصنيع في الدول النامية لتمثل مرحلة تطور طبيعي في بناء لأقتصادياتها وتوسع هيكلها ، حيث اضطر الكثير من الدول النامية لمواجهة اختلال موازين المدفوعات وما تمكسه من آثاره ، بالإطلاق في التصنيع لسد احتياجات الطلب المحلي ، فأتخذ العديد منها هدف لإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات ، أساساً لسياسة التصنيع . وهكذا لم يسلك التصنيع في البلاد النامية نفس السبيل الذي اتبعته حركة التصنيع في دول الغرب الصناعية منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، حيث ساد حب نمو الصناعة في بريطانيا ، حرية التجارة ، فاتجه لتفريط الصناعات لمواجهة الطلب الخارجي جنباً إلى جنب مع سد احتياجات الطلب المحلي ، مما جنت معه البلاد الصناعية آنذاك ثمار الفخس ومنافع الإنتاج الكبير من خلال نمو الانتاج الصناعي بها بفضل اتساع الأسواق الخارجية . وعلى العكس من ذلك كرست الدول النامية لإنتاجها الصناعي لسد الاحتياجات المحلية بالإعتماد على أساليب الحماية فتمرت محاولات التصنيع والصنت بالجدود وانخفاض مستوى الإنتاجية . وكان مما ساعد على استمرار تلك الأوضاع قيام الحرب العالمية الثانية .

(٣) في جانب العرض يصل التوسع في الصناعات الإحلالية إلى مرحلة يتطلب الأمر فيها إنتاج سلع صناعية بديلة مقدرة فنياً ومحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ، ودرايات فنية عالية ، وفي جانب الطلب قد يؤدي ضيق حجم الأسواق المحلية أمام إنتاج الصناعات المذكورة =

ولما كانت الدول النامية قد اتخذت من صناعات الإحلال محل الواردات - على الوجه المذكور وفي ظل الظروف السابق إضاحها - بداية الطريق التصنيع ، فقد أسفر التقييم المرحلي في بعض الدول المذكورة أخيراً - وبالرغم من اختلاف تجارب الدول في هذا المضمار - عن الاقتناع بأن اقتصادياتها قد بلغت الحد الأدنى المناسب فيما يتعلق بالإحلال محل الواردات (١) ، بحيث بدت الحاجة إلى سرعة البحث عن الإحتمالات المتاحة لتنمية الصناعات التصديرية بشكل واضح .

كما أضحت التوسع في الصناعات التصديرية ، يمثل حلاً لبعض المشاكل التي تفرض سياسة الإحلال (٢) ، كت تحقيق الحجم الأمثل للبشرى في سوق محدودة ، وتحسين جودة الإنتاج . كما غدا تنشيط الصادرات من السلع المصنوعة بالاعتماد على تنمية الصناعات التصديرية الناجمة - كأحد القطاعات الرئيسية في بناء الصناعة المحلية بالدول المذكورة - أحد الوسائل الهامة لتمكين النشاط الصناعي من القيام بدور ديناميكي في النمو الاقتصادي لديها (٣) .

ويتطلب ذلك كما هو واضح أن تضع السياسة الاستثمارية في اعتبارها ، ضرورة الإنجاء إلى إعطاء صناعات التصدير ما تستحقه من عناية ، ضمن نمط التنمية الصناعية الشامل ، والذي يراعى في المقام الأول اعتبارات الإنماء الاقتصادي في المدى الطويل .

بالدول النامية - إلى ازدياد اهتمامها بالإنتاج ، مما يتطلبها لفرض الحماية لصالح صناعات ضعيفة غير اقتصادية ، وبضخ الخواطر على استحداث الأساليب المتطورة في الإنتاج ، فيضرب كل ذلك في نهاية الأمر بالنتاج - صناعات التصدير التي ترفع نفقاتها .

[ انظر : رؤول بريش ، المرجع السابق ص ٣٥ - ٣٦ ]

(١) من أبرز الأمثلة على إضرار سياسة التركيز على الصناعات الإحلالية لإشباع الطلب المحلي ، وصناعات التصدير ، تجربة تطور حركة التصنيع بدول أمريكا اللاتينية .

(٢) وقد أولت هذا الموضوع ، بالاهتمام الكبير الدراسات العديدة للأجهزة والمؤسسات الدولية المتخصصة ، كما كان محور اهتمام كبير ضمن بحوث دورات مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية .

## الفصل الثاني

### تدابير إنعاش الصادرات وتعبئة فائضها الإقتصادي

#### لأغراض التنمية الاقتصادية

إن ما يتولد فعلياً عن قطاع الصادرات في أية دولة نامية في الوقت الحاضر، من فائض اقتصادي، يقل كثيراً عن مقدار الفائض الاحتمالي الذي يمكن تدفقه من ذلك القطاع، فضلاً عن أن ما يتولد بالفعل لا يوجه جميعه إلى قنوات الانفاق على أغراض التنمية الإقتصادية بتلك البلاد. لهذا فإن التأثير الإيجابي للنشاط التصديري على إقتصاديات الدول المذكورة، يتوقف إلى حد بعيد على إمكانيات النجاح في زيادة الفائض الإقتصادي المتولد عن هذا النشاط وتحريره وتعبئته للانفاق على الاستثمارات المنتجة الإنمائية.

وكما تزايد الافتتاح لدى الدول المذكورة بأهمية إزالة العقبات والقيود المحيطة - السالف الإشارة إليها - والتي تقف جنباً إلى جنب مع تأثير القيود النابعة من طبيعة البنيان الإقتصادي العالمي - كعائل يحد من الأثر الإنمائي الشامل لنشاط التصدير، كلما تزايد الأمل وشغذت الهمم في تلك الدول للعمل على تحرير العلاقات المحيطة بالكائنة وتوليد التأثيرات التحريلية في سائر القطاعات الإقتصادية، بالجهود الذاتية الدافعة لتنمية الإقتصاد الوطني.

وتتوخى السياسة الاقتصادية في تحقيق ذلك تدابير ووسائل عديدة في مجال تطوير النظم الإقتصادية والإجتماعية والحد من سيادة الإجراءات الإحتكارية وإزالة القيود على استغلال الأرض، والتوسع في الاستثمار في خدمات النقل والمواصلات والتعليم وتدريب القوى العاملة وإدخال وسائل الانتاج الحديثة ورفع معدل إعادة الاستثمار لحصيلة العملات الأجنبية في فرص الاستثمار التي تحتلها التجارة الخارجية، بالتوسع في صناعات التصدير والصناعات المرتبطة بها،

وفي التغييرات والتدابير المشار إليها - والتي تتخذها الدولة - كما يقرر G.Meier - تمكين التجارة الخارجية من دفع قوى التنمية الاقتصادية ومساعدتها ، ضرورة تجعل من اتماش النشاط التصديري عاملاً لتسهيل التنمية الاقتصادية وليس بديلاً عن العمل الانمائي الذي تخلفه الجهود الوطنية في إطار الاقتصاد المحلي (١) .

وفي هذا الصدد يقرر Maizels أيضاً أن لعناش الصادرات واستهداف إشاعة تأثيرها الانمائي لا يمكن أن يقتصر على خط واحد من خطوط السياسة الاقتصادية ، بل إن سلسلة من السياسات المترابطة ينبغي أن تأخذ طريقها من أجل إحداث التغيرات اللازمة لذلك (٢) .

ونقسم دراستنا في هذا الفصل إلى مباحث ثلاث :

الاول - تدعيم الفائض الاقتصادي المتولد من الصادرات وتوجيهه لتعزيز طاقات التنمية الاقتصادية .

الثاني - تدعيم القدرات الانتاجية والتنظيمية في المجال التصديري .

### المبحث الأول

تدعيم الفائض الاقتصادي المتولد من الصادرات وتوجيهه

لتعزيز طاقات التنمية الاقتصادية

ويتضمن تدعيم الفائض الاقتصادي المتولد من نشاط التصدير بطبيعة الحال ، العمل بكل الوسائل الممكنة ، على زيادة حصيلة الصادرات . إلا أن مجرد هدف زيادة الحصيلة لا يكفل في حد ذاته ، استغلال كافة الامكانيات التي تتيحها الموارد الوطنية لزيادة الانتاج التصديري ، حيث يبقى الانتاج الموجه لسد لاحتياجات

G. Meier, International Trade and Dev.op.cit.p.186,191 (١)

A. Maizels, Exports and Growth, op. cit. p. 21, (٢)



الاستهلاك غير الضروري، منافساً خطراً لمشروعات التصدير في جذب واستنفاد عناصر الانتاج المختلفة . كما إنه من جهة أخرى قد يكون من الطاقات الفائضة في الانتاج ما يشكل موارد عالية عاطلة، لو أنها استغلت لأسهمت بنصيب وافر في زيادة الفائض الاقتصادي المتولد من نشاط التصدير .

فنياً يتعلق بضغط الاستهلاك المحلى على الانتاج التصديرى ، قد تسبب تلك الضغوط أضراراً معاكساً على إمكانيات تصدير ما تتمتع الدولة في نفقة إنتاجه بميزة نسبية . حيث يستوعب الاستهلاك المذكور الكميات المتزايدة من الانتاج أولاً بأول (١) إذ عادة ما يصاحب نمو الانتاج إرتفاع في الدخول والاتفاق المحلى يوجه جانب كبير منه للطلب على السلع القابلة للتصدير (٢) .

كما قد تتضمن أهداف السياسة الاقتصادية ذاتها في الزمن القصير ، تضارباً مع هدف زيادة الصادرات كالسعى لتثبيت أسعار بعض السلع الاستهلاكية ، أو التوسع في المالة (٣) .

فاذا كان انطلاق الاستهلاك في انجماع صعودى - لا تراعى معه زيادة الانتاج - أو من قبيل الاستهلاك الكالى ، فان على السياسة الاقتصادية أن تتوخى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من ذلك الاستهلاك الذى ينصب على فائض الانتاج من السلع القابلة للتصدير (٤) ، ومن الوسائل المفيدة في تخفيف ضغط الاستهلاك على الموارد الصالحة للانتاج التصديرى ، العمل على توحيد نمط إنتاج السلع التى يتطلبها الاستهلاك المحلى ، حيث يساعد ذلك على توفير فائض يمكن توجيهه لأغراض التصدير (٥) .

(١) أنظر : R.Kramer, International Marketing, 1964 p.5

(٢) كما حدث من زيادة الطلب الاستهلاكي في الهند على الشاي والتمن ومنحوجابه والمنتجات المماثلة .

(٣) B. Cohen, The Stagnation of Indian Exports 1951/61, (٤)

The Quarterly Jour. of Econ., 1964 Nov.; B.Singh, op cit. p.820  
S. Nath, Indian Econ. Dev., [Planning and Growth in (٥)

Rich and Poor Countries, Edit, Birmingham & Ford, 1966] p.159;

G. Meier, Leading Issues, in Econ. Dev. op. cit. p. 345.

B. Singh, op. cit. p. 390

(٥)

وفيما يتعلق باستخدام الطاقات الفائضة وما يمكن أن تتيحه من زيادة الفائض الإقتصادي عن طريق التوسع في نشاط التصدير، فقد لوحظ أن الكثير من تلك الطاقات، مما يرجع إلى نقص المواد الخام أو عدم كفاية الطلب المحلي الفعلي أو ضعف كفاءة الإدارة<sup>(١)</sup>، يمكن إذا ما استغلت عن طريق التوسع في تصدير السلع المصنوعة، أن تأتي بأطيب الثمار. وقد تطور استخدام الطاقات الفائضة بالدول النامية في هذا السيل، من الإعتماد على استخدام العمال غير المهرة الموجودين بوفرة في تلك الدول، في صناعات التصدير البسيطة، إلى استخدام الطاقات الإنتاجية الشاملة الغير مستغلة في الوحدات الصناعية التحويلية.

وفي دراسة الموضوع على حالة ثلاث من أكبر دول أمريكا اللاتينية النامية تبين أن استغلال الطاقات الكامنة العاطلة، يمكن أن ينتج عنه زيادة إجمالية صادراتها من السلع المصنعة، بما يفوق المعدلات القصوى الحالية بـ ١٥ : ٢٠٪ سنوياً لمدة خمس سنوات قادمة<sup>(٢)</sup>.

وفي الصناعات الكيماوية والمعدنية بالعديد من الدول النامية، مجال كبير لاستغلال الطاقات الفائضة عن طريق التوسع في التصدير، وفي غيرهما من الصناعات يتوقف الأمر على ظروف وطبيعة كل صناعة<sup>(٣)</sup> وبوجه عام يمكن للدول النامية في هذا الصدد أن تتوسع في إنتاج السلع ذات النوعية والمواد صفات

---

(١) لوحظ ذلك بصفة خاصة لدى الدول النامية التي اتفق طريقها لتصنيع، حيث تعمل كثير من المشروعات في الغالب من الأحيان دون الطاقة التي تسمح بها إنشاءاتها وتجهيزاتها الآلية القائمة فعلاً، بل أن كثيراً من المشروعات التي حققت بالفعل إنتاجاً صريحاً، يحدث أن تتوقف أو تخفض من حجم إنتاجها، بالرغم من وفرة إمكانياتها.

[راجع: U. N. Utilisation de la Capacité Excedentaire à l'Exportation, 1969, p. 18.

UNIDO, Industrial Dev. Survey, op. cit. p. 184 (٢)

(٣) في مجال الصناعات الهندسية مثلاً، يمكن أن يكون استغلال الطاقات الفائضة بالدول النامية، بالاتجاه لإنتاج بعض الأجزاء اللازمة لصناعات أخرى قائمة سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة.

غير النقطية ، مما لا تسمح ظروف الطلب أمام المشروعات الكبيرة في الدول المتقدمة بتخصيص الإنتاج منتظم له (١) .

فإذا ما انتقلنا من الحديث عن تدعيم توليد الفائض الإقتصادي من قطاع التصدير إلى مجال الحفاظ على ذلك الفائض لاستخدامه في تعزيز طاقات التنمية الإقتصادية وتحقيق الاستقرار لمستواه ضامناً لتمويل المنتظم لبرامج التنمية ، نجد أن ذلك الهدف يتحقق من خلال وسيلتين . أولاًهما العمل على تخصيص أكبر قدر ممكن من حصيللة الصادرات والإيرادات الضريبية المتولدة عن نشاط التصدير لخدمة أهداف التنمية ، وبالأخص لتدعيم القدرة الاستيعابية من أجل الحصول على الواردات الضرورية لبرامج التنمية ، وخاصة من واردات السلع الرأسمالية حيث يساهم ذلك بصفة فعالة في الإمراع بعملية التكوين الرأسمالي على الوجه السابق بيانه . وفي المقام الثاني ، حيث أن ضغط الواردات من السلع الاستهلاكية ، وخاصة في أوجه الاستهلاك الكمال ، يشكل تمرباً للجانب كبير من الفائض الذي يمكن توجيهه لأغراض التنمية الإقتصادية . هذا فضلاً عما يصاحب مراحل التنمية عادة من تزايد في مستوى الاستهلاك يرجع إلى ارتفاع مستوى الدخل الفردي . فإن استخدام وسائل الرقابة على النقد للحد من الواردات غير الضرورية وتوجيه الحصيللة لخدمة أغراض التنمية ، وخاصة لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيلة اللازمة لبرامج التنمية يصبح ضرورة لترشيد استخدام الفائض في هذا السبيل (٢) . ومن أجل ذلك تمنح العلاوات التي تشجع على الاستثمار في أوجه النشاط المساهمة في

(١) راجع : N.U, Utilisation de la Capacité Excédentaire :  
op. cit. 1969, p. 26,35.

وسائد إمكانية انتفاع الدول النامية من هذا النوع من التخصيص، المثل على مقدافعات الاستثمار الأجنبية لضمان تضريف ذلك الإنتاج بحرفة المبروعات الأجنبية الأم في الحاوچ ويتطلب ذلك أن تسبقه دراسات سوقية مستفيضة لكل صناعة، وظروف تصريف إنتاجها في المدى الطويل . كما يتطلب استقلال الطاقة الفائضة في بعض الصناعات - كمصناعات السلم الاستهلاكية غير المعززة - إنهاء اتحادات أو أحزمة أو أحزمة. شكلت التدوين .

Kramer, International Trade, 1959 p. 329.

(٢)

تحقيق التنمية الاقتصادية ، كما توضع خطط لتعديد الأولويات في أنفاق النقد الأجنبي المتحصل من الصادرات تكون المعايير الرئيسية فيها تحقيق أقصى نفع يمكن للاقتصاد القوي في إطار أهداف التنمية (١).

وحيث تواجـة تجارة الدول النامية ظروف خارجية غير مواتية ، فإن سياسة الحفاظ على الطاقة الاستيرادية بها وتدهيمها من أجل تمرير جهود التنمية الاقتصادية تتطلب العمل تخفيف أخطار المؤثرات الخارجية مع تحقيق أقصى معدل للنمو في المدى الطويل ، حيث يختلف دور السياسة المذكورة ما بين مرحلة الإقتصاد التصديري ومرحلة الإقتصاد الحساس للواردات .

ففي حالة الإقتصاد التصديري يكون لتمرير الطاقة الاستيرادية أهميتها القصوى ، حيث تفسح أمكانيات الاستثمار المعتمد على السلع الرأسمالية المستوردة ، إلا أن ثمة اختناقات توجد في تلك المرحلة وترجع إلى تأخر البناء التنظيمي والسياسي في تلك الدول من شأنها أن تؤدي إلى إستنفاد الطاقة الاستيرادية أو إستخدامها على وجه غير ملائم (٢).

وبذلك تكون الاستراتيجية الملائمة لهذا النوع من الإقتصاد هي البدء في أحداث تغييرات تنظيمية وإجتماعية شاملة ، من شأنها سد الفجوة القائمة بين قطاع التصدير ، وباقي القطاعات الإقتصادية ، وتطوير الإنتاج الزراعي ، والبدء في التصنيع ، في اتجاه الحد من الواردات . وبذلك تنطوي تلك الإستراتيجية أساساً على أحداث تغيير جوهري في النمط السلمي للواردات ، يكفل إستخدام الطاقة الاستيرادية المتاحة على أفضل الوجوه الممكنة ، حيث أن تغيير نمط الصادرات في ظل ذلك

Krause, Economic Dev., op. cit. p.233

(١)

(٢) وذلك من خلال المبالاة في استيراد السلع الكالية أو إيداع مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي في البنوك الأجنبية أو المبالغة في تقدير حجم الاحتياطي من ذلك النقد مما يؤدي إلى الاتفاق المتأخر فيه ، سواء في الاستثارات الإيجابية أو السلبية .

وحيث يسود في ذلك الإقتصاد جو السوق المفتوحة ، تنعدم الحواجز لإنشاء صناعات لإنتاج بدائل الواردات ، ويجه المستثمرون إلى التوسع في الاستثمار في قطاع التصدير .

[ راجع : 1. Sachs, op. cit. p. 93—94 ]

الاقتصاد يتطلب زمنا طويلا .

وتختلف عن ذلك حالة الاقتصاد الحساس للواردات ، حيث تتطلب استراتيجية التنمية أساساً إزالة عوائق النمو عن طريق تخفيض كافة الامكانيات المتاحة لزيادة حجم الصادرات وتنويعها ، ورفع معدل النمو إلى أعلى مستوى ممكن في حدود طاقة إستيرادية معينة (١) .

وإلى جانب ترشيد إستخدام الطاقة الإستيرادية - المتولدة أساساً من - حصيلة الصادرات - في خدمة العمل الإنتاجي ، وصيانتها من التبدد في تيار الإستهلاك غير المنتج أو الواردات غير الضرورية ، يعتبر تحقيق الاستقرار لحصيلة الصادرات في حد ذاته ، من أهم وسائل تدعيم الفائض الإقتصادي اللازم للاتفاق المنتظم على برامج التنمية الإقتصادية . والنظر لتنوع سياسات مقاومة أثر تقلبات الصادرات وما يوجه إلى غالبيتها من مأخذ (٢) فضلاً عما قد يقع بينهما من تضارب ، فإنه ينصح - بصفة عامة - بقصر إستعمالها على ما تقتضيه ضرورة مواجهة بعض التقلبات في المدى القصير . كما ينبغي أن يكون معيار نجاح تلك السياسات هو مدى إسامتها في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية . وتجنب وقوع أي تضارب بينها ، يخل بالأهداف الأساسية للتنمية .

ومن أجل ذلك فإن اختيار وسائل تخفيف أثر تقلبات الصادرات ، يجب

١. I. Sachs, Ibid : op.cit. p. 95-96

(١)

A. Macbean, Export Instability and Econ. Dev. 1966, p. 340 (٢)

وتتنوع سياسات المداخلة لمقاومة أثر تقلبات الصادرات ، بتنوع الأهداف المتوخاة من كل منها ، فقد تستهدف تثبيت الأسعار لصالح المصدرون أو منتهجي سلم التصدير أو استقرار الدخل المبرق لأهم من الفئتين ، أو اتجاهات نسبة التبادل أو استقرار الدخل القومي الإجمالي أو حصيلة النقد الأجنبي أو الاتفاق على التنمية . وبهنا هنا الهدفين الأخيرين لتأثيرهما المباشر على انتظام تمويل التنمية الإقتصادية . أما ما يتعلق بسياسة الأثمان فتتناوله بالبحث الثالث . ومن أهم سياسات مقاومة أثر تقلبات الصادرات المعروفة نظم هيئات تسويق الصادرات ، وصناديق تثبيت الأسعار ووسائل السياسة المالية وتغيير مستوى الاتفاق الحكومي لمواجهة تغيرات الدخل .

أن يتم في كل دولة على ضوء دراسة ظروفها وأهداف خططها التنمائية (١) كما ينبغي أن تعمل البلدان النامية على توفير الحفريات والدرايات اللازمة لمقاومة أمر تقلبات الصادرات بما يتلاءم مع مقتضيات الاستقرار اللازم للحصيلة ، لضمان أن نظام الاتفاق على برامج التنمية الاقتصادية ، وخاصة لدى الدول النامية التي تشكل تلك الحصيلة -وما يرتبط بها من ضرائب- جانباً هاماً من إيراداتها العامة.

### المبحث الثاني

## تدعيم القدرات الانتاجية والتنظيمية في المجال التصديري

ويتعلق الأمر هنا بمجهود الدولة الذاتية في الارتقاء بالقدرة التنافسية لصادراتها بالأسواق الخارجية، حيث يتوقف نجاح الإنجاز التصديري بدرجة كبيرة على تقدم فنون الإنتاج وأساليب التسويق وحسن تنظيم القطاع التصديري ، وعلى مساعدة الأنشطة المساعدة للتصدير ، في أداء العمليات التصديرية بالسرعة واليسر اللذان يكفلان لصادرات الدولة الصمود في حلبة المنافسة الخارجية .

ومن أجل التعرف على الأهمية النسبية لتأثير الجهود المحلية في تحسين المركز التنافسي لصادرات الدولة ، بالمقارنة بتأثير العوامل الخارجية المتعلقة بانتعاش الطلب العالمي ، أجرت الجات GATT دراسة على عدد ٥٨ دولة نامية خلال الفترة ١٩٦١/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤ (٢) أسفرت عن بيان أهمية السياسات المحلية الموجهة

A. Macbean, Ibid, p. 27

(١)

G.A.T.T., International Trade, Annual, p. 27

(٢)

وقد قسمت الدراسة بحزمة الدول المذكورة من حيث مستوى الإنجاز التصديري إلى مجموعات فرعية ثلاث ، وبحيث : أولاً تأثير عامل هو الطلب العالمي على الصادرات التقليدية في كل دولة مع افتراض احتفاظها بنفس النصيب من الصادرات العالمية (World market factor) ثم بحثت منه تأثير السياسة المحلية بالدولة في زيادة نصيبها من الصادرات مع افتراض بقاء حجم الصادرات العالمية التقليدية على ما هو عليه ، ويسمى ذلك بعامل المنافسة (Competitiveness factor) . كما بحثت الدراسة أخيراً تأثير عامل التنوع (Diversification factor) وأخيراً شملت الدراسة تأثير العاملين الآخرين (المنافسة والتنوع) فيما أسمته (Own performance indicator) .

لتحسين نصيب الدولة من الصادرات التقليدية والجديدة. فأنتهت إلى أن نجاح الإنجاز التصديري لدى مختلف الدول النامية ، لا يرجع بصفة رئيسية لعوامل السوق الخارجية ، وإن الاختلافات الكبيرة بين الدول المختلفة في هذا الخصوص ، إنما ترجع في المقام الأول لعامل المنافسة (١) .

وكانت مؤشرات الأرقام العناصر المشار إليها خلال الفترة المذكورة على الوجه الآتي : (٢)

تطور الأرقام القياسية لتأثير العوامل المختلفة في الإنجاز التصديري  
بحسب مستوى الإنجاز

تحليل متوسط التغير في الأرقام القياسية للإنجاز التصديري في الفترة ١١/٥٩ إلى ٦٤/٦٥						مجموعات الدول بحسب درجة الإنجاز التصديري
عدد الدول	إجمالي الصادرات	متوسط تأثير السوق	متوسط تأثير المنافسة	متوسط تأثير التوزيع	إجمالي الإنجاز	
٢٢	١٧٧٢٦	١٢٢٢٩	١٣٢٣٤	١١٢٢٥	١٤٧	إنجاز مرتفع
١٥	١٤٠٢٠	١٢٢٢٧	١٠٦٢٦	١٠٨٢٣	١١٤	د متوسط
٢١	١٠٨٢٨	١١٨٢٥	٩٥٢٢	١٠٢٢٠	٩٦٢٩	د منخفض
٥٨	١٤٢	١٢١	١٠٧	١٠٢	١١٢	إجمالي

( عام ١٩٦١ / ٥٩ = ١٠٠ كسنة أساس ، والأرقام القياسية

تعبّر عن التغير الذي حدث عام ١٩٦٥ / ٦٤ )

(١) حيث يحدد العامل المذكور مدى قدرة الدول على اكتساب نصيب أكبر من حجم الصادرات العالمية لصادراتها التقليدية ، فضلاً عن تأثير عامل التوزيع. لذلك الصادرات وإن كان تأثير الأخير - كما ظهر من الدراسة - محدود نسبياً .

ومن ذلك يتضح أن مستوى صادرات الدول النامية لا يعتمد بهـفـة حاسـمة على مستوى الطلب العالمى على تلك الصادرات. كما هو مفترض عادة - إذ طالما أن الصادرات المذكورة في تنافس مباشر وبهـفـة مستمرة مع صادرات الدول المتقدمة، فإن نصيب الأولى من الأسواق الخارجية إنما يتوقف أيضاً على الإمكانيات والأوضاع التي يمكنها بها أن تتنافس مع غيرها وعلى تحركات نفقات إنتاجها (١).

ولسنا هنا بصدد مرد تفصيلي لوسائل النهوض بمستوى الفن الإنتاجى وتطوير أساليبه ونظمه، بما سلف الإشارة إلى أهميته - وإلى دور التصنيع التصديرى فيه إذ يخرج ذلك عن نطاق دراستنا. ولكن حسبنا هنا الإشارة إلى أهمية إدخال وسائل التقدم الفنى وأساليب التنظيم المستعملة في قطاع الإنتاج التصديرى والارتفاع بمستوى الكفاية والتدريب من أجل النهوض بالإنتاجية وتخفيض التلفة (٢) وقد أوضحت بعض نماذج النمو الإقتصادى أهمية الدور الحاسم لرفع مستوى الإنتاجية في تقوية المركز التنافسى لمنتجات الدولة بالأسواق المحلية والخارجية كعامل رئيسى للحفاظ على معدل النمو الإقتصادى أو الاسراع به (٣). ولا تقتصر جهود رفع مستوى الفن الإنتاجى، وتطوير أساليب الإنتاج ونظمه - بـمـجـال تدعيم القدرات الإنتاجية فيما نحن بصده - على القطاع الصناعى، بما قد يفهم من تركيزنا على استراتيجيات التنمية الهادفة للتوسع في التصنيع، بل لابد أن يشمل ذلك أيضاً القطاع الزراعى حيث يعتبر من المقومات الأساسية لحركة التصنيع، إعادة تنظيم وترشيد الإنتاج الزراعى ومن ثم فإن إنتاجية القطاع الزراعى يجب أن ترتفع في نفس الوقت الذى تتناقص فيه نسبة المشتغلين في الزراعة من السكان كنتيجة لتحول جباب كبير من اليد العاملة إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والتجارة (٤).

A. Cairncross International Trade and Economic Dev. (١)

Economica, Vol. XXVIII, Aug. 1961.

G. Meier, Leading Issues, op. cit. p. 373 : أنظر (٢)

W. Beckarman, Europ's Needs and Resources : مثال ذلك (٣)

Twentieth Century Fund, 1961.

وفى الكثير من البلاد البامية لاتزال الفرص التنموية الزراعية متاحة للطلب على (٤)



وإذا كانت عوامل التنمية الإقتصادية ذات الطابع الديناميكي ، تمكن في قطاعات الإنتاج غير الزراعي - خاصة في القطاع الصناعي - إلا أن قيام القطاع الأخير ، إنما يتوقف إلى حد كبير على ما يمد به القطاع الأول من مواد خام . كما أن نمو الفائض المتولد عن القطاع الأول يعتبر من العوامل الهامة لانعاش الطلب على الانتاج الصناعي (١) .

وعندما ترتفع إنتاجية الزراعة في ظل جهود التنمية الزراعية ، يمكن أن يكون الإنتاج الزراعي هو المصدر الأساسي لنمو الدخل الفردي الحقيقي ، كما يكون نشاط تصدير الحاصلات الزراعية هو الدافع لنمو العديد من قطاعات الخدمات . وليس من الضروري أن يصاحب غلبة المحاصيل الزراعية على التكوين السلمي لصادرات الدولة ، إشغال غالبية القوة العاملة بالقطاع الزراعي . كذلك فإن إلتعاش الصادرات الزراعية كثيراً ما يتيح نمو العديد من الصناعات التي تفتتح للاستهلاك المحلي كنتيجة لإشتمال الدخل المتولد عن نشاط التصدير . ومن الصناعات ما يفشأ مكملاً لانتاج سلع التصدير الزراعية كمصنوعات تجهيز المنتجات الأولية مثل تكرير السكر وطحين الدقيق وضرب وتبييض الأرز . ، كما قد

== ضائقة ندرة الموارد بالنسبة لضغط السكاني من ناحية ، وواجبة متطلبات التصنيع من ناحية أخرى ، ويطلب ذلك الإسراع بمعدلات نمو الإنتاجية في القطاع الزراعي بدرجة تفوق سرعة النمو السكاني وتلاحق متطلبات تموين التناقص الذي يحدث في القوة العاملة بالزراعة ، مع نمو القطاع الصناعي ، ومن المعروف أنه مع نمو الإنتاج الأولي الذي يصاحب التصنيع ، يتزايد في الوقت ذاته الطلب على المواد الغذائية اللازمة للارتفاع بكفاءة تشغيل القوة العاملة بالأعمال المنتجة ، وهو ما يلزم أن يتكامل بإنتاجه القطاع الزراعي .

كذلك فإن ما يقتضيه النمو الصناعي من تزايد في الواردات من السلع الرأسمالية والمواد الخام ، يستلزم للعمل على زيادة الفائض التصديري من الإنتاج الزراعي لإمكان توفير الموارد اللازمة من النقد الأجنبي وتمهيد القدرة الاستيعابية . ومن المظاهر الهامة التي تصاحب التنمية الزراعية واستخدام أساليب ووسائل الزراعة الحديثة في الدول النامية ، الإنتاج الزراعي المخصص لفرش التصريف بالأسواق الخارجية .

[League of Nations, op. cit., p. 36, 88, 120 : راجع]

تُنشأ صناعات السلع الإنتاجية لسد طلب الإنتاج الزراعى التصديرى من الآلات والادوات الزراعية<sup>(١)</sup>.

لهذا كان هجوم J. Viner ضد الأفكار القائلة بأن الإنتاج الزراعى يقرن بالفقر وانخفاض الدخل وبأن التقدم الفنى السريع ، مجمله فقط الإنتاج الصناعى<sup>(٢)</sup>.

كما أكد A. Maizels أن من أهم الأركان الأساسية لتنمية صادرات الدول النامية ما ينعكس على معدل نموها الإقتصادى فى المدى الطويل ، العمل على رفع المركز التنافسى لصادرات البلد من السلع التقليدية بالأسواق الدولية ، حيث يتطلب ذلك زيادة الاستثمارات فى مجال تحسين نوعية الناتج والارتفاع بمستوى الرتب ومنح التسهيلات التسويقية كآجال التسليم والمزايا الائتمانية الخ<sup>(٣)</sup>.

ويتطلب تدعيم القدرات الإنتاجية والتنظيمية فى المجال التصديرى ، زيادة الاستثمارات بوجه عام فى بناء رأس المال الإجماعى . فلا يعتبر مجرد الوفرة فى عدد سكان ورخص الأيدى العاملة ببعض البلاد النامية ميزة لها وزنها فى مجال

D. North, Location Theory and Regional Economic Growth, The Journal of Political Econ. June, 1955, p. 258.

(٢) جيكونب فاينر ، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، ١٩٥٢ ، ترجمة سنى

القائى ، ص ١٥٣

وينذهب فاينر إلى افطاح من التقسيم المراض للعمل دوليا ، مقررأ أنه ليس الصناعة على الزراعة تفوق خاص فى مجال النهوض بمستوى الإنتاجية فى الدول المختلفة ، وأن فوارق متوسط الدخل الفردى بين القطايعين فى بعض الدول المذكورة يرجع لعوامل أخرى إيجابية ، كما أن إحصاءات الدخل التقليدية بما يتلخصها من عناصر ، لا تصلح كأساس لقياس فى هذا الصدد . وبدل فاينر - وغيره من المؤيدين لأفكاره - بالأثلة على اعتماد النمو على الإنتاج الزراعى فى بعض تجارب الدول كاستراليا ونيوزيلاند والدايمرك ولابوا ونبراسكا ، وعلى تباطؤ معدلات النمو الإقتصادى فى بعض الدول رغم ما قطعته من شوط فى التنمية - فى وقت ما - بتجارب اسبانيا وإيطاليا .

( المرجع السابق ص ١٥٤ - ١٦٨ )

A. Maizels, Exports and Econ. Growth, op.cit. p.17, 21 (٤)

تحليل لسبب التآليف بين عناصر الانتاج ، إذا لم يصاحبها رفع المستوى الكيفي لعنصر العمل ، إذ أن عنصر العمل لا يصبح رخيصا حقا ، إلا بالتهوؤ بقدراته ومهاراته إلى حد أدنى مناسب من الكفاءة الاقتصادية ، وهو أمر ليس بالسهل ، فالتجارب الأولى للدول الصناعية المرفقة قد أسفرت عن صعوبات فائقة تواجه عملية تشكيل قوة العمل الصناعية ، فضلا عما تتطلبه من إستثمارات في بناء رأس المال الاجتماعي في مجالات الصحة والتدريب ، إلى جانب الاستثمار في المرافق العامة كالنقل والمواصلات والطاقة المحركة (١) .

كما يجب أن تتضمن سياسة تدعيم القدرات الانتاجية للنشاط التصديري كفالة تدفق المارد اللازمة لصناعات التصدير ، مما سئذناه ضمن وسائل تشجيع الصادرات بالقسم الثاني من الدراسة . وفي المجال التنظيمي ، أصبح من المسلم به تقريبا في الوقت الحاضر ، ضرورة تدخل الدولة في تنظيم وتوجيه نشاط التجارة الخارجية ، ومراقبته على وجه يكتل له القيام بدوره في جهود الإنماء الاقتصادي ، بما يتلاءم مع متطلبات التخطيط الاشتراكي للنشاط الاقتصادي (٢) .

كما أن بعض المهام الرئيسية التي يقوم عليها نجاح النشاط التسويقي للصادرات ، كالإعلام والنشر ودراسات الأسواق الخارجية وتنظيم المعارض ولإعداد وتدريب المتخصصين في شئون التصدير ، يجب أن تضطلع بها السلطات الحكومية وتقوم بدور المبادرة في توفيرها . فبعض هذه المهام يستلزم موارد كبيرة

(١) ر. ليركس ، أنماط من التجارة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٤٥ ؛

UNIDO. Industrial Dev. Survey. op. cit. p. 186

ومن الأمثلة الناجحة لتأثير بناء مشروعات رأس المال الاجتماعي في مجال الصناعات التصديرية تجربة بورتوريكو ، تلك التي لم تحقق نجاحا كبيرا في هذا الميدان - برغم وفرة الأيدي العاملة فيها - إلا بعد الثلاثينيات حينما بدأ الاهتمام بتركيز الاستثمارات في رأس المال الاجتماعي من أجل التهوؤ بكفاءة القوة العاملة .

(٢) وكان ذلك الإنجاز هو أحاس فكرة الإنجاز الحكومي *Stato trading* حيث أصبح لإحتلال وحدات القطاع العام نشاط التجارة الخارجية ، وهيمنة الأجهزة الرسمية للدولة عليه من معالم النشاط الاقتصادي لدول ذات الإقتصاديات المخططة مركزيا .

وجهود مركزة، وخاصة في مجال جمع الإحصاءات الأساسية وإنشاء المكاتب الخارجية، مما لا يتوافر إمكانياته إلا لدى أجهزة الدولة الرسمية<sup>(١)</sup>.

فمن طريق ممارسة الاتجار الحكومي، يمكن للدولة توجيه نشاط الصادرات بما يكفل تدعيم المركز التنافسي لجملة صادراتها في مجال المساومة الخارجية، والحصول على أفضل الشروط في معاملاتها التجارية مع الخارج، فضلا عن تنسيق وتعبئة الامكانيات الضرورية لمقاومة نفوذ الاحتكارات الأجنبية لاسواق بعض السلع<sup>(٢)</sup>. وبوجه عام فإن قيام الحكومة بنشاط التصدير يتيح للدولة فرصة الرقابة المحكمة والتنظيم الشامل للقطاع، والاستحواذ على مكاسب التصدير كصدر مباشر لليرادات، فضلا عن وضع الضمانات الكافية لاسترداد كامل قيمة الصادرات من الخارج دون أى تهريب أو تلاعب. هذا فضلا عن أن سياسة الاتجار الحكومي هي الأداة المباشرة لتكوين الدولة من رسم إجماعات صادراتها إلى أسواق الدول التي تتفق التعامل معها مع مصالح الدولة الاقتصادية والسياسية، وإلى جانب ذلك فإن هذا النظام يسهل على الدولة مهام إعانة الصادرات من حيث دراستها ووضع الأسس اللازمة لها وأجراء توزيعها<sup>(٣)</sup>.

ومن المهام التنظيمية الملقاة على عاتق الدولة كذلك في شأن تدعيم قدرات الإنتاج التصديري، فرض الرقابة المحكمة على إنتاج سلع التصدير، سواء من حيث مستوى جودتها وإنتاجها أو أكتمال المواصفات القياسية اللازم توافرها بها<sup>(٤)</sup>.

(١) CNUCED, Encouragement aux Exportations Industrielles, 1970 p. 26.

(٢) L. Tarshis, International Trade and Finance 1959, p. 408.

(٣) أنظر في ذلك Krause, Econ. Dev., op. cit. p. 244 ؛ دكتور محمود صاف ، سياسات التصدير ، ١٩٦٦ ، ص ٨ .

(٤) وذلك لضمان الوصول إلى حد أدنى من الجودة، وكذا انطباق المواصفات القياسية على صادرات الدولة بما يحفظ لها سمعتها التجارية والإنتاجية .

( راجع : د. محمود صاف ، المرجع السابق ، ص ٤٠ )

## الفصل الثالث

### توجيه التوزيع الجغرافي للصادرات في إطار استراتيجيات

التنمية الاقتصادية ( وجهود التعاون الاقتصادي الدولي )

عرضنا في الباب التمهيدي - ضمن دراستنا لمظاهر التخلف الاقتصادي - لظاهرة التبعية الاقتصادية التي تعانيها الدول النامية في علاقتها مع الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة . وأوضحنا في مقدمة أسباب التخلف الاقتصادي للبلاد النامية ، دور الاستعمار و طبيعة الاقتصاد الرأسمالي المسيطر على العلاقات الاقتصادية الدولية ، في خلق أوضاع التخلف ببلد البلاد . كما تناولنا في دراستنا بالباب المذكور - في صدد بيان مفهوم عملية الانماء الاقتصادي ووسائلها وعقباتها ، أهمية سعى الدول المذكورة - لانهحر من أوضاع التبعية الاقتصادية التي تربطها بالدول الرأسمالية الاستعمارية ، وضرورة التصدي لتغيير النمط الزاھن لتقسيم العمل الدولي ، في سبيل الحصول على مركز مناسب في ظل تقسيم جديد للعمل الدولي ، يمكن الدول النامية من إحداث ما تتطلبه التنمية الاقتصادية لديها من تغيرات هيكلية في القوى الانتاجية والنمط السلمي والقطاھى لإنتاجها .

كما عرضنا في الباب الثاني - ضمن دراستنا لأوجه إسهام النشاط التصديري في الإنماء الاقتصادي بالدول النامية ، لأهمية توجيه السياسة التصديرية في إطار الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية ، بما يحقق تحرير التجارة الخارجية للبلاد المذكورة من أسار التبعية التي تربطها بالقوى الاحتكارية للاقتصاديات الرأسمالية والنمفوذ الامبريالي ، وذلك من خلال تنويع التركيب السلمي للصادرات وتنويع أسواقها .

وضمن بياننا للتركز الزاھن لنشاط التصدير بالبلاد النامية ومعوقات انطلاقة

في دفع التنمية - بالباب الثالث - أوضحنا الاتجاهات الجغرافية الحالية لصادرات الدول المذكورة وتوزيعها النسبي بين الأسواق الكبرى الرئيسية : دول الانتصديات المتقدمة، دول الكتلة الاشتراكية، والدول النامية فيما بينها، وأوضاع الطلب الخارجي التي تواجه تلك الصادرات ، من تراخي معدل نموها وتدهور نسبة التبادل في غير صالحها في الزمن الطويل ، وتقلب أثمانها وإجمالي حصيلتها في الزمن القصير ، إلى قيود السياسات الخاصة التي تفرضها الدول المتقدمة في مواجهتها ، فضلا عن التأثير السيء لاتجاهات الاستثمار الأجنبي على أوضاع تلك الصادرات .

فإذا ما بلغنا الحديث عن دور التوزيع الجغرافي لصادرات الدول النامية في إطار الاستراتيجية الملائمة لانمائها الاقتصادي ، لوجدنا أن سياسة تنويع أسواق الصادرات المذكورة بما يكفل تحرير تجارتها - وعلاقاتها الاقتصادية كلها - من رتبة النفوذ الإمبريالي للاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة ، تعتبر لب استراتيجية تنمية الصادرات في إطار العمل الدولي لدى الدول النامية في الزمن الطويل . كما تعتبر سياسة تنويع الأسواق المذكورة أيضا هي محور جهود الدول المذكورة لتجذب تقلبات صادراتها وأثامها السيئة في الزمن القصير .

وتتضمن جهود إنعاش الصادرات المذكورة في مجال العمل الدولي ، العديد من الوسائل التقليدية والمستحدثة ، مما تتكفل باستخدام بعضه المنظمات والوكالات الاقتصادية الدولية ، أو تقدم لاضطلاع به دول الاقتصاديات المتقدمة - بصفتها الأسواق الرئيسية لصادرات الدول النامية - كما تعطلع بالبعض الآخر الدول النامية ذاتها ، بمجهودها الفردية والمشاركة .

ولذلك قسم دراستنا في هذا الفصل إلى مبحثين :

الاول - سياسة التوزيع الجغرافي للصادرات، لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية في الزمن الطويل .

الثاني - اتجاهات توزيع الصادرات وجهود تحقيق استقرار الحصيلة في الزمن القصير .

## المبحث الأول

# سياسة التوزيع الجغرافي للصادرات لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية ( في الزمن الطويل )

ترتبط الصورة التي يجرى عليها التوزيع الجغرافي لصادرات الدول النامية، بالنمط السائد لتقسيم العمل الدولي . على أن تمتد التقسيم المذكور ، والذي استند قيامه على مبادئ النظرية التقليدية في القرن التاسع عشر ، حيث أسفر عن إخضاع بلاد الإنتاج وتصدير المنتجات الأولية - من المواد الخام والسلع الغذائية اللازمة لاستهلاك المراكز الصناعية - مقابل إخضاع بلاد أخرى لإنتاج وتصدير السلع المصنوعة ، هذا النمط وتلك المبادئ قد شاع التشكك في الآونة الأخيرة فيما يمكن أن تمكسه من كسب مختلف الدول ، المتباينة من حيث درجات النمو والتقدم . وعبرت بعض التقارير الهامة للأمم المتحدة (١) ، عن ذلك التشكك حيث أوضحت أن واقع الأمور قد طغى على مبادئ النظرية التقليدية التي عفا عليها الزمن ، فأدى هذا النمط من تقسيم العمل إلى إعاقته وتأثير التصنيع والتنمية الاقتصادية بالبلدان النامية . كما عبرت بعض الدراسات المشار إليها عن إختلاف الوجه الذي تبدو به ظاهرة التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر ، وما يتطلبه العمل الانتمائي الآن من إمكانيات ، تفوق ما كان عليه الحال في الماضي ، مما ينبغي معه تغيير سياسة التعاون الدولي وتجاوز ما كانت تفرضه النظريات القديمة . حيث أضحت مكملات السياسات المحلية الهادفة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية باندول النامية ، ما ينبغي أن تتخذ سياسات التعاون الدولي في هذا الصدد . (٢)

ولقد سبق أن أوضحنا أن ذلك النمط السائد لتقسيم العمل بين الدول ، لم

---

(١) على سبيل المثال : وؤول بريش ، دراسة عن النمو الاقتصادي لأسريكا اللاتينية ، ١٩٤٩ .

(٢) وؤول بريش ، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، ١٩٦٤ ، ترجمة د. جرجس مرزوق ، ١٩٦٦ ، ص ١٦٦ .

يكن أمراً عفويا أو وليد التطبيق المطلق لمبادئ النظرية التقليدية ، بل لقد أرسى دعائم القوى المسيطرة على بقاء العلاقات الاقتصادية الدولية لخدمة مصالحها ، وهذه القوى هي المراكز الاحتكارية للدول الاستعمارية التي جعلت من نمط التبادل التجاري الدولي مسرحا يلعب عليه النظام الرأسمالي بطبيعته التراكبية - لصالح الدول الاستعمارية - دوره الرئيسي في توجيه تخصص الدول المختلفة بحيث تخصص الدول التابعة من المستعمرات وأشباه المستعمرات بإنتاج وتوريد ما يلزم للدوائر الصناعية من المواد الخام والسلع الغذائية ، في الوقت الذي تعتبر فيه الأولى أسواقا مفتوحة أمام إنتاج الأخيرة من السلع المصنوعة .

لهذا كان العمل في المدى الطويل ، على الخروج من ذلك النمط السائد لتقسيم العمل الدولي ، هو أحد الوسائل الهامة - ضمن استراتيجية الانماء الاقتصادي للدول النامية - لتخلص من علاقات التبعية الاقتصادية التي ترتبطها بالقوى الاستعمارية المسيطرة - بوصف تلك العلاقة على الوجه السابق - إيضاحه أحد الأسباب الرئيسية للتخلف الإقتصادي .

وحيث يقضى نمط التقسيم السائد للعمل الدولي بتبادل المنتجات الأولية أساساً من قبل الدول النامية ، مقابل السلع المصنوعة من - إنتاج الدول الصناعية المتقدمة بما يسببه ذلك من تدهور في نسبة التبادل في غير صالح الأولى في الزمن الطويل ، فإن الخروج على نمط التقسيم المذكور ، يعتبر أيضا وسيلة رئيسية لتحسين نسب التبادل الدولي لصالح تجارة الدول النامية .

فإذا ما تساءلنا عن الكيفية والوسائل المتاحة أمام الدول النامية للفاك من هذا الإطار الذي يفرضه نمط التقسيم المشار إليه للعمل الدولي في الزمن الطويل ، لوجدنا تلك الوسائل متمثلة أولا وقبل كل شيء ، فيما يمكنها أن تقوم به من جهود ذاتية لتطوير هياكل إنتاجها والنهوض بنصيب القطاع الصناعي فيها ، إلى جانب تشجيع أسواق صادراتها ، وعنايا بما يمكن أن تقدمه سياسة التعاون الاقتصادي الدولي وخاصة من قبل الدول المتقدمة والمنظمات الاقتصادية الدولية ، من عون في هذا السبيل .



ففي الاطار المحلى البلاد السائرة في طريق الانماء الاقتصادى أصبحت سياسة التجارة الخارجية جزءاً من إستراتيجية التنمية ، كما تتطلبها مصالح تلك الدول . وعلى الدول المذكورة أن تخطط لذلك في المدى الطويل ، عن طريق التطوير الميكلى لإقتصادياتها في شكل تنويع الانتاج ومهوض بالطاقة الإنتاجية ، على وجه يودى إلى بناء قطاع صناعى قوى ، ينتج عنه تنويع في التركيب السلمى لصادراتها . هذا إلى جانب ترشيد الاتجاهات الجغرافية لصادراتها بما يخدم هدف التحرر من علاقات التبعية للاقتصاديات الرأسالية والقوى الإستعمارية .

وفيما سلف بيانه - بالاجزاء السابقة من البحث - في شأن أهمية تطوير القدرة الإنتاجية والتغير الميكلى للبناء الإقتصادى ، ودور تنويع صادرات البلاد النامية في هذا الصدد ، مما يكفى لايضاح طريق الجهود المحلية في تغيير نمط التخصص وتقسيم العمل بالملازمة مع أهداف الانماء الإقتصادى بتلك الدول .

ويبقى هنا أن نقنول سياسة تنويع أسواق تصريف صادرات الدول النامية ، في ضوء ما سلف بيانه بالباب السابق ، عن الاتجاهات الحاضرة للصادرات المذكورة إلى أسواق العالم الرئيسية ، وتوقعات المستقبل أمام توزيع تلك الصادرات . فحيث تعتبر أسواق الدول الصناعية المتقدمة هي الأسواق الرئيسية التى تتجه إليها غالبية صادرات الدول النامية<sup>(١)</sup> . بما ينتج عن هذا التركيز من ارتباط إقتصاديات الأخيرة بالأحوال السائدة لمستوى الطلب في الأسواق المذكورة وبغير ذلك من مظاهر التبعية ، مما لا تسفر عنه فقط التحولات الدورية والاتجاهات الطويلة المدى للطلب والعرض ، بل تتدخل فيه وتوجهه مصالح المراكز المسيطرة في إقتصاديات الدول المتقدمة . وحيث يدور هذا التدخل الإيجان بوجه خاص فيما تقيمه الدول الأخيرة من حواجز تفرضا السياسات الحامية في مواجهة واردتها من البلاد النامية .

---

(١) بلغت نسبة تلك الصادرات إلى أقاليم صادرات الدول النامية عام ١٩٦٩ ثلاثة أرباعها تقريباً .

لذلك فإن العمل من جانب الدول النامية على تغيير وتنويع اتجاهات توزيع صادراتها على أسواقها الرئيسية ، وبصفة خاصة في اتجاه التقليل من تركيزها الشديد على أسواق الدول المتقدمة ، والتوسع في التعامل مع الأسواق الجديدة الأخرى وخاصة أسواق الدول الاشتراكية والدول النامية الأخرى ، هذا الاتجاه يصبح ضرورة ملحة لسياسة التوزيع الجغرافي لصادرات الدول النامية في الزمن الطويل ، حيث يتوقف عليه من جهة ، القضاء على علاقات التبعية الإقتصادية السالف الإشارة إليها كسبب رئيسي للتخلف الإقتصادي ، ومن جهة أخرى تغيير نسب توزيع مكاسب التجارة في صالح الدول المذكورة .

وإذا كانت بعض الآراء تلقى على عاتق الدول المتقدمة واجب المشاركة الفعالة في تنمية صادرات الدول النامية وتثبيت حصيلتها من أجل مساعدة الأخيرة على السير قدما في طريق الإنماء الإقتصادي - وذلك بحكم المسؤولية التاريخية التي ينبغي أن تحملها تلك الدول في المرحلة الراهنة من تطور الإقتصاد العالمي ، بما تملكه من موارد ومكانيات بحكم ما بلغته من تقدم إقتصادي وحضاري<sup>(١)</sup> فإن البعض الآخر يشكك كثيراً فيما يمكن أن تقوم به الدول المذكورة - في هذا الصدد - في ظل أوضاع السوق التي تسود علاقات التبادل الدولي في الوقت الحالي ، بما يحكمها من دافع الربح الذي يشكل الطبيعة الأساسية لطريقة الإنتاج الرأسمالي المسيطر على تلك العلاقات .

وإذا كان المطلوب عمله في الزمن الطويل ، في صدد توجيه تيار تجارة الدول النامية هو تعديل بنيانها بما يتلائم مع مقتضيات الإنماء الإقتصادي فيها . فإن للمثلية الأساسية في ذلك ، إنما تتوقف كما سلف البيان على الجهود الذاتية لتلك الدول في تغيير هيكل إقتصادها وتعديل اتجاهات تجارتها في الزمن الطويل ، بما يحقق أهداف التنمية الإقتصادية بها . وهي إذا أسندت - فيما تستند إليه في هذا الصدد - على جهود التعاون الدولي سواء من جانب المنظمات الدولية أو من قبل الدول

---

UNIDO, Industrial Dev. Survey, op. cit. p. 133. (١)

، دكتور محمد زكي شافعي : مقدمة في العلاقات الاقتصادية ، للرجوع السابق ، ص ٢١٦ .

المتقدمة بحكم مسؤوليتها الأدبية السالف الإشارة إليها ، فليكن ذلك على سبيل  
الرجاء في بقظة الضمير العالمي ، ليقدم من يملك مصادر القوة الاقتصادية من  
الدول يد العون لشعوب لا تزال تفتقر إلى الكثير من عوامل التقدم الاقتصادي ،  
وتقف مشاكل تجارتها الخارجية كأحد العقبات الرئيسية في سبيل  
تطورها الإقتصادي .

على أن ذلك لا ينفق بطبيعة الحال ، تلك الأهمية القصوى لجهود العون الدولي  
الذي يمكن أن تلقاه تجارة الدول النامية من قبل الاقتصاديات المتقدمة ، فضلاً  
عن المنظمات الدولية .

فبالنظر لما تشكله في الوقت الحاضر تلك القيود التي تفرضها السياسات الحامية  
بالدول الصناعية المتقدمة - على صادرات الدول النامية إليها - من عائق أساسي في  
طريق تلك الصادرات وبالتالي في وجه جهود التنمية الاقتصادية التي تقوم بها  
البلاد الأخيرة ، فإن إقتناع الدول المتقدمة بما شاعت الدعوة إليه في الآونة  
الأخيرة - وما زخرت به توصيات المنظمات المختلفة وفي مقدمتها مؤتمر الأمم  
المتحدة للتنمية والتجارة - من ضرورة تغيير الدول المتقدمة لسياساتها تجاه الدول  
النامية والعمل على إزالة القيود الحامية وإلغاء الضرائب المرتفعة المفروضة بها على  
صادرات الدول الأخيرة وخاصة من المنتجات الأولية ، أصبح من المأمول فيه أن  
يكون أداة فعالة في تدعيم جهود التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية وتخطي إحدى  
عقباتها الرئيسية<sup>(١)</sup> .

وليس بما يخالف منطق الأمور - كما تدعيه النظرة المشائمة من مستقبل تجارة  
الدول النامية - أن نزع الدول المتقدمة إلى إفساح المجال لاتعاش صادرات الدول  
النامية ، بل وليس من المحال تنفيذ ذلك بالوسائل المعتدلة التي يمكن أن يؤدي إليها  
التأمل البعيد النظر ونمو روح التكافل والتعاون في إطار المجتمع الدولي .

---

H. Johnson, *Economic Policies Towards Less Developed Countries*, 1968, p. 136; E. Robinson, *Problems in Econ. Dev.*, P. XX; A. Cairncross, *International Trade and Econ. Dev.*, op. cit. p. 229.

وليس صحيحاً أن صادرات الدول النامية وخاصة من السلع المصنوعة إلى أسواق الدول المتقدمة تشكل منافسة ذات بال لإنتاج الأخيرة من تلك السلع ، إذ من الممكن أن يساعد تنوع التخصص في الإنتاج وتباين الطلب ، اللذان يصاحبان زيادة الثروات وإتعاش الدخل ، إلى زيادة تبادل كافة أنواع السلع المصنوعة بين الدول جميعها بما يكفل رفع كفاءة الإنتاج لدى كافة الأطراف المتبادلة (١) .

وتحتاج الخطوات الإيجابية من جانب الدول المتقدمة - في هذا الصدد إلى اعتناق فلسفة التعاون الدولي الفعال من أجل رفاهية المجتمع البشرى أولاً ، ومن أجل تقدم العلاقات الاقتصادية الدولية بما يحقق رواج إنتاجها وإنتاج غيرها من الدول الأقل تقدماً ، عن طريق إتعاش الطلب الفعال بصفة عامة (٢) . فبدلاً من قيام الدول المذكورة بوضع المراقيل في وجه صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية بحجة حماية توسعها الإنتاجي في بعض الحاصلات التي تريد نفقتها بشكل واضح عن الأسعار التي يمكن أن تستوردها بها من الدول النامية - الأمر الذي يتحمل المستهلك بمفرته - فإنه يمكن أن تحرر استيرادها لتلك المنتجات من القيود المفروضة عليه مع وضع حد للتوسع الإنتاجي فيها ، بالتطبيق لمبدأ الموايا الفلسفية (٣) .

ويعزز من مركز الدول المتقدمة في ميدان التسابق الحاد بين الكتل السياسية

---

League of Nations, Industrialization and F. T., op.cit. p.99 (١)

(٢) فتخفيف القيود النظم الحماية بالدول المتقدمة لا يقتصر قيمه على حماية الإنتاج ، بل يعود بالنفع الشامل على أعضاء الجماعة الدولية من خلال ما ينتج من خلق نمط متسع جديد لتقسيم العمل والتخصص الدول ما يحقق مزيداً من كفاية في توزيع الموارد الاقتصادية ومستوى أعلى من الدخل الحقيقي للدول عامة . وبالإضافة إلى ذلك فإن زيادة حصيلة النقد الأجنبي لدى الدول القائمة على أثر تخفيف القيود المعار إليها تنعكس في صورة اتفاق موسع على وارداتها من الدول المتقدمة وخاصة من السلع الرأسمالية المقدمة التي تستطیع أن تتوسع أكثر فأكثر في إنتاجها . [ قارن : A. Maizels, Exports. op. cit. p.275 ]

(٣) أنظر : دكتور محمد زكي الدهم ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٦٧ م ، ص ١٨٣

الكبرى - لثوطين نفوذ كل منها دوليا عن طريق كسب صداقة الدول الناشئة - وخاصة - مع تطور وعى الشعوب الفقيرة وحصول الكثير منها على إستقلاله السياسى ، أن تعمل حكوماتها على تذليل مشاكل تجارة الدول النامية ومعوقات التنمية الإقتصادية لديها . وفى هذا الصدد أقنعت التجارب العديدة بعض الدول المتقدمة ، بأن سياسة تشجيع صادرات الدول النامية إليها . إنما تفضل بكثير سياسة الإعانات المشروطة التى لم تعد تلقى إرتياحا من الدول الأخيرة<sup>(١)</sup>.

وإلى جانب تخفيف وإزالة القيود الحامية المفروضة على صادرات الدول النامية من قبل الدول المتقدمة ، يبنى على الأخيرة أن تعدل عن المغالات فى إتجاهها نحو منح الإعانات المصطنعة للمنتجات الصناعية البديلة ، المنافسة لصادرات الدول النامية من المنتجات الأولية الطبيعية ، هذا بالإضافة إلى ما تستطيع الدول المتقدمة أن تسهم به فى تدعيم السياسات المهادنة لتخفيف آثار التقلبات التى تعرض لها صادرات البلدان النامية من المنتجات الأولية<sup>(٢)</sup>.

وفى مجال تيسير تصريف صادرات الدول النامية من السلع للصنوعة ، يعتبر الدور الذى يمكن أن تقدمه الدول المتقدمة ، إسهاما له أهميته فى تنويع صادرات الدول النامية كعلاج لمشكلة تقلبات الحصة ودفع قوى التنمية بها ، وهو ما أكدته مختلف الدراسات وتوصيات المنظمات الدولية<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان العمل على تنمية صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة ، يعتبر هو المنفذ لتلك الدول للخروج من دائرة الخط الحالى لتقسيم العمل الدولى الذى تمارس بمقتضاه الدول المتقدمة وقوى الاحتكار الرأسمالى بها أستغلال لإوضاع

---

Harris, International and Interregional Economics, (١)  
1957, p. 312.

U.N. Planning for Econ. Dev., 1963, p. 54, G.Meier, (٢)  
Leading Issues., op. cit. p.875., F. Benham, Economic Aid  
to Underdeveloped Count., 1962, p.48.

G. Meier, International Econ. of Dev. 1968 p. 284; (٣)  
U.N. World Economic Survey, 1963 p. 16.

التبادل التجارى الدولى لصالحها . فإن إعادة النظر من جانب الدول المذكورة فى أمر التقيود والحواجز المفروضة بها على تلك الصادرات يعتبر فى نظر البعض (١) واجب ملق على عاتق الدول المتقدمة فى الوقت الحاضر، حيث عايبا أن تعمق من الآن فصاعدا فى إدراك المزايا المقارنة الاساسية والجوهرية التى يمكن أن تحققها من خلال إحلال واردات السلع المصنعة من الدول النامية ، محل بعض السلع التى تفتج بالاولى فى الوقت الحاضر . وعلى حكومات الدول المتقدمة وهى بسبيل العمل على تحويل المصادر المحلية لديها - من العمل ورأس المال - نحو الصناعات ذات المزايا المقارنة الاكبر ، أن تضع سياستها تلك ، فى ضوء الواقع الذى مؤداه أن التوسع المحتمل فى إنتاج السلع المصنعة بالدول النامية - مسع مراعاة تواضع امكانياتها ومواردها - ليس من شأنه أن يشكل نسبة تذكر من حجم التوافقات المحتمل فى الانتاج الصناعى المحلى بالدول المتقدمة خلال فترة زمنية معينة ، وفى هذا الصدد ينبغى على الدول المتقدمة ألا تقتصر فى دراسة المزايا المقارنة فى المستقبل على أوضاع كل دولة ، وكل سلعة على حدة ، بل يجب أن يشمل البحث، العمل على إيجاد صيغة أو نمط تخصص متكامل جديد (٢) ، يفسح المجال أمام الدول النامية لزيادة صادراتها من بعض السلع المصنوعة التى تتوافر لديها فى الوقت الحاضر امكانيات إنتاجها بكفاءة مناسبة ، على أن تختص الدول للزقدمة ، مقابل ذلك بإنتاج وتصدير السلع المصنوعة الأكثر تعقيدا والتى تحتاج إلى قدرات أعلى من الفنون الإنتاجية ورأس المال (٣).

(١) يسلّم حتى المؤيدون لنمط تقسيم العمل الدولى الراهن ، بأن استغلال الاختلافات الرأسمالية الصناعية لفئات المستغلين بالزراعة - من طريق فرض الأمان لإحتكارية لإنتاجهم - بالإضافة إلى عبادة النظام الضريبية للإنتاج للصناعى على حساب الانتاج الزراعى ، هى من الأسباب الرئيسة لتخلف المجتمعات المعتمدة على الإنتاج الزراعى وانخفاض الدخل القومى الملقى بها . [انظر: جيكونب فايز ، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ١٩٥٢ ، ترجمة منير القناني ، ص ١٦٥ ]

(٢) UNIDO, Industrial Dev. Survey, op.cit., p. 133. (٢)

(٣) دكتور محمد زكى الميم ، للرجع السابق ، ص ١٨٦

وتذهب بعض الدراسات إلى أن السلع المصنوعة التى يحتاجها الدول النامية للتوسع فى

ومن الوسائل الهامة التي تستطيع الدول المتقدمة استخدامها لتشجيع صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة في الوقت الحاضر - كما توصي دراسات للمنظمات الدولية وخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - منحه المعاملة التفضيلية لواداتها من الدول النامية من السلع المذكورة<sup>(١)</sup>.

ومن التجارب التي تشجع الأمل أمام الدول النامية في إمكانية إسهام نشاط الصادرات من السلع المصنوعة في دفع قوى التنمية - إذا ما توافرت ثمة الدول المذكورة في لافتاح أسواق الدول المتقدمة أمام صادراتها للشار إليها - تجارب هونج كونج وبرتوريكو<sup>(٢)</sup>. على أن تراعى الدول المتقدمة في بدل الجهود الكافية لإنعاش صادرات الدول النامية وخاصة من السلع المصنوعة، بالرغم من الإدراك الشائع لأهمية ذلك، وتوافر توصيات المنظمات الدولية بضرورته<sup>(٣)</sup>.

---

== تصديرها إلى أسواق الدول المتقدمة هي تلك التي تعتمد إنتاجها على كثافة عنصر العمل لانعاشها ومن انخفاض الأجور بالدول النامية، ومثال ذلك المنسوجات والمنتجات الهندسية الخفيفة كالفراشات وماكينات الخياطة... الخ [ راجع : I. Sachs, op. cit. p. 109 ]

(١) يرجع إلى بيان مبادئ المعاملة التفضيلية لصادرات الدول النامية من السلع

المصنوعة وشبانات توفيرها إلى UNCTAD, The Question of the Granting of Preferences in Favour of Developing Countries, Proceeding 2nd Sess, Vol. III, p. 3-7; H. Johnson, op.cit. p. 16-84; B. Balassa, The Impact of the Industrial Countries Tariff Structure on their Imports of Manufactures from L.D.C., *Economica*, 1967 No. V. p. 372-388.

(٢) راجع : A. Cairncross, *International Trade and Econ. Dev.* op.cit.

(٣) بل لقد أبرز تقرير سكرتير عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في شأن متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الصادرة في دورته عام ١٩٦٤ بهذا الصدد - وبمذمومة صدرها بما بين أنه لم تحدث تخفيضات تذكر في التعريفات الجمركية المفروضة على صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة وفقاً لتوصيات المؤتمر، بل على العكس وضعت بعض الدول الأخيرة إجراءات مضادة لذلك في مواجهة صادرات الدول النامية.

[ راجع : UNCTAD, Trade Policy Development Review of International Trade and Dev. 1966, TDI 82, Add. 1-4.]

جمل من الضروري أن تتجه تلك الدول لتنويع أسواق صادراتها بتقليل اعتمادها على أسواق الدول المتقدمة شيئاً فشيئاً والإنجاء في المدى الطويل نحو زيادة تعاملها مع الأسواق الرئيسية الأخرى وخاصة أسواق دول الكتلة الاشتراكية وأسواق الدول النامية الأخرى .

ولاشك فيما يؤدي إليه من نفع للدول النامية ، زيادة تعاملها التجاري مع دول الكتلة الاشتراكية ، حيث يوفر لها ذلك فرصة تحقيق الإستقرار لتجاريتها عن طريق تحويل علاقاتها التجارية إلى إنفاقيات وعقود طويلة الأجل ، وتوفير وارداتها الضرورية من السلع الرأسمالية ، في مقابل زيادة صادراتها إلى تلك الأسواق<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة لأسواق الدول النامية ، فبالرغم من أن نسبة صادراتها إلى بعضها البعض لم تسجل ارتفاعاً يذكر في الآونة الأخيرة - حيث لم تتجاوز خلال الستينات ٢١٩ من أجمالي صادراتها - فإن نمو تعامل تلك الدول مع بعضها البعض ، يتوقف إلى حد بعيد على مدى نجاحها في إقامة مشروعات التكامل الإقليمي فيما بينها ، وتغيير نمط تقسيم العمل بما يكمل التنسيق بينها في المدى الطويل<sup>(٢)</sup> وفيما يتعلق بالركيز الأساسي لصادرات الدول النامية إلى الأسواق الرئيسية المذكورة ، فإن تنبؤات المستقبل التي تشير إلى نمو أو انكماش صادراتها من بعض السلع لأسواق معينة ، يجب أن تكون هي المرشد لسياسة التوزيع الجغرافي لتلك الصادرات في المدى الطويل . فالمجموعات السلعية الأساسية التي تشير التنبؤات إلى نموها مستقبلاً بين صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة هي المواد

1. Sachs, op. cit. p. 106

(١)

(٢) معنا وإن كان تصور تخطيط النشاط التصديري واستهداف أوقام غير واقعية لصادرات بدون أخذ كورة ، لا يزال يقوم كتيبة في سبيل التنسيق الرهيد بين خططها في هذا الصدد ، ومن أمثلة ذلك تصارب خطط كل من الهند وسيلان حيث يؤدي تهافت كل منها على اكتساب نصيب أكبر من الأسواق العالمية الشاى ، إلى تدهور أسداوه وفي صانع جيم الدول المنتجة له .

[ أنظر : A. Maizels, Exports and Econ. Growth, op. cit. p. 226 ]



الغذائية والمشروبات والدخان وبعض المواد الخام و مواد الوقود<sup>(١)</sup> ورغم أن صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة إلى تلك الأسواق لا تزال تشكل نسبة يسيرة من إجمالي صادرات الأولى ، إلا أن نسبة ما يصدر منها إلى إجمالي صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة بالذات يتزايد في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ<sup>(٢)</sup> أما أسواق الدول الاستراكية فبالرغم من تشاؤم توقعات مستقبل صادرات الدول النامية إليها من القطن والمواد الزراعية بصفة عامة ، إلا أن توقعات صادرات السلع المصنوعة إليها تشير إلى زيادتها مستقبلا بمعدل سنوي قدره ١٥٠٪ ، وبالنسبة لأسواق الدول النامية فإن المتوقع لزيادة صادراتها بعضها إلى البعض الآخر، أن يكون أغلبها في نطاق مجموعة المواد الغذائية وخاصة الحبوب واللحوم وكذلك في مجموعة السلع المصنوعة التي حققت بالفعل خلال الفترة ١٩٦٥/٥٤ زيادة بلغت ٤٠٪ . وفي إطار المجموعة الأخيرة من المتوقع أن تحقق صادرات الدول المذكورة إلى بعضها البعض نمواً في السلع الرأسمالية على قدر ما يتوافر لجهود التكامل الإقليمي من النجاح في المدى الطويل<sup>(٣)</sup>.

أما عن جهود التعاون الدولي وخاصة في إطار المنظمات الدولية<sup>(٤)</sup> - للموجه لإنعاش صادرات الدول النامية في المدى الطويل ، وأهمها ما يطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومركز التجارة الدولية I. T. G.

(١) انظر الباب الثالث فصل أول .

(٢) تزايدت النسبة الأخيرة من ٦٤ ٪ / عام ١٩٦٥ إلى ٢٣ ٪ / عام ١٩٦٩

( انظر الباب الثالث فصل أول )

I. Sachs, op.cit.p. 118

(٣) راجع :

(٤) وقد نشطت جهود التعاون الدولي لإنعاش حركة التبادل التجاري العالمي بوجه عام في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث بدأت عقد ميثاق الأطلسنطى وإعلان الأمم المتحدة في يناير عام ١٩٤٢ ثم اتفاقية المونة المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة (فبراير ١٩٤٢) ، فائتفاقية بريجنو وودز (مايو ١٩٤٤) التي أسفرت عن إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ثم مؤتمر حافانا (عام ١٩٤٧) فائتفاقية الجناات عام ١٩٤٧ أيضا التي أسفرت عن إنشاء مجلس التعاون الجركي عام ١٩٥٢ .

التابع لمنظمة الإنقاذ العامة للتعريفات والتجارة C. A. T. T. وكذا صندوق النقد الدولي IMF وغيرها . . من دراسات للشكليات التي تواجه تلك الصادرات والتوصية بالحلول الضرورية لها وتنظيم الدورات وحلقات البحث لدراسة خطط التأهيل والتدريب لأعداد الكفايات اللازمة للنهوض بالنشاط التصديري بالدول النامية ، وما تقدمه بعض الوكالات المتخصصة كهيئة برامج الأمم المتحدة للتنمية U. N. D.P. من مساعدات لدعم مشروعات تنمية قطاعات الإنتاج التصديري، فلا نجد محلاً لتفصيله هنا - هذا عدا ما يوجه من سياسات دولية لتثبيت أثمان صادرات الدول النامية والتحكم في إنتاجها لمقارعة ما يحدث بها من تقلبات وأهمها سياسة الاتفاقات السلمية الدولية International commodity agreement - لتنظيم إنتاج وتجارة بعض المنتجات الأولية وتخفيف حدة تقلبات أثمانها وحصيلتها - مما سنعرض له بالبحث القادم ، أما عن جهود النامون الإقتصادي الاقليمي في مجال تلغيط الصادرات من الدول النامية فهو ما نفضل أرجاء بحثه للباب الأخير من رسالتنا ضمن دراسة وسائل تنمية الصادرات في إطار العمل الدولي .

## المبحث الثاني

### الاتجاهات الجغرافية للصادرات ، وجهود تحقيق

#### استقرار الحصص ( في الزمن القصير )

إن أم ما يمكن أن تسهم به سياسة توجيه التوزيع الجغرافي لصادرات الدول النامية في الزمن القصير ، لتدعيم دور الصادرات في تعزيز جهود الانماء الإقتصادي ، هو تغيير نمط هذا التوزيع على الوجه الذي يكفل تحقيق الاستقرار لحصيلة الصادرات ولائمانها .

فبالرغم مما يراه البعض من قلة شأن التحولات في التوزيع الجغرافي لتحسين

مركز صادرات الدول النامية (١) ، فإن مثل هذه التحولات يمكن أن تحقق في الزمن القصير نفعاً كبيراً من أجل النهوض بالمركز التنافس لصادرات بعض الدول المشار إليها ، وذلك بالنظر لقلّة تكلفة وسرعة ظهور نتائجها ، إذا ما قورنت بسياسة تغيير النمط السلمي للصادرات . وهذا ما دفع S. Patel إلى الدعوة إلى اتباع سياسة تنويع الانبعاثات الجغرافية للصادرات الهندية كأساس لاستراتيجية المدى القصير ، مع اتخاذ تغيير النمط السلمي للصادرات كأساس لاستراتيجية المدى الطويل ، وذلك بحكم ما تتطلبه الأخيرة من إجراء تغييرات هيكلية في الجهاز الإنتاجي برمته (٢) .

فأهداف خطط التجارة الخارجية في المدى القصير (٣) هي تحقيق زيادة حصة النقد الأجنبي المتولد عن الصادرات - أو كفاية إستقرارها - وتخفيف عبء المعبر في الميزان التجاري في المدى القصير والبحث عن أسواق التصدير المناسبة لمواجهة متطلبات الاستيراد بالقدر الكافي وبالأسعار المناسبة وفي الأوقات الملائمة . الخ

فكما تفكّل سياسة تنويع أسواق الصادرات لدى الدول النامية أحد أركان استراتيجية تنمية الصادرات في المدى الطويل ، فإن توجيه التوزيع الجغرافي لتلك الصادرات في الزمن القصير - عن طريق علاج ظاهره التركيز على أسواق معينة ، وما ينتج عن ذلك من أوضاع التبعية والتعرض لآثار التقلبات في أحوال الطلب بتلك الأسواق - تعتبر ضرورة للحفاظ على إستقرار الحصة وضمان إنتظامها كدور تمويل لبرامج التنمية ، وكصدر هام للتكوين الرأسمالي في شكل استيراد للمستلزمات الضرورية لتلك البرامج في الزمن القصير .

1. Sachs, op. cit. p. 120.

(١) مثال ذلك :

2. S. Patel, Exports Strategy for the Next Decade, The Econ. Weekly, July, 1961, pp. 106-107

(٢)

(٣) أنظر في ذلك : دكتور حسن إبراهيم ، أهمية التجارة الخارجية في البلاد النامية ،

١٩٦٩ ، من بحوث المؤتمر الثالث للاقتصاديين العرب ، دمشق ، ديسمبر ١٩٦٩ ص ٤٧ .

وليس ثمة داع هنا للعود إلى بيان أهمية التحول من التركيز على أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة والاتجاه إلى الأسواق الجديدة ، سواء تلك الخاصة بالدول الاشتراكية أو بين الدول النامية مع بعضها البعض .

على أن جهود تحقيق الاستقرار لأثمان وحصيلة صادرات الدول النامية ، لا تتوقف فقط على ما تبذله الدول المذكورة عملياً في إطار العمل التنخطيطي لتوجيه تجارتها ، إذ يرتبط الأمر بأحوال الطلب الخارجى ، الذى لا تملك القدرة على مقاومة تقلباته ، الجهود المحلية بقدر ما تملكه جهود التعاون الدولى ، مما تضطلع به الدول الكبرى المستوردة لتلك الصادرات أو المنظمات الدولية بما لها من إمكانيات فى التأثير والنفوذ الأدنى على الجماعة الدولية .

وكانت أهم وأقدم السياسات الدولية لتثبيت أثمان حصة صادرات الدول النامية ، سياسة الانفاقات السلمية الدولية ، بصورها المختلفة : المخزون السلمى لامتصاص أثر تقلبات الصادرات ، إتفاقات الحصص الدولية ، العقود المتعددة الأطراف طويلة الأجل<sup>(١)</sup>.

على أن نجاح الاتفاقات السلمية الدولية فى تحقيق أغراضها ، يرتبط بتوافر العديد من المقومات والشروط ، قلما تتوافر جميعاً أو حتى أغلبها ، وفى مقدمة ذلك ما ينبى أن تكفه من حاية مصالح جميع منتجى السلع التصديرية على اختلاف مستوى نفقة إنتاجهم ، وتوزيع المكاسب الناتجة عن تطبيقها ، بين الدول الأطراف على أسس عادلة ، وعدم إصدار مصالح المستهلكين ، وبحسب ممارسة بعض الدول الأطراف الضغوط الإحتكازية . كذلك فإن استخدام السياسة المذكورة يجب أن يكون فى حدود ما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية القومية لدى الدول الأطراف . فضلاً عن أهداف التشغيل وإجماعات التوسع فى الإنتاج ، وكذا مبادئ وأهداف المنظمات الدولية المختلفة<sup>(٢)</sup> .

Buffer Stocks & International Quotas Agreements (١)  
Multilateral Long-term Contracts.

(٢) : L. Towle, International Trade, op. cit. p. 738 ;  
Krause, Intern. Econ. op. cit. p. 225

كذلك فإن التزام الدول النامية بأهداف الإنقافات السلعية ، كثيراً ما نمح من حريتها في توزيع لاستخدامات مواردها بما يتلائم مع متطلبات الإنماء الإقتصادي بها . فقد يربط بعضها بمجلة إنتاج المواد الأولية بما يفقل معه مبدأ التخصير الهيكلي للبناء الإنتاجي ، كما قد يكون تحويل الدخل الناتج عن تطبيقها ، لصالح الطبقات الأكثر ميلاً للاستهلاك غير الضروري ، مما يتعارض مع هدف زيادة المدخرات من أجل تمويل التنمية <sup>(١)</sup> .

فإذا اضيف إلى ما سبق أن التجربة العملية لتطبيق الإنقافات المذكورة ، أوضحت أنها كانت ذات اثر محدود في تحقيق الإستقرار في المدى القصير <sup>(٢)</sup> ، كما أن من السلع ما تتعارض طبيعته وخصائصه الفنية وظروف تجارتها مع إمكان استخدام الإنقافات السلعية في شأنها <sup>(٣)</sup> ، هذا بالإضافة إلى ما يوجه لتطبيقات المختلفة لسياسة الإنقافات السلعية من مآخذ وانتقادات سجلتها بعض الدراسات الهامة لهيئة الأمم المتحدة ، فلا غرو أن يعلن البعض عن ضعف الأمل فيما يمكن أن توفره تلك الاتفاقات من تخفيف لتقلبات صادرات الدول النامية <sup>(٤)</sup> .

(١) راجع : Krause, Econ. : L. Towle, Ibid, op. cit. p. 746; Dev. op.cit p.107, G. Meier, Leading Issues, op.cit. p. 399.

(٢) إذ لم تنجح في القضاء على تقلبات حمية صادرات كل من الحاي والمصدر والمطاط ، ففقت في تحقيق الموازنة بين الطاقة الإنتاجية وبين مقطلبات الرفاهية العالمية ، حيث أدى قيامها في بعض الحالات إلى حماية المنتجين ذوي النفقة المرتفعة و الإناج .

[ راجع : A. Macbean, Export Instability and Economic Deve. lopment, 1966, p. 272].

(٣) راجع : [ H. Johnson op. cit. p. 137 ]

(٤) ففي دراسة لإحدى الجوانب المتفصصة للأمم المتحدة عام ١٩٥٣ ، يجب حلا على سياسة الخزون ارتفاع نفقاتها واحتمالات الخطأ في التقديرات التي تبني عليها ، كما أخذ على اتفاقات الحصص ما قد تؤدي إليه من سوء توزيع الموارد الإقتصادية وحماية المفرحات معوانة للكفاءة ، وما يتميزه من تضارب وجهات الأول الأطراف في تحديد الحصص ، وتتقاضى أحياناً مع بعض الاعتبارات المحلية المتعلقة بتوزيع الدخل أو أهداف الهالة ، مما يجعل أمدها محدود في أغلب الأحيان .

لذلك اقترح بعض الاقتصاديين عددا من السياسات البديلة للاتفاقات السلعية الدولية - بأشكالها السالفة الإشارة إليها - وكان أهم تلك السياسات البديلة، سياسة تعويض تقلبات الاثمان — Price Compensation Scheme — (١)، وفكرة تكوين رصيد عمله احتياطي لمواجهة التقلبات السلعية Commodity Reserve Currency Scheme (٢) وسياسة المخزون لواردات الدول الصناعية (٣).

وعلى أى حال فقد أضفى من العزوبى فى الوقت الحاضر العمل على تغيير النظرة التقليدية للاتفاقات السلعية الدولية ، من مجرد اعتبارها أداة لتنظيم تجارة سلع معينة تستخدمها الحكومات فيما بينها بهدف تحقيق الاستقرار لائتمان تلك السلع دوليا ، إلى اتخاذها وسيلة لتنظيم استخدام الطاقة الفائضة والعمل على منع تكديس فائض إنتاجى فى المستقبل ، من طريق إمداد الدول منتجة المواد الأولية عمل الاتفاق بالوسائل والامكانيات التمويلية اللازمة لبرامج تنويع إنتاجها . وحسب يأتى الوقت الذى تمكن فيه تلك الاتفاقات من الاضطلاع بهذا الدور الهام ، فان على الدول المتقدمة الثنية ، أن تعد الدول المنتجة لتلك المواد بالموارد التمويلية الكافية للقيام بذلك التنويع (٤) .

(١) دما اليها J. Meade ، وتأخذ شكل اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف تضم كل من الدول المنتجة والدول المستهلكة ويحدد بمقتضاها السرامتعقولة والكميات على التبادل ويتفق عليها على التعويض السكلى لما قد يحدث من تقلبات تتجاوز المعدلات المتفق عليها .  
(٢) وتتطلب تلك السياسة أولا العمل على تكوين احتياطي مخزون لعدد كبير من السلع بدلا من التركيز على سلعة واحدة ، وثانياً تحقيق السيولة الدولية عن طريق سداد الأرصدة فى تكوين المخزون بموجب عملة دولية جديدة . وقد اقترحا الاقتصادى

A. Macbean.

(٣) وتعمل على الدول المتقدمة الثنية ميثاق حكومية تقوم بمقتضى السلطة بأساطير الخبر الأدنى وطرحه للبيع عند ارتفاع الأسعار لبلد أعلى معين وكان أول من دعى إليها .  
O. Grondona

[ راجع : A. Mcbean, op. cit. p. 275, 304 ]

A. Maizels, Exports and Econ. G., op. cit. p. 23 (٤)

فاذا انتقلنا من الحديث عن سياسة الاتفاقات السليعية الدولية المحايدة لتثبيت أمان وحصيلة صادرات الدول النامية ، الى ما أسفرت عنه جهود التعاون الدولي في شأن علاج آثار ما يحل من تقلبات بحصيلة الصادرات المذكورة على وجه يعرقل تنفيذ برامجها الانمائية نتيجة اضطراب إيراداتها المتحصلة من نشاطها التصويري ، فأنفسنا نجد على قمة تلك الجهود فكرة التمويل التعويضي الدولي International Compensatory Finance<sup>(١)</sup> التي تهدف إلى تعويض الدول النامية عن بعض ما يصيبها من جراء هبوط أمان أو حصيلة صادراتها عن متوسط الاتجاه الطبيعي لها والمتعارف عليه بين الدول الأطراف ، وذلك عن طريق تكوين رصيد أو إنشاء صندوق لتمويل تلك التعويضات .

ومن الواضح أن سياسة التمويل التعويضي تمثل نفعاً كبيراً في مجال تحقيق الاستمرار للاتفاق على برامج التنمية ، ولقد تنظم منح التعويض - بمقتضاها - تلقائياً ميزة ضمن استعداد تأخير التيارات السياسية في مجال توزيع المنافع المتولدة عن تطبيقه ، كما أنه نظام يتصف بالدوام النسبي إذا قورن بتنظيم الاتفاقات السليعية الدولية ، فضلاً عن أنه لا يتعارض مع قيام الاتفاقات الأخيرة<sup>(٢)</sup>

---

(١) كانت أبرز القواعد المنظمة لسياسة التمويل التعويضي تلك التي وضعتها لجنة من خبراء الأمم المتحدة عام ١٩٦١ والتي اقترحت إنشاء صندوق لتأمين التنمية يقوم على تنفيذ النظام المقترح من أجل مقاومة أثر تقلبات الصادرات وما تضر به سير التنمية الاقتصادية بالدول النامية . كما اقترح Prebisch عام ١٩٦٤ برنامجاً لتعويض أحوال تدهور نسب المساعدة الخاصة بصادرات الدول النامية . كما نظم صندوق النقد الدولي عام ١٩٦٣ برنامجاً لتمويل التعويض لمعالجة اختلال موازين المدفوعات بالدول النامية ، الناشئ عن تقلبات صادراتها .





## القسم الثاني

التصدير والإنتاج الاقتصادي في جمهورية مصر العربية



## مقدمة :

عرضنا في القسم الأول من البحث لمركز نشاط التصدير وأوجه إسهامه في عملية الإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية ، وفضلنا الدور الذي يمكن أن يقوم به - في تلك البلاد - في توافق مع متطلبات النمط الإنمائي اللازم لها ، وعلى الوجه الذي يكفل المشاركة الفعالة في اقتلاع جذور التخلف الاقتصادي فضلا عن التغلب على المشاكل والعقبات التي تحول دون تحقيق الدول المشار إليها للمكاسب العادلة من نشاط تجارتها الخارجية .

وإذ نتقل لدراسة الحالة في جمهورية مصر العربية ، فبالرغم من تركيزنا بالقسم الأول على ذلك النوع من البلاد النامية التي تتشابه معها في ظروفها الاقتصادية وخصائص التخلف فيها ، فإن الأمر يتطلب البدء بمرض النمط الإنمائي الخاص الذي يلائم حالة الاقتصاد المصري وظروف تجارده مع الخارج ، قبل التعرف على ما يمكن أن يسهم به النشاط التصديري لدينا بين جهود الإنماء الاقتصادي . ثم بحث الوسائل الرئيسية لسياسة تنشيط الصادرات وترشيد النشاط التصديري ، سواء في إطار التدابير المحلية أم في نطاق الجهود الدولية للنهوض ببطاقات الانجاز التصديري أولا ووضعها في خدمة الإنماء الاقتصادي في مصر ثانيا .

وتقسم دراستنا في هذا القسم إلى أبواب أربعة نسبقها باب تمهيدى :

باب تمهيدى : مشكلة التخلف الاقتصادى بمصر ونمط الانماء  
الملائم لملاجها .

الباب الخامس : انجازات التصدير بين أدوات الانماء الاقتصادى  
في ج.م.ع .

الباب السادس : تنظيم وتخطيط نشاط التصدير في ج.م.ع في ظل  
جهود الانماء الاقتصادى .

الباب السابع : سياسات وتدابير تنمية الصادرات في ج.م.ع .

الباب الثامن : جهود تنمية الصادرات في إطار العمل الدولى .

## باب تمهيدى

### مشكلة التخلف الاقتصادى بمصر

ونمط الانعاش اللازم لملاجئها

إن إسهام النشاط التصديرى فى جهود الانعاش الاقتصادى ، ترسم خطوطه معالم النمط الانعاشى المختار لمواجهة عوامل التخلف الاقتصادى وأركانه الأساسيه ، كما سبق أن أوضحنا ، ولذلك نتناول فى هذا الباب .

**بالفصل الاول :** جوهر ومظاهر مشكلة التخلف الاقتصادى فى مصر .

**بالفصل الثانى :** جهود الانعاش الاقتصادى ، والنمط اللازم للانعاش فى مصر .

# الفصل الأول

## جوهز ومظاهر مشكلة التخلف الاقتصادى

### في جمهورية مصر العربية

تضمنت دراستنا بالباب التمهيدي من القسم الاول ، مشكلة التخلف الاقتصادى في ذلك النوع من الدول النامية الذى يمانى جفنه أساسية من إنعدام التناسق بين الوارد الانتاجية المتاحة في صورة ضغط سكاني على عناصر الانتاج الأخرى - وخاصة رأس المال - على وجه يهبط بمستوى إنتاجية عنصر العمل وبالتالي بالقدرة الانتاجية للاقتصاد في مجموعه . وعرضنا تفصيلا لجوهر مشكلة التخلف الاقتصادى وأسبابها في تلك البلاد سواء منها الناشئة عن عوامل داخلية ، أم بتأثير بنيان العلاقات الاقتصادية الدولية . كما تناولنا بالبيان النمط اللائم للتنمية بتلك البلاد ، بوجه عام .

ورغم أن قضية التخلف الاقتصادى والتنمية في مصر ، لا تخرج في معالمها الرئيسية عن هذا الاطار والنمط السالف بيانه ، فانه يلزمنا في هذا القسم ، إنجاز السمات الرئيسية لمشكلة التخلف الاقتصادى في مصر ومظاهرها والنمط العام الملثم للتنمية الاقتصادية بها ، واستراتيجية التنمية الصناعية على وجه الخصوص . حيث يقتضى بيان الطريق أمام النشاط التصديرى للاسهام في التنمية الاقتصادية ، السير على هدى الخطوط العريضة لنمط التنمية الملثم .

وإذ نبداً بعرض خصائص التخلف الاقتصادى الأساسية في مصر - تمهيداً لتقييم ماتم من إنجازات إقتصادية خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٠٠ - فاننا نسكتفي بالتصوير الاجمالى لأبرز السمات التى ميزت اقتصادنا في هذه الفترة .

ووفقاً للمعيار المتعارف عليه لقياس ومقارنة درجات النمو الاقتصادى فى البلاد المختلفة — وهو معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى أو انه دخل القومى ومعدل نمو هذا النصيب — نجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى فى مصر يقل بشكل واضح عن مثيله بذلك — فليس من البلاد النامية الأخرى ، المتقاربة معها فى مستوى النمو الاقتصادى كدول البحر الأبيض المتوسط مثلاً ، وهو ما يبدو جلياً من مقارنة الأرقام التالية :

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى دول منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة ١٩٥٠/١٩٦٥

( دولار أمريكى ، بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٠ )

١٩٦٥	١٩٥٠	البلاد
١٥٧	٩٧	مصر
٢٨٩	١٦٦	مجموعة دول البحر المتوسط
٤٨٥	٢٢٤	دول شمال البحر المتوسط
٥٥١	٢٣٥	اليونان
٣٥٥	١٨١	البرتغال
٢٢٢	١٥٦	تونس
٢٠٩	١٤٩	تركيا

( المصدر : Duprez Kirachen; Megistes., op cit. Tab. XVIII )

فما بالنا إذا قارنا متوسط نصيب الفرد من الناتج فى مصر بمثله فى الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمانيا الاتحادية ، حيث البون شاسع يعكس

تفاوتا هائلا في مستويات المعيشة (١).

ولا يقتصر الأمر على ذلك تفاوت في مستوى نصيب الفرد من الناتج ، بل تبدى تطورات معدل النمو لكل من الناتج المحلى الاجالى والسكان ونصيب الفرد من الناتج في مصر ، انخفاضاً نسبياً عن المعدلات المثيلة بالعديد من الدول الأخرى (٢).

على أن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج — ليست في الواقع إلا انعكاساً لضعف القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى ، وهى السمة الأساسية لظاهرة التخلف الاقتصادى ، مما يرجع أساساً لانخفاض مستوى إنتاجية العمل . ويرجع انخفاض إنتاجية العمل بدوره لاختلال التوازن أو التناسب بين عرض مختلف عناصر الانتاج أو الموارد الانتاجية من جهة وإلى تأخر أساليب وفنون الانتاج وتنظيمه من جهة أخرى .

(١) كان نصيب الفرد من الناتج القومى الاجالى في مصر ١٩٦٩ ، ١٨٨ دولار أمريكى في حين بلغ متوسط نصيب الفرد منه في نفس العام ، بالدول الثلاث المذكورة على التوالى ١٦٦٤ ، ٢٧٨٣ ، ٢٠١٢ دولار أمريكى بالأسعار الجارية .

(UN. Handbook of International Trade and Dev. Stat. 1972, p. 230

UN., Statistical Yearbook. 1970 Tab. 185)

(٢) تطورت معدلات النمو للناتج المحلى الاجالى والسكان ونصيب الفرد من الناتج في بعض الدول خلال الفترة ١٩٦٥/٥٠ .

معدل النمو الدولة	الناتج المحلى الاجالى		السكان		نصيب الفرد من الناتج	
	١٩٦٥/٥٠	٦٥/٦٠	٦٥/٥٠	٦٥/٦٠	٦٥/٥٠	١٩٦٥/٦٠
مصر	٥٧	٦٧	٢٥	٢٨	٣١	٣٨
اليونان	٦٣	٨٢	٠٨	٠٥	٤٥	٧٧
اسبانيا	٦٢	٩٣	٠٨	٠٨	٤٤	٨٤



ولذلك يبدو المظهر الأساسى لشكلة التخلف الاقتصادى فى مصر فى صورة  
انعدام التناقى فى الموارد الإنتاجية كما وكيفا . حيث يؤدى اختلال التوازن بين حجم  
القوة العاملة ومقدار للتاح من عناصر رأس المال والأرض والتنظيم ، إلى المبطوط  
بمستوى الكفاية الإنتاجية وانتشار البطالة الظاهرة والمقننة ، فى القطاع الزراعى  
أولا ، وفى القطاعات الأخرى كالصناعة وتجارة ثانيا (١) .

وإذا كانت ظاهرة الكثافة السكانية وتزايد معدل النمو السكانى مع انخفاض  
معدل الوفيات ، تشكل فى حد ذاتها أحد المشاكل التى يجب الاهتمام بملاجها من  
أجل وضع حد لتزايد السكان بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ، فإن  
تجسيم تلك الظاهرة يجب ألا يتخذ صورة من المبالغة تخفى وراءها المشكلة الحقيقية  
وهى الندرة النسبية لبعض الموارد الإنتاجية على وجه يخل بالتناسب اللازم بين عناصر  
الإنتاج المختلفة .

وقد ظهرت مشكلة النمو السكانى السريع فى مصر ، بعد الثلث الأول من القرن  
الحالى ، إذ كان معدل نمو السكان منذ بداية القرن حتى عام ١٩٣٧ فى حدود ١.٣٪  
سنويا فى المتوسط ، ثم أخذ فى الارتفاع التدريجى بتأثير انخفاض معدل الوفيات مع  
إرتفاع معدل المواليد (٢) ، فبلغت نسبة الزيادة السنوية للسكان فيما بين عامى ١٩٤٧ ،  
١٩٦٠ ٢.٧٪ (٣) . ثم تطور معدل نمو السكانى بعد ذلك إلى ٣.٨٪ فى الفترة

---

(١) دكتور صلاح الدين الصبغى ، بعض مشاكل التنمية الاقتصادية ، المحاضرات العامة  
بجامعة الإسكندرية ، ١٩٦٠ م ص ١٧ .

(٢) انخفض معدل الوفيات فى الفترة من ١٩٠١:٢٠ بنحو ٢.٥٪ فى حين ارتفع معدل  
المواليد فى نفس الفترة بما يقرب من ٢.٠٨٪ ( الجهاز المركزى للتنبؤ والاحصاء ، شكلة  
السكان فى ج.م.ع. ١٩٦٥ ) .

(٣) المرجع أعلاه - ص ٦ .

١٩٦٠/٥٢ ، ٢٠٥٤ في الفترة ١٩٧٠/٦٠ (١) .

وأدت ظاهرة الكثافة السكانية إلى وجود فائض في حجم القوة العاملة (٢) يقابله نقص في الموارد الانتاجية الأخرى وخاصة من رأس المال والأرض ، مما أسفر عن مشكلة البطالة الممنعة ، فأصبح لدينا فائضا كبيرا من القوة العاملة لا يتناسب مع المتاح من لأراضى الزراعية ورأس المال ، بصورة أصبحت تشكل عبئا خاصا على المجتمع نتيجة انخفاض مستوى الانتاج وعدم إسهام القوة العاملة في الانتاج ، باقدر الذى يتطلبه استهلاكها من السلع والخدمات (٣) .

وتزايد ندرة الأرض بالنسبة لتعداد السكان الزراعيين ، بسبب تفوق معدل الزيادة في السكان — بشكل ملحوظ — على معدل الاتساع في الأراضى الصالحة للزراعة (٤) ، على وجه يهبط بنصيب الفرد من المساحة المحصولية للأراضى الزراعية

(١) تزايدت معدلات المواليد خلال المئتين سنوات ١٩٦٩/٦٠ بمعدل ٤١٠ في الألف سنويا ، وإن كانت قد بدأت في التناقص المنتظم منذ عام ١٩٦٣ إلى حتى بلغت عام ١٩٦٩ ٣٧١ ، أما معدلات الوفيات فقد بلغ متوسطها خلال المئتين سنوات الأخيرة ١٥٦ مع انخفاض ملحوظ . عام ١٩٦٩ ، حيث بلغت ١٤٥ في العام المذكور . (الأرقام الأصلية من : ج . م . التمهيد والاحصاء ، غارات من الاحصاءات العامة في ج . م . ١٩٦٩/٥٢ ، يونيو ١٩٧٠) .  
(٢) بلغ تعداد القوة العاملة في مصر عام ١٩٦١/٦٠ ٢١١٤ ألف نسمة ارتفع إلى ٢٤٤٤ ألف عام ١٩٦٨/٦٧ منهم ٢٤٣ ألف في القطاع الزراعى ، ٥٢٤ ألف في الصناعى ( I.L.O. Yearbook of Labour Stat. II, p 426 )

(٣) دكتور صلاح الدين الصيرفى ، المرجع السابق ، ص ١٧ ، ١٨ .

(٤) كانت نسبة زيادة المساحة المحصولية فيما بين عام ١٩٥٢ ، ١٩٦٩ في حدود ١٣٣٪ في حين بلغت نسبة زيادة السكان في تلك الفترة ٥٥٤٪ ( مصدر الأرقام الأصلية الجهاز المركزى للتمهيد العامة والاحصاء غارات من الاحصاءات العامة يونيو ١٩٧٠ ، الإحصائيات الإحصائية يوليو ١٩٧١ ) .

مع مرور الزمن<sup>(١)</sup> مما يجعل عرض المكان الزراعيين في مصر كبير الرونة في حين أن عرض الأرض غير مرن ، وهو ما يترتب عليه تفشى ظاهرة البطالة للقمّة في الزراعة وما صاحبها من أشكال البطالة الزمنية وأشتغال الكثيرين بأعمال غير منتجة<sup>(٢)</sup>. وقدر فائض الأيدي العاملة في القطاع الزراعي ، بمن لا يقومون ، بعمل منتج عام ١٩٦٠ بنسبة ٢٣٪ من عدد المشتغلين بالزراعة . كما بلغت نسبة العاطلين في القطاع الزراعي من اجمالي القوّد العاطلة في مصر عام ١٩٦٠/٦٠ ٣١٪<sup>(٣)</sup> . ولا تقتصر الندرة النسبية في بعض الموارد الإنتاجية على الأرض فقط ، بل أن

(١) بالرغم من زيادة المساحة الكلية المزروعة بنسبة ١٦٪ والمساحة المحصولية بنسبة ٥٠٪ فيما بين عام ١٩١٧ ، ١٩٦٠ ، فقد كانت زيادة السكان بنسبة ١٦٠٪ سببا في تناقص نصيب الفرد من المساحة المحصولية للأراضي الزراعية في مصر بالفدان ، من ٦٨٠ عام ١٩١٧ إلى ١٢٠ عام ١٩٥٧ ثم إلى ٢٣٠ عام ١٩٦٩ ( راجع . دكتور على الجريلى ، السكان والموارد الاقتصادية من ١٩٨٠ : عام للتنبؤ والاقتصاد ، عتباراه الاحصاءات العامة ، يونيو ١٩٧٠ .

(B. Hansen & Maizouk, Development and Economic Policy in Egypt, 1965 p. 46.)

وبراجع كذلك ، دكتور صبحي تارس قريصه ، في تحليله للتطور الفني للسكان الزراعيين والمساحة المحصولية والزراعة في مصر في الفترة ١٩٠٧ ، ١٩٥٤ ، دراسات في انشاكل اقتصادية المدايرة ، بالاشتراك مع د. عبد العزيز عجميه المرجع السابق ، ص ٢٦ - ٩٨ ) .

(٢) قدرت بعض الدراسات البطالة المفقدة في قطاع الزراعة في مصر عام ١٩٦٠ بنسبة ٢٢٪ من العاملين في الزراعة والبطالة الموسمية بنسبة ٤٧٪ ( راجع بحث : احمد محمد الفيل برامج التوسع الزراعي الاقنى وتخفيض البطالة الزراعية في مصر ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٦١ ) :

I.L.O. Yearbook of Labour Stat., Tab. 10. p. 418. (٣)

قدرة غيرها من الموارد الطبيعية ورأس المال تشكل عاملا رئيسيا لأضعف القدرة الإنتاجية وإعاققة التوسع في البرامج الإنعاشية في مصر . هذا وإن كان المستقبل من موارد البلاد الطبيعية بالفعل ، لا يزال يشكل جزءا فقط من الموارد الموجودة ، والى يمكن التوسع في استغلالها في المستقبل . ويلاحظ أن العديد من تلك الموارد لم يبدأ التوسع في استغلاله إلا مع بداية الجهود الإنعاشية منذ بداية الستينات <sup>(١)</sup> . ومن ذلك مثلا أن الانتاج السنوى من البترول الخام لم يكن يتعدى عام ١٩٥٢ ٣٤ مليون متر مكعب في حين بلغ انتاج عام ١٩٧٠ / ٦٩ ١٦٠٦ مليون متر <sup>(٢)</sup> . كما أن من تلك الموارد ما تناقص بفعل الظروف الحربية لمنطقة سيناء ، كهبوط انتاج المنجنيز سنويا من ٣٠٣ مليون طن مترى عام ١٩٦٤ / ٦٣ إلى ٤٥ مليون عام ١٩٧٠ / ٦٩ <sup>(٣)</sup> كذلك فإن موارد الثروة الحيوانية محدودة في مصر لعدم وجود مراعى طبيعية ولضييق مساحة الأرض القابلة للزراعة ، كما أن للسوارى للاستغلة من الثروة السمكية لا تزال محدودة بدليل اعتمادنا على الواردات من الأسماك لسد جانب من احتياجاتنا

---

M. El Kammash, Economic Development and Planning (١)  
Egypt, 1968, p. 242.

(١) وبرغم تزايد انتاجنا من البترول الخام فإن وارداتنا منه لا تزال تقرب في قيمتها من صادراتنا البترولية، وأدبلفت قيمة صادراتنا من البترول الخام عام ١٩٧١ / ٧٠ ١٣٣٠ مليون جنيه في حين كانت قيمة وارداتنا منه في نفس العام ١١٤ مليون تقريبا ( الارقام : ج ٢٠٠ - الثروة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٢ )

كما أن الانتاج السنوى من كل من الحديد الخام والفوسفات لم يكن يتعدى حتى عام ١٩٥٢ ٢٤٥١ ، ٥٧٧٢ مليون طن مترى على التولى ، أن تطور الرقم القياسى منها منذ ذلك ( ١٩٥٢ = ١٠٠ ) الى ٢٠٩ ، ١٣٢ عام ١٩٧٠ / ٦٩ (ج ٢٠٠ - الثروة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية يوليو ١٩٧١ ) .

### الغذائية (١) .

على أن الحقيقه التي يجب ألا تنيب عن بالنا في تقدير امكانياتنا وحجم مواردها من الثروات الطبيعيه ، هـ وأن التعرف على التاح منها والاحتياطات الموجوده لم يزل غير محدد ، بسبب عدم كفايه الجهود المخصصه للكشف عن تلك الموارد فضلا عن عدم الدقه في حصرها والتنبؤ بمقاديرها مستقبلا . هذا بالإضافة إلى عدم استقلال المروف من تلك الموارد على الوجه الأكل حتى الآن .

على أن أخطر تأثير لندرة بعض العناصر الانتاجية في مصر - كما قق من عوائق التنمية - هو تأثير ندرة رأس المال على القدرة الانتاجية فيها مما يقلل من امكانيات الانطلاق في حركة التصنيع إلى مداها الممكن ، ومن توفير المعدات اللازمة لتطوير الانتاج وتحسين أساليبه بمختلف القطاعات الانتاجية . وبذلك تسام مشكلة ندرة رأس المال وضاًة نصيب الفرد منه في ظاهرة انعدام التناسق بين عناصر الإنتاج كسمة أساسية للتخلف الاقتصادي .

كذلك قد كان اختلال البنيان الانتاجي في مصر إلى عهد قريب متمثلاً في اتجاه الغالبية من النشاط الانتاجي إلى القطاع الزراعي - من أبرز سمات التخلف الاقتصادي

---

== كما يلاحظ أن ماتم من أبحاث عن وجود موارد للثروة التمدينية لم يسفر عن تأكيد وجود كميات كبيرة منها . هذا فضلا عن أن الحفيد الخام الموجود من نوع غير جيد ومواطن استخراجه بعيد عن مراكز الاتياج والتسويق ، وتناقض الاحتياطي الموجود منه بمسور الزمن . وذلك عكس احتياطي البترول الخام الذي تغير الدلائل إلى تزايد امكانيات استخراجه في المستقبل .

(١) دكتور فوزي ريان فهمي ، تخطيطنا الصناعي في ضوء مواردها ومركزنا الدولي ، محاضره بمجلسية الاقتصاد والأحصاء والتصرح ، مارس ١٩٦٥ ، مجلة مصر المعاصره يناير

لدينا . ولا تزال الزراعة تحتل من حيث أهمية - النسبة في توليد الدخل القومي ، أكبر مركز بين قطاعات الانتاج الرئيسية في مصر . ففي حين كان نصيب الزراعة في تزايد الدخل القومي عام ١٩٥٣/٥٢ ٣١٣٪ / والصناعة ١٥٧٪ / فان تزايد نصيب الصناعة حتى بلغ عام ١٩٧٠/٦٩ ١١٢٪ لم يغير من تصدر القطاع الزراعى للأولوية بين القطاعات المولدة للدخل إذ كان نصيبه في العام المذكور ٣٠٢٪ (١) . وهكذا يترتب على تركيز ذلك الجانب الكبير من النشاط الانتاجى في القطاع الزراعى بصفة رئيسية - برغم الضائقة السببية لفرص التنمية ورفع الانتاجيه في هذا القطاع - سوء توزيع السكان على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى ، على وجه يودى إلى ضيق فرص التوسع في العمالة وهو ما تمكنه أرقام تطور توزيع قوة المشتغلين على مختلف قطاعات الانتاج ، فضلا عن تطور أرقام العمالة ونسبه نصيب كل قطاع من اجمالى قوة العاملين . فلا يزال أكثر من نصف تعداد القوة العاملة في مصر يشتغل بالزراعة (٢) . في الوقت الذى تتطور فيه الأرقام القياسية للعمالة في غير القطاع الزراعى

---

(١) مصدر الأرقام الأصلية ، ج ٢٠٠ . النبعة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة مارس ١٩٦٣ ، يوليو ١٩٧١ .

وكانت نسبة الدخل المتولد من القطاع الزراعى الى اجمالى الدخل القومى قد تناقصت مع تقدم برامج التصنيع في بداية سنوات الخطة الخمسية الاولى ، اذ كان نصيب الزراعة عام ١٩٦٠ ٢١٥٪ ونصيب الصناعة والكهرباء ٣٠٧٪ . فسيط نصيب الزراعة عام ١٩٦١ ١٢٪ الى ٢٦٩٪ / الا أنه عاد للارتفاع ثانية حتى بلغ عام ١٩٦٨ ٦٩٪ ، ٢٩٪ / ، ١٩٧٠ ٣٠٢٪ / . في حين لم يجاوز نصيب الصناعة في العام الاخير ٢١٢٪ .

( مصدر الأرقام : ج ٢٠٠ . النبعة والاحصاء ، نشرة عدد ٧٤ سبتمبر ١٩٧٠ ، مختارات ، ديبير ١٩٧٠ ) .

(٢) تطور توزيع القوة العاملة في مصر خلال الفترة من ١٩٣٢ الى ١٩٦٩ على الوجه

اتصالى :

بسرعة تفوق تطور المستوى العام للعمالة في مصر (١) .

كذلك فإن من المظاهر الموقفة للنمو الاقتصادي في مصر، تأخر أساليب الإنتاج وتخلّفها عن ملاحقة مستويات التطور التكنولوجي التي بلغتها البلاد للتقدم، وبكس ذلك انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية بوجه عام مما يجب اعتباره بحق في مقدمة الشاغل التي ينبغي أن تتصدى لها الجهود الانعائية من أجل النهوض بالطاقة الإنتاجية للبلاد (٢) .

وما يؤسف له أن عنصر الكفاءة الإنتاجية لم يزل ما يستحقه بين جهود السياسة

١٩٦٩	١٩٦٠	١٩٤٧	١٩٣٧	=
٠.٥١٪	٠.٥٣٪	٥٨ر٤	٠.٦٨ر٨٪	الزراعة
٠.١٥٪	٠.١٠٪			{ صناعات تحويلية إنشاءات
٠.٤٢ر٢٪	٠.٢٪	١٠ر٢	٠.٩٥٪	
٠.١٧٪	٠.١٩٪	٣١ر٤	٠.٢١ر٧٪	خدمات

(أرقام ١٩١٧/٢٧ : Hansen and Marzouk, op cit., p. 34)

وأرقام ١٩٦٩/٦٠ : ج.م. التهيئة والإحصاء، عشر سنوات في حياة لاندان المصري، يوليو ١٩٧١ م (٣٥، ٣٦) .

(١) تطور الأرقام القياسية لعمالة ٦١/٦١ = ١٩٦٩/٦٨ (٦٣/٦٢ = ١٠٠)

٦١/٦٠ ٦٣/٦٢ ٦٥/٦٤ ٦٧/٦٦ ٦٩/٦٨

في غير القطاع الزراعي ٩٠ ١٠ ١١١ر٩ ١١٦ر٥ ١٢٦ر٥

المستوى العام للعمالة ٩٤ر٨ ١٠٠ ١٠٧ر٤ ١١ر٢ ١١٧ر٢

(I.L.O. Yearbook of Labour Stat. Tab 45)

(٢) ذكر دكتور محمد زكي شافعي، الإناء الاقتصادي في ج.م.ع، مصر الماصرة،

أكتوبر ١٩٦٨ م ١٢ .

الاستثمارية الاعاىية فى مصر حتى الآن وخاصة فسبا يتعلق باتتاجية وحدة العمل وإنتاجية وحدة اللواد الداخلة فى الإنتاج، ومن الجدير بالذكر أن السياسة الاستثمارية للخطة الخمسية الأولى بمصر لم تحقق من زاوية الكفاءة الإنتاجية نجاحا، إذ بلغ العامل الحدى « لرأس المال لإجمالى الدخل »، فى مجموع قطاعات الصناعة والكهرباء والتمدين فى الخطه الخمسية الأولى ٢٨٨ - وهو مستوى لا يوصف بالكفاءة الاستثمارية، بل يقل عن العامل المحقق فى الفترة السابقة على الخطه، من ١٩٦٠/٥٢ كما يقل عن المستويات للشاهدة فى البلدان ذات التخطيط الاشتراكي الشامل (١) . بل إن إنتاجية وحدة العمل فى قطاع الصناعة والتمدين والكهرباء، قد انخفضت خلال الخطه الخمسية الأولى للتنمية فى مصر بمقدار ٧٠ ٪ (٢) .

وإذا كانت وسيلة النهوض بالقدرة الإنتاجية، لتنمية الاقتصاد، هى - كما سبق أن رأينا - القيام بالاستثمارات المنتجة، بما يتوقف على حجم المدخرات أو مدى وفرة الفائض الاقتصادى المتاح للاتفاق منه على تلك الاستثمارات، فإن مشكلة ضالة الموارد المتاحة للاستثمارات للنتجة تعتبر هى العقدة الرئيسية أمام إنطلاق البرامج الاعاىية بمجمهورية مصر العربية، وخاصة فى ظل الظروف الراهنة التى تمر بها البلاد - بحكم الحسالة الحربية وما تقتضيه الاستعدادات العسكرية من اقتطاع للوارد والطاقت الكبيرة لأغراض التسليح وتدعيم الجيش - مما كان يمكن تخصيصه لأغراض الإنماء الاقتصادى . هذا فضلا عن تأثير الضغوط السياسية والوان الحصار الاقتصادى التى مارستها ضدنا دول الترب الاستثمارية لمقاومة كفاحنا من أجل التحرر الاقتصادى .

(١) سيد أحمد البواب، عوامل النمو فى التمدن الصناعى والكهرباء، فى الخطه الخمسية الأولى للتنمية، مصر المعاصرة، يوليو ١٩٦٧م ١٧٣ .

(٢) وكان اغراض الإنتاجية للمعطلين فى الصناعات المدنية الأساسية ١٨٥ ٪، وفى صناعة منتجات البترول ١٤٩ ٪ . (المرجع أعلاه ص ١٦٤) .



وترجع ضآلة الفائض الاقتصادى للتأخر للاتفاق على استثمارات التنمية بصفة أساسية ، إما لعدم استخدام الموارد المتاحة على الوجه الكافى لتزايد الفائض الفعلى إلى أقصى الحدود الممكنة ، أو إلى اتفاق غير رشيد فى وجوه الاستهلاك البذخى أو غير الضرورى . كما قد يرجع القصور فى تمويل الاستثمارات الانمائية المنتجة إلى ضياع الفائض الاقتصادى الفعلى - فى جانب كبير منه - نتيجة استخدامه على وجه غير رشيد . وبذلك لا يكون هناك محل لتفسير صغر حجم الاستثمارات وخاصة فى المجال الصناعى ، بانخفاض مستوى الادخار الناشئ أساساً عن انخفاض مستوى الدخل الفردى الحقيقى مما يستند غالباً لنظريه حلقات الفقر الفرغة ، بل أن انخفاض مستوى الدخل الفردى ليس إلا مظهراً لعوامل التخلف الاقتصادى الجوهريه التى تسبب كما ساف القول انعدام التناسب بين عنصر العمل وباقى العناصر الانتاجية الأخرى ، على وجه يهبط بمستوى انتاجية العمل وبالتالي بالقدرة الانتاجية للبلد .

فاذا ما عولج هذا الاختلال فى التناسب بين العوامل الانتاجيه ، وخاصة بزيادة معدل الاستثمار عن طريق زياده الفائض الاقتصادى وترشيد استخدامه ، كان فى ذلك ، المخرج للنهوض بالقدرة الانتاجية من خلال التمتع وغيره من وسائل التدبير الميكلى للبيان الاقتصادى .

وإذا كان انخفاض حجم المدخرات الفعلية فى مصر هو المائق الظاهر أمام الجهود الانمائية لما يسببه من قصور الموارد التمويلية اللازمة لبرامجها ،<sup>(١)</sup> فإن استكشاف المزيد من مواردنا الاقتصادية المتاحة ، وترشد استخدام الموجود منها ، وضبط الاتفاق الاستهلاكى الترفى وغير الضرورى ، هى الوسائل الكفيلة بزيادة حجم المدخرات لمواجهة احتياجات المستقبل القريب للتنمية الاقتصادية .

(١) انظر : محمد رشاد محمود ، المحكاة الاقتصادية وحلولها علمياً وعملاً ، ١٩٦٧م ، ص ٢٠٠

وكان متوسط معدل الادخار في مصر — كسابقة من النتائج المحلى الاجمالى خلال الفترة ١٩٦٥ / ١٩٨١ — كما بلغ معدل الادخار المسمى خلال المدة المشار إليها ١٨٨٦٪ (١). هذا في حين بلغ متوسط المعدلين المذكورين في الدول النامية التي حققت معدلات عالية في نموها الاقتصادي خلال نفس الفترة ١٧٪ ، ٢٤٪ (٢) . وفي عام ١٩٦٥ تخلف معدل الادخار الفعلى في مصر عن المعدل الاحتمالى وفقا لتقديرات دراسات سكرتارية الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، حيث بلغ المعدل الفعلى ١٣ في حين كان المعدل الأقصى الاحتمالى وقتا لتقديرات يبلغ ١٦ (٣) .

ويصور قصور المدخرات في مصر عن الوفاء بالهدف منها ، ما أوضحته تقارير متابعة الخطة الخمسية الأولى للتنمية من أن نسبة المدخرات الفعلية لم يتسنى لها أن تتجاوز ١٣٨٨٪ من الدخل القوسى في المتوسط ، خلال سنوات الخطة ، في حين أن الهدف لها بالخطة كان ٥٠ الاذتاليها من ١١٪ في أولى سنواتها الفعلية إلى ٢١٪ في آخرها (٤) .

وقد ترتب على نقص إجمالى الادخار المحلى عن إجمالى قيمة الاستثمارات المنفذه في الخطة الخمسية الأولى للتنمية ، أن ظهر بعض العجز في تمويل الاستثمارات المذكورة

CNUCED, Mesure de L'effort de Développement 1970, Tab.5. (١)

ويعتبر هذا المعدل ضئيلا إذا قورن بنسبة في معدل من الدول النامية ، حيث بلغ معدل الادخار المتوسط في الكويت ونموتولا وبنيو عن الفترة المذكورة ٥٩٠ ، ٣٤٠ و ٣٠٦ على التوالي ، كما بلغ معدل الادخار المسمى في كل من الكويت وليبيا والسودان ٦١ ، ٢٠٢ ، ٣٠٣ على التوالي .

N.U. Etude sur le Commerce International et le Développement, 1970; p. 101. (٢)

CNUCED, Mesure de L'effort de Développement, op. cit, p 23. (٣)

(٤) وزاره التخطيط ، تقرير متابعة الخطة الخمسية الأولى ص ١٠٣

، عجز بلغ ٤٠٧٤ مليون جنيه بنسبة ٢٧٦٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات المنفذة. مما حتم الالتجاء إلى طريقة التمويل الخارجي - رغم مصاعبه - لتغطية العجز<sup>(١)</sup>.  
وفضلاً عن ضآلة نسبة الادخار إلى الدخل القومي في مصر فإن مقداره يتقلب من فترة لأخرى فبعد أن تصاعد حجم المدخرات من ١٢٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٣٩٦٩ مليون عام ١٩٦٢<sup>(٢)</sup> عاد فهبط عام ١٩٦٨/٦٧ إلى ١٨٤٨ مليون ثم بلغ عام ١٩٦٨/٦٩ ٢٠٥٣ مليون<sup>(٣)</sup>.

وتحتل المدخرات التي تتم عن طريق قطاع الأعمال وقطاع الإدارة العامة النسبة الكبرى بين إجمالي المدخرات في مصر ، وهي ما يطلق عليه المدخرات التنظيمية كما بلغت نسبته عام ١٩٦٥/٦٤ ٩٠١٪<sup>(٤)</sup>. وبذلك يتبين أن هذا النوع من المدخرات قد أصبح يشكل أهمية خاصة في التأثير على معدل الادخار القومي خاصة وقد أصبح الجانب الأكبر من هذا القطاع تحت إشراف الدولة أو ملكاً لها<sup>(٥)</sup>.

ويقوم قطاع الأعمال في العديد من الدول النامية بدور هام في تجميع المدخرات بالنظر لما يشكله الادخار من نسبة عالية بين إجمالي استخدامات الدخل الصافي لشركات

ويلاحظ أن نسبة المدخرات للدخل القومي قد بلغت حديثاً في بعض الدول الاشتراكية ٣٠٪ وفي اليابان ٣١٪. (أنظر : محمود رشاد الحفاد ، المرجع السابق ص ٢٠١ ) .

(١) دكتور حسين عمر ، تطور الاقتصاد في مرحلة التحول الاشتراكي ، مصر المعاصرة

أكتوبر ١٩٦٦ ، ص ١١٥ .

(٢) إدارة القسمة ، الكتاب السنوي للإحصاءات ، مارس ١٩٦٣ ص ١٥٠ .

(٣) ج.م. التبئة والإحصاء ، الكتاب السنوي ، يوليو ١٩٧١ .

(٤) دكتور محمد محمود إلامام ، التخطيط الاقتصادي من أجل التنمية الاقتصادية

والاجتماعية ، ١٩٦٣ ، ص ٢١٤ .

(٥) رمزي زكي ، مشكلة الادخار مع هراصة خاصة عن البلاد النامية ، ص ٢٨٤ .

ذلك القطاع . ومثال ذلك ما يحدث في كل من البرازيل وبرتوريكو وجامايكا<sup>(١)</sup> . إلا أن دور قطاعي الأعمال والادارة العامة في زيادة تجميع المدخرات في مصر ، لا يزال ضئيلا نسبيا - بالرغم من اتساع رقعة قطاع الأعمال الحكومي إذ لم تحقق نسبة المدخرات المتولدة عن القطاع المذكور زيادة تذكر في الفترة الأخيرة<sup>(٢)</sup> ،

وإذا كنا قد استبعدنا ضالة متوسطة نصيب الفرد من الدخل كسبب رئيسي لضالة المدخرات في مصر ، فإن ذلك لا ينفي ما لهذا العامل من تأثير على حجم المدخرات المالية ، والتي تقل كلما انخفض مستوى الدخل على وجه يهبط بقدرة الأفراد على الادخار مع استحالة تحميل الفئات ذات الدخل المحدود - وخاصة في ظل سوء توزيع الدخل - بأعباء جديدة تنوء بتحملها فضلا عن صعوبة التأثير على معدلات الاستهلاك الفردي ، وعلى القوى الاجتماعية المؤثرة في معدلات الاستهلاك والادخار . وأصب ما يكون ذلك في البيئة الزراعية التي يميل السكان فيها للاكتناز ولا يتوافر لديهم الاقدام على الاقتراض أو الدخول إلى ميادين الاستثمار الصناعي وغيرها<sup>(٣)</sup> .

(١) بلغت نسبة الادخار من اجمالي استخدامات الدخل الصافي للقطاع الخاص في الدول المذكورة في الفترة ١٩٥٩/٥٠ على التوالي ٥٧ ، ٦٣ ، ٤٣ ٪ .

(U.N. World Econ. Survey, 1960 p. 71)

(٢) وبعد أن كان قطاع الادارة العامة يحقق فائضا في السنوات الأولى للفترة الخمسية الأولى للتنمية ، أصبح يحقق عجزا ( أي ادخار سلبي ) . ويرجع ذلك للتزايد الكبير الذي طرأ على الاستهلاك العام .

( أنظر : دكتور صبحي تادرس قريصة ، العوامل المحددة لسياسة ادخارية رشيدة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٦٧ ) .

[٣] دكتور وهبة المصوب ، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية ، المربع السابع .

فإذا كانت المشاكل التنظيمية لتجميع المدخرات وتوجيه استثماراتهما ، هي أحد جوانب ظاهرة صالة الفائض الإقتصادي في مصر ، فإن الإفراط في الاستهلاك يشكل الجانب الآخر الذي لا يقل عن ذلك أهمية . وخلال سنوات الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية وحدها قدرت الزيادة الفعلية في الاستهلاك النهائي لآخر سنوات الخطة بنسبة ٤٦٫٨٩ ٪ عن سنة الأساس في الوقت الذي كانت فيه تقديرات الخطة تستهدف فقط زيادة في الاستهلاك النهائي لانتجاوز ٢٤ ٪ . وبذلك بلغ معدل الزيادة السنوي المحقق في الاستهلاك النهائي ٨ ٪ في الوقت الذي لم يتجاوز فيه معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي ٨٫٨٤ ٪ خلال سنوات الخطة . مما ترتب عليه التهام الاستهلاك للجانب الأكبر من الزيادة في الدخل . وليس مرجع الزيادة المشار إليها في الاستهلاك النهائي هو فقط تزايد السكان خلال سنوات الخطة إذ لم يجاوز معدل زيادة السكان ٢٫٨٨ ٪ ، بل شارك في ذلك أيضا زيادة حجم العمالة والأجور بمعدلات فافت ما كان مستهدفا بالخطة <sup>(١)</sup> دون تحقيق زيادة مقابلة في مستوى الإنتاجية ، كما ساهم في ذلك أيضا من جانب الاستهلاك النهائي للأفراد التوسع في نظام البيع بالأجل للسلع الاستهلاكية للمرة ، وفي جانب الاستهلاك الجماعي — الذي ارتفع وحده بمعدل سنوي قدره ١٤٫٨٢ ٪ خلال سنوات الخطة — التوسع الكبير في الاتفاق على الخدمات الحكومية وما ينتج عنه من زيادة في الطلب على الاستهلاك السلمي <sup>(٢)</sup> .

(١) زاد حجم العمالة المحقق خلال سنوات الخطة عن المستهدف بها بمقدار ٣٠٠ ألف شخص ، وزادت الأجور بمعدل سنوي قدره ٩٫٩٩ ٪ (تقرير متابعة الخطة الخمسية الأولى) .  
(٢) د. حسين عمر . تطوّر الاقتصاد في مرحلة التطور الأشهر اكي ، المراجعة السابق

فاذا انتقلنا امراض إمكانيات الشق الثانى من موارد تمويل استثمارات التنمية الاقتصادية فى مصر ، وهو التمويل الخارجى . فاننا نجد أن الحجم الاجمالى للاعانات والقروض الخارجية التى تلقتها مصر من الخارج ، قد مر فى الآونة الأخيرة الأخيرة بمرحلة كان فى بعضها ضئيل القدر وكان فى البعض الآخر عونا لجهود الاعاء الاقتصادى بما حققه من إسهام فى تمويل ذلك الجانب من العجز الذى تسبب فيه قصور إجمالى الادخار المحلى .

فى النصف الثانى من الخمسينات لم تساهم القروض والاعانات الوافدة من الخارج بقدر يذكر فى جانب المتحصلات من ميزان معاملتنا الرأسمالية <sup>(١)</sup> ، اللهم إلا فى عام ١٩٥٩ - حيث بلغت الأموال للقبالة لواردات للمونة الأمريكية والقروض ١٧١ مليون جنيه - أما فى النصف الأول من الستينات ( ٦٠ / ١٩٦٤ ) فقد تزايدت القروض والاعانات الخارجية حتى بلغ متوسطها السنوى فى الفترة المذكورة - شاملة للتسهيلات الائتمانية - ١٠٦٧ مليون جنيه <sup>(٢)</sup> ، وقد شككت القروض

---

بـ ٦٨٪ حيث بقيت هذه النسبة على حالها طواء الفترة المذكورة ، فى حين ارتفعت نسبة الاستهلاك الحكومى العام من ١٨٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٤٪ عام ١٩٦٨ .

U.N. Handbook of Int. T. 1972, op. cit; Tab. 6.3.

(١) وكان من أسباب ذلك فى الفترة المشار إليها ما مارسه فى مواجهتنا بعض دول الغرب من تردد فى منحا ما وعدت به من قروض ، وامتناع البنك الدولى من تمويل مشروع السد العالى (راجع ، دكتور زكريا نصر ، الاقتصاد المصرى ، هيكله وتطوره ١٩٥٦) .  
(٢) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، ١٩٦٥ العدد الأول بر ١٢٩ ، وكان اجمالى القروض والامانات فى عام ١٩٦٣ وحده ١٨٦٦ مليون جنيه وهو أقصى رقم حققته خلال العشرين الأخيرين . وكانت المصادر الاساسية للتسهيلات الائتمانية التى حصلت عليها مصر وخاصة خلال عام ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ هى منطقة الدولار وأوروبا الغربية والمملكة المتحدة .

والإعانات الخارجية خلال السنوات الخمس المشار إليها ٢٧,٩ ٪ من إجمالي قيمة الواردات خلال نفس الفترة <sup>(١)</sup> ، وقد كان الحصول على ذلك القدر من القروض والإعانات خير عون لتخطي الضائقة التمويلية التي سببها عجز المدخوات المحلية عن الوفاء باحتياجات الاتفاق على الاستثمارات المنفذة للخطة الخمسية الأولى للتنمية ذلك المعجز الذي بلغ مقداره خلال سنوات الحطة ١٠٧,٤ مليون جنيتها <sup>(٢)</sup>.

على أن الأمر قد تغير ثانية في النصف الأخير من الستينات ( ٩٧٠/٦٥ ) حيث هبط المتوسط السنوي لما تلقت مصر من القروض والمعونات الخارجية إلى ما قيمته ٣٥ مليون دولار أمريكي ( ١٥٨٤ مليون جنيتها ) ، كما بلغت نسبة صافي المعونات والقروض إلى إجمالي الواردات في الفترة المذكورة ٤٣,٤ ٪ <sup>(٣)</sup>.

فاذا أضيف إلى تناقص حجم التمويل الخارجي وتقلبه على الوجه المذكور ، ما يواجهه بصفة عامة للأوضاع الحاضرة لنجح القروض والإعانات دوليا من تحفظات

---

N.U. Etude sur le Commerce International et le (١)  
Developpement; 1970; Tab. A.4.

(٢) د. حسين عمر ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٣) وتبين شائعة هذه النسبة في مجال مواجهة عبء التمويل الخارجي لاستثمارات التنمية الانتصافية إذا ما قارناها بنسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات خلال الفترة ١٩٧٠/٦٥ حيث بلغت الأجيبة ٨٠,٢ ٪ . يضاف إلى ذلك أن المعصلات السنوية من القروض والإعانات الخارجية كانت خلال الفترة المذكورة شديدة التقلب ومعال ذلك أنها ربما بلغت عام ١٩٦٥ ١٢٦ مليون دولار هبطت عام ١٩٦٨ إلى رقم سلمي قدره ٦٤ مليون دولار.  
U.N. Handbook of International Trade and Development Stat.  
1972, Tab 5.7. p. 231.

وما شيره من مشاكل كنتقيدها بأن تكون فى شكل سلع وخدمات معينة أو تخصيصها لمشروعات معينة — قد لا تكون من المشروعات ذات الأولوية بحسب معايير السياسة الائتمانية الرشيدة . كما قد لا تكون أسعار السلع المقيد بها القرض هى أفضل الأسعار . هذا إلى جانب تزايد أعباء المديونية الخارجية التى تضطر الدولة إلى تحملها وأجل الدفع القصيرة التى قد لا تستطيع الدولة الوفاء فى حدودها <sup>(١)</sup> . إذا ذكرنا كل ذلك تبين لنا إلى أى حد تعتبر وسائل التمويل الخارجى غير ذات فعالية فى الوقت الحاضر للإسهام الفعال فى سد احتياجاتنا الائتمانية المتزايدة ، فضلاً عما يولده الائتجاع إليها أحياناً من مشاكل .

ومثال تلك المشاكل ما سببته المبالاة فى الائتجاع للقروض الأجنبية لتدير مصادر التمويل اللازمة لإستثمارات الخطة الخمسية الأولى للتنمية <sup>(٢)</sup> على وجه لم تراعى به إمكانيات سداد تلك القروض فى الآجال المتعاقد عليها ، مع المبالاة فى التفاؤل بحصيلة الصادرات خلال مدة الخطة ، مما أسفر عن ضرر فى قيمة العملة الوطنية أشاعت الاعتقاد فى تقويم الجنيه المصرى بأكبر من قيمته الحقيقية <sup>(٣)</sup> . كما تسبب ذلك فى إضافة أعباء ثقيلة على ميزان المدفوعات إذ بلغت نسبة إجمالى التزامات أقساط سداد

---

(١) راجع : دكتور محمد زى شافى ، التنمية الاقتصادية ، المرح السابق ، الكتاب الثانى ، ص ٧٢ — ٨٤ .

(٢) بلغت جملة التمويل الخارجى لاستثمارات الخطة المذكورة ، من العملات الأجنبية ، ما قيمته ٦٤٦ مليون جنيه بنسبة ٤١٪ من جملة قيمة الإستثمارات .

(٣) B. Hansen & Marzouk, Development and Econ. Policy (٣) in Egypt, op. cit, p. 233.



للقروض الخارجية وفوائدها خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٩٦٦/٦٥ ، ٣٠٪ من  
حصيلة صادراتها السلعية (١) .

---

(١) هذا في حين لا تزيد النسبة المذكورة لدى مجموع الدول النامية في المتوسط عن ١٠٪ (وزاره الخزانة ، الادارة العامة للبحوث ، تطور التجاره الخارجية في ج.م.ع. خلال  
الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٩/٦٨ ، مذكره ٣٨ ) .  
أنظر كذلك : محمود صفى مراد ، دكتور فؤاد مرسى ، ميزانية النقد الاجنبى والعمويل  
الخارجى للتنمية ، ١٩٦٧ من ٥٢١ ، ويشير الى تقرير مجلس اداره البنك المركزى المصرى  
من عام ١٩٦٦/٦٥ .

## الفصل الثانى

### جهود الانماء الاقتصادى والنمط الملائم له

#### في جمهورية مصر العربية

وتتناول هنا عرض ما تم من جهود الانماء الاقتصادى في مصر بايجاز ثم بيان النمط الاعائى الذى نراه ملائماً لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المنشودة ، تمهيداً لبيان مكان النشاط التصديرى بين أدوات الانماء الاقتصادى في جمهورية مصر العربية .

#### § ١ - جهود التنمية الاقتصادية وانجازاتها في مصر .

فإذا ما استعرضنا في عجلة ما تم في مصر من جهود التنمية الاقتصادية ، ومسا بلته محاولات التنمية من شوط في تحقيق أهدافها ، لوجدنا أن بداية العمل الاعائى للنظم والمخطط ، كان فقط مع بداية الحطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٦١ / ٦٠ : ١٩٦٥ / ٦٤ . فإذا كانت قد سبقت تلك الحطة معاولات للتنمية تمثلت في شكل برامج جزئية - كبرنامج السنوات الخمس ١٩٤٥ / ١٩٥٠ : ١٩٥١ / ٥٠ ، الذى دعت لوضعه ظروف الحرب العالمية الثانية - وما عكسته من آثار سيئة على الانتاج والدخل والعمالة في مصر - وكانت أهدافه استئلال بعض للوارد الطبيعية للمطلة بالبلاد وعلاج البطالة وتنمية حجم الانتاج السلمى والخدمات ، الا أن البرنامج المذكور لم يوجه العناية الكافية للاستثمار الصناعى . كما نذكر تنفيذ الكثير من استثماراته لاستحالة تدبير مستلزماتها من الواردات ، فضلاً عن عدم كفاية الدراسات التى أجريت لاختيار مشروعاته وعدم وجود جهة مختصة بالاشراف العمال على تنفيذه .

وفي عام ١٩٥٢ انشئ المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي في مصر ، بغرض تخطيط التنمية في الاقتصاد المصري بصفة شاملة ، ولكن المجلس المذكور لم يضع اكثر من برامج جزئية في مجالات الزراعة والصناعة والتاجم والمواصلات .

وفي عام ١٩٥٧ عاد ظهور الحاجة للماسة لتحقيق التنمية الصناعية في اطار خطة شاملة ، فوضعت خطة خمسية للتصنيع اعتبارا من نوفمبر ١٩٥٧<sup>(١)</sup> ، استهدفت تنمية الصناعات التحويلية والتعدنية بما يكفل تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق تدعيم الصناعات الاحلالية ، والتوسع في اقامة الصناعات الأساسية<sup>(٢)</sup> ، وكذا صناعات

---

(١) وضمت الخطة المذكورة بمعرفة وزارة الصناعة وفي أعقاب انشائها في يوليو ١٩٥٦ وقصرت قيمة المشروعات الصناعية التي تضمنها البرنامج مبدئيا بنحو ٢٥٠ مليون جنيه تعدلت أثناء تنفيذه الى ٣٣٠ مليون ، وأنشأت الوزارة مجلسا استشاريا للصناعة يضم ممثلين للهيئات والمؤسسات المتصلة بالصناعة ، كما صدر قانون تنظيم الصناعة وتجهيزها عا ١٩٥٨ الذي استوجب اخضاع دراسة اقامة المشروعات الجديدة لأمراف الوزارة ، كما استوجب تحديد مواصفات المنتجات والمعدات المستخدمة في الصناعة ، ونس على انهاء هيئة عامة لدعم الصناعة ، وتنظيم اتحاد الصناعات والفرف .

(٢) بلغت جملة الاستثمارات التي خصصها البرنامج للصناعات الأساسية ١٣٥ مليون جنيه أى بنسبة ٤٠ ٪ من اجمالي استثماراته بعد التعديل . كما توخى البرنامج في اختيار الصناعات الاستهلاكية أن تكون عميقة للعائد السريع وما يحل إنتاجه على السلع المتوردة قدر الامكان . وكان من أهم مشروعات الصناعات التحويلية التي تضمنها البرنامج استكمال مصنع الحديد والصلب وصناعة السماد والصدودا الكاوية والاسمنت وهريات السلك الحديدية والمحولات الكهربائية والسيارات ومحركات الديزل وآلات النزل .

كما اهتم البرنامج بالصناعات التعدنية التي تنى باحتياجات الصناعات المعالجة من الخامات

التصدير الناجحة ، وذلك كله بهدف زيادة الدخل القومي فضلا عن التوسع في العمالة .

ثم صدرت الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ، يوليو ١٩٦٠ - يونيو ١٩٦٥ التى استهدفت العمل على مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات من أجل رفع مستوى معيشة السكان ورفاهيتهم . وروعى في وضع الخطة تحقيق التوازن في أنصبة القطاعات المختلفة من النمو ، على وجه يكفل مجابهة تزايد الاحتياجات الاستهلاكية مع تهيئة امكانيات التوسع الاقتصادى من المصادر الانتاجية والحوامات ، وتحسين للوقف الخارجى بزيادة الصادرات والتقليل من الواردات . فتضمنت الخطة العمل على احداث التنوير الهيكلى لبناء الانتاجى ، عن طريق تحرير الاقتصاد من سيطرة القطاع الزراعى ، والانطلاق في التصنيع . وتطلبت تقديرات الخطة تحقيق نمو في الانتاج الزراعى بنسبة ٦٠ ٪ خلال عشر سنوات . ومع ذلك تطلبت أن يكون تطوير الانتاج الصناعى بخطى اسرع واوسع مدى من التقدم الاقتصادى عموما . وفي اطار التوزيع النسبى للانتاج الصناعى بتقديرات الخطة ، روعى الاهتمام بتنمية الصناعات ذات الطابع الانتاجى ، التى قدر لها ان ترتفع نسبة انتاجها من سدس اجمالى انتاج الصناعة والكهرباء في أولى سنوات الخطة الى الثلث تقريبا في السنة العاشرة ١٩٦٩ / ١٩٦٠ . كما روعى تدعيم قطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادى كالنقل والتخزين وللواصلات والاسكان بحيث يرتفع الرقم القياسى لها من ١٠٠ في أولى سنوات الخطة الى ١٦٠ في العام

---

المختلفة والتي يتيسر تصدير انتاجها . وكذا بمشروعات الخدمات العامة اللازمة لمعاملات البحث كالمطرق والوانىء ، والمطارات . هذا فضلا عن الاهتمام بصناعات البترول وعمليات التنقيب عنه ، ومشروعات تأهيل الفنيين ورفع الكفاءة الانتاجية . (وزارة الصناعة ، الصناعة في عشر سنوات ، يوليو ١٩٦٢) .

المآشر . (١)

وباستعراض النتائج الرئيسية لتنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية ، تبين أنها قد أسفرت عن تحسن في نصيب الفرد من الدخل ، كنتيجة لزيادة الدخل القومي بمعدلات فاقت معدلات الزيادة في السكان ، حيث بلغت نسبة زيادة الدخل القومي في السنة الخامسة للخطة ١٩٦٥ / ٦٤ عن سنة الأساس ١٩٦٠ / ٦٠ ٣٧١٪ .  
بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٦.٥٪ ، كما بلغ معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الدخل خلال الفترة ٣٨٨ وذلك بالرغم من الزيادة الفعلية في نمو السكان بمعدل سنوي ٢٨٨ علماً بأن هذا المعدل الأخير يجاوز للتوقع لنمو السكان في الخطة بمقدار ٤٠٪ سنوياً (٢) .  
ويقابل المعدلين المذكورين لنمو الدخل القومي الاجمالي ونصيب الفرد من الدخل خلال سنوات الخطة ، معدل نمو سنوي في كل من الناتج الحقيقي الاجمالي ونصيب الفرد منه خلال الفترة ١٩٦٠ / ٥٠ ٥٤ ، ٢٩٪ . على التوالي . (٣)

وقد بلغت نسبة التنفيذ من استثمارات الخطة الخمسية الأولى المقررة ، ٩٣١٪ .

---

(١) لجنة التخطيط القومي ( رئاسة الجمهورية ) - اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنوات الخمس ١٩٦٥ / ٦٠ وبلغت جملة استثمارات الخطة ١٥٧٦٩ مليون جنيهاً خص منها قطاع الصناعة والكهرباء ٣٤١٪ . والزراعة والرى والسد المال ٢٣١٪ .  
وقد استهدفت زيادة الانتاج بنسبة ١٢٦٪ والدخل القومي بنسبة ١٧٪ . والصادرات بنسبة ٣٥٤٪ .

(٢) حل سعري ، سنوات التحول الاشتراكي وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، ١٩٦٦ ،

ص ٥٠ .

UN. Handbook of International Trade and Dev. Statis, (٣)  
1972, Tab. 6.2.

من اجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاعات السلمية ، وكانت نسبة النفوذ في قطاع الصناعة ٩٠٫٨ ٪ ، وفي قطاع الكهرباء ٧٨٫١ ٪ . كما تطور الانتاج في القطاعات الرئيسية بنسبة زياده في السنة الخامسة تفوق سنة الأساس ، بمقدار ١٦٫٨ في الزراعة ٣٥٫٣ في الصناعة ، ١٠٫٦ في الكهرباء ، و ٧٫٧ في التشييد ، وكانت نسبة الزيادة في المجموع الكلي للانتاج ٣٦٫٤ ٪ .<sup>(١)</sup> اما المآلة فكانت اعلى نسب لنموها في السنة الخامسة عن سنة الأساس ، هي في قطاع التشييد يليه الكهرباء ثم الصناعة ، حيث بلغت في القطاعات المذكورة ٨٦٫٦ ، ٥٩٫٣ ، ٣٧٫١ ٪ .<sup>(٢)</sup>

ولم يعقب الخطة الخمسية الأولى للتنمية ، خططاً أخرى طوية او متوسطة الأجل تستكمل بها مسيرة العمل الانثائي للنسق للترابط . حيث اكتفى منذ ذلك الوقت بخطط سنوية ، عادت بمجهود التنمية لما يشبه نظام البرامج الانثائية الجزئية . هذا وان كان قد اعلن مؤخرًا عن اصدار خطة عشرية جديدة عن الأعوام ٧٣ / ١٩٨٣ وتقدر استثمارات الخمس سنوات الأولى منها فقط بمبلغ ٣٢٠٠ مليون جنيتها .<sup>(٣)</sup>

---

(١) الجهاز المركزي لتعبئة العامة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية العامة ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ٣٩ .

(٢) وكانت نسبة زياده المآلة في اجمالي القطاعات السلمية ٢٢٫٩ ٪ . وفي المجموع الكلي لمآلة ٢٢٫١ كما بلغت في قطاع الزراعة ١٦٫٥ ٪ .  
( المرجع أعلاه ، ص ٢٥ ) .

(٣) أعلن عن الخطة المذكورة في برنامج الفصل الوطني بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٧١ ، وتستهدف زياده الانتاج الصناعي بنسبة ١٢٠ ٪ خلال عشر سنوات بمعدل نمو سنوي ١٢ ٪ . وزياده الانتاج الزراعي بمعدل نمو سنوي ٤٫٢ ٪ . ( جريدة الاهرام ٢٥ يوليو ١٩٧١ ) .

فإذا ما استعرضنا محصلة جم - ود الإنماء الاقتصادى من خلال الخطط السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في الفترة التالية على سنوات الخطة الخمسية مضافا إليها فترة الخطة المذكورة ، باجمال معدل النمو السنوى للنتائج الحقيقى الكلى ونحو نصيب الفرد منه عن الفترة ٦٠ / ١٩٦٩ ، لوجدنا أن المعدل الأول قد بلغ ٤ر٤ والثانى ١٩ر١<sup>(١)</sup> . ومعنى ذلك أن معدلات النمو الاقتصادى في مصر كانت في خلال عقد الستينات أقل منها خلال عقد الخمسينات . وهو ما يرجع أساسا لتدهور تلك المعدلات في السنوات التالية على عام ١٩٦٥ . وقد هبط معدل نمو نصيب الفرد في مصر من النتائج الحقيقى عام ٦٨ / ١٩٦٩ الى ١٨٨ .

أما من تطورات مظاهر التنوير الميكلى في البنيان الاقتصادى فكان أهمها<sup>(٢)</sup> نمو إجمالى قيمة الصناعات التحويلية من ٩٥٢٢ مليون جنية عام ٦٤ / ١٩٦٥ إلى ١٣٧٦٣٣ مليون جنيته عام ٦٩ / ١٩٧٠ ، وكذا إجمالى قيمة الإنتاج الصناعى من ١١٤٠٢١ مليون إلى ١٥٧٩٢٢ مليون في نفس الفترة<sup>(٣)</sup> . يضاف إلى ذلك ما عرفتته

---

U.N. Handbook of Inter. T.... 1972; op. cit, Tab. 6.2 (١)

وبالمقارنة بمعدلات نمو النتائج الحقيقى ونصيب الفرد منه في الميناه السابق القياس عليها من الدول نجد أن الاول كان بكل من اليونان واسبانيا ٤ر٧ ، ٦ر٦ والثاني ٧ر٦ ، ٦ر٦ بالدولتين على التوالى .

(٢) يرجع لبيان تغيراته نسب اصنام قطاعات الانتاج الرؤسبة في توليد الناتج القومى الاجالى وكذا تطاور توزيع القوه الساملة بين القطاع الزراعى وسائر القطاعات الاخرى ، في المبحث السابق .

(٣) ج.م. القيمة والإحصاء المؤشرات العامة يوليو ١٩٧١ من ١١٣  
كما تطورت الارقام القياسية لدخ القومى لكل من الزراعة والصناعة على الوجه  
التالى ( ٦٠ / ١٩٦١ = ١٠٠ ) .

الأرقام القياسية لتطور مقدار الطاقة المولدة ولتقدرة المركبة على الوجه التالى :

١٩٧٠/٦٩	١٩٦٥/٦٤	١٩٥٢	
٣٥٤	٤٨٩	١٠٠	الطاقة المولدة
(١) ١١٣٥	٦٦٠	١٠٠	التقدرة المركبة

أما تكوين رأس المال الثابت والمخزون فقد هبطت نسبته إلى إجمالى النسيج القومى من ٩٥ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ١٢ ٪ عام ١٩٦٨ (٢).

#### § ٢ - النمط الملائم للاندما الاقتصادى فى مصر

وإعلاء لما سبق يانه بالباب التمهيدى فى مستهل بحثنا عن النمط الملائم للدول النامية محل دراسقتنا بوجه عام ، نمود هنا — وبمد أن استعرضنا معالم التخلف الاقتصادى فى مصر وجهود التنمية الاقتصادية التى كرسست لتتصدى لها وما أسفرت عنه تلك الجهود من إنجازات — نمود لتركز الضوء على ما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية فى المرحلة الراهنة فى مصر من أسس واتجاهات تسيير عليها ، ووسائل تتذرع بها ، على وجه تراعى من خلاله ظروف اقتصادنا — بما يكبل انطلاق نمونا من معوقات وشوائب وما هو متاح لدينا من إمكانيات وموارد — مع الاستفادة من نتائج تجاربنا وخططنا الأنماثية السابقة .

---

١٩٧٠/٦٩	١٩٦٥/٦٤	١٩٦١/٦٠	١٩٥٢/٥١	
١٩٢	١٤٥	١٠٠	٦٣	الزراعة
١٩٦	١٥٠	١٠٠	٤٣	الصناعة

(جـ- القبة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، يونيو ١٩٧١ ) .

(٢) جـ-م- القبة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧١ ، ص ١١٣ .

(٢) U.N. Handbook of Intern. Trade.. 1972; op dit, Tab 6.3.



فنبينا للنهوض بنصب الفرد الحقيقى من الدخل ومستوى رفاهيته ليتناسب مع مثله بالدول الفية ذات الاقتصاديات المتقدمة . هو الارتفاع بمستوى الطاقة الانتاجية كفاءة وحجبا ، وذلك من خلال التطوير الميكلى للبناء الاقتصادى بالاستعانة بكل ما يمكن تعبئته وتجميعه من فائض اقتصادى يتولد عن التوسع فى استخدام مواردها المتاحة واستيعاب الطاقات الكامنة فيها ، ثم توجيه ذلك الفائض إلى الاستثمار للنسج فى طريق الاعاء الاقتصادى .

وإذ تتضمن دراسنا لاستراتيجية المستقبل من أجل التنمية الاقتصادية ، مراجعة لنتائج تجاربنا السابقة واسترشاداً بتقييمها فلننا نجمل بيان ما نراه ملائماً فى هذا الصدمببتدئين بالخطوط الرئيسية التى تتعلق بالمعالم الرئيسية للعملية الانمائية بوجهعام ثم نقيمها بما يتعلق بالتنمية الصناعية واستراتيجية التصنيع على وجه الخصوص .

والنسبة للمعالم الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية ، وبالرغم مما تحقق خلال تنفيذ خططها من إنجازات غير قليلة ، فإن أموراً هامة تسترعى النظر فتفرض ضرورة الاهتمام بها فى سياسنا الانمائية مستقبلا . وبرز تلك الأمور فى الإطار التنظيمى لعملية التنمية هو تقطع العمل التخطيطى وعدم اتصال الخطط وتناسق الأهداف من خلالها بين الزمن الطويل والزمن القصير ، كما أن أبرزها من ناحية مقومات العملية الانمائية صالة الفائض الاقتصادى للتاح لاستثمارات التنمية بما يكسبه ضعف الميل المتوسط والحدى للادخار وارتفاع الميل الاستهلاكى ، وتواضع مستوى الانتاجية والكفاءة الاستثمارية . وبسبب ذلك كان تدهور المعدل المتوسط للنمو الاقتصادى خلال السنينات عنه فى الخمسينات فضلا عن البطء الشديد الذى يبدو فى التغيرات الهيكلية للبيان الاقتصادى ، يضاف إلى ذلك أن انجمهاات التوسع الانتساجى — وخاصة فى القطاع الصناعى — لم تسط للأهسواق الخارجية ما يكفى من الاهتمام ، بل اعتمد نشاط التصدير على سياسة تعزيف الفائض

الإنتاجي ، حيث كان محور الاهتمام هو التركيز على الصناعات الاحلالية .

فن ناحية التخطيط للتنمية الاقتصادية في مصر ، لابد من مواصلة ربط العمل الإنمائي بخطة طويلة الأجل — خمسة عشر عاما مثلا — يكون الهدف الأساسي فيها النهوض بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد من خلال التغيرات الهيكلية الممكنة ، على أن تلتحق من تلك الخطة وفي ارتباط تام متواصل بها خطط قصيرة المدى يمكن أن ترمى اعتبارات التوسع في العمالة وكفاية الاستهلاك، في الحدود التي لا تتعارض مع أهداف خطة المدى الطويل .

ولقد كان في هبوط متوسط المعدل السنوي للنمو الاقتصادي في النصف الأخير من العقد الماضي — بعد ما تحقق لهذا المعدل من ارتفاع خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى للتنمية ١٩٦٥/٦٠ — خير دليل على ما يمكن أن يحققه العمل الإنمائي المشطط من انجازات لا تتأتى من خلال الجهود المتفرقة غير المنسقة في المدى الطويل أو المتوسط .

فالتخطيط الشامل طويل المدى في مصر ، هو السبيل للنهوض بالقسرة الإنتاجية للاقتصاد من أجل زيادة الانتاج والدخل بمعدلات سريعة متصاعدة تلاحق النمو السكاني المضطرد ، فضلا عن اختيار النموذج الملائم للأنماء الاقتصادي على وجه يتحقق به توازن قطاعات الاقتصاد القومي من خلال أفضل استخدام للموارد المتاحة (١) . وبذلك لم يعد هناك مكان لخطة سنوية متفرقة — لا يربطها إطار شامل للمدى الطويل — كتلك التي سارت عليها جهود التنمية الاقتصادية منذ عام ١٩٦٦ ولمدة سبع سنوات .

---

(١) د. حسين عمر ، تطور الاقتصاد في مرحلة التجول الاشتراكي ، المرجع السابق ،

وعلى خطط التنمية الاقتصادية الجديدة أن تستوحى ما أسفر عنه التطبيق في الخطط السابقة من تجارب ، فتتصدى لحل المشاكل التي واجهت تلك الخطط السابقة . ولم يعد تكرير الأخطاء على حجم الاستثمار هو حجر الزاوية ، بل أن الشروط التي قطعته الخطة الأولى في هذا السبيل وما توافر لدينا في الفترة السابقة من قدرات فنية وكفاءات إدارية في مجال تخطيط الاستثمار ينبغي أن يكون ركيزة التخطيط الانتائى للفترة المقبلة . هذا وإن كان الأمر لا يزال يتطلب المزيد من الجهود في تطوير أساليب التخطيط بما يكفل بلوغ أقصى استخدام للموارد المتاحة على المستوى القومي عن طريق الاستعانة بدوال التحليل الموضوعية *objective function* ، مع استكمال النقص في البيانات الإحصائية الضرورية للعمل التخطيطي الشامل (١) .

أما عن مظهر ضالة الفائض الاقتصادي الناتج للاتفاق على استثمارات التنمية الاقتصادية فهو ما يحتاج تلافيه لجهود كبيرة تميز جنباً إلى جنب مع تخطيط الاستثمار وسائر الجهود الإنمائية . حيث يجب أن يتصدر العمل الإنمائي ، تحرير الموارد المعطلة أو غير المستغلة ، سواء منها ما هو راكد محلياً في أعمال غير منتجة أو مبعثر في استهلاك ترفي ، أو ما يتسرب للخارج من خلال عمليه الاستقطاب التي يمارسها الاقتصاد الأميركي إلى السيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية .

---

B. Hansen & G. Marzouk, Development and Economic Policy in Egypt, 1965, p. 313.

كما يحتاج الأمر إلى تطوير أسلوب التخطيط القائم على ما يسمونه *Stage by Stage* التي كان استخدامها ، على الأخص في تخطيط التجارة الخارجية ، قرر Tinbergen من أبرز نقاط الضعف في الخطة الخمسية الأولى للتنمية في مصر ، ويمكن في هذا الصدد اتباع المزيد من الأخذ بمبدأ المزايا المقارنة في تخطيط قطاع العالم الخارجي ضمن إطار الخطة الشاملة .

ومن أجل زيادة ائماننا للاقتصادى الناتج للتنمية ، وثلاثيا لما ينشأ من ضغوط  
تضخيمه واختلال لميزان المدفوعات فى مصر ، ينصح Hansen & Marzouk  
بإستخدام السياسة الضريبية بزيادة الضرائب غير المباشرة فقط على السلع  
التي يضطرب الطلب الاستهلاكى عليها بصورة تضخمية ، مع خفض أو إلغاء ما يمنح من  
إعانات لتلك السلع . إذ يساعد ذلك فى ضل الاوضاع التنظيمية الحالية للتجارة على  
زيادة الحكومة أو القطاع العام لهامش الربح الصافى للتولد عن تلك السلع ، وهو  
ما يتحقق معه زيادة المدخرات العامة دون التأثير على الطلب الاستهلاكى العام .  
وفى مجال سياسة موازنة المدفوعات الخارجية ، فحيث ان ضغط الواردات من شأنه  
الاضرار بمجموع الإستثمار ، فان العمل على زيادة الصادرات باستخدام السياسة السعريّة  
والضريبية للتقليل من الاستهلاك المحلى من السلع القابلة للتصدير ، سواء من الحاصلات  
الزراعية كالأرز أو من السلع المصنوعة كالملابس والمنسوجات القطنية ، يكون هو السبيل  
لزيادة المدخرات ودعم الإستثمار دون التأثير على مستوى الإنتاج الجارى .<sup>(١)</sup>

وبوجه عام فان زيادة المدخرات فى مصر ، تتوقف بدرجة كبيرة على ضغط  
الانفاق للإستهلاك الحكومى بوجه خاص — حيث يبدى هذا الجانب من الاستهلاك  
المحلى تزايدا ملحوظا فى الآونة الأخيرة كما سلف بيانه — كما تتوقف على استخدام  
السياسة الضريبية للحد من التزايد السريع للإستهلاك الفئائى الفردى .<sup>(٢)</sup>

---

Hansen & Marzouk, op. cit, p. 232-240 (١)

على أن تلك السياسة يجب أن تراعى فى جميع الأحوال ظروف الطلب الخارجى ومدى اختلاف  
مرونته فى الأسواق المختلفة ، كما يجب أن تراعى عدم التأثير على المساحات المخصصة لزراعة  
القطن أو التأثير على صادراته .

(٢) فيجب أن تراعى مع اتجاه التحويل نحو المحسن — وتزايد المساواة فى توزيعها —  
العمل على خفض الطبقات ذات الدخل المنخفضة وأصحاب الدخل المحدود من الانفاق.

ولا يقتصر الأمر على توليد الفائض الإقتصادي أو زيادة للدخرات من أجل تحقيق الكثافة الإستثمارية، بل إن ترشيد استخدام الفائض الإقتصادي المتسول، وتوجيهه لأفضل نواحي الإنفاق تنعما من وجهة نظر التنمية الإقتصادية، لتشكيل ركنا هاما يجب مراعاته في خطة التنمية الجديدة بما يانم معه توفير الإمكانيات والأجهزة الإدارية ذات الكفاءة المناسبة لذلك (١).

ومن جهة التطوير الهيكلي لبناء الإقتصادي في مصر، وما عكسته جهود التنمية في الآونة الأخيرة من آثار في هذا العدد، فلقد لوحظ ان ما تحقق في هذا السبيل كان - بالرغم من نمو حجم الإنتاج الجارى ونمو النشاط الصناعى - متواضعا غناية التواضع. وآية ذلك ما أوضحناه من أن تطور نسبة إسهام كل من القطاعين الصناعى والزراعى في توليد الدخل خلال الستينات وهى الفترة التى شتملتها أكبر جهود التنمية الإقتصادية في مصر حتى الآن، كان الآتى :-

١٩٧٠/٦٩	١٩٦١/٦٠
٣٠.٢	٣٠.٠ الزراعة
٢١.٢ (٢)	٢١.٤ الصناعة

= الزامى الضرائب . كما يلزم إعادة النظر في نظم الضرائب غير المباشرة والإعانات للعمل على تعديلها، بما يمنع حدوث الآثار الضارة على توزيع الدخل ( أنظر *Hansen & Marzouk, op. cit, p. 313-15.*

(١) *Ibid, p. 316*

(٢) وبذلك كان مظهر التحول البنائى في لاهية النسبة للقطاعين المذكورين خلال الخمسينات، أحسن حالا من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، حيث كانت نسبة إسهام كل من القطاعين في الدخل عام ١٩٥٣/٥٢، في ٣١.٣ للزراعة انخفضت في بداية الستينات بنسبة ٢.٣٪ وكانت ١٥.٧٪ للصناعة ارتفعت في بداية الستينات بنسبة ٧.٠٪.

: ومن ناحية أخرى نمو النشاط الصناعي - في غمار التنمية الاقتصادية - على التفسير البنائي للاقتصاد ، كان تطور الأرقام القياسية للمستوى العام للمالة في مصر أبطأ من تطور أرقام المالة في القطاع الصناعي ، وهو ما يبدو مما يلي : -  
تطور الأرقام القياسية للمالة في مصر ٦٠, ٦١ : ٦٨/١٩٦٩<sup>(١)</sup>.

$$(100 = 1963/62)$$

١٩٦٩, ٦٨	٦٥/٦٤	٦٣/٦٢	٦١/٦٠	
١١٧ر٢	١٠٧ر٤	١٠٠	٩٤ر٨	المستوى العام للمالة
١٢٢ر٧	١١٣ر٧	١٠٠	٨٦ر٢	المالة في القطاع الصناعي

ولم يكن الفضل في انخفاض حجم البطالة بالقطاع الزراعي يرجع أساسا لنمو النشاط الصناعي ، وذلك لاستيعاب التوسع الرأسى في الزراعة ذاتها لأعداد كبيرة من المتعطلين فيها ، بل على العكس زاد عدد المتعطلين في فئة العمال الحرفيين من ٥١٥ ألف عام ١٩٦١/٦٩ إلى ٧٣٥ ألف عام ١٩٦٨/٦٧ . وفي فئة الأعمال الفنية والمهنية من ١٤ ألف إلى ٨٧ ألف في نفس الفترة<sup>(٢)</sup> .

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع الأرقام القياسية للمالة في قطاع الصناعات التحويلية قد تركز في الفترة ١٩٦٤/٦١ في فئة الإداريين أكثر من اتجاهه إلى فئة العمال<sup>(٣)</sup> .

(١) I.L.O. Yearbook of L.S. ..., 1970, P 330, 336.

(٢) Ibid, p. 426.

(٣) كان تطور الأرقام القياسية للمالة في قطاع الصناعات التحويلية في الفترة ٦١/١٩٦٤ كما يلي :

يوليو ١٩٦٤	يناير ١٩٦٢ / ٦١	يوليو ٦١
١٤٣ر٧	١٠٠	اجالى المستخدمين
١٢٧ر٦	١٠٠	فئة عمال
١٥٩ر٧	١٠٠	فئة إداريين

وهكذا يبدو أن التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية لا تزال تحتاج لشكركيس الكثير من جهود الانعاش الاقتصادي في مصر من أجل الخروج من ذلك الأسلوب القدي يفرضه الإنتاج الزراعي على التكوين الهيكلية للنشاط الاقتصادي والتحول نحو جهاز إنتاجي تحتل الصناعة فيه المركز الرئيسي في المدى الطويل ، فتنطلم بتوليد الجانب الأكبر من الدخل وبتشغيل الاعداد المتزايدة من الأيدي العاملة .

كما يتطلب التنوير الهيكلية من أجل توفير الفرص للتزايدة للعمالة في مصر ، مع مراعاة أهداف واعتبارات الانعاش الاقتصادي بها ، أن يكون نمو قطاع الخدمات في اتجاه أنواع الخدمات التي تتمشى مع نمو الإنتاج للمادى في غيار عملية للتنمية الاقتصادية في مجموعها . (١) ومن المعروف ان جانباً كبيراً من المستغلين بقطاع الخدمات في مصر يمارسون أعمالاً غير منتجة ، ويمثلون بالتالى حالة بطالة ومثال ذلك ذات البائعين الجانبين والكثير من المشتغلين بأعمال الوساطة والمضاربة وغيرها .

وقد لوحظ بوجه عام ان هدف التنوير الهيكلية عن طريق التوسع في العمالة

---

== (ج.م). العينة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧١ م ص (٣٠) .

هذا فضلا عن أن قطاع الزراعة ذاته لم يستطع أن يخلص من فائض العمالة به خلال سنوات المحطة الخمسية الاولى حيث سار معدل النمو السنوى لقوة العمل المدنية في الزراعة والبالغ نمو ٩ر١٪ - في اقتراب من معدل النمو السنوى للسكان .

(راجع ، دكتور حسين عمر ، للرجع السابق ، ص ٩٨) .

(١) لوحظ وجود نسبة اسهام قطاع الخدمات في اجمالي الدخل القومي خلال المحطة الخمسية الاولى للتنمية ١٩٦٥/٦٠ ، حيث كانت تلك النسبة ٤٤ر١٪ في أول سنوات المحطة ولم تتجاوز ٤٤ر٦٪ في آخر سنواتها ، وذلك بالرغم مما تحقق لقيمة إنتاج الخدمات الجماهيرية — في غير قطاعات النقل والمواصلات والفقرين والتجارة والمال والاسكان والمرافق — من زيادة بلغت ٥٩ر١٪ خلال سنوات المحطة . ( المؤشرات الاحصائية ، يونيو ١٩٦٦ م ص ٤١ ) .

بمطاعات الإنتاج غير الزراعية لم يكن مغل الاهتمام الكافي بالخطوة الأولى للتنمية الاقتصادية . فال توزيع النسب لقوة المشتغلين على القطاعات الرئيسية المختلفة ، لم يكن يتضمن زيادة نسبة المشتغلين بالقطاع الصناعي بأكثر من ١٠ ٪ خلال الفترة من ١٩٦٠ / ٦٩ إلى ١٩٧٠ . فكان التوسع في العمالة في إطار الخطوة المذكورة يعتمد بصفة رئيسية على التوسع الأقصى في الزراعة. (١)

وربما كان فيما سبق بيانه بشأن جود حركة التغير الهيكلي في اتجاه زيادة فرص العمالة بالقطاع الصناعي وزيادة أهميته النسبية بالقياس إلى القطاع الزراعي ، السبب في تحلف نسبة بطالة في إطار الخطوة الخمسة الأولى للتنمية ، تقدر بنحو ٧٠ ٪ (٢)

ولما كان الضغط السكاني في مصر وزيادة عنصر العمل نسبيا عن عناصر الإنتاج في الأخرى هي من بين أهم أسباب انخفاض إنتاجية العمل بها ، فإن توجيه العناية لمهدف زيادة العمالة من أجل امتصاص فائض الأيدي العاملة وخاصة من القطاع الزراعي ، يجب أن تكون من بين أهداف الزمن القصير . ويكون السبيل إلى ذلك زيادة الاستثمار في قطاعات النشاط الأخرى غير القطاع الزراعي ، على وجه يتحقق من خلاله التناسق بين عرض عنصر العمل وعرض سائر عناصر الإنتاج الأخرى .

ن الكثافة السكانية في مصر — وفي الدول النامية المشابهة معها في الظروف الاقتصادية — بدلا من أن تكون أحد مصادر تخلفها ، كما تذهب إليه خطأ بعض الكتابات ، يجب أن تتحول في ظل التنمية الاقتصادية — ومن خلال التغيرات الهيكلية الهادفة لتحقيق التناسق والتناسب بين عناصر الإنتاج — إلى ميزة نسبية

(١) أنظر إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية ١٩٦٥/٦٠ ص ١٧ .

(٢) معهد التخطيط القومي ، الإطار المبدئي لتخطيط القوى العاملة في السنوات ١٩٨٠ مذكورة رقم ٦١٢ ، ١٩٦٥ ، ص ٩ .



تستل بمقتضاها الأيدى العاملة الرخيصة على وجه تتحقق به الكفاءة الاقتصادية لاستخدامات الموارد — وخاصة في صناعات التصدير — لما يتضمنه ذلك من تطبيق مبدأ النفقات المقلية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالبلد .

كما ينبغي أن تتضمن سياسة التطوير الهيكلي للجهاز الانتاجي ، تركيز الاهتمام في خطط المستقبل ، على عنصر الكفاءة الإنتاجية ، وخاصة في القطاع الصناعي . فإذا كانت السياسة الاستثمارية قد اعتمدت في إنجازاتها بخطة للتنمية الاقتصادية الأولى — في قطاعات الصناعة والتعدين والكهرباء — على عنصر الكفاءة الاستثمارية من ناحية حجم الاستثمارات فضلاً عن عنصر توزيع الاستثمارات فإن الخطوة القادمة يجب أن تعتمد على زاوية الكفاءة الاستثمارية — ومن الضروري لذلك الاهتمام برفع مستوى الانتاجية في صورتها ، وانتاجية وحدة العمل وانتاجية وحدة المواد الداخلة في الانتاج . وذلك حتى يمكن استخدام الموارد الاقتصادية على الوجه الأمثل وتحقيق أعلى معدلات للنمو بأقل التكاليف الاقتصادية الممكنة<sup>(١)</sup> . وعلى قدر ما نستطيع أن نخففه في مجال الارتفاع بمستوى الكفاءة الانتاجية وتطوير أساليب الانتاج — سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي — سيتوقف انطلاقنا في مدارك النمو وملاحقة التقدم الفني الكبير الذي سبغت غوره البلاد المتقدمة .

---

(١) سيد احمد البواب ، العوامل المحددة للنمو في التعدين والصناعة والكهرباء في الحمة الخمسة الأولى للتنمية في ج.ع.م. ، مصر المعاصرة ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ١٧٣ ، ١٧٤

ويتطلب ذلك في نظر الكاتب وضع برنامج يتضمن العمل على الارتفاع بالقدرة الادارية والتنظيمية في وحدات الانتاج ، والتوسع في التدريب المهني وتدعيم التعليم الفني فضلاً عن تطبيق نظم الحوافز .

ويتطلب ذلك بصفة مستمرة الاستفادة بنشاط البحث العلمى لاستكشاف كل ما يمكن الاستفادة منه ، من موارد أو طاقات كامنة وربط مستوى جودة الإنتاج الحلى بالمستويات الماثلة بالدول الصناعية للتقدمة ، فضلا عن ربط التزايد فى الأجور بتقديم مستوى الإنتاجية<sup>(١)</sup>.

ولا تزال آفاق الاستفادة من البحث العلمى كأحد أدوات التخطيط الطويل المدى للتنمية الاقتصادية فى مصر ، واسعة — وخاصة فى المجال الصناعى — حيث يمكن من خلال تطوير الكفاية وتحسين أساليب الإنتاج ، والنهوض بمستوى الاستفادة من العنصر البشرى ، تحقيق الكثير من الإنجازات التى نهوض بها ندرة بعض الموارد الطبيعية عندنا<sup>(٢)</sup>.

كذلك فالتنمية الزراعية دورها الكبير — فى بلد كصر لا تزال الزراعة تتأخر على نشاطه الاقتصادى — فى تعزيز إمكانيات التطور الميكلى من أجل رفع مستوى العاطفة الانتاجية ودفع قوى التصنيع . فأولية التنمية الصناعية فى مقام التأثير الميكلى من أجل الإنعاش الاقتصادى ، لا تنفى أبداً التقليل من شأن إسهام القطاع الزراعى فى هذا السبيل .

وتلك مصر من الزايا الطبيعية كخصوبة التربة واعتدال المناخ ما يمكن لتنمية الزراعة بها من تحقيق أكبر الانجازات الانتاجية عن طريق تحسين غلة الأرض<sup>(٣)</sup> ،

(١) دكتور حسين عمر ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

(٢) دكتور محمد محمود الامام ، دور البحث العلمى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يونيو ١٩٦٧ ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة ٧٨٤ ص ٣٥ .

(٣) وينذهب رأى — مقال فيه — الى اعطاء التنمية الزراعية من خلال التوسع الرأسى ، الاولوية الزمنية لحل مشكلة التنمية الاقتصادية فى مصر ، بصفتها الحل الاسرع والافضل لمسكلة من حيث احتياجها لعنصر رأس المال (راجع ، هنرى مونيه ، مشكلة تنمية الاقتصاد القومى نه

باستخدام الخصبات وأساليب الزراعة الحديثة والعناية بالإرشاد الزراعي .  
وفي مقدمة ماتسهم به للتنمية الزراعية في مصر ، ماتقوم به من دور حيوى فى  
عملية التكوين الرأسمالى من أجل تدعيم القدرة الإنتاجية ، حيث يتم ذلك من  
خلال انماش الصادرات الزراعية كوسيلة للحصول على النقد الأجنبي ، الذى يندى  
قدرتنا الاستيرادية اللازمة لامداد القطاع الصناعى بما يحتاجه من سلع إنتاجية  
ومواد وسيطة<sup>(١)</sup> .

كذلك تتضح أهمية الانتاج الزراعى لمساندة النشاط الصناعى فى مصر ، من  
اعتبار صناعاتها الرئيسية — فى الحصول على مستخدماتها الوسيطة — على القطاع  
الزراعى . إذ اتجهت حركة التصنيع منذ مراحلها الأولى إلى مجالات تصنيع  
وتجهيز المواد الأولية الزراعية المتوافرة ، حيث تحت صناعات الغزل والنسيج  
والصناعات الغذائية<sup>(٢)</sup> . وهى الصناعات التى تشكل قيمة إنتاجها فى الوقت الحاضر  
نسبة كبيرة من إجمالى قيمة إنتاج الصناعات التحويلية ، مما بلغ عام ١٩٦٩/٦٨  
١٩٦٩/٦٨ .<sup>(٣)</sup>

ولقد قطعت الجهود الإنمائية فى مصر شوطا لا بأس به فى مجال التنمية الزراعية  
حيث كان الفضل فى زيادة قيمة الانتاج الزراعى خلال سنوات الخطة الخمسة الأولى .

---

== تربيت مريت غالى ، ١٩٥٣ من ٤٧ .

(١) وتتأخر أهمية هذا الدور للقطاع الزراعى ، مع قيام الصناعات الثقيلة الوطنية  
بحرور الزمن ، حين يبدأ الأخيرة فى امداد القطاع الصناعى بجانب كبير مما يلزم من السلع  
الرأسمالية .

El Kammash, op. cit, p. 7.

(٢)

(٣) مصدر الأرقام الاساسية : المؤشرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧٧ من ١٢٣ .

المتنبية يرجع أساساً للتوسع الرأسى فى الزراعة<sup>(١)</sup> ، كما اتخذ الكثير من إجراءات تنظيم العلاقات الزراعية كأعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقى بغرض تقليل التفاوت بين الطبقات وإصدار قوانين الإصلاح الزراعى .

وإذا كانت جهود تطوير الزراعة فى مصر واستخدام أساليب البحث العلمى قد أسهرت عن كثير من النتائج المبدية — على وجه جنب الدولة فى كثير من الأحيان الحاسائر الناجمة عن تدهور خصوبة التربة أو هبوط مستوى السلالات الزراعية<sup>(٢)</sup> فإن الكثير من الجهود الانعائية فى مجال رفع إنتاجية العمل الزراعى بوجه عام لاتزال فى بداية الطريق .

وأخيراً فإن من أمم ملاحظ على سياسة الانعاء الاقتصادى فى مصر أن خطط التنمية السابقة لم تكن تعامل قطاع العالم الخارجى ، وبالأخص نشاط التصدير ، على أنه جزء متمم لمنافذ تصريف الإنتاج المحلى ، على الوجه الذى يساعد به امتداد الأسواق الخارجية أمام إنتاجنا فى النهوض بجميع الإنتاج وخفض نفقته وتحقيق وفورات الإنتاج الكبير فضلاً عن تحقيق الاستخدام الأكفأ لمواردنا الاقتصادية من خلال الانعفاع ببدء الزايات للقارنة ، ولعل ذلك اعتمدت سياسات التصدير لدينا فيما سبق على مبدأ تصريف الفائض الإنتاج الزائد عن حاجة الاستهلاك المحلى ، دون تخصيص قدر من الإنتاج لأغراض التصدير .

ومما يمكن أن نجنى من ورائه أكبر النفع فى خططنا الانعائية المقبلة أن نجعل من مبادئ التوسع الاتاجى ومعايير توزيع الاستثمارات: الإنتاج للسوق المحلى والسوق الخارجى مما ، مع النظر لقطاع التصديرى بما يستحقه من اهتمام كأداة تستخدم

(١) أ. مشروعات التوسع الاقنى فى مجال استصلاح الاراضى الجديدة ، فلم يكن لها أثر يذكر فى زيادة قيمة الانتاج الزراعى .

(على صبرى ، سنوات التعول الاشتهركى وتقييم الخطة الأولى المرجح السابق ، ص ٩٣) .

أهداف التنمية الاقتصادية وفي حدود إطارها الشامل . مما سنتناوله بالتفصيل فيما يلي بمشيئة الله .

وفيما يتعلق بالتنمية الصناعية واستراتيجية التصنيع في مصر ، فالتأشير إلى ما سلف بيانه في شأن استراتيجية التصنيع بالدول النامية في الباب السابق<sup>(١)</sup> ونضيف إليه هنا ، أن أركان استراتيجية التصنيع في مصر في المرحلة القادمة ينبغي أن تصدر عن واقعنا الاقتصادي وظروف المرحلة التي يمر بها العمل الإنمائي لدينا . فإذا كانت المبادرات القوية في برامج التصنيع الأولى — منذ عام ١٩٥٧ حتى الآن — قد وجهت للتنمية الصناعية عن طريق التكتيف الاستثنائي لتوسيع القاعدة الصناعية ، بإنشاء جبهة عريضة من المشروعات الصناعية المتنوعة ، مع التركيز على أنماط قطاعات الصناعات الانتاجية والكهرباء<sup>(٢)</sup> . فإن مواصلة هذه الجهود — التي كان يمكن

#### (١) الباب الرابع ، الفصل الاول ، بحث أول .

(٢) فيما كانت نسبة الصناعات ذات الطابع الصناعي الفعلي عام ١٩٦٠/٥٩ تمثل ١٦.٥٪ من إجمالي الانتاج الصناعي ، قدرت الخطة الخمسية الأولى للتنمية تلك النسبة الى ٣٠.٩٪ في السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤ ، و قدرت تطور الاوقام القياسية للصناعات ذات الطابع الانشائي من ( ١٠٠ عام ١٩٦٠/٥٩ ) في كل من قطاعات التعدين ، والدقوى الحركية ، والمعدنية والآلات ، والكيماويات الى ٣٣٨ ، ٢١٨ ، ٣٩٣ ، ٣١٣ على التوالي عام ١٩٦٥/٦٤ . إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٥/٦٠ ص ١٠ ، (١١) وفي توزيع الاستثمارات المنفذة بالخطة ، حصلت الانشطة ذات الطابع الانتاجي الغالب على ٧٠٪ من مجموع إجمالي الاستثمارات في قطاعات الصناعة والكهرباء والتعدين ( بمبلغ ٣٦٢٣ مليون جنيه ) في حين كان نصيب الانشطة ذات الطابع الاستهلاكي الغالب ١٩.١٪ من تلك الاستثمارات . وكانت أهم الصناعات التي غلب عليها الطابع الانتاجي ضمن استثمارات الخطة ، الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول والصناعات المعدنية الأساسية . وقد حظيت كل من المجموعات الثلاث الاخيرة بنسبة ٨٩ ، ٨٢ ، ٦٣٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة في الصناعة والتعدين والكهرباء .

( شيد احمد البواب ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ — ١٦٠ ) .

وراءها اعتبارات الطموح الوطنى للهوض بالقطاع الصناعى المحلى واحلال الانتاج المحلى محل الواردات ، لابد وأن تستند فى المرحلة الراهنة على أسس جديدة تنبع من واقع المرحلة الحاضرة نمو الصناعة ، بما يحقق أكفأ تخصيص للموارد المتاحة ، يتلاءم مع إمكانياتنا الحاضرة من رأس المال وعنصر الخبرة الفنية الضرورى لمختلف الصناعات . فضلا عن إمكانيات استيعاب الانتاج الصناعى من قبل السوق المحلية والأسواق الخارجية .

وفى اتجاه تدعيم القدرة الانتاجية لاقتصادنا النامى . يجب أن يكون العمل على التوسع فى الصناعات الاساسية والمقيلة ، بصفة تدريجية خلال خطة طويلة المدى . للتنمية الصناعيه ولا بد لسياسة التصنيع الجديدة من أن تأخذ فى اعتبارها ، ما أظهرته تجربة البرامج السابقة من مشاكل وصعوبات ؛ وخاصة فى مجال الصناعات الانتاجية التى قامت بالفعل . ويشطب ذلك إجراء مسح عام لما انتهى من تلك الصناعات ، وإعادة تقييم أوضاع المشروعات المختلفة وما بلغت من كفاءة إنتاجية ، فيكون اتجاهنا الرئيسى فى أى توسع صناعى جديد ، هو تعميق فروع الانتاج التى بدأناها بالفعل . سواء من الصناعات الانتاجية أو الصناعات الاستهلاكية . والى اثبتت التجربة نجاحها فيها ، فيكون رصيد الخبرة ومستوى الكفاءة الانتاجية التى بلغت فيها منطقة خفض نفقة الانتاج الى مستوى الأسعار المنافسة للمنتجات العالمية المشابهة ، مع الارتقاء بمستوى الجودة وتحسين المواصفات ، على وجه يكفل توسيع إمكانيات تصريف ذلك الإنتاج بالخارج والداخل .

فبرغم ما قد نحتاجه حالياً — ونصبر اليه جميعا — من إنشاء صناعات راحمالية جديدة ، ينبغى أن نركز جهودنا أولاً على تنمية قدراتنا الانتاجية والتكنولوجية ، فى فروع الانتاج القائمة بالفعل ، لتذليل صعوبات ومشاكل الانتاج والتصدير .

والانطلاق في تقدير ما نجد صنعه بكيات وفرة وأسعار تنافسية إلى مختلف الأسواق . وفي ذلك ما يضمن أن يكون قيام الصناعات على أساس اقتصادى وفي ضوء تطورات الطلب الخارجى والداخلى . ويقرر أنصار هذا الاتجاه أن هدف التنمية الصناعية لا ينبغي أن ينصرف غصب إلى مجرد إنشاء صناعات جديدة أيا كان مستوى كفاءتها الإنتاجية وأرباحيتها الاقتصادية المجتمع ، أو مجرد النظر إلى وفرة المواد الخام اللازمة لتفصيل تلك المشروعات (١) .

ولا يفتقر أسلوب التدرج في التنمية الصناعية على الوجه المتقدم ، بالشىء الجديد ، بل هو ما أسفرت عنه تجارب الكثير من الدول الصناعية التي سبقت غور النمو الصناعى . تلك التجارب التي أسفرت عن تشابه كبير في تطور البنيان الصناعى خلال المراحل المختلفة للتصنيع - كما أثبتته إحصائيا دراسة لوفمان عام ١٩٥٨ - حيث أوضح أن تطور هيكل الصناعة التحويلية في الدول المختلفة ، يمر عبر مراحل أربع مضادة (٢) .

(١) فارن : دكتور احمد ابو اسماعيل ، بعض جوانب البنيان الصناعى في مصر ، مصر ، بالاسم ، ابريل ١٩٦٤ ، ص ٥٠ .

C.W. Hoffman, The Growth of Industrial Economies (٢) , 1958, chap. 3-5

وابرزت تلك الدراسة مراحل النمو الصناعى التي يكون التركيز في أولها على الصناعات الاستهلاكية كالأغذية والمنسوجات ، ثم تأخذ الأهمية النسبية للصناعات المذكورة في التناقص خلال المراحل التالية مع توسع الصناعات الممدينية والهندسية والميكانيكية ، وبذلك تتزايد نسبة الناتج الصافى للصناعات الرأسمالية ، حيث تقاوى مع نسبة الصناعات الاستهلاكية في المرحلة الثالثة ، ثم تفوق نسبة الصناعات الرأسمالية في المرحلة الرابعة والأخيرة . وقد استغرق الانتقال من المرحلة الأولى للثانية وقتا لإحصاءات لوفمان . . البلاد كالمجترات - وسويسرا - زمنا طويلا في الأولى مائة عام تقريبا . كما أوجأت تجربة النمو الصناعى في اليابان التوسع في الصناعات الرأسمالية الى مرحلة متأخرة حيث استمرت اليابان =

وليس فيما ندعو اليه من سياسة التطوير التدريجي للصناعة ، تمسكا بالتزم السلوك التاريخي لتجارب سابقة ، أو اقتراح لبطء خطأ التقدم نحو بناء القاعدة الصناعية الكبرى والنسكاملة ، بلى هو الحرص على الاستفادة من التخطيط الطويل المدى لتطوير صناعات ناجح الخطى مع استفادة في المدى القصير من المزايا النسبية لما يتوافر لدينا من طاقات وموارد .

فاذا كانت الخبرة اللازمة لتيسام بعض الصناعات الثقيلة ، لا تزال تقتصنا (١) فإن علينا أن نرعى البدء باختيار الصناعات التي تتوافر لدينا امكانياتها على وجه أكبر . وفي هذا الصدد يجب أن نرعى في مجال السلع الإنتاجية بين الصناعات الأساسية الوسيطة مثل الحديد والصلب والأسمت والكيماويات ، وبين صناعة المعدات الإنتاجية أي الآلات . وتضم الأخيرة تلك التي تنتج آلات تستخدم مباشرة في صناعة سلع الاستهلاك وتلك التي تنتج آلات تستخدم في إنتاج للمعدات الإنتاجية عامة . فالذا لم يكن من المناسب التوسع لدينا في الوقت الحاضر في بعض الصناعات الأساسية الوسيطة ، لا تتطلبه من مواد خام بكيات وفيرة ، فإن علينا أن نهم بتدهيم قطاع معدات الانتاج لسد احتياجات السوق الداخلي ، وتوفير فائض للتصدير إلى أسواق الدول النامية الأخرى .

---

لنقره طويلة في استيراد الآلات من دول تحصل منها على السلع الرأسمالية بأسعار أقل مما كانت تكلفه لو أنتجها علينا ، وذلك نتيجة تقس للموارد من المواد الخام لديها في بداية نهضتها الصناعية .

( راجع : د . احمد أبو اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٢٥ - ٣١ ) .

(١) يلاحظ التقس الكبير في منحصر المال المهره ، كما أن مراكز التجريب الموفرة التي انشئت لتوفير ذلك المنصر لا تزال تحتاج إلى مزيد من التطوير ، حيث يهجمها الكثير من الامكانيات ، فضلا عن عدم ارتباط برامجها التدريبية بالاحتياجات الحقيقية في ميادين الانتاج . ( انظر : د . احمد أبو اسماعيل ، المرجع السابق ص ٤٠ ) .



ومن المعدات الانتاجية التي يصح بالتوسع في انتاجها ، في المرحلة الراهنـة الآلات البسيطة وللمعدات اليدوية مما يلزم لإنتاج السلع الاستهلاكية مثل معدات طحن القنـال وصناعة الجلود وتحضير للتبـجات النذائـية ، وكذا صناعة الآلات والمعدات اللازمة لصناعة غزل ونسج القطن لسد احتياجات التوسع في تلك الصناعة على وجه يخدم الطلب المحلي للترايد فضلا عن الأسواق الخارجية (١) .

ومن أهم الموضوعات المتصلة باستراتيجية التصنيع في مصر كذلك ، سياسة الميزانـة بين صناعات الاحتلال عمل الواردات وغيرها من الصناعات وبالأخص الصناعات التصديرية ، فقد أدى نقص مواردها من العملات الأجنبية في المراحل الأولى لحركة التصنيع في اتجاه الاستثمارات الخاصة والحكومية في السنوات السابـقة على الخطوة الخمسية الأولى ، نحو التوسع في الصناعات الاحتلالية والتوافر على إنتاج السلع الاستهلاكية التي تشبع احتياجات الطبقة المتوسطة بوجه خاص . وهو الاتجاه الذي أدت النتائج فيه الى زيادة اختناقات النقد الأجنبي وزيادة حساسية الاقتصاد القومي للواردات من السلع الوسيطة والرسالية . فسام ذلك مع غيره من العوامل المتصلة بالطلب المحلي على ظهور الطاقات الماطلة بنسبة عالية ، وتراكم الخسـون بأحجام كبيرة

---

(١) الدكتور فوزي رياض فهمي ، تخطيطنا الصناعي في ضوء مواردها ومركزنا الدولي ، محاضرة بجمعية الاقتصاد والاحصاء والتحصير ، مارس ١٩٦٥ ( مصر المعاصرة ، يناير ١٩٦٦ ) ص ٩٠ - ٩٦ .

ويسرر الداعمين لتفضيل إنتاج هذا النوع من السلع في الوقت الحاضر بقآة قدرتنا الاستيعابية ، وما يفتقنا من أعباء ، ولوجود فائض من الأيدي العاملة لدينا يقتصر على فئات العمال غير المهرة ، ما يمارس منه التوسع الداجيء الكبير في استخدام وسائل الانتاج الميكانيكية الحديثة في جميع ميادين الانتاج الصناعي .

كما أدى بالتالى الى التأثير الضار على معدل النمو الاقتصادى <sup>(١)</sup> .

واستمرت استراتيجية التنمية القائمة أساسا على الاحلال محل الواردات خلال الستينات - وذلك على حساب تنمية الصناعات التصديرية - وبرغم ان الهدف من ذلك كان هو السعى لتطوير إنتاج بعض السلع الأساسية وتخفيف اعباء العجز في ميزان المدفوعات ، إلا أن استراتيجية احلال الوارد لم تحقق النتائج المتهدفة منها خلال الستينات . إذ كان الأثر الصافى لتلك السياسة على ميزانية النقد الأجنبي ، سلبيا في أغلب الأحوال <sup>(٢)</sup> .

ولا شك أن تجربة التوسع في سياسة إحلال الوارد في مصر ، تدفع في الوقت الحاضر لضرورة الإهتمام بتشجيع صناعات التصدير ، وتصر صناعات الاحلال على السلع الاستهلاكية والوسيلة ، وهو ما قطعت فيه البلاد شوطا طيبا في الآونة الأخيرة . كانشاء مجمع الحديد والصلب والمجمع الفوسفورى ومجمع الألمنيوم - بما هو مزيج في شأنها من توسعات - إذ أن تلك الصناعات إلى جانب كونها صناعات إحلالية ، فإن الفائض من إنتاجها يمكن أن يوجه للتصدير ، وخاصة إلى البلاد العربية الشقيقة <sup>(٣)</sup> .

وأخير فإن بيان النمط اللام للتنمية الاقتصادية في مصر ، ينبغي أن يتضمن الإشارة إلى أهمية العمل على الخروج عن القيود التى فرضها البنيان الاقتصادى الدولى فى ظل سيطرة الدول الاستعمارية ، على ما سنتناوله تفصيلا فيما بعد .

---

(١) دكتور حسن إبراهيم ، أهمية التجارة الخارجية فى الدول النامية ، بالإشارة إلى التجربة المصرية ، من بحوث مؤتمر الاقتصاديين العرب الثالث بدمشق ، ديسمبر ١٩٧١ ، ص ١٩ .

(٢) د. القونس عزيز ، تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية فى ج.ع.م. دراسة لمؤتمر الاقتصاديين العرب الثالث فى دمشق ، ١٩٧١ ، ص ١٠ .

(٣) دكتور حسن إبراهيم ، المرجع السابق ص ٣٠ .

## الباب الخامس

### إنجازات التصدير بين ازدهار الإنشاء والاقتصاد

في : ج . م . ع .

ونتناول في هذا الباب عرضا سريعاً للتطور التاريخي لدور الصادرات في الاقتصاد المصري وأوضاعها الحاضرة من حيث التركيب السلمي والإنتاجات الجغرافية ، ثم نوضح المدى الذي يمكن أن يسهم به نشاط التصدير — في إطار عملية التنمية الاقتصادية — فيما تطلبه تلك العملية من التنوير الميكلي لبناء الاقتصاد والاسراع بمعدل التكوين الرأسمالي ، فضلاً عما يتجده انماش حصيلة الصادرات في الزمن القصير من سد فجوة ميزان المدفوعات التي تزايدت مع ظروف التنمية الاقتصادية ، وتعزيز الفائض الاقتصادي للتأهيل لتمويل الاستثمارات للتنمية في البرامج الانمائية .

ولما كان لسياسة تطوير التركيب البنائي للصادرات أهميتها الخاصة في دفع حركة التصنيع - وهي أساس التنوير الميكلي لبناء الاقتصاد - كما أن لتوجيه التوزيع الجغرافي للصادرات دوره الفعال في تحرير الاقتصاد المصري من علاقة التبعية الاقتصادية ، التي طالما ربطته بالاقتصاد البريطاني ، فقد أفردنا فصلاً لاستعراض إمكانات تنويع التركيب السلمي للصادرات وتطوير بيانها الحالي بما يسهم في التنوير الميكلي لبناء الإنتاجي ، وكذا توجيه حركة الصادرات إلى أسواقها الرئيسية ، على وجه يخلص العمل الأعسائي من قيود القيود والعوقات التي يفرضها البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية .

ونقسم دراستنا في هذا الباب إلى فصول ثلاثة : —

الأول : مركز وكيان نشاط التصدير في الاقتصاد المصري .

الثاني : دور التصدير في جهود الانماء الاقتصادى فى ج . م . ع .

الثالث : الموقف التصديرى لسلع التصدير الهامة فى إطار سياسة التنويع .

---

## الفصل الاول

### مركز وكيان نشاط التصدير في الاقتصاد المصري

احتلت التجارة الخارجية أهمية نسبية خاصة من نشاط مصر الإقتصادي منذ أمد بعيد ، وكان لحركة الصادرات بوجه خاص دورها المؤثر في كافة نواحي الحياة الإقتصادية في الكثير من الأزمنة . ولكن ، هل كان لذلك القطاع فعاليتة في دفع قوى النمو أو التقدم الإقتصادي بالبلاد . وهل كان لإزدهار نشاط التصدير انعكاساته النافعة على باقي القطاعات الاقتصادية .

إن عرضا تاريخيا موجزا لظروف انطلاق تيار التبادل التجاري بين مصر وغيرها من بلاد العالم ، منذ أصبح لتجارها الخارجية وزنا نسبيا بارزا لديها ، لسكيل بأن يلقي الضوء على مدى إسهام نشاط التجارة الخارجية في مساندة التقدم الاقتصادي بها .

كما أن التعرف على ما يمكن لنشاط التصدير بوجه خاص أن يقوم به في تعزيز خطا الانماء الإقتصادي في الوقت الحاضر - على التفصيل الذي أوضناه بالقسم الأول من بحثنا - ليستاج لعرض تطور ذلك النشاط وكيانه الراهن لتصوير امكانياته الواقعية كنقط انطلاق لما يمكن أن يحققه في إطار مسيرة العمل الانمائي .

فإذا كانت التجربة التاريخية في مصر أو في غيرها من البلدان النامية لم تسفر فيما سبق عن قيام نشاط التصدير بدور ملحوظ في إنجازات التنمية الاقتصادية ، فإن ما يرجى منه كثير ، في ظل توجيه ورشيد طاقاته ، والتنسيق بين إنجازات نشاط التبادل التجاري الخارجي وجهود الانماء الاقتصادي بوجه عام .

ونقسم دراستنا في هذا الفصل إلى مبحثين :-

الاولى : تطور تجارة مصر الخارجية قبل الاستقلال الاقتصادى .  
( من بداية القرن ١٩ حتى عام ١٩٥١ )

الثانى : مركز التجارة الخارجية في ظل الاستقلال والتخطيط الاقتصاديين .  
( ١٩٥٢ : ١٩٧٠ )

• • •

## المبحث الأول

تطور تجارة مصر الخارجية قبل الاستقلال الاقتصادى  
( من بداية القرن التاسع عشر حتى ١٩٥١ )

إن نشاط التصدير في مصر ، لا يبدو أن يكون جزءاً من تيار التبادل التجارى العالمى ، ذلك لتيار القذى سبق أن أوْمنعنا دور الاقتصاديات الرأسمالية للسيطرة عليه ، في بئنه ودفع حركته على وجه يجعل من اقتصاديات البلاد النامية هوامش تابعة تخدم مصالح اقتصاديات الدول الاستعمارية كمراكز أم لحركة الاقتصاد العالمى .

ولذلك يلزمنا ، قبل التعرف على الكيان الراهن لحركة الصادرات المصرية ومركزها من النشاط الاقتصادى في ظل ظروف التنمية الاقتصادية ، أن نسبق ذلك بلغة تاريخية عن للنشأ التاريخى لنشاط الصادرات منذ أن أخذ مسكانه للخطوط نسيا في دولا ب نشاطنا الاقتصادى في الزمن الحديث .

ففيما قبل القرن التاسع عشر كان مركز تجارة مصر الخارجية ، معتمداً أساساً

على موقعها الجغرافي بين الشرق والغرب ، فكان ازدهار تلك التجارة فيها يقوم على رواج حركة تموين دول أوروبا بما تحتاجه من الحبوب والتوابل وغيرها من منتجات الشرق ، واحتل ميناء الاسكندرية في تلك الآونة أهمية تجارية كبرى كمرکز اتصال بين الشرق والغرب منذ عهد الحروب الصليبية والسيكشفتات البحرية (١) .

على أن نشاط التجارة الخارجية في مصر لم يبدأ في اتخاذ أهميته النسبية الملموسة في اقتصادها الحديث ، إلا مع بداية توسع الطلب العالمي على المنتجات الأولية ، على أثر قيام الثورة الصناعية بأوروبا الغربية ، في منتصف القرن الثامن عشر حيث بدأ تقسيم العمل الدولي يأخذ صورته الراهنة بتوجيه من سياسة الدول الاستعمارية الصناعية في أوروبا ، فتخصص الدول الاستعمارية المذكورة في الإنتاج الصناعي مقابل تخصص الدول التابعة من المستعمرات وإشياء المستعمرات في إنتاج المواد الخام والمنتجات النهائية ويصير نمط التبادل التجاري بينهما وفقا لهذا التخصص .

وكانت منافس كل من فرنسا وإنجلترا إبان توسعهما الاستثماري منذ أوائل القرن ١٩ للاستثمار بالنفوذ التجاري في مصر ، سببه في البداية سمي إنجلترا لفرض سيطرتها على طريق تجارتها مع الهند عبر الأراضي المصرية (٢) بعد فترة كانت فيها

---

(١) هذا وإن كانت بعض الفترات قد اعترضها تدفق أحوال التجارة الخارجية في مصر كالقرن الرابع عشر الذي احتكرت فيه البندقية التجارة بين الشرق والغرب والفترة التي تحول فيها طريق التجارة على أثر اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام ١٤٨٨ وعهد الدولة العثمانية بما تخلفه من تدفق الأحوال الاقتصادية وإختلال الأمن .

(٢) وبأذن ذلك بمحاولة شركة الهند الشرقية - بالاتفاق مع علي بك الكبير - إرسال بعض الحملات التجارية من الهند لعبر مصر برا عن طريق السويس إلى البحر الأبيض المتوسط تحت حاية المماليك ، وذلك توفيراً لكثير من الوقت الذي تصغره الرحلة من كالسكا إلى لندن عن طريق رأس الرجاء الصالح .

فإنما تتمتع باحتكار تجارة مصر الخارجية طوال القرنين السادس والسابع عشر .  
وسكانت بداية السيطرة الإنجليزية على تجارة مصر الخارجية في عهد محمد علي باشا  
وهي الفترة التي اتخذ فيها تقسيم العمل الدولي طريقه ، ليفرض على مصر تخصصها  
في الانتاج الزراعي المتمثل أساسا في محصول القطن . إذ كان الدافع الرئيسى وراء  
التوسع في انتاج القطن في مصر زيادة الطلب عليه في أوروبا - وخاصة في إنجلترا  
حيث ازدهرت صناعة المنسوجات القطنية على أثر قيام الثورة الصناعية ، فارتفعت  
أهمية القطن ، وشجع ذلك على التوسع في زراعته .

ومع ازدهار تجارة مصر في تلك الآونة ، نمو كبير في انتاجها الزراعي .  
شمل القطن والقمح وغيرهما من المحاصيل الجديدة . كما نشطت بعض الصناعات وتم  
بناء اسطول من السفن التجارية ، بالإضافة الى اتساع تهيئات حركة التجارة  
نتيجة شق الكثير من الطرق البرية والسكك الحديدية (١) .

وبذلك تطور اهتمام الدول الاستعمارية بفرض نفوذها على تجارة مصر الخارجية  
من مجرد سيطرة على طريق تجارتها مع الهند ودول الشرق عامة ، الى تحقيق نوع  
من التكامل ، اقتضته طريقة الانتاج الرأسمالي التي اتبعتها سائر الدول الاستعمارية

---

نذكر أن تهيئة فرنسا الى أهمية مقاومة المصالح الإنجليزية في مصر ، مما دعاها عقب قيام  
الثورة الفرنسية الى عقد المزمع على غزو مصر ، والسيطرة على طريق البحر الأحمر فضلا عن شق  
قناة السويس ، وإذ فلتت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ في تحقيق أغراضها ، فقد عادت  
بريطانيا للسياسات لزيادة نفوذها السياسي والتجاري بمصر والشرق الأوسط .

(جورج كيرك ، موجز تاريخ الشرق الأوسط ، ترجمة عمر الاسكندري ، ١٩٥٧ ،  
ص ١٠٩ ، ١١٢) .

(١) محمد عبد العزيز عجمية ، دراسات في التطور الاقتصادي ، ١٩٦٤ من ١٤٦ .



في علاقاتها مع الدول التابعة من أجل إتخاذ الأخيرة مصدرا للواد الخام من جهة وسوقا لتصريف انتاجها الصناعى بها من جهة أخرى .

وجدير بالذكر في هذا المقام ، أن مفتاح السيادة لبريطانيا في تلك الآونة على تجارة مصر ، كان انتاج الأخيرة للادمان طويلة التيلة التي تمسك مد على زراعته برعايته ، وما أن بدأ استعمال غزالى إقليم لانكشير لهذا القطن عام ١٨٢١ حتى تضاعفت الكميات المصدرة منه إلى إنجلترا فارتفع مقدارها في خلال ثلاث سنوات إلى مائتي ضعف ، وصار منذ ذلك الوقت المحصول الرئيسى بين الصادرات المصرية ، وكان جل هذا المحصول تستفذه بريطانيا ، التي أصبحت انتاجها من المنسوجات القطنية بالآلات الميكانيكية ، يشكل منافسة لها خطورتها للمنسوجات الفرنسية للنتيجة بالأزوال البدوية والمرقمة الثمن ، وأصبح مركز بريطانيا من تجارة مصر يحتل مكان الصدارة منذ عام ١٨٣٠ ، وفي عام ١٨٤٩ كانت صادرات مصر إلى بريطانيا و وارداتها منها تشكل ٤٩ : ٤١ على التوالى من إجمالى صادرات و واردات الأولى . (١)

ومع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر كانت مبادئ الحرية الاقتصادية قد سادت دول أوروبا ، وشمل ذلك تجارة مصر ، وانتشرت في ظل ذلك صادرات مصر مع نمو التجارة العالمية ، وحققت محصول القطن رواجاً كبيراً خلال الحرب الأهلية الأمريكية فارتفعت أسعاره ، وحققت اليزان التجارى نتيجة لذلك فائضاً لصالح مصر . وقفزت أرقام قيمة الصادرات المصرية من ٢٠ مليون جنيه عام ١٨٥٠ إلى ١٣ مليون تقريباً عام ١٨٨٠ . (٢)

---

(١) جورج كيرك ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(٢) د. محمد عبد العزيز صعيد ، المرجع السابق ، ص ١٦١ - ١٩٦٢ .

وفي تلك الفترة تدفقت إلى مصر رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار ، مما ساعد على توسع الحركة التجارية. إلا أن الغلاء في الاقتراض وما تبعها من ثقل التزامات الأقساط والقوائد لم يمكن البلاد من موازنة ميزان مدفوعاتها ، وأدت أوضاع الأرباك المالي إلى تسرب الكثير من موارد البلاد في شكل انفاق استهلاكي بدني. وساعد كل ذلك على امتداد سيطرة النفوذ الأجنبي على الاقتصاد المصري .

وكان لتلك الأوضاع الهيطة بنمو تجارة مصر الخارجية ، أثرها على اصطحاب اهتمامات التجارة بمات عامة ، عاقت تقدمها الاقتصادي بل كانت في نظر البعض ، المصدر الأساسي للتخلف الاقتصادي ، وأهم تلك المبات العامة : أولا التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية - كراكز صناعية تعيش على الطبيعة الاحتكارية لطريقة الانتاج الرأسمالي - وثانياً التخصص المركز في انتاج وتصدير القطن كمحصول زراعي رئيسي . وما يستتبعه ذلك من أسباب الضعف في مستوى انتاجية عنصر العمل فضلا عن ضعف لقدرة الانتاجية بصفة عامة . إلى جانب خضوع النشاط الاقتصادي لآثار تقلبات الأثمان والطلب على صادراتنا في الخارج ، وآثار تراضى الطلب والأثمان في المدى الطويل، والتدهور الطويل المدى لنسب التبادل الدولي لتبر صالح تجارتنا .

ولقد ظهرت آثار التبعية الاقتصادية - فضلا عن آثار الغلاء في التخصص بالإنتاج الزراعي - في ظل التطفل البريطاني - فيما فرسته بريطانيا من أوضاع على تجارتنا الخارجية ؛ كانت بمثابة القيد الحديدي على انطلاقنا في التصنيع كسبيل لتقدم الاقتصادى . ومن ذلك تمسكها عام ١٨٤٧ بتطبيق معاهدة التجارة المقودة بين إنجلترا وتركيا عام ١٨٣٨ والتي تمنح التجار البريطانيين حق ممارسة التجارة في مصر كجزء من الدولة العثمانية ، وتدفقت في إثر ذلك الواردات على مصر بدون أية قيود تحمي نمو الصناعات الناشئة بها، وزادت تلك الحركة بعد فتح قناة السويس

عام ١٨٦٩. كما فرض الاحتلال البريطاني على مصر منذ ١٨٨٢ الاستمرار في التخصيص بالإنتاج الزراعى وخاصة إنتاج القطن لتصديره. وكذلك قيدت الامتيازات الأجنبية من حرية مصر في تعديل التعريف الجمركى لصالح حماية صناعاتها<sup>(١)</sup>.

ورغم حصول مصر عام ١٨٨٤ على حق عقد اتفاقات تجارية مستقلة عن الدولة الثنائية وصودر لأمة الجمارك في العام المذكور، فإن سياسة الدول الاستعمارية - وعلى رأسها بريطانيا<sup>(٢)</sup> - كانت حريصة على إبقاء تجارة مصر واقتصادها مرتبطين بالإنتاج الزراعى، على وجه يحول دون تقدم الصناعة فيها أو تنويع صادراتها.

على أن صادرات مصر في هذه الفترة وحتى ما قبل الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ قد حققت انتعاشا. وبلغ متوسط جملة قيمة الصادرات خلال الخمس سنوات ١٩١٣/٩٠٩ ٣٠٠٤ مليون جنيه سنويا<sup>(٣)</sup>. إلا أن ظاهرى تسلط بريطانيا على تلك التجارة وتركزها السلى في محصول القطن، كانتا غاية في الظهور، إذ شكلت صادرات القطن وبفترته خلال ١٩١٤/٩٠ من جملة الصادرات المصرية، كما احتلت تجارة بريطانيا وحدها مع مصر ٥٠٪ من حجم تجارة الأخيرة<sup>(٤)</sup>. وكان الطابع السائد الذى تميز به النشاط الاقتصادى في مصر في تلك المرحلة،

---

(١) راجع. دكتور فؤاد مرسى، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق

ص ١١٠، ١١١.

(٢) حصلت الدول ذات التسلط على تجارة مصر آنذاك - كإنجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية - على شرط الدولة الأولى بالرعاية، ثم انتشر هذا الشرط إلى حد يتم منظم الدول به. وصارت وادعات مصر خاضعة لضرائب قفزة في الوقت الذى كانت فيه الدول الكبرى تمارس بالنسب سياسة الحماية. فأضر ذلك بالصناعات الناشئة في مصر وساعد على تركيز النشاط الاقتصادى في الزراعة.

(٣) بمصلحة الجمارك تقرير التجارة الخارجية لعام ١٩٠٩، ١٩٦٢.

(٤) د. محمد عجمية، المرجع السابق، ص ١٩١، ١٩٢.

هو حلول الاقتصاد المكورس للتصدير Export oriented economy هل  
الاقتصاد البسيط القائم على إنتاج ضرورات المعيشة Subsistence economy  
إذ انجذبت إلى خدمة قطاع الصادرات كافة للموارد المتاحة من الأرض ومياه الري  
وخصر العمل غير المستغل ، على وجه ساعد آنذاك على زيادة الناتج المحلي ورفع مستوى  
المعيشة بصفة عامة ، وصاحب ذلك تقدم كبير في وسائل النقل وطرق المواصلات والاتصال  
الخارجي وزيادة روابط النشاط . لثالي بين مصر والعالم الخارجي . إلا أن هذا التحول  
نحو اقتصاد يعتمد على نشاط التصدير ، قد أدى كما سبق بيانه إلى اندماج الاقتصاد  
المصري في نوع من التكامل مع الاقتصاد العالمي ، على وجه اعتبر من خلاله مصر  
بمثابة وحدة إنتاج زراعي تنتج ثابرة لإحتياجات الدول للسيطرة على الاقتصاد الدولي .  
وقد برزت على مسرح الأحداث الاقتصادية في تلك الفترة بعض الأمور التي ساعدت على  
اندفاع الاقتصاد المصري نحو تكوين فائض تصديري في نطاق تخصصه في الإنتاج  
الزراعي ، بل وبالكثيرة على محصول وأحد هو القطن . وفي مقدمة تلك الأحداث  
تراكم عبء الديونية الكبير على عاتق مصر لصالح الدول الأجنبية ، ومصادفه من  
تدهور المحصول العالمي من القطن نتيجة نشوب الحرب الأهلية الأمريكية ، مما أدى  
لارتفاع أسعاره . فكانت السبيل الميسرة أمام مصر لسداد مديونياتها هي تكوين  
فائض تصديري من المحصول القطني<sup>(١)</sup> على وجه تناقلت معه قوى الاستثمار للسيطرة  
على مقدرات الاقتصاد المصري ، عن احتياجات التطور الاقتصادي وتقدم تصنيعها ،  
بل عمدت إلى تحويل ذلك التقدم . فحالت دون النهوض بصناعة النزل والنسيج ، فضلا  
عن تقييد الامتيازات الأجنبية لحرية البلاد في فرض الضرائب لحماية صناعاتها الناشئة<sup>(٢)</sup> .

---

Charles Issawi, Egypt in Revolution, an Economic (١)  
Analysis, 1963, p. 18-27

(٢) د. صلاح الدين نامق ، مقدمة في التجارة الخارجية ، ١٩٧٠ ، ص ٢٢٢ .

وبقيام الحرب المالية الأولى عام ١٩١٤ تعرضت أسعار القطن في البداية للهبوط ثم ما لبثت أن ارتفعت ارتفاعا كبيرا ، فصعد سعر القطن من ٣٨ دولار عام ١٩١٦ الى ١٩ دولار ١٩١٩ ، وساعد ذلك بالإضافة الى الظروف التي صاحبت حالة الحرب - من تعطيل وسائل النقل التجارى وانخفاض الواردات وتوسع انقاسا الجيوش البريطانية في مصر - على تحقيق فائض كبير في الميزان التجارى وتخفيف الكثير من أعباء الديون الخارجية<sup>(١)</sup>

وقد تعرضت صادرات القطن بوجه عام نيا بين عام ١٩١٤ الى ١٩٣١ لتقلبات كثيرة فى السكبة والاسعار<sup>(٢)</sup> - بالرغم من استمرار القطن كاملا وليس نى تحديد قيمة الصادرات والواردات خلال تلك الفترة ، إذ كان متوسط نسبة ما يصدر من القطن وبدرته الى مجموع الصادرات كالآلى :-

$$\begin{aligned} ١٩١٨/١٤ &= ٩١\% \\ ١٩١٣/١٩ &= ٨٦\% \\ ١٩٢٨/٢٤ &= ٨٥\% \quad (٣) \end{aligned}$$

---

(١) هذا وإن كانت جماهير الشعب من الفلاحين والفتات العاملة ، قد عانت الكثير فى تلك الفترة من جراء التضخم النقدي ونقص الواردات ووجود قوات الاحتلال بالبلاد فضلا عن انصراف ملاك الاراضى عن إحتاج القمح إلى زراعة القطن ، برغم القروض التي كانت توفرها الحكومة لعدد المساحات المزروعة من الاقطان .

(C. Issawi, op. cit, p. 31.)

(٢) ومن ذلك أن ارتفعت قيمة الصادرات عام ١٩٢٠ إلى ٨٥ مليون جنيه ثم هبطت عام ١٩٢١ إلى ٣٦ مليون وهو ما اضطر الحكومة إلى إتباع سياسة تقييد زراعته . بيد أن تأثير تلك السياسة كان ضعيفا ، بسبب شألة نسبة الانتاج المصرى إلى الاحتاج العالمى منه .

(٣) دكتور واحد البراوى - محمد حمزة عيش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر

الحديث ، الطبعة الثالثة ، ١٩٤٨ . ص ٢٠١ - ٢٠٤ .

على أن زيادة حجم التجارة الخارجية ورواج محصول القطن في تلك الفترة ، كان له أكبر الأثر في انتعاش الأحوال الاقتصادية العامة بالبلاد متمثلة في مستوى الدخل والائتاق حتى كان حلول أزمة الكساد العالمي الكبير .

وكان وقوع الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى عام ١٩٣٠ ، وما أدت اليه من انصراف كل دولة لاتخاذ مصالحها الخاصة بفرض نظم الحماية الجمركية والحصص ومنح الإعانات المباشرة وغير المباشرة للصادرات وإجراءات خفض قيمة العملة ... الخ ، كان كل ذلك منها لمصر ضد خطر سياسة حرية التجارة والتخصص ، تلك السياسة التي عرضت مصالحها للتدهور ، ومستوى للمعيشة فيها للانخفاض ، وخاصة مع ما أدى اليه هبوط أسعار القطن بالرغم من زيادة الكميات المصدرة منه ، إلى انخفاض قيمة الصادرات من ٥٢٤ مليون جنيه عام ١٩٢٩ إلى ٢٨٨ مليون عام ١٩٣٢ . فكان سبباً لأجواء الحكومة للعمل على تنويع الصادرات من الحاصلات الزراعية الأخرى مع تحديد المساحات للزراعة قطناً ، فزاد تصدير الأرز والفواكه الطازجة ، كما ارتفعت صادرات بعض المنتجات الأخرى كالجلود الخام ومنتجات الصوف والفوسفات والسكر (١) .

وإلى جانب تنويع الحاصلات الزراعية ، فقد نهت أحداث الأزمة الاقتصادية الكبرى - مع نمو السكان - الأذهان إلى ضرورة دفع حركة التصنيع بتشجيع قيام

---

(١) وبعودة الأحوال إلى مجراها الطبيعي أنشئ تحديد زراعة القطن فزادت صادرات الحاصلات الزراعية الأخرى للهبوط . إلا أن جو الاستقرار النسبي الذي ساد الفترة من ١٩٣٤ / ١٩٣٧ قد أدى بصفة عامة إلى لارتفاع قيمة الصادرات مرة أخرى إلى ٣٩٥ مليون جنيه عام ١٩٣٧ . ورغم ذلك فإن نمو تجارة الصادرات في تلك الفترة وحتى قيام الحرب العالمية الثانية ، لم يكن يتناسب مع نمو إنتاج البلاد ولزيادة عدد السكان ومتطلبات معيشتهم .

(د. البراوى ، عليش ، المرجع السابق ، ص ٢١١ ، ٢٣٥) .

الصناعات المحلية ، فكان صدور الترخيص الجمركية عام ١٩٣٠ لحماية الصناعات الناشئة وعلاج البطالة مما أعطى لجهود التصنيع دفعة ملموسة<sup>(١)</sup> . وإن كان التكوين السلمي للصادرات قد ظل على حاله ، فبقى القطن هو عمادها وعززت تصريفة جهود كبيرة في مجال الدعاية وتنويع الأسواق فضلاً عن استحداث أصناف جديدة منه<sup>(٢)</sup> .

وبقيام الحرب العالمية الثانية تعرقلت سبل للواصلات وقلت الصادرات ،<sup>(٣)</sup> ولمعذر تصريف القطن ، فأنجحت الحكومة مرة أخرى إلى تحديد إنتاجه والتوسع في زراعه الحبوب ، كما عُنيت بحماية الصناعات المحلية الناشئة . ثم عادت قيمة الصادرات للارتفاع في الفترة ١٩٥١/٤٣ - عدا عام ١٩٤٩ - حيث كان متوسطها السنوي خلال تلك الفترة ١٠٢٢ مليون جنيه<sup>(٤)</sup> . وقد أظهر الميزان التجاري في تلك الفترة عجزاً تراكم حتى بلغ مجموعه خلال الفترة ١٩٤٦/٣٨ ١٠٠ مليون جنيه ، حيث ساهم في ذلك ارتفاع أثمان الواردات وزيادة نفقات الشحن والتأمين<sup>(٥)</sup> واضطرت الحكومة على أثر نشوب الحرب إلى اتخاذ بعض التدابير لاتقاذ سوق

---

(١) وكانت حركة التصنيع قد بدأت مسيرتها في بداية العشرينات بإنهاء بنك مصر وجهود طلعت حرب ، فأقيم العديد من المصانع ، كما أنشئ عام ١٩٢٤ اتحاد الصناعات .  
(٢) محمد عباس زكي ، تطور التجارة الخارجية في مصر ، محاضرة يونيو ١٩٧٠ برامح الدورات التدريبية ، شركة النصر للتصدير والاستيراد .

(٣) فبعد أن كانت قيمة الصادرات قد بلغت عام ١٩٣٨ ٣٠١ مليون جنيه انتهت للتدهور خلال الفترة ١٩٤٢/٣٩ فبلغ متوسطها السنوي خلالها نحو ٢٦٢ مليون جنيه .  
(مصلحة الجمارك . تقرير التجارة الخارجية عام ١٩٦٢) .

(٤) مصدر الأرقام ، المرجع أعلاه .

(٥) د. محمد هجينة ، المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .

القطن ، فرضت على البنوك تقديم السلفيات للزراع بضمان المحصول ، كما اتخذت الاحتياطات لتأمين نقل وتخزين المحصول ، فضلا عن تدخلها كمشترية في سوق القطن وقيامها بالناء الضريبية على صادراته <sup>(١)</sup> . ومارست الحكومة بوجه عام تدخلا كبيرا في تجارة الصادرات ففرض نظام تراخيص التصدير عام ١٩٣٩ على بعض الحاصلات الزراعية .

وقد كانت تطورات الأرقام القياسية للتجارة الخارجية منذ قيام الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥١ كالآتي : ( ١٩٣٨ = ١٠٠ ) .

#### الأرقام القياسية

السنة	حجم الصادرات	أصعار الصادرات	حجم الواردات	أصعار الواردات	نسبة التبادل
١٩٣٩	١١٧	١٠٠	٨٤	١٠٩	٩١
١٩٤٣	٤٢	٢٠٣	٣٤	٣٠٢	٦٥
١٩٤٨	١٠٩	٤٣٩	١٥٤	٣٠٣	١٤٥
١٩٥١	٨٦	٧٩٨	١٨٨	٣٤٩	٢٢٩ <sup>(٢)</sup>

( مصدر الأرقام : نشرة البنك المركزي المصري ) .

ويلاحظ من استعراض تلك الأرقام تذبذب حجم الصادرات خلال الفترة المذكورة ، مع انخفاض في نهاية الفترة عن بدايتها . في حين اتجه كل من أسعار وحجم الواردات للزيادة ، ورغم ذلك فقد حققت نسبة التبادل الدولي ، ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة المذكورة . وكان مرجع ذلك في المقام الأول ، الإرتداد الكبير في الأرقام القياسية لأسعار الصادرات .

(١) ورغم ذلك فقد أخذت أسعار القطن في الهبوط منذ ذراير ١٩٤١ ، فتقرر تعطيل البورصة ، كما تقرر الترسع في منح السلفيات على المحصول .



## المبحث الثاني

مركز التجارة الخارجية في ظل الاستقلال والتخطيط الاقتصادي

( ١٩٥٢ - ١٩٧٠ )

إلى جانب تسلط بريطانيا على تجارة مصر الخارجية منذ بدايه انتعاش صادرات  
المحصول القطنى في العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، فإن ارتباط مصر بكتلة  
الاسترلينى كان يتسبب وجها آخر من وجود النتيجة الاقتصادية التى ربطت مصر  
بالاقتصاد البريطانى . (١)

لذلك فقد كان خروج مصر من منطقة الاسترلينى عام ١٩٤٧ ، ناعمة تحقيق  
استقلالها الاقتصادى وللمالى ، وتخلصها من أحد أوضاع التبعية الاقتصادية التى  
ربطتها زمنيا بالاقتصاد البريطانى .

وتلا ذلك أحداث سياسية واقتصادية هامة ، أقامت صرح الاستقلال الاقتصادى  
فى مصر ، فغيرت من معالم النشاط الاقتصادى بوجه عام ومن أوضاع التجارة  
الخارجية بصفة خاصة . وفى مقدمه تلك الأحداث قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ وجلاء  
قوات الاحتلال البريطانى عام ١٩٥٤ ، وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وتصميم  
الوكالات التجارية والبنوك وهيئات التأمين عام ١٩٥٧ . وإنشاء للؤسسة الاقتصادية  
فى العام المذكور ، ووضع البرنامج الأول للصناعة عام ١٩٥٧ . وفى مجال تنظيم  
التجارة الخارجية ، أخضع نشاط ذلك القطاع للسيطرة من مود الترجية والتدخل

---

(١) إذ كانت بريطانيا تتحكم في كيرت النقد المتداولة ، وكان إصدار البنك الاهلى المصرى  
للنقد الوطنى يستند إلى مقابل من سندات الحكومة البريطانية . وقد أسفر ذلك عن زيادة كمية  
النقد المتداولة دون زيادة تقابلها في حجم الاتحاح ، مما أدى إلى هبوط القوة الشرائية للجنيه  
المصرى .

فاستخدمت سياسة تنوع التركيب السلمي للمصادر وتنوع أسواقها وتوسعت الحكومة في عقد اتفاقات لتجارة والدفع وفرضت قيود الرقابة على النقد بما فيها من تخطيط لأوجه استخدام حيلة النقد الأجنبي وسعى نظم الحسم والعلاوات لفرض تشجيع الصادرات . كما صدر قانون تنظيم الرقابة على تصدير الحاصلات الزراعية والحيوانية عام ١٩٥٩ ، وأقره في نفس المسام سجل المصدرين :

وكانت مرحلة التحول الحاسمة في توجيه الدولة للنشاط الاقتصادي — ومنه نشاط التصدير — هي مرحلة التخطيط الاقتصادي منذ بداية الستينات ، حيث وضعت الحطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للإعوام ١٩٦٥/٦٠ وفي تلك الفترة صدرت قرارات التطبيق الاشتراكي الشهيرة في يوليو ١٩٦١ ، التي كان أهمها قوانين تأميم البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية الكبرى وإنشاء المؤسسات العامة النوعية التي بلغت في ديسمبر من العام المذكور ٢٩ مؤسسه عامة حجتها ٤٣٨ شركة . كما أعلن الليثاق الوطني في مايو ١٩٦٢ ، الذي أدخل تجارة الاستيراد بأكملها ، وثلاثة أرباع تجارة الصادرات في إطار القطاع العام ، تخفيفا لرقابة الدولة الكاملة على هذا النشاط العام .

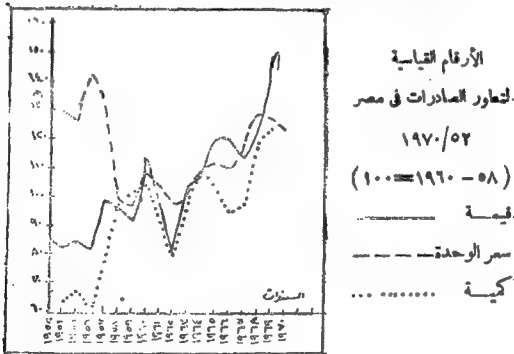
فاذا قمنا عرض التطورات التي مر بها نشاط التصدير خلال عقدي الخمسينات والستينات إلى فترتين تضم احدهما السنوات ١٩٦٠/٥٢ والأخرى ١٩٧٠/٦١ لآلينا أهم معالم التطور في قيمة الصادرات وتكوينها السلمي وتوزيعها الجغرافي تلخص في الآتي :

فبالنسبة لقيمة الصادرات نلاحظ أن معدل نموها خلال الخمسينات كان ضئيلا جدا إذا قيس بمعدل نموها في الستينات ، إذ لم يجاوز المعدل الأول ١٠ ٪ في حين

بلغ الثاني ٤٥٪<sup>(١)</sup> وكان متوسط قيمة الصادرات خلال الفترة ١٩٦٠/٥٢ ١٥٣٣٦ مليون جنيه سنوياً<sup>(٢)</sup>.

أما فترة الستينات فكان الاتجاه العام لقيمة الصادرات فيها نحو الارتفاع ، فبعد عام ١٩٦٢/٦١ الذي هبطت فيه بشدة قيمة الصادرات بسبب ما أصاب محصول القطن من آفات ، وكذا الانخفاض الطفيف في بعض السنوات. وبينما كانت قيمة الصادرات عام ١٩٦١/٦٠ ١٨٨٩٩ مليون جنيه - بلغت عام ١٩٧٠/٦٩ ٣٢٨ مليوناً أى بزيادة قدرها ٧٣٪ خلال العشر سنوات .

وخير تصوير لتطورات أوضاع الصادرات في الآونة الأخيرة ، هو عرض تطورات الأرقام القياسية للقيمة وسر الوحدة والسكية على الوجه التالي :



شكل رقم (١)

(مصدر الأرقام: UN. Handb. of Int. T. and Dev. 1972; Tab. 7. 2 p.299).

UN. Handb. of Internat. T. & D. Stati. 1972; Tab. 1-5 (١)

(٢) مصدر الأرقام الأصلية : مصلحة الجمارك ، تقرير التجارة الخارجية . سنوات مختلفة .

ويلاحظ على تطور الأرقام في هذه الفترة . فقلب قيمة الصادرات فيما بين عام ١٩٥٤ ، ١٩٦٢ بشكل ملحوظ - فبعد أن بلغ الرقم القياسي عام ١٩٦٠ ١١٣ هبط عام ١٩٦٢ إلى ٧٩<sup>(١)</sup> أما الفترة التالية ١٩٧٠/٦٣ فكانت قيمة الصادرات بها في ارتفاع شبه مستمر<sup>(٢)</sup> بلغ أقصاه عام ١٩٧٠ حيث كان الرقم القياسي ١٥٢ وبلغت قيمة الصادرات عام ١٩٧٠/٦٩ ٢٢٨ مليون جنبا . في حين كانت قيمتها عام ١٩٥٣/٥٢ ١٥٨ مليونا .

على أن تعديرات القيمة الاجالية للصادرات خلال الفترة لم تكن تعزى لتغيرات السكانية بقدر استنادها على تغيرات سعر الوحدة ، وكثيرا ما كان الارتفاع في سعر الوحدة من الصادرات معوضا لانخفاض السكانية كما حدث في الأعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٤ . ويبدو من الشكل السابق كيف كان الخط البياني المعبر عن حركة السكانية في اتجاه عكسي لخط تغير سعر الوحدة في بعض الفترات . وفي الثلاث سنوات الأخيرة من الفترة كان التحسن الكبير في القيمة يرجع لتحسن السعر والسكانية معا .

وبعد أن كانت قيمة الصادرات بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي في مصر تمثل ما يقرب من الخمس في عام ١٩٦٠ (١٩٪) تناقصت تلك النسبة إلى أن بلغت عام ١٩٦٨ ١٤٪<sup>(٣)</sup> وكان متوسط نسبة قيمة الصادرات إلى الدخل القومي الاجمالي في الفترة من ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٩٦٨/٦٧ ١٢٫٧٪<sup>(٤)</sup> .

(١) وهو أدنى حد هبط اليه الرقم القياسي لقيمة خلال الفترة ١٩٧٠/٥٢ وكان سببه في العام المذكور انخفاض صادرات القطن نتيجة للآفات .

(٢) عدا عام ١٩٦٧ التي تأثرت فيه حركة الصادرات بظروف العدوان الإسرائيلي .

(٣) UN. Handbook of Int. T. and Dev. stat., 1972 Tab. 6-3

(٤) ج.م.م. التبعة والاقتصاد ، التجارة الخارجية وعلاقتها بالدخل المحلي في ج.م.م. نشرة التبعة العامة والاقتصاد ، عدد ٧٤ سبتمبر ١٩٧٠ . ص ٣٨٩ .

على أن ماسبق بيانه لا يعبر تعبيرا كاملا عن مركز الصادرات في النشاط الاقتصادى دون أن تسكتل معالم الصورة ببيان تطور الواردات حيث أن المسئولية للفتاة على عاتق النشاط التصديرى ترتبط إلى حد كبير بمدى العبء الذى يسببه تزايد الواردات في مرحلة التنمية الاقتصادية كما أن مقدار الفجوة التجارية أو المعجز في ميزان المدفوعات إنما يتحدد بتغيرات الواردات قبل أن يتحكم فيه حجم الصادرات.

ولقد صاحب جهود التنمية في الفترة محل الدراسة تزايد كبير في الواردات ، إذ قفزت قيمتها من ١٩٥ مليون جنيه عام ١٩٥٣/٥٢ إلى ٣٤٤ مليون عام ١٩٦٣ ، وكانت أكثر السنوات عجزاً في الميزان التجارى هي تلك التى تزايدت فيها قيمة الواردات بأرقام قياسية عالية ومثال ذلك عامى ١٩٦٤/٦٣ ، ١٩٦٥/٦٤ ، ١٩٦٦ الذين بلغت فيهما قيمة الواردات على التوالي ١٤٩ ، ٤٦٤ مليون جنيه فتج عن ذلك عجز بلغ في العامين المذكورين ١٨١ ، ٣٠٥ مليون جنيه<sup>(١)</sup> .  
ويمثل الرسم البيانى التالى شكل رقم ( ٢ ) تطور الأرقام القياسية للواردات

خلال الفترة ١٩٧٠/٥٤ .

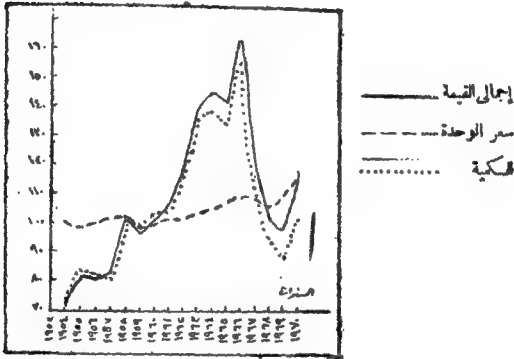
وكان السبب في ارتفاع الأرقام القياسية لقيمة الواردات بصفة أساسية ، زيادة كمية الواردات التى استثمرتها برامج التنمية الاقتصادية ، وخاصة في الأعوام من ١٩٦٦ : ٦٤ ، إذ لم يكن لزيادة سعر الوحدة من الواردات سوى أثر محدود . ويلاحظ أن حجم وقيمة الواردات قد تراجعا في العامين ١٩٦٨ . ١٩٦٩ . وإن كانا قد مادا للارتفاع في العام التالى إلى أن بلغت قيمة الواردات عام ١٩٧١/٧٠ ٤٠٩٣ مليون جنيه<sup>(٢)</sup> ، مما تسبب عنه عجز في الميزان التجارى بلغ في العام الأخير ٧٠

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المؤشرات الإحصائية ، يوليو ١٩٧١ .

(٢) ج. التنمية والإحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٢ .

مليون جنيهها بد أن كان للميزان قد حقق فائضا في العامين السابقين عليه بلغ في عام ١٩٦٩/٦٨ ٤٢ مليون جنيهها<sup>(١)</sup>.

$$(١٠٠ = ١٩٦٠/٥٨)$$



شكل رقم (٢)

مصدر الأرقام : UN. Handbook of Int. T.&D. Stat; 1972 Tab 7.2

وتعتبر حصيلة الصادرات في مصر هي المصدر لتمويل الرئيسي للواردات ورغم ذلك فإن معدل نمو الصادرات لم يستطع كما هو واضح من العرض السابق أن يلاحق نمو الواردات ، وخاصة من السلع الأساسية والوسيطة والمواد الغذائية ، وهو ما يدعو لتوقع زيادة مرونة الواردات في السنوات القادمة من ٩٠ر إلى ١٢٣ر<sup>(٢)</sup>.

وقد قدرت نسبة قبة الواردات إلى الدخل القومي في مصر خلال الفترة ٥٠/

(٣) وقد طرأ هذا التدهور في مركز الميزان التجاري ، بسبب تزايد الواردات في العامين الأخيرين بد أن كان الميزان قد بدأ في التحسن منذ عام ١٩٦٧/٦٦ .

UNCTAD. Trade Prospects- 1968, op. cit, p. 30. (٢)

١٩٦٥ بـ ٢١٪، هذا في حين تناقصت نسبة الصادرات إلى الدخل على الوجه السابق بيانه حالا ، وتوقع أجهزة التخطيط تزايد قيمة الواردات سنويا بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ / ٢٥٪ من أية زيادة بالدخل القوي - تنفق - في السنوات القريبة القادمة (١)

وقد تطورت نسبة السلع الإنتاجية - كالألات والأجهزة ومعدات النقل - وكذا السلع الوسيطة والمواد الخام من إجمالي الواردات خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ، على الوجه الآتي (٢).

١٩٦٠/٥٩	١٩٥٦/٦٤	١٩٧١/٧٠
٢١٣	٢٣٨	٢٠٧
٣١٨	٣٤٦	٣٦٩
١٤٣	١٧١	٢٠٦
سلع استهلاكية		
سلع وسيطة		
مواد خام		

ولا يقتصر الأمر على زيادة الواردات من السلع الإنتاجية ، إذ يصاحب ظروف التنمية الاقتصادية ، كذلك تزايد الواردات الاستهلاكية من السلع الغذائية وغيرها ولقد بلغ معدل نمو الواردات من السلع الاستهلاكية خلال سنوات الخطة الخمسة الأولى للتنمية ٧٪ سنويا (٣) وهو ما يقارب ثلاثة أضعاف المعدل المستهدف لنمو السكان في الخطة المذكورة .

و قد تزايد الميل للتوسط للاستيراد في مصر من ١٦٪ عام ١٩٦١/٦٠ إلى

(١) البنك الأهلي المصري ، أثر النمو الإقتصادي على التجارة الخارجية ، دراسة ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ١٨ عدد ٣ عام ١٩٦٥ ص ١٨٠ .

(٢) الجهاز المركزي للتنبؤ والإحصاء ، تطور التجارة الخارجية خلال سنوات الخطة نوفمبر ١٩٦٧ ص ١٠٤ ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٧ ص ٦٢ .

(٣) وزارة الخزانة ، تطور التجارة الخارجية لـ ج.م.ع. خلال ١٩٦٧/٦٠ للرجاء السابق .

٢٢٠٠ عام ١٩٦٦/٦٥<sup>(١)</sup> . كما تزايد الليل الحدى للاستيراد من ١٠٠٠ عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٨/٦٧<sup>(٢)</sup> .

على أن ظاهرة تزايد الواردات بصفة عامة ، إذا كانت تمثل كسا هو معروف ، إحدى الظواهر المعتادة التي تصاحب ظروف التنمية ، فإن ظاهرة السحب شبه المستمر في التوازن التجارى بمصر ، يفسرها كذلك جمود نمو الصادرات<sup>(٣)</sup> . ومثال ذلك ما حدث خلال سنوات الحطة الخمسة الأولى إذ لم تحقق نسبة زيادة الصادرات في آخر سنوات الحطة أكثر من ٣٩٪ في حين كان السهدف لها بالحطة زيادة تبلغ ٤٥٪ ، هذا في حين كانت نسبة زيادة الواردات خلال السنوات للعار إليها ٧٧٫٤٪ .  
يقرباً<sup>(٤)</sup> .

١٠٠ عن تطور الأرقام القياسية لنسبة التبادل والقوة الشرائية للصادرات المصرية خلال الفترة ١٩٧٠/٥٤ ، فيصورها الرسم البياني التالي : (١٠٠ = ١٩٦٠/٥٨)

(١) ج.م. التنمية والاحصاء ، تطور التجارة الخارجية خلال سنوات الحطة ، ١٩٦٨ ، المرجع السابق ص ٨١ .

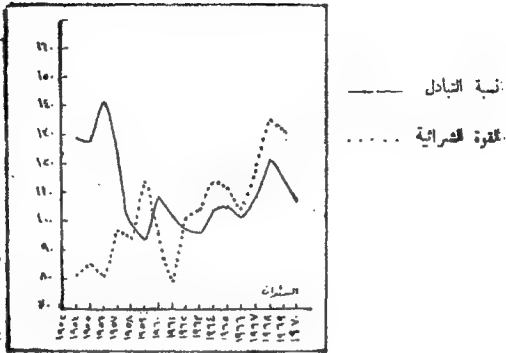
(٢) ج.م. التنمية والاحصاء ، التجارة الخارجية وعلاقتها بالدخل المحلى . . . المرجع السابق ص ٦٨ .

(٣) محمود صدقى مراد ، دكتور فؤاد مرسى ، ميزانية النقد الأجنبي . . . المرجع السابق ص ٥٢٢ ، ماهر عزيز وأصف ، التنمية الاقتصادية وأثرها على ميزان المدفوعات . . . المرجع السابق .

(٤) بلغت نسبة الصادرات الفعلية إلى الصادرات المقدرة في الحطة خلال السنوات الثانية والثالثة والخامسة للخط ٨٦٫٦ ٨٠٫٥ ٩٨٫٨٪ على التوالي ، في حين زادت الواردات الفعلية عن المقدرة ، السنوات الرابعة والخامسة ، بلغت ١١٦٫٣ ١٠٧٫٠٪ على التوالي .

(ج.م. التنبؤ والاحصاء ، تطور التجارة الخارجية ، المرجع السابق ، نوفمبر ١٩٦٧ ص ٩) .





شكل رقم (٣)

UN. Handb. of Int. T. and Dev. stat. 1972. مصدر الأرقام :

ويلاحظ أن نسبة التبادل كانت كثيرة التذبذب خلال الفترة فلم تتحسن تحسنا ملحوظا إلا في السنوات ١٩٥٦ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٨/٦٦ أما في السنوات الأخرى فقد أبدت تدهورا<sup>(١)</sup> ، وبعد أن بلغ الرقم القياسي لنسبة التبادل عام ١٩٥٦ ١٤٣ ، سجل عام ١٩٧٠ إلى ١٠٧<sup>(٢)</sup> . ويرجع تدهور نسبة التبادل في عامي ١٩٦٩ ،

(١) بسبب أثر اتجاه نسبة التبادل الخارجي لتغير صالحي تجارة مصر خلال سنوات المخطط الخمسية الأولى وفقا لتقديرات وزارة التخطيط ١٠٪ من العجز الجاري = ( تقرير متابعة وتقييم العالم الأساسية للتنمية في المخطط الخمسية الأولى ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ) .  
في عام ١٩٦٧/٦٦ تدهورت نسبة التبادل لتغير صالحي تجارة مصر بسبب ارتفاع أسعار الواردات - وغالبيتها من السلع المتنوعة - بنسبة أكبر من تحسن أسعار الصادرات .

(٢) كان التعيين الذي ظهر في الرقم القياسي لأسعار الصادرات مع انخفاض الرقم القياسي للواردات بين عامي ١٩٦٨/٦٨ و ١٩٦٩/٦٨ تحسنا استثنائيا بسبب ارتفاع أسعار صادراتنا

١٩٧٠ إلى ارتفاع سعر الوحدة من الواردات في الوقت الذي أبدى فيه سعر الوحدة من الصادرات تنافسا بسبب تدهور أسعار الأرز . على أنه يلاحظ أن تدهو نسبة التبادل في المامين المذكورين قد صعبه من جهة أخرى تحسن ملحوظ في القدرة الشرائية للصادرات<sup>(١)</sup> .

وفي صدد تطور التركيب السلمي أو تكوين هيكل الصادرات خلال الستينات فإن تنيرا كبيرا قد لحق به ، وخاصة إذا قيس بما كان عليه ذلك التركيب عام ١٩٥٢ . فحيث كانت الصادرات للتعرية من المواد الخام تصل إلى ٩١٪ من إجمالي الصادرات في العام المذكور - حيث كان القطن الخام وحده يشكل ٨٧٫١٪ كما أن

للزراعة الرئيسية وهي القطن والأرز ، لطروف استثنائية كاضطراب الأحوال في الهند الصينية التي تعتبر أكبر الدول المصدرة للأرز . حيث تطورت الأرقام القياسية لكل من الصادرات والواردات في المامين السالف ذكرهما على الوجه التالي : -

١٩٦٥/٦٤ ٦٨/٦٧ ١٩٦٩/٦٨

الأرقام انقياسية لأسعار الواردات ( ١٠٠ ) ١٢٣ ١٢٧٢١

الأرقام القياسية لأسعار الصادرات ( ١٠٠ ) ١٢٣ ١٣٣٢١

ويضاف إلى ما سبق أن تحسن أسعار القطن كان هو الآخر بسبب زيادة طلب الدول المتقدمة على الاقطن طويله التيلة في السنوات الاخيرة ، وهو اتجاه من غير المؤكد استمراره .  
( راجع : دكتور حسن ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ٣٢ ، ٣٣ ) .

حيث كان تطور الأرقام القياسية لنسبة التبادل والقدرة الشرائية للصادرات في السنوات الخمس الاخيرة كما يلي : ( ١٠٠ = ١٩٦٠/٥٨ ) -

١٩٦٦ ١٩٦٧ ١٩٦٨ ١٩٦٩ ١٩٧٠

نسبة التبادل ١٠٢ ١٠٩ ١٢١ ١١٥ ١٠٧

القدرة الشرائية للصادرات ١١٢ ١٠٤ ١١٧ ١٣٥ ١٣١

مواد الوقود لم تكن تتجاوز نسبتها ١٪<sup>(١)</sup> - تطور التكوين السلي للمجموعات الرئيسية في أولى سنوات الحطة الخمسة الأولى وآخرها عام ١٩٧١/٧٠ على الوجه التالي .<sup>(٢)</sup>

١٩٧١/٧٠	١٩٦٥/٦٤	١٩٦١/٦٠	
٪٤٠٢	٪٨٠	٪٣٠٢	الوقود
٤٧٥	٪٥٦٣	٦٤٧	الفطن الخام
٦٦	٪٧٢	٦٦	المواد الخام الأخرى
١٢٥	٪١٠٥	٦٣	السلع نصف المصنة
٢٩٢	٪١٧٠	١٧٠	السلع قائمة الصنع
٠٠٠	٪١٠	٢٢	السلع الأخرى

أما عن التوزيع الجغرافي للمصادر بحسب الأهمية النسبية لأجهانها إلى أهم المناطق والتسكتلات . فبعد أن كان عام ١٩٥٢ ٨٧١٪ لدول السكتة النورية ، ٢٥٤ دول السكتة الشرقية ، ٨٣ دول الجامعة العربية ، ٢٩٤ لدول الأخرى<sup>(٣)</sup> .  
تطور منذ بداية السبعينات على الوجه التالي .

---

(١) كان إجمالي قيمة الصادرات عام ١٩٥٢ ١٤٥١ مليون جنيتها منها فطن خام فقط ١٢٦٤ مليون . ولم تتجاوز صادرات غزل الفطن - أم السلم نصف المصنة - ٢٠٣٪ من إجمالي الصادرات كما لم تتجاوز نسبة الأقمشة القطنية - أم السلم المصنوعة - ٠٢٧٪ .  
(مصدر الأرقام الأصلية ، مصلحة الجمارك ، تقرير التجارة الخارجية لعام ١٩٦٥) .

(٢) ع.م.م. التبعة والإحصاء ، الفقرة الشهرية للتجارة الخارجية ، نوفمبر ١٩٦٧ .  
فبراير ١٩٧٢ .

(٣) وزارة الاقتصاد ، إدارة البحوث ، مؤشرات التطور الاقتصادي ، يوليو ١٩٦٢ .

١٩٦٠/٥٩	(١) ١٩٦٥/٦٤	(٢) ١٩٧١/٧٠	
١١٪	٦٧٪	٨٩٪	دول الجامعة العربية
٤٥٧	٤٨١	٥٦١	دول الكتلة الشرقية
١٤٤	١٤٨	٧٩	دول السوق الأوروبية المشتركة
٤٠	٢٢	٣٥	دول منطقة التجارة الأوروبية
١٠٠	١٠١	١٢١	دول المنطقة الاسترلينية
٤٦	٣١	١٢	دول المنطقة الدولارية
١٠٣	١٥٠	١٠٣	الدول الأخرى

ونرجى التعليق على تطورات التكوين السلمي للصادرات وتوزيعها الجغرافي بين المناطق والكتلات الاقتصادية ، إلى مواضع مقدمة من الدراسة (٣) .

---

(١) ج. م. التبعة والإحصاء ، تطور التجارة الخارجية خلال —سنوات الخطة ، المرجع السابق ، نوفمبر ١٩٦٧ .

(٢) مصدر الأرقام الاسمية : ج. م. التبعة والإحصاء ، الفترة الذهبية للتجارة الخارجية فبراير ١٩٧٢ .

(٣) الباب الثالث .

## الفصل الثاني

### دور التصدير بين جهود الانماء الاقتصادى في جمهورية مصر العربية

ونذكر هنا بمسابق إضاحه تفصيلا عن أوجه إسهام النشاط التصديري في الانماء الاقتصادى بالدول النامية <sup>(١)</sup> ، وسياسة وتدابير إنعاش الطاقة التصديرية وتمييزها لدفع التنمية الاقتصادية بتلك البلاد <sup>(٢)</sup> . وذلك في القسم الأول من البحث .

وبالتطبيق على واقع الحال في جمهورية مصر العربية ، نتميز بين أثر النشاط التصديري على الإنتاج الجارى ، وبين إسهامه في دفع مسيرة التنمية بكل من الزمن الطويل والقصير .

ونقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاث : -

**الأول :** أثر نشاط التصدير على الإنتاج الجارى في ج ٢٠٠٠ ع .

**الثاني :** دور نشاط التصدير في عملية التنوير الهيكلى لبناء الاقتصادى والاسراع بالتكوين الرأسالى في مصر .

**الثالث :** تميز نشاط تصدير لجهود التنمية الاقتصادية في مصر في المدى القصير .

---

(١) الباب الثاني من الرسالة .

(٢) الباب الرابع .

## المبحث الأول

### أثر نشاط التصدير على الإنتاج الجارى فى ع . م . ع .

وبالرغم من الأهمية النسبية التى يشغلها النشاط التصديرى فى الحياة الاقتصادية بمصر - حيث تشكل حصيلته كما رأينا ثمن النتائج القومى الأجمالى<sup>(١)</sup> تقريبا فى الوقت الحاضر ، وكانت فى بدايه الستينات تقارب الخمس<sup>(٢)</sup> - فإن نسبة مساهمته فى معدل النمو الاقتصادى بما يصعب قياسها بالنظر للإسهم فى تحديد هذا المعدل من عوامل ومتغيرات عديدة متفاوتة الأثر .

وتنمو القيمة المطلقة للصادرات فى مصر بمرور الزمن - كما سبق أن أوضحنا - فى حين كانت القيمة الأجمالية للصادرات عام ١٩٣٨ ٣٠٩ مليون جنيهها كان متوسطها خلال الفترة ١٩٥١/٤٣ يفوق ثلاثة أمثاله ذلك الرقم ، كما كان هذا المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠/٥٢ يفوق خمسة أمثاله نفس الرقم ، إلى أن بلغت عام ١٩٧١/٧ ٣٣٩١ مليون جنيهها .

غير أن الاتجاه العام لنمو القيمة المطلقة للصادرات ؛ لا يدل على مدى انتظام

(١) بلغت تلك النسبة عام ١٩٦٩ ١٢٢٪ .

مصدر الأرقام الأصلية :

U. N. Handb. of Int. T. and Dev. 1972, op cit Tab. 1'1, 6.1

(٢) بلغت عام ١٩٦٠ ١٩٪ ومبطلت إلى ١٤٪ عام ١٩٦٨ .

U. N. p. 6. 3.

للمرجع أعلاه

وكان متوسط نسبة الصادرات للدخل القومى خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٩٦٨/٦٧

١٢.٧٪ . كما كان متوسط نسبة قيمة التجارة الخارجية فى جلتها عن نفس الفترة ٣٢.٢ .

(ج. م. التبتة والإحصاء ، التجارة الخارجية وعلاقتها بالدخل المحلى فى ج. م. ع . م . ع . المرجع السابق ٣٨٩ .

إسهامها في نمو الناتج القومي الاجمالي ، إلا في ضوء التعرف على أمرين : أولهما هو مدى انتظام معدل نمو الصادرات عبر فترة زمنية معقولة ، والثاني هو مدى تناسب هذا النمو في قيمة الصادرات مع معدل النمو الاجمالي للناتج القومي .

ولقد أظهرت مقارنه أرقام معدلات نمو الصادرات خلال المقيدين الآخرين أن وجود هذا المعدل خلال الفترة ١٩٦٠/٥٠ كان له أثره السيء في ضآله المعدل للتوسط الاجمالي فترة المقيدين . فبالرغم من المعدل المرتفع لنمو الصادرات في الفترة ١٩٧٠/٦٠ بما بلغ متوسطه ٤.٥٪ كان متوسط معدل نموها خلال الفترة ١٩٧٠/٥٠ ١٩٧٠/٦٠ كلها هو فقط ٢.١٪ ، وذلك نتيجة انخفاض متوسط معدل التحسينات القدى لم يتجاوز ١.٠٪ (١) .

وخلال الستينات لم يكن معدل نمو الصادرات - مع ارتفاعه - منتظما ، بل كان الثالث الأخير من المقد أحسن حظا ، فبينما كان متوسط معدل النمو في قيمة لصادرات خلال السنوات ١٩٦٧/٦٠ ٢.٨٪ ، قفز متوسط المعدل عن الثلاث سنوات الأخيرة ١٩٧٠/٦٧ إلى ١٠.٤ ٪ . وهو اتجاه يبشر بخير . وإذا كان انخفاض قيمة صادراتنا من بعض سلع التصدير الرئيسية قد هبط بمعدل نمو الصادرات في العاام ١٩٧٠/٦٩ (٢) ، فقد عوض ذلك إلى حد ما سعام ١٩٧١/٧٠ نمو بعض

---

U. N. Handbook, of Inter. T. & D. 1972. op. cit p. 23 (١)  
(٢) وإذا كان معدل نمو الصادرات في العام الأخير ١٩٧٠/٦٩ قد انخفض إلى ٢.٣٪ بيد أن بلغ ١٩٨٨ ٪ في العام السابق عليه . فقد كان ذلك بسبب هبوط سعر الأرز المبيض المقصور من ٨١ جنيه للطن عام ١٩٦٩ / ٦٨ إلى ٥٥ جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ (البنك المركزي المصري ، العدد الأول والثاني ١٩٧١) مع انخفاض سكية المصدرة من بعض السلع قامة الصنع وانخفاض صادرات خيوط غزل القطن ومواد الوقود من ٤٨٣ ، ٣٦١ ، ٨٩ مليون جنيتها عام ١٩٦٩ / ٦٨ إلى ٣٦٢ ، ٣٣١ ، ٨٦ مليوناً عام ١٩٧٠ / ٦٩ (ج. م. ت. إحصاء - المؤشرات - يوليو ١٩٧١) .

صادراتنا من مجموعى السلع نصف للصنعة وتامة الصنع ومواد الوقود (١) .

ويتصل بمدى انتظام معدل نمو الصادرات ككؤثر رئيسى على معدل نمو الناتج القومى الإجمالى ، تنبع أثر تقلبات الصادرات من فترة لأخرى على صافى معدل نموها وهنا تبدو أهمية مقارنة أرقام التغير النسبى للمبر عن تقلبات الصادرات فى مختلف الفترات ، بتطورات متوسط معدل نمو الصادرات خلال كل فترة ، وهو ما يتبيحه الجدول التالى : -

تطور صافى متوسط معدل نمو الصادرات فى مصر ، بعد استبعاد أثر

التقلبات فى الفترة ١٩٧٠/٥٠ ( كل خمس سنوات ) (٢)

الفترة	تغيرات تقلبات الصادرات	متوسط معدل نمو الصادرات	الصافى
١٩٥٥/٥٠	٧٢٨٤٥	٥٢٩٨٥ -	١٣٢٨٤٠ -
١٩٦٠/٥٥	٥٢٦٦٣	٥٢٤٢٦	٠٢١٦٤
١٩٦٥/٦٠	٨٢٦٨٩	٢٥٥٢٩	٦٢١٦٠ -
١٩٧٠/٦٥	٥٢٦٥٩	٥٥٥٣٦	٠٢١٢٣ -

ويلاحظ من الجدول السابق ، التأثير القوى لتقلبات الصادرات على معدلات نموها ، إلى الحد الذى قد تستغرق معظمه كما حدث فى الفترة ١٩٦٠/٥٥ أو قد تتفوق

(١) بلغ للمعدل الإجمالى لنمو الصادرات عام ١٩٧١/٧٠ ١٠٣٪ .

(٢) الرقم مختص من الأرقام الأصلية . ج. م. التعبئة والاحصاء . الفترة الشهرية للتجارة الخارجية فبراير (١٩٧٢) .



عليه كما حدث في الفترة ١٩٦٥/٦٠<sup>(١)</sup>. وعلى أي حال فإن تحسنا ملحوظا يندخل خلال الفترة الأخيرة ١٩٧٠/٦٥ في صافي متوسط معدل نمو الصادرات . وهو ما يرجع أساسا لنمو نصيب الصادرات من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة من اجالي صادراتنا ، لما هو معروف من ضآلة التقلبات نسبيا في صادرات هذه السلع إذا ماقيست بصادرات المنتجات الأولية .

أما عن تناسب معدل نمو الصادرات مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فهو ما يبدو انعدامه من خلال مقارنة تطورات كل من المعدلين في الخمسينات . ففي الفترة ١٩٦٠/٥٠ لم يتجاوز معدل نمو الصادرات ٠.١٪ في حين كان متوسط معدل نمو الناتج الحقيقي الاجمالي ٤.٥ ومتوسط نمو نصيب الفرد منه ٢.٩ . أما خلال الستينات فقد أبدى متوسط معدل نمو الصادرات بوجه عام تحسنا بالقياس إلى معدل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي ونصيب الفرد منه . ففي الفترة ١٩٦٩/٦٠ كان معدل نمو الناتج الحقيقي الاجمالي في حدود ٤.٤٪ ومتوسط معدل نمو نصيب الفرد منه ١.٩٪<sup>(٢)</sup> في حين بلغ معدل نمو الصادرات ٤.٥٪ خلال ١٩٧٠/٦٠ على ما سبق أن أوضحنا .

وإذ يتوقف مضاعف التجارة الخارجية على عوامل أخرى غير زيادة الصادرات وهي المثل الحدى للاستيراد والميل الحدى للادخار ، فإن مقدار تأثير هذا المضاعف يتقلب من سنة لأخرى ودون اتجاه يمكن وصفه بالثبات . فبينما كان مقدار هذا المضاعف عام ١٩٦١/٦٠ ٢.٣٣ ، وارتفع عام ١٩٦٥/٦٤ إلى ٦.٦٧ عاد

---

(١) يرجع جانب كبير من تقلبات الصادرات في هذه الفترة لتدهور صادرات القطن الخام عام ١٩٦٢/٦١ نتيجة لإصابة المحصول بالآفات .

للا انخفاض فبلغ عام ١٩٦٨/٦٧ ١٩٤٠ (١) .

ولا يمكن عزل تأثير الصادرات على معدل نمو الناتج القومي الاجمالى ، عن الظروف الاقتصادية والسياسية التى انطلق فى ظلها النشاط التصديرى ، ليحتل المركز الرئيسى فى دائرة النشاط الاقتصادى القومى فى أوائل القرن الحالى وحتى حلول أزمة الكساد الكبير ، إذ تميز نشاط التجارة الخارجية فى تلك الفترة بتركز غالبية الصادرات فى محصول القطن الخام وبذرتة وبسلط الدول الاستعمارية - وبالأخص بريطانيا - على الجانب الأعظم من تلك التجارة لما تشكله أسواقها من أهمية مهيمنة مسيطرة فى مجال التوزيع الجغرافى لتلك الصادرات .

فكان للاوضاع المشار إليها - المحيطة بتجارة الصادرات فى مصر - فى ظل التوجه الاستعمارى للتخصص الدولى (٢) ، وامتناع الدول الاستعمارية للفائض الاقتصادى المتولد عن نشاط التصدير ، أثرها البالغ فى تبديد الطاقات المنبثقة من رواج المحصول القطنى وانتعاش حصيلة الصادرات ، فام ينعكس أثر هذا الانتعاش

(١) ج . م . م . التبعة والاحصاء ، التجارة الخارجية وعلاقتها بالدخل المحلى فى ج . ع . م .

مرجع سابق ، ص ٦٨ .

(٢) حيث ساعدت السياسة الاستعمارية على توجيه الاستثمار نحو القطاع الزراعى - وهالات ازراعة القطن - سعيًا وراء توليد الأرباح السريعة فى جو توده المضاربات ، و تسلط على قطاع الأعمال التجارية والمالية شريحة من الأجانب كانت تعتمد على امتيازات الأجنبية ، وتتمتع بامتيازات واتصالات خاصة بدوائر الأعمال التجارية بالاسواق الأوروبية ، مما شكل منافسة قوية ضد الوطنيين صرفتهم عن الاشتغال بتلك الأعمال وغيرها من المهن الحرة كالمطب والمحاسبة والمحاماة ، فاتجهوا للوظائف الحكومية . هذا جيمه إلى جانب احتلال القوات البريطانية للبلاد وغير ذلك من العوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية ، مما حاق من انسلطاق تأثير انتعاش الصادرات على مجموع النفاط للاقتصادى بالبلاد . (راجع لى ذلك : (Illegals, p. cit, n. 30.)

على سائر جوانب وقطاعات الاقتصاد القومي . وخاصة لما صاحب ذلك في ظل الظروف السالف ذكرها ، من تسريع في السكان ، وارتفاع حاد في استهلاك الطبقات الثرية والمتوسطة ، فضلا عن زيادة اتقاق الطبقات الدنيا ، مما أدى إلى التهام الاستهلاك الفردي فضلا عن التسرب الخارجي ، لزيادة الناتج المتولدة عن نشاط التصدير (١) .

وبالفطر لأن غالبية ماظهر من تحسن في قيمة الصادرات خلال النصف الأول من القرن الحالي ، بما تبعه من تحسن في نسبة التبادل الدولي على الوجه السالف بيانه ، كان مرجعه ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار الصادرات فان ، استنادا جانب من النمو الاقتصادي في تلك الفترة على نجاح إنجازات النشاط التصديري ، كان محدودا للغاية .

وبالرغم مما صاحب انتماش قيمة الصادرات في تلك الآونة من تزايد مضطرد في الواردات ، فإن زيادة الصادرات لم تكن لتلاحق ذلك النمو السريع في الواردات بل [ تناقصت نسبة الصادرات إلى الواردات حتى خلال سنوات خطه التنمية الاقتصادية الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦٠ ، إلى تخلف فيها قطاع التصديري عن تحقيق المستهدف منه بالخطة ، بالإضافة إلى تزايد الواردات الفعلية عن الأرقام المقدرة لها بالخطة ، فكانت نسبة الصادرات إلى الواردات عام ١٩٦٠/٦٠ ٨٤١/١٠٠٠ . انخفضت في عام ١٩٦٥/٦٤ إلى ٦٦٢/١٠٠ (٢) .

(١) كما أدت تلك الأوضاع إلى وجود صبر . من مبرور إدراج هيكل النشاط الاقتصادي المتميز في مركز حالة الرواج والاندش في قطاع تجارة البترول وقطاعات المبيعات المتصلة به ، وبركوه ماحدون ذلك من القطاعات الاقتصادية وخاصة النشاط الصناعي .

(٢) وكان متوسط نسبة الصادرات للواردات خلال سنوات الخطة جميعا ٦٤ ٪ (الأرقام الإحصائية: البنك الاهلي المصري ، الدنف . الاقتصادية ، لسنة الاول ١٩٧٠ م ٢٥) .

كما لوحظ أن نسبة الصادرات إلى إجمالي الدخل القومي لم ترتفع خلال سنوات الخطة ، بل هبطت من ١٣ر٨ ٪ عام ١٩٦١/٦٠ إلى ١٣ر٣ ٪ في السنة الخامسة الخطة (١) . وكانت نسبة متوسط نصيب الفرد من الصادرات بالنسبة لنصيبه من الدخل القومي واحدة تقريبا في أولى سنوات الخطة وآخرها وهي ١٣ ٪ ، في حين أن متوسط نسبة نصيبه من الواردات إلى نصيبه من الدخل القومي قد زاد خلال نفس الفترة من ١٥ ٪ إلى ٢١ ٪ (٢) .

وفي الفترة ١٩٧٠/٦٥ عادت نسبة قيمة الصادرات إلى إجمالي الواردات للارتفاع فبلغت ٨٠ر٢ ٪ (٣) .

## المبحث الثاني

### دور نشاط التصديري في عملية التغيير الهيكلي في البناء الاقتصادي والامراع بالتكوين الرأسمالي

وإذا تنوع دور النشاط التصديري في دفع قوى التأثير الهيكلي اللازم للارتفاع بالقدرة الانتاجية لنجهاز الاقتصادى - على الوجه السالف بيانه بالقسم الأول من دراستنا - فإن أبرز ما يمكن ان يسهم به النشاط المذكور في شتد قوى التغيير الهيكلي في البناء الاقتصادي في مصر ، هو دفع حركة لتكوين الرسالى ، من خلال تدعيم حصيلة الصادرات للطاقة الاستيرادية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية .

(١) البنك الاهلى المصرى ، المرجع أعلاه ص ٢٧ .

(٢) وكان العامل الرئيسى في ذلك زيادة نصيب الفرد من الواردات من السلع الأجنبية . خلال تلك الفترة من ٤٠ جنية لى ١٠ جنية في السنة .

( بنك مصر ، التجارة الخارجية ، ماذا تمثل بالنسبة للاقتصاد ، تطورها عبر خطة التنمية ،

الفترة الاقتصادية ، العدد ٢٤١ مارس / يونيو ١٩٦٦ ص ٢٠٦ .

UN. Handbook of Intern. T. 1972, Tab. 5.7.

(٣)

والوسيلة ، الضرورية لبرامج التنمية من جهة. ودفع حدود السوق أمام منتجات القطاع الصناعي نتيجة التوسع في تصدير السلع للصناعة ، مما ينهض بالحركة التصنيعية من جهة أخرى . فيشق النشاط الصناعي طريقه ، ليأخذ أهميته النسبية للملائمة بين قطاعات النشاط الاقتصادي القومي ، مما تنمو به طاقتنا الانتاجية ويرتفع به مستوى انتاجية عنصر العمل .

وسيل الصادرات الى رفع معدل التكوين الرأسمالي ، هو تدعيم حصيتها سواء من الحاصلات الزراعية أم السلع للصناعة ، لتكوين اداة الحصول على الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة التي تتطلبها استثمارات التنمية<sup>(١)</sup> بما لا يزال الانتاج المحلي يجزى عن الوفاء به من أجل النهوض بالطاقة الانتاجية .

وبالنظر لما يبدو من تتبع تطورات التكوين السلمي للواردات ، من استمرار تزايد نصيب السلع الاستثمارية والمواد الخام من اجمالي تلك الواردات ، فضلا عن

---

(١) وقد شكلت الصادرات في الاقتصاد المصري لفترة طويلة - فيما قبل الخمسينات - المؤثر الرئيسي في حجم المدخل القومي وتوزيعه ، فكانت بذلك تجعل نفس الاهمية التي يحظى بها الاستثمار في بعض الاقتصاديات كالقصاد الامريكى مثلا ، إذ مارست الصاخرات هذا التأثير من خلال تقييدات حصيتها من النقد الاجنبي وما يتكسبه عن مستويات الائتمان والمدخل القومي القوي القوي . واستمر ذلك حتى قيام التوجيه الاقتصادي ووضع الخطط الاقتصادية في مصر ، حيث بدأ الاتفاق المحكومى العام يحل اهميته ويصبح هو المؤثر الرئيسي في نمو المدخل القومي ، وكذلك كان تقلبات الصادرات في الفترة الحار اليها تأثيرها غير المباشر على حجم الاستثمار ، وذلك من خلال أثرها على تحديد القدرة الاستيرادية إلى يتوقف عليها بدورها جلب السلع الرأسمالية الضرورية لاستثمارات التنمية . كما كانت تلك التقلبات تمكس جوا من عدم الثقة والتوقعات البهية لدى رجال الاعمال مما اضطرهم مع الاستقرار في ميدان الاستثمار الحاس .

( راجع : دكتور صبحي قريشه ، دراسات في المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، بالاشتراك

مع د . محمد عيسى ، المرجع السابق ، ص ٣٨ وما بعدها ) .

تزايد القيمة المطلقة لك السلع ، فإن دور حصة المصادرات في مجال التكوين الرأسمالى على الوجه المشار اليه لا تزال تشكل أهمية خاصة يعنى ما يسهم به نشاط التصدير في عملية الانعاش الاقتصادى في مصر . إذ تزايد في المرحلة الراهنة من جهود التنمية الاقتصادية لدينا ، اللزومة المعوية للواردات مع تناقص اللزونة الداخلية للطلب عليها ، وذلك بسبب نمو احتياجات الطاقة الانتاجية للقطاع المحلى من السلع الرأسمالية التى لا سبيل لحصولنا عليها بغير تعزيز حصة صادراتنا لدعم طاقتنا الاستيرادية ، من اجل استيرادها من الخارج . وهى المرحلة التى يطلق عليها مرحلة الاقتصاد الحساس للواردات (١) .

وقد تطورت الأهمية النسبية للسلع الاستثمارية والوسيلة بين اجمالى وارداتنا الى اثنا عشر بالمئة من اجمالى وارداتنا في عام ١٩٧١/٧٠ . ٥٧٢٦ / (٢) فإذا ذكرنا أن حصة المصادرات لا تزال تشكل الجانب الأغلب في تمويل الحصول على الواردات ، مما بلغت نسبته أربعة ائماس قيمة الأخيرة - على ما سبق إيضاحه - لتبيننا الى اى مدى تسهم تنمية النشاط التصديرى في عملية التكوين الرأسمالى فتسرع بها من اجل تحقيق الانعاش الاقتصادى (٣) .

---

(١) وقد سبق تلك المرحلة كما سلف بيانه ، مرحلة الاقتصاد المتعاضد للمصادرات ، حيث كان انتاج القطن وتصديره هو محور النشاط الاقتصادى في البلاد ، وكانت طاقة الانتاج المحلى من الصناعة ، ضعيفة الى حد كان الاعتماد فيه على حصة تصدير القطن الخام من اجل التكوين الرأسمالى ، بصفة شبه كلية .

(٢) ج ٠ م . التنمية والأحصاء ، الدفطرة المصرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٢ .

(٣) ومن أجز ذلك يعتبر معدل زيادة الصادرات محددًا أساسيًا لمعدل النمو الاقتصادى نتيجة ارتباط الحصول على الواردات الضرورية لاستثمارات التنمية ، على مستوى حصة المصادرات .

ويؤكد أهمية هذا الاسهام ، ان انتاجنا المحلي من الآلات ووحدات الانتاج لا يزال يمثل جزءا صغيرا نسبيا لا يتجاوز ربع اجمالي انتاجنا الصناعى مما يجعل من قدرتنا الاستيرادية محددا ذو أهمية خاصة للنمو الاقتصادى عامة والتقدم الصناعى بصفة خاصة . وحيث تنوقف قدرتنا على الاستيراد فى الوقت الحاضر - فى المحل الأول - على قدرتنا التصديرية ، فان الصادرات وما يتولد عنها من حسيطة ، تكون فى مقدمة العوامل المتحركة فى سرعة التكوين الرأسمالى وبالتالي فى نمونا الاقتصادى وهو ما يجعل من تلك الحقيقة ، أهم اجزاء تخطيطنا الصناعى (١) .

لهذا كانت مقارنة معدل نمو الصادرات بمعدل نمو كل من الواردات والدخل القومى ، من الأهمية بكان ، للتعرف على مدى اسهام الصادرات فى تدعيم القدره الاستيرادية اللازمة لتكوين الرأسمالى .

وبتأجابة تطورات للمدلات للشار إليها ، خلال الفترة ١٩٦١/٦٠ الى ١٩٧٠/٦٩ ونفا لتقارير وزاره التخطيط - تبين صفة الاقتصاد المصرى فى المرحلة المراهنة ، كقتصاد «حساسى للواردات Import Sensitive» اذ تنمو الواردات كما سلف بيانه بمعدل أعلى من معدل نمو الدخل ، فى حين تنمو الصادرات بمعدل أقل من الأخير - وذلك بالقياس على الاسعار الثابتة لعام ١٩٥٩ - اذ بلغ معدل نمو الدخل القومى الاجمالى فى الفترة للشار إليها ٤٩ ٪ سنويا ، ونمت الواردات بلسبة ٦١ ٪ ، فى حين لم يتجاوز معدل نمو الصادرات ٤٦ ٪ (٢) .

---

== (د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، المريج السابق ، الكتاب الاول ص ٦٧ ، دكتور محمد حبيب ، تمويل التنمية الاقتصادية ، المريج السابق ص ٢٥٩ ) .

(١) د. فوزى رياض قهسى ، تخطيطنا الصناعى و ضوء مواردتنا ومركزنا الدولى ، المريج السابق ، ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) مصدر الارقام ، وزارة التخطيط ، تقارير متابعة اللجنة ، سنوات مخططة ، وإدارة الرقابة على النقد .

ونتيجة فترة العشر سنوات للشار إليها ، نجد أن متوسط معدل نمو كل من الدخل خلال ١٩٦٥/٦٠ والواردات ، قد ارتبط طردياً من حيث اتجاهه - حيث بلغ المعدلين ٦٨٧ ، ١٩٨ / على التوالي في حين انخفضا في الفترة ١٩٧٠ / ٦٦ الى ٣٠٢ ، ٥٤ / على التوالي - وهو ما يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه القدرة الاستيرادية في تحديد معدل النمو الاقتصادي <sup>(١)</sup> . كما ينبه ذلك الى خطورة ظاهرة المعجز في ميزان المدفوعات - بالرغم من كونها أصلاً من الظواهر للضادة للصاحبة لجهود التنمية - حيث اتخذت تلك الظاهرة أخيراً طابعاً غير ملائم ، تمثل في قصور التعميمات الجارية عن مواجهة المدفوعات الجارية ، غير مشتملة على الواردات الاستثنائية - وهو ما يعني أن جزءاً من الاقتراض الخارجي ، الذي يجب أن يلبأ فقط لمواجهة احتياجات التنمية من الواردات الاستثنائية ، يوجه للحصول على احتياجاتنا من السلع الاستهلاكية والوسيطة ، فقد استمرت تلك الظاهرة خلال عدة سنوات من تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، يضاف إلى ذلك أنه من بين دواعي القلق في تقدير حالة المعجز في ميزاننا التجاري ، كونه عجزاً غير مخطط <sup>(٢)</sup> .

---

(١) ويكس تطور معدلات الدخل والصادرات والواردات في الفترة الخمسية الثانية ١٩٦٥/٦٤ : ١٩٧٠/٦٩ أثر السياسة الانكشافية التي اتبعتها الدولة منذ عام ١٩٦٥ ، لمقاومة الضغوط التضخمية واختلال الميزان التجاري . وقد أدت هذه السياسة بالإضافة إلى ظروف عدوان ١٩٦٧ إلى إيجاد طاقات طائلة في الاقتاج ، في السنوات ١٩٦٦/٦٥ إلى ١٩٦٨/٦٧ بمتوسط بلغ ٣٢٪ . ولأن كانت هذه الطاقات الباطلة قد انخفضت بعد ذلك في عامي ١٩٦٩/٦٨ ، ١٩٧٠/٦٩ ، عل أثر المدول عن السياسة الانكشافية السالف الإشارة إليها .

(٢) راجع بكور - حسن إبراهيم ، دليل رزق ، أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية مع الإشارة إلى التجربة المصرية ، المرجع السابق ، ص ٢١ و ٢٣ .  
(٣) المرجع أعلاه . ص ٢٤ .



وفي ذلك ما ينبه إلى ضرورة إعتبار هدف تصحيح الاختلال للزمن الذى نأمن منه فى ميزان مدفوعاتنا ، من الأهداف الرئيسية للرحابة لحفظ التنمية الاقتصادية فى الزمن الطويل . كما أن تقييم آثار الاستثمارات المختلفة فى تحديد أولويات التنمية وأنماط الاستثمار فى الأجل للوسط ، لابد أن يشمل بحث الآثار للباشرة وغير المباشرة للاستثمارات البدئية على التجارة الخارجية ، من حيث معدلات النمو والتركيب السامى بما يساعد على تصحيح الاختلال للزمن فى ميزان المدفوعات فى الأجل الطويل ، بل ونحوه إلى فائض بمرور الزمن (١) .

أما دور الصادرات فى مجال التنوير الهيكلى للبناء الإنتاجى ، فإذا كانت أم صوره هى أثر امتصاص الصادرات الصناعية على دفع تيسار التصنيع وتوسيع دائرة النشاط الصناعى فى مصر ، فإن صورا أخرى لهذا الدور لا تقل عن ذلك أهمية ، ترتبط بسياسة تنمية وتوزيع الصادرات المختلفة سواء أكانت من المنتجات الأولية أو السلع للصنوعة وسواء أكانت من السلع المنظورة أم من الخدمات .

لهذا يقتضينا الأمر أن نستعرض تطورات الهيكل السامى للصادرات المصرية فى الآونة الأخيرة ، وفى ظل سياسة التنوع ، لتبين إلى أى حد تسير جنباً إلى جنب مع هدف "غير الهيكلى للبناء الإنتاجى ، فتعزز خطاه نحو الارتقاء بالقدرة الإنتاجية للاقتصاد فتتناول تطورات المجموعات السليمة الرئيسية فى تكوين صادراتنا (٢) ، وما حققته كل منها من إنجازات فى هذا الصدد ، وما ينبى أن تسير عليه سياسة تنمية وتنوع الصادرات بكل منها .

- (١) د . القونس عزيز ، تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية لى ج . م . ع . دراسة مقدمة للوزير الذات لاتحاد الاقتصاديين العرب ، دمشق ، ديسمبر ١٩٧١ م ٣ ، ١٤ .
- (٢) وزير هنا على التقييم السامى الذى يتجه الجهاز المركزى للتجربة العامة والاحصاء لى .
- مصدر البيانات المنطقه بالصادرات الرمانية ، والذى يضم الصادرات حسب درجة التصنيع إلى

ولا تستهدف سياسة تنويع الصادرات ، العمل على دفع التغير الهيكلى فى البناء الاقتصادى فحسب ، فان هذا الهدف ليس مقصوداً لذاته ، بل تكمن وراءه اهداف أخرى بعيدة أهمها المعنى للخروج من النمط التقليدى لتقسيم العمل الدولى الذى فرضته القوى الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد الدولى وكذا تجنب تلك الاثار الضارة لتقلبات الطلب والأعنان الخاصة بالمنتجات الأولية التى تشكل أكبر نسبة بين المجموعات السالمة فى بناء صادراتنا .

ولقد كان فى التركيز الشديد على المنتجات الأولية فى تكوين صادراتنا السلمية والى لايزال القطن الخام بشكل وحده نسبة كبيرة من حجمها الاجمالى - بلغ عام ١٩٧١/٧٠ ٤٧٥٠٪ - سبباً فى خضوع حصيلة الصادرات لتقلبات الحادة التى تحكمها تحركات أسعار القطن الخام فى الأسواق العالمية ، إلى حد ارتبطت معه نسبة التبادل الخارجى بتحركات أسعار القطن الخام من موسم لآخر (١) .

المجموعات الآتية : أولاً - مواد الوقود وتعمل البترول الخام ومشتقاته كالبنزين والكيروسين . . الخ . ثانياً : القطن الخام ، ثالثاً : المواد الخام الأخرى وأهمها الحيوانات والاسماك والمصاير والحضروات والثوم والبصل الطازجين والبطاطس والموالح والارز غير المقشور والقول السودانى وفوسفات الكالسيوم الطبيعى رابعا : السلع نصف المصنعة وأهمها المولاس والراتنجيات الطرية وخيوط غزل القطن والكتان الخام . . الخ . خامساً : السلع تامة الصنع وأهمها الارز المقشور المبيض وغير المبيض والانجعة القطنية والبصل المجفف وسكر القصب المكرر ومنتجات الأغذية والمدرجات المحفوظة والاسمنت والحضرات الطرية واطارات الكاوتشوك والسيارات والملايشى والكعب المطبوعة والاحذية والاثاث الخشبى والادوات والاجهزة المنزلية ونسج الالياف الصناعية المستمرة . . الخ .

(١) ومن أمثلة ذلك انحراف نسبة التبادل الخارجى فى غير صالح مصر فى الفترة ١٩٧٠/١٨٩٩ على أثر هبوط أسعار القطن الخام ، وتحسنها فى الفترة التالية على الحرب المالية الثانية على أثر ارتفاع أسعار القطن وغيره من المنتجات الأولية بسبب ظروف التصير فى أوروبا ، ثم

ولا يغنى ما يترتب على تدهور نسبة التبادل الدولى فى بعض الفترات من تأثير سوء وانكسارات مضاعفة على معدل النمو الاقتصادى <sup>(١)</sup> حيث يتقص ذلك من قوة المساومة التجارية للبلد خارجيا ، فى سعيها للحصول على مستلزمات التنمية الضرورية والمزايدة من الواردات .

وقد سبق أن رأينا كيف أن تحسن أسعار بعض صادراتنا من الحاصلات الزراعية فى الوقت الحاضر لا يمثل اتجاهها طويل المدى ، كما أن نسبة كبيرة من ارتفاع الرقم القياسى لسعر القطن وهو المحصول التصديرى الرئيسى ، يرجع إلى أن الجانب الأكبر منه يصدر إلى دول الكتلة الاشتراكية فى ظل اتفاقيات للتجارة والدفع ، بأسعار تزيد عن الأسعار العالمية <sup>(٢)</sup> وهى سياحة قد انتهجتها الدول اند كوزة مما عم موقفنا الاقتصادى وانماش التبادل التجارى بيننا وبين تلك الدول مما نأمل أن يستمر دون خضوع لتأثير كبير التيارات السياسية .

لذلك فإن تخطيط سياسه صادراتنا للمستقبل يجب أن يتضمن العمل على مواجهة

تدهورها فى نهاية عام ١٩٥٩ بسبب انخفاض أسعاره .

كما تطور كل من الرقم القياسى لأسعار القطن الخام ومعدل التبادل الصافى فى الفترة ١٩٦٦/٦١

١٩٦٦ على الوجه التالى : ( ١٠٠ : ١٩٦٠ / ٥٩ ) .

٦٦/٦٥	٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	
٦١٩ر٨	١٢٤ر١	١٠٧	١٠٢ر٣	٩٦ر٣	الرقم القياسى لأسعار القطن الخام

١٠٢ر٦	٩٩ر٨	٩٧ر٣	٩٧ر٢	٩١ر٣	معدل التبادل الصافى
( ج . م . التعبئة والاحصاء ، تطورات التجارة الخارجية ١٩٦٧/٦٦ مايو ١٩٦٨ ، ص . ٧٣ ، ٧٩ ) .					

(١) راجع : A. Maizels, op., cit, p. 267 .

(٢) وزارة التخطيط ، تقرير شعبة التجارة الخارجية عن العام ١٩٦٩/٦٨ ، مصادر .

عام ( ١٩٧٠ ) .

الظروف العادية واتجاهات الطلب والأسعار العالمين ، ومن ثم فإن سياسة تنويع الصادرات يجب أن تتناول هيكل صادراتنا في اتجاه زيادة نسبة السلع الصناعية والتخايل من نسبة السلع الزراعية ، وذلك من أجل المحافظة على معدلات التبادل السلمي وتحسينها في صالح تجارتنا ، كأداة لدعم جهود الانماء الاقتصادي وتدير احتياجاته (١)

وإذ تنضم سياسة تنويع الصادرات فضلاً عن النهوض بالأهمية النسبية للصادرات الصناعية تدعم الصادرات من الحاصلات التقليدية وغير التقليدية من المنتجات الأولية وخاصة من الحاصلات الزراعية ، بالإضافة إلى التوسع في صادراتنا من الخدمات ، فإننا نتناول هنا بيان أثر تنشيط الصادرات من جملة مجموعتي السلع المصنوعة ونهف الصنعة ، في التأثير المبكلى للبناء الاتجاس ، مرجحين بحث تطورات صادرات ملح التصدير المختلفة الرئيسية وغير التقليدية - سواء من المنتجات الأولية أو السلع المصنوعة ، فضلاً عن الصادرات غير المنظورة - إلى الفصل القادم .

فنن جهة تأثير نمو الصادرات من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة على حركة التصنيع باعطائها دفعات قوية للأمام ، يتأتى ذلك نتيجة اعتماد قيام بعض الصناعات على توافر سوق احتمالية ذات حجم معين كحد أدنى لتصريف انتاجها ، حيث يتطلب التشغيل الاقتصادي للوحدات الانتاجية المناسبة في تلك الصناعات ، انتاجاً من حجم معين يفوق في الكثير من الحالات الطاقة الاستيعابية للسوق المحلي . فيكون اتساع السوق الناشء عن نشاط التصدير في تلك الحالة هو الذي للتطلب على عقبه ضيق السوق التي تقف في وجه توسع مثل تلك الصناعات (٢) .

(١) د - حسن ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٢) قارن : دكتور محمد زكي شافعي ، البناء الاقتصادي في ج . م . غ . م . المرجع السابق

ص ١٤ ، دكتور صلاح الدين نامق ، مقدمة في التجارة الخارجية ، ١٩٧٠ م ، ص ٢٢٧ .

وقد واجه العديد من الصناعات المصرية عند قيامها صعوبات في تصريف انتاجها خارجيا وداخليا نتيجة ضعف مركزها التنافسي أمام الإنتاج الأجنبي المثل سواء من ناحية الجودة أو السعر <sup>(١)</sup> . وكان من عوامل قيام تلك الصعوبات ضيق أسواق التصدير أمامها نتيجة إرتفاع تكلفة النقل وتضرر جهود التعاون الاقتصادي الإقليمي لتنسيق التبادل التجاري بين مصر وغيرها من الدول النامية الأخرى التي يمكن أن تلتمس أسواقها لتصريف جانب كبير من منتجاتنا للصناعة <sup>(٢)</sup> .

وللتوسع في الإنتاج الصناعي بالإعتماد على إتساع أسواق التصدير ، مزاياء الجليظة في خفض نفقة الإنتاج بما يساعد على تدعيم القدرة التنافسية لمنتجاتنا الصناعية، حيث يساعد الإنتاج الكبير في مستوى الوحدة الانتاجية، على التخصص واستخدام القوى المحركة ، والمعدات الميكانيكية على وجه يرتفع بالقدرة الانتاجية مع انخفاض النفقة بفضل الاتساع من الوفورات الداخلية والخارجية فضلا عما يتيح التوسع على مستوى الصناعة من تهيئة الاستفادة من بعض الخدمات كالنشر والاعلان وإنشاء المرافق كمحطات السكك الحديدية والوانىء . . . . الخ .

ومن أمثلة الصناعات التي أعتمد قيامها في مصر على إتساع الأسواق الخارجية أمام منتجات الفزل والنسيج ، صناعة قطع النيار اللازمة لماكينات النسيج والفزل ، وصناعات الصباغة والتجهيز ، حيث كانت عمليات صباغة وتجهيز الأقمشة وخيوط النزل إلى عهد قريب تم - في جانب كبير منها - في الخارج، كما كان يعتمد على الاستيراد في الحصول على كافة معدات وقطع النيار اللازمة لآلات النزل

---

== A. Lewis, Aspects of Industrialization, National Bank of Egypt, Cairo, 1953, p. I.

(١) ومن أمثلة ذلك صناعة الإرجات .

(٢) M. El-Kammash, op. cit, p. 230 .

وقد عرفت عقبه ضيق السوق في الماضي القريب نحو بعض الصناعات المحلية في مصر ، بسبب

والنسيج (١). كذلك بدأ التوسع في تصدير بعض منتجات الصناعات الثقيلة التي يستعيد انتاجها الكبير مستقبلا على إتساع أسواق تصديرها (٢).

كذلك يمكن إسهام النشاط التصديري في دفع التصنيع بمصر، من خلال الحرص على تطوير الفنون الانتاجية في صناعات التصدير على الوجه الذي يكفل تحقيق القدرة التنافسية أمام الانتاج اأخارجي للثيل، والارتفاع بمستوى الجودة والمواصفات وفقا لتطور أذواق المستهلكين اأخارجيين وتنوعها. وقد أصبح من المألوف في العديد من مجالات الانتاج الصناعي لدينا، الحرص على إعداد عظم معين من السلع المنتجة، لأغراض التصدير - على درجة عالية من الجودة واتقان المواصفات، بما يتميز عن النمط المعتاد اأخاجه، وذلك كما هو الشأن في الكثير من أصناف الفزل والنسوجات والمنتجات الغذائية كالصل الجفف والشروبات. بل إن عددا من الوحدات الانتاجية قد انشئ خصيصا للوفاء باأحتياجات التصدير من هذه السلع. ويتضمن ذلك خطوة هامة نحو العمل على تخصيص مشروعات بأكلها للانتاج التصديري، تتميز منتجاتها بمستوى عال من الجودة (٣).

وفي أرقام تطور حجم الصادرات من منتجات بعض الصناعات، بالإقتران بنمو الانتاج في تلك الصناعات، ما يؤكد تأثير النشاط التصديري كدافع للتوسع الانتاجي في العديد من فروع الصناعة، وبالأخص في قطاعات صناعة الفزل والنسيج والصناعات الغذائية والكياوية والبترولية والمعدنية ويبدو ذلك مما يلي :

= منافذ الانتاج الأجنبي، وأتجاه الطبقات المستهلكة ذات الدخل المرتفع لتفضيل اقتناء السلع المستوردة، مع ضعف القوة الشرائية لدى الطبقات المتخفضة الدخل في الأفاق على السلع المصنوعة لاستهلاك غالبية دخولها في الضروريات المعيشية.

M. El-Kammash, op, cit, p. 242

(٢) كسباتك الحديد والصلب والصاج المسجوب على البارد من انتاج مصنع الدرفله حيث تم تصدير ما قيمته ٣٢٠ مليون جنيه من الصنف اأخير عام ١٩٧١/٧٠ (بيان نائب رئيس الوزراء، جريدة الاهرام بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٧١).

(٣) قارن، دكتور صلاح الدين نامق، المرجع السابق، ص ٢٣٨.

و تطور قيمة كل من إنتاج وموارد بعض القطاعات الصناعية :

خلال الفترة ١٩٥٢ : ١٩٧٠

( مليون جنيه بالأحساب الجارية )

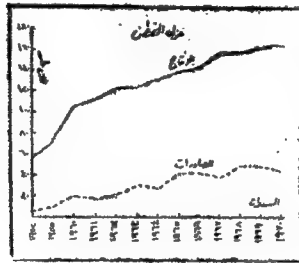
السنة	١٩٥٢		١٩٦٠		١٩٦٥		١٩٧٠	
	إنتاج	مصادر	إنتاج	مصادر	إنتاج	مصادر	إنتاج	مصادر
التنزل والملابس	٨٤٦٦	٤٠٤	٢٣٠٥	١٥٠٨	٢٥٧٨	٤٣	٤٧٠٣	٥٣٨
الصناعات الغذائية	١٢٢٣٣	٢٠١	١٧٧٦	٣٣٣	٢٨٥٤	٤٠١	٤٨٧٨	١١٣٣
الصناعات كيميائية والدوائية	٢٠٥	١٨	٤٩١	٢٦٦	١٤٠	١٨٨	١٥٠٥	٦٦٦

مصادر الأرقام : فترات الجواز المركزي للتجربة العامة والاقتصاد ، البنك الأهلي المصري ، البنك المركزي المصري

بنك بورسيه ، البنك الصناعي - سنوات مختلفة.

وبتأينة تطورات الكمية للنتجة والمصدرة لبعض السلع للصناعة الرئيسية -  
حيث تعتمد تطورات الكمية اثر تغيرات الأسعار بالأسواق الخارجية - نلاحظ ذات  
الاتجاه ، على ما يبدو من الرسوم البيانية الآتية (١) :

« تطورات الكميات للنتجة والمصدرة خلال الفترة ١٩٧٠/٥٢ »  
من غزل القطن



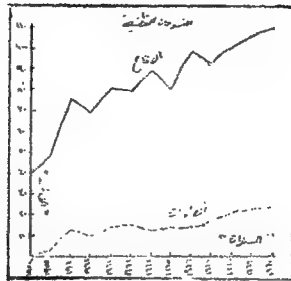
شكل رقم (٢)

ويتضح من متابعة أرقام كميات المنتج والمصدر من خيوط غزل القطن . خلال  
الفترة ، أن نسبة المصدر إلى المنتج بعد أن كانت أقل من النصف عام ١٩٥٢ ارتفعت  
إلى أكثر من الربع عام ١٩٧٠ . وفي حين تضاعفت كمية الناتج خلال الفترة ، إلى  
ثلاثة أمثالها تقريبا ، كان تضاعف المصدرات إلى ستة أمثال ونصف . . .

(١) مصدر الأرقام : بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، نشرات البنوك : الأهمى  
المصرى ، المركزي المصرى ، الصناعى ، بور سعيد ، اتحاد الغرف التجارية والصناعية العربية  
سنوات مختلفة .



### النموجات القطنية



شكل رقم (٥)

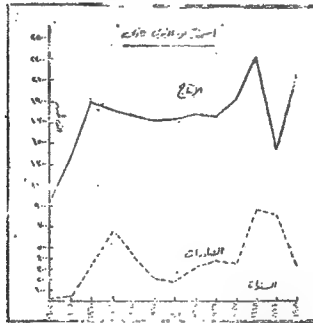
وبلاحظ إرتفاع الكمية المنتجة من النموجات القطنية فقط من ٤٠ إلى ١١٠ ألف طن خلال الفترة في حين قفزت الكمية للسدة من ٠٥ إلى ٢٢٧ ألف طن .

### الأرز المقشور الأبيض



شكل رقم (٦)

وقد شكّلت نسبة الزيادة في الكمية المنتجة من الارز المقشور البيض خلال  
الفترة ٤١٧ ٪ في حين بلغت نسبة الزيادة في الكمية الصادرة ٤٦٠٠ ٪  
الاسمنت ( البورتلاندى العادى )



شكل رقم (٧)

وكانت نسبة الزيادة في المنتج من الأسمنت البورتلاندى العادى خلال الفترة في  
حدود ٢٣٠ ٪ في حين بلغت نسبة الزيادة في الكمية الصادرة من الصنف ٣١٤٥ ٪

#### سنگر القصب المكرر



شكل رقم (٨)

ويلاحظ ارتفاع الكمية المنتجة من سكر القصب للكرر من ٢١٠ ألف طن في أول الفترة إلى ٥٤٧ ألف في آخرها . في حين زادت الكمية المصدرة من ٣٠٠ ألف طن فقط إلى ٨٢ ألف طن وإن كانت قد تذبذبت خلال الفترة .

ولقد كان نمو الصناعات التي تنمى حركة صادراتها عاما بعد عام آخر ، آثاره البعيدة التي تجاوزت هدف الارتقاء بالأهمية النسبية للنشاط الصناعي — عامة — لتعكس على نط المعالة ومستوى الأجور ، فتضفى بذلك مظاهر التغير الهيكلى على نشاط السكان الماملين بأعمال اقتصادية منتجة .

ومن ذلك تأثير نمو الصناعات التي حققت انجازات تصديرية ملموسة — كالصناعات النضائية والنسيج والملبوسات والصناعات الكباوية — على تطور عدد ساعات العمل المدفوع عنها أجر في القطاعات الأخرى غير القطاع الزراعى، وكذا تطور مستوى الأجور في الصناعات المذكورة . على ما يبدو مما يلي :

« تطور عدد الساعات المدفوع عنها أجر أسبوعيا في بعض الصناعات <sup>(١)</sup> »

التصديرية بالمقارنة بشيرها من الصناعات في مصر

الفترة ١٩٦١/٦٠ : ١٩٦٧/٦٦ ( ساعة أسبوعيا )

السنة الصناعية	الصناعة عموما	النضائية	النسيج	للإس	الكباوية
١٩٦١/٦٠	٤٨	٥٠	٤٧	٤٧	٤٩
١٩٦٧/٦٦	٤٩	٥٢	٤٩	٤٩	٥١

« تطور قيمة الأجر الأسبوعى في بعض الصناعات في مصر <sup>(٢)</sup> »

الفترة ١٩٦١/٦٠ : ١٩٦٧/٦٦ ( قرش صاغ أسبوعيا )

(١) I.L.O. Yearbook of Labour Stat. 1971, Tab. 13 p. 471

Ibid, tab. 19, p. 571.

(٢)

السلع الصناعات الصناعات عموماً الغذائية النسيج الملابس الكيماوية المعدنية الأخشاب الورق.

١٥٧	١٧٥	٢٠٤	٢١٦	٢٤٦	٢١٤	١٧٤	٢١٩	١٩٦١/٦٠
٢٦٠	٢٤٣	٢١٧	٣١٩	٢٥٩	٣٠٠	٣٦٨	٣١٨	١٩٦٧/٦٦

فإذا فحسنا ما أسفرت عنه جهود تنويع الصادرات في مصر خلال الستينات وما أسفرت عنه نتائج سياسة التوسع في تصدير السلع المصنوعة ونصف المصنعة ، في ظل جهود الانهاء الإقتصادي عبر تلك الفترة التي ظهرت فيها نماذج إنجازات برامج التصنيع السالف بيانها ، لألفتنا الآتي :-

فيما يتعلق بمجموعة صادرات السلع تامة الصنع : ارتفعت أهميتها النسبية من إجمالي قيمة الصادرات من ١٣.٤٪ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٢٩.٢٪ (١) عام ١٩٧٠/٧٠ وارتفعت قيمتها المطلقة في تلك الفترة من ٢٥٠١ مليون جنيه إلى ٩٩ مليون جنيه أي تضاعفت بأربعة أمثالها تقريبا .

وكان تطوّر الرقم القياسي لقيمة صادرات السلع المصنوعة خلال هذه الفترة كالآتي :-

١٩٧١/٧٠	١٩٦٥/٦٤	١٩٦٠/٥٩
٣٩٣ (٢)	١٧٧	١٠٠

وبلاحظ أن تطورات القيمة تسير منذ عام ١٩٦٧/٦٦ بمعدل تغير أسرع من تطورات السكيب، إذ تطورت الأرقام القياسية لكل منها في الفترة الأخيرة كالآتي :

(١) ارتفعت تلك النسبة عام ١٩٦٩/٦٨ إلى ٣٣.٤٪ .

(٢) الأرقام من : ج . م . التبعة والإحصاء ، المؤشرات الاحصائية نوفمبر ١٩٦٩ «  
الفترة المهرية للتجارة الخارجية فبراير ١٩٧٢ .

١٩٧١/٧٠	١٩٦٩/٦٨	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٥/٦٤	
٢٠٥٧	١٧٧٤	١١٤	(١٠٠)	القيمة
١٩١٥	١٧١٦	١٠٨	(١٠٠)	الكمية

وبين من ذلك أن تغيرات القيمة كانت ترجع لتزايد الكمية مع تحسن الأعمار  
إذ كانت تطورات الرقم القياسي للسعر من ١٠٠ عام ١٩٦٥/٦٤ إلى ١٠٧٤  
عام ١٩٧١/٧٠<sup>(١)</sup>

ويصدر أصناف مجموعة صادرات السلع قامة الصنع ، الأرز المقشور الأبيض  
والأقمشة القطنية ، ومن أصنافها الهامة كذلك الأسمت وفوسفات الكالسيوم  
الطبيعى وسكر القصب المصفى والجبصل المجفف .

وإذا كانت بعض أصناف المجموعة قد حققت نجاحا مرموقا في أرقام تصديرها  
على وجه يطمئن إلى متانة مركزها في الأسواق الدولية - كالأقمشة القطنية والجبصل  
المجفف<sup>(٢)</sup> . إلا أن البعض الآخر يتأثر بالتقلب فتعود أرقام تصديره للتناقص بعد ما  
كانت قد حققت من ارتفاع . ومن ذلك مثلا هبوط قيمه صادرات الأرز المبيض للقشور  
من ٤٨٣ مليون جنيه عام ١٩٦٩/٦٨ إلى ٣٦٢ مليون عام ١٩٧٠/٦٩ ثم إلى  
٢٩١ مليون عام ١٩٧١ ومن ذلك أيضا السجايز والجبلى وكسب القطن ونسج

---

(١) في السنوات السابقة على ذلك ١٩٦٣/٦٢ : ١٩٦٦/٦٥ ( ٦٣/٦٢ : ١٠٠ )  
كان أثر تغيرات السعر يفوق تغيرات الكمية إذ كانت الأرقام القياسية للسعر ١٩٦٣/٦٢ =  
١٠٠ / ١٠٥ - ١٩٦٦/٦٥ = ١٢٠.١ في حين كانت أرقام الكمية ١٩٦٣/٦٢ - ١٠٠ ،  
١٩٦٦/٦٥ = ١٠٠.٧ .

(ج . م . التنبؤة والاحصاء ، الأرقام القياسية لتجارة الخارجية ، ديسمبر ١٩٧١  
نوفمبر ١٩٦٧) .

(٢) وكذلك الاثاثات الخشبية والالبسة وتوابسها من نسج وسكر القصب المكرر والثبوم  
المجفف .

الألياف الصناعية المستمرة التي استمر هبوط قيمة صادراتها عساشى ١٩٧٠/٦٩ ،  
١٩٧١/٧٠ . ومن صادرات المجموعة أيضا ما تقلب أرقام تصديره في السنوات الأخيرة  
كالكتب المطبوعة وعصير الفواكه والأسمت. وقد بلغت تقلبات الأخير إلى درجة انخفاض  
الرقم القياسى لقيمة صادراته من ١٠٠ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٦٩ عام ١٩٧٠/٦٩ بعد  
أن كان الرقم المذكور قد بلغ ٢٦٦ عام ١٩٦٩/٦٨<sup>(١)</sup> .

فإذا ما انتقلنا إلى مجموعة صادرات السلع نصف للصنعة ، وجدنا الأرقام القياسية  
لقيمها تتطور من ١٠٠ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٣٤٦ عام ١٩٦٦/٦٥ ثم إلى ٤٢٣  
عام ١٩٧١/٧٠ . كما تطورت أهميتها النسبية في إجمالى الصادرات من ٥٧٪ عام  
١٩٦٠/٥٩ إلى ١٠٥٪ عام ١٩٦٥/٦٤ ثم إلى ١٢٤٪ عام ١٩٧١/٧٠ .  
وبلغت القيمة المطلقة لصادرات المجموعة المذكورة عام ١٩٧١/٧٠ ٤٢٣ مليون  
جنيها<sup>(٢)</sup> .

وأهم أصناف تلك المجموعة ، خيوط غزل القطن والمسل الاسود غير الصالح  
للطعام والسكتان الخام والريوت والراتجات المطرية والمصارين والثانات للملحة .  
وقد لوحظ تناقص قيمة صادرات بعض أصناف المجموعة عام ١٩٧١/٧٠ مثل الجلسرين  
والمصارين والثانات . كما بدأت لبعض الأصناف في التناقص منذ عام ١٩٦٥/٦٤ إلى  
أن اختفت تماما من قائمة الصادرات عام ١٩٧١/٧٠ مثل زيت بذرة القطن والجلود  
انديغو وشع النحل وشع الحشرات . على أن التالىة المظمى من تلك المجموعة  
تشكل من خيوط المنظم ( النزل ) إلى تزايد بصفة شبه منتظمة والتي بلغت نسبتها

(١) ج . م . المبيد والأحصاء ، المذكر ١٩٧١ ، ندرة التجارة الخارجية  
ديسمبر ١٩٧٠ .

(٢) ج . م . المبيد والأحصاء ، قايوم التجارة الخارجية خلال سنوات الخطه الخمسية  
الاولى نوفمبر ١٩٦٧ ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٢ .

من أجمالي المجموعة عام ١٩٧١/٧٠ ٧٩٪ تقريبا .

وعما لوحظ على تطور صادرات تلك المجموعة في الخمس سنوات الأخيرة تحسن الرقم القياسي لأسعارها من ١٠٠ عام ١٩٦٥/٩٤ إلى ١١٦ر٢ عام ١٩٧٠/٦٩ في حين أن الرقم القياسي للسكية لم يتجاوز عام ١٩٧٠/٦٩ ١١١ ، مع اعتبار عام ١٩٦٥/٦٤ = ١٠٠ (١) .

وبوجه عام فقد حقق نمو الصادرات الصناعية خلال الفترة ١٩٧٠/٦٩-٦٠/٥٩ ممثلا ببلغ متوسطه السنوي ١٠ر٩٪ (٢) وهو ما يعكس مرونة الطلب الدولية العالية على صادراتنا الصناعية ، كما يعكس نجاح التصنيع في إطار الجهد الإنمائي بصحة عامة . وهكذا يبدو من خلال عرضنا لتطورات صادراتنا من السلع المصنوعة ونصف المصنعة ، أن نصيب الأسواق الخارجية من إنتاجنا الصناعي يتزايد بمعدلات مرضية ، وبصورة ترقى معها الآمال في مزيد من النمو الصناعي المستند إلى نشاط تصديري ناجح . ومن هذه الزاوية يكون اسهام حركة التصدير في دفع حركة التصنيع اداة ذات فعالية في تطوير الهيكل الانتاجي من الاعتماد كبير على الزراعة وعلى تصدير حاصلاتها ، إلى بناء انتاجي يعتمد بدرجة متزايدة على النشاط الصناعي .

وفي ذلك يقرر البعض ان السنوات القادمة ستفرض امتحانا قاسيا على قدراتنا على الاستمرار في حركة التصنيع ، إذ لا ريب أن نجاحنا في هذا الامتحان سيرتبط

---

(١) ج . م . التنبه والاحصاء ، المؤشرات ، يوليو ١٩٧١ .

وكان تطور الرقم القياسي للسعر في نفس المجموعة ما بين ١٩٦٥ر٥٩ و ١٠٠ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٦٦ر٣ عام ١٩٦٧/٦٦ (الجهاز المركزي ت . أ . تطور التجارة الخارجية مايو ١٩٦٨) .

(٢) وزارة التخطيط ، تقرير متابعه وتقييم النمو الاقتصادي في الس ١٩٠٧/٦٩ ، مايو ١٩٧١ .

الى حد كبير بالنجاح الذى يمكن ان تحققه خطة التنمية الاقتصادية الجديدة في زيادة الصادرات الصناعية للصيرى ، ومن هنا كانت الأهمية الكبرى للمقابلة على عاتق الصناعة اليوم لانتاج سلع صناعية للتصدير . (١) .

على اننا نلح من عزم التطورات السابق يانها لصادرات ج . م . ع . من السلع المتنوعة ونصف الصنعة بعض ملاحظات جديرة بالتسجيل ، مما ينبغي ان يكون محل نظر المخططين لسياسة الصادرات في اطار برامج الانماء الاقتصادى . واهم تلك الملاحظات :

● نينا يتعلق بوجوه صادراتنا من السلع تامة الصنع ونصف الصنعة نجد أن الصنعة التالية على تكوينها ، هى اعدادها على انتاج الصناعات التحويلية التى تقوم بتحويل الخامات الزراعية والحيوانية الى سلع مصنوعة ذات طابع استهلاكى ، وخاصة فى ميدان صناعات النزل والنسيج والصناعات الغذائية . واذ لا نجد ضيرا من ذلك فى ظل المرحلة التى نمر بها من تطورنا الصناعى ، فان تطورا فى التخطيط الطويل الأجل لسياسة التصديرية ينبغي ان يتضمن العمل على بدء التوسع فى تصدير السلع الانتاجية من تلك الأصناف البسيطة التى سبق أن أشرنا اليها فى مقام الحديث عن استراتيجية التصنيع كمدد الورش والآلات الزراعية وغيرها من السلع الانتاجية التى يساعد التوسع فى تصديرها على اغتنام مزايا ووفورات انتاجها على نطاق كبير .

---

(١) د . صلاح الدين نامق ، المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

كما يؤكد البعض ان نجاح جهود التنمية الاقتصادية من طريق التصنيع أصبح يتوقف بدرجة كبيرة على تعزيز القدرة التنافسية لانتاجنا الصناعى سواء من ناحية السعر أو الجودة ، دون استناد الى اية اعانات . وهو ما يجد فيه ذلك رأى وسيلتنا الوحيدة لبقاء الصمود الاقتصادى امام تهديدات المصير . (د . صلاح الدين الميرفى ، التجارة الخارجية للاقليم المصرى وأثرها على لسنخل ، محاضرات جامعة اسكندرية .. إبريل ١٩٥٩ ص ١٩) .



● أن تتلقيم الرشيد لمدى تقدم التصنع التصديرى وإسهامه فى الارتفاع بمستوى الإنتاجية والتقدم الفنى من أجل الأنعام الاقتصادية ، ليشطب الاهتمام بدرجة ماتحتوية العملية الانتاجية من قيمة تصنيغية وفن انتاجى . فكما قلت درجة التصنيع فى السلعة ، وقل مستوى الفن الانتاجى المستخدم فيها ، كلما كانت أقرب الى المنتجات الأولية التى يتدرج تصنيغها ابتداء من عمليات التجهيز البسيطة كالفرز والفرفرة والتنظيف ونزع القشرة . - الفخ ، حتى تصل إلى أعقد عمليات التصنيع المعتمدة على البحث والابتكار ومهارة التنفيذ وتعدد مراحلها ، فضلا عن الوسائل التكنولوجية المعقدة المستخدمة فى الانتاج .

ونطبق ذلك على صادراتنا من مجموعة السلع للصناعة ، نجد أن الجانب الأكبر من النمو الذى حققته فى القيمة فى الآونة الأخيرة ، يرجع إلى التوسع فى تصدير الأرز المقشور المبيض ، ويضع ذلك من مقارنه القيمة الاجمالية لصادرات السلع تامه الصنع بقيمة صادرات الأرز المقشور المبيض وحده . حيث تطورت فى الفترة ١٩٦٠/٥٩ . ١٩٦٩/٦٨ كالآتى : ( مليون جنيه ) .

٦٩/٦٨ ٦٨/٦٧ ٦٧/٦٦ ٦٦/٦٥ ٦٠/٥٩

السلع تامه الصنع ٢٥١ ٤٣٦ ٥٢٩ ٧٠١ ١٠١٤

الأرز المقشور المبيض ٤٣ ١٨٨ ٢٤٤ ٣٥٣ ٤٨٤<sup>(١)</sup>

ولما كانت عمليات تجهيز الأرز من تقشير وتبييض لا تضيف الى قيمة المادة الخام أكثر من الثلث ، فان تلك الصناعة لا تنسب من الصناعات التحويلية التى يشكل

(١) كما كان انماض صادرات الارز المقشور المبيض عام ١٩٧٠/٦٩ سببا رئيسيا فى انخفاض اجمالى قيمة صادرات المجموعة بشكل ملحوظ ، اذ هبطت قيمة صادرات الصنف المذكور الى

٢٩١ مليون جنيه . واصحابها انخفاض قيمة صادرات المجموعة الى ٨٩٢ مليون جنيه .

( ج - م - نتيجة والاحصاء ، المؤشرات ، يوليو ١٩٧١ ) .

التوسع فيها تقدما تكنولوجيا للمستوى العام للنشاط الصناعى . وهو ما يعتبر بصدده الأرز الأبيض أقرب الى مجموعة المنتجات الأولية منه الى السلع المصنوعة . ولا يعنى ذلك لتقليل من قدر صادراتنا من تلك السلعة أو من أهمية تلك الصناعة بل قصدنا من تلك الملاحظة ، التنبه الى أهمية ان نأخذ فى الاعتبار عند تقييم مدى تقدم جهود التصنيع بالاستناد على نمو الصادرات ، مدى اسهام التوسع فى الانتاج التصديرى ، فى تحقيق التقدم الفنى والتكنولوجى فى الانتاج وتطوير أساليبه ورفع مستوى الانتاجية بوجه عام ، وهو ما ينبى أن يكون ضمن معايير ومؤشرات نجاح النشاط التصديرى ، التى تكشف عن مدى تطور القدرة التنافسية لانتاجنا الصناعى بالأسواق الخارجية . وجدير بالذكر هنا أيضا أن نمو صادراتنا من الأرز المقشور لليض فى الفترة السالف الإشارة إليها كان يرجع فى نسبة كبيرة منه إلى ارتفاع سعره عالميا <sup>(١)</sup> ؛ وليس التوسع السكى فى تصديره ؛ مما يحل نصيب عامل تحسن السوق الخارجى فى هذا الصدد أكبر من نصيب قدرة الانجاز المحلى على النهوض بالصادرات الصناعيه الوطنية .

فى نطاق مجموعة السلع نصف المصنعة ، قد استرعى النظر هبوط قيمة المصدر من بعض الأصناف بشكل واضح ومستمر وتقلب بعضها من عام لآخر ، فى الوقت الذى تشكل فيه الصناعات المنتجة لتلك المجموعة ، ذلك النوع من الصناعات التحويلية التى تحتاج إلى قدر محدود من التجهيزات الآلية المعقدة والخبرات الفنية ، والتى يتطلب فى تكوين عناصر الانتاج اللازمة لها عنصرى العمل والسواد الخام المتوافرين ضيبا فى بلادنا . أى أنها الصناعات التى تتوافر لدينا مقومات نموها وتقدمها بما يبنى معه أن يكون الاستقرار والتوسع فى صادراتها مكفولين بسياسة رشيدة تعمل

---

(١) كما انخفضت قيمة صادراته عام ١٩٧٠/٦٩ بمقدار ١٢٠ مليون جنيتها من عام ١٩٦٩/٦٨ ، فى الوقت الذى ارتفعت فيه السكبة المصدره من ٩٠٠ ألف طن الى ٦٠٤ ألف ألف . حيث كان ذلك بسبب تدهور السعر العالمى .

على تقصى أمياب هبوطها أو ثقلها وتذليل الصعاب التي تواجهها .  
ويشكل التوسع في الصناعات المنتجة لتلك المجموعة ، أفضل استخدام لتلك الموارد الإنتاجية المتوافرة لدينا عن طريق تصدير منتجاتها ؛ حيث يعتبر ذلك في المدى القصير بمثابة خطوة لتحويل الصبغة الزراعية الثالفة على صادراتنا إلى صنعة صناعية غالبية في الزمن الطويل . كما وأن تلك الصناعات هي في العناد من فروع الإنتاج التي تسمح في الزمن القصير باستيعاب قدر متزايد من القوة العاملة ، فضلا عن تلاؤمها مع ما يتوفر لدينا في الوقت الحاضر نسبيا من خبرات وقدرات فنية .

• وأيا ما كان الأمر فإن ما قد قطعناه من شوط في مجال تنمية صادراتنا الصناعية ، يشكل سندا هاما للتوسع الصناعي بوجه عام . وإن كان ما أشرع عنه من إنجازات في مجال الانعاش الاقتصادي ، قد حصدته عدم ترابط سياسة تنمية الصادرات في المدى الطويل مع اتجاهات التنمية الاقتصادية . ومن ذلك أن خطواتنا الأولى في برامج التصنيع قد انتهت أسلوب التوسع في صناعات الاحلال محل الواردات دون مفاضلة رشيدة بينها وبين الصناعات المنتجة لأغراض التصدير ، الأمر الذي ترتب عليه أهمال أمر الأخيرة ، بالقياس إلى ما اعتدق على الصناعات الاحلالية من مزايا حماية . فكان ارتكاز سياسة للتوسع الصناعي لسد احتياجات الأسواق المحلية على الحماية — كما وصفته بعض تقارير الأمم المتحدة — سببا في التركيز على إنتاج السلع التي تتمتع بطلب كبير المرونة داخليا ، دون مراعاة لمتطلبات الأسواق الخارجية من حيث مستوى الجودة ، فلم يكمل لتلك الصناعات مقومات الكفاية الفنية والميكانيكية فأنخفضت قدرة إنتاجها على المنافسة الخارجية <sup>(١)</sup> .

وينبغي أن يراعى تلافى تلك الأوضاع في خططنا المقبلة ، وأن تتضمن استراتيجية التصنيع كما سلف القول ، اهماما بالصادرات الصناعية قدر اهتمامها بالتصنيع للسوق

الحل فيه . بل يرى البعض ضرورة التحول في المرحلة الراهنة الى استراتيجيات تنموية تقوم على تنمية المصادر أساسا ، بما يتضمنه ذلك في المدى الطويل من تصحيح الاختلال الميكانيكي في الجهاز الانتاجي (١) .

كما ينبغي الخضاع لعملية اختيار المشروعات الصناعية الجديدة لمعايير دقيقة نسكفل توزيع الاستثمارات على وجه يستخدم أهداف التنمية الاقتصادية والأرتفاع بالقدرة الانتاجية ، مع الاعتداد في الوقت ذاته بهدف التوسع في صناعات التصدير اذ يجب عند تساوى المشروعات فيما بينها من حيث أهميتها النسبية للاقتصاد القومي ، أن تمنح الأولوية لتلك الصناعات التي تسمع أمامها آفاق التصدير ويمكنها أن تحسن قدرة منافسيه كافي في هذا المجال . وينصح البعض في هذا الصدد بالتركيز على منتجات تلك الصناعات التي يمكن أن تجد أسواقا لتعريفها بالدول النامية الأخرى — في نطاق التعاون الاقتصادي بين تلك الدول — كالسلع الهندسية الخفيفة والاستهلاكية كالأدوية وبعض السلع الوسيطة كالخصبات الزراعية والاسمنت ، فضلا عن بعض المهمات الانشائية التي تنظم المشروعات العامة . وبوجه عام تلك السلع التي لا يشكل انتاج الدول المتقدمة فيها مناسبة خطيرة لانتاجنا والتي يسبب قيامها اقل أعباء ممكنة من احتياجات النقد الأجنبي (٢) .

وعلى خطط التنمية الاقتصادية الجديدة ان تتخذ من مبدأ التوسع في تصدير الانتاج الصناعي ، أداة لامتصاص الطاقات الانتاحية الفائضة في الكثير من مشروعاتنا الصناعية والتي يرجع الضياع الاقتصادي فيها لعد استغلال فرص التوسع التصديري

(١) د . الفونس عزيز ، تطور التجارة الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٢) قارن : S. Nath , Indian Ecoo. Development

( Planing and Growth in Rich and poor Countries... op.. cit. , p. 158. )

أما لا ارتفاع ثقله الانتاج أو لانخفاض مستوى الجودة (١) .

وإذا كان طموحنا في التنمية للصناعية بمشروع الخطه المشريه الجديدة للتنجيه الاقتصادية ٧٣ / ١٩٨٢ يتطلب العمل على زيادة الانتاج الصناعى بنسبه ١٢٠ ٪ خلال عشر سنوات ، فلا غرو ان تذهب التنبؤات بمقتبل الصادرات خلال الفترة للذكورة ، الى توقع التغير العميق فى هيكلها ، بحيث تصل نسبة السلع المعنوعة فيها الى ٥٠ ٪ وخاصة فى ظل ما تشير به تطورات أرقام صادراتنا من انتاج الصناعات البتروكيميايه والمدينه والهندسيه . وذلك فضلا عن التغير فى تركيب صادرات السلع المعنوعة فى مجملتها ، نحو تزايد نسبة السلع الانتاجيه وتناقص نسب الساع الاستهلاكيه من بينها (٢) .

ولا تقل أهمية عن سياسة تنويع التركيب السلمى للصادرات كأداة لتغيير الهيكل للانتاج من اجل التنمية الاقتصادية - سياسة تنوع اسواق الصادرات وترشيده اتجاهاتها الجغرافيه ، فقد عرفنا من عرض التطورات الاجمالى للتوزيع الجغرافى للصادرات المعمرية - بالبحث السابق - أن أكثر من أربعة أخماس تلك الصادرات كان يتجه الى أسواق دول أوروبا الغربية حتى اوائل الخمسينات . كما رأينا كيف كان التطورات نمو تجارة مصر الخارجيه - فى ظل سيطرة الدول الاستثمارية وعلى رأسها

---

(١) قارن : دراسة ج.م. المتبعة والاحصاء عن تطور التجارة الخارجية خلال ١٩٦٧/٦٠ ،

مايو ١٩٦٨ م ٩٣ - ٩٤ .

ويأتى ذلك كما تفيد الدراسة عن طريق تخصيص الأبحاث السكانية لاحتياجات كل من الأسواق الخارجيه والداخلية عند إقامة مشروعات صناعية جديدة ، فضلا عن تصفية الثأمن منها مما تفر الدراسات التحقيقية عن تحقيقه لحسارة على مستوى الاقتصاد القومى .

(٢) محمد احمد غانم ، التجارة الخارجية فى السبعينات ، بحث لمؤتمر الوحدات الاقتصادية فى مواجهة السبعينات ، يونيو ١٩٧٠ م ٦٢ ، ٥ . الفونس عزيز ، تطوير التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

يربطا منذ عشرينات القرن التاسع عشر ، أثرها في ربط الاقتصاد بـمجلة الاقتصاديات  
الراسيالية المسيطرة على البنيان الاقتصادي الدولي وما أسفر عنه ذلك من دفعا للتخصص  
في الانتاج الزراعي وإهمال أمر التقدم الصناعي ، حتى نهيتنا ضائقة الكساد العظيم  
ومن بعدها أحداث الحرب العالمية الثانية ، الى ضرورة العمل على الخروج عن نمط  
تقسيم العمل الدولي التقليدي والاتجاه لبناء الصناعات وتنوع الهيكل الانتاجي بما يكله  
الارتفاع بـطاقته .

لهذا فان من الضروري لنا في صدد دراسة دور السياسة التصديرية في جهود  
الإعلاء الاقتصادي ، من تناول تطورات التوزيع الجغرافي لصادراتنا في السنوات  
الأخيرة وما أسفرت عنه من تغيرات ، وما ينبغي ان تكون عليه مستقبلا .

ولما كان الباب الأخير من بحثنا قد خصص بأكمله لدراسة وسائل تنمية الصادرات  
في إطار العمل الدولي . وهو ما يتضمن سياسة التوزيع الجغرافي لصادرات . فإننا  
نكتفي هنا بالإشارة إلى أن تلك السياسة ينبغي أن تصدر عن هدف التحرر من  
أوضاع التبعية للاقتصاديات الراسيالية المسيطرة على الاقتصاد العالمي ، حيث يتضمن  
ذلك الخروج عن نمط التخصص وتقسيم العمل الذي فرضته القوى الاحتكارية  
العالمية والمصالح الاستثمارية . فضلا عن كونه الوسيلة للقضاء على ما خلفته تلك  
الأوضاع من مظاهر التخلف الاقتصادي بدول العالم الثالث عامة .

### المبحث الثالث

#### تعزيز نشاط التصدير لجهود التنمية الاقتصادية في المدى القصير

تتجلى أهمية النشاط التصديري في مؤازرة جهود الإعلاء الاقتصادي بالزمن  
القصير — كما سبق أن رأينا — في تعزيز الموارد التمويلية لاستثمارات التنمية ،  
سواء في مجال تمويل الواردات عن طريق استخدام حيلة الصادرات من النقد

الأجنبي — وهو ما ينتج عنه في الوقت ذاته علاج اختلال ميزان المدفوعات المصاحب لظروف التنمية - أو تدعيم مصادر التمويل بزيادة حجم الفائض الاقتصادي من للدخرات المحلية المتولدة عن نشاط التصدير .

يضاف إلى ذلك ما يمكن أن تسهم به سياسة تنمية الصادرات وتنويع تكوينها وأصولها ، في تجنب تقلبات الحصيلة والواردات التمويلية اللازمة للاتفاق المنتظم على مشروعات التنمية ، فضلا عما يتضمنه التوسع في بعض صناعات التصدير في الزمن القصير من توسيع في المآله يساعد على علاج مشكلة البطالة في الوارد البشرية المتاحة .

فمن جهة التمويل الخارجي : رأينا في الفصل التمهيدي كيف أن قصور موارد هذا التمويل في الوقت الحاضر - سواء من القروض أو الإعانات - أصبح يشكل عائقا زاجا أمام احتياجات التنمية من واردات السلع الرأسالية والوسيلة إلى الحد الذي يلقي فيه على عاتق قطاع التصدير بالعبء الرئيسي في توفير الطاقة الاستيعابية الضرورية للحصول على تلك الواردات . كما رأينا في المبحث السابق كيف تزايدت الواردات في الآونة الأخيرة في تساجها مع كل من الصادرات والدخل القومي حيث فاقت نسبة الواردات للدخل القومي - بكثير - نسبة الصادرات إلى هذا الدخل .

لذلك فقد أصبحت مشكلة عجز ميزان المدفوعات في مصر من الظواهر الزمنية والمصاحبة لجهود التنمية الاقتصادية - وذلك كشأن الغالبية من الدول النامية - بل لقد سبق تغافم عجز الميزان عندنا جهود التنمية الاقتصادية . وكانت تغيرات حصيلة الصادرات على الدوام هي السبب الرئيسي وراء تغيرات الميزان التجاري منذ الحرب العالمية الثانية ، إذ فاقت تأثير ما عداها من العوامل الأخرى ~~تغيرات~~ نسبة

### القياس (١).

وخلال ... سنوات الخطة الخمسية الأولى للتنمية كان العامل الرئيسى أيضا وراء هجز ميزان المدفوعات هو تخلف الصادرات عن ملاحقة نمو الواردات التى استلزمها برامج التنمية ، مما أسفرت عنه نتائج تنفيذ الخطة المذكورة (٢) . ولقد حدث أن توقف تنفيذ بعض المشروعات التى تضمنتها استثمارات الخطة . كما تأخر إنجاز الكثير منها بسبب عدم توافر النقد الأجنبى الحر اللازم لشراء للمعدات والآلات والمواد الخام ، مما عاق تحقيق بعض أهداف الخطة فى العامين الأول والثانى لها كما أوضحتها تقارير وزارة الصناعة عن متابعة التنفيذ (٣) .

وقد استمرت ظاهرة عجز الميزان التجارى فى السنوات التالية على الخطة الخمسية الأولى للتنمية حيث بلغ المعجز ذروته عام ١٩٦٦ / ٦٥ إذ وصل إلى ٢٠٥ مليون جنيه مصرى وتناقص بعد ذلك إلى أن تحقق فى عام ١٩٦٩ / ٦٨ فاقص قدره ٤٢ مليون جنيه . ثم عاد المعجز لظهور مرة أخرى عام ١٩٧١ / ٧٠ فبلغ

---

(١) وهوما أكدته دراسة لجنة من خبراء الأمم المتحدة عن تطورات تجارة مصر الخارجية . خلال الفترة ١٩٥٧/٤٦ .

قد تزايدت ظاهرة المعجز نتيجة زيادة الواردات على الصادرات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث استخدمت لفضلة المعجز فى ذلك الحين سياسة السحب من حساب الاسترلين . الذى تراكم لنا خلال فترة الحرب ، ثم عن طريق القروض التى تضمنها الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية فيها سبق ، والاتحاد السوفيتى بعد ذلك .

(٢) راجع C. Issawi, op. cit . 221, 231

(٣) محمود صدقي مراد ، د . فؤاد مرسى ، المرجع السابق ، ص ٥٢٢ ، ماهر عزيز واصف ، المرجع السابق .

(٤) د . محمد مظلوم حدى ، ١٠٦٣ ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .



٧٠ مليون جنيه<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك تبيين أهمية حصيلة الصادرات في مصر لمد ثروة التمويل الخارجي . لاستثمارات التنمية الاقتصادية . وتشكل قيمة الواردات - كما سلف البيان - نسبة تفوق ٨٠ ٪ إذ بلغت تلك النسبة عام ١٩٧١/٧٠ ٨٢٫٩ ٪<sup>(٢)</sup> . بل لقد كانت حصيلة الصادرات فيما سبق - على الدوام - هي العامل الأساسي في تحديد حجم الواردات في مصر . وكان فائض الصادرات على الواردات هو للمصدر الرئيسي لتمويل الكثير من مشروعات رأس المال الإجمالي فضلا عن سداد التزامات المدينون الخارجية<sup>(٣)</sup> . كما كان تقلب تلك الحصيلة سببا في تذبذب قيمة الواردات<sup>(٤)</sup> .

---

(١) وذلك بسبب تزايد الواردات في العام المذكور بتقدير ٨٤٫٣ مليون جنيه عن العام السابق عليه (ج. م. التبعة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٤) .  
(٢) وإذا كانت قد انخفضت في بعض السنوات كموطنها عام ١٩٦٦/٦٥ إلى ٥٠٫٩ ٪ فقد ارتفعت في سنوات أخرى ارتفاعا كبيرا ، إذ بلغت مثلاً عام ١٩٧٠/٦٩ ١٠١ ٪ (ج. م. التبعة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية فبراير ١٩٧٤ ، وتطور التجارة الخارجية نوفمبر ١٩٦٧) .

(٣) في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان يعتمد على فائض الصادرات من الواردات في سداد فوائد القروض القليلة التي تحصلتها ميزانية البلاد في تمويل مشروعات شق الطرق والترع وانفاط خطوط السكك الحديدية .

(رابع) : A. Crouchly, A Century of Economic Dev. 1837 - 1937 . A Study in Population and production in Egypt. Egypt Contemporaine. xxx. Fed. 1939, p. 148 )

(٤) ومثال ذلك تقلب حصيلة الصادرات في آخر العشرينات بسبب تقلب أسعار النطن الخام إذ أدى هبوط متوسط أسعار النطن من عشرين ٢٠ : ٤٠ دولار لقفار خلال الفترة ١٩٢٩/٢٠ إلى ١٠ : ١٣ دولار عام ١٩٣٠ ، لهبوط المتوسط السنوي للواردات من ٤٠ : ٥٥ مليون جنيه إلى ٢٥ : ٣٥ مليون .

( C. Issawi, op. cit p. 22. )

ويتطلب التقييم السليم لدور حصة الصادرات في تمويل الواردات وعلاج الميزان تحليل نجاح الإنجاز التوسيدي في تدعيم المركز التنافسي للصادرات . فقد صاحب انخفاض معدل نمو الصادرات عن معدل نمو الدخل - في النصف الأول من السبعينات كما سبق أن رأينا - انخفاض في نسبة تغطية لصادرات الواردات . ثم ارتفعت النسبة المذكورة في بعض السنوات التالية نتيجة ارتفاع حصة الصادرات فإذا تحريتنا ما وراء ذلك وجدنا أنه لم يكن زيادة كمية الصادرات . بل كان مرجعه اتجاه أسعار القطن والأرز للارتفاع . كما أن انخفاض عجز الميزان التجاري عام ١٩٦٧/٦٦ لم يكن مرجعه الأساسي زيادة الصادرات التي تحقق بها نمواً أكثر من ١٠٠٪ . بل كان بسبب انخفاض الواردات بنسبة ١٠٦٩ في السنة المذكورة . أما عام ١٩٦٩ / ٦٨ وانخفاض العجز فيه إلى ٧٧.٢ مليون جنيه فـ كان الفضل الأكبر في ذلك لزيادة الصادرات بنسبة ٢٤٩٧٪ . بينما كانت زيادة الواردات في حدود ١٠٨٧٪ . كما أن انخفاض نمو الصادرات في العام التالي ١٩٧٠ / ٦٩ عن معدل نمو الواردات كان له أثره في ارتفاع العجز مرة أخرى . إذ كان المعدل الأول ١٣٣٣٪ . في حين بلغ المعدل الثاني ٢٣٪ .

على أنه يمكن القول بوجه عام أن أسباب عجز ميزان للدفعات في مصر ترجع في العام الأول إلى جمود الصادرات وخاصة مع ما يتطلبه تكوينها السليم حتى الآن من حاصلات زراعية : في الوقت الذي تزيد فيه متطلبات التنمية من الواردات . يضاف إلى ذلك اتجاه نسبة التبادل التجاري بوجه عام في غير صالح تجارة مصر (١) .

وفي مجال تمويل التنمية : لابد من جانب الادخار المحلي ، يساهم قطاع الصادرات في الوقت الحاضر بتسبب متزايد في تكوين هذا الجانب ، وذلك من

خلال ما يجمع لدى قطاع الأعمال العام والقطاع الحكومي من مدخرات تنطوية<sup>(١)</sup>.  
فقطاع الأعمال العام يضم في الوقت الحاضر ومنذ ادخال ثلاثة أرباع تجارة الصادرات  
في إطاره عام ١٩٦٢ ، كافة شركات التجارة الخارجية الكبرى التي تقوم بتصدير جانب هام  
من انتاجها - ويتجه جانب كبير من أرباح الشركات المشار إليها - والمتعلقة من  
نشاط التصدير - إلى الادخار في شكل إقراض طويل الأجل ، كما يوجه بعض الفائض  
المنابع من تلك الأرباح للتمويل الذاتي للتوسعات الاستثمارية في الشركات المذكورة ،  
كما بلغ في السنوات الأخيرة أرقاما غير قليلة .

وفيما سبق ، كثيرا ما ساهم الادخار المحلى المتولد عن قطاع التصدير في مصر ،  
في تمويل مشروعات رأس المال الاجتناعي بنصيب غير يسير . فكان لانتعاش حركة  
الصادرات بفضل رواج محصول القطن ، أثره المباشر في زيادة الانفاق العام على  
المشروعات ذات الأهمية الأساسية للاقتصاد القومي كمشق الطرق وإنشاء السكك  
الحديدية . وذلك في السنوات التي ازدهرت فيها حركة الصادرات .

ولقد كان تدخل الحكومة بصورة واضحة في قطاع التجارة الخارجية منذ فترة  
التوجيه الاقتصادي في أواخر الخمسينات سببا في حصولها على إيرادات مالية كبيرة

---

(١) وقد حدث أن امتد برنامج السنوات الخمس ١٩٥٠/٤٥ إلى ١١/ من تمويل  
استثماراته على الأرباح التي تحققت للحكومة من عمليات القطن في السوق المفتوح ، حيث خصصت  
لكل الحصة للاتفاق على بعض مشروعات تنمية الريف .

ويؤكد أهمية حصيلة الصادرات في التمويل المبنى للبرنامج المشار اليه ، أن ركود حركة  
الصادرات خلال فترة البرنامج كان سببا في تخلف الكثير من مشروعاته عن التنفيذ حيث تم  
عن ذلك استعانة استيراد المواد الأولية والعمدات الرأسمالية اللازمة لتلك المشروعات .  
(د . محمد مبارك جبير ، تمويل التنمية الاقتصادية ، المرحل السابق ص ٣٦١ )

نتيجة اشتراكها في تصدير العديد من الحاصلات أهمها القطن والأرز وغيرهما من الحاصلات ، فكانت تعرض رسم صادر على تلك السلع أو تباع اذون التصدير إلى التماثلين عن طريق المزايدة<sup>(١)</sup>.

ويساعد في اوقت الحاضر ، على تعاطف فرصة القطاع التصديري في الاسهام في تمويل استثمارات التنمية من خلال زيادة المدخرات المحلية ، ما أصبحت تشكل مدخرات قطاعي الأعمال العام والحكومي من أهمية نسبية كبيرة كمصدر للادخار القومي ، كما سبق أيضاحه بالباب التنهيدى<sup>(٢)</sup>.

وإذا تأملنا مقدار الأهمية النسبية لقطاعات الانتاج ذات الاسهام الرئيسى في نشاط التصدير ، من اجمالى انتاج القطاعين الزراعى والصناعى ، لوجدناها تشكل أهمية نسبية كبيرة ، مما يمكن أن يتولد عنه قدر غير قليل من المدخرات . مثال ذلك في نطاق الانتاج الزراعى ، القطن الحام والأرز ، وفي نطاق الانتاج الصناعى صناعات النزل والنسيج والصناعات الغذائية والكياوية والهندسية والمعدنية<sup>(٣)</sup>.

---

(١) راجع : د. محمد عجميه ، دراسات في المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، الجزء ١٢٦ السابق ، ١٢٦ .

(٢) وقد بلغت نسبة المدخرات المتولدة من قطاع مؤسسات الأعمال الى اجمالى المدخرات في تقديرات خطة التنمية الاقتصادية الاولى ، عن السنة الخامسة ٥٠٪ .

(٣) ففي نطاق الانتاج الزراعى يمثل القطن الحام المصدر نسبة ٥٥٢٪ من اجمالى انتاج القطن ، وقد شكل متوسط نسبة الانتاج السنوى من القطن ، من اجمالى الانتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٦٨/٦٢ ٢٠٤٪ . كذلك بلغت نسبة المصدر من الارز الى مجموع انتاجه ٢٣٣٪ ( الارقام الاصلية : ج م . التقييم والاحصاء ، المؤشرات يوليو ١٩٧١ ونشرة التجارة الخارجية فبراير ١٩٧٢ ) .

كما شكل انتاج صناعات النزل والنسيج والغذائية والكياوية وحده عام ١٩٧١/٧ وهما

وإذا كانت البيانات الخاصة بنصيب القطاع التصديري في تكوين المدخرات غير متوافرة لعدم وجود البيانات التخصيلية عن التوزيع القطاعي لتكوين المدخرات. بالإضافة إلى صعوبة تقدير قيمة ما يتولد من مدخرات القطاع العالمي بمجال الانتاج الزراعي للعاصلات التصديرية الرئيسية ، فإنه لا يمكن انكار أهمية نشاط الانتاج التصديري سواء في المجال الزراعي أو الصناعي - فضلا عن الأرباح المتولدة عن نشاط التسويق في كافة مراحله - كمصدر هام لتوليد المدخرات في البلاد . ومثال الأهمية النسبية لانتاج التصديري في القطاع الصناعي بهذا الصدد ، تلك النسبة الكبيرة التي يمثلها حجم الصناعات ذات الانجاز التصديري الهام عندنا وما يتولد عنها من أرباح حيث تعتبر تلك الأرباح مصدر رئيسي لتمويل الدائى في الاستثمارات التوسعية بتلك الصناعات .

فقد بلغ فائض التمويل الذاتي للشركات المنتجة للسلع التصديرية الهامة في المجال الصناعي - المتاح للتؤسسات عام ١٩٧٠ مايلي : ( مليون جنينا ) .

٥٠٠ مليون المؤسسة المصرية العامة للنفز والنسيج .

١٥٥ « « « « « لاصناعات الكهربائية

٢٥١ « « « « للبرول

٢٠٠٠ • • • • • للمضارب

كما بلغ فائض التمويل القدرات لشركات التجارة الخارجية المتاح للتوسعة المصرية العامة للتجارة ٢٨٨ مليون . وفي مجال صناديق التمويل الخاصة المتصلة بنشاط التصدير بلغ الفائض المتاح للتوسعة صندوق دعم الأسيدة ١٠٠٣ مليون جنها ،

المذكورة الى اجمالي الارباع اشوتلعة عن الانتاج الصناعى في العام المذكور ١٠٠٪ .  
( الارقام الاصاية : بيان لىسائب رئيس الوزراء • منشور بمرىة : الاهرام فى  
١٠٠٠/١٠/٣٠ .

ومن صندوق تحمين الأقطاع ٣٧٤ ألف جنبها<sup>(١)</sup> .

ومن جهة أخرى كان في اتباع الحكومة لفرض ضريبة ضامداً على بعض الحاصلات التصديرية كالقطن ، أو رفع أمان تصديره ، وسيلة لمشاركة المصدرين في الأرباح وزيادة إيرادات الدولة<sup>(٢)</sup> . كما أن حصيلة إيرادات الدولة من الضرائب الجركية على الواردات ، كانت تتأثر بتقلبات حصيلة الصادرات ، نتيجة ارتباط مستوى الواردات بحالة الصادرات مما يؤثر بالتالي على مستوى الاتفاق العام<sup>(٣)</sup> .

يضاف إلى ذلك ما تساهم به الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على إنتاج ودخل ونشاط الشركات الصناعية المنتجة للتصدير في زيادة حصيلة مدخرات القطاع الحكومي .

وعلى أية حال فبالإضافة إلى المدخرات المتولدة من نشاط التصدير — سواء

---

(١) الموازنة العامة للدولة ، السنة المالية ١٩٧٣/٧١ .

كما بلغ الفائض المباح للتحويل من المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية ٣٧٧ مليون جنبها ومؤسسة الصناعات الهندسية ١٧٧ مليون .

(٢) ومن تلك الضرائب ما توجه حصيلته مباشرة لتشجيع الصناعات المحلية ، كضريبة الصادر عام ١٩٤٨ بهدف التمويل الجزئي لاءانة الخزائن لمطالين الذين لم يستطعوا بمجارة الإنتاج بنقطة مرتفعة يسببها ارتفاع أسعار القطن الخام .  
وتفيد تلك الطريقة فضلاً عن كونها مصدر للإيراد في التأثير على توزيع الدخل واستبعاد المتعجب ذوى الانتاجية المنخفضة . وبالإضافة إلى ذلك فهي سهلة الحصول ، وتفضل نظام تحديد المساحات المزروعة .

Hansen & Marzouk, op. cit. p. 100

(٣) وقد ظهر ذلك الارتباط بين قيمة الصادرات والاتفاق الحكومي حالياً في فترة ما بين الحربين ، حيث كانت الضرائب الجركية تشكل ما يقرب من الإيرادات العامة والتفقات العامة .  
(راجع : د. صبحي تادرس قريصة ، المرجع أعلاه ، ص ٥٠ ) .

أكانت في شكل جزء من الأرباح، يقتطع كقائض التمويل الدائى للاستثمارات التوسيعية في القطاعات المتصلة بذلك النشاط، أم في شكل ضرائب أو فروق بيع — فإن جهودا خاصة عخططه يجب أن تبذل لزيادة القائض الاقتصادى للتوفد من النشاط للذكور حيث يمكن أن تستخدم سياسة تنمية الصادرات في زيادة الطاقة الإداخارية عن طريق الاستمانة بالحد من استهلاك السلع ذات القابلية الكبيرة للتصدير<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الصدد يمكن أن تستخدم السياسة الضريبية للحد من الاستهلاك المحلى وتشجيع الصادرات وذلك بفرض الضرائب غير المباشرة على السلع ذات القابلية للتصدير بفرض زيادة هامش الربح للتوفد للحكومة وبالتالي زيادة للإداخرات العامة. دون التجاء لتدابير عامة لحفض الطلب الاستهلاكى الإجمالى<sup>(٢)</sup>. وتوسع فرصة استخدام تلك السياسة باتساع وتنوع عدد السلع القابلة للتصدير وخاصة من السلع المصنوعة، حيث يمكن الضغط على حجم الاستهلاك المحلى فيما لا يعتبر من الضرورات الغذائية والمعيشية للسكان.

ولا يخفى أن نجاح السياسة الضريبية للمفروضه على السلع التصديرية أو القابلة

---

(٢) د. صبحى تادرس قريصه، العوامل المحددة لسياسة إداخارية رشيدة، مصر الماصرة، أبريل ١٩٦٢.

(٣) ويرى البعض أن السلع التى يمكن أن تعمل طاقة الاستهلاك المحلى بعض التضحية من أجل زيادة صادراتها، هي التوجبات القطنية، بشرط مراعاة مرونة الطلب الخارجى، وأن يكون الإيراد المحلى الناتج عن زيادة تصدير النسوجات أكبر من التضحية الناتجة عن ذلك في شكل انخفاض في صادرات القطن الخام. ويرى أصحاب هذا الرأى أنه من الصعب اتخاذه إجراءات مماثلة لحفض الاستهلاك المحلى في مصر من المواد الغذائية القابلة للتصدير كاللوز والمضرووات دون تضحية ضارة بمستوى متوسط الحرات الحرارية الضرورية لنفء السكان،  
( Hansen & Marzouk, op. cit. p. 242-45. راجع : )

للتصدير ، يتطلب الدراسة الدقيقة لانتقال عبء الضريبة ، لضمان استقرار عبئها على  
المستورد الأجنبي ، كما يتطلب كفالة استخدامها كأداة لنبذة الفائض الاقتصادي  
المتولد عن القطاع الخارجي وترشيد انفاقه على وجوه الاستثمارات الانمائية  
النافعة (١) .

---

(١) قارن : د . محمد عجمي ، دراسات في المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، المرجع  
السابق ، ص ١٢٧ .



## الفصل الثالث

### الموقف التصديري لسلع التصدير الهامة

#### في سياسة التنوع

ونستعرض هنا دراسة المركز الراهن وللرتقب لأهم صادراتنا إسهاما في سياسة تنوع التركيب السلمي للصادرات ، وبالتالي في التنوير الميكلي لبناء الانتاجي ، سواء من السلع المصنوعة أو الصادرات غير المنظورة ، وسواء أكانت من الصادرات التقليدية أو غير التقليدية .

ونقسم ذلك إلى مبحثين

للمبحث الأول : أهم صادرات السلع المصنوعة .

للمبحث الثاني : أهم الصادرات غير المنظورة .

### المبحث الاول

#### أهم صادرات السلع المصنوعة

وتعد تنمية صادرات السلع المصنوعة - سواء منها التامة الصنع أو النصف مصنعة - الركن الرئيسي في تنوع الصادرات ، والأداة الفعالة للنشاط التصديري في الاسهام في عملية التنوير الميكلي لبناء الانتاجي .

ونتناول هنا من سلع التصدير في تلك المجموعة ، السلع المصنوعة الرئيسية وهي غزل القطن ومنسوجاته والأرز المقشور غير الببيض ثم ننبها بدراسة آفاق النمو المتاحة أمام صادرات كل من الصناعات الهندسية والغذاذية والكيمائية والدوائية .

#### غزل القطن ومنسوجاته :

تشكل صادرات غزل القطن ومنسوجاته في الوقت الحاضر نسبة هامة من

اجمالى الصادرات الوطنية بانته عام ١٩٧١/٧٠ ١٥٣٠/؛ فكانت قيمه صادرات  
غزل القطن وحده فى العام المذكور ٢٣٣٥ مليون جنيه كما بلغت قيمة صادرات  
الأنسجة القطنية ١٨٧٧ مليوناً .

وتتطور الأرقام القياسية لمجموع غزل القطن ومنسوجاته من عام ١٩٦٠/٥٩  
على الوجه التالى : -

١٩٧١/٧٠	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٠/٥٩	
٤٤٠	٤٠٦	١٠٠	غزل القطن
٢٦٣ (١)	١٤٥	١٠٠	الأنسجة القطنية

وبذلك تحتل هاتين الصناعتين مركز الصدارة بين قطاعات انتاجنا الصناعى  
فى مجال التصدير - وخاصة لقيامها على أساس للزايا النسبية المستمدة أولاً من جودة  
مواصفات المادة الخام الأساسية اللازمة لها وهي القطن المصرى ، وثانياً على وفرة  
الأيدى العاملة ذات الأجور المنخفضة . الأمر الذى ساعد بمرور الزمن على نفع  
الخبرة الوطنية فى تلك الصناعة وإكتساب انتاجها للسمة الطيبة فى الأسواق الدولية .  
فتدبر الإنتاج المصرى من الأقطان طويلة النيلة ، إنما يكسبه مركزاً شبه احتكاري  
يحمل من توسعنا فى صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ، استقلالاً مفيداً لمواردنا ،  
يجزى ارتفاع انتاجه الفدان من الأقطان للشار إليها ، فضلاً عن الانتفاع من ميزة  
العامل الجغرافى الناتج عن توسط موقع البلاد بين الأسواق الرئيسية المختلفة ، مما  
يساعد على انخفاض ثبات التولون (٢) .

(١) مصدر الأرقام الأصلية ، الشرة الشهرية للتجارة الخارجية فبراير ١٩٧٢ ، المؤشرات  
الإحصائية ، يوليو ١٩٧١ . وقد لوحظ أن الأرقام القياسية للمجموعتين تسمى فى متنظّم  
هذا عام ١٩٧٠/٦٩ الذى ضبط فيه الرقمان ثم عادا للتحسن عام ١٩٦١/٧٠ .

(٢) د . فوزى رياض فهمى ، تخطيطنا الصناعى فى ضوء مواردنا ، المرجع السابق  
ص ٧٧ .

ولقد صاحب نمو صادراتنا من غزل القطن ومنسوجاته — بطبيعة الحال — توسع كبير في انتاجها كسلف بيانه ، حيث ارتفع انتاج الغزل من ٥٥٨٧ ألف طن عام ١٩٥٢ إلى ١٦٤٨٢ ألف عام ١٩٧٠/٦٩ وارتفع انتاج الأقمشة القطنية في نفس الفترة من ٤٠ ألف طن إلى ٩٦٨٦ ألف<sup>(١)</sup>.

وساعد نمو الانتاج مسح امتعاش الصادرات من خيوط القطن ونسجه على الدول عن سياسة تصدير القطن، والاتجاه إلى الارتباط بأهداف تصديرية محددة عن طريق تخصيص جزء من الإنتاج للتصدير ، وتركيز نشاط التصدير في عدد محدود من المشروعات المنتجة الكبرى التي تتوافر لها الامكانيات الفنية والتسويقية بدرجة عالية كتركيز الحلة الكبرى وكثير الدوار اللتين تصدران ما يقرب من ٣٩٪ من إجمالي صادرات غزل ومنسوجات القطن. وكان لتلك السياسة الفضل في تمكين تلك الشركات من تلبية احتياجات الأسواق الخارجية المختلفة ومراعاة اختلاف الأذواق وتطوير المواصفات بما يضمن مواجهة تيارات المنافسة<sup>(٢)</sup>.

على أن انطلاق صادراتنا من غزل القطن ومنسوجاته للقيام بدورها الطبيعي في حركة التنويع السلمي للمصادر — بزيادة الأهمية النسبية فيها للسلع المصنوعة — إنما هدف في مسيله بعض الموقلات التي يتصل بعضها بجانب العرض كما يتصل البعض الآخر بمرحلة التسويق وأحوال الطلب وسياسة التوزيع الجغرافي .

فما يتعلق بالإنتاج تصدر العوائق للشار إليها في صناعة النسيج ، العجز الكبير في بعض خيوط النزل مما يفرض إلى وجود طاقة عاطلة كبيرة بالكثير من الوحدات

(١) المؤتمرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧١ ، ص ٢٢١ .

(٢) الأستاذ محمد عبدالله مرزبان ، تنمية الصادرات في قطاع الغزل والنسيج ، من دراسات مؤتمر تنمية صادرات ج . م . ع . العهد القومي للإدارة العليا ، ١٩٦٦ ص ٢٥٩ .

الإنتاجية بلغت نسبتها أحيانا ٦٥٪ من حجم الإنتاج<sup>(١)</sup> . كما يوق سير الإنتاج في كثير من الأحيان عدم توافر مستلزماته الضرورية من الآلات وقطع النيار وللواد الخام .

كذلك يشوب أساليب التسويق وسياسة التوزيع الجغرافي لصادرات غزل القطن ومنسوجاته كثير من أوجه القصور ، مما يتطلب ضرورة العمل على تلافيه .

لذا فإن جهودا كبيرة يجب أن توجه لتدعيم صناعات غزل القطن ومنسوجاته وتيسير إجراءات تسويق منتجاتها . ففيا يتعلق بتوفير مستلزمات الإنتاج يتمثل تخطيط سياسة تصدير غزل القطن بما يكفل إمداد المصانع المحلية بما يلزمها من خيوط الغزل مع الوفاء باحتياجات التصدير . ومن ذلك وجوب العمل على الحد من تصدير القطن في صورة غزل سميك - مما تستخدمه المارل المحلية - مع تشجيع تصديره في صورة غزل رفيع ومتوسط<sup>(٢)</sup> .

كما يتعين دعم إمكانيات تلك الصناعة بما تحتاجه من مستلزمات مستوردة كالآلات وقطع النيار والواد الخام وتوفير كل ما يتطلبه استغلال الطاقات الباطنة بالوحدات الإنتاجية مما يمكن معه زيادة الأهداف التصديرية .

كما ينبغي أن تنطوى سياسة تسويق غزل القطن ومنسوجاته على تطوير أساليب التسويق والعمل على ضبط مواعيد التسليم والمطابقة للوصفات المتماقد عليها ، على الرسائل للصدرة ، والإهتمام بالدراسات السوقية .

وفي مجال التوزيع الجغرافي للصادرات يجب إعطاء العناية الخاصة بأسواق الدول

---

(١) الأهرام الاقتصادي، صادرات الغزل والنسيج في ج.م.ع تحقيق عدد أ كهرور

١٩٦٧ ص ٢٤ .

(٢) قارن : وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم النمو الاقتصادي لعام ١٩٦٩/٦٨ .

النامية الأخرى وخاصة الدول الأفريقية ، والحرص على إمدادها بما يلزم للاحتفاظ بها كأسواق جديدة تسودها منافسة الدول المنتجة الأخرى ، وخاصة بالنسبة لصادرات غزل القطن (١) .

وبلا حظ أن أهم عملاء الأقمشة وغزول القطن المصرية في السنوات الأخيرة كانت الاتحاد السوفيتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية والسودان والعراق . كما يلاحظ أن نصيب الاتحاد السوفيتي من صادرات الأقمشة القطنية يتجه للتناقص في حين يتزايد نصيب الولايات الأمريكية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية منها . ويتضح الأمر على وجه الدوام الممثل على تنوع أسواق غزل القطن بما يكفل إكتساب أسواق جديدة والمحافظة على أسماؤه . وعلينا بالإهتمام بأسواق الدول الغربية للتقدمة التي تلبي مؤشرات وارداتها من غزل ومنسوجات القطن والملابس القطنية من الدول النامية إلى تزايدها (٢) . خاصة مع ما تذهب إليه التنبؤات من احتمال نمو طلب الدول المذكورة على تلك المنتجات مستقبلا (٣) .

---

(١) وقد يفيد ذلك تخصيص حصة معينة من صادرات الغزل والمنسوجات القطنية إلى تلك الأسواق ، كما قد يكون من المناسب التعاون مع تلك الدول في جهودها لإنشاء صناعات غزلية ونسجية ، من خلال سياسة المشروعات المتحركة ، على وجه يساعد على تصريف الإنتاج والغزول المصرية بها .

(راجع توصيات : المؤتمر الثاني لتنمية التبادل التجاري مع الدول الأفريقية ، ديسمبر ١٩٦٩ القاهرة ، بمجلة شركة النصر للتصدير والاستيراد ص ٥٦٣)

(٢) بلغت نسبة غزل القطن ومنسوجاته والملابس القطنية من إجمالي واردات الدول المتقدمة من السلع المصنوعة من الدول النامية في الفترة ١٩٦٤/٦٧ ٢٦٪ وارتفعت قيمة تلك الواردات في الفترة المذكورة من ١٧٤ مليار دولار إلى ٢٥٠ مليار (CNUCED; Le Rôle de L' Entreprise Privée.. op. cit. p. 74 . )

B. Balassa, op cit, p. 335.

(٣) يراجع في ذلك :

### الأرز الأبيض الفشور:

يتنافس الأرز الأبيض الفشور مع غزل القطن على المركز الثاني بين جملة صادراتنا الوطنية وعلى المركز الأول بين صادرات السلع المصنوعة .

وقد تصاعدت الأهمية النسبية للأرز بين سلع التصدير منذ منتصف الخمسينات ففي حين لم تتجاوز السكية للصدرة منه عام ١٩٥٢ ١٣٨ ألف طن ارتفعت إلى ١٣٨ ألف عام ١٩٥٥ ثم إلى ٢٥١ ألف عام ١٩٦٠ إلى أن بلغت ٥٦٣ ألف عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ (١) .

كما تطور الرقم القياسي لقيمة صادراتنا من الأرز من ١٠٠ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٦٨٩ / ١١٢٣ عام ١٩٦٩ / ٦٨ ثم اتجه للهبوط فبلغ ٦٩٣ عام ١٩٧٠ / ٧١ (٢) .

ويشكل التوسع في إنتاج وتصدير محصول الأرز للعصرى هو الآخر استئلالا لما تنطوى عليه مواردنا من مزايا نسبية نتيجة ارتفاع مستوى إنتاجية الفدان منه (٣) فضلا عن تحتمه بعض الخصائص للعروة كتجانس شكل الحبوب واحتفاظها بنعانتها بعد عملية التبييض وانخفاض نسبة الحبوب التالفة والجيرية والمنفردة اللون وصلاحيته — من حيث نسبة الرطوبة — للتخزين الطويل بالإضافة إلى ارتفاع نسبة العناصر الغذائية فيه ومميزات مظهره في الطهو .

- 
- (١) مصدر الأرقام : تقرير التجارة الخارجية لعام ١٩٦٢ لمصلحة الجمارك ، القاهرة .  
العمرية لتجارة الخارجية ، التبعة والاحصاء ، فبراير ١٩٧٢ .  
(٢) المؤشرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧١ .  
(٣) ارتفعت انتاجية الفدان من الارز من ١٤٦ ر.م. ضريبة عام ١٩٥٢ إلى ٢٤١ ر.م. ضريبة عام ١٩٧٠ ( المؤشرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧١ ، ص ٩١ ) .

وترجع غالبية نمو قيمة صادراتنا من الأرز إلى ارتفاع أسعاره عالميا (١) حيث ينتج عن ذلك مع ارتفاع مرونة الطلب عليه تزايد كبير في السكينة المطغوبة، الأمر نتج عنه التوسع في المساحة المزروعة بحصول الأرز في مصر وزيادة انتاجه (٢) ، كما أن زيادة الأهمية النسبية لمحصول الأرز بين صادراتنا - حتى بلغت عام ١٩٦٨/ ١٩٦٩ ١٧٣ ٪ - صاحبها أهمية نسبية خاصة للأرز المصري بين إجمالي صادرات الأرز عالميا حيث بلغت نسبتته الأخيرة ٩٢ ٪ وتسابقت مصر بذلك مع الدول المصدرة الرئيسية للأرز فاحتلت المركز الرابع من بينها (٣) .

وإذا يلاحظ في العامين الآخرين ، انجلاء قيمة صادرات الأرز المصري للهبوط حيث انخفضت من ٤٨ مليون جنيه عام ١٩٦٩/٦٨ إلى ٣٦٢٢ مليم إلى ٢٩١ مليم في العامين التاليين - وذلك تبعا لتدهور أسعار تصديره - فإن سياسة إنتاج وتصدير

كما يتميز إنتاج الارز نسبيا على غيره من المحاصيل البديلة كالأذرة القامية من حيث غلة القدان والقيمة المضافة التي تنمو عن انتاجه ( راجع : د.ع. الدين همام احمد - تسويق الأرز في ج. م. م. معهد التخطيط القومي مذكرة رقم ٦٣٤ ، أبريل ١٩٦٦ ص ٢ ) .

(١) ارتفع سعر تصدير الطن من الأرز من ٣٩٠٤ جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٨١٠ جنيه تقريبا عام ١٩٦٩/٦٨ ( ج. م. م. التهيئة والاحصاء ، تطوّر التجارة الخارجية ، مايو ١٩٦٧ ، ص ٣٩ ) ، وبلغ معدل ارتفاع أسعار الأرز منذ عام ١٩٦٥/٦٤ حتى عام ١٩٦٩/٦٨ ٣٣٤ ٪ ، ويرجع ذلك للاضطرابات التي سادت مناطق إنتاجه بالشرق الاقصى فضلا عن زيادة الطلب العالمي عليه . ( وزارة التخطيط تقرير متابعة وتقييم النمو الاقتصادي لعام ١٩٦٩/٦٨ ) .

(٢) فارتفعت الارقام القياسية لكل من المساحة المزروعة أرزا والمحصول من ١٠٠ هام ١٩٥٢ إلى ٣١٥ ، ٥٠٤ على التوالي عام ١٩٧٠ ( المؤشرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧١ ص ٩٥ ) .

(٣) سمية الصاوي ، حول مؤتمر الأرز الأول في القاهرة ، دراسة خاصة ، النشرة الاقتصادية لشركة النصر للتصدير والاستيراد ، يوليو ١٩٧٠ ، ص ١٢٨ .

الأرز أصبحت تحتاج للزيد من العناية والتوجيه ، وخاصة لما يواجه صادراتها بالأسواق الرئيسية من منافسة حادة من قبل الدول المنتجة الأخرى (١) .

لذلك يلزم التوسع في زراعة الأرز على ضوء أحوال الطلب الخارجى مع العمل على تحسين سلالاته للتنبطة والارتفاع بمواصفات تصنيعه (٢) .

وإلى جانب الصادرات التقليدية من السلع المصنوعة السالف بيانها ، فأت منتجات بعض الصناعات الأخرى قد بدأت تشق طريقها إلى الأسواق الخارجية ، على وجه يحقق اسهاما طيبا في نمو التصنيع وتوفير البناء الاتجائى . وفى مقدمة ذلك صادرات السلع الهندسية والغذاذية والكبائية والأدوية .

وقد بلغت قيمة صادرات الصناعات الغذائية عام ١٩٧١/٧٠ ١٥٨٨ مليون حنيا بنسبة ١٠٠٦ من اجمالى صادراتنا الصناعية ، كما بلغت قيمة صادرات كل من صناعات السلع الهندسية والكبائية وللمعدنية على التوالى ٥٥٠ ، ٤٦ ، ٣٩٩ مليون.

---

(١) من ذلك ما تلقاه صادراتنا من الأرز في أسواق أفريقيا مثلا من منافسة سهرية. هندية من جانب الأرز الصينى ، وخاصة في ظل ما تقدمه بعض الهيئات الدولية من عون لتوسع في إنتاج الأرز عليا بطلبه الدول .  
( راجع : دراسات المؤتمر الثانى لتنمية التعاون التجارى مع الدول الافريقية ، المرجع السابق ، ص ٤٤٤ ) .

(٢) ومن ذلك استنباط الاصناف ذات الحبة الاملول والاكثر ملاية والموسم في إنتاج الأرز الخلى ، ورفع سحرى الانتاجية بتطوير عملية الدراس واستخدام الآلات الحديثة عن طريق الجمعيات التعاونية ، ونشر الرعى الزراعى السلم بأساليب زراعته . الخ .  
وفى مجال تصنيع الارز ، كان لتولى القطاع العام منذ عام ١٩٦٢ — أمر عمايات تصنيعه باشراف المؤسسة العامة للضارب، أمره الواضح في تطوير مواصفات انتاجه والارتفاع بأهداف



### جنيتها في العام المذكور<sup>(١)</sup>

ففى صدد صادراتنا من السلع الهندسية<sup>(٢)</sup>، نجد أن العديد منها - بدأ يشق طريق النجاح، وإن كان أغلبها لا يزال ينقصه عنصر التكامل فى مقومات الإنتاج ومساوماته إذ تقوم نسبة كبيرة منها حتى الآن على عملية التجميع التى تعتمد بصفة أساسية على لأجزاء المستوردة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك إنتاج الجرارات الزراعية<sup>(٣)</sup>، وتتطلب تنمية صادراتنا من السلع الهندسية، تعزيز إنتاج تلك السلع بكمية المقومات الضرورية وخاصة من السلع الوسيطة، والصل على تدعيم الصناعات الثقيلة التى تعتمد صناعات السلع الهندسية بتلك المنتجات الوسيطة، التقليل بقدر ما يمكن من الاعتماد على المستلزمات المستوردة وزيادة نسبة التصنيع المحلى بها<sup>(٤)</sup> كما تتطلب أحوال المنافسة فى الأ-واق الخارجيه تطوير إنتاج تلك السلع بملاحقة أحدث تطورات الإنتاج المنافس. ويفيد فى ذلك انشاء مراكز بحوث فنية للإنتاج على مستوى الصناعات<sup>(٥)</sup>

- (١) بيان رئيس الوزراء، جريدة الاهرام ٣٠ أكتوبر، ١٩٧١.
- وقد استهدفت خطط التصنيع الارتفاع بقيمة صادرات السلع الهندسية عام ١٩٧٢/٧١ إلى ١٠ مليون جنيها وصادرات الصناعات الغذائية إلى ١٧ مليوناً.
- (٢) أهمها سيارات النقل والركوب والموتوسيكلات وكراسى الماور ومصابيح الفلورسنت والتلاحيات والفصالات.
- (٣) تفكك للمستلزمات المستوردة الداخلة فى إنتاج الجرارات الزراعية نسبة كبيرة ترتفع بمرور الزمن - نتيجة التكلفة من النقد الأجنبى - بما يتجاوز الأسعار المنافسه بمبلغ ١٠٠ جنيه فى الوحدة.
- (٤) د. مصطفى خليل، موقف الصادرات بين الخططين الأولى والثانية مؤتمر دراسات تنمية الصادرات، المعهد القومى للإدارة العليا، ١٩٦٦، ص ٢٦.
- (٥) د. محمد على حسن، تطور الصناعات الهندسية للتصدير، بحث مقدم لمؤتمر تنظيم.

يضاف إلى ذلك ما يتطلبه التسويق الناجح لتلك السلع خارجيا من إنشاء مراكز للخدمة والصيانة بالخارج وإيفاد الفنيين والخبراء لتمهيد الأسواق أمامها .  
وفى يتعلق بصادرات الصناعات الغذائية ، فإن نمو تلك الصادرات يمثل أهمية خاصة في المرحلة الحاضرة من التصنيع ، حيث تعتمد تلك الصناعات على اللواد الخام الزراعية في الوقت الذي نسمي فيه التحول من تصدير الحاصلات الزراعية إلى تصدير المنتجات والسلع المجهزة والمصنعة . وتشكل صادرات تلك الصناعات نسبة كبيرة من إنتاجها إذا ما قورنت بقيمتها من الصناعات (١) .

وتتطلب تنمية صادراتنا من إنتاج الصناعات الغذائية العمل على توفير الخامات الزراعية ذات المواصفات العالية ، وتبدو أهمية ذلك مثلا في صناعات البصل المخفف والخضروات والفواكه المعلبة ، التي يتحدد فيها مستوى الناتج وأسعاره على أساس درجة جودة الخامات المستخدمة في الإنتاج .

ويتطلب توفير تلك الخامات الزراعية اللازمة للصناعات المذكورة ، على وجه منظم وبالجدوة والأسعار المناسبة ، مراعاة تنسيق الإنتاج الزراعي مع احتياجات الإنتاج الصناعي ، على وجه يتيح للصناعات الغذائية ذات النشاط التصديري ، التخطيط لكميات الانتاج المقبلة واحتساب التكلفة لنرض الارتباط بمقود التصدير .

فلسا تزال بعض الصناعات الغذائية تعاني بصفة شبه مستديمة ، من نقص

---

(١) قس عام ١٩٦٧/٦٦ مثلا كانت نسبة المصدر من اجمالي قيمة الانتاج من المحصرواات والفواكه المحفوظة ٤٠.٨ ٪ ومن الموالس ٥٤.٥ ٪ في حين كانت نسبة المصدر من اجمالي قيمة الانتاج في صناعات أخرى كالمنتجات المعدنية ووسائل النقل لا تتجاوز ٩.٤ ، ٧ على التوالي .

( الارقام الأصلية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٦٨/٦٧ جدول ٥٦ ) .

الكسيت المتاحة من الحامات الزراعية اللازمة لسد احتياجات التصدير<sup>(١)</sup>، فضلا عن تقاب أسعار تلك الحامات، وتخاف المواصلات في بعضها عن الوفاء بما يتطلبه الانتاج التصديري.

كذلك تشكل صادراتنا من منتجات الصناعات الكيماوية، أهمية متزايدة من اجمالي صادراتنا الصناعية<sup>(٢)</sup>. حيث يسير نمو صادراتها جنباً إلى جنب مع نمو الانتاج في تلك الصناعات. وأهم تلك الصادرات منتجات الأسمدة الكيماوية بأنواعها والمطاط والورق ومصنوعاتها والكيماويات الأساسية ومشتقاتها ومنتجات السليولوز.

ولا يخفى ما يؤدي إليه انقماش صادرات تلك الصناعات من تيسير التوسع فيها على وجه عظيم الاحتياجات المحلية<sup>(٣)</sup> فضلا عن تلبية احتياجات التصدير.

(١) تضرر صناعات الملوحي والمنتجات الهلام بالسكر لاستيراد جانب كبير من احتياجاتها من السكر من الخارج، حيث تصل نسبة ما تستهلكه من السكر سنوياً إلى ما يقرب من ٥ مليون جنيهاً. كما تعاني صناعات الزيوت من عجز بفترة القطن بسبب ضغوط الاستهلاك المحلي، مما يضطرنا لاستيراد ما يقرب من ٦٠ ألف طن من الزيوت سنوياً. وكذلك تتأثر القدرة التصديرية لصناعات التجهيف والتعليب والتجميد، في انتاج الأغذية المحفوظة - بالجزء في المواد الخام الزراعية اللازمة لمواجهة احتياجات الاسواق الخارجية من البصل المجفف وأنواع الخضر الطيبة كالفاصوليا والخرشوف والطماطم والبامية، وكذا الخضر الجنبدة ومصير المانجو والبرقوق.

(٢) راجع : د. حسن هشايي، تنمية الصادرات من الصناعات الغذائية، دراسة مقدمة لمؤتمر تنمية الصادرات ١٩٦٩، المرجع السابق، ص ١٥٤ - ١٥٦.

(٣) بلغ معدل نمو صادراتها عام ١٩٧٠/٦٩ ٣٩١٪. كما بلغت نسبتها إلى اجمالي صادراتنا الصناعية في العام المذكور ٥٪.

(٤) ولتلك الصناعات أهميتها في توفير سلع ذات الانتاج الصناعي فضلاً عن إسهام الإنتاج الزراعي بمواد التسميد ومقاومة الآفات الزراعية اللازمة.

ومن الصناعات الكيماوية التي تشير تنبؤات نمو الطلب الخارجى عليها، إلى تزايد صادراتها مستقبلا ، صناعات الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية <sup>(١)</sup> ، مما يلزم للاحققة التوسع فى الإنتاج الزراعى <sup>(٢)</sup> . ومن ذلك أيضا صادرات لب الورق والورق واطارات السكاوتشوك والبطاريات للسائقة . مما يتوقف على توفير عوامل النمو والتقدم لتلك الصناعات ، على الوجه الذى يخدم فى آن واحد احتياجات كل من الاستهلاك المحلى والتصدير للأسواق الخارجية .

كذلك فمن الصناعات التى يرجى لصادراتها الأزدهار ؛ صناعة الأدوية <sup>(٣)</sup> وإن كان ذلك يتوقف هو الآخر على وضع سياسة إنتاجية وتسويقية طويلة المدى مع العمل على تذليل الصعوبات الاجرائية التى تواجه تلك الصادرات . <sup>(٤)</sup> .  
وغير ما ذكر من إنتاج فروع الصناعة المحلية كثير ، مما يمكن أن تسهم تنمية

(١) هذا وإن كانت قيمة صادرات تلك الصناعة لم تتجاوز - عام ١٩٧١/٧٠ - ٦٥٠ ألف جنيه .

(٢) ويمكن من أجل التوسع فى تلك الصناعة الاستفادة من استخدام الغازات الناتجة من آبار البترول أو معامل تكريره ومن أفران البوكس . كما تتطلب تنمية صادرات تلك الصناعة العمل على خفض عوامل التكلفة من التيار الكهربائى وفتحات التعبئة والتفريغ والنقل ، ويمكن أن يعطى ذلك بالتوسع فى إنتاج الأسمدة المركبة مثل اليوريا .

(٣) راجع : مهندس مرعى احمد مرعى ، تنمية الصادرات من إنتاج الصناعات الكيماوية .

(٤) أرتفعت قيمة صادرات الأدوية من ٦٩ ألف جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٩٦٧ ألف عام ١٩٦٦/٦٥ ثم بلغت ٨٥٨ ألف عام ١٩٧١/٧٠ ( ج . م . التبعة والاحصاء ) .

(٤) كما يحتاج التصدير الناجح للنتائج انوائية توجه العناية الخاصة بعمليات التعبئة والتنظيف ، وتوفير الحلول الماحلة لها كل النقل التى يترتب عليها ارتفاع أسعار التولون .

( راجع : دكتور عبده محمود سلام ، دراسة عن المااكل التى تواجه تصدير الأدوية ، لمؤتمر تنمية الصادرات ، ١٩٦٦ ، المرسوم السابق ، ص ١٤٤ ) .

صادراته في تنوع الباء العلمى الصادرات فضلا عن الإجهام في تنمية القطاع الصناعى  
في مجموعه ومثال ذلك صادرات الأسمنت والأحذية والكتب للطباعة والأثاثات  
الخشبية ، مما لا يتسع للقام لدراسته السلية تفصيليا

## المبحث الثانى

### الصادرات غير المنظورة

يتطلب التفكير الميكلى للبناء الاتاجى من أجل التنمية الاقتصادية ، استثمارات  
لا يتم توفيرها دون صعوبة بالبلدان النامية ذات الموارد المحدودة من رأس المال .  
غير أن توفير تلك الإستثمارات في مجال الخدمات يكون عادة أقل كلفة من  
الإستثمارات في القطاعين الأولى والصناعى . لهذا كان إسهام النشاط التصديرى في  
الإعلاء الاقتصادى عن طريق دعم الصادرات غير المنظورة أيسر منا لا من إسهام  
الصادرات السلية ، حيث يعتمد نمو الصادرات غير المنظورة بصفة أساسية على مقومات  
توفرها الطبيعة أو الظروف التاريخية أكثر من اعتماده على المزيد من رؤوس الأموال .  
وذلك كاستغلال مزايا للتاج والوقع ووجود الأتسار التاريخية في النشاط السياحى  
واستغلال فائض القوى البشرية وللهاارات والإنتاج الفسكرى في تصدير خدمات  
عنصر العمل ، هذا بالإضافة إلى أن دورة رأس المال القدى يخصص للاتاج الحدى  
تكون عادة أسرع وأوفر وبجا .

وأهم الصادرات غير المنظورة في مصر ، السياحة ولللاحة البحرية وللتأمين  
وتجارة الترانسيت وتحويلات الإهانات والفوائد والأرباح .

وقد ساهم هذا النوع من الصادرات في الآونة الأخيرة ، في تحقيق فائض كبير  
في ميزان العمليات الجارية غير المنظورة ، مما خفف إلى حد كبير من المعجز الإجمالى  
الناتج عن أهواء التنمية الاقتصادية في ميزان العمليات الجارية في كثير من السنوات .

وقد تجلّى ذلك بصورة إيجابية خلال سنوات الخطة الخمسة الأولى للتنمية الاقتصادية حيث كان الفضل لطور نشاط السياحة وتقدم خدمات الأسطول التجارى العربى بالإضافة إلى ما تولّد عن حصيلة رسوم العبور في قناة السويس بعد تأسيسها من دخل كبير .

وقد بلغت زيادة التحصيلات غير المنظورة عن المدفوعات غير المنظورة خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٩٦٨/٦٧ في المتوسط ٥١٨٩ مليون جنيه سنوياً ، وبلغ معدل نمو التحصيلات للشار إليها ٦٨٣٪ (١) .

ومن أمثلة السنوات التي حققت فيها حصيلة المعاملات الجارية غير المنظورة أرقاماً ساعدت على تخفيف العبء الإجمالي في ميزان المدفوعات ، عام ١٩٦٧/٦٦ . (٢)

على أن ميزان المعاملات الجارية غير المنظورة لـ ج. م. ع. قد تأثر منذ عام ١٩٦٨/٦٧ بشكل واضح بطروف تعطل الملاحة في قناة السويس نتيجة للعدوان الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ وما نتج عنه من توقف حصيلة رسوم العبور (٣) . كما نتج عن الحالة الحربية بمنطقة الشرق الأوسط ، انكماش حركة السياحة وهبوط

---

(١) وزارة الخزانة ، تطور التجارة الخارجية لـ ج. م. ع. خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٩/٦٨ ، المرحم السابق .

(٢) بلغت التحصيلات من المعاملات الجارية غير المنظورة عام ١٩٦٧/٦٦ ١٧٤٨٩ مليون جنيه وبلغ فائض العمليات غير المنظورة في العام المذكور ٧١٨٢ مليون بزيادة نسبتها ٣٠٪ تقريباً عن فائض العام السابق عليه ، مما ساعد على تخفيف العبء الإجمالي في رصيد العمليات الجارية من ١١٦٦ إلى ٧٩٨٣ مليون جنيه ( المؤشرات الاحصائية ... ١٩٦٩ ) .

(٣) بلغت الإيرادات الصادرة من رسوم العبور في القناة عام ١٩٦٧/٦٦ ٩٤ مليون - ح.م. آخر مايو ١٩٦٧ - ونتج عن ذلك هبوط رصيد المعاملات غير المنظورة من ٧١٨٢

المتوصلات المتولدة عنها في أعقاب انفذوان .

وتتناول فيما يلي عرضاً لأهم صادراتنا غير المنظورة:

#### السياحة :

تزداد أهمية نشاط السياحة عالمياً مع التطور المستمر في أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعية ذات الصلة الدولية والتقدم التقني والرفاهي الكبير في وسائل نقل الأشخاص وأماكن إقامتهم من تجهيز بمظاهر الراحة والرفاه فضلاً عن انتظام واتساع حركة خطوط المواصلات عبر أنحاء العالم ، وارتفاع مستوى المعيشة وتزايد المدخرات من الدخل والوقت مما يمكن تخصيصه للراحة والمتعة والإستشفاء والتشفي والرياسة . . الخ .

والسياحة في مصر أهمية خاصة تنبع من ثراء الطبيعة في بلادنا بمجال المناظر واعتدال المناخ إلى جانب وفرة التراث الحضاري العريق من الآثار التاريخية الرائعة، هذا فضلاً عن توسط موقع البلاد بين قارات ثلاث .

ولقد شهدت الآونة الأخيرة نهضة سياحية كبيرة ، كان أوج ازدهارها في السنوات الثلاث من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٦ حيث بلغ الدخل السياحي عام ١٩٦٦ ١٩٦٤ ٥٤ مليون جنيهاً وبلغ تعداد السياح في ١٩٦٦/٦٥ ٥٦٧ ألف سائح وعدد الليالي السياحية ١٠٤٢٩ ألف ليلة <sup>(١)</sup> .

---

مليون جنيه عام ١٩٦٧/٦٦ إلى - ٢١٥ تم - ٢٥٧ مليون في عامي ١٩٦٨/٦٧ ، ١٩٦٩/٦٨ .

(مختارات الإحصاءات العامة ، يونيو ١٩٧٠ ، المؤشرات الإحصائية يوليو ١٩٧١) .

(١) المؤشرات الإحصائية ، يوليو ١٩٧١ .

ل حين كان عدد السياح عام ١٩٥٢ لا يزيد عن ٧٦ ألف سائح وكان الدخل السياحي

وحظى قطاع السياحة باستثمارات كبيرة في إنشاء الفنادق وتيسير خدمة النقل بأنواعها المختلفة<sup>(١)</sup> كما اخضعت الأماكن السياحية الهامة في البلاد لتخطيط يهدف إلى إبراز القيمة الجمالية والتاريخية لها مع توضيح المعالم الحضارية لمظاهر تقدمنا<sup>(٢)</sup>.

على أن نشاط السياحة في ج.م.ع. لا يزال دون المستوى للنشود. فإذا كان هبوط ذلك النشاط عام ١٩٦٧ قد سببه ظروف المدوان الاستثنائية فإن استمرار هذا الهبوط إنما يعارض مع ما تتمتع به مصر من ميزات طبيعية وتاريخية - كما سلف الإشارة إليه - فضلا عن الانخفاض النسبي الكبير لتكاليف إقامة السائح بها<sup>(٣)</sup> وبذلك تكون مكاسبنا للتولة عن النشاط السياحي حتى الآن ، أدنى بكثير مما يمكن أن يتجر استخداما حقيقيا لما يتمتع به البلد من مزايا نسبية في هذا الخصوص ، وما يمكن أن يحققه دخل السياحة من علاج لاختلال ميزان المدفوعات<sup>(٤)</sup>.

---

في حدود ١٨ مليون جنيبا . وبعد عام ١٩٦٧ آتجه الدخل السياحي - بعد هبوطه لظروف المدوان - إلى التصل فباع عام ١٩٧٠ ٣١ مليون جنيبا .

(١) خصص ضمن اعمادات مؤسسة السياحة والفنادق لخدمة المواصلات السياحية وحدها مبلغ ٤٩٩ مليون جنيبا . كما بلغ إجمالى الاعيادات المخصصة لتحسين الخدمات السياحية في الخطة الخمسية الأولى لثنتية ٢٥ مليون جنيبا . وبلغ عدد الفنادق والبنسيونات عام ١٩٦٩/٦٨ ٩٢٥ فندق سنة ٢٢١١٠ غرفة .

(٢) وكان من المشروعات السياحية البارزة على سجيل المثال ، الصوت والضوء وقلمه صلاح الدين .

(٣) التبعة العامة والاحصاء ، عدد ٦٧ السنة الراجعة ، يوليو ١٩٦٩ ص ٦٠ .

(٤) يقوم الدخل السياحي بدوره المحفوظ في - وازنة ميزان المدفوعات بالعديد من الدول على ما يبدو من الامثلة المقارنة الآتية :-

الدخل السياحي ورصيد ميزان المدفوعات. في بعض الدول عام ١٩٦٧



وتتطلب الاستفادة القصوى من النشاط السياحي في مصر ، تخطيط شامل يقوم على فلسفة إراز الطابع للتميز للبيئة التاريخية والطبيعية ، وللمستوى من تراثنا العريق وحضارتنا القومية ، واللامح للميزة لما اشتمل عليه تكوين وتطور الوسط الإقليمي الوطني من تقاليد وعادات وألوان الفنون الشعبية ، مع تطور أساليب عرض تلك المظاهر وفقاً للأسس العلمية الحديثة . وهذا إلى جانب العمل على توفير كافة التسهيلات ووسائل الراحة الممكنة للسياح في إجراءات القدوم والسفر والإقامة .

كما أن علينا أن نتم بالجانبا الدعائي لجذب السياح مع توخي إختيار الوسائل الإعلانية التي تحقق في الوقت ذاته دخلاً مجزياً <sup>(١)</sup> . وكذا تعزيز أوضاع الوكالات

( مليون دولار )

ميزان المصروفات	نسبة الدخل السياحي إلى الصادرات	الدخل السياحي	
٥١٠+	٦ %	٦١٦	بريطانيا
٧٨٦+	١١ %	٦٣٩	فرنسا
٢١٦+	٤ %	١٩١	هولندا
١٨+	٢٨ %	٢٥٤	النمسا
٥٥٠+	٤ %	٥٤٠	ألمانيا الغربية
٢٦-	١١٣ %	٥١	ج . م . ع . م

( بنك مصر التنمية الاقتصادية ، السياحة ، دراسة مقارنة ، المصعد الثالث ١٩٦٤

ص ٨٠ . ومصدر الأرقام اللجنة المركزية للإحصاء ١٩٦٢ ) .

(١) ومن ذلك مثلاً إنتاج أفلام سينمائية على مستوى عالمي تصور الثروة الأثرية ومشاهد الطبيعة الفنية بالجمال ، وطبع النشرات وإقامة المعارض والمؤتمرات والمهرجانات الفنية ذات الطابع الدولي . التي تعرض فيها ألوان فنوننا الشعبية المعبرة عن مظاهر حضارتنا القديمة والحديثة وإقامة المعارض والأسواق التي تعرض منتجات صناعة التذكارات السياحية والأطعمة والمصنوعات ذات الطابع الوطني .

السياحية والسكاتب السياحية بالخارج وتجميع ومكافأة الوكلاء السياحيين الاجانب وتميز أجور العاملين في المجال السياحي لاستثارة الحوافز ، والاهتمام بالدراسات للفندقية والسياحية (١) .

ويتطلب تطوير المركز السياحي لجمهورية مصر العربية ، النظر للخدمة السياحية نظرة رجل التسويق الناجح للسلعة التصديرية ، والعمل على إشباع طاب الفئات المختلفة من السياح ومتابعة تطورات أذواقهم ، واستخدام الفنون البتكرة والأساليب العملية في تقديم الخدمات السياحية المتنوعة (٢) . هذا بالإضافة إلى توفير أسباب الأمن والثقة للسائح الفرد في تجواله بمختلف أنحاء البلاد ، دون قصر الرقابة السياحية على الأماكن السياحية المروفة وحدها أو على برامج الرحلات السياحية الجماعية .

#### الصادرات غير المنظورة الأخرى :

وإذا كانت السياحة تحتل المركز الرئيسى من صادراتنا غير المنظورة ، فإن بنودا أخرى ينتظر لها أن تحقق النجاح في المستقبل القريب ، كتجارة الترانسيت والملاحة البحرية والتأمين والتشييد والإنشاءات .

وتزايد الأهمية النسبية لحركة القطاعات المذكورة مع تقدم جهود الإنشاء الاقتصادى بما تستلزمه الأخيرة من زيادة الواردات السالبة وإتساع الاتفاق على

---

(١) بنك مصر ، السياحه ، المرجع السابق ، ص ١٠٧

(٢) كارشاء السائح التواق للمعرفة والثقافة بتوضيح الدولات التاريخية والحضارية- لأتارنا الريقة . وتوفير وسائل العلاج والاستجمام لقاصدى الراحة والاستشفاء في جو بلادنا الدافئة الجفاف . وعرض ألوان الفن الفصيح الرئيس وعقد الدورات الراضية ومواسم العيد المهتمون بالفنون والآداب والرياضة .

الخدمات اللازمة لاستيرادها كنقل البصرى والتأمين البحرى ومكانات الحبرة الأجنبية .

فنمو طاقة النقل البحرى الوطنى ، فضلا عما يودى إليه من تدعيم نشاطات التجارة الخارجية نتيجة تدير إمكانات نقل صادراتنا ووارداتنا بواسطة أسطولنا التجارى الوطنى ، يمكن أن يعتبر موردا هاما لحصيلة العبد الأجنبى الصافية ، وتنسج خدمات الملاحة البحرية للأسطول التجارى الوطنى — فى هذا الصدد — لتشمل نشاط نقل البضائع المتبادلة بين الموانئ الأجنبية ، والقيام بحمة حجاز الفرافات وتقديم الخدمات المختلفة للسفن الأجنبية مقابل عمولات مجزية ، فضلا عن تزويد السفن المذكورة بمواد التموين المختلفة من المنتجات المحلية ، والقيام بعمليات إصلاح السفن والخدمات التى يتطلبها تداول البضائع فى عمليات الأقطرمة ، بالموانئ المصرية .

وقد حظى نشاط النقل البحرى بمصر فى الآونة الأخيرة بالاهتمام<sup>(١)</sup> ، فخصصت له الكثير من الإستثمارات بهدف الارتفاع بطاقته وزيادة حمولته . كما بذلت الجهود لتطوير أجهزة قطاع الخدمات البحرية كأعمال الوكالة البحرية والتوريدات وإصلاح السفن والشحن والتفريغ . ووجهت شركات التجارة الخارجية إلى منح الأولوية فى نقل الصادرات والواردات المصرية للأسطول التجارى الوطنى .

وكذلك عنيت المؤسسة العامة للنقل البحرى بتذليل مشاكل وعقبات النقل البحرى وتهيئة الإمكانيات الحديثه بالموانئ ورفع طاقه التخزين وتطهير الأرصفة

---

(١) هجر منذ عام ١٩٦١ تأميم شركات الملاحة البحرية فاضمح هذا النشاط لرقابة الدولة وتوجيهها كما اهتمت عام ١٩٧١ وزارة لنقل البحرى . وأنفى معهد لدراسات النقل البحرى . عام ١٩٧٢ ، وكلفت مكملات النقل البحرى بحل دراسة مستفيضة بمؤتمر نقل البضائع الذى عقد بالقاهرة فى يونيو ١٩٧٠ .

وتدعيم الأسطول بالبوخر الثلج وبوخر نقل البضائع الجاهزة والبترو (١).

وبالرغم من الجهود المأثرة إليها فإن قطاع النقل البحري لم يتم بسد بدوره المنشود في توفير ما يمكن توفيره من حصيله النقد الأجنبي، ففي جانب التوصلات من الملاحة، لم يظهر تحسن متظم وإن كانت قد ارتفعت بشكل ملحوظ في بعض السنوات كعام ١٩٦٥ إلا أنها عادت لتتناقص المستمر بعد ذلك حتى بلغت عام ١٩٦٨ ٣٣ مليون جنيه. وفي جانب مدفوعات الملاحة لم يظهر كذلك تناقص ملحوظ يشير إلى تخفيض أعباء ميزان المدفوعات في هذا الخصوص إلا بعد عام ١٩٦٧ (٢). ولا تزال نسبة ما يتكبد أسطولنا التجاري بنقله من تجارنا الخارجية في حدود ١٥ ٪ تقريبا، مما يدعو لضرورة الإسراع بتدعيم إمكانيات ذلك المرفق الهام في السنوات المقبلة، - واه لخدمة تجارنا الخارجية أو لزيادة حصيله النقد الأجنبي (٣).

أما متحصلات النقد الأجنبي من قطاع التأمين فتتمثل هي الأخرى موردا له

- (١) راجع مهندس محمد محمود صبحي، النقل البحري ودوره في الاقتصاد القومي، يوليو ١٩٧٠ - شركة النصر للتصدير والاستيراد، ص ٩ - ١٥.
- (٢) تطورت أرقام ميزان المدفوعات من حساب الملاحة والفترة ١٩٦٨/٥٠ على الوجه التالي: (مليون جنيه).

١٩٥٠	٥٥	٦٠	٦٥	٦٦	٧٠	١٩٦٨
متحصلات الملاحة	٧٥	٩١	١٥٢	١٢٦	١٠٦	٢٣
مدفوعات الملاحة	٧٠	٩٣	١٤٨	٩٨	١١٧	٩٢
						٥٠

(البنك الأهلي المصري، الفترة الاقتصادية، ١٩٧١، العدد الثاني).

- (٣) راجع: أدب الضيق، تنمية الصادرات غير المنظورة التي يحققها قطاع النقل البحري. دراسات مؤتمر تنمية الصادرات، ١٩٦٦، الترجمة السابق، ص ٣٤٧.

أهميته ، وإن كانت تلك التحصلات قد أبدت تناقصا خلال السنين بعد أن كانت قد تزايدت في الخمسينات . أما مدفوعات التأمين فقد أبدت تناقصا ملحوظا خلال الخمسينات والنصف الأول من الستينات ، غير أنها عادت للارتفاع منذ عام ١٩٦٦<sup>(١)</sup> حيث أدى ذلك إلى وجود عجز في صافي حساب التأمين في ميزان العمليات الجارية بلغ عام ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ٠٧ ، ١١ مليون جنيها على التوالي .

ويطلب تدعيم نشاط التأمين ليأخذ وضعه المناسب ضمن صاداتنا غير المنظورة ، العمل على توسيع النطاق النوعي لنشاط شركات التأمين المصرية ، ليشمل المساهمة بنصيب ما في عمليات التأمين التي تقومها الشركات الأجنبية بالخارج فيما يبرر بعمليات إعادة التأمين المتبادلة . كما ينبغي العمل على وضع قيود على التأمين الخاص بالواردات لتشكل إلزام المستوردين بالتأمين لدى الشركات الوطنية بدلا من تحميل ميزان المدفوعات بأعباء التأمين لدى الشركات الأجنبية<sup>(٢)</sup> .

وفي نطاق نشاط التجارة الدولية يضاف إلى التحصلات من التجارة المارة أو الترانزيت ، ما يمكن أن يحققه التوسع في العمليات التجارية المتعددة الأطراف أو

(١) تطور حساب التحصلات والمدفوعات الجارية للتأمين في ميزان المدفوعات عن الفترة ١٩٦٨/٥٠ ( بالمليون جنيه ) .

١٩٥٠	٥٥	٦٠	٦٥	٦٦	٦٧	١٩٦٨
المدفوعات	١٠٣	١٠٠	٠٥	٠٣	٠٤	١٠٤
التحصلات	٠٧	٠٤	٠٦	٠٢	٠٣	٠٣

( البنك الأهلي المصري ، التثنية الاقتصادية ، ١٩٧١ العدد الثاني ) .

على أنه يلاحظ أن البند الخاص بالتأمين في تقديرات ميزان المدفوعات لا يتضمن حق الآن غير أنواع التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث والحريق دون التأمين على الزوارات والصادرات .

(٢) دكتور محمد على عرفة ، التأمين كعنصر من عناصر الصادرات غير المنظورة ، دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ١٩٦٦ ، المربع السابق ، ص ٣٠٥ .

عمليات التصدير غير المباشرة من حصة تضاف إلى دخل الصادرات غير المنظورة . ومن ذلك عمليات التعاقد على شراء بعض السلع من بعض البلاد المنتجة وبمها مباشرة للبلاد المستهلكة . والوساطة لتسوية الحسابات الدائنة والمدينة التي تنشأ عن الاتفاقيات التجارية والتي تتم بموجبها عمليات تصدير واستيراد متعددة الأطراف<sup>(١)</sup> .

كذلك فإن تصدير خدمات فائض الأيدي العاملة من الخبرات المحلية ، يعتبر من الصادرات غير المنظورة التي يمكن أن تولد عنها حصيله طيبة من النقد الأجنبي ، الذي يحوله البلاد للوطنين العاملين بالخارج .

ويعتبر تصدير فائض الأيدي العاملة ، أفضل استغلال للطاقات الماطلة من الموارد البشرية التي تزيد عن حاجة الإنتاج المحلي ، مما تعمل به نفقه الإنتاج في كثير من القطاعات كمعدنية وغير موجبة .

وإذا تضمن تصريف الطاقات البشرية الفائضة تصديراً لخبرات ومهارات ودرايات تخصصية تتميز بها بعض فئات القوى العاملة للعربية ، فإن التوسع في ذلك يعتبر من نوع استغلال الزايات النسبية التي تتمتع بها في بعض المجالات الإنتاجية ، وعلى الأخص في مجال الإنتاج الزراعي وقطاع التشييد والانشاءات .

وتتطلب تنمية هذا النوع من الصادرات تشجيع هجرة القوى البشرية الزائدة عن حاجة الإنتاج ، والتهديد لاستيطانها بالبلاد التي تحتاجها كالقوى الأفريقية وبعض الدول العربية والمالينا الغربية وبلاد أمريكا اللاتينية وإستراليا وكندا .

ومن أوجه الاستفادة الطيبة من الخبرات الزراعية للتوافرة لدينا ، العمل على إنشاء

---

(١) هدف إحد غام ، العمليات الدولية ، النمرة الاقتصادية لشركة النصر للتصدير والاستيراد ، إبريل ١٩٧٠ ، عدد ١٨ .

شركات زراعية تمارس نشاطها بالدول ذات الأراضي الزراعية الوفيرة والى تمانى من نقص عنصرى العمل والتنظيم .

ولقد ابدى قطاع التشييد والانشاءات المصرى فى السنوات الأخيرة بلاء حمدا فى مجال تصدير الخبرات ، بفضل ما أكتسبه خبراءنا من ممة طبية وكفاءة عالية فى هذا الميدان (١) . هذا بالإضافة إلى ما تتميز به عناصر التكاليف الانشائية من انخفاض نسبي .

وفى ذلك ما يدهو للعمل على الاستمرار فى تنمية نشاط القطاع للذ كور بالخارج عن طريق تشجيع مكاتب الخبرة الهندسية على زيارة البلاد النامية للستوردة لخدمات التشييد والانشاءات ودراسة احتياجاتها منها ، والعمل على توحيد المواصفات القياسية القمطية لمواد البناء والتشييد ، وتسهيل اجراءات النقد والسفر والتجارة وتأمين وسائل النقل والاتصال . وكذا اعداد المزيد من أنواع الخبرات والمهارات المطلوبة وخاصة من فئات الفنيين ذوى التعليم المتوسط والعمال المهنيين المهرة . كما يجب تشجيع الشركات المصرية ذات السمعة الطيبة والامكانيات المناسبة بدون غيرها على الدخول فى المعطاءات العالمية للمشروعات العمرانية الكبيرة (٢) .

---

(١) ويدل على ذلك امتداد نقاط بنى شركائنا فى رقعة كبيرة من بلدان العالم العربى وغيرهما ، حيث اضطلعت بتنفيذ العديد من المشروعات الكبرى كمشروع قناة كركوك فى العراق ومشروع المدينة الرياضية وشبكة الجارى الحديث فى ليبيا ومشروعات شبكات الجارى وشق الطرق والانهاءات الحكومية فى الكويت ، والفندق السياحي الكبير فى السودان وبناء المساكن القمية فى كل من يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا .

(٢) لارن : مهندس حسن محمد حسن ، تبة الصادرات غير المنظورة فى قطاع التعييد . ودراسات مؤتمر تنمية الصادرات ، ١٩٦٦ ، المرجع السابق ، ص ٤٢٨ .





## الباب السادس

### تنظيم وتخطيط نشاط التصدير

في ظل جهود الإنماء الإقتصادي في ج.م.ع.

#### مقدمة

أن الدور الذي يلحق بقطاع التصدير أن يضطلع به في إطار جهود الإنماء الإقتصادي — وفي ضوء ما أوضحناه من الأهمية النسبية لذلك النشاط في دائرة الاقتصاد القومي بالدول النامية — لا يمكن أن يتخذ موقفه للوثر الفعال من تحقيق الكفاءة الاقتصادية لإستخدامات الموارد المتاحة ، سيما وراء الاستفادة للثل من التخصص الدولي ، كما لا يمكن أن يساهم في رفع معدلات النمو الإقتصادي فضلا عن علاج مظاهر الاختلال في ميزان المدفوعات ، دون أن تتوافر له من القدرة والكفاءة التنظيمية في ظل تحكم الدولة ، ومن الترشيد والتخطيط ، ما يجعله أداة طيعة لجهود الإنماء الإقتصادي .

لهذا كان من الأهمية بمكان ، أن نعرض هنا إلى أوضاع كل من الهيكل التنظيمي ، والعمل التخطيطي لنشاط الصادرات في مصر ، لتبين إلى أي حد تتوافر لهذا النشاط فرصة العمل المثمر والجهود الخلاقة لتعبئة الطاقات المتولدة عنه بمعرفة الدولة ووضعها في خدمة الإنماء الإقتصادي .

ونقسم دراستنا في هذا الباب إلى فصلين على الوجه التالي :

الاول : الأوضاع التنظيمية للنشاط التصدير في مصر .

الثاني : تخطيط وترشيد نشاط التصدير في مصر .

# الفصل الاول

## الاضاع التنظيمية لنشاط التصدير

### في جمهورية مصر العربية

لا يمكن لنشاط التجاره الخارجيه ، حق في ظل التعطيل الرشيد؛ أن يسهم  
بفعالية في عمليه التنمية الاقتصاديه ، إذا لم تسانده أوضاع تنظيمية مسانمة توجه  
أجراءاته وتراتب تنفيذ برامجيه على وجهه يضمن الالتزام الدؤوب بأهداف الخطة  
الشامله للتنمية .

ونتناول هنا بالبيان والتمقيب ، الخطوط العريضة لتنظيم الصادرات والمهم  
الاداري لأجهزة الدولة القائمة بتوجيه ومراقبة نشاط تصدير ، والأسس التي تحكم  
ممارسة المشروعات لمعاملات التصديرية ، وذلك على التقسيم التالي :

- ١- تنظيم الصادرات وأجهزة توجيهها ورقابة عليها .
- ٢- ملاحظات على أوضاع تنظيم ورقابة الصادرات .
- ٣- أسس ممارسة المشروعات لمعاملات التصدير .

## المبحث الأول

### تنظيم الصادرات وأجهزة توجيهها ورقابة عليها

إن حركة الصادرات — ضمن النشاط الاجالى لتقاطع العالم الخارجى — لم  
يعد من التصور أن يترك سيرها لقوى التلقائية الفردية ونفا لنظام السوق الحر ،  
بل أصبحت سيطرة الدولة عليها وتوجيهها لها ، ضرورة تقتضيها بعض الاعتبارات  
الاقتصادية الهامة كواجهة اختلال ميزان المدفوعات وحماية الصناعات الناشئة ؛ وسد

احتياجات الاستيراد من السلع الرأسمالية ، وأهميه القضاء على أوجه الاختلال في توزيع المواد والمحافظة على ثروة البلاد من التسرب للخارج ، والتحكم في انتقالات رأس المال ومكافحته التهريب ، وتنظيم التبادل التجاري مع الدول ذات الاقتصادات المخططة التي تربطنا بها اتفاقيات للدفع والتجارة (١) .

وتتضمن دراسة تنظيم وتوجيه ومراقبه قطاع الصادرات، بيان الأجهزة الباشرة لسلطة التنظيم والرقابة وإختصاصاتها في إباحة أو حظر تصدير الحاصلات والمنشجات التصديرية المختلفة ، ووضع الشروط والمواسفات اللازمة للتصدير ، أو تقييد تصدير بعض السلع باشتراطات أوقود خاصة ، أو ممارسة الرقابة على تطبيق تلك القيود والاشتراطات .

ولما يتعلق بإدارة حركة الصادرات والرقابة عليها ، لم يكن هناك تنظيم تشريعي شامل يسطح بذلك حتى عام ١٩٥٦ ، إذ اقتصر الأمر قبل التاريخ المذكور على صدور قانون عام ١٩٣٩ (٢) يتطلب لإمكان تصدير بعض السلع والمنشجات الحصول على ترخيص بذلك من وزارة المالية ، وصدور قانون آخر عام ١٩٤٠ بفرض الرقابة على صادرات الحاصلات الزراعية (٣) . وبالتطبيق للقانون الأخير صدرت سلسلة من قرارات وزارة المالية تتضمن الشروط والأوضاع الخاصة بالرقابة على صادرات حاصلات بعضها (٤) . كما أصدرت وزارة المالية في يناير ١٩٥٥ تعليمات

---

(١) تارن : Hansen and Marzouk, op. cit., p. 179

(٢) قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ .

(٣) قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ .

(٤) كالتقاريرين الوزاريين رقمي ٢٧، ١٣٠ لسنة ١٩٤١ بمراقبة تصدير الثوم والبيض، وقرارات مراقبة تصدير السكنان عام ١٩٤٦ ، وببذور التفاح عام ١٩٥٤ ، والبصل المحنن عام ١٩٥٦ ، والطماطم عام ١٩٥٧ ، وحبيب الينسون عام ١٩٤٩ .

تنفيذية عامة لنظام التصدير ، تضمنت بياناً تفصيلياً بالسلع الخاضعة لقيود التصدير .  
وفي عام ١٩٥٩ صدر أول تنظيم تشريعى شامل للنظام أمام للتصدير فى مصر ،  
وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ ، تضمنت  
القواعد والأحكام والقيود التى يسير عليها نظام التصدير . كما صدرت بالتطبيق  
لقانون المذكور اللائحة التنفيذية بقرار وزير الاقتصاد رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ ،  
وتبع ذلك عدة قوانين وقرارات وزارية معدلة للقانون واللائحة المشار إليهما .

وبصدور القانون المشار إليه سارت حركة الصادرات خاضعة بصفة شاملة  
لسلطان الدولة وتوجيهها ، حيث خول وزير الاقتصاد ( والتجارة الخارجية )  
الاختصاص الشامل بإباحة أو حظر تصدير الحاصلات والسلع المختلفة وفقاً لحالة  
الإنتاج والاحتياجات المحلية . كما خول سلطة تنظيم أوضاع الرقابة على بعض  
الحاصلات والمنتجات وتقرير الاشتراطات والقيود لذلك ، وتنظيم إصدار تراخيص  
لتصدير فيما يتطلب الحصول على تراخيص بتصديره .

وإضافة لصفة الالتزام على ما تضمنه النظام المذكور من أحكام فرض القانون  
العقاب على من يخالف تلك الأحكام .

وهكذا أسفر صدور ذلك التنظيم الشامل لصادرات عن العالم الآتية : تعيين  
سلطة عليا مسئولة عن إباحة أو حظر أو تقييد تصدير الحاصلات والسلع المختلفة  
وهى وزارة الاقتصاد . وفرض الرقابة على تصدير بعض الحاصلات والمنتجات .  
وتقييد بعض الحاصلات والمنتجات بصدور ترخيص بالتصدير أو بخصص معينة .  
وحظر تصدير بعض الأصناف . وفرض رسوم تصدير على البعض الآخر .

وبقضى نظام الرقابة الذى فرض على تصدير بعض الحاصلات الزراعية والحيوانية  
ومنتجاتها والسلع المصنوعة والمواد الخام باشتراط التثبت من توافر مواصفات الجودة  
فى تلك السلع والمنتجات من واقع ممايلتها بمعرفة السلطات المختصة ، وتصدر بتحديد

الشروط والمواصفات المشار إليها قرارات من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالنسبة للحاصلات الزراعية ، أو عن الجهات الادارية المنوط بها تنفيذ القوانين الخاصة ببعض المنتجات .

وقد ألحق بالقرار الوزاري رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر باللائحه التنفيذية لقانون نظام التصدير ، بيان تفصيلي بالسلع والمنتجات والحاصلات الخاضعة للرقابة<sup>(١)</sup> وصدرت قرارات تالية من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بفرض الرقابة على الكثير من الحاصلات والمنتجات الأخرى وتحديد الشروط والمواصفات التي تضمن صلاحيتها للتصدير من حيث السلامة ومستوى الجودة<sup>(٢)</sup> .

وتقوم بإجراءات الرقابة مكاتب حددت مواقعها في المدن الهامة وموانئ التصدير تتبع حاليا ومنذ يوليو ١٩٧١ الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، وكانت من قبل تتبع وكالة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون الصادرات . وبالإضافة الى دور مكاتب الرقابة على الصادرات في فحص السلع والحاصلات المصدرة بالتطبيق لقرارات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المشار إليها ، تختص

---

(١) الجدول رقم ٢ الملحق بالقرار المذكور ، وقد تضمن القرار مجموعات السلع والحاصلات المشار إليها وأهمها من مجموعة المحاصيل الزراعية والحيوانية الارز وبذور السمسم والفول السوداني والسكران، ومن مجموعة المحضر الطازجه البطاطس والبصل والبنم والخرشوف وتتمكون المجموعات الأخرى من المحضر الجافة والموالح والفواكه الحلوه واليابات الطبية والزهور .

(٢) ومن أمثله القرارات الحديثة في هذا الصدد ، قرارات وزارة الاقتصاد أرقام من ١٢٦ الى ١٤٢ لعام ١٩٦٩ وكذا من ٣٥٤ الى ٣٦٤ لنفس العام . ويتولى كل قرار من تلك القرارات وضع المسد الأدنى من المواصفات اللازم توافرها في السلعة وقواعد تصنيفها الى رتب ونسب تتجاوز المواصفات المسموح بها في كل رتبة واشترائط التجه وطريقة حسزم : الطهروء واليابات التي توضح عليها وإجراءات التفتي والتسزم التي تحصل عنه .

بعض الأجهزة الأخرى التابعة لوزاري الزراعة والصناعة بالرقابة النويه على بعض السلع المصدرة ، كاختصاص مصلحه الجبر الزراعى بخصص الحاصلات والمنتجات الزراعية للتحقق من خلوها من الآفات <sup>(١)</sup> . واختصاص مصلحه الرقابه الصناعيه وهيئه التوحيد القياسى بخصص السلع للمنوعه لمراجعه مستوى جودتها وتوافر المواصفات القياسيه الضروريه بها . وكذا اختصاص اللجنه الشكله من قبل وزارة الصناعه والكهرباء ، بخصص طرود هدايا منتجات خان الحليلى والى يشتريها السياح وتشعن لهم بمد مفادتهم البلاد <sup>(٢)</sup> كذلك تفرض مصلحه الجمارك رقابتها على الوسائل المصدرة ضمن ممارستها لسلطانها فى التفتيش الجمركى على الصادرات <sup>(٣)</sup> ، والتحقق من استيفاء الاشتراطات التصديرية التى تتطلبها كافة الاجهزة والجهات المعنية .

وبالنظر لما لوحظ أخيرا من قصور اجراءات الرقابة على الصادرات - بالصورة الجارى عليها العمل - عن تحقيق للرونه والسرعه اللازمين لمواجهه متطلبات تنمية الصادرات من العناية الخاصه بعملية الرقابه سواء من حيث نوعية السلع المصدرة أو وسائل تهيتها للتصدير <sup>(٤)</sup> . فقد صدر قرار قرار رئيس الجمهوريه رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ ، بإنشاء هيئه عامه مستقله تسمى الهيئه العامه للرقابة على الصادرات والواردات

(١) قرار وزارة الزراعة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٧ .

(٢) قرار وزارة الصناعه والكهرباء واليد العالى رقم ١٢ لسنة ١٩٦٧ .

(٣) قرار رئيس الجمهوريه بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٤) المذكرة التفصيلية لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ورخه ١٩٧١/٥/٢٤ .

بعد أن إنشاء الهيئه العامه للرقابة على الصادرات والواردات . وقد ورد فى المذكرة أن انشاء الهيئه المذكورة يمتد تمثيا مع مبادئ الاصلاح الادارى فى فصل الاعمال التنفيذيه عن جهاز الوزارة ولمساندها لحيثيات معتقده تكون بمحكم تنظيمها فاعادة على وضع لوائح خاصه منظمه للعمل .

لمارسه الاختصاصات الواردة في القانونين ٢٠٢ لعام ١٩٥٩ ، ٩٥ لعام ١٩٦٣ . على أن تتولى الهيئة المذكورة اعداد الاحصائيات الخاصة بمركبة التجارة الخارجية وإنشاء صندوق لموازنة أسعار الصادرات عن الحاصلات الزراعية .

وإلى جانب الرقابة على نوعية السلع المصدرة فقد قيد تصدير بعض الحاصلات وللتجمعات بالحصول على تراخيص أو موافقات خاصة ، فضلا عن تقييد تصدير بعضها بقيود كمية في شكل حصص أو حدود معينة لقيمه أو الوزن .

ففيما يتعلق باشتراط الحصول على تراخيص بالتصدير ، يتطلب تصدير بعض السلع كالأرز وقول السوداني والفوسفات والمنجنيز والنتجات الصوفية (١) الحصول مقدما على ترخيص بالتصدير من هيئة الرقابة على الصادرات والواردات وتصدر الهيئة المذكورة تراخيص التصدير بالتطبيق لقرارات وموافقات لجان البت السامية للنشأة في يوليو ١٩٧١ والمختصة بالبت في المروض للقدمة للتصدير .

كما قيد تصدير بعض الاصناف بالحصول على موافقات إدارية من بعض الجهات - كلجنة الانتاج الحربى وإدارة التنمية (٢) ، ووزارة الزراعة (٣) ، ووزارة التموين

---

(١) نظم اجراءات الحصول على تلك التراخيص قرار وزير الاقتصاد رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ وحددت الاصناف المأخوذة لنظام تراخيص التصدير بالحصول رقم ١ الملحق بالقرار المذكور . وكانت تتولى اجراءات اصدار التراخيص قبل يوليو ١٩٧١ لجنة مشتركة برئاسة مدير عام التصدير بوزارة الاقتصاد .

(٢) وأهم الاصناف التى يتطلب تصديرها موافقة اللجنة المذكورة هوبات النقل والركوب والجرارات وعمرات وسائل النقل والآلات الانتاجية والمولدات والمحركات الكهربائية .

(٣) قانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٥ بتقييد تصدير أشجار قسائل نخيل البلح بموافقة وزارة الزراعة .

### والتجارة الداخلية (١).

كذلك قيد تصدير بعض الأصناف بمحدود حصص معينة سنوية أو موسمية تقوم بتطبيقها مصلحة الجمارك مباشرة مع مراعاة الشروط والأوضاع المقررة لكل صنف (٢) كما يسمح بتصدير بعض الأصناف عن طريق الجمارك مباشرة إذا اتخذت صفة الهدايا الجزئية (٣) أو العينات التجارية في حدود ما قيمته عشرين جنيهاً. (٤)

وأخيراً فمن السلع والمنتجات ما تقرر حظر تصديره ، كليه لعدم كفاية انتاج المحل منها للاستهلاك. (٥)

وبالإضافة إلى ما سلف بيانه من معالم تنظيم ومراقبة الصادرات ، خـوّل القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ وزير الاقتصاد فرض رسوم صادر لا تتجاوز ٢٠٪ من القيمة على سلع التصدير التي تثير احوال عرضها وظروف الطلب المحل والخارجي عليها إلى إمكان تحملها بالرموم المذكورة ، وصدر بالتطبيق لذلك قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢ يبين السلع التي اخضعت لرسم الصادر برافع

---

(١) قرار وزير الدوين والتجارة الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٦٩ بتقييد تصدير الفول الصحيح والمجروش بترخيص الوزارة .

(٢) وأهم تلك الاصناف الاسمنت والقطن الاسكرو والسكرينة والسجاد والكليم اليدوي والمصنوعات الجلدية والنجيري الطازج والسمل الاسود .

(٣) ومن تلك الاصناف المصنوعات الجلدية وأصناف الزينة من الحاج والمرمر والاقشة التريكو من القطن المصري والمشروبات الروحية ومصنوعات البلاستيك والزجاج والورق ومحفولات خان الخليل .

(٤) قرارى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٦٥ ، ٤٤٤ ، لسنة ١٩٦٦ .

(٥) تضمن تلك الاصناف الجسد رقم ١ الملحق بالقرار الوزاري ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ ققرة أولاً: وأومها القمح والقوة والشعير والحنفي وزيت البوبه والاغشاب والحبوب والطيور . . . . الخ .



٢٠٪ من قيمتها وهي الارز والصل والفول السوداني والبتروال الحام ومنتجاته والصل  
المجفف (١) .

وبتحويل وزير الاقتصاد تلك السلطة الدائمة أصبحت عملية فرض رسوم الصادر  
أو الإعفاء منها تنقسم بمرونة أكثر ، تمكن من إعادة النظر في أوضاع الرسم على ضوء  
الظروف للتغيرة . إذ لم يعد تقرير الرسم أو الإعفاء منه يتطلب في كل مرة قرار  
جمهوري بالترخيص بفرضه أو العائفة (٢) .

وينشك البناء التنظيمي لإدارة وتوجيه قطاع التصدير في الوقت الحاضر من  
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، والهيئة العامة لمراقبة الصادرات والواردات ،  
والؤسسة المصرية العامة للتجارة ، ولجان البت السلمية ، والنرف التجارية ، والتمثيل  
التجاري .

وقد عرضنا فيما سبق لاختصاصات كل من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ،  
والهيئة العامة لمراقبة الصادرات والواردات ، ونشير هنا إلى أن اختصاصات الهيئة  
المذكورة كانت تتولاها فيما سبق يوليو ١٩٧١ وكالة الوزارة لشئون  
التصدير (٣) .

---

(١) على أن بعض تلك الحاصلات والمنتجات قد أضيف فيما بعد من رسم الصادر كلية ، كما  
أعفي البعض الآخر في بعض المواضع .

(٢) مثال ذلك فيما سبق مسدود القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ ، القرار الجمهوري  
بتانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بالترخيص بفرض رسم على الاسفلت ، والقرار رقم ٣٤٣  
لسنة ١٩٥٦ بفرض رسم على الارز وكسره ورجيع السكون .

(٣) يضم مجلس إدارة الهيئة البلدية وكلاء كل من وزارات الاقتصاد والميزانة والصناعة  
والبتروال والإصلاح الزراعي والتموين والتجارة الداخلية ومدير عام كل من مؤسسة التجارة  
والتطن .

وتتولى المؤسسة العامة للتجارة على رأس قطاع الأعمال العام القيام بنشاط التجارة الخارجية - والمشكل من شركات التصدير والاستيراد - اقتراح سياسات التصدير سلعيا وجغرافيا ، والاشراف على تنفيذها بواسطة لجان سلعية عشرين لبت في عروض التصدير والاستيراد <sup>(١)</sup> ، انشئت في يوليو ١٩٧١ وكانت تتبع المؤسسة حتى هذا التاريخ تجمع مجالس سلعية <sup>(٢)</sup> كما كانت توجد مجالس لتسويق وتصدير الحاصلات الزراعية عددها عشرة ، وكذا لجان لتابعه تصدير تلك الحاصلات بنفس العدد <sup>(٣)</sup> .

ويكمل عمل الاجهزة المحلية في توجيه وإدارة حركة الصادرات ، جهاز التمثيل التجاري الخارجي ، وتضطلع بذلك الادارة العامة للتمثيل التجاري التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، التي تتولى إعداد الدراسات السوقية عن الأسواق الحالية

---

(١) - انشئت اللجان المذكورة بموجب قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٧١ .

(٢) أحدها لحاصلات الزراعة انشئت في ديسمبر ١٩٦٧ ، والباقي للمنتج المصنوعة غير الزراعية ، انشئت في أكتوبر ١٩٦٦ . وكانت المجالس المذكورة تختص بتوزيع أهداف التصدير المعتمدة - سلعيا وجغرافيا - على الشركات وتحديد طرق الدفع ونسوع العملة ، والمفاضلة بين العروض المقدمة وتحرير أفضلها ، والاشراف على عقود التسليم والنقل وتظليل مشاكل التنفيذ ، وإعداد الدراسات اللازمة لتحديد مواصفات السلع وتقييم عناصر التكلفة ، فضلا عن متابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بتنظيم حركة التصدير .

كما نص في قرار إنشاء المجلس السلمي لحاصلات الزراعة على اختصاصه بوضع السياسة التفصيلية لتصدير الحاصلات الزراعية في ضوء الأهداف السنوية المقررة ، والعمل على تنمية تصدير الحاصلات الزراعية بكافة الوسائل والنظر في الخلافات التي تنشأ بين المصدرين والمستوردين وإيجاد الحلول لها .

(٣) وكان يسبق تلك المجالس مكاتب لتسويق وتصدير الحاصلات - ملحقة بالهيئة العامة لغتبية الصادرات والواردات - انشئت تباعا منذ عام ١٩٥١ .

لصادراتنا وعن امكانيات فتح أسواق جديدة لها ، وتقوم بالاتصالات اللازمة مع السلطات الحكومية فضلا عن دوائر المال والتجارة في الخارج التيسير تهريف الصادرات ، والاشراف على مساهمة الدولة في المارض الدوليـه . كما تقوم الغرف التجارية (١) بدور لا يزال محدودا في مجال دراسة وتوجيه حركة صادراتنا في الاسواق الخارجيه ، بما سنقاوله بالتتابع حالا .

## المبحث الثاني

### ملاحظات على اوضاع تنظيم ورقابة الصادرات

نجد ملاحظتنا على الأوضاع الحالية لتنظيم قطاع الصادرات والرقابة على الحاصلات والسلع التصديرية ، فيما يلي :-

أولا : تعدد سلطات الرقابة وتداخل اختصاصات الأجهزة وتمدد وطول الإجراءات ، فتضع مراحل العمليات التصديرية لإجراءات طويلة . تعددة تفرضا كل من أجهزة الرقابة على الصادرات والادارة العامة للنقد ومصلحة الجمارك والرقابة الصناعية والحجر الزراعى . وإلى جانب تعدد السلطات فان إجراءات الكثير منها يميزه التعميد والبيروقراطية .

كما تتدخل اختصاصات بعض الأجهزة مع البعض الآخر ، على وجهه يؤدي إلى عدم وضوح المسؤوليات وعدم تحديد العلاقات (٢) . ولا يمكن أن يفسر لتطابق القى يبدو

---

(١) بدأ التنظيم التدرجى للغرف التجارية منذ عام ١٩٣٣ وأعيد تنظيمها عام ١٩٥١ ، كما انشأ الاتحاد العام للغرف التجارية في مارس ١٩٥٥ .

(٢) ومن أمثله ذلك اكان يبدو من التطابق التام في الاختصاصات الهامة المتوطة بكل من المجلس السلمي للحاصلات الزراعيه المنشأ في ديسمبر عام ١٩٦٧ من ناحية ، ومجالس تسويق وتصدير الحاصلات الزراعيه المنشأة في أكتوبر ١٩٦٦ من ناحية أخرى . كذلك كان يبدو =

أحيانا بين اختصاصات أكثر من جهة ، بوحدة الهدف لدى كل منها . فاما أن الأحداث يلغى الأقدم ، وإما أن تنسق الاختصاصات بينها في توزيع محكم يضمن تحديد المسؤوليات والعمل المتكامل .

ولا يخفى ما أسفرت عنه التجربة دائماً من أن شروع الاختصاصات بين الأجهزة الإدارية المختلفة ، إنما يفضى إلى ضياع للمسئوليات وتشتتها ، لما يقترب على عسدم الالتزام المحدد لدى كل جهاز من إعتداد كل جهة على الأخرى .

ومن صور تمدد إجراءات العملية الواحدة بتمدد الجهات ، تكرار عملية الفحص فحمله أو الرسالة الواحدة ، حيث يقوم فنيين من ذوى التخصص الزراعى - تابعين لأكثر من جهة مثلا - بفحص الرسالة الواحدة من أصناف الحاصلات الزراعية ، ليتثبت البعض من توافر المواصفات للقررة فيما يتعلق بالنوع والرتبة ومستوى الجودة ، ويتأكد البعض الآخر من خلو السلطة المصدرة من الآفات .

لذلك فإن سياسة تنمية المبادرات لابد من أن تتضمن العمل على إعادة النظر في تلك الإجراءات جميعا بهدف تبسيطها وإختصار مراحلها والوقت اللازم لانجازها عن طريق تعاون السلطات المختلفة على تجميع مراحل الإجراءات في حين مكان واحد بقدر ما يمكن ، والعمل على تدوير تواجد الرئاسات للمسئولة في مواقع العمل ، لتمكن البت الفورى فيما يمرض من مشاكل وصعوبات في التنفيذ . والعمل كلما أمكن على توحيد جهة الفحص وإجراءاته طالما كان قائما بحيث عليه من ذوى التخصص الواحد

---

== الاختلاف في كثير من الاختصاصات بين لجان متابعة تصدير الحاصلات الزراعية وبين كل من المجلس السامي لحاصلات الزراعيه ومجالس تسويق وتصدير تلك الحاصلات كالاخصاص بتدقيق العمل بين كل من أجهزة الانتاج والتجارة ، ومتابعة تحقيق الاهداف التصديرية .

في الشؤون الزراعية . وذلك تجنباً لما يؤدي اليه تكرار عملية الفحص بما تستتبعه من تكرار فتح الطرود على وجه ينتج عنه تزيق العبوات أو إتلاف للشمول .

وعسى أن يكون في إنشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، نواة لتلاقي تلك الأوضاع جميعاً ، سواء بالنسبة للصادرات من الحاصلات الزراعية أو السلع المصنوعة ، إذ تختص الهيئة المذكورة حتى الآن بالرقابة على صادرات الحاصلات الزراعية فحسب ، وقد سبق أن اقترح البعض تكوين جهاز مركزي للرقابة على جودة الإنتاج ومطابقة مواصفاته القياسية ، يكون اختصاصه شاملاً لكافة السلع ، سواء منها ما يوجه للتصدير أو للاستهلاك المحلي<sup>(١)</sup> . على أننا نرى أن تظل مراقبة الصادرات مستقلة ، بالنظر لما تتطلبه السلع المصدرة غالباً من مواصفات خاصة فلا يشترط توافرها فيما ينتج للاستهلاك المحلي ، وهذا فضلاً عن السرعة والرونة التي تتطلبها إجراءات الفحص والمراجعة على الرسائل المصدرة . ونرجو أن يتم قريباً تنظيم نشاط هيئة الرقابة على الصادرات بما يكفل شمول اختصاصها للرقابة على كافة أنواع السلع المصدرة سواء من المنتجات الأولية أو السلع المصنوعة .

**ثانياً :** يجب تكوين الأجهزة القائمة على تنظيم وتوجيه نشاط التصدير ، عدم تفرغ المسؤولين فيها لتلك الأعمال . فأمناء لجان البت حالياً من كبار العاملين بمؤسسة التجارة وكذلك رؤساء اللجان ونوابهم من القطاعات المختصة سلبياً . وكذلك كان أعضاء المجالس السلمية ومجالس التسويق والتصدير فيما سبق — فضلاً عن اللجان المتخصصة التابعة لها — غير متفرغين . وبرغم ما للنائبية هؤلاء من خبرات مفيدة ودرايات ممتازة بهذا النشاط بحكم إحساسهم بالتطبيق — كل في عمله الأصلي —

---

(١) راجع : الدكتور محمود عساف ، سياسات التصدير ، المرجع السابق ص ٤٨ .

ويقترح الرأي المحار اليه تمثيل وزارات الصناعة والزراعة والتموين في الجهاز المحار اليه ، وأن يكون تابعا للمؤسسة العامة للتجارة .

فإن إنصراف جهودهم بصفة رئيسية إلى مسئولياتهم في مواقع عملهم ، يجعل من غير اللبـور إعطاء العناية الكافية لاختصاصهم بالمجالس واللجان المشار إليها ، وخاصة ما يتطلب منها إجراء البحوث والدراسات المتخصصة والميدانية .

ثالثا : في تركيز سلطة إصدار تراخيص التصدير لدى الهيئة العامة للرقابة بالقاهرة حاليا — كما كان لدى اللجنة المشتركة للتصدير بالإدارة العامة للتصدير بوزارة الاقتصاد فيما سبق — تكثيف للعمل في حيز واحد على وجه نراه غير مناسب . فإذا ما كان إصدار تلك التراخيص وفقاً لأسس ومبادئ تضمنها الهيئة في ضوء السياسة العامة للتجارة الخارجية . فإنه يكون من الأنـوفى تفويض بعض الإدارات أو المكاتب الفرعية بالمواقع ذات الأهمية الخاصة في نشاط التصدير ، سلطة إصدار التراخيص المذكورة ، مع التزام المبادئ والأسس السالف الإشارة إليها . وذلك تحقيقاً للامركزية التنفيذية والمرونة والسرعة وتوزيع عبء العمل .

رابعا : لوحظ تركيز الإهتمام في العديد من القطاعات الموجهة لنشاط التصدير على الصادرات الزراعية دون صادرات السلع المصنوعة ، ومن ذلك ما سبق وجوده من لجان متابعة متخصصة لتصدير الحاصلات الزراعية . مع عدم وجود ما يعاقلها في مجال تصدير السلع المصنوعة ، وذلك بالرغم من أهمية متابعة تنفيذ أهداف خطط التصدير بالنسبة للسلع الأخيرة ، وما هو معقود على تنميتها والتوسع فيها من آمال كبار ، تحقيقاً لسياسة تنويع الصادرات وإرساء لدعائم النهضـة الصناعية في البلاد .

خامسا : وفي صدد نشاط التمثيل التجاري ، يلاحظ أن جهود التمثيل لا تزال تتطلب المزيد من الدعم والتطوير ، فلا بد من تعزيز وحدات التمثيل التجاري في الخارج بالخبراء المتخصصين في المجالات المتصلة بالنشاط التصديري ، والتوسع في

إنشاء مكاتب جديدة للتمثيل في المراكز التجارية الهامة ، وكذا العمل على تحقيق المزيد من التعاون والتنسيق بين جهاز التمثيل التجارى وبين فروع شركات التجارة الخارجية بالأسواق الأجنبية (١) .

فلا بد من رسم سياسة مترابطة بين القطاعات المختلفة في مجال التمثيل التجارى الخارجى حتى يمكن تعزيز قوة مساومتنا التجارية فى الخارج ، وتحقيق الاستخدام الانتصادى الأمثل للأجهزة المثلة لتلك الأنشطة والعمل على توفير الامكانيات اللازمة لقيام مكاتب التمثيل التجارى بعمة الارشاد والتوجيه والمعاونة لفروع شركات التجارة فى الخارج (٢) . ويقتضى البمض تجميع كل الفروع الوطنية التى تمثل الأنشطة المختلفة بالمراكز التجارية بالخارج . كمكاتب التمثيل التجارى والسياحة والنقل والترف التجارى ومكاتب الشركات التجارية — فى كيان واحد يتنطق بواسطته تنسيق جهود تلك الفروع وكفاية أدائها لأعمالها وتبسيط مراحل الاجراءات المتعلقة باختصاصاتها (٣) .

سادساً : كذلك فإن نشاط الترف التجارى واتحادها العام فى مجال توجيه الصادرات وتنشيطها ، لا يزال دون المستوى اللائق ، وإن كان مشروعاً بقانون جديد للترف واتحادها تجرى دراسته فى الوقت الحاضر ، تسند أحكامه للترف مهمة المشاركة فى تخطيط التجارة الخارجية والتنسيق بين أجهزة الانتاج والتصدير والاستيراد من جهة والتوزيع والنقل والتخزين من جهة أخرى . فضلاً عن التعرف

---

(١) راجع : توصيات مؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة ٢٣ أكتوبر ١٩٦٩ (القمرة الاقتصادية لشركة النصر للتصدير والاستيراد ، يناير ١٩٧٠) .

(٢) هانى أبو ريده ، رأى فى مناقشة أساليب تنمية الصادرات غير التقليدية ، دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ، ١٩٦٦ ، المرجع السابق ص ١٩٢ .

(٣) دكتور فؤاد مرسى ، تنظيم التجارة الخارجية ، مصر القاهرة ، يوليو ١٩٦٧ ،

على مشاكل التجارة الخارجية ودراسة اتجاهاتها وتقديم المقترحات لتنظيمها وتذليل مشاكلها<sup>(١)</sup>.

وعلى أى الأحوال فإن نشاط النرف التجارية يحتاج للتطوير، على الوجه الذى سارت عليه نظم النرف التجارية فى دول الاقتصاديات الاشتراكية المنقطعة التى تقوم فيها النرف المذكورة بدورها فى تنمية التبادل التجارى وتنشيط الصادرات وتمسيق جهود كل من قطاعات التجارة والانتاج<sup>(٢)</sup>، وكذا فى الدول الرأسمالية التى تقوم فيها النرف التجارية جهوداً كبيرة فى هذا المجال وخاصة فى إعداد البحوث والدراسات المتعلقة بتنمية الصادرات<sup>(٣)</sup>.

### المبحث الثالث

#### اسس ممارسة المشروعات لعمليات التصدير

ونتناول فى هذا البحث ، مبدأ احتكار الدولة لنشاط التجارة الخارجية ، ومبدأ قصر نشاط التجارة الخارجية على الشركات التجارية ، ومبدأ التخصص النوعى ثم التخصص الاقليمى .

أولاً : مبدأ احتكار الدولة لنشاط التجارة الخارجية .

لقد أصبح اضطلاع الدولة بنشاط التجارة الخارجية - عن طريق قيام أجهزة

---

(١) هزت محمد غيثان ، دور النرف التجارى ومسؤولياتها فى ظل نظامنا الاشتراكى ، يونيو ١٩٧٠ ( شركة النصر للتصدير والاستيراد ، مذكرات الدورات التدريبية ) .

(٢) مثال ذلك النرف التجارى فى تشيكوسلوفاكيا . راجع دكتور خليل حصن خليل ، تنظيم قطاع التجارة الدولية فى الاقتصاديات الاشتراكية ، محاضرات معهد الدراسات للمصرفية البنك المركزى المصرى ، ١٩٦٥ ص ٤٧ .

(٣) مثال ذلك نشاط النرف التجارى البريطانى . راجع د . القونس عزيز ، تنظيم التجارة الخارجية ، مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٧٠ ، ص ٦٥ - ٦٨ .



حكومية عنصه بإدارة العمليات التجارية مع الخارج ، وتعيين المشروعات والهيئات التي تمارس هذا النشاط - هو الأسلوب الذي يرى فيه الكثيرون ضمانا لاسهام قطاع العالم الخارجى فى تحقيق النمو الاقتصادى فى ظل النظام الاشتراكى المخطط (١) . إذ تقتضى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج فى ظل النظام المذكور احتكار الدولة لنشاط التجارة الخارجية التى توضع إمكانياتها - برغم ما تتمتع به مشروعاتها من استقلال قانونى وإدارى - فى إطار المخطط العام ، حيث يستهدف ذلك النشاط تحقيق أعلى أرباحه يمكنه مع مراعاة المصالح العامة للاقتصاد القومى فى مجموعه (٢) . وفى مصر كانت الظروف المحيطة بنشاط التجارة الخارجية حتى النصف الأول من الخمسينات - من تحكم الأجانب فيها بالإضافة إلى فئة مستقلة من المصريين ، فى صورة يغرب من خلالها الفائض الاقتصادى المتولد من ذلك النشاط ، إلى خارج البلاد نتيجة سيطرة بيوت التصدير الأجنبية (٣) على تجارة القطن والعمليات المتصلة بها من

---

(١) ويترب على احتكار التجارة الخارجية فى الدول الاشتراكية ، فصل القطاع المذكور عن كل من قطاعى الانتاج والتجارة الداخلى ، وإيجاد مركزه فى تخطيط التجارة الخارجية وفى تحديد أهداف سياسة التبادل التجارى ، فضلا عن مركزه الادارة ، وانطباع هيئة واحدة مسئولة بسلطة التقرير والبت فى المسائل الجوهرية المتعلقة مباشرة بالتجارة وتتمتع أجهزة التجارة باستقلال قانونى واقتصادى فى ممارسة عمليات التبادل الخارجى وما يتصل به من أنشطة ، كخدمات التأمين والنقل والائتمان ، وتعتبر أجهزة التجارة المتخصصة من هذه الوسائل التى تمارسها الخارج وبين الاجهزة ، الانتاجية والمشروعات المحلية . ( راجع : د. احمد جامع ، التجارة الخارجية فى الاقتصاد الاشتراكى ، مجلة مصر المعاصرة ، عدد يناير ١٩٧٠ ص ٨ ، ١٢ ، د. زكريا نصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٦٦ ، ٥٨٤ ) .

(٢) د. خليل حسن خليل ، المرجع السابق ، ص ٥ .

(٣) فقد تبين أن بيوت التصدير التى تم تأميمها عام ١٩٦١ لم يكن من بينها أكثر من ١٨ ٪ مملوكا للمصريين . ( واجمع د. فؤاد مرسى ، تنظيم التجارة الخارجية ، مصر المعاصرة - يوليو ١٩٦٧ ، ص ١٢ ) ،

حليج وكبس ... الخ فضلا عن تحييم التوكيلات الأجنبية في تجارة الواردات (١) ، كانت تلك الظروف وغيرها من الأوضاع التي وطدت من علاقة التبعية التي ربطت اقتصادنا بمصالح المراكز الرأسمالية والنفوذ الاستعماري ، دافعا للاقتناع بضرورة انتزاع هذا النشاط الهام من أيدي تلك الأقليات المتسكرة — التي كان الاستئثار طريقها للاثراء الفاحش ، والتي نزع بعضها إلى تهريب الثروات للخارج بالطرق غير المشروعة — ووضعه تدريجيا بين يدي الشعب ممثلا في القطاع العام .

وقد بدأ السير في ذلك الاتجاه بإصدار قرار تحصيل وكالات التجارة الأجنبية عام ١٩٥٧ (٢) ، ثم نتابعت بعد ذلك خطا التحول الاشتراكي ، بتأميم الشركات التجارية الكبرى (٣) والبنوك وشركات التأمين وإنشاء المؤسسة الاقتصادية ثم توسيع دائرة القطاع العام بإنشاء ٣٩ مؤسسة عامة تتبعها ٤٣٨ شركة ، ثم صدر الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ فأخضع تجارة الاستيراد جميعها للقطاع العام وكذا ثلاثة أرباع تجارة الاستيراد .

وترتب على تلك الاجراءات جميعا سيطرة الدولة على التجارة الخارجية

---

(١) وكان من المعجيين في ظل تلك الأوضاع أن تتناول السياسة لوطية بالتعميل هيكل التجارة الخارجية — التي بلغت أهميتها النسبية في بعض الاونة ٥٠ ٪ من الدخل القومي ، اذ لم يكن من الميسور التحكم في اتجاهات المبادلات الخارجية ، وتوفير مستلزمات الانعاش الاقتصادي المستعجلة من السلع الرأسمالية والوسيلة ، على الوجه الذي تليه ، صراحة الاقتصاد القومي ( قارن : خطاب الرئيس أنور السادات في عيد الثورة ، يوليو ١٩٧٢ ) . الاصرام في ٢٥ يوليو ١٩٧٢ ص ٤ ) .

(٢) قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ .

(٣) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٠ .

وتحقيق رقابتها خاصة على قطاع التصدير (١).

ثانيها : مبدأ تركيز نشاط التبادل الخارجي في أيدي مؤسسات التجارة الخارجية ، بالرغم مما ناز من خلاف في الرأي حول أفضلية الأخذ بمبدأ تركيز نشاط التجارة الخارجية في أيدي مؤسسات التجارة أم إشراك القطاع الإنتاجي في هذا النشاط (٢) ، فإن حجج الرأي الأول كانت فيما يبدو هي الأقوى بالنظر لما يتوافر لمؤسسات التجارة الخارجية التخصص من مقدرة على تنسيق التبادل التجارى الخارجى ، ومنع المنافسات الضارة بالاقتصاد القومى والربط بين عمليات الاستيراد والتصدير على وجه يضمن الحصول على أفضل الأسعار للصادرات وأفضل للواردات . كما أن تلك المؤسسات هي التي تستطيع أن تقدم مدى أهمية الاحتفاظ بأسواق معينة - حق مع وجود خسارة مؤقتة في التعامل الحاضر معها - وهي أيضا بحكم إنساع حجم عملياتها الخارجية ، التي تتمكن من تحقيق مزايا الإنتاج الكبير وتقسيم العمل

---

(١) تم اشتراك القطاع العام بواقع ٥٠ ٪ من رأس المال في شركات التصدير ، وأنشئت المؤسسة العامة للتجارة والمؤسسة المصرية العامة للقطن لتولى الإشراف الكامل على نشاط شركات التصدير ، كما تركز تصدير السليم التي ينتجها القطاع العام في أيدي شركاته .

(٢) أستاذ أنصار الرأي القائل بأفضلية إشراك القطاع الإنتاجي في عمليات التجارة الخارجية إلى ما تقتضيه الاتجاهات الموضوعية للانتاج والتجارة الدولية مما نتج عن الثورة الحديثة والمستمرة في الفنون الانماجية فطلب وجود علاقه مباشرة بين الانتاج والبيع ، وضرورة إعلام المملأ المستوردين في الخارج بما يهمهم الإلمام بعن خصائص السلع الجديدة وأوجه وإمكانات استخدامها . هذا فضلا عن أهمية متابعة المشتريات المنتجة لتطورات التقدم الفني في مختلف الصناعات عن طريق اتصالها بالأسواق الخارجية ، على وجه يساعدها على تعيين أصناف انتاجها وبجارة التطورات الحديثة في الإنتاج ، مما يؤدي إلى تنمية التجارة الدولية بصورة عامة . (راجع د أحمد جاسم ، التجارة الدولية في الإقتصاد الاشتراكي ، المرجع السابق

وخاصة بما توفره من نفقات الشحن والنقل وتجهيز السفن والحصول على التخفيضات الكبيرة في هذا الصدد - فضلا عن ترخيد حجم المخزون وإنشاء الادارات المتخصصة لبحوث المدويق وعمليات الترويج والدعاية وكذا إنشاء الفروع الخارجية بالحجم الذي يتلاءم مع أهمية العمليات ، مما لا تتوافر إمكانياته لدى وحدات الانتاج المختلفة (١) .

وفي جمهورية مصر العربية ، رغم المبدأ الذي تقرر عام ١٩٦٧ من قصر عمليات التجارة الخارجية على مؤسسة التجارة وشركاتها - عدا الحالات التي رخص بها استثناء من قبل وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لاعتبارات تتعلق بطبيعة بعض السلع أو أهميتها الخاصة - فإن القطاع الاتاجي قد أتيح له المشاركة بنسبة كبيرة في نشاط التصدير دون التزام بما يبرر محدة تضمن قصر تلك المشاركة على الحالات التي تحقق فيها وحدات الانتاج مزايا تسويقيه معينة تبرر ذلك .

يل لقد عاد المسؤولون للمدول تقريبا عن المبدأ المشار إليه ، فيما تقرر في يونيو ١٩٧١ من إطلاق حق كافة القطاعات - العام والمتماون والخاص - في مباشرة عمليات التصدير باستثناء بعض الحاصلات والسلع الرئيسية - كالقطن والبترو - التي قصر تصديرها على وحدات القطاع العام (٢) .

---

(١) كما تعتبر المؤسسات المتخصصة في التجارة الخارجية أقدر على حصر الفاكلى الخاصة والميزة لنشاط التجارى كظلك المتلفة بدوامل المنافسة وآثار الصككلات الاقتصادية ومشاكل المويل والنقل البحرى والتأمين .. الخ ومواجهة المخاطر التي تعارسها المفعروعات الاحتكارية الضخمة بالأسواق ، كما تعتبر أقدر على قياس كفاءة القطاع وتقدير المائز الإجماعى المباشر وغير المباشر الناتج عن نشاط التبادل التجارى المارجرى (راجع: د. القونس عزيز ، تنظيم التجارة الخارجية المرجع ص ٢٨٣ - ٢٨٥ ) .

(٢) تصريح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، جريدة الأهرام في ٣١ يوليو ١٩٧١

ويرى البعض أن التنظيم الأنسب لممارسة عمليات التجارة الخارجية لدينا هو التنظيم المركزي النوعي ، الذي يقوم على أساس إنشاء جهاز متخصص يلحق بكل مؤسسة يكون مسئولا عن تسويق جميع منتجات الوحدات التابعة لها ، أو على الأقل مساعدة الجهود التسويقية لمنتجاتها الجديدة . إذ يعتبر هذا التنظيم في نظر ذلك الرأي هو الأكثر ملاءمة للشكل النوعي الذي يتخذه حاليا هيكل القطاع العام في مصر (١) .

ومن تطبيقات نظام التخصص التسويقي النوعي لوحدة الانتاج في بعض عمليات التصدير لدينا ، ما أتاحتها المؤسسة المصرية للنزول والنسيج لبعض الشركات الكبرى ذات الامكانيات الوفيرة والنشاط التصديري الناجح القائم على الخبرة الطويلة وتوافر الأجهزة الفنية والتجارية المتخصصة ، فضلا عن كبر حجم الصانع وضخامة حجم العمليات التصديرية نسبيا لتلك الشركات (٢) .

(١) قارن : دكتور طلعت عبد الملك ، تنظيم التصدير في القطاع العام ، سلسلة دراسات المعهد القومي للإدارة العليا ، رقم ٥ ، الطبعة ١٩٦٥ م ، ١١ ، ٥٥ . ويجمع النظام المذكور في نظر هذا الرأي بين المزايا الرئيسية في كل من نظام المركزية المطلقة في جهاز التجارة ونظام اللامركزية بقيام الوحدات الإنتاجية بهذا النشاط مع تلاقى عيوب كل منهما . إذ يلبس التنظيم المركزي النوعي الفرصة لتبعية القرارات التصديرية المتخصصة لدى كل قطاع سلمي في شكل وحدة تسويقية كبيرة ، ويساعد على تنسيق سياسات الانتاج والتصدير والاستفادة من مزايا الحجم الكبير ، مع إعطاء الاهتمام الكافي للسلع المختلفة أو بحجماتها المتشابهة . وهو كذلك يؤدي إلى إيجاد مركز إحتكاري قوي للسلسلة ، فضلا عن تنظيمه للدافعية بين الشركات التابعة للمؤسسة الواحدة .

(٢) تبلغ قيمة صادرات كل من شركة المحلة الكبرى وكفر الدوار سنويا في المتوسط ٦٠١٠ مليون جنيه على التوالي . كما أن منتجات النزول والنسيج تعتبر أهم صادراتهما من السلع المنسوجة ، ويتوقف تطور هذه الصناعة وتوسعها في الوقت الحاضر على امتلاك صادراتها للأسواق الخارجية بما يتطلبه ربط سياسة التصدير باعتبارات الجودة في الانتاج وكفاءته الفعلية . ولما كانت منتجات النزول والنسيج من السلع التي تنتج بمواصفات معينة ، فإن الجهاز الاتحادي

على أن البررات للوضحة لإسناد النشاط التصديري للشركات المنتجة في قطاع  
النزل والنسيج ، لا تنطبق على غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى ، ولقى أصبح  
قيامها بعمليات التصدير بمد خروجها على مبدأ قصر نشاط التبادل الخارجى على  
وحدات مؤسسة التجارة ، فضلا عما أدى إليه من تجميع المسئولية في مجال الالتزام  
بتحقيق الأهداف التصديرية . .

ولقد أدى شيوع ممارسة نشاط التجارة الخارجية عندنا بين شركات مؤسسة  
التجارة وبين شركات الإنتاج المختلفة ، إلى تحرر القطاعات السلمية المختلفة من  
الالتزام أى قيد على تصريف منتجاتها من الداخل والخارج ، بما يندمج معه الاستقرار  
اللازم لسياسة التبادل التجارى خاصة مع دول الاتفاقات فضلا عن ضياع العملات التى  
يمكن أن تحصل عليها شركات التجارة من نشاطها التجارى مع دول العملات الحرة<sup>(١)</sup>.

كما أدت تلك الأوضاع إلى تفاوت الأسعار المتعاقد عليها بالنسبة إلى السلعة الواحدة  
وقيام المنافسة الشارة بين الجهات المحلية المختلفة التى تمارس نشاط التبادل التجارى  
الخارجى ، وتكالب بعض تلك الجهات على استيراد احتياجاتها عن الطريق القروض  
أو التسيلات من بلاد العملات الحرة رغم إمكانية الحصول عليها من بلاد الاتفاقيات  
بشروط معقولة<sup>(٢)</sup> .

---

= يكون هو الأمر على الأمر على تطور رغبات المستهلكين ومقتضيات تطور الإنتاج .

( راجع : محمد عبد الله مرزبان ، المرجع السابق ص ٢٦٥ ) .

(١) من بيان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في مؤتمر صحفي بشأن التنظيم الجديد  
للتجارة الخارجية ( جريدة الأهرام ٦ يونيو ١٩٦٦ ) .

(٢) من حديث وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عن أبعاد التنظيم الجديد للتجارة  
الخارجية ، مجلة الأهرام الاقتصادية عدد ٢٨٣ أول يونيو ١٩٦٧ .

لكل ذلك فقد أضحي من الضروري سياسة تنمية الصادرات ، العمل على وضع حد لتلك التناقضات ، وتقرير الوضع الحاسم لاختصاص مؤسسة التجارة بنشاط التبادل الخارجى ، أو الأخذ فى القليل بنظام الركيزة النوعية السالف الإشارة إليه . مع وضع مبادئ عديدة تحكم تنسيق العلاقة بين قطاعى الإنتاج والتجارة الخارجية (١) بما يضمن تدعيم التعاون بينهما ، حتى يمكن تحقيق أقصى تسع للاقتصاد القومى ، من وراء نشاط التبادل التجارى الخارجى ، وموازنة الهيكل السلمى والتوزيع الجغرافى لكل من الصادرات والواردات بما يتماشى مع أهداف التنمية الاقتصادية .

ويتطلب تنسيق نشاط قطاع التجارة الخارجية مع نشاط القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وضع صيغة تنظيمية ملائمة تشرف عليها جهة مسئولة ذات تشكيل مشترك (٢) ، ويمكن أن تقوم بهذا الدور فى الوقت الحاضر الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

كما ينبغي أن تقوم العلاقة بين شركات التجارة الخارجيه ووحدات الإنتاج على أسس واضحة تستمد من روابط تعاقدية يلتزم بها كل من الطرفين ، ويتفق فيها على شروط جزائية عند المخالفة . وقد أوصى مؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة عام ١٩٦٩ بأن تأخذ صيغة التعامل بين قطاعى الإنتاج والتجارة شكل عقود سنوية أو

---

(١) وينبغى ذلك عقد القناعات والمؤتمرات الدورية المشتركة بين مثل القطاعات المختلفة ذات الصلة بنشاط التبادل الخارجى ، لدراسة ما يثور فى العمل من مشكلات وتوفير الحلول المناسبة لها ، كما يحسن التوسم فى إفاد البعثات القومية المشتركة لدراسة أحوال الأسواق الخارجية الهامة . ( راجع : محمد أحمد غانم ، أهم مشاكل التجارة الخارجية فى ج.م.م. ، ١٩٦٩ دراسة مقدمة لمؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة ، أكتوبر ١٩٦٩ م ١٦ .

(٢) سبق أن اقترح الإبنس أن يقوم بهذا الدور المجالس السلمية مع تطوير مكوئنها وأساوب عملها .

( د. الفونسى هزير ، تنظيم التجارة الخارجية ، المريج السابق ، ص ٢٨ ) .

طويله الأجل (١) .

ثالثا : ضرورة تفرغ شركات التجارة الخارجية لنشاط التبادل الخارجى وحده دون غيره من عمليات التجارة الداخلية - حيث لوحظ أن البعض من تلك الشركات تنفق الكثير من الجهود فى عمليات الإنتاج والتسويق الداخلى للسلع التى تقوم بتصديرها ، سيما وراء تحقيق أقصى قدر من الأرباح (٢) ، الأمر الذى يترتب عليه نشيكت جهودها وتحملها بأعباء متنوعة ، على وجه يتنافى مع مبادئ التخصص النوعى فى نشاط الشركات والمؤسسات العامة .

رابعا : مراعاة مبدأ التخصص السلمى بين شركات التجارة الخارجية ، فمن أسس تنظيم ذلك النشاط فى الاقتصاد المخطط ، العمل على توزيع الاختصاصات بين الشركات المختلفة بحيث تختص كل منها بمجموعه محددة من السلع التى تشابه أو تتجانس فى الخصائص وطرائق التسويق ، حيث يفيد ذلك فى توفير عنصر الخبرة المتخصصة والالام الدقيق بخصائص السلع وميزاتها وواجه إستعمالها .

---

(١) من توصيات المؤتمر المذكور ( النشرة الشهرية لشركة النصر للتصدير والاستيراد يناير ١٩٧٠ ص ٤٥ ) .

(٢) من ذلك أن شركة الرادى لصدير الحاصلات الزراعية ، تتولى زراعة وتجهيز الكتان الخام ثم تصديره ، كما تقوم بصناعة تجفيف البصل . ومن الغريب أن بعض العمليات المذكورة ينتهى بنضارة صافية كما هو الشأن فى إنتاج وتصدير الكتان كما أن مصنع تجفيف البصل لا يستعمل أكثر من نصف طااقه حيث لا يتم تشيله غير نصف ظهور السنة . كذلك تشغل بعض شركات التجارة الخارجية بالصنوق المحلى للقفزة النخلة عن عملية فرز البصل والقول السودان وغيرهما من المحاصيل .

( راجع : د. فؤاد مرسى ، تنظيم التجارة الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١٣ ، والمؤسسة المصرية العامة للتجارة ، أم القضايا التى تواجه التنظيم الحالى لطااع التجارة الخارجية دراسة مقدمة لمؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة فى أكتوبر ١٩٦٩ ، نشرة شركة النصر للتصدير والاستيراد ، يناير ١٩٧٠ ، ص ٢٨ ) .



وكان مبدأ التخصص العلمى بين شركات التجارة الخارجية قد طبق جزئياً في شكل احتكار بعض الشركات لمجموعات من السلع ، إلا أنه بالرغم من عدم اكتال التجربة نتيجة التردد في تعميم المبدأ ، فقد عدل عن هذا النظام حديثاً <sup>(١)</sup> بدعوى إطلاق حرية الشركات في المنافسة على العملاء ، سيما للحصول على أفضل الشروط والأسعار . ولا تزال بعض الشركات تجمع بين إستيراد المواد التذافية وقطع غيار السيارات وتعديل الحاصلات الزراعية . في الوقت الذى يتخذ فيه مبدأ التخصص النوعى بالهديد من الدول ذات الاقتصاد المخطط صورة غاية في الدقة والأحكام تصل كما في تشيكوسلوفاكيا مثلاً - إلى إسناد كافة عمليات التصدير التى تتم بالنسبة لسلمة معينة أو مجموعة منتجات من السلع لمجموعات تجارية مستقلة أو أقسام فرعية متخصصة ، حيث يلتزم كل قسم أو مجموعته بتحقيق الهدف التصديرى للسلمة وفقاً للخطة الموضوعة <sup>(٢)</sup> .

ويرى البعض أن في تطبيق مبدأ التخصص العلمى الكامل بين شركات التجارة الخارجية عندنا ، ما ينشئ عن الدور الذى كانت تلعبه المجالس العلمية المتخصصة إلى وقت قريب <sup>(٣)</sup> . كما أنه الأسلوب المنطوق الذى يمكن عن طريقه تبسيط الاجراءات وتحقيق التناسق والتكامل بين اختصاصات مختلف الأجهزة المتصلة بنشاط التجارة <sup>(٤)</sup> . وذلك فضلاً عن القضاء على ظاهرة التناثر والتسابق

(١) اعتمدت لجنة المخططة الوزارى في ٢٧ يونيو ١٩٧١ قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بإلغاء الاحتكار العلمى لبعض شركات التجارة الخارجية . على أنه قد رأى أخيراً المودة لنظام التخصص ، بحسب ما أعلنه المسؤولون أخيراً (تصریح نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الأهرام الاقتصادى ، منتصف ديسبر ١٩٧٢ ص ٨) .

(٢) برامج : د. خليل حسن خليل ، تنظيم قطاع التجارة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٣٠ - ٣١ .

(٣) د. فؤاد موسى ، تنظيم التجارة الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٤) هانى أبوريده ، رأى في مناقشة موقات تصدير الصادرات التقليدية المرجع السابق .

الضارب بين الشركات الوطنية - التاجه للقطاع العام - للحصول على الصفقات، حل وجه يفضى إلى المهبوط بأسعار السلع التصديرية .

على أن تطبيق مبدأ التخصيص السليم يجب أن يكون في الحدود التي تضمن عدم التضخم في حجم للثروعات ، إلى الحد الذي يهدد بضياع جانب من الموارد ويعاوض الحجم الأمثل المناسب لتكوين للشروع <sup>(١)</sup> . كما أن تطبيق للبدا ليس من شأنه أن يتعارض مع إمكانية تنظيم التخصيص الجغرافي من داخل للشروع كلما اقتضت الحالة .  
خاصة - مبدأ التخصيص الجغرافي :

كذلك فكثير ما يتطلب التنظيم السليم لنشاط التجارة الخارجية ، إتباع مبدأ التخصيص الجغرافي للشركات التجارة <sup>(٢)</sup> بحيث تختص بعضها بأسواق دول معينة أو مناطق معينة ، على وجه يتفق معه وجود المنافسة الضارة بين الشركات الوطنية في تلك الأسواق ، ويمكن به كل منها من تخصيص الأماكن اللازمة لتثبيت أقدامها بتلك الأسواق فضلا عن فرض السعر اللأم للسلع التصدير .

وقد طبقت المؤسسة العامة للتجارة عندنا سياسة التخصيص الجغرافي جزئيا ، فاختصت بعض شركاتها بأسواق معينة على وجه مطلق ، كما اختصت بعض الشركات بسلع معينة إلى بعض الأسواق وخاصة دول الاتفاقيات .

على أنه ذلك التوزيع ينبغي أن يخضع من حين لآخر للمحس والتنايه حتى يكون استمراره وهنا يمدى نجاح الشركات للتخصصة في تحقيق أهداف تخصصها ، مع مراعاة تغير ظروف التعامل في الأسواق المختلفة ، مع مرور الزمن <sup>(٣)</sup> .

---

(١) د. خليل حسن خليل ، المرجع السابق ، ص ٧ .

(٢) تبدو أهمية التخصيص الجغرافي على وجه الخصوص في حالة الدخول إلى أسواق جديدة بما يتطلبه تركيز الجهود التسويقية فيها من توفير لمكانيات كثيرة كأنهاء مكاتب أو معارض خارجيه ، وكذا في التعامل مع البلاد التي تربطنا بها اتفاقيات للتجارة والدفع .

(٣) فارن : د. محمود صاف ، سياسيات التصدير ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

سادسا : التوسع في انشاء المكاتب والفروع الخارجية :

وبغيد ذلك كثيرا في الأحوال التي تقتضى فيها المصلحة ، قصر التعامل في سوق ما على منشأة معينة ، حتى يمكن التعمق في دراسة أحوال السوق والتعرف عليها بطريقة فعالة مع تحقيق الاستقرار في التعاملات مع تلك الأسواق وتمتعها .

وقد بلغ عدد الفروع والمكاتب الخارجية لشركات المؤسسة المصرية العامة للتجارة ما يقرب من أربعين مكتبا وفرعا .

على أنه ينبغي أن يكون التوسع في انشاء تلك المكاتب والفروع بالقدر الضروري<sup>(١)</sup> فقط وعلى ضوء دراسات كافية تؤكد نفعها .

---

(١) فيعصر إنهاء المكاتب الجديدة على الحالات التي تشير فيها الدلائل إلى احتمال نمو حجم التبادل التجاري مع السوق التي يفتحها الفرع ، على وجه يمكن منه تغطية النفقات في فترة مناسبة من أرباح وعمولات العمليات مع تلك السوق .  
( راجع : المرجع السابق مباشرة ، ص ٥٧ ) .

## الفصل الثاني

### تخطيط وترشيد النشاط التصديري في ج.م.ع.

نتناول هنا في مباحث ثلاث ما يلي :-

المبحث الأول - أهمية تخطيط وترشيد نشاط التصدير. للأنما الاقتصادية .

المبحث الثاني - الأوضاع الراهنة لتخطيط نشاط التصدير في مصر .

المبحث الثالث - تقييم أوضاع تخطيط ومتابعيه نشاط التصدير في مصر .

### المبحث الأول

**أهمية تخطيط وترشيد نشاط التجارة الخارجية لتدعيم جهود التنمية**

بعد أن أوضحنا فيما سبق من أجزاء البحث ، ما يحتله نشاط التصدير من أهمية نسبية في دائرة النشاط الاقتصادي ، وما يمكن أن يضطلع به من دور حيوي مشعب الجوانب ، في دفع خطا التنمية الاقتصادية ، يتبين إلى أي حد يمتد تخطيط التجارة الخارجية - في انساق محكم مع خطط الأنما الاقتصادية الشاملة أداة لا غنى عنها من أجل بلوغ أهداف التنمية .

فمن جهة نجد أن ثمة إرتباط وثيق بين العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ، وبين المصاحب الرئيسية في الهيكل الاقتصادي القومي وهي الانتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار . لهذا فإن وضع خطة شاملة لهذه العلاقات تربط حركة مختلف القطاعات داخل الاطار العام لعملية التنمية الاقتصادية ، يعتبر أمراً لا بد منه ، إذ لا يمكن تحديد الأهداف الخاصة بقطاع العالم الخارجي ، مستقلة عن الأهداف العامة لخطة الأنما الاقتصادي (١)

---

G.A.T.T., *Conferences sur la Promotion des Exportations*, (١)  
1967; p. 381 ;

ومن جهة أخرى فإن أداء النشاط التصديري لدوره الإنمائي وخاصة في دفع حركة التنوير الهيكلية للبناء الانتاجي ورفع معدل التكوين الرأسمالي وتحرير الاقتصاد النامي من علاقات التبعية الاقتصادية التي ساعد عليها تقسيم العمل الدولي الراهن ، لينتطلب السيطرة الفعالة على التجارة الخارجية وتوجيهها في ظل خطط محكمة متناصفة في كل من الزمن القصير والطويل .

فلسكي ينسب إستخدام نشاط التصدير في رفع معدل التكوين الرأسمالي على الوجه السابق بيانه ، وفي تنوير النمط السلمي للعرض الاجمالي ، بما يكفل تحقيق الأهداف للنمو من توزيع الدخل القومي بين الاستثمار والاستهلاك وتوفير التناسق اللازم في توزيع عوامل الانتاج بين القطاعات المختلفة ، لابد من وضع نسب المصححة بين العروض من السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية - حيث تستخدم لذلك المعاملات الفنية التي تتوقف على المستويات الفنية السائدة في الانتاج والطاقت الإنتاجية المتاحة . ومن خلال جداول المدخلات والمخرجات ، يمكن استخراج معادلة للدخلات المستوردة ومعادلة نصيب المصادرات في الانتاج النهائي ، أي تحديد ما يوجه من الانتاج لسوق المحلية وما يوجه لأغراض التصدير <sup>(١)</sup> .

ويذهب البعض - تميرا من الدور القائد الذي يقوم به قطاع التجارة الخارجية في تحديد العالم الأساسية لخطة التنمية الاقتصادية - إلى اعتبار تخطيط التجارة في جوهره تخطيطا للاستثمار في جملته <sup>(٢)</sup> . وذلك نتيجة تأثير المصادرات على القدرة الاستيرادية

---

د. هوريس مكرم افة واصف : ضرورة إعادة النظر في الوضع الحالي لتخطيط قطاع العالم الخارجي الأهرام الاقتصادي ابريل ١٩٦٩ .

I. Sachs, op. cit, pp. 99—100 . (١)

(٢) د: الفونس مزيز ، تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالفنية الاقتصادية في ج.ع.م

١٩٧١ ، دراسة مقدمة لمؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث بدمشق ، ديسمبر ١٩٧١

التي يتوقف عليها إلى حد كبير تحديد معدلات نمو الدخل المستهدف في خطة التنمية، بما يقدر معه تخطيط المصادرات بمثابة أداة رئيسية لتحديد مخطويع استثمارات خطة التنمية وتوجيه الوحدات الانتاجية نحو السلع التي تنجبها نوعا وكما . مع أخذ التطورات التكنولوجية في الحارج في الاعتبار في المدى الطويل . فليس من للتصويب في تخطيط التنمية الاقتصادية الشاملة أن يوضع قطاع التجارة الخارجية على قدم المساواة مع باقي القطاعات الاقتصادية ؛ بل يجب أن يصبح قطاع التجارة الخارجية — في نظر ذلك الرأي — المدخل الرئيس في إعداد الخطة الشاملة للتنمية ، بما يمكن منه إتاحة قيام ذلك القطاع بدوره القائد في تحديد استراتيجية التنمية وأهدافها (١) .

وأيا ما كان في هذا الرأي من إعتدال أو مبالاة ، ورغم الخلاف في الرأي بين الاقتصاديين في شأن تحديد دور التجارة الخارجية في النشاط الإقتصادي القومي ، وما إذا كانت تعتبر الحائز الرئيس للدافع لنمو — عن طريق زيادة الصادرات وما يتبعها من زياده الانتاج وتشجيع التثيير التكنولوجي — أو قطاع موازنة يتم عن طريقة الاستمارة بالأسواق الخارجية للتمكن من التوسع الانتاجي ، بهدف معادلة الموارد والاستخدامات — في شكل موازنة للانتاج والاستهلاك المحلي بفضل الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها البلد في انتاج بعض السلع . . . فأيا كانت وجهة النظر في دور التجارة الخارجية في إطار جهود التنمية ، فإن أسلوب التخطيط هو السبيل لتحديد دور تلك التجارة كأداة هامة للعمل على النهوض بمستوى الدخل القومي (٢) .

---

(١) راجع د. حسن محمود إبراهيم ، أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية ، بالإشارة إلى التجربة المصرية ، ١٩٧١ ، مؤتمر الاقتصاديين العرب الثالث س ٤٣ و ٤٥ .

(٢) راجع د. محمد سلطان أبوهلى ، التخطيط الاقتصادى وأصوله ، ١٩٧٠ ، س ٢٢٧ ،

كذلك فإن بعض الاختناقات التي تولدها ظروف التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية ، يتوقف التغلب عليها إلى حد كبير على التخطيط السليم لقطاع التجارة الخارجية إذ يتصل بنشاط التجارة الخارجية في مرحلة التنمية بعض المشكلات التي يمكن أن تتحول إلى عائق زجاجة تعوق جهود التنمية ، ما لم توضع الخطة الشاملة للتنمية على هدى أوضاع التعامل التجاري مع العالم الخارجي . وهذا بالإضافة إلى ضرورة التخطيط الطويل المدى ، من أجل الخروج على النمط التقليدي لتقسيم العمل الدولي الذي فرضته القوى الاستعمارية ومراكزها الاحتكارية على البلاد النامية <sup>(١)</sup> .

وإذ نشير هنا لأهمية تخطيط نشاط التجارة الخارجية بالتناسق مع الخطط الشاملة للإنتاج الإقتصادي ، ونحن بصدد دراسة الدور الإنمائي للصادرات في مصر فإننا ننبه إلى أن تخطيط ذلك النشاط عندنا لا يزال في مرحلة أوضح الجهود فيها هي مجرد وضع برامج كمية وقيمية لمبادلاتنا التجارية مع الخارج خلال فترات زمنية محددة ، على وجه لا يترابط مع احتياجات العمل الإنمائي وأهدافه الموضوعه ضمن خطط التنمية الإقتصادية الشاملة . فلا يزال أسلوب التخطيط الحالي للصادرات والواردات في مصر يفتقر اعتبارهما من النواحي المناسبة ذات الأهمية الثانوية غير الاستراتيجية في تحديد أهداف الاستثمار والانتاج والاستهلاك ونمط التصنيع ، مما يؤدي إلى وضع برامج الاستثمار دون اعتداد بالآثر الصافي للشروعات الصناعية على ميزان المدفوعات أو مدى حاجة الأسواق المالية إلى إنتاجها <sup>(٢)</sup> .

هذا في الوقت الذي يتزايد فيه الاهتمام لدى دول الاقتصاديات الاشتراكية المخططة ، بتخطيط نشاط التجارة الخارجية من أجل تحقيق زيادة إنتاجية العمل

---

(١) قارن : د. فؤاد مرسى ، تنظيم التجارة الخارجية ، للرجع السابق ، ص ٢٠ ،  
د. حسن إبراهيم ، أهمية للتجارة الخارجية ، للرجع السابق ، ص ٢ .  
(٢) د. حسن إبراهيم ، للرجع السابق ، ص ٤٢ .

الوطني وحماية الاقتصاد الدولة من القوى الخارجية الضارة باستقراره أو استغلاله ،  
وتحقيق التعاون مع الدول الاشتراكية الأخرى (١) .

كما تطورت بوجه عام أساليب الفن التخطيطي في مجال التجارة الخارجية ، إلى  
درجة تنوعت معها مناهج تحديد حجم وهيكل تلك التجارة ، ومن ذلك استخدام  
النموذج القراري Decisional Model أو أسلوب البرمجة الخطية ، وكذا  
ما اتبعته بعض الدول الاشتراكية من أساليب تخطيطية متطورة ، كاستخدام الجبر  
لما يعرف بنموذج البرمجة الخطية على مستويين Two Level Planning الذي يقسم  
بمقتضاه الاقتصاد القومي إلى قطاعات يضم كل منها إنتاج سلعة أو مجموعة سلعية  
متجانسة ، وما لجأت إليه بعض الدول للذكورة من استبدال الأسلوب العدلي  
— الذي يتم على عدة مراحل — بأسلوب البرمجة (٢) .

كما ظهر في الدول ذات الاقتصاد الاشتراكي المخطط ، ما عرف ببحوث فعالية  
التجارة الخارجية ، التي تستخدم لتحديد الهيكل الأمثل أو الأرشد للعلاقات الاقتصادية  
والتجارية لتلك الدول مع العالم الخارجي ، وذلك بنية النهوض بكفاءة الاقتصاد  
القومي — من خلال عمليات التبادل التجاري الخارجي في ظل التقسيم الدولي

(١) راجع في ذلك: د. خليل حسن خليل . تنظيم قطاع التجارة . المرجع السابق . ص ٦ ،  
زكريا نصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية . المرجع السابق ص ٢٢٧ وما بعدها .

(٢) حيث تبدأ تلك المراحل بأعداد البيانات الأولية اللازمة لتحدير السلع الداخلة في  
حركة الواردات والصادرات ثم موازنة التجارة عند أدنى مستوى ممكن . وذلك بمصادرة  
الصادرات بالواردات — بما يتطلبه ذلك من تحديد الاستثمارات اللازمة لإنتاج الصادرات  
بالقدر اللازم لتحويل الواردات ، وتتضمن المرحلة الأخيرة من الأسلوب العدلي المخطط إليه ،  
العمل على زيادة حجم التجارة الخارجية من الحد الأدنى ، وذلك من خلال المفاضلة بين صناعات  
التصدير وصناعات الإحلال للواردات .

(راجع : د. محمد سلطان أبو علي ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ ، ٢٣٨) .



للعمل — على الوجه الذى يتضمن الإستخدام الأرشد للعمل الاجتماعى والتغلب على مشكلة ندرة الوارد للتاحة فى مواجهة الاحتياجات المعيدة للتناقص — ٤ للأنعام الاقتصادى وعلى الأخص لتقدم الصناعى (١) .

وأهم أساليب التحليل التى استخدمتها الدول المذكورة لتقدير فعالية نشاط التجارة الخارجية تحليل أربحية التجارة الخارجية للتعرف على النتيجة المالية للنشاط التجارى الخارجى وتحليل الفعالية الاقتصادية للتجارة الخارجية بتقدير كافة النتائج الاقتصادية — المباشرة وغير المباشرة — المترتبة على التبادل التجارى الخارجى فى مجرى الإنتاج الاجتماعى للاقتصاد القومى ، وكذلك تحليل الفعالية الاجتماعية للتجارة الخارجية للكشف عن الفوائد الشاملة — الاقتصادية وغير الاقتصادية — التى تعود على المجتمع من تجارته وخاصة فى مجال تحرير البلد من التبعية الاقتصادية للاحتكارات الرأسمالية العالمية . واستخدمت الدول المذكورة فى ميدان تحليل أربحية وفعالية التجارة الخارجية عددا من المؤشرات الخاصة أهمها مؤشر فروق الأثمان — لتحديد النتيجة المالية للنشاط التجارى معبرا عنه — بالنقود على ضوء مقارنة الأثمان الداخلى بالأثمان الخارجى . ومؤشر النقد الأجنبى لإظهار النتيجة الصافية لإنتاج وتصدير السلع التى تدخل فى إنتاجها مواد مستوردة وكذا مؤشر للمواد المستخدمة ومؤشر العمل الوطنى الحر ومؤشر علاقات التبادل (٢) .

(١) راجع : دكتور احمد جامع ، التجارة الخارجية فى الاقتصاد الاشتراكى . مصر المعاصرة ابريل ١٩٧٠ م ٢٥١ — ٢٥٣ وبمقر الكاتب إلى :

Sagalov, Des Méthodes des Détermination de l'Efficacité Economique du Commerce Extérieure en Pologne, 1962.

(٢) وكما تستخدم تلك المؤشرات لقياس الأربحية والفعالية لنشاط التصدير الاجالى يمكن استخدامها أيضا فى نطاق شرائح خاصة من ذلك النشاط أو لبعض السلع التصديرية الهامة ولتقدير أربحية الاستثمارات المعلقة بإنتاج سلم تصدير أو التوزيع الجغرافى الصادرات .

(راجع : دكتور احمد جامع . التجارة الخارجية... المرجع السابق ص ٢٦٤ — ٢٧٦) .

وبالرغم مما هو ظاهر من نفع وأهمية استخدام مؤشرات تقدير فعالية التجارة وأرباحها ، فإن ما يتوافر لدينا في مصر من استخداماتها وتطبيقاتها العملية لناية في الضآلة . إذ لم تكن حل دراسة أى من الأجهزة المختصة بتوجيه وتخطيط نشاط التجارة .

على أنه إذا كان الهدف من استخدام أساليب ترشيد واختيار فعالية نشاط التجارة الخارجية المشار إليها ، هو بوجه عام تجديد الهيكل الأمثل لتلك النشاط تحقيقاً لأفضل استخدام للعمل الاجتاعى . مما يتوقف تطوره بمرور الزمن على تقدم الأساليب والفنون التخطيطية ، فإن الأولوية الزمنية في الوقت الحاضر يجب أن تكون لسيار تقييم فعاليتها أو كفاءة النشاط التصديرى على ضوء مدى إسهامه في رفع معدل التنمية الاقتصادية .

فلم تعد تنمية الصادرات — في إطار جهود التنمية — هدفاً في حد ذاتها وإنما يجب أن يقاس النشاط التصديرى بمدى مساهمته في التكوين الرأسمالى حسيماً ونوعاً وبالتالى مدى فاعليته في رفع معدل التنمية الاقتصادية ، ومن أجل هذا كانت ضرورة وضع الصادرات في المجال التخطيطى في علاقة مباشرة بالواردات ، وكذا وضع تجارته الخارجية في جملتها في علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية <sup>(١)</sup> . حيث تقتضى موازنة الاستخدامات مع الموارد إجراء الربط بين أى زيادة تستهدف للوارد المتاحة — المتمثلة في الناتج المحلى مضافاً إليه الواردات — مع الزيادة في الاستخدامات التى تتضمن الاستهلاك بشقيه والاستثمار ليعنى والصادرات <sup>(٢)</sup> .

(١) هـ. فؤاد مرسى . التخطيط الراهن للتصدير - المرجع السابق ص ٢٩ ، ٣٢ .

(٢) وتمتد نماذج التخطيط حسيماً سنوياً منها يبنى على الموازين المادية أو أنظمة تبرهن أو تشيىرى وبرونو أو فرمتش على هذه العلاقة . ويوصى البعض بأن تتبع كل من الدول النامية النمط التخطيطى — لاستثماراتها — الذى يخلام مع ظروفها مع مراعاة الدور الرئيسى الذى يلعبه التجاره الخارجية بها .

وبذلك يكون مؤشر نجاح التجارة الخارجية في القيام بدورها الأنمائي ، هو تحقيق أقصى قدر ممكن من الطاقة الاستيعابية مع استخدام تلك الطاقة على أفضل وجه يكفل الاسراع بمعدل النمو الاقتصادي . حيث يتضمن ذلك تحويل القدر المتاح من حجم الصادرات إلى طاقة قصوى للاستيراد، إلى جانب استخدام تلك الطاقة الاستيعابية لشراء أكبر حجم ممكن من السلع الضرورية لبرامج التنمية <sup>(١)</sup> .

ونحنم التخطيط السليم لنشاط التجارة الخارجية - بالتناسق مع خطط التنمية الاقتصادية - في مصر في الوقت الحاضر اعتبارات عديدة أهمها فيما يتعلق بمبادئ التنظيم الاقتصادي وأسس السياسة الاقتصادية ، ان الدولة قد اختارت بالفعل الأخذ بمبادئ التنظيم الاشتراكي لبنائها الاقتصادي بما يتطلبه ذلك من تخطيط محكم للأنسطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة ، كما أن آمالها المعرصة في الانماء الاقتصادي السريع انصهت على خططها للتنمية بمعدلات عالية لا يتسنى بلوغها إلا في ظل التخطيط الاقتصادي الذي تنبأ من خلاله قوى وطاقات قطاعها الرئيسي المختلفة ، ومن بينها قطاع التجارة الخارجية .

ولقد كان في سيطرة الدولة على أجهزة التجارة الخارجية - بموجب قرارات التأميم في بداية الستينات وما وضعه الميثاق الوطني من مبادئ - إلى جانب نمو علاقاتنا التجارية مع دول الكتلة الاشتراكية ، ما يفسح إمكانات إخضاع ذلك النشاط للتخطيط بما يكفل تحقيق الاستقرار لمبادلاتنا التجارية مع الخارج ، وتتمسك سياسة

---

١٠ ( راجع : دكتور جرجس مرزوق . أهمية تخطيط التجارة الخارجية ، معاصر من معهد التخطيط القومي . مذكره ٢٣٠ عام ١٩٦٤ م ١٦ ) .

١١ I. Sachs, op. cit; p. 140.

(١)

التجارة الخارجية مع الخطط الشاملة للإتماء الاقتصادى <sup>(١)</sup> . وخاصة مع ما يشكاه نشاط التجارة الخارجية من أهمية نسبية كبيرة فى الاقتصاد المصرى تجعل منه مؤثرا هاما فى تحديد معدل نمو الدخل القومى بها <sup>(٢)</sup> .

## المبحث الثانى

### الأوضاع الراهنة لتخطيط وترشييد نشاط التصدير فى مصر

ونتناول بالبيان هنا الأجهزة القائمة بإعداد خطط التصدير فى مصر ودور كل منها ، ثم الأسس التى يجرى إعداد الخطط وفقا لها .

#### § ١ - أجهزة وإجراءات إعداد ومتابعة خطط التصدير وترشييد الصادرات فى مصر :

على رأس الهرم التنظيمى لجهاز التخطيط الاقتصادى القومى فى مصر ، اللجنة الوزارية لشئون الخطط والاقتصاد <sup>(٣)</sup> . ويرأسها فى الوقت الحاضر رئيس الوزراء -

---

(١) دكتور زكريا نصر : فى تخطيط التجارة الخارجية . معهد الدراسات المصرفية .  
محاضرة ١٩٦٤ . ص ٢ - ٥ .

(٢) بلغت نسبة قيمة التجارة الخارجية إلى الدخل القومى فى مصر فى الفترة ١٩٦٥/٥٠ ٣٦ ٪ . ر ( البنك الأمريكى المصرى ، أثر النمو الاقتصادى على التجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية عام ١٩٦٤ عدد ٣ ص ١٨٠ ) .

(٣) انتهجت ج.م.ع نظام التخطيط الاقتصادى منذ عام ١٩٥٥ ، فأُنشئت لجنة التخطيط القومى بموجب القانون ١٤١ لسنة ١٩٥٥ ثم انشئ كذلك مجلس أعلى للخططة بقرار من رئيس الجمهورية فى يناير ١٩٥٧ لينتض بوضع خطة قومية شاملة طويلة الأجل للنمو الاقتصادى والاجتماعى ، ونس القرار المذكور على اختصاص لجنة التخطيط القومى بإعداد خطة استخدام للوارد فى الإنتاج والاستثمار والتصدير والاستهلاك ، وبوضع النظم الخاصة بوسائل توعية المبيعات الأجنبية . وفى يوليو ١٩٦٠ صدر قراران جمهوريان أحدهما يحدد تفصيلا اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط القومى والثانى ينص على اختصاص كل وزارة بإعداد مرسوم الخطة =

عليها وزارتا التخطيط القومى والاقتصاد والتجارة الخارجيه . وتضطلع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيه - بصفه رئيسيه - بإعداد خطة التبادل التجارى الخارجى تعاونها في ذلك الأجهزة التابع لها والمتمثلة أساساً في الإدارة العامة للنقد والمؤسسة العامة للتجارة (الخارجية) .

وتقوم اللجنة الوزارية للخطة والاقتصاد بوضع سياسة التجارة الخارجية وفقاً لاختصاصاتها الصادر بها قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٨٠ لعام ١٩٦٧ فضع أسس تنظيم الاستيراد وما يلزم لدفع العجلة الصادرات . وذلك إلى جانب اختصاصها بدراسة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية ووضع الأسس العامة المتعلقة بميزانية الدولة والميزانية النقدية ومتابعة سير تنفيذ الخطة ، وتضم اللجنة للذكورة أربعة عشر وزيراً فضلاً عن رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحياء ونائب رئيس جهاز المحاسبات ومحافظة البنك الأهلى .

وتشرف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيه على ما تقوم به كل من الادارة العامة للنقد والمؤسسة العامة للتجارة من مراحل إعداد مشروع خطة التجارة الخارجيه (١) .

وتعتمد الخيوط الأولى لإعداد خطة التجارة الخارجيه لتبدأ بما تقوم به الادارة

---

== العامة والمخطط السنوية لا يدخل في اختصاص كل منها . كما انتمت في نفس العام لجنة وزارية للتجارة الخارجية والنقد تخضع بوضع سياسته التصدير والاستيراد بما يتفق وأهداف التنمية والعمل على زيادة حصيلة النقد الأجنبى وتجميع الصافرات وموازنة المدفوعات . ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية ٢٠٦٢ لسنة ١٩٦٥ باستناد اختصاصات اللجنة المذكورة لاجنة الوزارية للشئون الاقتصادية المنشأة بموجب القرار الجمهورى رقم ١٣٩٦ لسنة ١٩٦٠ .

(١) كانت لجنة الخطة قد قررت في ٩ يونيو ١٩٦٦ ، انشاء مجلس أعلى للتجارة الخارجيه على مستوى وزارى تمثل فيه جميع الوزارات ذات الصلة بعمليات التجارة الخارجيه . فيضمن بوضع خطة وسياسة التجارة الخارجيه وكذا الخطة السنوية لميزانية النقد الأجنبى . وتنفيذاً ==

العامّة للنقد من تقديرات ميزانية النقد الأجنبي - التي معرض على لجنة الميزانية النقدية لمناقشتها وإقرارها - ومن المعروف أن أهداف ميزانية النقد الأجنبي الباشرة تنحصر في تدير النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ للشروعات الواردة بمخطة التنمية خلال السنة المالية وفقا لما يحرره للوازنة العامة لتلك الشروعات من اعتمادات مالية وتقوم للرقابة العامة للميزانية النقدية بأعداد التقديرات عن المتحصلات من الصادرات المستهدفة - للنظرة وغير للنظرة - والفروض والتسهيلات الائتمانية مستعينة في ذلك بتقديرات وزارات الانتاج كالزراعة والصناعة<sup>(١)</sup> . أما تقديرات الاستخدمات فتتم عن طريق جمع البيانات من القطاعات المختلفة ، بموجب نماذج وكشوف حصر توزع عليها ويوضح فيها كل قطاع احتياجاته ، وتناقشها لجنة الميزانية النقدية في ضوء أهداف خطة التنمية الاقتصادية واعتمادات الميزانية العامة وإتجاهات الطلب الاستهلاكي المحلي . ثم يجري على أثر ذلك إعداد الموازنة العامة للميزانية النقدية ، وفقا لأولويات

---

لذلك صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل أمانة عامة للمجلس الأعلى للتجارة الخارجية - على أن فكره المجلس الأعلى للتجارة الخارجية وأمانته العامة لم يقدر لها حتى الآن أن توضع موضع التنفيذ - وإن كانت الفكرة قد تجددت مؤخرا في ديسمبر ١٩٧٢

(١) وتعد المصلحة المستهدفة من تصدير المحاصلات الزراعية والساح المعنوية والمنتجات الاستخراجية على أساس متوسط تقديري للحصول من قيمة الصادرات الفطية خلال السنوات الماضية ، مع ترجيح هذا المتوسط ، وفقا لدراسات الأسواق الخارجية خلال العام السابق لأعداد الميزانية ، كما تعدر متحصلات الصافرات غير المنظورة بمعرفة الرقابة العامة للميزانية مباشرة ، وبفس الطريقة مع الاسترشاد بالبيانات الواردة بميزان المصنفات من السنوات السابقة مع ترجيحها وفقا لتوقعات زياده امكانيات مختلف الخدمات التي تؤدي للعالم الخارجي كصادرات غير منظورة .

( راجع : محمود صدقي مراد ، دكتور فؤاد مرسى ، ميزانية النقد الاجنبي والتمويل الخارجي التنموية ، مع دراسة على ج . ح . م . ١٩٦٧ ، ص ١٢٥ - ١٩٥ ) .

بنود الاتفاق ، كما يدبر تحويل المعجز باستعمال القروض والتسهيلات الائتمانية (١) .  
وتقوم المؤسسة العامة للتجارة على أثر ابلاغها بالخطة النقدية ، باعداد مشروع  
الخطة العامة للتجارة الخارجية على ضوء تقديرات الخطة النقدية وما يتجمع لديها  
من بيانات من القطاعات المختلفة - بشأن توزيع احتياجات كل قطاع في حدود  
ماخصص له من حصص نقدية .

وكانت مؤسسة التجاره تمهد إلى المجالس السلمية - للنشأة عام ١٩٦٦ - قبل  
إنشائها (٢) - ببيان الاحتياجات كما عبرت عنه القطاعات المختلفة في ضوء الحصص  
النقدية ، حيث تقوم تلك المجالس بتبويب وتصنيف تلك الاحتياجات ، وتوافي  
المؤسسة بنتائج دراستها ومقترحاتها بشأن تلك البيانات .

ثم تقوم المؤسسة على ضوء ذلك ، باعداد مشروع الخطة العامة للتجارة  
الخارجية وتعرضه على وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الذي يتولى عرضه بعد  
اقراره على اللجنة الوزارية للخطة والاقتصاد لمناقشته واعتياده .

وبالناء المجالس السلمية - السالف الإشارة إليها - بموجب قرار وزير  
الاقتصاد رقم ٧٤١ لسنة ١٩٧١ ، الذي أنشئت بموجبه لجان البت في عمليات

---

(١) المرجع السابق مباشرة ، ص ١٩٦ .

(٢) كانت قد أنشئت معمره مجالس سلمه نوحه لتسويق وتصدير المحاصلات الزراعية  
بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥٠٥ لعام ١٩٦٦ ، وكان من اختصاصاتها اعداد  
البيانات اللازمة لخطط التصدير ووضع وتعديل السياسات التنفيذية لتصدير في ضوء الاهداف  
المسنوبة المقرره من حيث التوزيع السوقي لمنع التصدير وطريقة الدفع ونسود السطه . وفي  
نوفمبر ١٩٦٧ انقضى المجلس السلمي للمحاصلات الزراعية بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم  
٦٠٥ لسنة ١٩٦٧ وأوكل إليه الاعداد الخطة العامة لتصدير في شأن المحاصلات الزراعية وما  
يتصل بها من دراسات عن سياسة التصدير في تطوير الانتاج والمعبوات ونظام وأوضاع الرقابة  
على المحاصلات التصديرية وعناصر التكلفة .

التصدير والاستيراد ، لم تعد هناك أجهزة معاونة تشارك بدوراساتها البدئية ، مؤسسة التجارة في إعدادها لخطة التجارة الخارجية ، حيث اختصت اللجان الأخيرة بتنفيذ الخطط الموضوعية وفقا لسياسات التصدير والاستيراد التي تقررهما المؤسسة في ضوء الحصص النقدية التي تصدر بها الميزانية التقديرية .

وكان المسئولون قد صرحوا منذ فبراير ١٩٧١ باتجاه النية لإنشاء مجالس التخطيط السلمي تتبع مباشرة وكالة الوزارة لشئون الميزان التجاري التي تفرع بدورها من مجلس أعلى للتجارة الخارجية - أعلن أيضا عن اتجاه النية لإنشائه على أن تتولى مجالس التخطيط السلمي المشار إليها إجراء الدراسات العامة لاحتياجات البلاد من مجموعات السلع المختلفة ، وإمكانيات الإنتاج الزراعي والصناعي في ضوء الخطط الخمسية وتحديد أهداف التصدير من بعض السلع ، والوقوف على حركة الإنتاج المشبل بالخارج ومستويات الأسعار العالمية <sup>(١)</sup> غير أن التنظيم الملن عنه لم يوضع هو الآخر موضع التنفيذ بعد، شأنه شأن مشروع المجلس الأعلى للتجارة الخارجية الذي أشار إليه .

أما فيما يتعلق بتابعة تنفيذ خطة التجارة الخارجية في مصر ، فإن اختصاص التابعة بترنح في الوقت الحالي دون وجود سلطة محددة تتولى مسئوليته على الوجه الذي يجعل من تخطيط التجارة عملا إجماعيا بناء .

ففي مستويات السلطة العليا تختص اللجنة الوزارية لشئون الخطة والاقتصاد بتابعة خطة التجارة الخارجية ، ضمن ما تختص به من متابعة نسير الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وفقا لخطة للتنمية العامة ، وتقييم نتائج عمل تلك القطاعات .

---

(١) تصريحات وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، جريدة الاهرام ، ٢ فبراير



وفنا عدا ذلك فإن الاختصاص بمتابعه خطه التجارة الخارجيه ، الذى كان قد اسند لكل من المجلس الأعلى للتجارة الخارجيه<sup>(١)</sup> ، والمجالس السليميه ولجان متابعه تصدير الحاصلات الزراعيه<sup>(٢)</sup> ، لم يعد يناط بجمه محدده مع ترغ فكرة المجلس الأعلى والناء كل من المجالس السليميه ولجان للتابعه المذكورة .

#### ٢ ٤ - أسس اعداد خطط التصدير ومعايير ترشيده

##### الفصل فى التصدير

وأبنا من خلال عرض صورة البناء التنظيمى لأجهزة تخطيط التجارة الخارجيه فى مصر ودور كل منها فى عمليه التخطيط ، أن الأساس الذى تبنى عليه خطة التجارة الخارجيه عندنا حتى الآن ، هو تهيئات الميزانيه التقديريه - التى تشمل الإيرادات والصروفات السنويه من النقد الأجنبى - التى يتم بموجبها توزيع نشاط التبادل التجارى الخارجى مع الدول المختلفه بحسب نوع العملات والدول للتباح التفاعل معها وكذا ونفا للمجموعات السليميه للسلع المصدرة والمستورده .

وهكذا يمكن القول أن خطة المصادرات فى الوقت الحاضر ، تنبع فى اتجاهاتها من أوضاع ارتباطاتنا فى التعامل النقدى مع العالم الخارجى ، بدلا من صدورها على

---

(١) كان القرار الصادر بأهاء الأمانه العامه للمجلس الأعلى للتجاره الخارجيه عام ١٩٦٦ ينس على اختصاصها بمتابعه التنفيذ الفعل لخطه السنويه على المستوى العام ، فى ضوء الاهداف التى يقرها المجلس الأعلى ، وباعداد التقارير الخاصه بتقييم ما يتم انجازه بصفه دوريه .

(٢) كانت المجالس السليميه التى مارست عملها من عام ١٩٦٦ حتى ١٩٧١ تختص بمتابعه تنفيذ المواعقات الصادره منها ومدى استجابة القطاعات المختلفه للقرارات ومدى تحقيقها لأهداف التصدير . كما كانت لجان متابعه تصدير الحاصلات الزراعيه العمر المفككه عام ١٩٦٦ تختص بتقييم سير العمل شهريا بالفسبه لمركه المصادرات ، ومتابعه تنفيذ قرارات المجالس السليميه واعداد تقارير دوريه عن كلفه الشا كل التى تفرض التنفيذ وتتطلب اجراء أليه تعديلات فى الاهداف .

أساس مادي تصوره للوزانات السلبية من واقع امكانيات الانتاج السلمي وحالة الطلب على ذلك الانتاج بالأسواق الخارجية .

ويشير هذا المظهر للاختلال الجذري في عملية تخطيط صادراتنا - نظر البعض - هو السبب الرئيسي في ركود الصادرات وتخلف الأرقام المحققة فيها عن الأرقام المستهدفة ، نتيجة القصور الكبير في الأسلوب الذي يتم به اعداد الخطة على النحو المذكور (١) .

فبالإضافة إلى الاعتماد على الجانب النقدي في تخطيط حركة الصادرات ، لا يزال تقدير امكانيات الانتاج التصديري يقوم على سياسة تحديد الفائض للتاج للتصدير - أى للبقية من الاستهلاك المحلي - دون تحديد أهداف للقطاع الانتاجي يلتزم بها في اعدادها ما تتطلبه حركة الصادرات من السلع التصديرية .

وهكذا يبدو قيام تخطيط الصادرات على أسلوب يتسم بالسلبية ، مما ينصرف فيه الاهتمام عادة للحلم والحاصلات التصديرية التقليدية . وبذلك يتخذ قطاع التجارة الخارجية موقف القطاع التابع لقطاعات الاقتصاد القومي الأخرى الرئيسية بما يتحدد للاخيرة من أهداف وما تحققة من نتائج ، وهو وضع يتسبب من خلاله النشاط التصديري عن القيام بدور إيجابي في تحديد نمط أو استراتيجية التنمية الاقتصادية (٢)

وفي ظل الوضع المذكور ، كثيرا ما تنطفي احتياجات الاستهلاك المحلي على الاهداف

---

(١) دكتور طلعت عبد الله ، تخطيط التصدير ، دراسات مؤتمر تنمية الصادرات عام ١٩٦٦ ، جامعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا ، ص ٥٠ .

(٢) د . موريس مكرم الله ، ضرورة اعادة النظر في الوضع الحالي ... المرجع السابق .

التصديرية الموضوعه فتلاشى كيات الفائض التصديرى المقدرة<sup>(١)</sup> أمام انقجار الطلب الحلى على بعض السلع . مثلاً حدث خلال تنفيذ الخطة الخمسية الأولى من تعويق الاستهلاك الحلى لتحقيق الارقام المستهدفة فى تصدير منتجات المطاط والورق والأرز<sup>(٢)</sup> .

وفى سدد ترشيد نشاط التصدير فى مصر ، يلاحظ بوجه عام ، عدم استخدام المؤشرات السالف الإشارة إليها لتحقيق من فاعلية الانتاج للتصدير ، وخاصة فيما يتعلق بعوشر النقد الأجنبى ، وهو ما يترتب عليه اتجاه سياسة التصدير لاختيار بعض المشروعات دون التعرف على مدى تأثيرها على حصيلة النقد الأجنبى الصافية ، حيث أدى التوسع فى الانتاج التصديرى فى بعض الحالات إلى تناقص صافى حصيلة النقد الأجنبى المتولدة عن ذلك الانتاج نتيجة ارتفاع تكلفة مستازمات الانتاج المستوردة وكثيراً ما أدى السعى لتحقيق أكبر حصيلة من العملات الأجنبية دون استخدام مؤشرات الاربحية على الوجه السليم الى تصدير بعض السلع كالمنسوجات الخفيفة ، بأسعار تقل أحياناً عن نفقة الانتاج بل وتقل عن اسعار الفزل المستخدم فيها كاتم تصدير بعض السلع الهندسية والمدنية بأقل من عبء تكلفة الآلات والمواد المستوردة لإنتاجها بالعمالة الحرة<sup>(٣)</sup> .

ويمكن القول بوجه عام ان قيام أسلوب تخطيط الصادرات عندنا على سياسة فائض الانتاج ، قد أدى الى اغفال استخدام معايير قياس المنفعة الاقتصادية لا يعود

(١) مثلاً حدث عام ١٩٧١/٧٠ من تعديل أهداف التصدير ليعمل الطازج من ١٠٠ إلى ٧٥ ألف طن وللأرز من ٧٠٠ إلى ٥٥٠ ألف طن والتموم من ١٠ إلى ٨ آلاف طن (تصريح لوزير الاقتصاد والتجارة ، جريدة الأهرام ، أول يونيو ١٩٧١) .

(٢) دكتور احمد فؤاد شريف . تخطيط تنمية الصادرات . المرجع السابق .

ص ٥٦٠ .

(٣) دكتور فؤاد مرسى . تنظيم التجارة الخارجية . المرجع السابق . ص ١٩ .

على الاقتصاد القومي من علاقات التبادل التجاري الخارجي ، فضلا عن معايير الأرباح المختلفة ، كما أدى الى تصور الصادرات النفطية المحققة عن المستهدف وفقا للموازن السالبة نتيجة عدم الدقة في تقدير احتياجات الاستهلاك المحلي (١) .

### المبحث الثالث

#### تقييم اوضاع تخطيط التصدير في مصر

وعلى ضوء ما سبق من استعراض الأوضاع القائمة لعملية تخطيط نشاط التجارة الخارجية في مصر وتوجيه سياستها ، نبدى مايلي من ملاحظات ومقترحات تتناول :  
أولا : أسس ومبادئ تخطيط النشاط المذكور ثم الأوضاع التنظيمية للأجهزة القائمة على هذا التخطيط .

فيا يتعلق بأسس ومبادئ تخطيط النشاط التصديري ، لاحظنا أن أهم ما يميزها بحسب ما يجري عليه العمل الآن ، القناعة بتصريف الفائض الانتاجي ، واتخاذ قيود الارتباطات النقدية مع العالم الخارجي نقطة بدء في تحديد معالم نشاط التجارة سلميا وجنرافيا .

وبذلك يقرر جهد القطاع التصديري عن القيام بدوره الإنمائي - وفق ما سبق أن أوضحنا - فلا تتحدد مشاركته في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية على هدى استراتيجية واضحة للعالم لتلك التنمية .

فن أجل توجيه نشاط التصدير وتعبئة إمكانياته في خدمة أهداف التنوير الهيكلي في بناء الإنتاج على وجه يدفع خطأ التصنيع ، والإسراع بمعدل تكوين رأس المال ، يجب أن توضع أهداف محددة للإنتاج التصديري بالتناسق مع أهداف باقي القطاعات في إطار تخطيط شامل طويل المدى لسكل من الاستثمار والاستهلاك والتصدير

---

(١) دكتور مهندس مكرم الله ، ضرورة إعادة النظر .. المرجع السابق ،

والاستيراد وتكون تلك الأهداف لتتأخر من استراتيجية العمل الإنمائي على الوجه السالف بيانه، هي نقطة البدء في توجيه وتخطيط العمل للتصدير، لا الارتكاز على سياسة تعريف الفائض الإنتاجي كأمر واقع، أو القبول في نطاق ما تعدده الأوضاع الراهنة لارتباطات التعامل الخارجي بالقدر الأجنبي.

ويتضمن ربط خطة التجارة الخارجية بأهداف التنمية الاقتصادية، وضع نظام صارم للأولويات في توزيع الاستثمار، يهدف الى توفير عوامل تنمية القدرات الانتاجية والارتجاع بكفاءة استخدام العمل الاجتماعي، من خلال توجيه الجهاز الانتاجي نحو انتاج السلع التي تتطلبها استراتيجية التنمية كما ونوعا، باستغلال الزايات النسبية التي يتمتع بها البلد في ضوء احوال الطلب الخارجي، ويضمن ذلك بالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل قدر من الواردات. كما يتضمن تسليق خطة التجارة الخارجية مع أهداف التنمية الاقتصادية في المدى القصير، العمل على تعبئة الفائض الإقتصادي للتوفد عن نشاط التصدير وزيادته، لتنفيذ تمويل استثمارات التنمية، ومراعاة الحق في توزيع استخدامات النقد الأجنبي التساهل على القطاعات المختلفة، وموازنة المصادرات مع الواردات بما يكفل علاج مشكلة اختلال ميزان المدفوعات.

وبوجه عام فإن الأولوية واللبادة في وضع خطة التجارة الخارجية يجب أن تكون بتحديد الهيكل الأمثل للعلاقات الانتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد، على هدى الأهداف العريضة للنماء الاقتصادي والاستراتيجية المختارة له - بما يكفل لمساهمة نشاط التجارة الخارجية في الإسراع بمعدلات التنمية - ثم يأتي بعد ذلك دور الميزانية التقديرية لتسكون الأداة التنفيذية لتحقيق الأهداف الرئيسية التي تعبر عنها الموازن السامية وفقا لخطة الإنماء الشاملة، فتقوم الميزانية التقديرية بت ترجمة تلك الأهداف في شكل موازنة لحساب العمليات الجارية لمبادلاتنا مع العالم الخارجي، سواء

من الناحية السلمية أو من حيث التوزيع الجغرافى .  
وبذلك يقضى لحطة التجارة الخارجية أن تستوحى الأهداف السككية للانماء الاقتصادى  
من خلال الدراسة العميقة لمتطلبات ذلك الإنماء فى الأجل الطويل، من تطوير لقوى الانتاج  
ورفع مستواه الفنى ودفع التسكوين الرأسالى عن طريق تدعيم الطاقة الاستيرادية ،  
وما قد يقتضيه كل ذلك من توجيه استخدمات الموارد الاضافية للناتجة نحو الاستيراد  
فى ميدان الانتاج التصديرى ، أو تخصيص جانب معلوم من الانتاج الجارى لأغراض  
التصدير ، مع الاسترشاد فى ذلك بما يتمتع به البلد من مزايا نسبية فى انتاج بعض  
السلع ، وما تشير به تطورات الطلب الخارجى على منتجاته التقليدية وغير التقليدية .  
أما الاعتماد على عملية الموازنة النقدية لمتحصلات ومدفوعات النقد الأجنبى - وما  
تقف عنده دراسات أجهزة الميزانية النقدية فى إعداد تقديراتها من حدود التنبؤ  
السطحى السريع بحجم كل من العرض والطلب خلال فترة الميزانية على ضوء مؤشرات  
أحوال الانتاج والطلب المحلى والخارجى والأسعار<sup>(١)</sup>، فهو مالم يعد منطقيا ، ولا يلم  
احتياجات التخطيط الطويل المدى للانماء الإقتصادى . وجدير بالذكر أن ما يعد من  
دراسات بوزارة التخطيط القومى فى شأن تقديرات الانتاج والاستهلاك ، لا يعتبر  
حتى الآن من الأركان الأساسية فى عملية تخطيط التجارة الخارجية .

ومن جهة أخرى يلاحظ أن تخطيط التبادل التجارى الخارجى فى مصر ، لا يشمل  
حتى الآن ، رسم سياسة للصادرات غير المنظورة ، بالتكامل مع الصادرات السلمية ،  
وعلى الوجه الذى يتخمد أهداف التطور الإقتصادى ، إذ لا يوجه من جهود التخطيط

---

(١) كما أن السلطات النقدية بحكم طبيعة عملها ومسئوليتها ، إنما يحكم عملها فى المقام  
الأول ، اعتبارات الموازنة النقدية للاوضاع القائمة لتتأصل النقدى الخارجى - فى ضوء واقعها  
الفاصل - مما يجعلها تعتمد على القوسطات التقديرية خلال السنوات الماضية - وخاصة فى مجال  
تقدير حصيلة الصادرات من السلع والخدمات - من ترجيحها وفقا لاعتقادات الاجالية السالفة  
الإشارة إليها .

الأعاني لصادرتنا من الخدمات ، غير سياسات جزئية على مستوى القطاعات المختلفة  
كالمؤسسة العامة للنقل البحري ووزارة السياحة والمؤسسة العامة للتأمين ، بالإضافة  
الى مايجريه الادارة العامة للزاد ، من تقديرات لميزان العمليات غير المنظورة .

وفما يتعلق بالأوضاع التنظيمية للاجهزة القائمة بتخطيط التجارة الخارجية ، نجد  
أن أم ما يستلفت النظر فيها ما يلي : -

اولا : عدم استقرار التنظيم العام لمبكل الجهاز التخطيطي لنشاط التجارة  
الخارجية ، حيث يمرض من آن لآخر لتغيرات هيكلية عديدة <sup>(١)</sup> ، يتقدم معها  
الانظام وتتابع عمل السلطة التخطيطية التي تتمتع باستقرار الفكر التحليلي المتصل ،  
وحضور البيانات المنتظمة والدراسات المتطورة لأوضاع التجارة الخارجية وصلاتها  
الحية بأوضاع وتطورات الكيان الأنتاجي ولطالب المحلى والخارجي .

هذا في حين أن مقتضيات التخطيط السليم للتجارة الخارجية في ظل الأعاء  
الاقتصادي ، تحقيق الاستقرار لمبكل التنظيم العام لتلك الجهات القائمة بالتخطيط ،  
وتجنب إحداث التغيرات الهيكلية المتلاحقة التي تنال من صفة الأنظام والاستمرار  
لعمل التخطيطي المترابط .

ثانيا : عدم تركيز مسؤولية تخطيط نشاط التجارة الخارجية في يد جهة  
مركزية متفرغة :

فما يؤسف له أن ما تكرر الإعلان عنه من العمل على إنشاء مجلس أعلى للتجارة  
الخارجية ، وكذا مجالس التخطيط السلمي ، لم يتخذ حتى الآن .

---

(١) ومن ذلك في مستوى سلطة التخطيط الاقتصادي العليا تناقل مسؤولية التخطيط  
من لجنة التخطيط القومي عام ١٩٥٥ إلى المجلس الأعلى للخطه عام ١٩٥٧ ثم اللجنة الوزارية  
للتجارة الخارجية والتقدم عام ١٩٦٠ ثم اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية عام ١٩٦٦ وأخيرا  
لجنة الخطه والاقتصاد عام ١٩٦٧ .

ولقد أصبح وجود جهة مركزية مشغولة - على وجه مستمر - عن تخطيط نشاط التبادل التجاري الخارجي، أمراً ضرورياً لماكن وضع طاقات ذلك القطاع في خدمة الإغناء الاقتصادي مع تنمية تلك الطاقات إلى أقصى الحدود الممكنة . ومن أجل هذا نرى الأسراع بالظفر في إنشاء جهاز مركزي متفرغ لتخطيط نشاط ذلك القطاع الهام ، بدلاً من الاعتماد على أسلوب اللجان أو المجالس غسيرة المتفرغة على اختلاف مستوياتها ، حيث لا تكفي تلك اللجان والمجالس بحسب تكوينها وطبيعة سير أعمالها للانطلاق بمسئولية العمل التخطيطي الكامل لنشاط التجارة الخارجية وخاصة لعدم تفرغ أعضائها لهذا العمل <sup>(١)</sup> .

يستطيع مثل ذلك الجهاز للترح - الذي يمكن أن يضم إدارات متخصصة مزودة بالكنيات العلمية والخبرات العملية - المتفرغة لأجراء البحوث والدراسات المتلفة بأجراء خطه التجارة ، وما تقتضيه تلك الدراسات من تجميع للبيانات والمعلومات سواء من جانب قطاعات الإنتاج والأجهزة المحلية للتجارة الخارجية ، بشأن كميات ونوعيات الانتاج والتكلفة الانتاجية ، أو من أجهزة الاتصال

---

(١) فاللجان الوزارية ، يشغل أعضاؤها بحكم مراكزهم العليا ، بمسئوليات أساسية عديدة ، كل في نشاط وزارته ، ولا تربطهم بعملية تخطيط التجارة - في مستوياتها الشامل - سوى اجتماعات اللجان أو المجالس المذكورة والاعداد لها . وإذا كان لدى كل وزير أجهزة تابعة التي تقوم بالدراسات التحضيرية فإن كل منها بنى أساساً بما يشغل في اختصاص وزارته ، دون أن يربط الدراسات جهد موحد يقوم على البحث التحليل الشامل والمنسق . وحتى جهاز الأمانة العامة التي كانت قد انشئت كنواة للمجلس الأعلى للتجارة الخارجية - الذي كان مزمعاً إنشاؤه عام ١٩٦٦ - كانت هي الأخرى تتكون من أعضاء غير متفرغين يعملون أصلاً مراكز رئيسية في القطاعات والأجهزة المختلفة .

(٢) ومن الرأي أن يتبع الجهاز المذكور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، على أن يكون برئاسة نائب وزير متفرغ ، يمكن إشراكه في عضوية اللجنة الوزارية لشئون الحطة والاقتصاد .



الخارجي والتعويق ، مما يلزم لتصوير إحتياجات وأحوال وتطورات الطلب والأسعار المتنافسة بالأسواق الخارجية . ثم تحليل تلك البيانات وفق منهج على عهد لامكانية التنبؤ السليم باتجاهات وإمكانات المرض للحل وأحوال الطلب بالأسواق الخارجية وذلك في سبيل تنسيق الامكانيات والأهداف الاجالية بين كل من الانتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد وتحديد الحجم والميكنة الأمثل للتجارة الخارجية .

ثالثا : ضرورة تحديد الصيغة التنظيمية للأجهزة المشاركة في وضع خطة التجارة الخارجية .

على أن تحقيق النفع من فكرة انشاء الجهاز المركزي المقترح لتخطيط التبادل التجاري الخارجي ، أعما يرتبط بمنحه السلطات السكافية التي توفر له فرصة العمل الايجابي المتكامل ، مع تنسيق الاختصاصات بينه وبين الأجهزة الأخرى المعنية - بحسب قرار جمهوري يضع لكل من الأجهزة المشار إليها خطوطها الواضحة ، لتكون التزامات مترتبة بخطة الأداء التنظيمي المتناسق مع أهداف التنمية الاقتصادية - وتحديد الصيغة التنظيمية المحسنة لتوفير المشاركة الفعالة لإعداد خطة التبادل التجاري على وجه يدعم جهود التنمية الاقتصادية .

ويمكن أن تعدد تلك الصيغة التنظيمية ، على أساس التزام كل من الأجهزة التالية بموافاة الجهاز المركزي لتخطيط التبادل التجاري الخارجي بالآتي :-

(١) تتولى وزارة التخطيط إعداد الموازن الصحية للوارد والاستخدامات وتقديراتها لكل من الانتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد ، على أن تختص تلك الوزارة بمسئولية تقدير ما يعلق بالإنتاج والاستهلاك في ضوء تحليلها ودراساتها للبيانات التي تمدها بها القطاعات المختصة ، وما يمشي مع اتجاهات خطة

التنمية الاقتصادية لحذين القطاعين<sup>(١)</sup> .

وبذلك تكون وزارة التخطيط هي المختصة بتقدير المستهدف تصديره ، من الإنتاج المحلى على ضوء الامكانيات التى تعبر عنها مباشرة قطاعات الانتاج ، كما تختص باعداد تقديرات الطلب المحلى للاستهلاك المباشروغير المباشر فى مجال اعداد الخطة الاستراتيجية .

(٢) تتولى الإدارة العامة لتقدي اعداد بيان موارد واستخدامات النقد الأجنبي المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع والخدمات ، وإعداد موازين التوزيع الجغرافى للتبادل التجارى مع مختلف الدول والناطق فى ضوء الاتفاقيات القائمة لتجارة والدفع وبيان حدود المديونية النقدية والإمكانيات المتاحة من القروض الأجنبية والتسهيلات الائتمانية مع كل دولة أو كتلة دولية .

على أن يكون عمل الإدارة العامة للتقدي فى هذا الصدد هو مجرد موازنة تقديرية يخطر بها الجهاز المركزى لتخطيط التبادل التجارى . لتسكون فقط فى اعتباره عند التخطيط لسياسة التجارة الخارجية فى ضوء الاعتبارات الرئيسية السابق بيانها ، فلا تسكون ملزمة للجهاز أو قاطعة فى التحديد النهائى للموازنة السلبية والجغرافية .

(٣) توافى المؤسسة العامة لتجارة ، الجهاز بخطة للموازن السلبية والجغرافية من واقع ما يتجمع لديها عن طريق شركات ووحدات الإنتاج والتجارة المحلية من بيانات ، عن احتياجات القطاعات المحلية من الواردات وعروض الموردين الأجانب فضلا عن عروض التصدير من الوحدات المحلية وطلبات المستوردين .

---

(١) على أن يتميز دور وزارة التخطيط فى هذا الصدد من دور أجهزة المؤسسة العامة للتجارة ، فيما تقوم به الأخيرة من تجميع للبيانات عن الانتاج والاستهلاك ، والذي لا يمكن أن يستد به بصورة قاطعة فى هذا الخصوص .

وبهذا تصور مؤسسة التجارة من خلال تلك الموازين ، حجم العرض والطلب  
القاعليين - بحسب البيانات المستمدة مباشرة من الوحدات المحلية للإنتاج والتجارة -  
فيما يتماق بالصادرات والواردات .

(٤) يعد التمثيل التجاري ، الجهاز بدراساته الميدانية عن الأسواق الخارجية  
سواء فيما يتعلق بتطورات الانتاج والأسعار الخاصة بالواردات والمنتجات المثيلة  
المنافسة للصادرات أو تطورات الطلب العام الخارجى على الصادرات المحلية ،  
ومحركات أسعارها والعوامل المؤثرة فيها . على أن يتم تطوير نشاط التمثيل التجارى  
ليقوم في هذا الصدد بدور أكثر فاعلية ، وأن تصبح تبعيته المباشرة لجهاز تخطيط  
التبادل التجارى المقترح .

(٥) توافر الأجهزة المتخصصة - التى يمكن أن تسهم دراساتها في مجال  
استكمال العناصر التخطيطية للتبادل التجارى الخارجى - الجهاز بما تصده من  
بحوث ودراسات . ومن ذلك ما نستطيع أن نقوم به التعرف التجارية وجهاز الأسعار  
ومعهد بحوث ودراسات التبادل التجارى الدولى من دراسات .

وعلى ذلك يمكن تلخيص حركة تجمع البيانات التحضيرية لخطة التجارة  
الخارجية من الأجهزة المختلفة للمشاركة في مسؤوليه توجيه التجارة الخارجية حيث  
تصب في الجهاز المركزى لتخطيط التبادل التجارى الدولى ، على الوجه الآتى :-

التصدير	الاستيراد
<u>البيانات</u>	<u>البيانات</u>
<u>الجهة</u>	<u>الجهة</u>
١ - الانتاج الاجمالى ووزارة التخطيط	١ - تقديرات الطلب ووزارة التخطيط
للانتاج للتصدير	الاجمالى المحلى للاستهلاك
٢ - تقديرات للمرض من مؤسسة التجارة	٢ - الاحتياجات مؤسسة التجارة
وحدات الانتاج للتصدير	التفصيلية للقطاعات المحلية
	من الواردات

٣ - الطلب العام بالأسواق التمثيل التجاري ٣ - تطورات الانتاج التمثيل التجاري  
المخارجية والأسعار بالخارج

٤ - طلبات للتوردين مؤسسة التجارة ٤ - عروض توريد مؤسسة التجارة  
الأجانب أجنييه

٥ - اتفاقيات التجارة إدارة النقد ٥ - القروض والتسهيلات إدارة النقد  
والدفع والائتمانات الخارجية الائتمانية .

كما يوضع الشكل التالي الهيكل التنظيمي لملاقات الأجهزة المشتركة في تخطيط  
التبادل الدولي الجارى، عن طريق امداد الجهاز للركزى للتبادل التجاري الخارجى  
باليانات والوازين السليمه والدراسات اللازمه : ( شكل رقم ٩ )

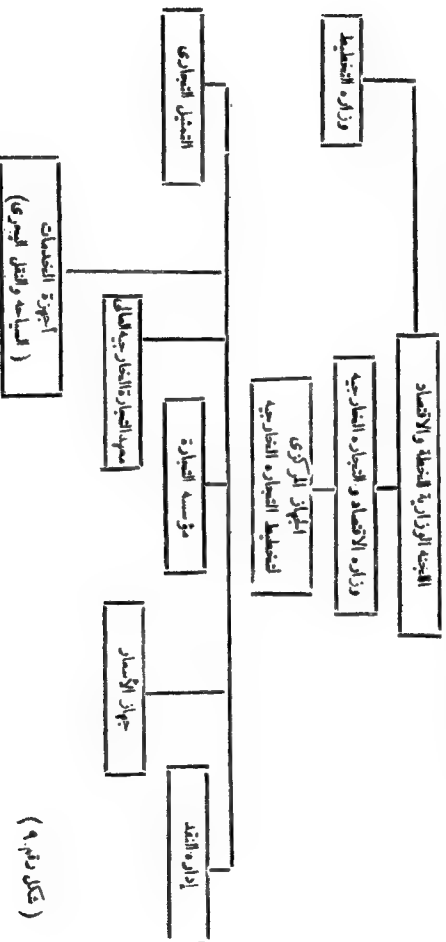
وتقتضى العينة التنظيميه المقترحه لمليه تخطيط نشاط التجارة الخارجية ،  
ضرورة تحقيق التأثير للتبادل - في هذا السدد - بين أجهزة التخطيط الاقتصادى  
المختلفه ، فيتاح مثلاً لدراسات وزارة التخطيط فى شأن التقديرات الشاملة للانتاج  
والاستهلاك ، أن تكون محل إعتبار رئيس عند وضع خطة التجارة الخارجية ،  
وأن تشترك الوزارة المشار إليها اشتراكاً فعالاً فى الأعداد للخطة المذكورة (١) .  
ويقابل ذلك أن يتاح لدراسات جهاز تخطيط التجارة الخارجية ، التأثير لدى  
وزارة التخطيط عند وضع الخطة الشاملة للتنمية ، فتسكون مقترحات الجهاز

---

(١) فاللاحظ - كما سبق التنويه - أن وزارة التخطيط ، لا تساهم فى تخطيط التجارة  
الخارجية حتى الآن بأكثر من تحديد الاهداف الاجالية للقطاع ضمن أهداف القطاعات  
الاقتصادية الرئيسة ، ما يتطلب سرعة النظر فى تغيير ذلك الاسلوب ، وما يستلزمه ذلك من  
أجراء تعديلات جغرافية فى الاوضاع التنظيمية المتصلة باعداد خطة التجارة الخارجية بكل من  
وزارة التخطيط والاقتصاد والتجارة الخارجية .

( راجع : دكتور موريس مكرم الله واصف ، المرجع السابق ) .

و المكنن التنظيمي للفتح للملاقات الأجهزة المنوكة في إعداد بيانات خطة التجارة الخارجية ه



( شكل رقم ٩ )

الذكور في شأن الاستشارات الجديدة الهادفة إلى تحقيق الاستفادة القصوى من نشاط التبادل التجاري الخارجى ؛ موضع اعتبار . كما يجب أن تؤثر دراسات كل من الجهتين للشار إليها ، على أوضاع ارتباطاتنا النقدية بالعالم الخارجى ويكون لها تأثير فى مجال رسم سياستنا فى التعاون الاقتصادى الدولى ومبادئ الميزانية النقدية .

وبذلك يتحقق التوسع الشامل من الجهود التخطيطية فى كافة المجالات فنشجب الكثير مما يحدث الآن ، من أفراد كل جهاز بتخطيط ما يدخل فى اختصاصه من أعمال ، دون إعتبار للأهداف العامة الأخرى .

وأما : يجب الاهتمام بوضع خطة طويلة أو متوسطة المدى لتبادل الدولى فى السلع والخدمات ، تكون أهدافها تحقيق الأداء الأمثل لذلك القطاع فى إطار خطه التنمية الاقتصادية الشاملة ، وما تتطلبه الاستراتيجية المختارة للعمل الإنمائى ، بما يتضمن تنويع التركيب السلمى والتنويع الجغرافى للصادرات فى إطار أهداف التنوير الهيكلى لبناء الإنتاجى والنهوض بالقدرة الإنتاجية ورفع مستوى التقدم الفنى فى أساليب الإنتاج ، واسترشاداً باتجاهات وتطورات الطلب بالأسواق الخارجية حيث يستهدف ذلك جميعه تحقيق أقصى وفر ممكن فى العمل الوطنى وتحرير الاقتصاد القومى من أوضاع التبعية الاقتصادية للاقتصادات الرأسمالية ، بما لا يتأتى إلا من خلال خطط مرسومة للآجل الطويل .

خامساً : أن يشمل تخطيط التبادل الخارجى بمعرفة الجهاز المقترح ، الصادرات غير المنظور ، فنخصص لها إدارة مستقلة ، حيث لا يتناولها فى الوقت الحاضر تخطيط شامل ، لا من جانب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيه ولا من جانب المؤسسة العامة للتجارة .

سادساً : ينبغي تدارك ما يبدو فى عمله متابعة تنفيذ خطة التجارة الخارجية

من تمتت ، وضياح للمسئولة ، حيث لا يختص بها في الوقت الحاضر جهاز معين تتوفر لديه الامكانيات الكافية .

وبما يحافى للمنطق أن يقتصر أمر تلك المتابعة وخاصة بعد إلغاء المجالس العلمية ولجان المتابعة - على اللجنة الوزارية للخطة والاقتصاد ، الأمر الذي يتأى بها عن الممارسة الفعلية التي تقسم على الرقابة والمراجعة والتقييم . وكان قد أعلن ضمن ما أعلن عنه المسئولون في فبراير ١٩٧٠ من تعديلات مزعم أجرائها في تنظيم التجارة الخارجية ، عن اتجاه النية إلى إنشاء مجالس للتخطيط العلمي ، تضمن اختصاصاتها متابعة التنفيذ الذي يجري بمعرفة شركات التجارة الخارجية . غير أن هذه المجالس لم يقدر لها أن تظهر للوجود حتى الآن .

وتتطلب متابعة تنفيذ خطة التجارة الخارجية ، الاسترشاد بمبرم موضوعية قوامها التعرف على فعالية نشاط التجارة في انجازات التنمية الاقتصادية . دون الانتصار على المراجعة الرقمية بمقارنة الأرقام المحققة بالأرقام المستهدفة . فشكل المتابعة عملا مترابطا بناء يمكن عن طريقه التعرف على الثمرات ومسيبات تخلف المحقق الفعلي عن الأهداف المقررة ، واستخلاص النتائج الشاملة من واقع تحليل تلك المبيعات ، واخراج ما يمكن من أوجه الملاج لمشكلات التنفيذ ومعوقاته .

ويمكن أن يتم عن طريق المتابعة الرشيدة في هذا الصدد توفير اللبنة للعمل التخطيطي ، بحيث يجري تعديل الأهداف والوسائل أولا بأول وفقا لتغير الظروف المتلفة بالاتجاه الحلي أو بالطلب الخارجي .

ولما كانت عملية متابعة تنفيذ خطط التجارة الخارجية على الوجه الوضع ، تتطلب اسنادها إلى جهة واحدة مسئولة تتوفر لديها الامكانيات اللازمة وتستمد المعلومات والبيانات المنتظمة من واقع تقارير القطاعات المختلفة لتخضعها للدراسة والتحليل واستقصاء الحقائق .

وبالنظر لما يمكن أن تضفيه الغاية الناجحة على خطة التجارة فإنها من مرونة تتحقق من خلال إعادة النظر فيها على فترات دورية قصيرة - كل نصف سنة مثلا - وإمكان تعديل أهدافها على ضوء ما تكشف عنه الغاية للتنفيذ الفعلي ، مما يحقق لللائحة المستمرة بين أهداف الخطة وتطورات كل من الانتاج والاستثمار والاستهلاك ، فضلا عن تناسب الطاقة الاستيعابية مع متطلبات التنمية الاقتصادية<sup>(١)</sup> .

لذلك الأسباب فإننا نحبذ استناد مسئولية متابعة تنفيذ خطة التجارة الخارجية ، للجهاز المركزي لتخطيط التجارة الخارجية الذي اقترحنا انشاءه .



# الباب السابع

## سياسات وتدبير تنمية الصادرات

### في ج. م. ع.

كان تركيزنا فيما سبق من البحث ، على دراسة مركز النشاط التصديري في إطار جهود الإنماء الاقتصادي ، وما يمكن أن يتخذونه توجيهه طاقات ذلك النشاط من اتجاهات تخدم أهداف النهوض بالقدرة الانتاجية للاقتصاد القوي ودفع عجلة التصنيع والارتفاع بمستوى أساليب الانتاج وقوته . وتضمن ذلك تناول أوضاع التكوين الملى للصادرات واتجاهاتها الجغرافية . بالإضافة إلى تنظيم النشاط التصديري وأسس تخطيطه وترشيده على الوجه الذي يخدم أهداف التنمية الاقتصادية في مصر .

على أنه مما يكل من نفع الدراسة ، أن تتجاوز قليلا بحث حلاقة وموقع نشاط التصدير من الجهود الاجمالية للتنمية ، لنعرج على سياسات ووسائل انماش الصادرات ذاتها ، وما يوجه من تدابير تقليدية ومستحدثة للارتفاع بالقدرة الذاتية لهذا القطاع ووسائل تعزيز المركز التنافسي لصادراتنا الوطنية .

وإذا كان هذا الحيز من البحث ، لا يتسع بطبيعة الحال لدراسة تفصيلية مستفيضة لكافة وسائل وتدابير تنمية الصادرات ، فإنه لاغنى عن تناول ما يمثل أهمية خاصة منها في مجال سياسة انماش الصادرات المصرية ، وبوجه خاص ما يشير واقع التجربة والتطبيق العملي إلى ضرورة تدعيم استخدامه وتطويره من تلك الوسائل والتدابير .

وبرغم أن وسائل وتدابير تشجيع الصادرات قد بدأ استخدامها تقليديا ، بهدف تحقيق فائض لليزان التجاري أو علاج اختلاله ، فإن استخدامها اليوم ، قد

شاع من أجل بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية البعيدة وفي مقدمتها دفع خطا التصنيع ودعم القدرة الانتاجية من خلال التفسير الميكلى فى البناء الانتامى .  
واقد اصبح الاختيار والمفاضلة بين الوسائل المتخافه - المباشرة وغير المباشرة - لاعانة الصادرات وتشجيعها بالميدان النامية من الامور الحقيقية التى تحفها الصعوبة .  
إذ تواجه استخدام كل منها مشكلات مرمية<sup>(١)</sup> ، كما أن مايسعى من تلك التدابير بصفة أساسيه لحماية الصناعات الناشئة كسياسة التعريفه الجمركية مثلا ، يتحتم افتراضه بوسائل أخرى لتشجيع تصدير منتجات الصناعات المحمية . وتدعيم مركزها التنافسى بالأسواق الخارجية وتمويز ارتفاع نفقة الانتاج محليا عن الأسعار السائدة بالخارج للمنتجات المشقة .

وحيث يقوم استخدام وسائل تشجيع الصادرات على تكلفة يتحملها الاقتصاد القومى ، فان من الضرورة بكان ، أن يكون اختيار تلك الوسائل ، بناء على تحليل اقتصادى كاف يضمن أن يكون استخدام كل وسيلة بما يخصص لها من موارد - هو أفضل البدائل التى تحقق النفع للاقتصاد القومى فى مجموعه ، بما يشمله ذلك من مراعاة أثر الاجراء محل الدراسة - ليس فقط على حجم تصدير السلعة - بل على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى . فضلا عن وجوب المفاضلة بين الاجراءات البديلة بما يكفل اختيار أفضلها أثراً وأقلها تكلفة من وجهة نظر الاقتصاد القومى . كما يلزم فى

(١) فنظير الاعانات المالية المباشرة مثلا يتطلب موارد تمويلية طائلة قد يصعب توفيرها فى المراحل الاولى للتنمية ، كما أن الانتجاع لسياسه فرض الضرائب على الانتاج الزراعى بهدف تشجيع الاستثمار فى الميدان الصناعى ، يعوقه فى الدول المذكورة صعوبات التحصيل الضريبى لضعف الكفاءة الادارية . كذلك فان استخدام سياسة التعريفه الجمركية الماهمية أعما ينصب تأثيره على تدعيم امتساج الصناعات النحريله للسوق المحلية ، دون رعاية خاصة لهـدف تنمية الصادرات .

هذا الصدد أن تجرى المفاضلة الدقيقة بين المنتجات التصديرية المختلفة ، وخاصة من السلع المصنوعة والنصف مصنعة ، لمنح الأولوية في التشجيع لتلك الصناعات التي ينتظر من وراء تنمية صادراتها تحقيق وفورات خارجية في الانتاج بصورة ملحوظة .

كذلك ينبغي أن يؤخذ في الحسبان ، أن تكون المنتجات المستهدفة تشجيع تصديرها ، بما يتوافر له من مستوى الجودة ، ما يتلاءم مع احتياجات الأسواق الخارجية وتطور طلب المستهلكين فيها ومراعاة ظروف المنافسة التي تواجهها السلعة التصديرية في الخارج . ولا شك أن تلك الاعتبارات جميعا مما يهم بصفة خاصة سياسات تصدير السلع المصنوعة من انتاج الدول النامية<sup>(١)</sup> .

وتقسم دراستنا عن سياسات ووسائل انماش الصادرات إلى فصول ثلاثة على الوجه الآتي :

الأول : سياسة أمان الصادرات .

الثاني : تنمية القدرات التصديرية .

الثالث : رفع كفاءة الخدمات المعاونه لنشاط التصدير .

# الفصل الأول

## سياسة أثمان الصادرات

ونتناول في هذا الفصل بيان دور السياسة السعريه للسلع التصديرية في تمويض فروق التكلفة ومستوى الكفاية بين الانتاج المحلي وبين المنتجات المثليه بالتعارج ، ووسائل مواجهه عوامل المنافسة السعريه الخارجيه . وذلك على التقسيم التالي :

- مبحث أول - أوضاع السياسة السعريه لصادرات ج.م.ع. وأهميه تخطيطها .
- مبحث ثان - وسائل تمويض فروق التكلفة والكفاية الانتاجيه .
- مبحث ثالث - وسائل مواجهه عوامل المنافسة السعريه الخارجيه .

## المبحث الأول

### أوضاع السياسة السعريه لصادرات ج.م.ع. وأهميه تخطيطها

لم يعد أمر تكوين الأثمان الخاصه بالسلع التصديرية ، وتأثيره على مستوى الانجاز التصديري بالدول الناميه التي تشق طريق تطورها الاقتصادي المخطط ، ليحتمل أن يترك لتلقائية جهاز الثمن بالسوق . ففي اطار جهود الانعاش الاقتصادي ، لا بد وأن تخضع أثمان الصادرات لنظام تخطيط سعري ، يكون جزءا لا يتجزأ من سياسه تنميه الصادرات ؛ ويقوم على دراسته وتحليل كل عوامل التكلفة الانتاجيه وأحوال الطلب الخارجى ، كما يرتبط بالسياسه العامه للأسعار .

وفي ج.م.ع. لا تخضع أسعار الصادرات حتى الآن ؛ لسياسه شامله تقوم على المراسه والتحليل ، بل يترك أمرها لأساليب اجتهادية في تحديد أسعار سلع

التصدير المختلفة ؛ لاقترابها مبادئ موحدة تستند إلى أسس علمية لحساب التكلفة<sup>(١)</sup>.

ويؤدي ذلك إلى عدم ارتباط قطاعات الانتاج بأهداف معينه لتصدير حيث يتجه بعضها لتفصيل البيع للسوق المحلية ، كلما كان في ذلك ربح أوفر من وجهه نظر للمشروع ، ومن ذلك اتجاه المنتجين في القطاع الزراعى إلى انتاج المحاصيل التي تدر عائدا أكبر وأسرع في السوق المحلية ؛ مما قد يضر بأهداف التصدير .

كذلك يؤدي عدم وجود سياسة سعرية رشيدة للصادرات عندنا إلى منافسة شارة بين وحدات الانتاج فيما يتعلق بالسعر الذي تعرضه كل منها للتصدير بمقتضاه . ومن صور ذلك ما يظهر من تفاوت واضطراب في مستويات الأسعار الذي تعرض بها جهات القطاع العام المختلفة ، بغض سلع للتصدير<sup>(٢)</sup> ، وما يتسكن به القطاع الخاص من منافسة لقطاع العام بتخفيض النفقات عن طريق التنصل من تطبيق الحد الأدنى للأجور وأعباء التأمينات وغيرها<sup>(٣)</sup> .

ويحتل العامل السعري في السياسة التصديرية أهمية كبرى في مراحل التنمية الاقتصادية ، حيث تنعكس تقلبات الأسعار على قيمة حصيلة الصادرات ، مما يؤثر

---

(١) قارن محمد احمد غانم ، المفاصل والقطاعات التي تواجه العمل التصديري في ج.ع.م. ٥٠ وأساليب حلها ، سبتمبر ١٩٦٩ ، ص ٧ .

(٢) من أمثله ذلك الاختلاف الكبير بين الاسعار التي يعرض بمقتضاها تصدير البصل المحفف من قبل شركات مؤسسه التجارة من جهة وشركات المؤسسة العامة لسلع الغذائية من جهة أخرى .

(٣) تقرير منظمة فسيوب وتصدير المحاصيل الزراعية ، عن موقات تصدير البصل المحفف فبراير ١٩٦٧ ص ١٩ .

(٤) كما قد يقاوم البعض ما تفرضه الحكومة من حشد أدنى لاسعار بعض المحاصيل كالبطاطس ، وذلك عن طريق خفض كميات الانتاج ، مما يؤثر على كمية الناتج للتصدير .

(د. فؤاد مرسى ، تنظيم التجارة الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١٩) .

بالتالى على معدلات النمو من خلال تأثيره على معدل التكوين الرأسمالى وعلى القدرة الاستيرادية (١) وتبدو خطورة هذا التأثير فى مصر - كما فى غيرها من الدول التى تشكل الحاصلات الزراعيه جانباً كبيراً من مصادرها - حيث يحتل القطن الحام والارز نسبة كبيرة من قيمة صادراتنا الاجمالية .

ولا يخفى ما يواجه سياسات تثبيت الأسعار للصادرات من الحاصلات الزراعيه - والمنتجات الاولى بوجه عام - من صعوبات ترجع إلى تعذر التحكم فى عرضها وعدم دقة حساب نفقاتها - من جهة - وتقلبات الطلب عليها فى المدى القصير ، وعمرائيه فى الزمن الطويل ، من جهة أخرى . هذا بالإضافة إلى أثر المغالة فى استخدام سياسات تحقيق الاستقرار لأسعار الصادرات قد تؤثر بالضرر على معدلات نمو الدخل (٢) .

وإذا كانت صادراتنا من القطن الحام تحظى بحكم أهميتها النسبية بناية خاصة فى مجال تخطيط السياسة السعريه للصادرات (٣) . فما لا ينبى عن البال أن صادرات

---

G. Maynard, Econ. Development and the Price Level, (١)  
1962, p. 46.

A. Macbean, Export Instabiliy..., op. cit., p. 248. (٢)

(٣) حيث تراعى خطط السياسة القطنية بقدر الامكان تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب لكل صنف من الاصناف ، وذلك على ضوء أحوال السوق العالمية واحتياجات المازل المحلية . وجرى سياسة الاسعار على تحديد سعر موحد للتبادل فى الاقطان المختلفة . ويرتبط تحديد أسعار البيع بما يظاهرة المركز الاحصائى لقطن الحام فى العالم ، فضلاً عن التقارير والبيانات التى تتجمع لدى المؤسسة المصرية العامة للقطن نتيجة الدراسات التى يجرىها بالاسواق الخارجيه مبعوثو شركات التصدير . وقد اقتضى تنظيم سياسة التسويق القطنى تعطيل بؤرسه القطن بالاسكندرية عام ١٩٦١ لعدم تمكنها من التوفيق بين الاسعار المحلية والعالميه ، كما أخضعت الدولة لمسكيتها البيوت المالية المتعامله بالقطن على ما سبق بيانه .

القطن بصفه عامة ، إنما تتأثر في المقام الأول بعوامل العرض والطلب الدوليين<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت الدراسة التي تؤسس عليها أية سياسة سعرية ، يتعلق جانب منها بالعرض الدولي للسلة - وخاصة بالنسبة للمنتجات الاولى - فإن جانباً أهم ينبغي أن يوجه لجانب العرض المحلي في المجال الإنتاجي لسلع التصدير .

فمن الظواهر الواضحة في إطار مشا كل صادرات ج . م . ع . ما تشير إليه معارقات الأرقام من الزيادة المدهوطة في الأسعار التي تعرض بها منتجاتنا التصديرية عن الأسعار العالمية السائدة للمنتجات المثيلة ، وذلك بنسبة تتراوح بين ١٥ ٪ ، ٤٥ ٪<sup>(٢)</sup> .

ويرجع ذلك بصفه رئيسية - كما سجلته بعض التقارير والدراسات<sup>(٣)</sup> ، إلى ارتباط تعهد تلك الأساطر بعوامل الكلفة الإنتاجية ، وما ثبت من إرتفاع أسعار الكلفة المحلية لبعض السلع التصدير بصفه متزايدة عاماً بعد آخر ، مما ينتج عن تزايد الأجور وأسعار مواد التهيئة أو غير ذلك من العوامل<sup>(٤)</sup> . ويعتبر ذلك من أخطر مسببات ضعف القدرة التنافسية للصادرات بالأسواق الخارجية .

لذلك يحتاج تخطيط السياسة السعرية للصادرات - كما هو واضح - إلى جهود

---

(١) من أمثلة ذلك تأثير هبوط أسعار القطن الخام في الولايات المتحدة على أسعاره العالمية بالانخفاض . وكذا انخفاض حصيلة صادرات الدول النامية من القطن ، كالبرازيل وسلفادور وسوريا والمكسيك عام ١٩٦٧/٦٦ بسبب زيادة العرض لوفرة المحصول .

( N.U., Etude sur L' Econ. Mond., 1966 II, p. 73. )

(٢) د . قزلة مرسى - تنظيم التجارة الخارجية المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٣) تقارير منظمه تسويق وتصدير المحاصيل الزراعية في فبراير ١٩٦٧ عن المشاكل والصعوبات التي تواجه صادراتنا من المحاصيل الزراعية .

(٤) كعدم توافر التسهيلات التصويقية المختلفة كالنقل ، والتخزين والمواصلات بالإضافة إلى تأثير التعريفات الجمركية الحامية بالارتقاء على أثمن المعلزومات المستوردة للإنتاج التصديري .

ومفاهيم تختلف عن مثيلتها في مجال الائتمان المحلي ، مما يرجع لعامل المنافسة الخارجية ؛ وما يتضمنه سعر التصدير من عناصر تكلفه خاصة (١) .

ويعبر Cairncross A. عن أهمية عامل النفقة الانتاجية في نجاح الانحياز للتصدير بالدول النامية، مؤكداً أن مدى اتساع الأسواق الرئيسية أمام صادرات الدول المذكورة ، إنما يتوقف على مدى نجاحها في خفض مستوى النفقة الانتاجية لتلك الصادرات . كما قرر الكاتب المذكور أن فشل الدول النامية في خفض ائتمان صادراتها من للتجات الأولية قياساً على ما فعلته الدول للتقدمة في ائتمان صادراتها الصناعية - كان سبباً رئيسياً لتخلف النشاط التصديري عن تحقيق المكاسب للشوده من ورائه بالبلاد النامية ، فلم يكن السبب في نظره هو التناقص النسبي في عمو الطلب العالمي على تلك الصادرات (٢) .

ولقد كان احتفاظ بريطانيا بمحتوى حصيلتها من الصادرات في بعض الآونه - برغم تناقص نصيبها من حجم التجارة العالمية - بفضل انخفاض نفقات إنتاج سلع التصدير الذي ارتبط بالأسواق ، نتيجة عمو الإنتاج وتحقيق الوفورات

---

(١) ويدخل في ذلك أنواع من المعقم الذي يمنع عن تسويق السلع الحديثة أو مقابل الدعاية والاعلان خاصة في الاسواق الجديدة ، ونفقات تجهيز الناس وعمولات التصدير وتأمين التمر ونصبرات التمويل .... الخ .

(راجع : M. C. Nuscheler, *Couts et Détermination des Prix dans le Commerce D' Exportation, Conférence sur la Promotion des Exportations, G.A.T.T., 1967, p. 214.*)

(٢) ويسل كيرنكروس على نجاح عامل الانتاجية في تعزيز المركز التنافسي لصادرات البلاد النامية بمثال جهود الملايو في خفض نفقة إنتاجها من المطاط الطبيعي بفضل تطوير أساليب الإنتاج ، مما ساعدها على الاحتفاظ بأسواق محصولها بالرغم من منافسة المنتجات الصناعية البديله . (A. Cairncross, *Factors in Econ. dev., op. cit., p. 200.*)



### الكبيرة (١) .

ومن ذلك تبين ضرورة الأسراع بتخطيط سياسة الصادرات في مصر على أسس سرية سليمة تقوم على الدراسة والتحليل ، سواء أكان ذلك في نطاق تحديد لتكلفة الإنتاج لسلع التصدير وما تسفر عنه دراسة من التحرف على مدى ما يجب تحقيقه من الاتجاه بتلك النفقة إلى الانخفاض ، وتوجيه القطاعات المنتجة للسلع التصديرية إلى ذلك - أو دراسة ومتابعة تطورات الأرقام القياسية لأعمار الصادرات لتعرف على اتجاه نسبة التبادل والعمل على ترشيد خطط الإنتاج والتسويق من أجل تحقيق أفضل وجوه المنفع من وراء نشاطنا التصديري .

ولا يقتصر الأمر هنا على متابعة تطورات الأرقام القياسية للأسعار السنوية الأجمالية للصادرات ، بل يلزم مقارنه الأرقام القياسية لكل سلة من السلع ، بل ولكل رتبة من رتبها - ثم مقارنه الأرقام القياسية التجميعية للمجموعة للرتب بالنسبة لسلع التصدير الموسمية . وبهذا يمكن الوقوف على مدى التطور في أسعار السلع المصدرة وما يقابله من تطور للأسعار العالمية ، فيتضح مدى الربح أو مقدار تنبع المكسب من عمليات الإنتاج ، وتعدد مزايا التخصص والعائد النسبي من هذا التخصص في ظل التجارة الدولية ، كما توضع على ضوء ذلك سياسات التسويق للصادرات .

وقد تفرع مثل تلك الدراسات عن وجوب التصدير لبعض الأسواق (٢) مع بعض التضحية في السعر ، إذا ما استهدف فتح أسواق جديدة للبيع بالعملاء

---

P. Groves, Planning for the Growth of an advanced (١)  
Industrial Economy ( Planning and Growth, Edit., Birmingham  
& Ford, 1966, p. 103. )

(٢) دكتور نجيب فلالدة : المراجعة المجرية كإداة للسياسة الاقتصادية ١٩٦٥، ص ١٩٦

الجزء ، مع ما يمكن أن يرتبط به ذلك من تخطيط لرفع السعر مستقبلا بطريقة تدريجية (١) .

وبما ينبغيها إلى أهمية الدراسات السعوية في قطاع الصادرات ، أن نلقى نظرة على بعض نماذج سياسة الائتمان للسلع التصديرية في دول الاقتصاديات الاشتراكية المخططة . ففي تشيكوسلوفاكيا توجد إدارة مستقلة للائتمان بوزارة التجارة الخارجية تقوم بدراسة الائتمان في كل أسواق العالم نظريا وعمليا (٢)

وتعنى دراسات الأسعار في مشروعات التجارة الخارجية بالاقتصاديات الاشتراكية إلى تقدير أربحية عمليات التصدير ، وذلك من خلال مقارنة النفقة السكلية للسلعة المصدرة . بالإيراد للحصول نتيجة ييها بالأسواق الخارجية ، حيث أن الطريق المتاح لزيادة أربحية نشاط تصدير تكون بمحاولة زيادة الائتمان التي تباع بها السلعة في الخارج إما باختيار أفضل أسواق البيع أو باتباع أساليب أكفأ لتعامل التجاري أو العمل على تطوير نوعية الانتاج من حيث المواصفات الفنية

---

(١) محمد احمد غانم : أهم مشاكل التجارة الخارجية .. المرجع السابق ، ص ٧ .

(٢) فضلا عن ذلك يوجد في تشيكوسلوفاكيا بكل مشروع للتجارة الخارجية قسم الائتمان وأبحاث السوق يختص بتقدير أسعار السلع المختلفة ومراجعة كبنية إقرارها بواسطة الاقسام التجارية في المشروع ، ويومى بالتعامل مع الأسواق الافضل . كما يعد القسم بمحونا في الاسعار والبيوع تشتمل على دراسة لتطورات الأسواق السالبة . ويقوم بمراجعة أسعار جميع العقود ، ويمرر تحليل للصادرات وتقييما لنسبة التبادل التجاري . ويشغل القسم على مكتبة فنية كاملة ويقوم بتنظيم القراءات المتخصصة للعاملين بالمشروع التجاري .

(راجع دكتور خليل حسن خليل - تنظيم قطاع التجارة الدولية في الاقتصاديات الاشتراكية معاصرة ، المرجع السابق) .

وطريقه لتشطيط والتخفيف أو تقصير مواعيد التسليم ..... الخ<sup>(١)</sup> .

ومن وجهه تقدير الأرباحية لتحديد أولويات الاستثمار في قطاع الإنتاج التصديري في جمهورية مصر العربية ، قد آت الأوان لاستخدام ما أشار به Tinbergen من ضرورة التعمق في دراسة أولويات مشروعات التصدير على أساس الأسعار العالمية والطلب الخارجى . وخاصة في ظروف التنمية الاقتصادية . حيث ينبغي أن تكون المعادلة بين أوجه الاستثمار المختلفة على أساس مقارنة المتوسط المرجح للكتل الاستثمارية المختلفة<sup>(٢)</sup> ، قوطة لاختيار أنسبها .

ولكى يمكن تقدير زيادة الدخل المترتبة على الاستثمار ، يجب التعرف على أسعار المنتجات النهائية ومستلزمات الإنتاج . وحتى تعبر الأسعار عن الندرة النسبية لتلك المنتجات ، يجب أن يكون تقويم المشروعات في القطاع الدولى على أساس الأسعار العالمية (الواردات cif والصادرات fob) وبمبدأ B. Hansen هذا الاتجاه فى شأن ج م ع ، حيث تختلف الأسعار المحلية اختلافا بينا عن الأسعار العالمية نتيجة لتنظيم الرقابة على الصادرات والواردات وأوضاع التعريف الجمركية التى تستهدف حماية الصناعات المحلية وموازنة ميزان المدفوعات . فاستخدام الأسعار العالمية فى تقويم المشروعات للنتيجة لفرض التصدير إنما يكفل تحقيق الكفاية فى الإنتاج والتجارة والنشاط الاستثمارى ، ويكفل بالتالى استثمار اللوارد المحدودة فى المشروعات الأكبر فائدة ، والأكثر تحقيقا للميزات النسبية من نشاط التجارة الخارجية . ويتطلب استخدام تلك الطريقة تحديد أسعار للصرف تكفل التوازن فى ميزان المدفوعات خلال فترة الخطه . وذلك إلى جانب اختيار الكتل المثلى

(١) راجع د. إدراج - المعاصرة الخارجية فى الاقتصاد الاشتراكى ، المرجع السابق ص ٢٥٩ .

(٢) حيث تضمن كل كتلة استثمارية المشروع الاستثمارى الأمثل والمعمروات

للمشروعات الاستثمارية<sup>(١)</sup> .

ومن الواضح أن تخطيط سياسة لأسعار الصادرات في مصر على دعائم من الدراسة والبحث ، وعلى الوجه الذي يمكن أن يسهم بصورة فعالة في انشاء الصادرات وتحقيق فعالية النشاط التصديري في اطار برامج التنمية الاقتصادية ، انما يرتبط بتحقيق تلك الفكرة التي تكررت الدعوة إليها منذ فترة ليست بالقصيرة وهي انشاء جهاز مركزي للأسعار يقوم بتخطيط ومتابعة سياسة الأسعار على المستوى القومي .

وقد وضعت وزارة التخطيط أخيراً مشروعاً - تجري دراسته في الوقت الحاضر - لانشاء ذلك الجهاز للتتفر ليتولى تخطيط سياسة الأسعار ومتابعة تنفيذها وتقييمها وتحديد ماينخفض من السلع للتصدير . ويتجه الرأي إلى جعل اختصاصات الجهاز - كما للذكر - تشمل تحديد السلع التي تحتاج إلى اعانة تصدير من الدولة ، ومقدار هذه الاعانة والسلع التي يتطلب تثبيت أسعارها انشاء ضايق خاصة للموازنة وكذا دراسة تكاليف الإنتاج كأساس للتصدير ، ووضع سياسة التوسع في الصادرات ، ودراسة الأسعار العالمية لمختلف السلع والخدمات ، وتحديد أكثر السلع التصديرية تحقيقاً للمفائدة ، للعمل على التوسع في انتاجها . وسيباشر الجهاز المقترح اختصاصاته بالتعاون مع كافة أجهزة الدولة اقلية والاحصائية والاتاجية المختصة<sup>(٢)</sup> .

ولاشك في أهمية وفعالية قيام مثل هذا الجهاز ، الذي يختص بكل مايتعلق بالسياسة السعريية على المستوى القومي ، مما يمكن أن ينمكس أثره بطبيعته الحال على سياسة أسعار السلع التصدير .

---

(١) دكتور جرجس مرزوق ، أهمية تخطيط التجارة الخارجية ، محاضرة معهد التخطيط

القومي مذكرة رقم ٥٣٣ عام ١٩٦٤ .

(٢) جريدة الاهرام في ١٣ مارس ١٩٧١ ص ٤ .

هذا وإن كانت بعض الاختصاصات السالف ترميزها ، مما يتعلق بالسياسة التصديرية ، يبنى - فيما نراه - أن يجرى توزيعها بين الجهاز المذكور والجهاز الذى اقترحنا انشاءه لتخطيط التجارة الخارجية ودراسات الأسواق ، مع تنسيق التعاون بين الجهازين على وجه يحقق التكامل بين جهودهما فى هذا الصدد .

وعلى أية حال فإنه يرجى من وراء ما تم أخيرا من اسناد اختصاص موازنة أسعار الصادرات والواردات للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات<sup>(١)</sup> أن يكون ذلك بمثابة خطوة إيجابية على هذا الطريق .

وبغير الجهود التنسيقية والدراسات الشاملة التى يمكن أن تقوم بها مثل تلك الأجهزة ، فإن سياسة أسعار الصادرات لا يمكن أن تأخذ مكانها الصحيح من السياسة السعرية للاقتصاد القومى فى مجموعه ، حيث يمكن فقط من خلال تلك الدراسات الشاملة ، على أسس موحدة من أنظمة التكاليف<sup>(٢)</sup> مراعاة وتقدير بعض الاعتبارات المنطلقة بالمصلحة العامة للاقتصاد القومى .

ومن قيل ماتت طلبية السياسة السعرية للصادرات على الوجه المشار إليه ، ماتتجة إليه تلك السياسة أحيانا من العمل على رفع أسعار البيع لبعض المحاصيل الزراعية

---

(١) نس القرار الجمهورى ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بإنهاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، على أن يكون من اختصاص الهيئة، موازنة أسعار الصادرات والواردات بما يكفل العمل على استقرار حجم الانتاج وتثبيتته، وبما يحقق فائضا مستغرا ومتزايدا للتصدير، وخلق الوعى التصديرى والتوسع فى الانتاج المخصص للتصدير .

(٢) وربما يساعد على ذلك تنفيذ ما تضمنته توصيات مؤتمر تنظيم وإدارة الانتاج للتصدير المنعقد فى فبراير ١٩٦٩ ، من الدعوة للاخذ بأقننه التكاليف فى حجم الوحدات الانتاجية ومعيدة الاسس والقواعد التى يسترشدها فى تحليل عناصر التكاليف فى إطار موحدة على مستوى كل مؤسسة .

التصديرية ، لتشجيع المنتجين على زيادة انتاجها<sup>(١)</sup> وما يحدث أحيانا من التضحية بالبيع بأقل من التكاليف السكينة لانتاج السلعة ، في حالة ارتداد أسواق جديدة أو ترويج سلعة حديثة<sup>(٢)</sup>.

كذلك فما يمكن أن تفيد به تلك الدراسات السمرية في الوقت الحاضر ، تنسيق أسعار الصادرات مع أسعار الواردات في صدد تطبيق اتفاقيات الدفع والتجارة ، على وجه يكفل المحافظة على مصالحنا التجارية وتحسين معدل التبادل الدولي ، في التعامل مع الدول التي تربطنا بها الاتفاقيات . فلا يتوقف مستوى الأسعار على ظروف الحسابات المركزية أو أهداف موازنة المديونية بقدر ما يتوقف على السياسة السمرية العامة المستوحاة من ظروف تسويق السلعة وعوامل التكلفة ومستويات الأسعار العالمية .. الخ وقد أبرزت تجربته التعامل مع دول الاتفاقيات المذكورة ، كثيرا من مظاهر الاضطراب السمرى الذى ينبئى الانتباه اليه والعمل على تلافيه في إطار سياسة سمرية رشيدة ومترابطة لصادراتنا .

---

(١) إذ قد تجسد الدولة ذبا يقترب على هذا الاجراء من زيادة الانتاج ما يعوض الاعباء التى تصاحبها في سبيله ، وقد كان من أسباب تناقص المباحة المزروعة قطنا في مصر في وقت من الاوقات انخفاض أسعاره على وجه عرف المنتجين إلى زراعة محاصيل أخرى . وقد طبقت الهند تلك السياسة عندما قامت برفع أسعار القمح ، حيث قامت في نفس الوقت بخفض سعر السماد مساهمة في تخفيض نفقة انتاجه ( الاهرام الاقتصادى ، أكتوبر ١٩٦٩ عدد ٢٤٠ مقال افتتاحى ) .

(٢) وذلك كما في الحالات التى يكفى فيها بتغطية سعر السلعة من النقد الاجنبى لما انفق عليها من هذا النقد ( راجع : د . فؤاد شريف ، تخطيط التصدير ، مؤتمرهاستات تنمية الصادرات المرجع السابق ، ص ٥٥٠ .

## المبحث الثاني

### وسائل تمويل فروق التكلفة والكفاية الانتاجية

- ونتناول في هذا البحث وسائل علاج أثر عوامل التكلفة المحلية ، كما يلي .
- الاعانات المباشرة لدعم الصادرات .
- خفض أعباء التكلفة وأعان عناصر الانتاج .

#### اعانات الدعم :

انتفعت عوامل المنافسة الدولية في الأسواق الخارجية ، أن تأخذ بلادنا - كثيرها من البلاد وخامة الدول النامية - بسياسة منح الدعم لبعض سلع التصدير التي لا تزال نفقات انتاجها عاليا تربو على أسعارها السائدة في الأسواق المالية . وكان من الطبيعي في تلك المرحلة من مراحل التصنيع بالبلاد أن نحرم على حماة صناعاتنا التنموية الناشئة ، وتبنيها إمكانيات التسويق الخارجي لانتاجها ، عن طريق اعانتها حتى يكتمل نموها وتنضج خبرتها وتستطيع الوقوف أمام تيارات المنافسة القوية للمنتجات المثبتة بالأسواق الخارجية .

وإذا كانت سياسة دعم الصادرات هذا ، توجه إليها بعض السأخذ ومثرتها بعض العيوب ، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها أو ينفي ضرورتها . وخاصة في تلك الآونة التي تتأكد فيها حتمية العمل على تنمية الصادرات بكل الوسائل الممكنة من أجل مساندة جهود التنمية الاقتصادية وتبنيها إمكانياتها ووسائلها .

فالفرق الواضحة في مستوى التقدم الفنى بين انتاجنا كدولة نامية ، و انتاج الدول المتقدمة ، وماتسببه ظروف تنمية الاقتصاد من الحاجة الماسة للمعدات الأجنبية ، ومخاطر تقلبات حصيلة الصادرات ، مع ركود وتناقص معونات التنمية للمساعدة على هيئة منح أو قروض للدول النامية ، وما تلاقيه صادرات الدول

الأخيرة من المنتجات الأولية من منافسة المنتجات الصناعية البديلة وتدهور الطلب الخارجي عليها نتيجة التقدم التقني وسياسات الحماية بالدول المتقدمة ، كل ذلك إلى جانب ما يؤدي إليه تدعيم واتساع صناعات التصدير من تدير فرص عمالة أوسع ، قد جعل من نظام إعانات التصدير وسيلة ضرورية لانعاش صادرات الدول النامية ، فضلا عن أنها وسيلة أسير تملكها الدول النامية في مواجهه العبات التي تقابلها صادراتها في الخارج ، ومنها تلك التعريفات المرتفعة التي تفرضها بعض الدول المتقدمة مما يحتاج تذليله إلى جهود كبيرة من جانب الدول النامية لاماكن الحصول على التخفيضات الجمركية لصادراتها (١) .

وقد كانت أولى خطواتنا للأخذ بأسلوب دعم الصادرات ، عام ١٩٥٣ ، حينما اضطررنا ظروف المنافسة الأجنبية لصادرات النزل والسيج القطنية من إنتاجنا المحلي إلى إنشاء صندوق لدعم تلك الصناعة ، فصدر بذلك القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ ، كما صدر في نفس العام قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ . باللائحة التنفيذية لجنة الدائمة لدعم صناعة النزل وللنسوجات القطنية . وفي عام ١٩٥٥ فرض رسم لدعم صناعة الجلود (٢) كما فرض في عام ١٩٥٦ رسم لدعم صناعة البخان . وفي عام ١٩٥٧ أُنشئ صندوق لدعم النزل وللنسوجات الحريرية (٣) .

كما تولى الإهتمام منذ ذلك الحين بتدعيم الصناعات المختلفة وتشجيع تصدير المنتجات الوطنية فصدر القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الصناعة وتشجيعها .

---

E. Kung, S. Gallen., Subsidies To Exports in Developing Countries, International Economics Nov. 1967.

ترجمه محمد سعيد هاشم - مجلة مصر الصناعية - أبريل / يونيو ١٩٦٨ ص ٤٧ .

(٢) قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٥٥ .

(٣) قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٦ ، قانون رقم ١٩٥٧

وصدرت اللائحة التنفيذية بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٧ .



وكانت أعراض صندوق الدعم للشار إليها تلخص في تشجيع الصناعات المحلية ونيسير تسويق إنتاجها وتوفير إمكانيات البحوث الفنية والتدريب العمل لتطوير ورفع كفاية الصناعة فضلا عن توفير مصادر التمويل اللازمة للقيام بإجراءات التصدير وتحقيق الرقابة اللازمة من ناحية أسعار التصدير ومستوى جودة السلع للصدرة لضمان توافر المواصفات القياسية المطلوبة .

وكان مجال النشاط الرئيسي لصندوق دعم الفزل والنسيج للشار إليه ، تشجيع تصريف الفزل والمنسوجات وخاصة الشمية منها في الأسواق الخارجية . حيث كانت المشكلة الأساسية لتلك المنتجات هي ارتفاع تكلفة إنتاجها ، بالنظر لاستخدامها لأقطان متوسطة وطويلة التيلة ، في حين أن الإنتاج للبل الدول للتانة كالمند والباكستان وهونج كونج واليابان يستخدم الأقطان لصيرة التيلة قابلة للتكلفة وكان المورد الرئيسي لتمويل إعانات الدعم للذكورة هو حصية رسم ٦٪ / ادى فرض على الأقطان الخام التي تدخل عمليات التصنيع بالمنازل المحلية ، وتحصله في الوقت الحاضر المؤسسة المصرية العامة لقطعن لحساب صندوق الدعم .

وقد أنشئت هيئة عامة لدعم الصناعات عام ١٩٥٨ على أثر صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها . ولكن الهيئة للذكورة لم تظهر على أرض الواقع حتى يومنا هذا .

وعندما أنشئت الهيئة العامة لتنمية الصادرات أمد إليها اختصاص تنظيم منح الدعم عن المنتجات التي لا يختص بدعمها صناديق معينة <sup>(١)</sup> ، وعند تصفية الهيئة

---

(١) فكانت مبالغ إعانات الدعم بمزاياه الدولة تدرج في ميزانية الهيئة المذكورة ضمن ميزانية المات بالبند ٤٤ الخاص بدعم الاعتماد القومي . وقد بلغت إعانات الإعانات المذكورة في ميزانية الهيئة في كل من عام ١٩٦٤/٦٣ ، ١٩٦٥/٦٤ مليون ونصف فقط من المليارات .

وإحالة اختصاصاتها إلى وكالة الوزارة لشئون التصدير ، توقف اعتماد مبالغ الدعم المشار إليها فلم يدرج لحسابها شيء عام ١٩٦٦/٦٥ .

وعندما تقرر العودة لمنح إعانات دعم للصادرات مرة أخرى عام ١٩٦٧/٦٦ أسند اختصاص النظر في طلبات الإعانة لوكالة وزارة الاقتصاد لشئون التصدير على أن يكون البت في منح الدعم بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بموافقة وزير الخزانة . واستمر العمل بذلك حتى ميزانية ١٩٦٨/٦٧ . وفي عام ١٩٦٨ صدر قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بإحالة الاختصاص بدراسة إعانات الدعم وصرفها ، للمؤسسة المصرية العامة للتجارة ولكن عدل عن القرار المذكور في نفس العام لعجز المؤسسة عن تنفيذه بدعوى عدم توافر الأجهزة المتخصصة لذلك لديها .

ولقد تقرر نقل اعتمادات الدعم من ميزانية الخدمات لميزانية الأعمال اعتباراً من ميزانية ١٩٦٨/٦٧ . وفي يناير ١٩٦٩ صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بتنظيم منح إعانات الدعم بمعرفة المؤسسات النوعية المختصة بالاشتراك مع المجالس السامية . وصدرت على أثر ذلك قرارات وزارة الصناعة بإنشاء لجان للدعم بكل مؤسسة نوعية (١) .

كما أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في يناير ١٩٦٩ تعليمات بالقواعد التنظيمية والإعتمادات التي تلتزم بها لجان الدعم السالفة الذكر ، عند اقتراح منح

---

(١) يشترك في عضويتها مندوبون من وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والخزانة والصناعة وتخص هذه اللجان بمراجعة الرسائل المصدرة وحصيله التصدير ، وتحديد الدعم المعين للشركات على ضوء التكلفة الفعلية من واقع الاسس المقررة والاسعار التي يتم التصدير بها .

الإعانات<sup>(١)</sup>. وفي مجال إعانة الصادرات من المحاصيل الزراعية - فبالنظر للأهمية المسية لحصيلتها رغم الإرتفاع النسبي في التكلفة المحلية لإنتاج العديد منها - فقد عملت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على تخصيص مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه بميزانية ١٩٦٩/٦٨ ، أدرج بميزانية المؤسسة العامة للتجارة ، وشكلت لجنة فنية من مندوبين من كل من وزارتي الاقتصاد والخزينة ومؤسسة التجارة والمجلس السلمي للمحاصيل الزراعية وبشركتي تصدير المحاصيل الزراعية لدراسة طلبات الدعم ورفع التقارير بشأنها لرئيس مؤسسة التجارة ثم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية . كما اقترحت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على اللجنة الوزارية لشئون الاقتصاد - تشجيعا لصادرات القطاع الخاص من المحاصيل الزراعية - لقتطاع جزء من الاعتماد للدرج بميزانيه المؤسسة العامة للتجارة لإعانة القطاع الخاص في تصدير المحاصيل الزراعية التي يشتر دعمها لزيادة تكلفتها عن أسعار تصديرها - وذلك إلى بلاد الصناعات الحرة على أن يودع المبلغ في حساب خاص لدى أحد البنوك . ويكون الصرف منه للمصدرين بممره البنك مباشرة بناء على القواعد والوثائق التي يحددها المجلس السلمي للمحاصيل الزراعية ويقرها الوزير ، وفي عام ١٩٧١ تقرر أن تتولى الهيئة العامة الجديدة لمراقبة الصادرات والواردات الجديدة اختصاص موازنة أسعار الصادرات والواردات

---

(١) وتقضى بالمرسل على موافقة المجالس المحلية المختصة - لجان البث حاليا - على سعر التصدير ووجبه وطريقة السداد ، وعلى اعتماد الرقابة الصناعية لتكلفة الصناعية للسلعة والتحقق من استيراد حصيله البيع . وتحسب مبالغ الدعم وفقا لهذه الصلبيات على أساس الفرق بين التكلفة وحصيله البيع فوب ، على أن يكون تقدير الحسارة المتحققة للشركة نتيجة لتصدير سلعة ما ، من واقع صافي مبيعاتها منها لسكافة الاسواق . وتخصم من مقدار الدعم ما يتحقق من مكاسب للشركة نتيجة قيامها بعمليات تصدير السلعة كبائع كسب الوقت وفروق بيع العملة الخ . كما يخصم منها أيضا أية غرامات أو مويضات تتحملها الشركة ويمكن نأجبة عن إهمال أو تقصير من جانبها .

كما يتضمن تنظيم عملية دعم الصادرات من الحاصلات الزراعية . وفوضت الهيئة وضع  
لائحه تنفيذية لصندوق موازنة أسعار تلك الحاصلات (١) .

وقد بلغ إجمالي إعانات التصدير للقطاعات الاقتصادية المختلفة عام ١٩٧١/٧٠  
١٧٤٥٨ مليون جنيه وفي عام ١٩٧٠/٦٩ ١٧ مليون جنيه في حين كان إجمالي  
الإعانات المذكورة عام ١٩٦٩/٦٨ ١٢٥٤ مليون جنيه (٢) :

ولاشك أن من يتأمل سياسته إعانات دعم الصادرات في ج.م.ع ، يلحظ  
لأول وهلة ما يشوبها من تشتت ، وتختلفها حتى عن الأخذ بتلك للبادئ والأسس  
التقليدية التي قامت عليها فكرة حماية الإنتاج المحلي ، وبالأخص حماية الصناعات  
الوطنية الناشئة في مواجهة المنافسة الأجنبية في الداخل والخارج .

ونبدى ملاحظتنا على الوضع الراهن لسياسة إعانات الدعم للباشرة للصادرات  
في ج.م.ع. بإيجاز فيما يلي :

أولاً - من حيث الجهات القائمة على تقرير وتنظيم الاعانات . يلاحظ نقرى  
تلك الجهات دون أن ترتبط عملها سياسة موحدة أو فلسفة عامة تقوم على الدراسة  
الشاملة لموامل التكلفة وأسعار التصدير لسكافة السلع التصديرية سواء أكانت من  
السلع للصناعة أو الحاصلات الزراعية .

وقد سبق أن ذكرنا أن اللجنة الدائمة لدعم الصناعة التي سبق أن تقرر انشائها  
بموجب قانون تنظيم وتشجيع الصناعة الصادر عام ١٩٥٧ ، لم يظهر نشاطها للوجود

---

(١) البيانات المتعلقة بنظم اعانات الدعم مستقاة من واقع دراسة ميدانية بالاجيزة  
المفصلة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والزراعة والتخطيط وصندوق دعم صناعة النزل  
والتسويات الطنطية .

(٢) منشور الموازنة المالية - الدكتور وزير الخزانة - لعام ١٩٧٠/٦٩ والموازنة  
العامة للدولة لسنة المالية ١٩٧١/٧٠ .

كما أن السياسات التي تدير عليها نظم صناديق الدم الخاصة بالمنتجات المختلفة كالزول والنسيج والأسمدة وغيرها لا يمكن أن تلتصق نظرتها لتشكل دراسة المصالح والأهداف العامة للاقتصاد القومي في مجموعه . كذلك فإن إعانة صادرات الحاصلات الزراعية لا تزال تقوم على نظام يشوبه الوهن والتفكك مستندا على دراسات إنجاليه متناثرة تقوم بها لجان لبت أو المجالس البلدية فيما سبق .

وقد سبق للناداة بإنشاء هيئة موحدة لدعم الصناعة في مجموعها وأخرى لدعم الحاصلات الزراعية في مجموعها أو هيئة عامة لدعم المصنع التصديرية جميعا ، تستمد مواردها المالية من حصة رسوم إنتاج خاصة ، تفرض على المواد الأولية الداخلة في الصناعة أو قيمة الأجور التي تدفعها للشأأة بحيث تحمل تلك الهيئة السامة عمل الصناديق المنظمة لدعم (١) .

وقد أعلن مؤخرا عن اقتراح تدرسه اللجنة الوزارية للخطه والاقتصاد ، بإنشاء صندوق لدعم الصادرات على المستوى القومي يتبع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (٢) .

ويذهب رأى إلى وجوب إنشاء صناديق دعم لكل قطاع من قطاعات الانتاج النوعية . يتكفل بمحور الحصاره الناشئه عن الفروق بين أسعار التصدير والتسكفة مع قيام للأؤسة العامة لتجارة بدور المنظم لتلك العملية ، فتكون المؤسسة وسيطا بين المصدرين وبين الدولة في تنطية خسائرم طالما كانت عملياتهم مربحة من وجهة نظر الاقتصاد القومي في مجموعه (٣) . وقد أعلن أن اقتراحا بإنشاء صندوق موازنة

---

(١) رأى الدكتور عبد الرازق حسن - في تحقيقه عن دعم الصادرات - بجعله الأهرام

الاقتصادى لإعداد بيل صباغ عدد منتصف نوفمبر ١٩٦٥ -

(٢) صحيفة الجمهورية عدد ٢١ يوليو ١٩٦٥ ص ٤ -

(٣) رأى الدكتور فؤاد شريف - في بحثه عن تخطيط التصدير .

( مؤتمر دراسات تنمية الصادرات م . ق. إدارة عليا ، ١٩٦٦ - ص ٥٥٠ )

في كل مؤسسة ، تجري دراسته بلجنة الخطه والميزانية بمجالس الشعب (١) .

ويقتضى اختيار الوضع الأصوب لسياسة وتنظيم عملية دعم الصادرات في ج.م.ع. أن نميز بداية بين مهمة التخطيط لتلك السياسة ومهمة تنظيم تمويل ومنج الاعانة في حالة استحقاق الدعم لشروعات التصدير .

وفي رأينا أن تخطيط سياسة إعانات دعم الصادرات يجب أن يشهد الاختصاص فيها للجهاز المركزي لتخطيط التجارة الخارجية — الذى اقترحنا إنشاءه فيما سبق من بحثنا — على أن تتنظم الصلة في الدراسات اللازمة لذلك بين الجهاز المذكور وجهاز تخطيط الأسعار المزمع إنشاؤه . ويشمل التخطيط مهمة إجراء الدراسة اللازمة التعرف على السلع التى تحتاج إلى تقرير إعانة لها وتحديد مقدار الاعانة ومصادر تمويلها على أن يصدر القرار بذلك من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بموجب سلطه تفويضية .

أما مهمة التنفيذ وتنظيم منح الإعانات فيمكن أن يتولاها صندوقان رئيسيان أحدهما للصادرات من السلع المصنوعة والآخر للحاصلات الزراعية ، يكون الاشراف عليهما والتسيق بينهما الرئيس للؤسه امامه للتجارة وعلى أن يقصر اختصاص الصندوقين على نشاط إعانات الدعم فقط ، مع إسناد باقى الاختصاصات الأخرى المتصلة بالتسويق أو التمويل للجهاز الأخرى الأكثر اتصالا بها والمتخصصه فيها .

ثانيا : من ناحيه تحديد السلع التى تمنح إعانات للتصدير ، ينبى أن يراعى اختيارها على أسس اقتصادية سليمة ، بحيث يحقق الاتفاق على دعمها أفضل استخدام لمبالغ الاعانة من وجهه نظر الاقتصاد القومى ، فيجب أن تكون السلعه

دات أهمية خاصة من حيث قوة الطلب الخارجى عليها ، حتى تسمح مرونة الطلب بزيادة حجم المصدر منها فنتيجة للاعانة ، ويقتضى ذلك أن يكون مستوى إنتاجها من حيث الجودة والواصفات بما يسمح باضطراد رواجها فى الأسواق الخارجيه .

ويجب أن يقوم منح اعانات الدعم للصادرات المختلفة على سياسة مترابطة تهدف إلى خدمة أهداف التنمية الاقتصادية فيكون اختيار السلع ، مما يساعد انتاجه على تنوع الانتاج وزيادة فرص العمالة . كما ينبغي أن تكون آفاق التقدم الانتاجى ومجال تطوير مستوى الانتاجيه وخفض التكلفة فى انتاجها متاحا ، مما يساعد مستقبلا على خفض الاعانة أو إلغاؤها .

ثالثا : ومن ناحية أسلوب منح الدعم ومقداره ، يلاحظ أولا بطء وتمتد اجراءاته ، فمن عرض على اللجان المختلفة والمجالس السلعية والرقابة الصناعية إلى وكالة الوزارة ثم الوزير ، إلى اشتراط موافقة كل من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجيه ووزير الخزانة . وهى إجراءات مطولة يحدرد النظر فى اختصارها وتبسيطها والعمل على وضع قواعد وأسس واضحة تتجمع معايرها ومقاييسها لدى جهة واحدة ولتكن مؤسسة التجارة ثم يكون صرف الاعانة مباشرة من أحد الصندوقين الرئيسيين للقرحين .

وبخصوص تقدير فئات الدعم فإن مايجرى العمل عليه الآن ، أوضاع لاتزال تقسم بالارتجال ولا تقوم على دراسات كافية من جهات متخصصة ، وعلى أن يقوم صندوق موازنة الأسعار الجديد فضلا عن الأجهزة المتخصصة بالنظر انشائها - الجهاز المركزى للأسعار وجهاز تخطيط التجارة الخارجيه - بدور حيوى فى هذا الصدد .

وتجرى عملية تحديد فئات الدعم بصندوق دعم النزول والنسوجات القطنية فى الوقت الحاضر على تحديد تلك الفئات فى بدايه كل موسم على ضوء دراسه مستويات

الأسعار السائدة للاصناف المختلفة بالأسواق العالمية ، كما يتوقف مقدار الاعانة سنويا على حالة الموارد التمويلية المتاحة لدى الصندوق . وتمنح الاعانة عن صادرات الصنف دون تفرقة بين مشروع وآخر من حيث انتاجيته ونفقة انتاجه .

ونرى أنه - فضلا عما أشرنا إليه بشأن ضرورة اجراء الدراسات المسمرية والتكليفية بمعرفة أجهزة متخصصة ذات امكانيات أوفر - ينبغي أن ينسجم تحديد تلك القشات بما يوفر لدى المنتج قدرا من اليقين والثقة ، عن طريق تدبير الموارد الاحتياطية السكافية لمواجهة تذبذبات الأسعار في الأسواق الخارجية . كما ينبغي أن يكون لعامل التكلفة الانتاجية أثره عند منح الاعانة ، فإذا كانت المساواة في تلقى الاعانة بين المشروعات المختلفة دون تفرقة بينها من حيث التكلفة الانتاجية ، تحقق كسبا أوفر للمشروعات الأكثر كفاءة والأقل نفقة ، فإن ذلك يجب أن يصاحبه تمييز من نوع آخر يكون أساسه من ناحية ، تشجيع ومساعدة للمشروعات الناشئة ذات الامكانيات المحدودة بدرجة أكبر من تلك التي تتمتع بحكم وفرة امكانياتها وطول خبرتها بانخفاض في التكلفة ، ومن جهة أخرى بحث الحوافز التشجيعية الخاصة لمن يبرز من المشروعات تقدما ملحوظا في رفع مستوى كفاءته الانتاجية وخفض النفقة منه بعد أخرى . وحيدا لو نظم في هذا الصدد منح مكافأة تشجيعية خاصة للمشروع الذي يبرز تقدما ملحوظا في مجال خفض التكلفة ، على أن توزع المكافأة على العاملين الذين ساهوا في تحقيق ذلك التقدم كل بنسبه جهده وكفاءته .

كما يلاحظ أن قشات الاعانة التي يمنحها صندوق دعم النزول والمنسوجات والتي تدرج في نسب مئوية بحسب « حصة الفزل » ، يتناولها التمديل التدريجي سنة بعد أخرى في اتجاه سليم يقوم على مبدأين : أولها تمييز الصادرات إلى أسواق العملات الحرة بملاوة اضافية بدأت عام ١٩٦٧/٦٦ بنسبه ٧٥٪ من القشات الأصلية عن صادرات الفزل و ١٠٪ عن المنسوجات . وارتفعت تلك النسبه إلى ٢٠٪ منذ



موسم ١٩٦٨/٦٧ حتى الآن . وثانيها هو التدرج بفئات الإعانة الأصلية للنزل نحو الانخفاض مع الاستعداد الجزئي لبعض « التمر » من قاعة الأصناف للمانة ومثال ذلك : (١)

نمرة الصنف	فئة الاعانة			
	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠
١٠	١٦٣٣	١٣٣٧	١٢٣٦	٧٢٢٤
١٢	١٦	١٣٢٤	١١٢٧٩	٧٢٠٧
١٤	١٥٢٥	١٣	١١٢٤٤	٦٢٨٦

وأما بالنسب الأصلية لفئات اعانة المنسوجات فقد ارتفعت بشكل ملحوظ عام ١٩٦٩/٦٨ ثم عادت للاتجاه نحو الانخفاض التدريجي كما يبدو من الأمثلة الآتية :

نمرة الصنف	فئة الاعانة الأصلية			
	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠
٠	١٦٣٣	٢٢٢١	١٩٢٤٥	١١٢٩٧
١٢	١٦	٢٢	١٩٢٣٦	١١٢٩٢
١٣	١٥٢٧٥	٢١٢٨٥	١٩٢٢٣	—

وحيداً لو ارتبط ذلك الإنجاء الذي يسير عليه صندوق دعم النزول والمنسوجات في السنوات الأخيرة ، بفلسفة ثابتة تقوم على اللباذء التالية لسياسة الدعم من

(١) مصدر البيانات صندوق دعم النزول والمنسوجات .

الخفض التدريجي لفئات الإعانة ، مع توقيتها بفترة زمنية تلبي للصناعة خفض تكلفتها الانتاجية وتطوير مواصفات إنتاجها حتى تستثنى عن الإعانة كلية في وقت من الأوقات .

وقد لوحظ انخفاض اعتمادات دعم الصادرات المخصصة للمؤسسة المصرية العامة للنزل والتسيج في المابين الأخيرين ، فبعد أن كانت قد ارتفعت إلى ٨٦٨ مليون عام ١٩٦٨ تناقصت إلى ٥٠٩ مليون عام ١٩٦٩ ثم إلى ٣٦٧ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧<sup>(١)</sup> .

كما يلزم أن يكون من الاعتبارات الأساسية لسياسة الدعم استخدام ميسار للمكون الأجنبي لحساب مايشكله إنتاج السلع من عملات أجنبية كدعم للمستزمات الإنتاج المستوردة ، فإذا لم تكن حصة تصدير الدولة للتجارة بالإعانة كافية لتنطية تكلفتها من النقد الأجنبي ، فإن إعانتها تصبح أمراً يصعب تفسيره أو تبريره . وقد أوصى بضرورة مراعاة الاعتبار للشار إليه - عند تقرير إعانات الدعم - مؤثر الإنتاج الذي انعقد بالقاهرة عام ١٩٦٥ .

ولقد ثبت من خلال بعض الدراسات لحساب المائد الصافي للنقد الأجنبي الناتج عن بعض أوجه نشاط التصدير ، أنه بعد استئزال مايتكلفه بعض السلع من مستزمات الإنتاج المستوردة ، لاتكاد حصة صادرات الصناعة من النقد الأجنبي تغطي ما أنفق على تلك المستزمات . وربما يكون ذلك مما يقلل من الدلالة الحقيقية لمعدلات نمو بعض الصادرات المصرية التي تمنح دعمها<sup>(٢)</sup> .

(١) الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٧٠/١٩٧١ .

(٢) وزارة الخزانة - الادارة العامة للبحوث ،

تطور التجارة الخارجية لـ ج . ع . م خلال الفترة ١٩٥٩/٦٠ - ١٩٦٨/٦٧ مذكرة

بل أن مثل تلك الأوضاع بما تؤدي إليه من خفض أسعار الصادرات — كنتيجة لمنح الإعانات — قد تعكس آثارا غير موافقة على قيمة العملة المحلية فتفضي إلى تدهورها ، كما قد تؤدي إلى تدهور نسبة التبادل الخاصة بالصادرات ، نتيجة يسع للنتائج الصادرة بأسعار أقل مع استيراد السلع للصنوعة من الدول المتقدمة بنفس الأسعار السابقة (١) .

ولانقاس تكلفة النقد الأجنبي لسلع التصدير فقط بقيمة مستلزمات الإنتاج والمواد الخام المستوردة ، بل أن للواد الخام المحلية القابلة للتصدير عند توجيهها للإنتاج المحلي بدلا من تصديرها ، إنما تعتبر نوعا من تكلفة النقد الأجنبي يساوى ما كان يمكن أن يحققه تصديرها من حيلة من تلك العملات .

وقد ثبت من احتساب سعر تصدير للتر من بعض الأقمشة الشعبية للأسواق الخارجية ، أنه يقل عن سعر تصدير القطن الخام المحلي الذي استعمل في إنتاجه ، فيما لو صدر بمحاله الأولية دون تصنيع . وفي هذا ما يدعو في نظر البعض إلى توجيه منح إعانات الدعم إلى صناعات أخرى قد تحقق إعانتها نفعاً أكثر للاقتصاد القومي (٢) .

وأخيرا : فإن إطلاق منح إعانات الدعم لصادرات بعض المنتجات دون تحديد لمدى زمني مناسب ، يعتبر من المظاهر الضارة لنظام دعم الصادرات ، وهو ما يدعو معه انعدام وجود سياسة واضحة لنظام أو تخطيط معلوم يصاحبه متابعة هادفة لذلك النظام .

ولست هنا جدد بيان أهمية مبدأ توقيت الإعانة من الناحية النظرية ، فهو قدم قدم نظرية الحماية في السياسة التجارية . . . وليكن للشككة . . . يمكن من الناحية العملية في

E. Kung. S. Callon. op. cit. —

(١) :

(٢) رأى الدكتور عبد الرازق حسن صناديق دعم الصادرات — المرحم السابق .

ظاهرة التصاعد المستمر لمبالغ دعم الصادرات ، على وجه يجعل من استمرار تحميل ميزانية الدولة بذلك المبالغ ، ثمرة تستنزف الفائض الذى تمهقه وحدات القطاع العام . وهو ما يتطلب ضرورة السارعة إلى تقييم الموقف ، بهدف العمل على تحسين الاقتصاديات لإنتاج السلع التى تحصل على دعم والوصول بالاعانة إلى أقل حد ممكن مع توفير قدر من الانتاج التصديرى بنائد اقتصادى مجز . إذ أنه بدون ذلك يمكن أن تنقلب سياسة الدعم إلى عقبة فى سبيل تقدم الصناعة ، مما يؤدى إليه تواكل اللشولين فى وحدات الانتاج دون توافر الحافز لديهم على خفض تكلفة الانتاج والأسعار . هذا فضلا عما تحمله الاعانات لميزانية الدولة من أعباء تقتطع من الموارد السيادية فتؤثر على إمكاناتها فى الانفاق العام بوجوده المتعددة (١) .

فخطورة الاتجاه المذكور هو فيما يمكن أن يؤدى إليه بوضعه الراهن إلى جعل الدعم هو للبدأ العام الذى يطبق على المشروعات التى تبشر نشاط التصدير ، ولا يخفى أن ذلك يمثل تكاليف يقع عبؤها على أفراد المجتمع ، هذا بالإضافة إلى أن عدم وجود أفراد المجتمع . هذا سياسة واضحة للدعم قد يترك المجال مفتوحا لتدهور الانتاجية (٢) . وتوجه سياسة الموازنة العامة للدولة فى الوقت الحاضر إلى تخفيض أعباء الخزانة العامة من المبالغ المخصصة لدعم الصادرات ، عن طريق الدعوة لأعداد الدراسات الاقتصادية لوضع الأسس اللازمة لحدس أرقام الاعانات والعمل على تدعيم اقتصاديات هذه الصناعات ، بزيادة إمكاناتها التصديرية من خلال رفع كفاءتها الانتاجية بالقدر الذى يمكنها من امتصاص قيمة الدعم وتقليل حاجتها إليه تدريجيا (٣) .

---

(١) دعم الصادرات فى ج . ح . م . — دراسة بالاهرام الاقتصادى — مارس ١٩٧٠

عدد ٣٥٠ .

(٢) دكتور طلعت عبد الملك ، تقرير الموقف التصديرى ، سلسلة دراسات المعهد التومى للإدارة العليا ، رقم ٣٨ ، عام ١٩٦٦ .

(٣) تصريح لمصطفى مشكوك بوزارة الخزانة — جريدة الجمهورية فى ٧١ يوليو —

١٩٧٠ ص ٤ .

ويبنى دائماً مراعاة التدرج في تطبيق مبدأ توقيت إعانة التصدير ، تمهيدا لانائها ، كما يحسن توفير العلم مقدما لدى المتجدين والمصددين عن المدى الزمني لمنح الإعانة وعن نظام التدرج في تخفيضها . ويبنى بوجه عام تنظيم متابعة تقييم نظم إعانات التصدير أولا بأول لتحقيق ملاءمتها على الدوام مع الظروف المتغيرة للانتاج المحلي وأحوال السوق الخارجية (١) .

وقد تضمنت توصيات مؤتمر القاهرة لتنظيم وإدارة الانتاج المنعقد في فبراير ١٩٦٩ ضرورة العمل مستقبلا على الحد من اللجوء الى دعم الصادرات ، مع وضع برنامج زمني لتخفيض إعانات التصدير تدريجيا ، والاهتمام بعلاج الأسباب التي تدمر أصلا إلى منح تلك الإعانات .

#### خفض أعباء التكلفة وأعباء عناصر الانتاج التصديري :

يتطلب تحسين المركز التنافسي لصادرات أي بلد أن يوضع في مكان الاعتبار من سياسة تنمية الصادرات العمل على البيع بأسعار تنافسية ، والدأب على تخفيض نفقة إنتاج الوحدة المنتجة من السلامة التصديرية إلى أدنى حد ممكن ، من طريق زيادة الانتاجية في كل من الانتاج الزراعي والصناعي بتطوير فنون الانتاج وأساليبه (٢) .

ولقد كانت مشكلة التكلفة الإنتاجية لسلع التصدير الوطنية وارتفاع أعبائها المحلية على وجه ي فوق قدرتها على الانطلاق - في خضم المنافسة العالمية -

---

C.N.U.C.E.D , Encouragement aux Exportations (١)  
Industrielle, 1970 p. 13.

وكذلك محمد عيسى زكي، التصدير : مفكلاته ومعضله . بحث مقدم لمؤتمر تنظيم وإدارة الانتاج والتصدير - فبراير ١٩٦٩ .

A. Meizels, Exports and Econ. G , op. cit., p. 270; (٢)  
U.N.I.D.O., Industrial Dev., op. cit, p. 133.

إلى أحوال التصدير المختلفة ، ولا تزال ، هي حجر الزاوية في قضية تنمية الصادرات بجمهورية مصر العربية .

وقد كان خير تصوير لذلك هو ما قرره نائب رئيس الوزراء لشئون الصناعة - عام ١٩٦٦ في بيانه الافتتاحي لمؤتمر دراسات تنمية الصادرات الذي نظمه المعهد القومي للإدارة العليا في العام المذكور - حيناً أوضح أن من أهم أسباب قصور القدرة التنافسية للسلع للصنعة المصنوعة ارتفاع تكلفتها الإنتاجية بالنسبة لميلاتها في الخارج وأن أهم عناصر الزيادة في التكلفة يرجع لأعباء التمويل والفوائد والقروض الأجنبية والقروض المحلية ، وبمركز ينفذ الاتفاق على الوحدات الإنتاجية أيضاً في مجال تمويل النشاط الجاري لدورة الإنتاجية . هذا بالإضافة إلى زيادة التكلفة الناتجة عن نقص الخبرة والمعرفة الفنية اللازمة لدى العمال ووجود فائض في العمالة والإدارة العليا يزيد عن الاحتياجات الحقيقية للإنتاج . وهي جميعاً أعباء تؤدي إضافتها لتكلفة الإنتاج الصناعي عندنا إلى عجز ذلك الإنتاج عن منافسة السلع للتب في الأسواق الخارجية . وهي أوضاع يجب العمل بكل الوسائل الممكنة على تلفيها في خططنا للقبه ، وليس من التصور بطبيعة الحال أن نستمر في منح دعم على الدوام لبعض الشركات الصناعية بينما تظل تكلفة إنتاجها غير قادر على المنافسة . وتجنب للشكلة بصفة خاصة بالنسبة للمنتجات التي تدخل كسلع وسيطة في إنتاج سلع أخرى مثل المنتجات المدية . إذ يتبع عن ارتفاع أسعارها ، ارتفاع تكلفة إنتاج السلع النهائية مثل منتجات الصناعات الهندسية (١) .

وللدول المتخلفة وسائلها المديدة التي تستخدمها لتخفيض عناصر التكلفة في الإنتاج التصديري . إذ تلجأ الدول للتقدمه والتأنيه على السواء إلى وسائل تخفيض

---

(١) دكتور مصطفى خليل ، موقف الصادرات بين الخططين الأول والثاني دراسات مؤتمر

« تنمية الصادرات » جامعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا ، ١٩٦٦ .

المضارب ومنح التسهيلات الائتمانية لتحويل الصادرات إلى جانب الإعفاءات الجمركية وخفض تعريفات النقل البري والبحري والجوى للصادرات (١).

أما في جمهورية مصر العربية ، فهنا عدا ما تمتع به بعض المواد المستوردة من نظم السياح المؤقت ورد الرسم Drawback فان عناصر الإنتاج المختلفة لها أهمية في الإنتاج التصديري ، لا تمتع بمزايا تذكر ، في مقام العمل على انعاش النشاط التصديري وخفض عناصر التكلفة لساح التصدير المختلفة . وبذلك يقساوى الإنتاج للتصدير مع باقي قطاعات الإنتاج المحلي في تقاسم عناصر الإنتاج المختلفة والتنافس عليها ، هذا على عكس الحال في العديد من الدول التي تلتهت إلى أهمية وسائل تشجيع الصادرات عن طريق تمييز الإنتاج التصديري بمعاملة خاصة سواء من حيث إهدامه برؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات أو تخفيض أسعار باقي عناصر الإنتاج أو منح الإعفاءات والتخفيضات الضريبية للدخل المتولد عن نشاط التصدير ، وإعلاء ما يخص لأغراض انعاش الصادرات وترويجها وفتح أسواق جديدة لها .

ففي مجال رأس المال ، يؤدي تشجيع الاستثمار في صناعات التصدير نفس

الدور الذي تؤديه الإعانات المباشرة للصادرات . بل وتتم سياسة التشجيع المذكورة بما يمكن أن تنجم من أولوية لتلك الصناعات التصديرية الأكثر إحتياجاً لنقص رأس المال . وتجعل أهمية ذلك لدى الدول تنمية صنعة خاصة ، حيث يؤدي تقييم العملة بأكثر من قيمتها الحقيقية إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي إلى صعوبة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لصناعات التصدير . ويقتضى السياسة المذكورة تدخل الحكومات على التوسيع في الاقتراض للاستثمار في صناعات التصدير بأسعار فائدة تقل

M. Schnebli, 'Promotion des Exportations à l' Echelon (١) Gouvernemental ( Conférences. Sur la Promotion des Export., E.A.T.T. 1967, p. 382.

بشكل ملحوظ عن الأسعار السائدة ومن قبيل ذلك ما فعلته أستراليا عام ١٩٦٢  
من قيام بنوكها التجارية للكبرى بفتح حسابات خاصة للاعراض بالأجل لبض  
الاتفاقات الرأسمالية لتمويل الإنتاج التصديري .

كما تقرر بعض الحكومات تخفيضات المالية والتضريبية لتشجيع استخدام  
رأس المال في الاستثمار لترض التصدير ، كما هو الحال في فرنسا واليابان  
وسويسرا (١) .

وفي جانب عنصر العمل ، يعاني الإنتاج التصديري لدينا من تلك الظاهرة  
الشائعة التي تسود لقطاعا الصناعى ، وهى ارتفاع لتكلفة بسبب تراكم طاقه فائضة  
من العمال تزيد عن الحاجة الفعلية للإنتاج. مما يشكل عبئا على نفقة الأجور ، ليقابه  
عمل منتج .

وتسبب ضغوط بعض القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الوقت الحالى  
والخارج مستويات الأجور دون نظرائه ارتباط مستوى الأجور بالاتاجية الحقيقية.  
ومن ذلك ما تمارسه التشكيلات النقابية وما يسميه اتساع حجم القطاع العام واتجاهات  
التعليم والمهالة المتزايدة .. الخ .

ويؤدى هذا الانحياز إلى فقدان أهم ميزة نسبية متوافرة لدينا — في مجال التحكم  
في مستوى التكاليف — وهى ميزة الانخفاض النسبى لمستويات الأجور ، تلك الميزة

---

C.N.U.C.E.D., Encouragements aux Exportations., 1970(١)  
p. 21.

كذلك تساهم السلطات الرسمية في بعض الدول في منح الضمان للاتيان التصديري  
Assurance Credit d'Exportation طويل ومتوسط الأجل لتسهيل تصدير السلع  
الرأسمالية ، وتعتبر إعادة المضم التي يقوم بها البنك المركزى للاتيان الممنوح لمصادر من  
جانب البنوك التجارية بمثابة إمانة غير مباشرة لمصادر تداول الفرق بين سعر الفائدة السائد في  
السوق والسعر الممنوح به الاتيان .



لقد يمكن أن يعوض عن طريقها ما يسببه ارتفاع تكلفة رأس المال للوحدة ، إذا  
عُتِنا مجازاة مستويات التكلفة للسلع المنافسة بالخارج . ذلك لأن سياسة الأجور عندما  
تحتاج إلى تخطيط يتجه بها إلى خدمة أهداف تنمية الصادرات فلا كان تخفيض الأجور  
من الأمور المتعددة لإضراره بالخوارج ، فانه من الممكن إجراء تمييز فيها يتمشى مع  
أهداف التنمية وصفة خاصة هدف إنعاش الصناعات التصديرية ، مع التزام قاعدة  
تنظيم ارتفاع الأجور بمعدل أقل قليلا عن معدل نمو الانتاجية <sup>(١)</sup>.

كما يمكن التنبؤ على مشكلة ارتفاع تكلفة الأجور في صناعات التصدير عن  
طريق تحسين إنتاجية العامل من خلال التوسع الرأسي في بعض المصانع القائمة .  
واستخدام العمالة الفائضة في الصناعات الموجودة ، بالتوسعات التي يمكن إضافتها  
كاستعداد لنفس الوحدات الإنتاجية القائمة ، بدلا من تعيين عدد جديد من العمال فيها <sup>(٢)</sup>.

وهي أي حال فإن موضوع العمل على الاستفادة قدر ما يمكن من انخفاض  
الأجور ، في مجال اختيار الصناعات التصديرية ، يجب أن ينال عندنا ما يكفي من الدراسة  
والبحث . وعلينا بالتتابع ما ينصح به J. Hicks <sup>(٣)</sup> من استغلال أنواع اللهايات  
والخبرات المتوافرة أصلا لدى السكان ، والتعرف على كيفية تجويل ما يمكن تحويله  
منها إلى فروع الإنتاج التصديري التي تتاح أمامها فرصة المنافسة بالأسواق الخارجية.

كما تتطلب سياسة خفض التكلفة للسلع التصديرية مراعاة إزالة أثر التباد  
والضرائب المفروضة على ممدات والانتاج المواد الخام - وخاصة المستورد منها -

---

(١) دكتور احمد فؤاد شريف - تخطيط تنمية الصادرات - بحث دراسات مؤتمر تنمية  
الصادرات - المعهد القومي للإدارة العليا - ١٩٦٦ ص ٥٦٤ .

(٢) بيان الدكتور مصطفى خليل - المرجع السابق ص ٦٨ .

(٣) J. Hicks, International Trade: The Long View, 1963.

(عاشرة البناء المركزي المصري ، ١٩٦٣ ، ص ٢٩ )

كما يدخل في إنتاج سلع التصدير. ومن ذلك مثلا ما يخص من إعانات لسلع التصدير المصنوعة بقصد ترويجها عن الأثر الجانبي السلبي الذي يسببه فرض ضرائب جمركية عن عناصر الإنتاج المستوردة من الخارج. حيث يتطلب الأمر في تلك الحالة أن يتناسب مقدار الإعانة مع فئات الترميم المطبقة على تلك العناصر وبحسب نسبة مساهمتها في إنتاج السلعة التصديرية، ويرجع البعض أفضلية نظام الإعانات المباشرة المذكورة على نظم التناقص المؤقت والدورباك والناتج الصناعي الجرة، بالنظر لما تتطلبه الأخيرة من إجراءات مطولة وما يلاقيه تطبيقها من صعوبات إدارية، فضلا عن شعور المصدر أو المنتج حيالها بعدم التيقن.

كذلك فإنه في حالة خضوع المواد المستوردة للتفتيش أو التخزين المكثف، يتسبب أن تمنح لإحتياجات صناعات التصدير منها - استثناء - تراجيخ خاصة - كما هو متبع في الهند - وفي حالة ما إذا كانت بعض المواد الداخلة في إنتاج السلع التصديرية تباع حاليا بسعر أعلى من سعر تصديرها، فإنه يمكن ترويج المصدرين عن ذلك بطريق الإعانة، مع تمويل منح تلك الإعانة من حصيلته الدري المتحقق من المبيعات المحلية للمواد الأولية (١).

كذلك فإن استخدام سياسة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية في مجال خفض الأعباء المالية على الإنتاج التصديري، يمكن أن تكون أداة فعالة في تنمية الصادرات وتدعيم قدرتها التنافسية في السوق الدولية للتغلب على التبعثر والنوعى. وتطبق تلك الإعفاءات والتخفيضات على أنواع مختلفة من الضرائب غير المباشرة. وهذه الضرائب إما أن تكون مفروعة أصلا على قيمة الإنتاج أو على المبيعات من السلعة، أي على الاستهلاك وغالبا ما تكون فئات تلك الضرائب مرتفعة وخاصة على السلع الكيماوية

ومثالها ضريبة الانتاج التي تفرض في كثير من الدول على المنتجات البترولية والكحولية . والاعفاءات والتخفيضات التي تقرر في شأن ضرائب الانتاج التي تجبي دفعة واحدة والتي تتميز بسهولة تطبيقها . اما الاعفاءات من ضرائب الاستهلاك - حيث تسلم على الضريبة على السلعة عند تداولها - فيصعب اجتساب ما يجب وده من الضريبة عند تصدير السلعة ، لذلك تنبر بعض الدول على تفرير فترات متوسطة محكية لرد الضرائب على كل مجموعه سلبية معينة (١) .

وفي مجال الضرائب على الدخل ، تقرر كثير من الدول الإعفاءات التكبلة أو الجزئية من الضرائب المستعقة على الدخل من أرباح النشاط التصديري كالتسليم من الوعاء الضريبي بعض الاتفاقات الموجهة لتمية الصادرات ، كذلك يسمح لمصروعات الصناعات التصديرية بتكوين أرصدة اجتياطي معفاء من الضريبة . وتتمتع بعض الإعفاءات المالية المؤقتة لمصروعات الانتاج التصديري الناشئة لمساعدتها على الوقوف في مجال المنافسة .

ومن التخفيضات الضريبية التي تقرر لنشاط التصدير ما يتوقف على حجم الدخل أو مقدار الأرباح المتحققة من التصدير كما هو الحال في الأرجنتين واليابان وجمهورية الصين والهند وغيرها . ومنها ما يتوقف على معدل تزايد الدخل التحقق من التصدير كالنظام المطبق في نيوزيلانده .

---

(١) ومن أمثلة تطبيقات الاعفاءات والتخفيضات الضريبية عن رسوم وضرائب الانتاج والمبيعات ، ما يجري عليه العمل في الهند من إعفاء الصادرات من الضرائب على المبيعات *Impôts sur le vent* ورد رسوم الانتاج *Droits d'accès* عن المواد الداخلة في انتاج منظم التصدير . فضلا عن التخفيضات التي تتمتع بها بعض المواد الداخلة في الانتاج كالسكر وغزل القطن والورق . كذلك تطبق نزايما مقابله لتجميع الصادرات في كل من اليابان وايرلندا وباكستان والبرازيل وسويسرا والمملكة المتحدة . . . الخ .

وفي مجال الضرائب الاخرى المختلفة، تمنح بعض الدول الإعفاءات والتخفيضات في تطبيق الضرائب على المرتبات والأجور والضرائب العقارية والضرائب على المبادلات المالية والضرائب على القيمة المضافة ، مما يمكن أن يكون له أثره الفعال في تشجيع الصادرات عن طريق تخفيض الأعباء المالية على الصديرين . والأمثلة عديدة لذلك فها اتبعته بعض الدول كاستراليا والبرازيل وشيلي والمانيا الاتحادية واليونان (١) .

وفي ج . م . ع . لم يحظ النشاط التصديري بعد بمثل ما يحظى به مثله في نظم العديد من البلاد الأخرى ، وخاصة في مجال تسهيلات رأس المال وعلاج أثر ارتفاع أثمان عناصر التكلفة الإنتاجية والأعباء المالية المختلفة ، والإعفاءات والتخفيضات الضريبية المتعددة الأشكال والأنواع، وغير ذلك من الوسائل المستخدمة في البلاد المذكورة لإنعاش الإنتاج التصديري وتنمية الصادرات .

فما عدا نظم السماح المؤقت ورد الرسوم والمناطق الحرة التي يقررها القانون الجمركي في ج . م . ع للمواد والأدوات المستوردة لفرض إعادة تصديرها بعد التصنيع - مما سيرد بيانه في البحث المقبل - تقتصر الإعفاءات المقررة للتخفيف من أعباء الضرائب المحلية على المواد والمنتجات المصدرة على ما تقرر من إعفاء السلع للنتيجة محليا ، مما يفرض عليها من ضريبة إنتاج إذا تمت إجراءات التصدير تحت رقابة مصلحة الجمارك خلال سنة من وقت صرف السلفة من المصنع ، مع استيفاء الاشتراطات التي تقررهما المصلحة المذكورة . وكذا جواز رد الضرائب الانتاج التي يكون قد تم تحصيلها بالفعل على ما يصدر من تلك السلع (٢) .

---

(١) CNUCED. Encouragements aux Exp. op. cit, p. 35-45

(٢) قرار وزير الخزانة رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ ، مادة ١٠٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

مرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ ، قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ ،

مرسوم بقانون ٢٢٣ لسنة ١٩٥٢ .. الخ .

كما أعفيت المنشآت التجارية والصناعية في المناطق الحرة من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على صافي أرباحها الناتجة من مبيعاتها خارج ج.م.ع.، وكذا من الضريبة على القيمة المضافة، وذلك بشرط أن تكون لدى تلك المنشآت حسابات منتظمة تعتمد عليها مصلحة الضرائب<sup>(١)</sup>.

كذلك كان من التسهيلات التي تقرر إتاحتها لوحدات القطاع العام في مجال تحصيل ورد ضرائب الانتاج المحصلة عن التزول للصدر بحالته والداخل في انتاج للمنسوجات الصادرة، ما تقرر عام ١٩٦٩ من جواز إجراء للقائمة بين إجمالي الضريبة المستحقة على التزول المنتج وما يقابل الضريبة على التزول الصادرة<sup>(٢)</sup>.

ولا يزال المشكل الضريبي العام عندنا - كما نرى - في حاجة إلى التعديل بإدخال الكثير من نظم الإعفاءات والتخفيضات المأذنة لتشجيع الانتاج التصديري وتنبه نشاط الصادرات بوجه عام.

وقد ورد ضمن توصيات مؤتمر تنظيم وإدارة الانتاج المنعقد في فبراير ١٩٦٩ الدعوة للعمل على تحديد تكلفة الصادرات من طريق إعطائها من بعض آثار السلطان السيادي للدولة في فرض الضرائب والرسوم المختلفة.

### المبحث الثالث

#### وسائل مواجهة عوامل للقائمة المصرية الخارجية

ونتناول في هذا البحث وسائل علاج إثر ارتفاع عوامل التكلفة الخاصة بعناصر الإنتاج المستوردة الداخلة في إنتاج سلع التصدير، ووسائل التحكم في أسعار عمله فيما يتصل بتأثيرها على أثمان الصادرات.

(١) مادة ٩٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣.

(٢) قرار الإدارة العامة للجمارك في ١٨/٥/١٩٦٩.

نقسم دراستنا في هذا المبحث إلى :-

- وسائل التعريفه الجركيه .
- الرقابة على الصرف .

### وسائل التعريفه الجركيه :

أصبح لسياسة التعريفه الجركيه أهميتها القصوى في نطاق السياسات التجارية التي تلعب دورا حيويا في مراحل التنمية الإقتصادية . وتستخدم سياسة التعريفه الجركيه بالبلاد النامية بسفء رئيسية لتشجيع الإنتاج المحلي عن طريق إعفاء المواد الأولية ومعدات الإنتاج اللازمة له والحد من الواردات المنافسة لتلك الانتاج ، إلا أنه لوحظ أن ذلك الاتجاه بمفرده يؤدي فقط إلى فتح تلك للسوق التي تنتج البضوق المحلية دون تلك التي تنتج لأغراض التصدير ، وذلك بسبب ما يمدتحتاجه الأخير من الوازم التقنية أخرى كالأجزاء الملتصقة والمواد التغليف والتبقيق بما لا يتوافر محليا ، فضلا عن اختلاف ظروف السوق المحلي عن ظروف السوق الخارجية وما يسوء الأخيرة من منافسة قوية ، وهو ما قد ينتج عنه عجز الإنتاج التصديري المحلي عن منافسة مثيله بالخارج .

وهذا هو ما يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في بعض أوضاع التعريفات الجركيه بالدول النامية على وجه يكفل التوفيق بين امكانيات الإنتاج المحلي للصناعات المختلفة - وخاصة صناعات التصدير - وجو المنافسة الخارجية بالأسواق العالمية <sup>(١)</sup> . ومن أجل ذلك لجأت كثير من الدول إلى أنظمتها الرسوم الجركيه والتجاري مؤقت . وللتأطيق

---

F. Liebich, Les Mesures de Politique Commerciale. et (١) leur Effet tant sur les Echanges que le Developpement Industriel ( Conférences sur la Promotion des Exp., op. cit. ).

الحرة . وأخذت ج.م.ع. بالنظم المذكورة على ما سطره بإيجاز فيما يلي :

نظام رد الرسوم « الدروباك » Drawback .

يقضى القانون الجمركي<sup>(١)</sup> برّد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك من اللواد الأجنبية التي استخدمت في صناعة للتجهات المحلية عند إعادة تصديرها . إذا تم ذلك خلال سنة من تاريخ سداد الضرائب ( يجوز مدها بقدرار من وزير الخزانة ) بشرط إثبات دخول اللواد المستوردة في إنتاج الصنوعات المصدرة . وتعين للصنوعات التي ترد عنها الضرائب واللواد التي تدخلها والشروط اللازمة بقدرار من وزير الخزانة . ويجوز عند تعذر التعرّف على اللواد المستوردة لتغير معالمها نتيجة العمليات الصناعية ، الاكتفاء بأن تكون للتجهات المصدرة مما يدخل في صنعا عادة الأصناف التي تم استيرادها .

ولاشك فيما يؤدي إليه نظام الدروباك من إزالة أو تخفيف الأثر السلبى لضرائب الجمركية على اللواد المستوردة الداخلة في إنتاج سلع التصدير . وتأخذ الكثير من الدول ذات النشاط التصديري الناجح بنظم متطورة للدروباك ، هذا لو اقتبسنا منها ما ساعدنا على تطوير استخدام أسلوب رد الرسوم ليكون من الأدوات الفعالة في تنشيط وتيسير الصادرات<sup>(٢)</sup> .

(١) الفصل السابع من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

(٢) هي : اليابان ، مالا ، حيث يجري نظام الدروباك المسؤل به . والمعدل في عام ١٩٦٥

باختصاص بمبالغ الرسوم الواجب ودعا على كل سلعة معروفة بخصب العمليات التصنيعية التي تجري عليها ، ويوجه تقدير مسبق لقياسات المبالغ الواجب زدها من الرسوم من الميزان الأولي للمعاملة وهذا التقدير يحسب مقدما على ضوء الصادرات الفعلية . من تلك التجهات مقسمة على خمس مجموعات رئيسية . وعند اعتماد التصدير ترد الضرائب على أساس القائمة المشار إليها بموجب قرار من السلطات الجمركية . ويبلغ عدد السلع التصديرية المتمتعة بالدروباك في اليابان ٦٨ سلعة . ولد تم تبسيط إجراءات ود الضريبة وأختصار خطواتها بموجب النظام المعدل المائل الإشارة إليه .

### السماح المؤقت : Admission Temporaire

وتتميز نظام السماح المؤقت ، بتلافى ما ينشأ عن تطبيق نظام الدروبالك من صعوبات عملية ناشئة عن تعدد مراحل الإنتاج أحيانا إلى درجة تحول دون الاتصال إلى تحديد دقيق للبالغ الواجب ردها ، فضلا عما تستلزمه إجراءات استرداد الضرائب من وقت قد يطول ، على وجه يقلل من مقدار الحافز التشجيعي لدى المصدرين من وراء تمتعهم بهذا النظام .

وقد طبق نظام السماح المؤقت في جمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٥٢<sup>(١)</sup> ولكن النظام بدأ متشرا محدود الأثر نتيجة لبعض القيود والاشتراطات التي فرضها ، مما دعا إلى تطويره بقوانين لاحقة . إلى أن صدر قانون الجمارك رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ والقرارات الوزارية المنفذة له ، ففضت أحكام السماح المؤقت بالقانون للذكور ، بالاعفاء المؤقت من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم عن المواد الأولية المستوردة بقصد تصنيعها في البلاد ، وكذا الأصناف المستوردة لأجل إصلاحها أو تكملة صنعها ، واعتبرت القانون تسليم ضمان مصرفي بقيمة الضرائب والرسوم ، وانتهاء التصدير خلال سنة من تاريخ الاستيراد مع جواز مد المدة بقرار

== وفي هذه تقسم السلع التي تتمتع بالدروبالك إلى قسمين : أحدهما يتمتع برد ٩٨ ٪ من الضرائب المحصلة والآخر يتمتع برد كامل الضريبة . ومن السلع ما يرد عنه الضريبة بفئات محددة ومنها ما يوقف رد الضريبة عنه هل ضسوه اصحاب بمله المطلوب رده من كافة المنتجين والمصدرين ( ويبلغ عدد الأخير ٢٦٥ سلعة ) وبالإضافة لسلع التصديرية المقررد الضريبة عنها يمكن لأي مصدر أن يعرض أمر استرداد ما سدده من ضرائب عن أى مواد أخرى تدخل في إنتاج سلع التصدير . وغير ذلك من أمثلة نظم الدروبالك المتطورة الكثير كما هو الحال في كندا والارجنتين وسيلان والمكسيك و"باكستان والمملكة المتحدة ويوغوسلافيا .

( CNUCED., Encour. aux Export., op. cit., p. 47 )



من وزير الخزانة . واعفى القانون المواد والأصناف المذكورة من الحصول على تراخيص الاستيراد وتراخيص التصدير . وقضى باختصاص وزير الخزانة بالاشتراك مع وزير الصناعة بتعيين الأصناف والمواد التي يسرى عليها النظام ، كما قرر أنه في حالة تقدير معالم المادة المستوردة نتيجة العمليات الصناعية التي تمت عليها يمكن النظر في الاكتفاء بأن تكون المنتجات المصدرة مما يدخل في ضمنها عادة الأصناف المستوردة<sup>(١)</sup> .

وقررت وزارة الخزانة إعفاء البضائع الواردة إلى المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها والخاصة لنظام السماح المؤقت من التأمين النقدي أو الضمان المصرفي والاكتفاء بتعهد من المؤسسة بضمانها لسداد الضرائب والرسوم على ما يتخلف تصديره بالخالفة لأحكام ذلك النظام<sup>(٢)</sup> كما قررت وزارة الخزانة تفويض مدير عام الجمارك في الموافقة على إطالة مدة السنة اللازمة لإعادة للتصدير<sup>(٣)</sup> . وتقرر كذلك سريان نظام السماح المؤقت على ما تستورده شركات مصانع القطاع الخاص بحسب الحصول مقدما على موافقة مصلحة الرقابة الصناعية وإدارة النقد ، مع إيداع تأمين أو ضمان مصرفي بقيمة الضرائب المستحقة<sup>(٤)</sup> .

على أنه قد لوحظ أن تطبيق نظام السماح المؤقت في ج.م.ع لا يزال يجري حتى الآن في نطاق محدود نسبيا ، ويرجع ذلك إلى أن أحكامه لم تكن منذ بداية تطبيقه تتسم بالمرونة الكافية ، مما استدعى تطويرها مع الزمن كما أن إجراءاته لا تزال تحتاج للزيادة من التبسيط ، يضاف إلى ذلك أن وحدات القطاع العام وقد شغلها المشاكل التنظيمية لتطوير أوضاعها في ظل مرحلة التحول الاقتصادي ، لم

---

(١) الفصل الخامس من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

(٢) قرار وزارة الخزانة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ .

(٣) قرار وزارة الخزانة ١٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

(٤) قرار وزير الخزانة ٧٧ لسنة ١٩٦٧ .

توجه العناية الكافية في الفترة الماضية لإستغلال إمكانيات تطبيق نظام السماح المؤقت بما يتطلبه ذلك من دراسات ، وهي أمور ينبغي العمل على حثارتها في الفترة المقبلة ، بتوجيه الجهود اللازمة للاستفادة من إمكانيات تطبيق النظام المذكور إلى أقصى حدود ممكنة من أجل تنمية صادراتنا ، على أن يوضع ذلك ضمن برنامج مدروس في إطار الخطط الإنتاجية ، كما يحتاج تطبيق النظام في نطاق القطاع الخاص ، لقيام البنوك التجارية ب توفير الامكانيات المادية اللازمة للقطاع المذكور ، فضلا عن الجورة الضرورية لتعامل مع الأسواق الخارجية . وذلك عن طريق ما يمكن أن تمنحه تلك البنوك من التسهيلات المصرفية والمساهمة في التمويل ، ووضع خبراتها الفنية وإعلامها بمراحلها في الخارج في خدمة القطاع المذكور .

كما يجب النظر في امكان التجاوز عن شرط الإيداع تأمين نقدي أو ضمان مصرفي بقيمة الضرائب الجزئية المستحقة ، وذلك في الحالات التي يكون فيها المالك المالي للشقة القطاع الخاص مليئا ، أو النظر في الاكتفاء بتغطية الضمان لنسبة معينة من قيمة الضرائب المستحقة .

وفي مجال إستفادة الحرفيين من نظام السماح المؤقت ، ينظر البعض أن تقوم الهيئة العامة للتنمية الصناعات الحرفية التي أنشئت في أواخر عام ١٩٦٩ بتقديم التسهيلات اللازمة للحرفيين بالتطبيق لنظام السماح المؤقت عن طريق تنظيم عمليات استيراد المسود اللازمة لإنتاج من الحرفاء والإشراف على تصنيعها وإعادة تصديرها (١) .

وفي نظم السماح المؤقت المتطورة يعض الدول المتقدمة ما يدعوننا للنظر في استحداث ما تضمنته من مزايا لإدخاله على النظام المذكور عندنا . من ذلك مثلا

---

(١) بنك بور سعيد - المجلة الاقتصادية - نظام السماح المؤقت ودوره في تنمية الصادرات - دراسة خاصة - عدد أبريل / شباط ١٩٧٥ ص ٨٠ - ٩٠ .

ما يتضمنه النظام الفرنسى من جواز تطبيق السماح المؤقت على البضائع المستوردة التى تخضع لعمليات تصنيع متعاقبة تتم بمرقعة منشآت مختلفة . وجواز تصدير بديل مصنع من غير المواد المستوردة، متى كان تصنيعه قد تم من مواد معادلة للمواد المستوردة من الناحيتين الفنية والحكومية . وكذا جواز إتمام إعادة التصدير بالتطبيق لنظام السماح المؤقت مع استخدام مواد بديلة لتلك المواد المستوردة المنتهية بالاعفاء ، فى حالة وصول المواد الأخيرة فى تاريخ لاحق إذا ما استدعى ذلك تنفيذ صفقات عاجلة للخارج (١) .

ونرى أن استخدام نظام السماح المؤقت مع تطويره وتبسيط إجراءاته ، ما يمكن أن يقوم بمساعدة فعالة فى إضفاء صناعات التصدير وخاصة فى مجال مواد التغليف والتعبئة . ويتوقف الأمر إلى حد كبير على سعى وحدات القطاع العام والمؤسسات العامة إلى تنظيم الاستفادة منه مع الالتزام بأحكامه حتى تستغل التيسيرات التى يتيحها لتحقيق الصالح العام ، مع توفير الامكانيات التمويلية والفنية اللازمة لتسريع الاستفادة منه فى نطاق القطاع الخاص .

#### نظام المناطق الحرة :

يتميز نظام المناطق الحرة على غيره من نظم تنشيط التجارة التى تهدف إلى تحرير حركة السلع من أعباء الضريبة الجمركية وقيودها - كنظم السماح المؤقت والدورباك والترانزيت والإيداع . . . الخ - وذلك بالنظر لارتباط تطبيق النظم المذكورة بالأجراءات والقيود الجمركية كمداد الضرائب ثم ردها فى حالة الدورباك وعرض المراجعة والرقابة الجمركية فى النظم الأخرى المذكورة . فى حين يسمح نظام المناطق الحرة بحرية تبادل السلع داخل المنطقة وإقامة الصناعات الخفيفة والصناعات

التجميع . . . . الخ مما يخلق رواجاً كبيراً للمطقة ويوفر للدولة فرص الحصول على إيرادات وفيرة متنوعة من العملات الأجنبية .

ويقضى نظام المناطق الحرة في ج.م.ع<sup>(١)</sup> بمحوzan إنشاء المناطق الحرة في موانئ وبلاد الجبلية بقرار من وزير الخزانة ويكون شغلها بإراخيص من مصلحة الجمارك يعتمد من الوزير . والعمليات التي يرخص بها في تلك المناطق هي : تخزين البضائع العابرة وكذا البضائع الوطنية ، وإجراء عمليات الفرز والتنظيف والحلط والنزج - ولو بمواد محلية - وإعادة التهيئة ، وكذا إجراء تجميع وتجهيز وإصلاح وسائل النقل المختلفة أو إجراء أية عمليات صناعية أخرى يمكن أن تحقق نفعاً من مزاي المناطق الحرة بالاستفادة من موقع البلاد الجغرافي . وتغنى السلع الأجنبية التي ترد للمناطق الحرة وكذا الآلات والمعدات المستوردة المنشأتها من الخضوع للإجراءات الجمركية العادية والضرائب الجمركية . وتستوفي الإجراءات الجمركية وغيرها الخاصة بالتصدير على ما يدخل المنطقة الحرة من المواد والمنتجات المحلية . ولا تخضع السلع المستوردة للمنطقة الحرة والمصدرة منها لقيود الاستيراد والتصدير .

وتوجد في جمهورية مصر العربية ثلاث مناطق حرة، الأولى في بورسعيد وقد بدأت في شكل مجموعة من مخازن الترانسيت ومخازن الفحم الحجري وصهاريج البترول ومخازن التبريد وورش إصلاح السفن . والمنطقة الثانية بالإسكندرية وتضم بعض الصناعات الصغيرة . والثالثة بالموسى وكان المتوقع قيام العديد من الصناعات وعمليات التخزين بها نظراً لموقعها الجغرافي المسمى ، لولا ما وقع من ظروف العدوان الأمر التي عام ١٩٦٧ . والملاحظ أن النشاط الغالب في المناطق المذكورة ذو صفة تجارية .

---

(١) قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الباب الرابع .

هذا وإن كان حجم تجارته الترانزيت في ج.م.ع. يوجه عام لازال دون المستوى الذى يتناسب مع موقع البلاد . بل لقد تناقص الرقم القياسى لحجم تجارته لاندكوره من حيث السكينة من ١٠٠ عام ١٩٣٤ إلى ٦٦ عام ١٩٦٢ (١) .

وفى عام ١٩٦٥ كان مجلس الوزراء قد قرر تحويل بور سعيد إلى ميناء تجارة حرة مع إعطاء الأولوية فيها للشروعات إعادة التعبئة والفرز والتنظيف كما اظهرت بعض دراسات وزارة الاقتصاد أهمية عمليات الخلط والتعبئة والتخزين بالمطلة - لسلع التموينية المتبادلة بين اسواق الشرق الأقمى وأفريقيا والسوق الأوربية وكذا صناعات النسيج والملابس الجاهزة والسجائر والأدوية . . . الخ .

على أن نجاح تطبيق نظام المنطقة الحرة - سواء فى بورسعيد أو غيرها من الواقع فى ج.م.ع - يتطلب للزبد من الاهتمام بتوفير كافة الامكانيات لممارسة أنشطة الخدمات المختلفة كالمرافق العامة والمخازن والأرصدة وتنظيم عمليات الاتصال والتحويل والخدمات المصرفية ، وتعاونها على وجه يكمل الحصول على أكبر فائدة ممكنة من النقد الأجنبي (٢) .

وإذا كانت ظروف عدوان عام ١٩٦٧ قد حالت فى الوقت الحاضر دون ازدهار نشاط المنطقة الحرة فى بورسعيد ، فإن الأمل كبير فى استغلال امكانيات ذلك النظام مستقبلا ، لما يحققه من تصدير عنصر العمل الوطنى واستغلال الجهد البشرى والكفاءات والخبرات المتاحة لدينا فى أعمال النشاط الصناعى والتجارى بترك المناطق فضلا عن خلق امكانيات أفضل لانتاج التصديرى فى مجال المنفعة الخارجية للمنتجات الأجنبية لشيلة

---

(١) بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، مناطق التجارة الحرة - دراسة خاصة - ديسمبر

١٩٦٥ م ص ٧٤ .

(٢) المرجع أعلاه ص ٨٥ .

ويأخذ قانون الجمارك المصري كذلك بنظام المستودعات<sup>(١)</sup> الذى يسمح بتخزين للواد والسلع الأجنبية فى أماكن يرخص بها من وزير الخزانة بناء على اقتراح مصلحة الجمارك لمدة ستة شهور يمكن مدها عند الاقتضاء ثلاثة شهور أخرى. ويرخص فى تلك المستودعات بإجراء بعض عمليات الخطط والتعبئة كزج للشعبات الأجنبية بأخرى أو ب مواد محليه بقصد إعادة تصديرها وكذا نزع الأغلفة والنقل من وعاء لآخر وغير ذلك مما يستهدف صيانة للتجبات أو تحسين مظهرها أو تسهيل تصريفها .

وهو نظام يختلف عما هو متبع فى فرنسا . حيث يوجد إلى جانب نظام السماح للوقت Admission Temporaire نظام آخر يسمى المستودعات الصناعية Entrepôts industriels الذى يستطيع بموجبه المستورد مواد أولية أجنبية أن يحصل على إعفاء من الضرائب المستعقة على تلك المواد بشرط تعهده بتصدير نسبة معينة من انتاجه<sup>(٢)</sup> .

وهو نظام يجمع كما نرى بين مزايا نظام المستودعات ونظام السماح للوقت كما يفضل مزايا نظام المناطق الحرة فيما يتيح من استخدام أكثر - ودون قيود أو إجراءات - للفراد وعناصر الانتاج الوطنية .

وهكذا يبدو من استعراضنا لوسائل تنشيط الصادرات الوطنية عن طريق

(١) القانون المصرى ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مواد ٧١ ، ٧٨ .

(٢) ويميز النظام المذكور بجنب ضياع الوقت والجهد اللازمين لأتمام الاجراءات الجمركية المتبعة فى نظام السماح المؤقت . كما يحفز النظام الفرنسى بامسكان فتح أى مستورد به مقابل تقديم ضيان بسيط باعادة التصدير . ويكون ذلك فى صورة عقد يبرم بين المستورد ومصلحة الجمارك تحدد مدة سريانه لفترة عامين .

واحد : (CNUCED., Encour. aux Exportations.. op. cit, p. 49)

وسائل التنظيم الجمركي لأوضاع السماح المؤقت ورد الرسوم والناطق الحرة  
والستودعات - وما ذكرناه على سبيل التمثيل للنظم للمقارنة وللتطورة في بعض دول  
العالم - مما تنازله الاقادة من تلك النظم من اهتمام السلطات الحكومية المخططة  
بتطوير الأساليب الإدارية والإمكانات التمويلية والخدمات للتصلة بها وتبسيط  
الاجراءات وتكوين الكفايات والخبرات اللازمة ، فضلا عما يجب على المؤسسات  
العامة المختلفة ووحدات القطاع العام من تخصيص الدراسات الكافية للاقادة العملية  
من تطبيق تلك النظم<sup>(١)</sup>.

#### سياسة ضرائب الصادرات :

وبما يتصل كذلك بوسائل السياسة الجمركية لتشجيع الصادرات ، مبدأ التقليل  
قدر الامكان من فرض ضرائب على الصادرات .

ومن المعروف أن تلك الضرائب تستخدم عادة في الدول المنتجة للسود  
الأولية - فليل ما تستخدمها الدول الصناعية - ويستهدف من فرضها في الدول  
النامية إما اختيارها مصدر إيراد للدولة - وخاصة لسهولة اجراءات تحميلها إداريا -

---

(١) إذ أنه من المحفوظ أن وحدات القطاع العام - سواء منها مشروعات التجارة أو  
الصناعة - لم تط حتى الآن أهتمامها الكافي لإحتفال إمكانات تطبيق النظم المذكورة ، مما قد  
يرجع إما لإنشغالها بصفة رئيسية بتحقيق الكسب المباشر والسريع من نشاطها المقتصر على  
الحلية ، أو لمتى لدى شركات القطاع العام في الخبرات اللازمة المتخصصة في مجالات التجارة  
الخارجية . أو لبطء وتوقف بعض الاجراءات الحكومية التي تخفى أمامها وحدات القطاع العام  
المذكورة من الدخول في تجارب مقددة وأعباء تمويلية قد يجب تعطيل بعض مواردها المالية  
أو إبطاء معدل دورتها التجارية . وهي جهتها أمور تعدعي نخوض كل من الأجهزة الحكومية  
ووحدات القطاع العام لتذليلها كلها ومعوقاتنا على وجه سريع يلاحق أهداف تبة نشاطنا  
التصديرى بكافة الوسائل الممكنة .

وإما لهدف تشجيع الصناعة المحلية<sup>(١)</sup>.

ولكن ضريبة الصادر قد تؤثر على حجم الصادرات ، كما أن عبئها غالبا مايجع على عائق الصادر والمنتج المحلي . مما يجب معه مراعاة عدم فرضها إلا في الحدود التي تسمح بها أحوال المنافسة الخارجية لأسواق للسلة المصدرة .

وقد راعى تلك الاعتبارات ، المشرع المصري عند إصدار التعريفة الجمركية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ فأقتصر فرض تعريفه الصادر على بعض أصناف محددة - وردت في جدول حرف «ب» من التعريفة - لنرض الحد من تصديرها بحكم عدم وجود فائض كبير منها عن الاحتياجات المحلية ، كالسمل الأسود والفلال وأوتار المضلات والستارة والقطن الخام الأشموني وخردة وفضلات بعض المعادن .

وكانت الضريبة المقررة على صادرات القطن قد روعي في فرضها الاعتبارات المالية ، استناداً على الميزة الخاصة التي تتوافر في الأقطان المصرية<sup>(٢)</sup> إلا أنه نظرا لما يواجه سوق القطن من عوامل المنافسة الخارجية فقد رؤى تخفيض الضريبة المذكورة عام ١٩٥١ . وفي عام ١٩٥٩ أُنيت تماما بالنسبة للأقطان الطويلة التيلة والطويلة الوسط من أصناف الجيزة والدندرة وكذا فضلات القطن . كما فرض رسم تصدير على الأسفلت عام ١٩٥٥<sup>(٣)</sup>.

---

(١) وقد استخدمتها في تحقيق النرض الأول بعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا وهي في عيول تبلغ ٨٠٪ من إيرادات الدولة . كما استخدمتها في تحقيق النرض الثاني السويد والنرويج لتعجيع صناعات الأخشاب المحلية .

(Krause, Internat. Econ., op. cit, p. 120 )

(٢) فرضت لتحويل انتعاش القطن المصري بموجب القانون ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ وتولت مصليها مصلحة الجمارك بحساب عمليات إهماية القطن .

(٣) قانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ و ٢٩٨ لسنة ١٩٦٠ .



ويحذر البعض من أثر ضريبة الصادر على القطن المصري بالنظر لأن السوق التي تواجهه سوق منافسة وليست احتكارية والطلب عليه يتصف بالرونة كما أن تلك الضريبة تضاف إلى عناصر التكلفة التي تنفق على عمليات تصريفه<sup>(١)</sup> .

أما السلع تامة الصنع عندنا ، فلم يفرض على أى منها ضريبة للمصادر تمثيا مع ظروف انتاجها وتسويقها .

#### استخدام وسائل الرقابة على الصرف في تشجيع الصادرات :

هناك ارتباط وثيق بين سياسة تنمية الصادرات وسياسة أسعار الصرف . وفي الدول النامية على وجه الخصوص ، ينتج عن الأعباء الثقيلة للتنمية الاقتصادية مظاهر للتضخم الداخلي تؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات وبالتالي إلى تدهور في أوضاع صادرات تلك الدول من المنتجات الأولية . وفي مثل تلك المراحل ترتفع أسعار الصرف ، نتيجة لالتجاء السياسة الاقتصادية والمالية للعلاج للوقف عن طريق سياسة الترميم الجمركية والتحديد الكمي للإيرادات<sup>(٢)</sup> .

كما تنجم السياسة الاقتصادية في تلك الأحوال - بهدف تشجيع الصناعات التصديرية - إلى استخدام وسائل منح الإعانات للباشرة وغير المباشرة ، حيث يعتبر استخدام تلك الوسائل بمثابة عناصر معوضة لارتفاع أسعار الصرف . وبعد تدفق وتشابك الصورة على هذا النحو قد لا يكون أمام الحكومة إلا التفكير في استبدال الوضع بإجراء تخفيض قيمة العملة واستخدام سعر صرف موحد ، حيث يعتبر إجراء تخفيض قيمة العملة في هذا الصدد مساويا في أثره - بوجه عام -

---

(١) قارن د. نجيب فلاح - الضريبة الجمركية كإداة للسياسة الاقتصادية - رسا

دكتوراه - كلية الحقوق جامعة الاسكندرية ١٩٦٥ م ١٣٦ .

(٢) دكتور طلعت عبد الملك . دور التصدير في عملية التنمية ، دراسات المعهد القومي

للادارة العليا مذكورة رقم (٢٦) ١٩٦٦ ، ص ١٨ .

لتطبيق تمرينة جمركية موحدة على جميع الواردات مضاف إليها منح إعانات للصادرات بفئات مساوية لفئات التمرينة .

وقد استخدمت بعض صور تخفيض قيمة العملة في مصر - في بعض الفترات - ثم عنها . مثال ذلك منح علاوات التصدير ، وكذا نظام احتجاز المصدرين لبعض حصيلهم من التصدير إلى أسواق معينة لاستخدامها في استيراد بعض السلع من الدول المذكورة أو بيعها للمستوردين الوطنيين بسعر محرز وقد طبق ذلك النظام في الفترة من أوائل عام ١٩٥٣ حتى ١٩٥٥ تحت اسم نظام حسابات استحقاق الإيجار<sup>(١)</sup> . وعادت مصر لاستخدام نظام علاوات التصدير عام ١٩٥٧<sup>(٢)</sup> .

كأعادت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عام ١٩٦٩ إلى الموافقة - في حدود ضيقة على مبدأ دعم الصادرات من الحاصلات الزراعية غير التقليدية لأشواق العملات الحرة عن طريق منح علاوة مناسبة تغطي الحنارة وتسمح بنسبة وبيع معقولة ، وإيداع حصة هذه الصادرات لدى المؤسسة العامة للتجارة الخارجية لاستيراد بعض السلع الضرورية التي تسمح طبعها بتجمل فروق الأسعار السابق

---

(١) دكتور محمد ليب شقير - العلاقات الاقتصادية الدولية - ١٩٥٨ ص ٣٦٤ .

(٢) وكان ذلك بهدف تصريف الائتماني بالسلعة الصعبة ، فقرر (منح المصدرين علاوات ينسب تخلف باخلاف نوع العملة . وقد طبق هذا النظام في الفترة من مارس إلى أغسطس من العام المذكور بثلت علاوة تتراوح ما بين ٧ ٪ ، ٧٥ ٪ . ثم تناقصت الفئات إلى ٥ ٪ في الشهرين الأخيرين من العام ، كما تقرر إعانة لحصيلة صادرات البصل من الدولار أو المارك الألماني أو الفرنك السويسري بنسبة ٢٠ ٪ في الفترة من إبريل حتى أول يونيو ١٩٥٧ . ( راجع : محمد صديقي مراد - دكتور فؤاد . روسي - ميزانية النقد الأجنبي المرجع السابق

تعويض الصادرات بقيمتها .

وقد كان سبب التردد في استخدام سياسة تخفيض قيمة العملة في الظروف الحاضرة هو ما سبق أن حذر منه البعض من الأثر الضار الذي قد يسببه هذا الاجراء على أسعار صادرات بعض المنتجات لقليله المرونة ، وهو ما قد يؤدي بالتالي إلى مزيد من اختلال ميزان المدفوعات ، وكذا ماردده البعض من احتمال تأثير الاجراء المذكور بالضرر على حركة دخول رأس المال أو على التوزيع المحلي للدخول<sup>(١)</sup> . وكذا ما يراه البعض من أن استخدام ذلك الاجراء في نطاق الظروف الاقتصادية الحاضرة في ج.م.ع قد يسبب بعض الاضرار والمشاكل الاقتصادية التي في مقدمتها رفع نفقات الانتاج وتكاليف الميثه<sup>(٢)</sup> .

إلا أن ذلك جميعه لا يقلل من الأهمية المسلم بها لاستخدام اجراء التكتم في سعر الصرف في مجال مواجهة مظاهر الاختلال العميقة التي يعرض لها ميزان المدفوعات . بل أن الصعوبة التمويلية والمشاكل الادارية التي تحيط بنظم اعانة الصادرات تدفع البعض إلى تفضيل الحصول على نفس النتائج عن طريق اجراء تخفيض العملة ، فهي تخلق للمصدرين فرصاً أفضل للبيع ، دون تحميل للممولين باعباء ضريبية جديدة<sup>(٣)</sup> .

ونرى وجوب استخدام وسائل الرقابة على الصرف من أجل تشجيع النشاط التصديري في جمهورية مصر العربية ، وخاصة في مجال علاج المشاكل التي تواجهها الصناعات التصديرية والناشئة عن ارتفاع تكلفة الانتاج نتيجة فرض الترميمات

---

CNUCED., Encouragements aux Exp., op. cit, p. 8 (١)

(٢) ماهر واصف - التنمية الاقتصادية وأثرها على ميزان المدفوعات - المرجع

السابق ص ٦٠ .

E. Kung & S. Gallen, op. cit, p. 47 (٣)

الجمركية الحامية على بعض عناصر الإنتاج المستوردة ، ووجود العوامل التضخمية الناجمة عن ظروف التنمية الاقتصادية ، وتلافيا لما ينتج عن الارتفاع المطع في قيمة العملة الوطنية من خلق سوق سوداء للعمليات الأجنبية .

وتعتبر نظم علاوات التصدير وحقوق احتفاظ المصدرين بأرصدة من النقد الأجنبي - لاستيراد ما يلزمهم من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج - صورا من التضييق الجزئي لقيمة العملة . وقد أخذت بتلك للنظم بعض الدول لنامية كالهند وأندونيسيا وباكستان .

وعن طريق تلك النظم يرخص للمصدر بالاحتفاظ بجانب من حصة النقد الأجنبي التولّد عن صادراته لاستخدامه في استيراد المواد الخام ومعدات الإنتاج اللازمة لاستخدامه الخاص<sup>(١)</sup> .

وقد ينظم احتفاظ المصدرين ببعض حصة صادراتهم من العملات الأجنبية في

---

(١) ويطبق هذا النظام في فرنسا منذ عام ١٩٤٨ وعدلت أحكامه عام ١٩٥٨ وتمنح بمقتضى علاوة المصدرين تميزهم بملكات خاصة مرتفعة ، ويسمح للذين يقومون بتصدير ٢٠٪ فأكثر من أعمالهم بالاحتفاظ بأرصدة أكبر من النقد الأجنبي وتمنح هؤلاء بملكات خاصة تميزهم عن سواهم . كما يرخص للمصدر باستخدام رصيده المذكور من العملات الأجنبية أما للسوفاء بمصرفات مستحقة عليه للخارج أولا - استيراد مستلزمات الإنتاج التي يحتاجها .

وتطبق يوغوسلافيا نظاما مغايبا منذ عام ١٩٦٦ حيث تصل نسب ما يسمح بأجهزة من حصيلة صادرات بعض السلم والخدمات إلى ١٠٠٪ أحيانا ، كما هو الحال في حصيلة تنفيذ للفروعات الانشائية الكبرى وخدمات التأليف والنشر والفنون ، كما تطبق نظام حسابات المصدرين في الجزائر في حدود ٥٠٪ من متحصلات المصدر حيث يسمح له باستخدامها في استيراد ما يلزمه وتسييد ما يستحق عليه للخارج من عمولات أو نفقات إعلان وسفر وذلك من منطقة الفرنك .

صورة شهادات بقيمة علاوة التصدير يمكن استخدامها في حداد قيمة الواردات . وتأخذ سيلان بذلك النظام حيث يحصل المصدر على شهادات بنسبه ٢٠٪ من قيمة صادراته . وهذه الشهادات قابلة للتحويل وتخرج فقط عن صادرات بعض السلع للصنوعة للسهدف تشجيع تصديرها كالفواكه المحفوظه ومنتجات البلاستيك والطلاط . وفي باكستان تفاوتت نسبة قيمة شهادات حق الاستيراد من قيمة الصادرات ما بين سلمه وأخرى وفقا لدرجة التصنيع .

كما تسلفهم سياسة الرقابة على الصرف في الدول المختلفة وسائل متنوعة لتشجيع الصناعات التصديرية ، كالمباح للشروعات الصناعية التي تنتج لتصدير ، بالاستيراد عن طريق الدفع الأجل على أن يكون السداد من حصيلة الصادرات من السلع للصنوعة كما هو متبع في باكستان . وكسح الأولوية في خطة توزيع استخدامات النقد الأجنبي لصناعات التصدير ، كما هو الحال في جمهورية الصين وتونس وتركيا . وكاستخدام نظام أسعار الصرف المتعددة وتميز صناعات التصدير بأسعار خاصة ، والمباح المصدرين بالتصرف في حصيلة صادراتهم من العملات الأجنبية أو بعضها في السوق الحرة دون تقييد بسعر معين .

وبوجه عام فإن الدول المختلفة تتجه للتوسع في استخدام علاوات التصدير أو تمدد أسعار الصرف ، حيث تعتبر تلك الوسائل من الوجهة التحليلية ، من قبيل إعادة التصدير التي توجه في المتاد لعمليات استيرادية بمسهدف تدعيم الصناعات التصديرية (١) .

كذلك فمن مجالات استخدام السياسة المصرفية والنقدية لتدعيم نشاط التصدير في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية ، إتخاذ التدابير المالية والنقدية السكينة بتوجيه

الزيادة في الدخل ، لتتولد عن الصادرات إلى الإيداع ، والعمل على وضع حصة النقد الأجنبي الناتجة عن ذلك في خدمة استثمارات التنمية الاقتصادية (١) .

كما ينصح البعض باستخدام وسائل الرقابة على الصرف لتحقيق استقرار الدخل في مواجهة تقلبات الصادرات (٢) .

---

(١) إذ يعتمد إجراء تخفيض العملة مثلا على وجود موارد غير مستغلة ، يسمح استغلالها بزيادة الانتاج ، ولا وجب العمل على إعادة توزيع الدخل من الطبقات المستهلكة إلى الطبقات المدخرة حتى يمكن زيادة الصادرات .

(راجع : د . محمد سامحان أبو عل ، التخطيط الاقتصادي وأساليبه ، المجلد السابق ، ص ٢٤٤ ،

R: Nurkse, Problems of Capital F., op. cit, p. 98 )

(٢) ويكون ذلك عن طريق تنظيم وصرف حصة الصادرات للمصدرين ، حيث تسدد تلك الحصة بحساب خاص بالبنك المركزي ، ولا يصرف منها في الحال للمصدرين إلا نسبة معينة مع احتجاز الباقي لحين انتهاء موسم تصدير المحصول . بفرض تحقيق موازنة دخل المصدرين وتخفيف مواعيل القلق التي قد تحمل بتصدير المحصول . إما باقتراع نسبة في حالة ارتفاع الأسعار أو منح إعانات في حالة انخفاضها .

( A. Macbean, Expert Instab..., op. cit., p. 232 )

## الفصل الثانى

### تنمية القسدرات التصديرية

لا تقتصر سياسة تنمية المصادر على استخدام وسائل الدعم - للبائسة وغير للبائسة - التى توجه فى إطار السياسة المعربة للمصادر ، لتعويض فروق الأثمان والتكلفة الإنتاجية ، تمكينا لها من خوض ميدان المنافسة الخارجية .

بل أن التطوير النوعى لمستوى الإنتاجية وإيجاد الإنتاج وإتقانه واستغلال طاقاته الفائضة وتأسيس السياسة التسويقية على الدراسة العلمية الجادة للأسواق الخارجية فضلا عن تكوين الكفايات القادرة واستنهاض الحوافز الفردية لدى كل من العاملين فى وحدات القطاع العام وأصحاب المشروعات التصديرية الفردية ، لتشكل جميعا ركنا هاما من أركان سياسة تنمية المصادر .

فاللغة الجيدة والمعرفة البتكره والحذق فى فنون الإتساج والتسويق مع استخدام أساليب البحث العلمى للتطور ، هى مفاتيح التقدم اللازم للدخول فى حلبة المنافسة الحادة والسباق لصاحب المصادر ، بالأسواق الدولية .  
لهذا فان تعزيز العناصر المشار إليها يعتبر من الخطوات للكله لجهود تنمية المصادر .

ونتناول بالدراسة تلك العناصر فى مبحثين :

- ١ - بحوث تحسين الانتاج ودراسات السوق ومراقبة الجودة .
- ٢ - تكوين الكفايات التصديرية وكشجيع الحوافز الخاصة .

## المبحث الأول

### بحوث تحسين الانتاج ودراسات الاسواق ومراقبة الجودة

تفرض طبيعة المنافسة في الأسواق الدولية ، اتساع أفق للمفاضلة أمام المستهلك الخارجي لاختيار السلعة التي توافق رغباته من بين إنتاج الدول المختلفة مع تفضيل السلعة الأجود ذات السعر الأقل .

لهذا كان حرص كل دولة على أن تتميز سلعتها التصديرية بما ينعش الطلب عليها بالأسواق الخارجية من خصائص تتعلق بمستوى الجودة والملائمة للميزة (١) .

ومن أجل ذلك فقد عنت الدول المختلفة بشخصيص أجهزة للدراسة والبحث ، تسعى باستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي في تطوير نوعية الإنتاج وتحسينه إلى جانب العمل على النهوض بمستوى الانتاجية .

وفي ج.م.ع. ، بالرغم من التوسع الكبير في تهيئة إمكانيات البحث العلمي وإنشاء وزارة مستقلة لهذا الغرض فضلاً عن أجهزة البحث المختلفة على المستوى القومي . فإن عناية خاصة لم توجه نحو تطوير إنتاج السلع التصديرية ورفع مستوى الانتاجية فيها والتجاوب المستمر مع احتياجات الطلب الخارجي لتلك السلع .

ففي مجال الانتاج الزراعي ، وبرغم الانجاء الرئيسي في التنمية الزراعية نحو التوسع الرأسي نجد أن الأساليب العلمية للتطوير لم تأخذ طريقها بعد للاستخدام العملي في رفع الانتاجية للمحاصيل التصديرية الهامة ، وإذا كان ثمة ارتفاع نسبي في إنتاجية بعض تلك المحاصيل لدينا فإنما يرجع أساساً إلى مهارة العمل البدوي

---

(١) H. Wenzel - Stunzi, Données Fondamentales sur le Marketing d' Exportation (Conferences sur Promotion des Exportations-CNUCED. G.A.T.T. 1967, p. 60)



والخبرة العريقة التي يتميز بها الفلاح المصري قبل أن تزج للتقدم التكنولوجي في الانتاج الزراعي (١) .

بل أن بعض حاصلاتنا من الصادرات غير التقليدية ، قد ثبت عدم رواجها بالأسواق الخارجية بسبب انخفاض مستوى جودتها (٢) .

فن أهم الأسلحة التي يجب أن تزود بها برامج التنمية في القطاعين الزراعي والصناعي على السواء وبصفة خاصة في مجال السباق التنافسي لسلع التصدير، النهوض بمستوى الانتاجية عن طريق استخدام أساليب البحث العلمي سعي وراء زيادة الانتاج وخفض التكلفة . ومن ذلك في مجال حاصلات التصدير الزراعية وجوب تخصيص البحوث والدراسات الكافية لاستغلال الأساليب العلمية في إقامة المزارع النموذجية وكذا في وسائل مقاومة الآفات الزراعية . فينبغي تهئية الامكانيات اللازمة لإنشاء المزارع النموذجية لحاصلات التصدير وإلحاقها بمحطات التجهيز ومصانع التغليف لتحل تدريجيا محل المزارع المنتشرة التي تمسك شركات التصدير نفقات كبيرة لنقل من مراكز الانتاج إلى محطات التجهيز ثم إلى موانئ التصدير (٣) ومن قيسل بحوث مقاومة الآفات، ما قامت به مصلحة الحبوب الزراعي ومصلحة وقاية الزروع في مصر من اختبارات تأثير التبخير بالمازات لمقاومة حشرة فراش الدرنات على خواص درنات البطاطس .

---

(١) دراسات تحليلية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - عدد ٦٤ عام ١٩٦٩

ص ٦٠ .

(٢) ومثال ذلك ما تضمنته بعض تقارير منظمة تسويق وتصدير المحاصيل الزراعية في مجال دراسة مقومات التصدير للتفاح بالاهاج ، من مختلف مستوى رتبة انتاج الكتان المصري عما تتطلبه الأسواق الخارجية من أمتاف ممتازة ضخمة طويلة التيلة .

(٣) منظمة تسويق وتصدير المحاصيل الزراعية . تقرير - فبراير ١٩٦٧ ص (١٧) .

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، تطور التجارة الخارجية - مايو ١٩٦٨ ص ٨٩ .

ومن وسائل رفع مستوى الانتاجية والجودة في إنتاج سلع التصدير الصناعية ، ما يحرص عليه برامج الانتاج الصناعى في بعض الدول من تطبيق مبدأ التخصص المحكم في إنتاج سلع معينة أو مجموعات متماثلة من السلع مما يساعد على الارتقاء بمستوى الانتاج بما يناسب متطلبات أسواق التصدير من مواصفات (١) .

كذلك فمن وسائل رفع الانتاجية ، في صناعات التصدير — أجل تخفيف العبء على ميزان للدفعات — ضرورة العمل على التزام المصنعات المحلية في سبيل الحد من استخدام السلع الانتاجية الوسيطة المستوردة ، كأحد معايير الكفاية في الانتاج .

ويفيد في ذلك كثيرا تشكيل اللجان الفنية من الخبراء والمختصين في مختلف الأجهزة للتوصل إلى استخدام بعض المواد للتجهة عليا كاستنزات للانتاج بدلا من بعض السلع المستوردة (٢) .

#### استغلال الطاقة الانتاجية الفائضة عن طريق تحسين الانتاج :

وقد تتطلب برامج تنمية الصناعات التصديرية لدينا ، العمل على استغلال الطاقة الانتاجية التي كثيرا ما تعاني من وجودها مشروعات الانتاج التصديرى ، حيث يكون الطريق إلى استغلال تلك الطاقة هو تعديل نمط الانتاج وتعدين نوعيته

---

(١) ومن قبيل ذلك ما تمكنت به بلغاريا من مناجاة معظم أسواق العالم في انتاج بعض الاصناف كالطماطم والعلقة والتبذ من حيث الجودة والأسعار من خلال تجربتها لزيادة بعض المحاصيل والفواكه في البيوت الزجاجية النموذجية .

( H. Wenhold, Stunzi, op. cit, p. 70 )

(٢) ماهر واصف التنمية الاقتصادية وأثرها في ميزان المدفوعات المراجع السابق ص ٦١ .

انظر كذلك : مناقشة الدكتور ضحطى خليل عن موقف الصادرات بين الخطتين الأولى

والثانية المرجع السابق ، ص ٤٢ .

وخفض نفقته . وفي سبيل ذلك ينبغي على صياغة التصنيع الاهتمام بتخصيص الاستثمارات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف . فإذا كان استغلال الطاقة الفائضة لنرض تنبئة الصادرات ، يتطلب العمل على بيع السلعة بأسعار أقل من الأسعار الفائضة أو بيعها في اللوالم المناسبة لتصرفها بالأسواق الخارجية ، فإن وسائل ذلك هي ملائمة الإنتاج مع احتياجات الأسواق الخارجية وتحسين نوعيته ومراقبة جودته - عن طريق استخدام نظام التوحيد القياسي ، والعمل على ضمان استمرار توريد السلعة وملائمة تنبئها - وذلك إلى جانب إتباع السياسة التسويقية الناجحة لتسويقها . وفي كثير من الصناعات القائمة في بعض الدول النامية - كالصناعات الكيماوية والمدنية ، يكفي استغلال جزء من الطاقة الإنتاجية الفائضة لإمكان تحقيق نجاح كبير في تصدير الناتج التوفه عن تلك الطاقة الفائضة بالوسائل السالفة الذكر .

وقد بيد تطوير الإنتاج من أجل استغلال الطاقة الفائضة لأغراض التصدير، في العمل على تنويع الإنتاج بما يوافق احتياجات الأسواق الخارجية (١) .

ويعتبر موضوع استغلال الطاقة الإنتاجية الكامنة لإنتاج سلع التصدير ، من مشا كل للدة القصيرة التي يمكن عن طريق الاهتمام بها أن تصبح عاملا حيويا في توجيه الناتج الصناعي نحو الأسواق الخارجية ، ويؤدي ذلك إلى غزو الأسواق العالمية بتلك السلع وإنشاء علاقات تجارية جديدة ، فضلا عن اكتساب الخبرات

---

(١) وإن كان ذلك يتطلب الحرص على إجراء التحليل الدقيق في رة الأشخاص الذين في الصناعة لدراسة امكانيات التغيير والتطوير . ومن المفيد أجراء مثل تلك الدراسة على فترات ، بصفة دورية لتصرف على الامكانيات الزائدة عن الحاجة في أي جانب من جوانب الإنتاج للعمل على توجيهها لخدمة أغراض التصدير . كما ينبغي الحرص على التمييز في هذه الصدد بين الطاقة الفائضة الحقيقية - التي يمكن أن تؤخذ في الحبان عند تقدير الحجم المحتمل للصادرات - وبين الفائض الصوري الناتج عن نقص الكفاية التنبئة للإنتاج أو سوء توزيع المولد .

الجديدة نتيجة الاتصال بتلك الأسواق<sup>(١)</sup>.

ويفيد كثيرا في مجال سياسة تنمية الصادرات في ج. م. ع. تخصيص الدراسات اللازمة للعمل على استغلال ما يوجد من طاقات فائضة في العديد من صناعاته التي تنتج لأغراض التصدير ، من ذلك مثلا صناعة الدرجات التي ثبت أن إنتاجها لا يستوعب إلا نسبة بسيطة من طاقتها الإنتاجية — مما اقتصر في وقت من الأوقات على ٣٠ ٪ من تلك الطاقة — وكان من نتيجة ذلك ارتفاع نفقة إنتاجها إلى درجة تحول دون غزو بعض الأسواق الهامة بإنتاجها كالأسواق الإفريقية مثلا . وكذا ما يوجد من طاقة فائضة بصناعة المنسوجات ، مما ترجع أسبابه إلى عوامل عديدة يابنى أن تخضع للدراسات التحليلية الدقيقة .

#### رفع مستوى التهيئة والتغليب :

كذلك يعتبر تحسين مستوى التجهيز النهائي لسلع التصدير ، بما في ذلك عمليات التهيئة والتغليب ، من الوسائل الهامة لرفع القدرة التنافسية لصادراتنا في مختلف الأسواق . فضلا عن توفير المظهر الذي يرضى أذواق المستهلكين .

وقد ثبت من واقع بعض الدراسات التي أجريت للتعرف على مشاكل ومعوقات نمو صادراتنا من بعض السلع ، أن مشاكل التهيئة والتغليب كانت من المعوقات الرئيسية في هذا الصدد . من ذلك مثلا ، ما أثر على تسويق الموالج رغم الأهمية النسبية التي تحتلها بين فائحة صادراتنا من الحاصلات غير التقليدية — من عدم متانة صناديق التهيئة نتيجة الأخشاب المصنعة منها ورداءة حمزها بالشنابر ، وكذا عدم العناية بتسليم الثمار

---

N.U., Utilisation de la Capacité Excédentaire à l'Exportation, 1969, (١)

تقرير لجنة خبراء الطاقة الفائضة. ريبودي با بروس ٧٠ - ٦٦ .

رداءة داخل الصندوق والإهمال في تدوين البيانات الكافية أو تثبيتها على الصناديق فضلا عن رداءة وسوء مظهر الورق المستخدم في تغليف الثمار (١) .

ولا تخفى أهمية العناية بعمليات التعبئة والتغليف لنجاح تسويق صادراتنا — الأمر الذي قد يتطلب العمل على توفير عبوات خاصة للتصدير تختلف عن تلك المستخدمة في الانتاج للسوق المحلية مع مراعاة تهيئ شكل العبوات بما يلائم أذواق المستهلكين في الأسواق المختلفة من حيث حجم العبوة ولونها واللفة للطبوع بها البيانات . هذا فضلا عن ملائمة نوع التغليف وطريقة التهيئة وفقا لمتطلبات الشحن والنقل . ويمكن التوسع في الامتداد من نظم السجح المؤقت والدروبك في توفير المواد اللازمة لعمليات التعبئة والتغليف .

وقد يتطلب إعداد السلامة لأغراض التصدير إجراء بعض التجهيزات الخاصة عليها (٢) . كما يتطلب اتقان وإحكام التجهيز النهائي والتعبئة لبعض السلع التي تخرج في ج.م.ع. خصيصا للتصدير ، كالبلع والنوم المجففين والخبز المحمص والصابون المالح والأعشاب البحرية — أن يكون المصدر هو المنتج حتى تنال السلامة العناية الكافية في مراحل التعبئة والتغليف .

---

(١) منظمة تسويق وتصدير المحاصيل الزراعية. تقرير عن مشاكل تصدير الموالح في

ج.م.ع. م. في فبراير ١٩٦٧ .

كما تعددت الشكاوى في بعض الأسواق من وصول بعض منتجات الصناعات الغذائية المعبأة وقد تبدل الورق المرقوم عليه بيانات الصنف من عبوة لأخرى وهو ما عرّض بعض الشركات على تشارك فيما به باستيراد عبب الصنيغ المطبوع عليها بيانات (سجلات التصدير ، دكتور محمود عساف ، أكتوبر ١٩٦٩ ، ص ٩٣) .

(٢) من ذلك ما يلزم من اضافته بعض المواد الكيميائية لوقاية بعض المحاصيل الزراعية من الحشرات وتغطية ثمار بعض الفواكه بمادة شمعية لحفظها أو اعداد العبوات الخاصة بالمجهزة القوية أو الحفظ في الرطوبة .

وجدير بالذكر أن الكثير من الدول قد قامت بإنشاء مؤسسات خاصة بتطوير فنون التغليف والتعبئة ، من أجل خدمة أهداف التصدير ، وتقوم تلك المؤسسات بتقديم خدماتها ومشورتها للمنتجين والمصدرين ، في كافة ما يعترضهم من مشاكل التعبئة والتغليف ، ومثالها : Packing Institute في كل من الهند واليابان وإيراندا (١).

### نظم التحكم في جودة إنتاج السلع المصدرة :

ومن الأمور الضرورية لتنمية صادراتنا ، العمل على إزكاء روح الاهتمام بالجودة لدى العاملين على الإنتاج ، ورفع شعار أهمية وألوية التصدير والعمل على تنميته بين العاملين على اختلاف مستوياتهم ، والسعى لتمييز السلع المصدرة بمواصفات أرقى توضع خصيصا لتحقيق كسب منتجاتها للأسواق المختلفة .

وترتبط جودة الإنتاج إلى حد كبير ، بالمواصفات التي توضع لها ومدى الالتزام بها . ومن هنا كان الاهتمام بوضع مواصفات موحدة تضمن حدا معينا من الجودة . وكانت أولى الهيئات الحكومية التي عيّنت بوضع مواصفات محلية في مصر هي مصلحة الكيمياء فيما يتعلق بالمنتجات الكيماوية ثم الأجهزة الفنية بوزارة الصحة فيما يتعلق بمواصفات بعض المنتجات الغذائية والاعلاف والأسمدة .

وأنشئت في عام ١٩٥٧ هيئة عامة لوضع للمواصفات القياسية للسلع المصنوعة والحامات اللازمة لها . كما أنشئت في نفس العام الهيئة العمومية للتوحيد القياسي - التي لحقت بوزارة الصناعة - للعمل على رفع مستوى جودة السلع المصنوعة . إلا أن ممارسة تلك الهيئة لاختصاصاتها على وجه إيجابي لم يحدث إلا بعد تطوير

---

(١) راجع : سياسات التصدير . دكتور محمود عصفان ١٩٦٩ ص ٩٦ ،

اختصاصاتها عام ١٩٧١ . ويلاحظ ان دور هذه الهيئة ، هو كما تغيرت عنه اللجنة الدائمة لمراقبة جودة المنتجات الصناعية عام ١٩٦٨ ، دور فنى إرشادى يقوم على دراسته خطوط الانتاج وإرشاد الوحدات الانتاجية إلى الوسائل العلمية الحديثة لضبط الجودة . أما دور الفحص والمراجعة على المنتجات النهائية من السلع المصنوعة ، فتختص به مصلحة الرقابة الصناعية التى تتولى التنفيذ على المصانع ومطابقة إنتاجها على المواصفات المحددة لمستويات الجودة <sup>(١)</sup> . ويتولى صندوق دعم الفزل والمنسوجات مراجعته تنفيذ المواصفات القياسية على منتجات الفزل والنسيج حيث يتوافر لدى العامل والخبراء المتخصصين لذلك .

كما تختص مكاتب الرقابة على الصادرات - التابعة حالياً للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - بمراقبة توافر الشروط والمواصفات المقررة للصادرات من المنتجات الزراعية والحيوانية ، على ما سلف بيانه <sup>(٢)</sup> .

وعلى أية حال فان صادراتنا وخاصة من السلع المصنوعة لاتزال فى حاجة إلى المزيد من تنظيم أوضاع الرقابة عليها لضمان ضبط جودتها بما يلائم مستويات الانتاج العالية .

ولا يقتصر الأمر بطبيعة الحال على توفير مواصفات قياسية تمثل الحد الأدنى للاختصاصات المطلوبة فى السلع التصديرية ، بل إن ما نرئو إليه فى الوقت الحاضر هو العمل الدائب على الارتقاء بالانتاج إلى ما فوق المواصفات القياسية ، مما يستمد على جهود التطوير وروح الابتكار .

---

(١) دكتور عمرو غنيم . مؤثرات جودة الانتاج بحث . مجلة السكفاية الانجاية وزارة الصناعة عدد ١ أكتوبر ١٩٦٩ ، ص ١٧ .

(٢) الباب السادس ، فصل أول ، بحث أول .

وتوفر الكثير من الدول في الوقت الحاضر ، الأجهزة المتخصصة لمعاونة المنتجين لسلع التصدير ، على تطوير انتاجهم والارتفاع به<sup>(١)</sup> .

#### الدراسات السوقية للصادرات :

وقد تطلب التقدم الفنى الهائل والتسابق الكبير في مجال المنافسة التجارية بين دول العالم استخدام الدراسات السوقية ، ليس فقط في التعرف على احتياجات الطلب الاستهلاكي في الخارج - في الحاضر والمستقبل - بل لتكون أداة طيعة للتأثير على ذلك الطلب بكافة الوسائل الممكنة كالإدعاية أو تخسين المنتجات ، هذا فضلا عن تحليل المشاكل التسويقية وتوفير الحلول المناسبة لها<sup>(٢)</sup> .

فدراسات السوق تنطلي كل ما يتعلق بظروف عرض السلعة وتوزيعها وتحديد منافذ تصريفها وثمنها وسلوك مستهلكيها .

وفيما يتعلق بالطلب على السلعة فتناول دراسات السوق ، التعرف على مدى تألبية السوق لاستيعاب السلع المصدرة<sup>(٣)</sup> .

وتعتمد بحوث تقدير الطلب على التنبؤ بمستقبل السوق ، فمن الاستثمارات الناجحة في مجال التجارة الخارجية ما ينتظر ظهور ثماره بعد فترة من الزمن وفي

---

(١) ومن أمثلة تلك الأجهزة المعهد القومي لتصميم الانتاج الصناعي ، الذي يقوم بإعداد المبروعات المختلفة بالنهاج الجديدة المبكرة للانتاج . وهو ما تقوم به في اليابان أيضا منظمة J. E. T. R. O. وفي المملكة المتحدة Design Centre ويساعد المركز الأخير المنتجين على الابتكار وتطوير انتاجهم وتمتد خدماته إلى العديد من الدول النامية .

( CNUGED, Encourag. aux Exp., op. cit, p. 70 )

M.W. Spicer, Le Role de la Recherche et de l' Analyse (٧)  
en Matière de Marketing dans les Affaires Commerciales  
( Conferances sur la Promotion des Export. ( GATT., 1967,  
p. 388. )

(٢) تفاصيل يمكن الرجوع إلى : H. Wenhold. Stunzi, op. cit p. 5



هذا العدد ، يمكن أن يسترشد الباحث بالتجارب السابقة لبعض الدول (١) . كما تدخل في الحسبان أية مؤثرات أخرى على الاستهلاك كأثر التغيرات الموسمية والموامل الانتاجية والمناخية (٢) .

وتتناول دراسات السوق كذلك تقديرات انتاج السلع المثيلة بالبلاد المستورد على ضوء اتجاهات الخطط القومية للطويلة المدى للانتاج فيها (٣) :

وفي جمهورية مصر العربية يؤدي تخلف الدراسات السوقية اللازمة لتصرف صدراتنا إلى كثير من الارتجال في رسم سياسة التسويق ، إذ يقتصر الاهتمام بالتصدير لدى المشروعات المختلفة على محاولة التخلص من الفائض دون ارتباط بأهداف تصديرية واضحة تؤخذ في الحسبان عند تقدير كفاءة المشروع . ويؤدي ذلك إلى معاملة إدارة المشروع للأسواق الخارجية وكأنها إمداد طبيعي للسوق المحلي فينبغ الاهتمام على المواصفات الانتاجية المرتبطة بأذواق المستهلكين في الداخل دون اهتمام بدراسة الأسواق الخارجية ، فتتصرف على خصائصها واحتياجاتها ونوع

---

(١) كما يدخل في اعتباره عوامل التقدم التقني والتطور في انتاج بعض المواد الصناعية البديلة ويضع الباحث أمامه الروابط بين التغيرات من فترة ، أخرى على وجه يمكنه من استخلاص الخطط المقبلة للتصدير ، أخذاً في الحسبان التأثير المدفول لبعض العوامل المتغيرة كمعدلات نمو الدخل ومعاملات المرونة .

Ministre de Commerce du Canada, A La Conquête Des (٧)  
Marchés du Monde, 1967, p. 12.

(٢) ويقوم بتنظيم بحوث تسويق الصادرات في البلاد المقدمة على تعيين مجموعتين . من المتخصصين أحدهما في العادة تضطلع بالدراسة التحليلية لأسواق الصادرات ، وأخرى تقوم بدراسة الأسواق الخارجية . وتنظم مراحل بحث المجموعة الأولى على أساس توفير كافة البيانات اللازمة ، من المراجع والوثائق والاحصائيات التجارية ، والمعلومات الوافية عن التغيرات الإقليمية وكافة النظم التجارية .

ومواصفات المنتجات المنافسة ، مستمينه في ذلك بأساليب تحليل السلاسل الزمنية والارتباط الاحصائي وطرق الاستقصاء<sup>(١)</sup> .

ويقتصر نوع الدراسات السوقية الجارية الآن بجمهورية مصر العربية ، على ما تقدم به المؤسسه العامه للتجارة<sup>(٢)</sup> في الصورة لسالف بيانها في الباب السابق<sup>(٣)</sup> .

هذا في حين أن بحوث التسويق في الكثير من دول العالم ، لا يقتصر القيام بها على الاجهزة الرئيسيه التابعه لوزارة التجارة بل تشارك في القيام ببعضها اجهزة فرعيه ذات اختصاص نوعي بالنسبه لبعض المجموعات السلعيه كما تقوم ببعضها اتحادات المنتجين والمصدرين وبعض الهيئات المهنيه ، وكذا معاهد البحوث والدراسات المتخصصة في التجارة الخارجيه وتسويق الصادرات . هذا إلى جانب ما تقوم به بعض المكاتب الخاصه للدراسات التسويقيه وبعض المشروعات التجاريه بالصناعيه<sup>(٤)</sup> .

كما يكلف باجراء الدراسات السوقيه بالخارج الملحقين التجاريين ، والوكلاء

---

(١) راجع: دكتور طلعت عبد الملك - تقدير الموقف التصديري - سلسله دراسات م، ق إدارة عليا ، رقم ٢٨ ، عام ١٩٦٦ .

(٢) وكانت قد انشئت عام ١٩٦٠ منظمة لتسويق وتصدير الحاصلات الزراعيه في ج.م.ع وكان ضمن اختصاصاتها أعداد البحوث والمقارير والدراسات عن حركه اتاج وتجارة الدول المنافسة وأسعار التعامل السائده في الخارج . . . ولكن تلك المنظمه قد سفي وضمها في أواخر عام ١٩٦٢ منذ أن آلت اختصاصاتها لوكالة الوزارة لشئون التصدير ثم المؤسسه التجاريه .

(٣) وهو ماسبق أن مقبنا عليه بملاحظاتنا التي أوضحنا من خلالها سآله وسطحية الجهود المخصصه لتلك الدراسات وعدم توافر الامكانيات اللازمه لها ، مما اتبناه باقتراح انشاء جهاز مركزي ينفذ باجراء تلك الدراسات والتخطيط لسياسه التجارة الخارجيه في مجموعها . كما سبق أن أبدينا ملاحظتنا على الدور المحدود الذي يقوم به الممثل التجاري في هذا الصدد في الوقت الحاضر .

GA.T.T., L'Etude de Marchés., op. cit.

(٤)

التجارين أو مندوبي أجهزة التجارة الخارجية اللذين بالخارج . وقرب المعلومات بعد جمعها ثم تنشر في مطبوعات دوريه متخصصه تحت اشراف وزارة التجارة الخارجية لتوضع بعد ذلك تحت طلب المصددين ، وتعتبر الدراسات السوقية المشار إليها ذات أهمية بالغة في مجال التعريف بالاتجاهات المتاحة لتصرف صادراتنا من المنتجات المختلفة . وقد بدأت لدول التنمية تولى مثل هذه الدراسات المذكورة اهتمامها <sup>(١)</sup> .

## المبحث الثاني

### تكوين الكفايات التصديرية وتشجيع الحوافز الخاصة

تميز تجارة الصادرات عن سواها من عمليات البيع بالدفعة والصعوبة وتفقد الاجراءات ويرجع ذلك في اللتام الأول لوجود الفاصل المكاني الكبير بين

---

(١) ففي الهند مثلاً يقوم بذلك الدراسات ، المثلون التجاريون في الخارج ، فضلاً عن وجود بعض مكاتب استشارية للهند بالراكز الهامة بالدول المختلفة ، وتعاون في ذلك أيضاً إدارة المعلومات والاحصاءات التجارية التابعة لوزارة التجارة ، وكذا المعهد الهندي للتجارة الخارجية ، ومجالس تنمية الصادرات والمكاتب العلمية واتحاد منظمات المصدري .

وتستعين اسرائيل في ذلك بتلقيها التجاريين إلى جانب وجود مستشارين اقتصاديين لحسابها في المواسم الهامة ، يقومون باعداد الدراسات السوقية فضلاً عن معاونتهم المصدري على التعاقد مع الوكلاء التجاريين . كما يوجد أيضاً في اسرائيل معهد للصادرات ومنظمة المصدري يتعاونان مع وزارة التجارة والصناعة في هذا المجال .

كذلك توجد في الدول المتقدمة أمثلة نهضة لأجهزة البحث السوقية كالمركز القومي للتجارة الخارجية في فرنسا C. N. C. E. وغرفة الصادرات في ايرلندا Coras Trachtala ومنظمة TETRO في اليابان و ICE في إيطاليا وغيرها مثلاً .

( راجع : C.N.U.C.E.D, Encouragement aux Exp., op. cit )

طرفي البادئة ، مما يتطلب من العاملين في المجال التصديري القدرة على ممارسة بعض الاجراءات التي تحتاج لمستوى خاص من الخبرة والدربة والحذق كاجراءات عمليات الشحن والتأمين والتعامل للعمري ، وضرورة التعرف على لئات وتقاليد التعامل مع مختلف الدول المستوردة ، فضلا عن مواجهة بعض المواقف التي يتطلب اتخاذ القرارات في شأنها توافر امكانيات تنظيمية معينة وتعمل تبعات المخاطر المختلفة التي يتعرض لها العمل للتصدير<sup>(١)</sup> .

#### اهمية توفير الكفايات التصديرية للدربة :

ومن اجل ذلك فقد أصبحت ممارسة العمل في ذلك المجال تتطلب التخصص المتزايد وتوفير الكفايات المدربة سواء في الشروعات التجارية أو الأجهزة الحكومية المتعامله معها . وذلك من اجل تكوين الدراية والخبرة اللازمة للعمل في تلك الميادين واتخاذ القرارات السليمة على هدى الامكانيات المتاحة وظروف السوق . لذلك تقوم الكثير من الأجهزة الحكومية فضلا عن المنظمات التجارية ، باعداد البرامج الخاصة لتكوين الكفايات اللازمة للنشاط انعاش الصادرات سواء كان ذلك في مجال الدراسة النظرية أو التدريب العملي للعاملين في ميادين تسويق الصادرات والراغبين في الالتحاق بمثل تلك الأعمال<sup>(٢)</sup> .

ولم يوجه الاهتمام في جمهورية مصر العربية لاعداد مثل تلك البرامج والدراسات التمهيدية للعمل التسويقي في نشاط التصدير حتى الآن<sup>(٣)</sup> . ويعتمد في

---

H. Wenhold-Stunzi, op cit , p. 57 (١)

CNUCED., Encouragements aux Exp., op. cit , p. 69. (٢)

(٣) عدا ما تقوم به شركة النصر للتصدير والاستيراد من عقد دورات تدريبية خاصة لعمالها فيها . حيث توجد إدارة خاصة للتدريب بالشركة المذكورة .

الوقت الحاضر على الجبرات المكتسبة لبعض العاملين خلال عملهم الطويل في قطاع التجارة الخارجية . دون توجيه عناية خاصة لتدريب الأعداد الكبيرة من العاملين الجدد الصينيين في شركات التجارة الخارجية أو في الأجهزة الحكومية المتصلة بذلك النشاط .

وقد غدا من أبرز العقبات النقائص في عملية وضع سياسة تسويق صادراتنا عدم توافر الموانئ أو الخبرة الكافية لانتهاج الاستراتيجية المناسبة للأسواق الخارجية<sup>(١)</sup> كما لم توجه الأجهزة القائمة على أمر التجاره الخارجية عندنا جد ، ما يلزم من جهود لتوفير الكفاءات المتخصصة في استخدام مؤشرات أرباحه وفوائده التجارة<sup>(٢)</sup> .

ولا بد لنا إذا ما استهدفنا رفع كفاءه النشاط التصديري والاسراع بتجهيته ، أن نعمل على إعداد الكوادر الخاصة بما يلزمها من دراسات نظرية متخصصة وتدريب عمل على شئون التسويق الخارجى سواء في النطاق المحلى أو في الأسواق الخارجية، وبالأخص في تلك المرحلة التي تضال فيها نشاط القطاع الخاص - بما يتوافر لديه من خبرات عملية طويلة في ذلك المجال - كنتيجة طبيعية لتولى وحدات القطاع العام أمر التالبية المعظمى من نشاط التصدير وفقا لانتجاهاتنا الاشتراكية التي حددها الميثاق الوطنى .

كما ينبغي علينا أن نوسع في مدى قصير للمشاركة في اعداد برامج التأهيل

---

(١) دكتور عبد العزيز الثوري - نحو استراتيجية جديدة لتسويق صادراتنا من المنتجات المعنوية - دراسات المعهد القومي للإدارة العليا ، رقم ٣ طبعة ثانية عام ١٩٦٥ ص ١٨ .

(٢) د. موريس حكيم الله ، تخطيط قطاع العالم الخارجى للرجوع السابق ؛ د. زكريا نصر ، تخطيط التجارة الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١ .

الخاصة بدراسات التسويق الخارجى التى تقوم بإعدادها الدول الأخرى أو المنظمات الدولية المختلفة . وأن نعمل على إيفاد المبعوثين لحضور تلك البرامج تمهيدا للاستفادة بهم فى إدارات وأجهزة البحوث التسويقية المختلفة ، كما يجب العمل فى المدى الطويل على بذل كافة الجهود الممكنة لإنشاء المعاهد المتخصصة للبحث بالجامعات لتدريس إدارة مشروعات التجارة على أن تتضمن برامج الدراسة فيها فن دراسة السوق ، مع اشتراط التركيزين الاقتصادى الأساسى فى المتقدمين للالتحاق بتلك المعاهد<sup>(١)</sup> . ولا تقتصر أهمية الإعداد الفنى والتدريب فى شئون تسويق الصادرات على العاملين فى مشروعات التجارة الخارجية فحسب ، بل إنه من الأمور الضرورية كذلك للعاملين فى الأجهزة الحكومية المتصلة بذلك النشاط . إذ يتوقف نجاح ذلك النشاط ومرونة الإجراءات المتعلقة به على مدى تفهم ومعاونة الأجهزة المهيمنة على توجيه نشاط التصدير والرقابة عليه<sup>(٢)</sup> .

فلا بد من تفهم المسئولين بأجهزة الدولة - المتصلة بعمليات التجارة الدولية ، كأجهزة الإنتاج والتجارة والتصدير والنقد والجمارك - لطبيعة تلك العمليات وما يميز ظروف السوق الخارجيه عن ظروف السوق المحليه ، مما يتطلب السرعة والحسم فى اتخاذ الإجراءات<sup>(٣)</sup> .

كما ينبغي الاهتمام بعمل التوعية البكافية للقيضاء على ظاهرة التصارع على الاختصاصات ونزعه الحصول على أكبر نصيب منها تحت شعار الرغبة فى التصدير . ويقوم بتنظيم برامج التأهيل والتدريب المشار إليها فى الدول المختلفة معاهد

(١) G.A.T.T., L' Etude des Marchés., op. cit, p. 16

(٢) H. Wenhold, Stunzi, op. cit, p. 26

(٣) عماد احمد غانم - أهم مشاكل التجارة الخارجية فى ج.م.ع. ١٩٦٩ ص ٢٢ .

متخصصة<sup>(١)</sup> كذلك تنظم الكثير من الدول من آن لآخر حلقات دراسية وبرامج دورات تدريبية لتنمية الصادرات وفنون تسويقها وبحث مشكلاتها<sup>(٢)</sup>.

#### استنهاض الحوافر الدافعة لنشاط تنمية الصادرات :

نظرا لأهمية الجهود الموجهة لتنمية الصادرات من وجهة نظر الاقتصاد القومي، مع ما تتميز به أعمال النشاط التصديري من طبيعة خاصة تجعل من الدوافع البشرية العاملين فيها عنصرا له وزنه في الإجابة والتفاني والحماس لأنجاز تلك الأعمال على وجه يحقق صلاحا للشروع وللصالح الاقتصادية القومية في آن معا ، فإن العمل على استنهاض الحوافر الفردية يعتبر في عداد الوسائل ذات الأهمية في مجال انماش الصادرات .

---

(١) من أمثلتها في إيطاليا المعهد الإيطالي للتجارة الخارجية ICE وفي أيرلندا تقوم به إدارة غرفة التجارة ، وفي الترويج مديرة أعداد المصدرين التي قام بإنشائها اتحاد المصدرة والتجارة بالتعاون مع المجلس القومي للصادرات. كما تقوم بعض الدول في مجال تبادل المساعدات بالتعاون مع مركز التجارة الدولية التابع للجان ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتنظيم البرامج الخاصة بأعداد الكفاءات التصديرية لصالح الدول النامية. كما ينظم مركز التجارة الدولية الدوريات المتخصصة في هذا المجال لمواطني الأجهزة الحكومية العاملة في نشاط التجارة الخارجية بالدول النامية .

راجع : ( C.N.U.C.E.D., Encouragement aux Exp., op. cit, p. 69. )  
(٢) ومن أمثلة ذلك دورات Techniques d'Exportation التي تنظمها في فرنسا هيئة الدراسات التدريبية L.E.S T.E.F بالاشتراك مع المنظمة الأمريكية O.E.A وكذلك ما تنظمه في باكستان إدارة تنمية الصادرات بإشراف المعهد التجاري الوطني والمعهد الإداري للمشروعات بجامعة هاكا .

راجع : ( G.A.T.T, I.T.C., Colloque, Formation à la Promotion des Exportation, Geneve 1966 ).

فإذا ما استهدف ضمان تحقيق النتائج الإيجابية المطلوبة من العمل التصديري فإن الإعتداد بالدوافع الشخصية وحرية التصرف ، لدى القائمين بهذا النشاط ، تكون من الأسس الضرورية لنجاحه .

فينبغي عدم الاعتماد في جهود تنمية الصادرات على موظفين بالمنى التقليدي لأوظيفة، دون توجية الاهتمام الخاص ببحث الإيمان وحب العمل والتفانى لدى الماملين في هذا الميدان ، فتنمية الصادرات لا تقوم فقط على وضع نظام أو خطة بل تعتمد إلى حد كبير على إيمان وحساس القائمين بالتصدير <sup>(١)</sup> .

لذلك فقد تلقت الدول المختلفة لأهمية العمل على تشجيع الحوافز في مجالات العمل التصديري <sup>(٢)</sup> .

وفي جمهورية مصر العربية، يتطلب النشاط التصديري تدهيم وتنويع وسائل

(١) الدكتور احمد فؤاد شريف . بعض الجواب الناجحة في تنمية الصادرات . بحث . دراسات مؤتمر تنمية الصادرات . جامعة خريجي المعهد القومي للادارة العليا، ١٩٦٦س ١٢٧ .

(٢) راجع: الدكتور احمد فؤاد شريف المرجع الموضوع أعلاه ص ٥٦٦ . نفس المؤلف ، تخطيط تنمية الصادرات ، دراسات تنمية الصادرات ، المرجع السابق ، ص ١٢٧

وقد طبقت يوغوسلافيا نظام الحوافز في المجال التصديري على أثر خروجها من نظام البريوطراطية المركزية عام ١٩٥٠ وتحرير ملكية المصروعات لمجموع المنتجين وإدارتها ذاتيا فكان نصيب المنتجين المباشرين من الارباح المحققة يشكل حافزا حقيقيا قد يصل إلى ٩٠٪ من اجمالي الدخل الذي لكل منهم ، حيث ساعد ذلك على إشاعة الامور بينهم بأنهم هم الملاك الحقيقيون للمصروعات ، مما حرصوا معه على بذل أقصى جهدهم ممكن والتخلص من فائض العمالة الزائدة . كما اهتمت بريطانيا في وقت مبكر بإجراء ما يعرف بنظم حوافز التصدير Export Incentive Systems فقررت بعض الانعفاءات والتخفيضات الضريبية والزايما النقدية لتشجيع المصدريين على بذل الجهود الاستثنائية وتنمية روح الابتكار بينهم .



استنهاض الحوافز لدى العاملين، وخاصة بعد دخولنا إلى مرحلة التحول الاقتصادي وما اقتضته من تغليب نشاط القطاع العام في ميدان التجارة الخارجية، حيث كانت الأساس في حركة تجارة الصادرات فيما سبق، الحوافز الشخصية للربح لدى المصدرين الأفراد وشركات القطاع الخاص، الأمر الذي كان يدفعهم إلى بذل أقصى الجهود الممكنة لتحقيق نمو الصادرات، مع ما يستلزمه ذلك من جهود تسويقية نشطة وإصالات مستمرة بالملاء في مختلف الأسواق، فضلا عن حرصهم على مراجعته عوامل المنافسة المختلفة بكل الوسائل الممكنة. وهي جهود ليس من اللئيم بذلها من قبل العاملين في وحدات القطاع العام، ما لم تدعمهم إليها الحوافز المادية وذوابع المبادرة الشخصية.

وكثيرا ما أبرز للثقلون، كما أوضحت دراسات المؤتمرات التي تعقد لمناقشة مشاكل التصدير والتجارة الخارجية بصفة عامة<sup>(١)</sup> أهمية توسيع سلطات عمل

---

(١) أبرز الدكتور لبيب شعير في بعض تصريحاته عن تنظيم التجارة الخارجية (الاهرام ٦ يونيو ١٩٦٦) أهمية تمييز العاملين في قطاع التجارة الخارجية سواء من ناحية اللوائح الخاصة بالموظفين وبدل السفر أو بإعطائهم الامكانيات المالية وتشجيعهم بالحوافز المادية. نظرا لما ينفرد به العمل في القطاع المذكور من الاعتماد على المرونة والسرعة وبذل الجهود الشخصية في العلاقات التجارية ما يعتمد على البراعة الخاصة والخبرة التجارية. كما أوضح ضرورة ترك الحرية لكل شركة في وضع النظام الذي يربط بين زيادة الانتاج والحوافز طبقا لظروف كل حالة وعلى أساس جله نشاط الوحدة في مجموعة وفي المدى الطويل. ولقد تضمنت توصيات مؤتمر تنظيم وإدارة الانتاج والتصدير (فبراير ١٩٦٩) نفس المبادئ المشار إليها ودعت إلى تعديل لوائح العاملين بالقطاع العام بما يتناسب مع مستويات المعيشة في الاسواق الخارجية والتفريق بين فئات العاملين الذين يسافرون في نفس المهنة. كما نبه مؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة (١٩٦٩) إلى أهمية تطوير الأوضاع الوظيفية بكل شركة بما يسكفل توفير الاطمئنان لدى العاملين في شركات القطاع العام - الذين اكتسبوا خبرة مفيدة في أعمال التجارة الخارجية - إلى مستقبلهم.

الشركات التجارية والقائمين على إدارتها ، في المجال التصديري ، وضرورة تحريرهم من قيود اللوائح المالية الحكومية ، وإفراد للماملة المالية الخاصة لهم ، وإمدادهم بكافة التسهيلات ومنحهم سلطة البت في الصفقات (١) ، ويجب التمييز في هذا الصدد بين الشركات التي تعمل في التصدير للأسواق التي يسودها جو التنافس ، وبين تلك التي توجه صادراتها إلى بلاد الاتفاقيات ، إذ يحتاج النوع الأول بصفة خاصة إلى إتساع سلطة المسئولين وتحريرهم من القيود الإدارية. وفي دراسة تطبيقية قام بها الاقتصاديان مانديل وبوم وستيغر تبين أن النظم للتعامل بها في الدول الأكثر نجاحا في مجال التصدير - كاللانيا الاتحادية والصين الشعبية - هي التي تسمح للقائمين على المشروعات بقدر كبير من الحرية والحرية (٢) .

ومن المشاكل المرتبطة بنظام الحوافز في نشاط التصدير بمجمهورية مصر العربية ما أدى إلى احتساب توزيع الأرباح وتقرير علاوات الداهلين وبدلات التمثيل - في بعض الأحيان - على أساس ما يتحقق من أرباح ، دون تمييز بين البيع للسوق المحلي والتصدير للخارج . في حين أنه من المعروف أن أسعار التصدير كثيرا ما تقل عن أسعار البيع للسوق المحلي . وهو ما عولج في وقت ما بتقرير محاسبة الشركات للكلفة بأهداف تصديرية في هذا الصدد على أساس سعر يفوق سعر البيع المحلي بالنسبة لصادراتها (٣) .

---

(١) أبعاد التنظيم الجديد للتجارة الخارجية - حديث لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية -  
الاهرام الاقتصادي أول يونيو ١٩٦٧ عدد ٢٨٣ ص ٣١ .

(٢) دكتور احمد فؤاد شريف - تخطيط تنمية الصادرات - المربع السابق

(٣) ومن النظم المتقدمة لتحديد حوافز المصدرين بعض الدول ما يقضى به برنامج =

ويحذر البعض في مجال تقرير الحوافز المادية للعاملين بنشاط التجارة الخارجية ، من ترك الفرصة أمام البعض للحصول على دخوله استثنائية نتيجة الأرباح انطراة لفروق الاسعار ، وهو ما يجب أن يشترط من أجله ربط الحوافز للاداء بالاداء الحقيقي للعاملين (١) لكافأة من يقوم منهم بجهود خاصة ممتازة (٢) .

كما تستخدم بعض الدول نظام الحوافز في التشجيع على روح الابتكار في الانتاج التصديري - بما في ذلك التجهيز والتعبئة - أو التفوق في مجال البحوث التسويقية ونشاط تنمية الصادرات . ومن ذلك ما تخصصه وزارة التجارة الخارجية في بلجيكا من مكافآت تشجيعية لكل من يقوم بجهود واضحة في مجال دراسات الأسواق الخارجية سواء في نطاق الاجهزة الحكومية أو الاتحادات التجارية أو المهنية أو القطاع الخاص . وما تقدمه في الدانمارك هيئة AELB تحت إشراف وزارة التجارة الخارجية والصناعة من إعانات تصل إلى ٥٠ ٪ من التكاليف التي يوجهها الشروع التصديري لجهود تنمية الصادرات . وكذا ما يؤديه في باكستان صندوق تنمية أسواق الصادرات Export Market Dev. Fund من مساعدات تراوح

---

جوائز التصدير Export Award Programme في اسراليا ، الذي تنظمه الغرف الصناعية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ، وما تجرى عليه الحكومة اليابانية من توجيه خطابات تقدير تفضلن التهنئة من قبل رئيس الحكومة إلى المصدرين الذين يقومون بنشاط بارز . وما تقدمه للمملكة المتحدة منذ عام ١٩٦٥ تحت اسم : Queen's Award Scheme وكذا في الولايات المتحدة باسم : Presidential Award

- (١) دكتور مصطفى خليل : موقف الصادرات بين الحظتين الاول والثانية . المرجع السابق : وفي هذا الصدد أوصى مؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة ( أكتوبر ١٩٦٦ ) بضرورة توسيع معايير تقييم الأداء للشركات التجارية بما يشمل الاعداد بجهود الشركة في فتح أسواق جديدة لمنتجاتها ومدى الزيادة في الصادرات وفي توفير العملات الحرة .
- (٢) دكتور زكريا نصر : في تخطيط التجارة الخارجية المرجع السابق : ص ١٠ .

ما بين ١٠٠ ، ٧٠ ٪ من نفقات تنمية الصادرات التي ينفقها المصدر في مجال الدراسات السوقية وفتح منافذ جديدة للبيع ونشاط النشر والاعلان .. الخ (١) .

### تشجيع القطاع الخاص :

إن مبدأ سيطرة القطاع العام على وسائل الانتاج الرئيسيه والانشطه الاقتصاديه الهامه - وقد توخى تحقيق خير المجتمع وفقا للاتجاهات الاشتراكية - لا تناقضه إتاحة الفرصه لتحقيق أقصى إستفادة ممكنه من نشاط القطاع الخاص في هذا الميدان . ومن أجل ذلك أتاح الميثاق مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية الاقتصاديه في إطار الخطة الشاملة (٢) .

ورغم إتجاه التطبيق الاشتراكي في مجال التجاره الخارجيه إلى تحقيق الاشراف الكامل للدولة وإدخال نفاط الاستيراد بأكمله في إطار القطاع العام . إلا أن تقدير اخاصا لاهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تجارة الصادرات قد حصدنا بنصوص الميثاق إلى إستثناء جانب من تلك التجارة ، من الدخول في إطار القطاع العام فقرر الميثاق أن يتاح للقطاع الخاص القيام بمسئولية ربع النشاط التصديري مع تشجيع الدولة له في ذلك .

وترجع أهمية النشاط الخاص في تجارة الصادرات - كغيرها من القطاعات الاقتصاديه الاخرى - إلى ضرورة مراعاة ظروف المرحلة الحاليه من تحولنا الاشتراكي ، والعمل على الاستفادة من عنصر المبادرة الخاصة في النشاط الاقتصادي وعدم

---

(١) CNUCED; Encouragement aux Exp., op. cit, P. 61

(٢) وقد قرر المدير رئيس الجمهوريه في برنامج العمل الوطني الذي أعلنه في ٢٣ يوليو ١٩٧١ أن موقفا النظرى من القطاع الخاص قائم على دوره الإلزام لمصلحة التنمية فلا بد وأن فيسّر له القيام بمهمته وأن نرسم له بوضوح خط سيره .

تجاهل تأثير الاعتبار الواقعي المتمثل في عدم اكتمال خبرتنا التجارية وتكوين الهيكل الاقتصادي الذي خلفته لنا الرأسمالية والاستثمار ، وأهميه الدور الذي يمكن أن تلعبه الرأسمالية الوطنية في النشاط الاقتصادي القومي (١) .

كما يقوم نشاط القطاع الخاص بدور هام في مجال تنويع الصادرات وتنشيط تصدير السلع غير التقليدية . فمن السلع ما يتميز إنتاجه بطبيعة خاصة تلائم نشاط القطاع الخاص (٢) . وبذلك يساهم القطاع الخاص في تحقيق سياسة تنويع الصادرات وفتح مجالات تصدير جديدة مما يساعد على موازنة الهيكل السلمي لصادراتنا . كما تساعد مشاركة القطاع الخاص في النشاط التصديري ، على حشد كل الطاقات الوطنية الممكنة لتنمية الصادرات ، فضلا عن استقلال ما يتمتع به بعض مصدري القطاع المذكور من الخبرات الخاصة المربكة في الإنتاج والتسويق والاتصالات الخارجية بالأسواق (٣) .

إلا أن للقطاع الخاص في مجال النشاط التصديري تنثر خطاه في الوقت الحاضر لما يعترضه من عقبات لا يقوى على تذليلها دون أن تساعده في ذلك الجهود الحكومية أو معاونة القطاع العام . وقد أدى ذلك إلى تناقص نسبة ما يضطلع به القطاع الخاص من إجمالي الصادرات في بعض السنوات إلى ٢ ٪ بدلا من نسبة ٢٥ ٪ التي

---

(١) الدكتور فؤاد رسي من مقال عن «مشاكل القطاع الخاص» بمريدة الاهرام مارس

١٩٦٨ .

(٢) وينطبق ذلك على الصادرات غير التقليدية من السلع التي يستطيع ذلك القطاع عرضها للتصدير بأسعار تنافسية نتيجة عدم تحمله بأعباء إدارية كبيرة في الصكوك الإنتاجية والتي يكون حجم الناتج الكلي منها محدود نسبيا .

(٣) محمد أحمد غانم ( دور القطاع الخاص في تنشيط العمل التصديري . بحث غير منشور .

سبتمبر ١٩٦٩ .

إنها هي الثبات . كما أدت مشاكل القطاع الخاص في مجال التصدير إلى توافد عدد كبير من مصدري القطاع للذكور بلغ ١٣٥٠ عن ممارسة ذلك النشاط ، حيث لم يبق منهم بهذا العمل سوى ١٥٠ مصدرا .

وتتلخص شكوى مصدري القطاع الخاص — كما عبروا عنها للمستولين — في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وفي المؤسسة العامة للتجارة — فيما يليق به منتج ومصدرو الحاصلات الزراعية من مساوئ نظام الجمليات التعاونية في إجراءات تسويق تلك الحاصلات — وخاصة لانخفاض الأسعار التي تحاسبهم على أساسها تلك الجمليات . فضلا عن تقيد وطول الإجراءات التي يستلزمها التصدير بالجهات الرسمية المختلفة . وهو ما يتعارض مع مقتضيات السرعة اللازمة لتصدير بعض الأصناف القابلة للتلف كالحضروات الطازجة والزهور (١) .

ومن القضايا الرئيسية ذات الصلة العامة بين مشاكل التصدير والقطاع الخاص ما يفرضه نظام تخصص بعض شركات القطاع العام في تصدير بعض السلع من المحمولات التي يلتزم بأدائها مصدرو القطاع الخاص عند التجاؤم إلى تلك الشركات بحكم احتكار الأخيرة لتصدير السلعة ، وذلك دون أن تقوم الشركات المذكورة

---

(١) الأحرار : عند خاس من الإنتاج والتصدير — أكتوبر ١٩٦٧ .

كما تتركز معادب مصدري السلع المتنوعة من القطاع الخاص ، فيما يلاقونه نتيجة . من أولويات الصادد والتدبير لوحدة القطاع العام ، وضالة المحصن المخصصة لهم من الإنتاج وأخر . صانعة القطاع العام في تسليمهم السلع المتعاقدة على تصديرها . فضلا عن الإهمال في استيفاء المواصفات المطلوبة للجودة والتخليط . فإذا أضفنا إلى كل ذلك مشاكل منتجي القطاع الخاص الناشئة عن عدم توافر الخامات ومستلزمات الإنتاج فضلا عن قصور الموارد والنسيبيلات التمويلية اللازمة لدعم إنتاجهم ، لنبرز أن نشاط ذلك القطاع لا يلقي النتيجة السكا من أجهزة الدولة حتى وقتنا الحاضر .

بأى مجهود يذكر فى إجراءات التصدير . ومن المعروف أن مثل تلك العمولة إنما تستحق فى حالة قيام الشركة الوسيطة بإجراء مفاوضات البيع والشراء أو بدور الوكالة التسييلية . أما أن تقاضى عمولات بالقدر الممول به دون أن يقابلها جهد معين ، فأمر يستوجب إعادة النظر فيه . كذلك يستوجب نظام الأسواق المنلفة على النشاط التمهيدى لبعض الشركات ، — وبرغم الاعتبارات التى دعت للأخذ به — مراجعته من آن لآخر ومن حالة لحالة ، مع إتاحة الفرصة لنشاط القطاع الخاص للتنافس مع وحدات القطاع العام فى تلك الأسواق كلها أفاد ذلك ، خاصة وأن ذلك قد يساعد على سد بعض الثغرات التى تتخلف عن الإجمال أو القصور فى جهد شركات القطاع العام .

ويجب أن تتضمن الخطط التصديرية الطويلة الأمد ما يكفل التأكيد الواضح لاشتراك القطاع الخاص فيها بنسبة معلومة ، لتمكن تحقيق الاستقرار والاستمرار لنشاط ذلك القطاع ، ومعاونته فى المجال التمهيدى وتوفير مستلزمات الانتاج والمواد الخام الضرورية وتسهيل إجراءات السفر للمصدرين ذوى السمعة الطيبة وتيسير ما يستلزمه ذلك من وسائل التشجيع التى يمكن أن تتيحها له الأجهزة الحكومية ووحدات القطاع العام ، كما يجب العمل على تنفيذ ما أوصى به مؤتمر الانتاج والتجارة ( أكتوبر ١٩٦٩ ) من ضرورة تكوين اتحاد عام لمصدرى الحاصلات الزراعية — ليقوم بدور مماثل لما يقوم به اتحاد الصناعات لصالح مصدرى السلع المصنوعة — على أن يتولى التنسيق بين عمل هذا الاتحاد وبين وحدات القطاع العام — المؤسسة العامة للتجارة .

## الفصل الثالث

### رفع كفاءة الخدمات المداوثة

#### لنشطاء التصدير

إن كفاءة العمل التصديري ونجاحه لا يتوقفان فقط على إنتاج جيد وسياسة تسويقية ناجحة ، فزونة الإجراءات التصديرية وتوافر الخدمات للمداوثة لنشطاء التصدير باقدر ومستوى الكفاءة للناسـ بين ليتوقف عليهما إلى حد كبير ، انطلاق ذلك النشاط إلى مدارك النجاح وتحقيق الأهداف للرجوة من ورائه .

تتوافر الخدمات المداوثة لنشطاء التصدير ، كمليات النقل والشحن والتخزين وتخطيط السياسة التسويقية ، والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية والدعاية والتأمين . الخ تمثل جميعها عناصر فعالة في تسهيل عمليات التصدير وتبسيط إجراءاتها وتيسير سرعة إنجازها .

كما وأن ما يترتب على رفع كفاءة الخدمات المذكورة من خفض أسعارها . يساعد على تخفيض عناصر التكلفة في النفقات التسويقية لسلع التصدير ، مما يمكن لها من اجتياز أسوار المنافسة لأسعار للتتجات المشيلة في الأسواق العالمية .

ونتناول فيما يلي دراسة لأوضاع خدمات النقل وتوفير الائتمان والخدمة المصرفية والتأمين على الصادرات وأهمية تطوير إمكانيات تلك الخدمات بمجموعة مصر العربية مع بيان التطبيقات المقارنة في الدول المختلفة .

#### نقل الصادرات :

تشكل نفقة النقل جتيا كبيرا من التكلفة التسويقية لسلع المختلفة ، مما يؤثر على أسعار تصديرها . فيتوقف عليه بالتالى قدرتها على منافسة الإنتاج الخارجى للثيل



فتمثل تلك النفقة على مصاريف النقل الداخلى إلى موانئ التصدير ثم النقل من مخازن التصدير إلى أرصفة الشحن ثم إلى البواخر ، ثم لملون النقل البحرى (١) .

ويعتبر توافر خدمة النقل من أهم العوامل التى تساهم فى التخصص الجغرافى للناطق والدول بل أن نوع التجارة ، التى تنشأ بين البلدان المختلفة قد يتوقف بصفة عامة على نفقات النقل (٢) .

وقد تسبب قصور خدمة النقل البحرى لدى الدول المصرى فى حدوث اختناقات كبيرة لتجاريتها خلال الحربين العالميتين نتيجة لمعجز فراغات الشحن المتاحة لديها لنقل صادراتها ، الأمر الذى نبه تلك الدول إلى أهمية تدعيم أساطيلها البحرية من أجل تمييز درجة استقلالها الاقتصادى (٣) .

وفى دول الاقتصاديات الاشتراكية المخططة أصبحت خدمة النقل البحرى من الأنشطة التى تضطلع بها الدولة ، بالنظر لما يحتله نشاطه من أهمية بالغة لتدعيم النظام الاقتصادى ورغبة فى تجنب أثر الضغوط الخارجية ومشاكل ميزان المدفوعات .

ولا تزال طاقة النقل البحرى فى ج.م.ع. حتى اليوم قاصرة عن الوفاء بمتطلبات حركة الصادرات المصرية ، والذى تزايد من عام لآخر ، فضلاً عما يرجى لها من تضاعف وتنوع فى المستقبل القريب . فنية لنقل - من إجمالى تجارتها الخارجية - على بواخر مصرية ، لم يتعد عام ١٩٦٩/٦٨ ٦٤٪ وكانت عام ١٩٦٥/٦٤ ٣٨٪ . وقد تبين من خلال أبحاث مؤتمر النقل الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٧٠ أن

---

(١) راجع C.Clough, The Economic Development of Western: Civilization, 1969, p. 323

(٢) راجع: Enk & Salera. Internat. Econ., 1951 p. 191.

(٣) Krause, Internat. Econ., op. cit, p. 274

حمولة الأسطول التجارى المصرى لا تزال هى نفس حمولته التى كان عليها عام ١٩٦١ فلم تمتد ١٨٦ ألف طن ، بل إن وحدات الأسطول قد تناقصت كفاءتها بمرور الزمن والاستعمال (١) .

كما نتج من عجز طاقة الأسطول على الوجه الموضح ، عدم تمكننا من تنفيذ شروط الاتفاقيات التى عقدناها مع بعض الدول ، والتى تنضى بتمهيدنا بالقيام بنقل أكثر من ٨٥٠ / من تلك التجارة (٢) .

وقد بدأ تنظيم مرفق النقل البحرى فى ج.م.ع. على وجه شامل منذ إنشاء المؤسسة المصرية الدائم للنقل البحرى ، وصدر قانون تنظيم المرفق عام ١٩٥٩ (٣) ولا شك أن قطاع النقل البحرى فى ج.م.ع. لا يزال فى حاجة إلى الامكانيات الوفيرة للارتفاع بطاقته وكفاءته إلى المستوى الذى يتلائم مع أهداف خدمة تجارتنا الخارجية .

فالاعتادات الاستثنائية التى تخصص للقطاع لا تزال أرقامها أدنى بكثير مما تتطلبه حاجته الملحة (٤) .

---

(١) وقد بلغت جله وزن سافراتنا من السلع الجافة عام ١٩٨٦/٦٧ ٢٠٠٠ و٢٦٣٨ طن لم ينقل منها على بواخر مصرية سوى ١٨٠ ٢٠٠ طن وقد نتج من اعتمادنا فى نقل تجارتنا الخارجية من البضائع الجافة فقط — على السفن الأجنبية ، تحميل ميزان مدفوعاتنا فى العام المذكور ما قيمته ٢٧٥٨ ١٩٧ ٢٩٩ الف جنيه بالعملة الأجنبية .

دكتور لطفى عبد الحليم : الاستثمارات الصناعية وعماليات النقل البحرى — الامرام الاقتصادى منتصف أغسطس ١٩٦٩ ٣٣٦ د.س ٧ .

(٢) الامرام الاقتصادى ، أسماول النقل التجارى — تحقيق أول يوليو ١٩٧٠ عدد

٣٥٧ س ١٧ .

(٣) قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ . ثم صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ .

(٤) يبدوذلك جلياً من مقارنة أرقام خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٦٨/٦٧

حيث نجد المخصص للاستثمارات الميزانية للنقل الداخلى بلغ ٢٢٠٣ مليون جنيه فى حين أن —

وقد انقصر حجم الاستثمارات المنفذة في تعزيز الأسطول منذ عام ١٩٦٠ حتى الآن على ٨ ملايين جنيهًا ، بينما تحملت الدولة مقابل عمليات النقل البحري لتجارتنا الخارجية خلال المدة المذكورة ما يقرب من ٤٥٠ مليون جنيه من العملات الأجنبية (١) .

كما تتراحم المشاكل العملية والمعوقات لانطلاق نشاط ذلك القطاع الحيوى دون أن تنال العناية اللازمة لتوفير الحلول المناسبة لها . ويتجلى ذلك في ظاهرة عدم تحديد برامج زمنية واضحة لتصدير السلع المختلفة - وحتى في حالة وضع برامج لتصدير بعض السلع فإن الشركات المصدرة غالباً ما تتخلى عن تنفيذها - وكذلك عدم إلزام الشركات المصدرة بمواعيد تنفيذ طلباتها المتعلقة بمحجز فراغات الشحن على البواخر ، مما يمتنع عنه تحملها بقيمة نولون الفراغات المذكورة دون مقتضى (٢) .

هذا فضلاً عن عدم العناية بإعداد الدراسات اللازمة لتتطلبات شحن كل نوع من أنواع السلع التصديرية وخاصة من الحاصلات الزراعية مما يؤدي إلى وصول الكثير منها تالفاً وما يليق ذلك من فقدان الثقة في المصدر المصرى .

كذلك تؤدي أوجه القصور في تخطيط عمليات وإمكانات النقل البحرى (٣) إلى عدم ثبات مستوى أسعار التوالين ، مما يفرقل وضع التقديرات السليمة للالتزام وسياسات التصدير (٤) .

---

١ - مخصص للاستثمارات العينية للنقل الخارجى لم يتجاوز ٤٤٥٧ ألف جنيه .

(٢) خطة تنمية والاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر عام ٦٧/٦٨ جدول (٤) .

(١) الاحرام الاقتصادية - الاجتماعية لجمهورية مصر عام ٦٧/٦٨ جدول (٤) .

(٢) تقرير الشركة العربية لأعمال النقل البحرى لمؤتمر تنمية الصادرات عام ١٩٦٩ .

(٣) دكتور لطفي عبد العظيم ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(٤) تقرير رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لأعمال النقل البحرى ، المرجع السابق .

وفي مرحلة شحن الصادرات ، تتعرض الطرود للكثير من العنف والحشونة في تداولها بالأرصعة بواسطة الحمالين إلى حد يعرضها قبل تسفيها بالبواخر إلى تمزيق العبوات وإتلاف المشمول .

نتيجة لكل ذلك فقد وجب أن تتضمن سياستنا ل تنمية المصادرات مزيدا من الاهتمام في توزيع إستثمارات خطط التنمية الجديدة ، بمرافق النقل البحري وما يتصل به من مرافق وخدمات النقل الداخلي - من مراكز الإنتاج إلى موانئ التصدير بما يشمل ذلك من تطوير إمكانيات الشحن الآلي وتوسيع مساحات الموانئ وزيادة عدد الأرصفة ، وبناء البواخر وناقلات ذات المحركات الضخمة ، والتوسع في استخدام نظام أوعية الـ "Containers" .

كما يتحتم الاهتمام بتخطيط برامج زمنية واضحة وشاملة لنقل الصادرات الرئيسية ، بالتعاون بين المؤسسة العامة للتجارة ومؤسسة النقل البحري ، تضمن توفير الفراغات وتنظيم استغلال برامج الرحلات الملاحية على الوجه الأكمل وبصفة منتظمة .

ويفيد كثيرا في تذليل ما يترض عمليات الشحن والنقل البحري من مشاكل ومعوقات ، تواجد مراكز ممثلة لمؤسسة النقل البحري بالموانئ ، تمنح الصلاحيات الكافية لتوفير الحلول المأجلة لتلك المعوقات .

ولا تقتصر أهمية تدعيم مرفق النقل في مجال انفاش المصادرات ، على إمرق النقل البحري ، بل إن تطوير إمكانيات النقل بالسكك الحديدية من مراكز الإنتاج والتعبئة والتجهيز ، وتمييز نقل الصادرات بواسطتها ، بفئات نولون خاصة<sup>(١)</sup> ، وكذا

---

(١) تنج المصادرات في الهند والمكسيك تخفيضات خاصة في أجور النقل بالسكك

تدعيم نقل الصادرات خوفاً - وخاصة تلك الحاصلات السريعة التلف أو التي يتطلب تسويقها سرعة نقلها - لتعتبر من الوسائل الهامة لتخزين حركة الصادرات .

كما ينبغي العمل على توفير إمكانيات التخزين والحفظ الكافية لتنظيم تخزين الصادرات بالموانئ تمهيدا لشحنها فور تراكب البواخر الناقلة لها . على أن تكون أسعار التخزين في المستوى التي لا يسبب ارتفاعا كبيرا في نفقات التصدير ، حيث يلاحظ عزوف بعض الشركات المصدرة عن التخزين بالميناء نتيجة ارتفاع نفقات الأرضية الخاصة بالتخزين .

#### التأمين على الصادرات :

تعدد أنواع المخاطر التي تتعرض لها الصادرات - على وجه أصح معسدة لموضوع التأمين عليها أهمية خاصة في مجال العمل على النهوض بها وإحداها<sup>(١)</sup> ونظرا لكون بعض تلك المخاطر ليست ذات طابع تجارى - مما لانتطية عادة عمليات التأمين للمساعدة - فإن تغطيتها بالبلاد المختلفة في الوقت الحاضر تتم بمعاونة الدولة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة<sup>(٢)</sup> .

---

(٢) وتدرج المخاطر المهار إليها تحت مجموعات رئيسية تضم بصفة أساسية تلك التي التي تتعرض لها البضاعة المصدرة خلال نقلها من بلد المنشأ إلى جهة الوصول كجنوح السفينة أو فروقها أو ما تتعرض له بالبصر كإغراق إحدى وسائل النقل أو التالف الناشئ عن وقوع حرائق وكذا ما يحدث بتدخل فعل الإنسان كالسرقة وإعمال طاقم السفينة وما يحدث نتيجة العواصف الجوية كإصابة البضاعة والصدأ ، يضاف إلى ذلك المخاطر الناشئة عن عوامل سياسية أو اجتماعية كالعلاقات الحربية والاضرابات والإجراءات الاعتقال والإستيلاء . كما ينطى التأمين مخاطر عدم الدفع سواء منها التجارية الناشئة عن سوء المركز المالي للمستورد أو السياسية الناتجة عن وقوع اضطرابات سياسية أو هزات نقدية .

Dr. Karl Haffner, Le Cadre de l'Assurance a (٢)

P'Exportation, Conférences sur la Promotion des Exportations  
( C.N.U. C.E.D., G.A.T. T. 1967, p. 170 )

وقد تطور نظام التأمين البحري منذ نشأته من القرن الرابع قبل الميلاد حتى أصبح ركنا أساسيا من أركان التجارة الدولية الحديثة<sup>(١)</sup>.

وقد بدأ نشاط التأمين البحري في مصر على أيدي وكلاء لشركات التأمين الأجنبية ، لم يرعوا الصالح القومي للبلاد إلى أن دخلت شركات التأمين للصربية إلى ميدان التأمين البحري على أثر صدور القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين ، ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بدمصر الهيئات التأمينية في جمهورية مصر العربية ، ومنذ صدوره حدث تطور ملحوظ في سوق التأمين العربي على السفن إذ بدأت الشركات العربية في قبول تغطية جزء رئيسي من سفن الأسطول العربي وإعادة التأمين على الباقي في الأسواق العالمية<sup>(٢)</sup> وفي عام ١٩٦١ تقرر تأميم شركات التأمين في ج.م.ع بموجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ . كما انشئت في عام ١٩٦٢ المؤسسة المصرية العامة للتأمين لتنظيم ذلك القطاع والرقابة على نشاطه .

ومع الاتجاه نحو قصر التأمين على صادراتنا لدى الشركات الصربية ، يجب على المؤسسة العامة للتأمين العمل بكافة الوسائل الممكنة على تنظيم خدمه التأمين البحري بما يكفل تشجيع الصادرات وإزدهارها سواء من ناحية تبسيط إجراءاته أو رفع مستوى الخدمة أو خفض ثلثات أسعاره .

كما يجب العمل على إعادة صياغة وثائق التأمين البحري في مصر ، بما يجعل

---

(١) راجع: دكتور محمود سمير الفرقاوي (الخطر في التأمين البحري، ١٩٦٦، وفي تفصيل أهمية وتطور التأمين البحري يرجع إلى دكتور غرور عبد الرحيم: الامتيازات المسموحات في التأمين البحري ١٩٦٦ .

(٢) تقرير الاتحاد الدولي للتأمين البحري المنظمه في لجنه في سبتمبر ١٩٦١ .

شروطها تنشئ مع مواقع ظروف تجارتنا، مع الاسترشاد بالدراسات المقارنة للتشريعات الحديثة في هذا الصدد<sup>(١)</sup>.

### ضمان الائتمان الصادرات : Export Credit Insurance

ظهر بعد الحرب المالية الأولى - وكنتيجة للتقلبات التي سببتها الأحداث الدولية من مخاطر سياسية كبيرة تعرضت لآثارها التجارة الدولية - اتجاه لدى الحكومات الأوروبية لتنظيم تلك المخاطر بنظام للتأمين تتحمل الدولة مسئولية جفائه أساسية فيما يعرف بضمان الائتمان التصديري .

وقد وجهت تلك السياسة كوسيلة فعالة لانعاش الصادرات والحفاظ على توازن للميزان التجاري في الدول المذكورة ، نظرا لما يمنحه هذا التأمين أو الضمان لقرض التصديري من ميزة في مجال المساومة البيعية ، وخاصة في مجال تسويق السلع الانتاجية<sup>(٢)</sup>.

ولم تعرف نظم التأمين والائتمان في جمهورية مصر العربية حتى الآن ، استخدام ضمان ائتمان الصادرات المذكور . وربما كان ذلك لحداثة ههنا نسبيا بانتاج وتصدير السلع الانتاجية التي يتطلب تسويتها ، منح الائتمان المتوسط الأجل .

هذا في حين أن ذلك النوع من التأمين قد انتشر استخدامه في الكثير من الدول ، حيث قامت للاضطلاع بمسئوليته مؤسسات بعضها تملكه الدولة كما هو الحال في كندا واليابان . وبعضها في شكل شركات أهلية تقوم بالتأمين كوكيله عن الدولة كشركة HERMES الألمانية ، وبعضها في شكل شركات تفضلي أساسا

---

(١) د. ثروت عبد الرحيم ، المرجع أعلاه ، ص ٢٦ .

(٢) P. Christe, Financement Bancaire des Exportation  
(G.A.T.T., Conférences sur la Promotion des Exp. cit. p. 248)

بنظية المخاطر التجارية وتشارك الدولة في تحمل المخاطر السياسية كالتجوع في إيطاليا .  
ومن أمثلة المخاطر السياسية التي يغطيها نظام التأمين المذكور في الولايات المتحدة  
الأمريكية منذ عام ١٩٦٢ ما تسببه الحروب والثورات وإجراءات الاستيلاء ونزع  
الملكية وما يجرب على الإجراءات الحكومية من التواء أو عدم تجديد تراخيص  
الاستيراد أو التصدير أو فرض أية لوائح تعوق دخول السلعة في البلد المستورد<sup>(١)</sup> .  
وقد بلغت قيمة الصادرات المؤمن عليها وللدولة بأئتمان قصير ومتوسط الأجل  
في عام ١٩٦٧ في كندا ٢٣٨ مليون دولار ، وفي ألمانيا الاتحادية ١٩٠٠٠ مليون  
مارك وفي المملكة المتحدة ١٨٨٩ مليون جنيه استرليني<sup>(٢)</sup> .  
وفي جمهورية مصر العربية أصبح علينا - كما هو شأن غيرنا من الدول  
النامية - إذا شئنا تدعيم صادراتنا من السلع الصناعية التي احتادت الدول المتقدمة  
أن نمنح مستورديها آجالا في السداد عن طريق نظام ضمان الائتمان التصديري -  
أن نعمل بالضرورة على توفير نفس وسائل الضمان والائتمان المذكور وبأسسهار  
فائدة منخفضة نسبيا<sup>(٣)</sup> .

#### الائتمان والخدمة المصرفية :

لتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية تأثيرها الكبير في مدى انضباط  
ومرونة إجراءات التجارة الدولية ، ومدى ما يتحقق لمعاملاتها من سرعة وكفاءة .  
وتتطلع الخدمة المصرفية بدور هام في نشاط الصادرات ، وذلك من خلال ما يتاح

---

(١) Louis Joudguoli, The Role of the Medium Term Export Guarantees The Southern Econ. Jour. Apr. 1968, p552 .

(٢) U. N., Export Credits and Dev. Financing, 1969.

(٣) أفضر C.N.U.C.E.D., Encouragement aux Exp., op. cit., p. 22 .



للبفوك منحه من ائتمان ، لتمويل عمليات التصدير ، فضلا عن قيامها بدور رئيسي في التحرر عن المراكز المالية للمستوردين بالخارج ، مما يتوقف عليه ثقة المصدر بسلامته الخارجي . هذا فضلا عن دورها في آعام اجراءات تبادل المستندات التجارية بين أطراف الصفقة التصديرية ، كتبادل بوالص الشحن وكميالات الدفع وكذا فتح الاعتمادات المستندية Documentary Credits . وقد كان للدور الكبير الذي لعبه النظام المصرفي في بريطانيا أثره الدافع في نمو تجارتها منذ أواخر القرن التاسع عشر<sup>(١)</sup>.

وتعانى الدول النامية بصفة عامة من ضعف مواردها من رؤوس الأموال ، وخاصة لتنفيذ برامج التنمية الطموحة ، وينعكس ذلك بطبيعة الحال على امكانيات تمويلها لتجارتها الخارجية<sup>(٢)</sup>.

وتبدو أهمية دور التسهيلات الائتمانية والخدمة المصرفية ، ليس فقط في مجال تصدير المنتجات الصناعية من السلع الرأسالية ، بل كذلك في مجال تسويق الحاصلات الزراعية الهامة .

وتتمثل صعوبات التمويل في صدد تصدير الحاصلات الزراعية فيما تعرض له

---

(١) H. Nagaoka, Economics of Import and Export Trade, 1930, p. 175.

(٢) ويضعف من أثر ذلك ما مضطرها إليه أوضاع الرقابة على مدفوعاتها الخارجية ويضعف ذلك كله بالدول المذكورة إلى الانحياز لأساسة الاتفاقيات الثنائية وتجميد حصصاتها من الصادرات . كما تضطر في مبادلاتها مع الدول المتقدمة إلى الاعتماد على قيام الأخيرة بمعبء التمويل ، وهو ما يتعدى بطبيعة الحال في مبادلاتها مع بعضها البعض ، اللهم إلا إذا قامت بالتمويل بعض مؤسسات التجارة الخارجية الكبرى بالدول القريبة .

[راجع: H. Bachmann, Les Pays Peu Développés et le Marché Mondiale, Conférences Sur la Promotion des Exp. GATT. op cit.]

من مخاطر نتيجة احتمالات عدم الوفاء إذا كانت الاعتمادات المصدرة من بنوك الدولة المستوردة غير ممززة وهو ما يجب أن تنولى الدولة المصدرة علاجه بهذا الشكل الحكومى إذا كانت العملة المصدرة من المحاصيل الرئيسيه . كذلك تتعرض المحاصيل الزراعيه للمصدرة لاحتمالات تلف البضائع أثناء الشحن لسبب أو لآخر ، أو احتمالات عدم مطابقة المواصفات لشروط التماقد<sup>(١)</sup> .

وقد تطورت خدمات البنوك في هذا الصدد ، حيث أصبحت النظم التى تقيمها في ترفيقات الدفع من عوامل تشجيع الصادرات وتنمية للتبادل التجارى بوجه عام ، ويبدو ذلك جليا في تطور نظم الدفع من نظام الدفع الفورى إلى نظم فتح اعتمادات مستندية *Credit documentaire* والشحن مقابل ايداع المستندات *Centre remise de documents* هذا فضلا عما يمكن أن يقدمه البنك للراسل في بلد اللصد من تعزيز الائتمان الذى ينشئه بنك الاصدار في بلد المستورد مما يعرف بنظام *Crédits Confirmés* كما تضطلع البنوك بوجه عام بمسئولية الفحص الدقيق لكافة المستندات في العمليات التى تتم بموجب اعتمادات مستندية ، أو تستوثق من استيفاء المستندات للاشقراطات المطلوبة من الناحيتين القانونيه والتجارية. ويقوم البنك التجارى باجراءات تحصيل السكبيالات للسحوبة لحساب المصدر وتسليم مستندات الرسالة في حدود التعليمات التى يتطلبها المصدر ونفا لظروف الحالة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) حسن زى احمد ، تمويل المحاصيل الزراعيه والصعوبات التى تواجه البنوك في سبيل التمويل ، محاضرة ، فبراير ١٩٦٥ ، معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزى المصرى .  
مخاضات ١٩٦٥ ، ص ٢٤ ، ٢٧ .

(٢) يرجع في تفصيل بيان دور البنوك في الخدمات المصرفية في مجال تبسيط إجراءات التصدير وتمويل الصادرات إلى *F. Christie, op. cit.* المرجع السابق الإشارة إليه -  
ص ٢٣٠ إلى ص ٢٤٦ ؟ وكذا سياسات التصدير للدكتور محمود عفاف ١٩٦٢ ، ص ٧٦ .

وفي جمهورية مصر العربية ، لا تخفى أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه البنوك التجارية في تشجيع وتسهيل عمليات التبادل التجارى ، وبصفة خاصة في مجال فتح أسواق جديدة لمصادرنا من المنتجات المصنوعة .

وقد كانت الصبغة الثابتة على النشاط المصرفى في مصر فيها مضى ، هي سيطرة المؤسسات الأجنبية عليه <sup>(١)</sup> . ولم يؤسس أول بنك مصرى صميم سوى عام ١٩٢٠ وهو بنك مصر . ورغم ذلك فقد استمر الطابع الأجنبى للنشاط المصرفى حتى صدور قانون تمصير البنوك عام ١٩٥٧ ، على أثر ما ظهر في تلك الفترة من تحلف البنوك من سد احتياجات تمويل قطاعات الاقتصاد القومى الداخلى ، وخاصة النشاط الصناعى . هذا فضلا عن إمتناعها في وقت ما ، عن تمويل محصول القطن . ومنذ صدور القانون المذكور أصبحت معالم السياسة المصرفية تتحدد على أساس للمصالح الاقتصادية القومية ، كما أصبحت البنوك تعتمد على موارد محلية . إلا أن إسهام النشاط المصرفى في تشجيع التجارة الدولية وخاصة عمليات التصدير ، مازال يقوم أساساً على التعامل في الإلتان القصير الأجل ، إذ يقتصر استخدام الإلتان الطويل والمتوسط الأجل على الأغراض المقاربة والصناعية ، ويقتصر دور البنوك عندنا على تيسير وتمويل عمليات التجارة الخارجية في شكل قروض قصيرة الأجل .

كما أن بعض شركات التأمين التى تقوم بسداد السكبيالات المتعلقة بالتجارة الداخلية لصالح البنوك ، لا تباشر ذلك بالنسبة للإلتان للمتعلق بالتجارة الخارجية . وقد حدث أن تدخلت الحكومة مباشرة عام ١٩٥٥ لضمان السكبيالات المتعلقة

---

(١) حتى عام ١٩٢٠ كانت الثالوية المظى من البنوك ، فروعاً لبنوك أجنبية ومخصصه في تمويل التجارة الخارجية — إذ كان ينصب تعاملها الأساسى على تمويل عمليات تصدير القطن وغيره من المواد الأولية .

بصادرات القطن لدول أوروبا الشرقية ، في حالة توافر ضمان البنوك المركزية في الدول  
للمذكورة لذلك الكيالات .

وتقتضى سياسة تنمية صادراتنا من المنتجات الصنوعة وخاصة إلى أسواق البلاد  
العربية والأفريقية ، العمل على تيسير منح الائتمان للتوسط الأجل للمصدرين ،  
مما يتيح لهم منافسة المنتجات الأجنبية المثلثة عن طريق منح آجال للمشتريين ، خاصة  
وأن أسواق الدول المذكورة تعتبر من أهم الأسواق التي يمكن أن تستوحيب جزءاً  
كبيراً من منتجات التصنيع ، نظراً لاعتمادها الكبير على إستيراد احتياجاتها تقريباً  
من تلك للمنتجات .

كما أنه من الضروري أن تتدخل الدولة للتأمين على هذا الائتمان . ومما يسهل  
ذلك في الوقت الحاضر أن غالبية صادراتنا الصناعية حالياً من سلع الاستهلاك التي  
لا تحتاج في تمويلها لآجال طويلة<sup>(١)</sup> .

ولا تقتصر أهمية توفير الميسيلات الائتمانية والمصرفية ، على تمويل عمليات التصدير  
فحسب ، بل إن إسهامها في تدعيم الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير ، يمكن أن يكون  
أداة فعالة في التحسين للنشاط التصديري من خدمة أهداف التنمية الاقتصادية .

وتعاني قطاعات الإنتاج التصديري من مشكلة القصور في التمويل ، فضلاً عن  
بطء وتعقد الاجراءات اللازمة للحصول على اللوافقات النقدية وفتح الاعتمادات ،

---

(١) ذكره ريسرى على صطفي — التجارة الخارجية ودور البنوك فيها — محاضرة —  
معهد الدراسات المصرفية — مجموعة محاضرة عام ١٩٦١ \*

ولقد اشترعت مؤسسة تمويل وتأمين الائتمان التصديري في الدول المختلفة ومن أهمها في ألمانيا  
الاتحادية مؤسستى A. K. A. ، K. F. W. اللتان تقومان بمنح الائتمان المتوسط  
والطويل الأجل لتمويل المصادرات ، وفي فنزويلا هيئة التنمية G. V. F. التي تمنح الائتمان  
متوسط الأجل للمصادرات من السلع الرأسالية مما يصل أجله إلى خمس سنوات .

( C. N. U. E. D., Encouragements aux Exp. op  
cit, p. 34 ) .

وترجع مشكلة التمويل هنا إلى ارتفاع أسعار الفائدة على رأس لئال اللازم لمشروعات الإنتاج التصديري مما يتركس على نفقة إنتاجها وبالتالي على أسعار التصدير ، فنعدم معه قدرة ذلك الإنتاج على المنافسة الخارجية . ويحدث ذلك في الوقت الذي تكاف فيه تلك المشروعات بتحقيق أهداف تصديرية معينة وفقاً للخطة العامة . وقد اقترح البعض لعلاج تلك المشكلة إقامة صندوق للاستثمار تودع فيه فوائض أرباح الشركات لتخصيصها لأغراض تمويل المشروعات التي تتطلبها الخطة<sup>(١)</sup> .

ولي خصوص تنظيم وتنسيق عمليات التمويل الخارجي لتجارنا الخارجية بصفة عامة — دعا البعض إلى وجوب تركيز تلك العمليات في بنك واحد لا مكان تنسيق الاستفادة من التسهيلات الناحية من مختلف المراسلين — يعمل على تحقيق أهداف تنمية تجارنا الخارجية ويمرر بنفسه المقاصات الضرورية طبقاً لاعتبارات تنمية الاقتصاد المصري ، فضلاً عن وجوب إشراكه في إعداد مقدرات خطته الميزانية النقدية<sup>(٢)</sup> .

ولدى في إنشاء بنك التجارة الدولية المصري أخيراً — عام ١٩٧٢ — ما يكفل تغطيه كافة الاحتياجات المشار إليها ، مما يرجى أن تظهر آثاره في القريب العاجل . وذلك في إطار سياسة التناهي متكاملة تضمنها المؤسسة المصرية العامة للبنوك ، على وجه يخدم أهداف تنمية الصادرات ، فضلاً من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة ، ذلك بحكم ما ينعقد للمؤسسة المذكورة من إختصاص تخطيط السياسة الائتمانية وتوزيع التسهيلات الائتمانية .

---

(١) دكتور مصطفى خليل — موقف الصادرات بين الخطتين الأولى والثانية — المرجع السابق

(٢) دكتور فؤاد مرسى : تنظيم التجارة الخارجية — مصر المعاصرة يوليو ١٩٦٧



## الباب الثامن

### تنمية الصادرات المصرية في إطار الجهد الدولي

لا تقتصر أهمية العمل الدولي في سبيل انعاش الصادرات في ج.م.ع على جهودنا الخارجية وحدها ، بل إن المشكلات الكبيرة التي تفترض أسواق صادراتنا بالأسواق الدولية ، لتؤكد ما ينبغي أن تضطلع به الجماعة الدولية وبالأخص الدول المتقدمة ، من دور جوهري في مجال التعاون الدولي ، من أجل توفير الحلول للملك للمشكلات التي تواجه صادرات الدول النامية بوجه عام ، وخاصة لما هو ملاحظ من عمق التأثيرات التي تتولد عن اضطراب مستوى النشاط الاقتصادي بالدول المتقدمة - وكذا عن الاتجاهات غير الملائمة لسياساتها التجارية الدولية - على استقرار الأسواق العالمية للمنتجات الأولية ، وعلى معدل الزيادة في صادرات الدول النامية من تلك المنتجات .

فإذا كان للسياسات المحلية الوطنية ووسائلها - على الوجه الذي استعرضناه في الباب السابق - دورها في تنمية وانعاش الصادرات داخل إطار العمل القوي ، فإن قدرة تلك السياسات تنحصر في التخطيط الطويل المدى لنمو الصادرات ، بالتكامل مع جهود وأهداف التنمية الاقتصادية ومحاولة تلطيف آثار التقلبات في -صياغة- الصادرات على باقي أجزاء الجهاز الاقتصادي<sup>(١)</sup> . أما تحرير حركة الصادرات في المجال الخارجي ، ودفعها في طريق ميسرة إلى مختلف الأسواق فأمر يستلزم الجهود الخارجية في نطاق العمل الدولي .

---

(١) دكتور محمد زكي شافي : مشاكل المعجزة الدولية لإيلاء المنتج للنتائج الأولية

وبالإضافة إلى الجهود العامة للجماعة الدولية - متصلة في الهيئات والمنظمات الدولية - فإن الجهود المشتركة الخاصة للدولة مع بعض الدول التي تتوافق مع سياستها في مجال التعاون الاقتصادي الدولي من أجل تنشيط التجارة وتوسيع آفاق التبادل التجاري ، يمكن أن تشر بقدر وافر في تنمية صادراتنا إلى مختلف الأسواق ، سواء كان ذلك في محيط تعاملنا مع المجموعات الكبرى من الدول ذات الوزن الاقتصادي الكبير في تيار التجارة الدولية للعالم - كالدول الصناعية المتقدمة وكمجموعة دول الكتلة الاشتراكية - أو في إطار التعاون الإقليمي بين الدول النامية ، وخاصة مع تلك التي تربطنا بها صلات التقارب الاقتصادي والحضاري والجوار كالدول العربية أو الدول الأفريقية .

وتقسم دراستنا في هذا الباب إلى فصلين :

**الفصل الأول :** دور للمنظمات الاقتصادية الدولية ودول الأسواق الرئيسية في

تنشيط صادرات ج.م.ع .

**الفصل الثاني :** التكامل الاقتصادي الإقليمي مع الدول النامية الأخرى .



## الفصل الأول

### دور المنظمات الدولية ودول الاسواق الرئيسية

#### في تشييط صادراتها ج.م.ع

في مناسبة دراسة مياسه توجيه التوزيع الجغرافي لصادرات الدول النامية في إطار استراتيجية التنمية الاقتصادية بها - بالقسم الأول - سبق أن تناولنا بالبيان ، أهمية معنى الدول المذكورة للخروج عما فرضه عليها نمط تقسيم العمل الدولى الذى خلفته القوى الرأسالية المسيطرة على كيان العلاقات الاقتصادية الراهنة بين الدول . وأبرزنا مايقع على كاهل السياسة الأتمانية في الدول النامية من ضرورة التخطيط في الزمن ، الطويل ، لتنويع أسواقها بما يكفل لها تحرير اقتصادياتها من علاقات التبعية التى ربطتها باقتصاديات الأسواق الرأسالية للدول الصناعية للتقدمة . كما نوهنا إلى أهمية اقتناع الدول الصناعيه بالتقدمة بضرورة التخفيف من قيود التجارة التى فرضتها في وجه صادرات البلدان النامية ، والعمل على حل مشاكل تجارة الدول الأخيرة وتغيير التقسيم الحالى للعمل الدولى بما يتيح الفرص للتكافؤ في توزيع مكاسب التجارة دوليا ، ويقضى على أحد الأسباب الجوهرية لظاهرة التفاوت الكبير في مستويات العيشة بين الدول النامية والدول المتقدمة .

كما تناولنا فيما سبق بالبيان للوجز دور المنظمات الإقتصادية الدولية في ميدان العمل على علاج مشكلات تجارة الدول النامية والتخفيف من حدة ظلمات حصيلة صادراتها .

وإذ لاختلف ج.م.ع في هذا الصدد عن حالة غيرها من البلدان النامية ، في غمار مساعيها لانماش صادراتها واستغلال طاقاتها لدفع عجلة الأتماء الاقتصادى بها،

فلما نكتفى هنا - في صدد الحديث عن جهود المنظمات الدولية - بالإشارة إلى أهمية جهود « الجات » ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دعم صادرات ج.م.ع .

أما في صدد التعامل التجاري مع الأسواق الرئيسية الكبرى ، فأننا نكتفى بما سلف ايضاحه عن أهمية التقليل من الاعتماد على أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة في التوزيع الجغرافي للنسب لصادراتنا ، وإن كان هذا لا يفي بالتقليل من الحجم أو النخبة المطلقة لصادراتنا إلى تلك الأسواق ، حيث لا تزال تلك الأسواق تشكل أهمية كبيرة ، كنافذ رئيسية لصادراتنا وكصدر للعملاء الحرة اللازمة لتمويل احتياجات التنمية الاقتصادية ، الأمر الذي يحتم العمل على استمرار تعاملنا مع تلك الأسواق بل وتدعيم هذا التعامل في ظل سياسة تحررية تقوم على تنويع الأسواق ؛ كما يدفع للمدى الدائم في إطار المفاوضة مع تلك الدول للتخفيف من قيودها التي تفرضها على صادراتنا سواء من السلع للصناعة أو للنتجات الأولية (١).

وإذ تدخل دراسة تنمية صادراتنا إلى أسواق الدول النامية الأخرى ضمن بحثنا لتنمية الصادرات من خلال صور التعاون الاقتصادي الإقليمي بالفصل التالي ، فإن ما يبقى هنا من بحث دور الأسواق الرئيسية ، هو دراسة تنمية الصادرات المصرية عن طريق التعاون مع دول الكتلة الاشتراكية .  
ونتناول هنا في مبحثين :

---

(١) وفيما تم بين ج.م.ع. دول السوق الأوروبية المشتركة - في ديسمبر ١٩٧٢ - من توقيع اتفاق تجارة تفضيل ، تمتح بمقتضاها تخفيضات في الرسوم الجمركية بواقع ٥٠ ٪ على المحاصيل الزراعية ، ٥٥ ٪ على السلع الصناعية ، وذلك على واردات دول السوق من الصادرات المصرية ، مثال طيب على دور الجهود الدولية في هذا الخصوص ( جريدة الأهرام ، ١٩ ديسمبر

أولاً : دور المنظمات الاقتصادية الدولية في تنمية صادراتنا .  
ثانياً : تنمية الصادرات عن طريق التعاون مع دول الكتلة الاشتراكية .

## المبحث الأول

### نشاط المنظمات الاقتصادية الدولية

#### وتنمية صادرات ج.م.ع

حيث لا يوسع للعالم مناقشه تفصيليه لدور نشاط المنظمات الاقتصادية الدولية المختلفة في تنمية صادرات جمهورية مصر العربية ، فاننا نكتفى هنا بالإشارة إلى أثر جهود كل من الاتفاقيات العامة للترميزات والتجارة « الجات » ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

آثار الاتفاقية العامة للترميزات والتجارة ( الجات ) على صادرات ج.م.ع .

لاشك أن انضمام ج.م.ع للاتفاقية العامة للترميزات والتجارة - كاتفاقية متعددة الأطراف ، تخدم العلاقات التجارية بين مجموعة الدول الأعضاء - كان بمثابة خطوة ضرورية للاستفادة من مزايا ذلك النوع من التنظيم ، إلى جانب ما تحققه مصر من تنظيم تجارتها الخارجية مع الكثير من الدول ، عن طريق استخدام الاتفاقيات الثنائية للتجارة .

فمن المعروف أن اتفاقية الجات التي وقعت في أكتوبر عام ١٩٤٧ ونفذت من أول يناير ١٩٤٨ ، قد أصبحت تضم واحد وتسعين دولة - مابين عضوية كاملة وغير كاملة - تمثل تجارتها الخارجية أكثر من ٨٥٪ من اجمالي حجم التجارة العالمية (١) .

---

(١) ومن أهدافها العمل على رفع مستوى المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وتنمية الثروات والدخل والادخل التجاري وتشجيع التنمية الاقتصادية لدى الدول ، لأعضاء ، وذلك من =

وقد اهتمت دول الاتفاقية اثنائهما خاصا بمشكلات التجارة الخارجية . وخاصة مايتعلق منها بصادرات الدول النامية من المنتجات الأولية ، منذ عام ١٩٥٨ ، على اثر التقرير الذى تقدمه الاقتصادى هابرلر عن اتجاهات التجارة الدولية . كما تحقق من طريق نهج الاتفاقية تقدما ملحوظا فى سبيل تخفيض التعريفات الجمركية والتخفيف من القيود الكمية<sup>(١)</sup> . وانتهى عام ١٩٦٤ مركز دولى للتجارة الخارجية يتبع الجات GA.T.T. International Trade Center بهدف مساعدة الدول النامية فى التوسع فى تجارة الصادرات وتزويدها بالدراسات السوقية وعقد الدورات التدريبية فى شئون تسويق الصادرات .

وقد انضمت ج.م.ع انضماما مؤقتا لاتفاقية الجات منذ نوفمبر ١٩٦٧ إلى أن صدر قرار قبولها للعضوية الكاملة فى فبراير عام ١٩٧٠ . ونتج المزايا التى تحققت لجمهورية مصر العربية فى شأن تنمية صادراتها ، كنتيجة لانضمامها لاتفاقية الجات ، من استفادتها من التخفيضات الجمركية التى يتبادلها الأطراف المتعاقدون ، مما أسدرت عنه المفاوضات المتعددة بينها ، وكان آخرها مفاوضات كيندى راوند التجارية ، والتى ترتب عليها تحقيق تخفيضات جمركية يبلغ متوسطها ٣٠٪ على السلع الصناعية . ويمكن أن يحقق ذلك بطبيعته الحال ، انعاشا كبيرا لصادراتنا من السلع المذكورة إلى الكثير من الدول الأعضاء ، وخاصة إذا صاحبته جهود التمثيل التجارى المصرى لخلق الظروف الملائمة لترويج

---

طريق استخدام وسائل تخفيض التعريفات الجمركية وتخفيف القيود الكمية وأوضاع التمييز فى التجارة وحل المنازعات .

(١) النشرة الاقتصادية لشركة النصر للصعيد والاستيراد - دراسة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - إعداد د.عبد الله بن رجب ، عدد ابريل ١٩٧٠ ، ويشير المرجع إلى : دكتور حسين عمر ، المنظمات الدولية والاتجاهات الاقتصادية الحديثة .

متجاتنا المصنوعة بالأسواق الخارجية، وتجهيزها لأنوار المعاملات التمييزية التي تعرض لها في مجال المنافسة<sup>(١)</sup>.

كما تفيد جهود الجات ، صادرات ج م م من خلال إهتمام أعضائها بمشاكل تجارة الدول النامية بصفة عامة ، مما يدخل حالياً في اختصاص لجنة التجارة والتنمية. وجدير بالذكر أنه قد أضيف إلى الاتفاقية فصل خاص بالتجارة والتنمية ينظم مبادئ معاونة الدول النامية في إنعاش صادراتها وأساليب تبادل المزايا بينها وبين الدول الأخرى .

كذلك حققت ج م م نفعا مؤكداً من اشتراكها في لجنة المنسوجات القطنية وما أسفرت عنه جهودها من عقد إتفاقيات المنسوجات القصرية والطويلة الأجل ، وهو ما أمكن من خلاله زيادة حصص مصر من صادراتها من المنسوجات والوفوف في وجه إجراءات التحديد السكي التي مارستها كل من المملكة المتحدة وإيطاليا على وارداتها من المنسوجات<sup>(٢)</sup>.

ومن المبادئ العامة للاتفاقيه ، التي من شأنها إنعاش صادراتنا بأسواق الدول الأخرى الأطراف ، مبدأ المساواة في المعاملة مع السلع الوطنية، وذلك بخضوع السلع المستوردة بالدول المذكورة لنفس معاملة السلع المحلية دون تمييز. وكذا مبدأ تعميم شرط الدولة الأولى بالرعاية ، بامتداد أية ميزة تمنحها دولة عضو لدولة أخرى إلى جميع الدول الأعضاء .

---

(١) كما استندت ج. م. م من انضمامها للاتفاقية ، بما تنبئة لها المضمونة من حق التفاوض المباشر مع أية دولة عضو تقبل على توجيه أي إجراءات تمييزية من شأنها الإضرار بالصادرات القصرية ، وبما يعني لها أن تمارسه من ربح الأمر إلى باقي أعضاء الاتفاقية للتكوى من تلك الاجراءات عند الانضمام .

(٢) أساميل احمد كامل - المزايا التي حققتها ج. م. م. م من انضمامها للجات ، النعمرة الاقتصادية لشركة النصر للصناعات ، عدد أبريل ١٩٧٠ ص ٨٠ .

ومنذ توقيع الاتفاقية العامة ، قوى الاتجاه نحو مزيد من تحرير التجارة .  
ويفيد ذلك الاتجاه صادرات ج م ع - وغيرها من الدول النامية - إلى أسواق  
الدول المتقدمة ، خاصة وأنه لا يسحقاً في استخدام ما أجاز للدول الأعضاء  
ممارسته من فرض القيود الضرورية لتلافي الاختلالات الشديدة في موازين  
مدفوعاتهما أو في حالة ما إذا ترتب على إزالة القيود الأضرار البالغ بصناعاتها  
الوطنية<sup>(١)</sup> .

فمن المعروف أن نشاط الجات القائم على فلسفه الحرية التجارية قد اتسع مع  
تطور المشاكل الاقتصادية العالمية ، فأجبه للاهتمام بالمشكلات الخاصة بالتخلف  
والتنمية . ومن ذلك ما تحقق من تعديل نص المادة ١٨ من الاتفاقية ، من أناحه  
الفرصة أمام الدول النامية لتكييف سياساتها التجارية بما يتفق واحياجات  
حمايه الصناعات الناشئة فيها .

كما ظهر إهتمام الجات بمشكلات التنمية والتجارة بالدول النامية ، من خلال  
إقرارها لبعض المشروعات الهامه في هذا الصدد مثل « إعلان تشجيع تجاره  
الدول الأقل تقدما » (عام ١٩٦١) وكذا « برنامج العمل » (عام ١٩٦٣)  
الذى تضمن وجوب العمل على إنهاء القيود السكويه والرسوم المرتفعه المفروضه بالدول  
المتقدمة على صادرات الدول النامية من المنتجات الأوليه . وخفضها بالنسبه للسلع  
المصنوعه والنصف مصنوعه<sup>(٢)</sup> .

كما أخلدت جهود الجات في مجابهه أثر قيام التسكنات الاقتصادية الكبرى  
بالدول الثريه كالسوق الأوروبية المشتركة ، إذ اتجهت الانظار إلى المنظمات الدوليه

(١) حازم البيلالوى - نظرية التجارة الدولية ، ١٩٦٨ ، ص ٢٢٨ .

(٢) دكتور زكريا نصر - العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٦٦ ، ص ٥١١ .

النافعة وأهمها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لتخفيف هذه الآثار الضارة التي  
تحقق بالدول النامية نتيجة إحتكار بعض الدول المتقدمة - في إطار تمسكتها - لشراء  
المنتجات الأولية من الدول النامية والتحكم في أسعارها على وجه يجعل تقدم وإزدهار  
الأولى على حساب الأخيرة . فالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تهدف فيما تهدف  
إليه إلى تحقيق مزايا تفضيلية للدول الأعضاء فيها تجاهها ما تحققه بعض التكتلات  
الاقتصادية الأخرى من مزايا خاصة<sup>(١)</sup> .

وعلى أية حال فإن مدى ما تحققه الاتفاقية المذكورة من إزالة العوائق التي  
تواجه صادرات الدول النامية ، إنما يتوقف على ما تتوصل إليه الدول الأعضاء عن  
طريق المفاوضات ، إذ تفرض مبادئ الاتفاقية ضرورة الاستناد - فيما يتقرر في نطاقها -  
على الاتفاق التبادل عن طريق المساومة بين الدول الأعضاء ، وبدون تمييز بين الدول  
بعضها البعض . وربما يكون في تلك المبادئ السبب في تباطؤ ظهور الآثار النافعة  
لاضافية الجات تجاه الدول النامية ، نظراً لتوقف نتائج الأعمال الصادرة عنها على  
استعداد وقابلية الدول للمتقدمة الكبرى في العمل على تخفيف القيود المفروضة على  
صادرات الدول النامية إليها . وربما كان هذا الوضع هو الصخرة التي تصطدم بها  
كل الجهود الجارية في سبيل مساعدة الدول النامية على تكريس تجارتها الخارجية  
في خدمة التنمية الاقتصادية لديها . فما زال على الدول المتقدمة أن تعمل في إطار  
الجات على تخفيض التعريفات المفروضة على وارداتها من الدول النامية من السلع  
المصنوعة - مما يتمتع الأخيرة بالمزايا النسبية في إنتاجه - هذا فضلاً عن وجوب  
تخفيف القيود الصحية واشترطات التمثلة والتخفيف وغيرها من القيود المفروضة

---

(١) الدكتور رغبت إيب مغياس - الاتفاقيات التفضيلية والتكتلات الاقتصادية الماصرة ،

وما ينبغي أن تكون عليه ، ١٩٧١ ، ص ٢٢٤ .

على تلك السلع . ولقد لوحظ بالفعل أن كثيراً من المعوقات التي وضعت في سبيل صادرات الدول النامية ، قد نشأت بعدة أيام إتفاقيات الجات وبالمخالفات لمبادئ ومبادئ ميثاق منظمة التجارة لدوليه ، وهو ما يدعو لضرورة النظر في تركيز الجهود الدولية وخاصة من جانب الدول للتقدم ، للعمل على تلافيه وإزالة أسبابه ، في إطار عمل الجات (١) .

### مؤتمر الأمم للتجارة والتنمية وإنعاش صادراتنا :

لا شك أن إعتقد مؤتمر الأمم للتجارة والتنمية في دورته الأولى بحينف عام ١٩٦٤ كان كما وصفه البعض « من أهم الأحداث الاقتصادية الدولية في السنوات الأخيرة وخاصة لما أتاحت من الاستعراضات الشاملة للمشكلات الكبرى التي تواجه الدول للتخلفة في علاقاتها مع الخارج » كما أن مجموعة نتائج أعمال المؤتمر ووثائقه ، أصبحت من الناحية الفنية بمثابة مراجع هامة لموضوع التجارة والتنمية في الوقت الحاضر ، مما يبين على الدول النامية مواصلة دراسته وتحليله للاستفادة منه في نطاق جهودها من أجل التنمية (٢) .

وإلى جانب قع المؤتمر في مؤازرة وتميز الجهود الدولية لوجهه لتحقيق التعاون الاقتصادي لدول من أجل الرفاهية العاليه بصفه عامه ومعاونة الدول النامية بوجه خاص ، فإن من يعين مبادئه التي أعلنها وتوصياته التي أقرها ما يتخذ بصفه خاصه العمل على علاج تلك المشاكل الملحة التي تواجه تجارة الدول النامية . لهذا فإن ذبوع ما تضمنته الباءى والتوصيات التي أعلنها المؤتمر ، ومتابعة

---

H. Johnson, Econ. Policy Toward Less Dev. Count. (١)

1968, p 129.

(٢) فارن : دكتور زكريا نصر - العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٦٦ ، ص ٤٠٣



أجهزته بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى لتنفيذها ، مع المتابعة على تحليل ودراسته ما أثير في المناقشات من مشكلات لا تزال تبحث عن حلول ، تعتبر بمثابة خطوات في بدايه الطريق ، يمكن للدول النامية أن هي صمدت وتكاثفت فيما بينها أن تستغلها إلى جانب جهودها الحليه ، من أجل إنعاش صادراتها وتثبيت أقدامها في الأسواق الدولية وإتخاذ معدلات تبادلها من التدهور .

فقد تضمنت المبادئ العامة التي أعلنها المؤتمر ، توجيه الدول المختلفة إلى تحقيق تقسيم العمل بما يرفع مصالح واحتياجات الدول النامية ، وتوجيه وحث الدول المتقدمة على معاونته الدول النامية فيما تتخذ من تدابير لتنويع الهياكل الإنتاجية لديها ، مع تهيئة الظروف التجارية اللازمة لتحقيق زيادة سريعة في حصيلة صادرات الدول النامية وإنعاش تجارتها .

كما دعت مبادئ المؤتمر إلى وجوب قيام التجارة بين الدول المختلفة على أساس المجاملة بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، مع تمييز الدول النامية ببعض الإمتيازات سواء عن طريق التفضيل في التعريفات الجمركية ، أو غيره من أوجه التمييز . كما إعملت تلك للمبادئ العامة قيام صور التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية كوسيلة لتوسيع تجارتها وتنويع هياكلها الإنتاجية ومؤازرة جهودها من أجل التنمية .

وإلى جانب المبادئ العامة التي أعلنها المؤتمر ، تضمنت مجموعة المبادئ الخاصة التي نادى بها ، ما بحث الدول النامية على التخطيط لتوسيع تجارتها فيما بينها والنهوض بالصنعي والإرتقاء بأساليب الإنتاج وإتخاذ ما يلزم لتعويض آثار تدهور معدلات التبادل الخاصة بالمنتجات الأولية<sup>(١)</sup> .

كما حرص المؤتمر في دورتي انعقاده الثانية والثالثة عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٢ ، على

مواصلة جهوده ومتابعة توصياته في صدد تنمية تجارة الدول المتخلفة وتشجيع مشروعات التكامل والتعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بينها ، وذلك عن طريق إعطاء تلك المحاولات العينة العملية وإدخال الأسلوب الإيجابي في حل مشاكلها<sup>(١)</sup> وهكذا تسمى جهود مؤتمر التجارة والتنمية لايجاد الإطار التنظيمي المناسب لمرض وعلاج المشكلات والمقبات التي تكتنف طريق الدول النامية في سبيل إنعاش تجارتها بسفحة مباشرة ، لتكون محل اعتبار الدول المتقدمة . فضلا عن الجماعة الدولية<sup>(٢)</sup> .

ولاشك أن مساهمة جمهورية مصر العربية في نشاط مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى جانب غيرها من الدول النامية الناهضة<sup>(٣)</sup> لأمر ذو أهمية ، ليا يمكن أن تحقق جهود الدول المذكورة من توجيه أعمال المؤتمر وتوصياته لتسوية

(١) فكان أن اقترحت مجموعة الخبراء المختصة ، ذلك الاقتراح الذي تمسكت به منذ كافة الدول النامية الأعضاء في المؤتمر والذي من مقتضاه أن تنول الدول النامية ذاتها لإعداد الخطط السكالية التي ترى ضرورة إنعاش التجارة وزيادة أواصر التعاون الاقتصادي فيما بينها ، فتكون بمثابة ترجمة رسمية لاحتياجات تلك الدول وأهدافها في ضوء علاقاتها الاقتصادية وبإدلائها التجارية ، على الوجه الذي يخدم أهداف التنمية الاقتصادية لديها . وأبرز اقتراح لجنة الخبراء إمكانية مساهمة كافة الأجهزة العاملة في حل هذه المسائل الاقتصادية الإقليمي لدى الدول المشار إليها في إعداد تلك الخطط ، فضلا عن مساهمة الجاليات المختصة بذلك في نطاق هيئة الأمم المتحدة

(2) GNUCED. 1<sup>st</sup> Seas Acte Final et Rapport, Vol. I, P. N.V. No. 64. 11 1964  
UNCTAD, Trade and Econ. Integration Among Dev (r) Count. 2nd. Ser. the Role of Internat. Assistance (Proceedings of 2nd. Ser. 1968, Vol. 5. p. 34-36.

(٣) حضر المؤتمر مندوبو ١٧٠ دولة ، ١٣ منظمة دولية ، وبلغ عدد الدول الممثلة في المؤتمر ٧٧ دولة .

قضية حرب النخلف في العالم، ودعم أوامر التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول من أجل علاج تلك المشاكل الخطيرة التي تواجهها صادرات الدول النامية وخاصة من منتجاتها الأولية. وقد كان في انتخاب الدكتور عبد النعم للعضو للقيسوى لرئاسة دورة الانعقاد الأولى للدؤتمر في مارس عام ١٩٦٤ تشريفا دوليا لدور جمهورية مصر العربية وحافزا لها على المضي في الاهتمام برسالته في هذا الميدان<sup>(١)</sup>.

وهكذا تبدو أهمية ذلك للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الجهود الدولية — من طريق نشاط المنظمات الدولية المختلفة — في إنعاش صادراتنا وتنميتها ، هل أن جهود تعاون الاقتصادى الدولى رغم كل ما سبق بيانه، لاتزال تحتاج إلى الحس البناء والدعم المتخصص ، وخاصة من جانب الدول المتقدمه — ذات الامكانيات المادية الوفيرة والخبرات المصفولة في هذا الميدان — حتى تؤتى ثمارها الناضجة في شكل حاول واقعيه لمشاكل تجارة الدول النامية وإنعاش صادراتها سواء من المنتجات الأولية أو السلع الصنوعة .

فما يوسف له — على الرغم من الاهتمام الكبير الذى أولته المنظمات الدولية لمشاكل لتجارة الدولية في المنتجات الأولية — أن ما تسنى لتعاون الدولى تحقيقه — لصالح الدول النامية — من نتائج لا يتقارب بحال مع جسامه هذه المشاكل أو ما يتمتع من تعاملها من عرقلة جهود البلاد النامية في سبيل تحقيق نموها الاقتصادى السريع . إذ لم تتجاوز مظاهر هذا التعاون في كثير من الأحيان ، عند عدد محدود من الاتفاقيات وإقامة بعض حلقات الدراسة السلمية وبعض الدراسات والمشاورات حول مشكلات تجارة المنتجات الأولية في نطاق أجهزة الأمم المتحدة والجات .

---

(١) . دكتور زكريا نصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٦٦ ، ص ٣٨٤ .

هذا في حين أن إيجاد حلول ناجحة لمشاكل الدول النامية من الناحية الواقعية ، لا يقتصر على معالجة تلك المشاكل بالأساليب التقليدية المألوفة ، بل يتمدها إلى ضرورة إقامة بنيان جديد للأنظمة الدولية يتيح الفرصة أمام الدول النامية لزيادة صادراتها من السلع المصنوعة والنصف مصنعة فضلا عن وجوب قيام التنظيم الإيجابي الفعال لتعاون الاقتصادى العالمى ، على وجه يكفل تجنب تلك الدول المخاطر التشغيلية النشئة في أسواق منتجاتها الأولية وما يسببه ذلك الاتجاه الطويل المدى من تراخى نحو صيغتها من تصدير تلك المنتجات ، بما يعكس ذلك من عرقلة جهود النمو الاقتصادى للدول المذكورة<sup>(١)</sup> .

وعلى أية حال فإن القياس الكلى أو التقييم المحدد ، لما أسفرت عنه جهود المنظمات الدولية من نتائج — في صالح انماش صادرات ج.م.ع أو غيرها من البلدان النامية — أمر لا يتيسر بلوغه في مثل هذا الحيز من الدراسة أو بشرى بيانات وإمكانات خاصة. إلا أن ما نستطيع تأكيد به لا ريب هو أن جهود مثل تلك المنظمات إنما يتوقف نجاحها وتأثيرها الإيجابى فى واقع الاقتصاد الدول ، على نوايا الدول الصناعىة الفنية ، التى سبق أن رأينا كيف لاتزال تتحكم فى كيان وحركة الاقتصاد العالمى ، بدوافع تحت لسيطرة الاستعمار وأسلوب التجميع الرأسمالى ، أكثر مما تحت لمنطق التعايش البناء للنهوض بمستويات المعيشة لشعوب العالم كله فالشروط طويلة يحتاج لمهد متصل وتضحيات أساسها بقطة الضمير لدى حكومات وشعوب الدول المتقدمة ، التى يجب أن تقتنع بضرورة تسيير الأسس الحالية لتقسيم العمل الدولى .

وهنا تبدو أهمية دور المنظمات الدولية المشار إليه فى التنبيه المستمر للضمير

---

(١) دكتور محمد زكى شافى ، مشاكل التجارة الدولية لإبلاد النشئة للمنتجات الاولى محاضرة . مجموعة محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٤ ويشير المرجع إلى :  
U.N. World Economic Survey, 1958, 1962.

العالمى بالمشكلة وتوجيه الدول نحو تقسيم العمل الأمثل لتدير حلولها . وليس القصور هو تحمل الدول المتقدمة من صناعات بينها للدول النامية ، بل إن المبدأ يجب أن تحكمه التفرقة بين الصناعات النمطية البسيطة التى يمكن أن تخصص فيها الدول النامية — والصناعات المعقدة التى تحتاج الكفاءة إنتاجية عالية يفادها ما يفتته الدول المتقدمة من تطور ، فيتم استخدام مبدأ تقسيم العمل على وجه تتحقق معه الرفاهية الاقتصادية المشتركة للعالم أجمع<sup>(١)</sup> .

وأخيراً ، إذا كان ما توضح هو دور بعض الجهود الدولية العامة ، التى قامت — والذى يمكن أن تقوم — به المنظمات الدولية المشتركة ، مما يمكن أن يدفع بحركة صادراتنا إلى النمو والازدهار . . . فما هو الدور المحدد الذى يمكن أن تصاهم به ج . م . ع من خلال دولاب العمل الدولى وفى إطار نشاط أجهزته المتخصصة . . . وهل يكون موقفها ضمن غيرها من الدول النامية . . . موقف المتأمل لتتابع الأحداث فى سلبية من ارتصوا طابورا ينتظرون عطف الدول الثنية ، تقدمه لهم فى شكل عون متى شاءت . . . ؟ إن الأجابة يجب أن تكون واضحة . . . فعلينا أن ندش إلى إتخاذ دورنا الإيجابي فى إطار العمل الدولى المشترك . . . أنها قضيتنا وقضية غيرنا من الشعوب النامية التى سيطرت على مقدراتها مخططات الدول الصناعية الكبرى . بما وراءها من إطماع السيطرة والاستئلال . . . فإذا كانت الدول الأخيرة قد استثمرت — بذاتها — أخيراً وجوب تقديم يد العون لإنقاذ مصالح الدول النامية فى ميدان تجارتها الخارجية ، وبضرورة الأخذ بيدها لتحقيق برامجها فى التنمية الاقتصادية من أجل رفاهية المجتمع الإنسانى جميعه ، . . . فقد

---

(١) H. Wenhold-Stumzi, Données Fondamentales sur la Marketing d'Exportations. op. cit p. 71).

بقى أن نشفي نحن قضيتنا مع غيرنا من الدول النامية التي نهضت من سباتها لتسترد ما فاتها وتموضه .... وليكن لنا خططنا وأفكارنا البناءة في هذا الميدان ... ولتكن لوفودنا وممثلينا في المنظمات الدولية المختلفة آراءهم ومقترحاتهم الإيجابية الفعالة ... ولنحرص دائماً في دقة على إعداد الكفايات الناضجة والعناصر المثقفة المتخصصة الخاصة ، ليكون تمثيلنا في تلك المنظمات والمهافل مفتوحاً مقيداً فعلاً ، من أجل كسب قضيتنا وعلاج مشاكل تجارتنا وتنمية اقتصادنا ، وهي قضية ومشاكل العالم الثالث جميعه ... والمجتمع الدولي في وقتنا الحاضر مهياً للنقاش والمساجلة كالم يكن عليه الحال في وقت مضى .

## المبحث الثاني

### تتمية المصادرات عن طريق التعاون مع دول الكتلة الاشتراكية

لساكن التمثل الرأسمالي — بفعل القوى الامبريالية — في مقدرات ومعالج الدول النامية ، قد اضعى واضعاً ، كأحد الأسباب الرئيسية لبقاء الدول المذكورة في أوضاع تخلفها الاقتصادي ، وتوقي جهودها الانعائية ، فضلاً عن تسلط الدول الامبريالية على تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية وإتجاهات وتركيب التجارة بينها وبين الدول النامية — كما سلف البيان — بما جعل من تلك العلاقات أداة لتدهيم مركز القوة الذي تملكه الدول الامبريالية<sup>(١)</sup> .

نقد كان من الضروري أن نتجه لتدهيم علاقاتنا التجارية مع البلاد الاشتراكية ذات النظم المعطلة ، والتعاون معها من أجل بلوغ تقسيم دول العمل ، يقوم على

---

(١) راجع : A. Hirshman, National Power and Structure of Foreign Trade, 1945, p. 13.

مبدأ التكاليف الفائرة ، ويقضى — كما يشير أوسكار لانج<sup>(١)</sup> — على أوضاع الاستغلال التي تمارسها الدول الغنية على الدول الفقيرة .

وتتأق السير في هذا الاتجاه في الوقت الحاضر ، فرصة ظهور وتصنيع مجموعة كبيرة من الدول الاشتراكية التي يمكن بإعفاء علاقات التعاون الاقتصادي معها، إرساء نهار التبادل التجاري على أسس ثابتة — من خلال اتفاقات طويلة الأجل — تحرر تجارتنا من هزات وتقلبات حجم وأسعار الصادرات والواردات ، فضلا عن تنسيق خطط التنمية الاقتصادية وضمان إمكانية الاستفادة من وفورات الحجم الكبير .

فنتيجة للتسكك في العلاقات الاقتصادية بين البلاد الاشتراكية ، يمكن أن يسهم تعاوننا المخطط معها ، في التطوير المستمر لتقسيم العمل الدولي وتخصيص الموارد طبقا للزاياب النسبية، حيث يؤدي التعاون المشار إليه - بين الدول الاشتراكية والدول النامية بوجه عام — إلى تضافر العمل التخطيطي على المستويين المحلي والدولي ، من أجل تطوير المياكل الاقتصادية غير المتوازنة للبلاد للتخلفة ، مع كفالة تحقيق نموها الاقتصادي في الأجل الطويل .

وإذا كانت آفاق التوسع في تصدير منتجاتنا الأولية إلى الدول الاشتراكية في المستقبل ، محدودة كما تشير التوقعات المؤسدة على حجم السكان وتطورات نصيب الفرد من الدخل<sup>(٢)</sup>، فإن التفاؤل كبير بالنسبة لصادراتنا من السلع المصنوعة إلى تلك الأسواق . وإن كان ذلك يتطلب إعطاء المزيد من المرونة لنمط التبادل الثنائي بين الدول الاشتراكية والدول النامية بوجه عام — كما سنرى حالا — مع تحرك هذا النمط نحو المبادلات المتعددة الأطراف . كما يحتاج الأمر إلى أن تعمل الدول

---

O. Lange, Problems of Capital Economy, Warszawa, (١)  
1953, P. 127.

(٢) بول باران ، المرجع السابق ، ص ٤٣١ - ٤٣٢ .

الاشتراكية على زيادة وارداتها من السلع المصنوعة من الدول النامية ، من أجل  
معاونة الأخيرة في الإسراع بمعدلات نموها الاقتصادي<sup>(١)</sup> وقد احتلت تجارتها مع دول  
السكنتية الاشتراكية في الآونة الأخيرة بالفعل ، أهمية نسبية كبيرة . فبلغت  
صادراتنا إلى تلك الدول عام ١٩٦٠/٥٩ (١٠٥٧٪) من إجمالي الصادرات  
للمصرية ، وحقت صادراتنا إليها بعد ذلك نمواً بلغ معدله السنوي في المتوسط ١٧٫٩٪  
خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٥<sup>(٢)</sup> ، واضطرد نمو الأهمية النسبية لتلك الصادرات  
بعد ذلك حتى بلغت صادراتنا إلى أسواق دول منظمة السكوميكون ١٠٦٫١٪ من  
إجمالي الصادرات عام ١٩٧١/٧٠ حيث كانت قيمتها ١٩٠٠ مليون جنيه في العام  
المذكور<sup>(٣)</sup> .

وقد سبق أن رأينا كيف أن استراتيجية الإنماء الاقتصادي ، تتطلب في مثل  
حالتنا ، للعمل الدائب على فتح أسواق من علاقات الارتباط الشديد بالاقتصاديات الرأسمالية  
السيطرة على الاقتصاد العالمي ، والتوسع في التبادل التجاري مع دول السكنتية  
الاشتراكية فضلاً عن الدول النامية الأخرى .

على أن هذا الاتجاه الزاحف نحو تقوية علاقات تبادلنا التجاري مع الأسواق  
الجديدة المشار إليها ، لا تعضد الارتكاز عليه بصفة مطلقة ، في شأن أسواق السكنتية  
الاشتراكية ، دلائل قويه تفيد استمرار نفعه وإضطراد نموه .

فبالرغم من معدلات النمو الاقتصادي الفائقة ، التي حققتها دول السكنتية الاشتراكية في  
الآونة الأخيرة ، فإن حجم الأهمية النسبية لتجارتها ، ضمن تيار التجارة الدولية ،

---

A. Maizels, Exports, and Econ. G., op. cit., p. 872. (١)

U.N. Monthly Bulletin of Stats, Mar 1966, jul, 1968. (٢)

(٣) ج. م. التنمية والاحصاء ، المذكرة الشهرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٢ .



لا يزال محدوداً<sup>(١)</sup> ، ولم تقل قدرتها على التأثير في أحوال الأسواق العالمية ضئيله ، كما يلاحظ أن الجانب الأكبر من حجم التبادل التجاري للبلاد الاشتراكية الأعضاء في مجلس اامونة الاقتصادية للتبادل « السكوميكون » ، إنما يتمثل في تيار التبادل فيما بين بعضها البعض<sup>(٢)</sup> .

وبالرغم من حرص الدول الاشتراكية في خططها الاقتصادية على مد يد العون الاقتصادي للدول النامية - في صورة زيادة وارداتها من الأخيرة ، على صادراتها إليها - وذلك مراعاة للظروف الاقتصادية والسياسية للدول النامية التحررة حديثا ، وتشجيعا لصادراتها من المحصولات التقليدية ، وتقوية مركزها في مجال المساومة التجارية بالأسواق العالمية ، وتحقيق الاستقرار لحصص صادراتها ، وذلك عن طريق اتفاقيات التبادل التجاري الطويلة الأمد . بالرغم من ذلك ، فإن الأمل ضئيل في أن تتمكن تلك الدول الإشتراكية من التأثير الكبير لصالحنا - في المستقبل القريب - في مجال تحديد أسعار التبادل لصالح تجارتنا الخارجية ، مما لا يزال التأثير الأكبر فيه للدول الرأسمالية ذات النفوذ المسيطر على ميدان للمبادلات التجارية الدولية<sup>(٣)</sup> .

---

(١) إذ لم تتجاوز نسبة صادرات الدول الاشتراكية إلى الصادرات العالمية عام ١٩٦٠

١١٧٪ . سجلت عام ١٩٧٠ إلى ١٠٧٪ :

(UN. Handbook of Internat. T. and Dev. Stats. 1972, Tab. 1.3)

(٢) تجاوزت نسبة صادرات الدول الاشتراكية إلى بعضها البعض عام ١٩٦٧ إلى إجمالي

صادراتها ٦٠٪ . كما بلغت صادرات الدول المذكورة إلى بعضها البعض عام ١٩٦٩ ٦٦٪ .

من حجم الصادرات العالمية في حين لم تتجاوز صادراتها إلى باقي العالم ٣٩٪ .

( UN. Etude sur le Commerce Inter. et Dev. 1970, Tab 3; UN. Monthly Bulletin & Stat. June 1968 )

(٣) دكتور فوزي منصور ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مصر الحاضرة ، يناير

### سياسة الاتفاقات الثنائية التجارية :

وعما يتصل بمركز صادراتنا إلى دول الاقتصاديات الاشتراكية المخططة ، موضوع استخدام اتفاقيات التجارة والدفع ، بالتطبيق لسياسة التعامل الثنائي في القابات التجارية الخارجية - مما نرى من الأنسب تناوله في هذا الموضوع من الدراسة .

ففضلا عن أن استخدام الاتفاقات الثنائية للشار إليها ، يعتبر هو الأسلوب الطبيعي لللائم للعلاقات التجارية بين الدول ذات الاقتصاد الاشتراكي المخطط - بحسب نظامها الاقتصادي - وبين غيرها من الدول ، فإنه يناسب على وجه الخصوص تنظيم علاقاتها مع غالبية الدول النامية ، التي تخضع للمعاملات النقدية فيها لرقابة لدولة ولا تتمتع عملاتها بالقابلية للتحويل إلى عملات أجنبية ، حيث تتضمن تلك الاتفاقات تنظيم عمليات الدفع وتحويل التجارة والسهلات الائتمانية المختلفة<sup>(١)</sup> .

وقد لجأت ج.م.ع لاستخدام الاتفاقات الثنائية بوجه عام ، على إثر خروجها من الكتلة الاسرائيلية عام ١٩٤٧ وتجميد احتياطيها النقدية لدى بريطانيا<sup>(٢)</sup> ، إذ تطلب حرصنا على تصريف محصول القطن وغيره من الصادرات التقليدية ، اتباع سياسة الاتفاقات الثنائية ، حيث كان باكروتها اتفاق مصر وفرنسا في يونيو ١٩٤٨ ثم توسعت مصر في عقدها عام ١٩٥٣ ، على إثر امتناع المملكة المتحدة عن شراء الكميات التي اعتادت استيرادها من القطن المصري ، فكان لابد لمصر من التخلص من حالة الارتباط بسوق واحدة لتصريف محصولها الرئيسي . ومنذ عام ١٩٥٧ بدأ تحول

---

(١) راجع : دكتور احمد صادق الفهري ، الثنائية الحديثة في قانون التجارة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٠ .

(٢) إذ لم يكن لدى الدول الأوروبية التي كانت تسمي كل منها لبناء اقتصادها في ذلك الحين ، احتياطات كافية من النقد القابل للتحويل ، بما يكفي لسداد قسمة وارداتها .

مصر في عقد الاتفاقيات من دول الغرب إلى دول آسيا وأفريقيا الحديثة الاستقلال .  
وبالأخص مع دول السكتة الاحتراكية .

ولاشك في نفع سياسة الاتفاقيات الثنائية لفتح الأسواق الجديدة لصادراتنا، من طريق تعريف البلاد الأخرى الأطراف بالمنتجات القابلة للتصدير وإعطاء ميزات تسويقية يمكن أن يتضمنها الاتفاق التجاري جنباً إلى جنب مع اتساق الدفع - ويساعد ذلك بطبيعة الحال على دفع عجلة صادراتنا وخلق وسائل دفع خارجيه لم يكن من اللبصور تديرها بدون الارتباط بالاتفاقيات<sup>(١)</sup> .

على أن تحفظات عديدة قد اثيرت ضد التوسع في استخدام سياسة الاتفاقيات الثنائية للتجارة ، تدع للنظر في اخضاع الاستناد عليها في جانب من تجارتنا ، لمعايير واعتبارات تضمن تحقيق النفع الكامل منها دون أن تلحق الضرر بأى عنصر من عناصر تجارتنا الخارجية . فهناك ما يراه أنصار حرية التجارة في الاتفاقيات التجارية الثنائية - وخاصة ما يقتضى منها على تحديد حصص للسلع للتبادلة - من اعتبارها مظهراً لتقييد التجاره ، ويسيون على الاتفاقيات المذكورة ما تؤدي إليه من تمييز في التبادل مع بعض الدول وارتباط تنفيذها بحدود للديونية التلق علىها وبمدى كفاية الأرصدة لدى الدول الأطراف ، فضلاً عن ارتباط تجارتها بتذليل مشاكل تسديد للدفعوعات<sup>(٢)</sup> .

---

(١) توفيق ليب - اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية . محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزي المصري ، ١٩٦٥ .

(٢) علي محمد نجم ، اتفاقيات التجارة والدفع وأثرها في التجارة الدولية . محاضرة ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية لعام ١٩٦٣ .

ومن المعروف أنه كثيرا ما ترتفع حدود مديونيتها مع الدول التي تربطنا بها اتفاقيات للتجارة ، ومن ذلك ما حدث لدينا منذ عام ١٩٥٧ حينما ارتفعت الأرصدة للمدينة مع دول الاتفاقيات - خلاف الدول الاشتراكية - حيث بلغ العجز معها ٢٨ مليون جنيه في العام المذكور بعد أن كان في العام السابق عليه ٦ ملايين جنيها . أما دول الكتلة الشرقية - فقد ارتفع عجز الليزان معها إلى ٨ مليون جنيه عام ١٩٥٩ بعد أن كان يحقق فائضا قدره ٧ مليون جنيه عام ١٩٥٥<sup>(١)</sup> .

وهكذا يؤدي التوسع في الارتباط بالاتفاقيات المذكورة إلى تقييد إمكانيات الدولة في تنطية حدود مديونيتها مع الدول المختلفة بما يحقق لتوازن لملاقاتها التجارية مل وجه مرئ . لذلك فقد لزم العمل على التوصل إلى الوسيلة الملائمة لانتاحة استخدام الفائض مع بعض دول الاتفاقيات لتسوية العجز مع أسواق الدول الأخرى .

ويجب ألا يكون استخدام تلك الاتفاقيات - بهدف تسهيل التبادل التجاري وانتلب على مشاكل ندرة العملات الأجنبية القابلة للتحويل - على حساب الاحتياجات الحقيقية للتبادلة بين مصر وغيرها من الدول الأطراف ، فلا يؤدي الأخذ بها إلى التخلي عن اشتراطات جودة السلع المستوردة أو تتمتها بمواصفات معينة أو الحصول عليها بأفضل الأسعار .

فقد يحدث أن يكون استخدام تلك الاتفاقيات مقيدا لتجارة الدولة متمارضا مع مصالحها ، في حالة ما إذا كان عقدها مع بعض الدول للتقدمة تحت ضنط مامانية للدول النامية من نقص في العملات الأجنبية الحرة ، فينعكس ذلك على أسعار واراداتها من الدول المتقدمة بالارتفاع الواضح عن الأسعار العالمية السائدة .

(١) دكتور غواد ثرسى ، ميزانية النقد الأجنبي والعمويل الخارجي للتنمية ، ١٩٦٧

كما أن ارتباط الدولة بسد كبير من الاتفاقات المذكورة ، قد يضطرها إلى تخصيص الجانب الأكبر من صادراتها لتنفيذ تعهداتها الناشئة عن تلك الاتفاقات ، مما يضيق من آفاق النمو المرغوب فيه لتجارها مع سائر الدول الأخرى ، وخاصة تلك التي يكون التصدير إليها مقابل عمليات حرة .<sup>(١)</sup>

لسكل هذا فقد نبه البعض إلى تجنب خطر المبالاة في التوسع في عقد الاتفاقيات التجارية الثنائية ، على وجه يؤدي إلى تجميد اتجاهات التبادل التجاري وتقييد حرية البلاد في توجيه تجارتها الخارجية ، وربط حركة صادرات البلد وأسعارها بصادرات وأسعار البلاد الأخرى الأطراف في تلك الاتفاقيات . ولهذا كانت الدعوة إلى وجوب إحلال الترتيبات المتعددة الأطراف محل الترتيبات الثنائية مع مرور الزمن كلما أمكن ذلك<sup>(٢)</sup> .

كما يبرز البعض - ضمن الأضرار الناتجة عن التوسع في عقد الاتفاقيات الثنائية ، ما ينتج عن ذلك من توافر أجهز التجارة الخارجية وتراخي جهودها في نشاط التسويق الخارجي بأسواق العملات الحرة .

ومن أجل ضمان تحقيق الاتفاقيات المذكورة للنفع المرجو منها - على وجه متعادل - دون تضحية بأهمية وإكتال مواصفات السلع للمتوردة ، يقترح البعض أن يشتمل كل اتفاق على قائمتين للسلع إحداها تتضمن سلع التصدير الأساسية والتي يجب أن يكون تبادلها مقابل ولديها أساسية كاستنزيمات الانتاج والمواد الخامية ، والثانية تتضمن الصادرات من السلع للصنوعة وللتجعات غير التقليدية ويقابلها

---

(١) د . رفعت متياس ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٢) د . فؤاد مرسى ، تنظيم التجارة الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٣١ .

الواردات الأهل أهمية ، هذا فضلا عن وجوب تضمين الاتفاقات للمواصفات المحددة للسلع للتفق على تبادلها وبرامج تسليمها . كما ينصح هذا الرأى بوجود اتفاقية تنفيذ الاتفاقات المذكورة بالمنشآت الحكومية للتجاره الخارجيه ، لضمان توجيه تنفيذها بما يحقق تصريف سلع التصدير غير التقليدية والحصول على الواردات ذات الأولوية (١) .

كذلك ينصح البعض بوجود تنمية امكانيات الاستفادة من سياسة الاتفاقات التجاريه عن طريق إعادة النظر في الدور الذى تؤديه تلك الاتفاقات وطبيعتها وشروطها وخاصة فيما يتعلق بتنظيم أوضاع حد الديونية، والعمل على التوسع فقط في عدد الاتفاقات طويلة الأجل والتي تستهدف حماية الاقتصاد القومى من تقلبات الأسواق العالمية ونمذبات الاحتكارات الخارجية والتكتلات الاقتصادية الدولية ، وضمان تحقيق أهداف خطة الصادرات والواردات بما يخدم أغراض التنمية الاقتصادية . هذا فضلا عن وجوب إجراء المتابعة المستمرة لأوضاع اتفاقات التجارة والدفع الثنائية ، على ضوء التطبيق ، بمعرفة لجنة مشتركة من وزارتي التخطيط والاقتصاد والتجارة الخارجية (٢) .

ونرى أن الاتجاه في ج.م.ع للتوسع في الاعتماد على الاتفاقات الثنائية - وإن كان قد استند منذ البداية على اعتبارات جدية وقوية أهمها مواجهة صندوق الحصار الاقتصادى والحرس على توفير عامل الاستقرار لتجارتنا الخارجيه وضمان تصريف حاصلاتنا الرئيسية في النظام واستمرار - إلا أن السير في هذا الاتجاه يجب ألا يتعارض مع مبدأ الحصول على السعر الأفضل - من وجهة نظر الاقتصاد القومى

(١) دكتور محمود محاف ، سياسات التصدير ، ١٩٦٩ ، ص ٣٩ .

(٢) ماهر واصف ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

شكل من الصادرات والواردات ، فضلا من هدف تنمية حصيلتنا من العملات الحرة وهو أحد الأهداف الرئيسية لمبايئتنا التصديرية .

وإذا كان الطريق الأسير أمام شركات التجاره الخارجية عندنا هو الإستناد إلى الاتفاقات الثنائية ، فان ذلك الاختيار أيضا ، يجب ألا يؤدي إلى إهمال أمر تصريف صادراتنا من للنتجات غير التقليديه ، وتطور روح الاجتهاد لدى تلك الشركات في ايجاد الأسواق الجديده والتوسع في النشاط التسويقي بأسواق العملات الحرة.

## الفصل الثاني

### تنمية الصادرات من خلال صور التعاون الاقتصادي الاقليمي

مقدمة :

كان التركيز الجغرافي لاتجاهات صادراتنا ، على أسواق دول الغرب وخاصة بريطانيا - إلى عهد قريب - من أخطر مواطن الضعف في نشاط تبادلنا الخارجي . وكان يحكم ذلك الاتجاه - ولا يزال - عوامل قوية من الواقع والتاريخ ، كالأهمية الاقتصادية الكبرى لتلك الأسواق - على المستوى العالمي - والنمو السريع في الدخل وكذا التقدم الصناعي الكبير الذي أحرزته الاقتصاديات الدول للذكورة ، فضلا عن الروابط التاريخية والسياسية التي ربطت بينها وبين الدول النامية على اختلافها ، بروابط هيمنت بقوة وإحكام على شكل نمط تقسيم العمل الدولي ، فساعدت على التآلف في المكاتب الدول النامية على التخصص في إنتاج وتجارة للنتجات الأولية ، على الوجه الذي يخدم في المقام الأول مصالح الدول الإستعمارية ذات الإنتاج الصناعي القوي .

وحينا استعنت بمحاولات الموازن السياسية - على أثر التحديات الاقتصادية التي مارستها في مواجهتنا دول الغرب منذ عام ١٩٥٦ - توثق الروابط الاقتصادية وإنشاع ميدان التبادل التجاري بين ج.م.ع وبين دول الكتلة الاشتراكية ، حدث تغير كبير في هيكل التوزيع الجغرافي لاتجاهات صادراتنا ، ونما حجم صادراتنا بشكل ملحوظ مع الدول للذكورة على الوجه السالف بيانه .



وهكذا نجد أن التأثير الأساسى على اتجاهات صادراتنا ، كان فى أغلب الأحيان لموامل السياسة الخارجية وروابطها ، وكان النفوذ الأخرى بين تلك الموامل لظهورات العلاقات مع القوى الاقتصادية الكبرى للسندة إلى روابطنا السياسية والتاريخية مع دول الغرب الرأسمالية - وعلى رأسها بريطانيا - فى آن مضى ، ثم روابط الصداقة والتعاون مع دول الإقتصاديات الاشتراكية فى الوقت الحاضر .

ورغم وضوح ذلك للتأثير الذى مارسه الروابط السياسية بيننا وبين بعض الدول ، على تحديد الاتجاهات الرئيسيه لتجارتنا الخارجية فان تعاطفنا القوى والمشارك مع الدول النامية الأخرى - وبخاصة تلك التى تجمعنا معها صلات التقارب الأقليمى . ووحدة الآمال وأحسانا وحدة الفئة والدين ... إلخ - للتعاون الإقتصادى من أجل تنبير تلك الأوضاع ، لم تتر حنى الآن فى تدعيم صلات التبادل لتجارى بيننا وبينها ، على الوجه الذى تتحقق به تلك المنافع العظيمة وللقو كده للتعاون الإقتصادى الأقليمى بين الدول المشار إليها .

ونقسم دراستنا فى هذا الفصل على الوجه الآتى : -

للبحث الأول - أهمية التعاون الإقتصادى الأقليمى بين ج.م.ع . والدول النامية وما يعترضه من مشكلات .

للبحث الثانى - أهم اتجاهات ومحاولات التعاون الإقتصادى الاقليمى لجمهورية مصر العربية : -

أ - مع الدول العربية .

ب - مع الدول الافريقية .

للبحث الثالث - مقومات نجاح التعاون الإقتصادى الاقليمى بين جمهورية مصر العربية والدول النامية .

## المبحث الأول

**أهمية التعاون الاقتصادي الإقليمي بين ج.م.ع. والدول النامية الأخرى**  
إن توجيه سياسة التجارة الخارجية في ظل استراتيجية الآعاء الاقتصادية كما سلف  
بيانه ، بما يتضمنه من ترشيد لاتجاهات لتبادل التجارى على الوجه الذى يمكن أن  
يخدم فى المقام الأول هدف تطوير الهيكل الإنتاجى ، ليتطلب منا ومن الدول  
النامية الأخرى ، القيام بعمل إيجابى مخطط فى كل من المدى الطويل والقصير .  
وإذا سبق أن رأينا ضرورة وحتمية تغيير نمط التوزيع الجغرافى للصادرات ،  
نحو لتقليل من الاعتماد على أسواق الدول الغربية للتقدمة — لكسر شوكة نفوذها  
السيطر على العلاقات الاقتصادية الدولية — والاتجاه لتوزيع الاسواق بالتعاون مع  
كل من الدول ذات الانصايات الاشتراكية المخططة والدول النامية الأخرى . فان  
طبيعة العمل الانمائى واتحاد المصلحة فيما بين الدول النامية فى التصدى لمظاهر التخلف  
الاقتصادى ، إنما تفرض عليها توخى طريق التعاون الإقليمي من أجل رعاية مصالحها  
الاقتصادية المشتركة وتحقيق الإستفادة المثلى من تجارتها الخارجية كأداة هامة لبلوغ  
أهدافها فى التنمية الاقتصادية فى الزمن الطويل ، بما يتضمنه ذلك من العمل للنسق  
للتنمية الصناعية المشتركة فى غمار تطوير الدول للذكورة لابتنتها الإنتاجية ، والتعاون  
على تغيير النمط الراهن لتقسيم العمل الدولى من خلال التكتل الرشيد فى مواجهة  
نفوذ القوى المسيطرة على المجتمع الاقتصادى الدولى .

فليس أحق بحمل لواء التصدى للتنوير ، من أصحاب المصلحة أنفسهم ، وليس  
فى مقدور الدول الفقيرة أن تحدث جديدا فى بيان العلاقات الاقتصادية الدولية  
وتقسيم العمل الدولى ما لم تتضافر جهودها فى صورة عمل مشترك مخطط ، سبيله  
تنوير الهيكل فى داخل تلك الدول أولا والمطالبة الجماعية الملحة ، فى ميسدان  
المفاوضة الدولية ثانيا .

كذلك فإن السبيل أمام الدول المذكورة لحل مشاكل تجارتها الخارجية وتذليل عقبات نموها الاقتصادي في المدى القصير، هو توحيد جهودها أيضا في إطار التعاون الاقليمي، سواء لمقاومة اثر تقلبات حصيلة صادراتها التقليدية، أو إستغلال ما تتمتع به بعض صادراتها من مركز احتكاري في تحقيق أقصى كسب ممكن من تجارتها الخارجية .

ولا يزال التعاون الاقتصادي الاقليمي بين ج . م . ع وغيرها من الدول النامية - بوجه عام - ضعيفا محدود الاثر على حجم التبادلات التجارية بينها وبين تلك الدول ، ويبان ذلك أن إجمالي نسبة صادرات ج . م . ع . إلى دول أفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية والدول الآسيوية - من جملة الصادرات المصرية - عام ١٩٧١/٧٠ لم يتجاوز ٢٦٥ ٪/ كما كانت نسبة وارداتها من الدول المذكورة ٢٠٣ ٪/ من إجمالي الواردات المصرية (١) .

ولا تشفع مع في ذلك عن مستوى التبادل التجاري فيما بين الدول النامية بوجه عام ، حيث قاربت نسبة صادرات الدول المذكورة إلى بعضها البعض عام ١٩٧٠ خمس قيمة صادراتنا الاجمالية (٢) . ولم يتجاوز معدل النمو السنوي للتوسط لصادرات الدول المذكورة إلى بعضها البعض في الفترة ١٩٦٧/٦٠ ٤٣ (٣) . كما أكدت بعض الدراسات الهامة (٤) . أن جزاء طفيفا جدا من النجاح

---

(١) كانت تنمية صادرات ج.م.ع. إلى كل من دول أفريقيا وأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى عام ١٩٧١/٧٠ ٦٤ ، ٢٤ ، ٠٦ ٪/ على التوالي من جملة الصادرات المصرية . ( ج م التثنية والإحصاء ، الفترة الشهرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٢ ) .

U.N. Handbook of I.T. and Dev. Stat., 1972. Tab.3.1 (٧)

Ibid. Tab. 4.4

(٢)

U.N. Indust. Dev. Survey, 1969, op. cit., p. 141. (٤)

الحدود الذي حققته الدول النامية في الآونة الأخيرة، كان يرجع إلى التعاون الإقليمي فيما بين الدول المذكورة. إذ كانت زيادة صادرات الدول النامية إلى بعضها البعض من السلع للمجموعة أقل بكثير من زيادتها في اتجاه الأسواق الرئيسية الأخرى، وكانت الزيادة المحوطة في صادرات الدول النامية إلى بعضها البعض، في نطاق المنتجات الأولية (SITC - ٤) حيث بلغت نسبتها إلى الصادرات الصناعية الإقليمية فيما بينها مرتين إلى مرتين ونصف في عام ١٩٦٥.

وبوجه عام فإن محاولات التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول النامية، لم تسفر القلبية منها<sup>(١)</sup> — عن نجاح ملحوظ حتى الآن — في تطوير هياكل التجارة بينها، ومثال ذلك الجهود المبذولة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وجهود التعاون بين كل من إيران وباكستان وتركيا وبين دول آسيا الجنوبية وفيها بين الهند وجم مع ويوغوسلافيا<sup>(٢)</sup>.

على أن ما أسفرت عنه حتى الآن، تجارب التعاون الإقليمي الاقتصادي بين الدول النامية من نتائج متواضعة، لا يقلل من الأهمية الكبيرة التي يجب أن تحتلها جهود التكامل الاقتصادي بين تلك الدول. وقد تعاضد الاقتناع بأهمية مفاوضات التعاون الاقتصادي الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية لدى كافة الدول، سواء منها دول الغرب المتقدمة أو دول أوروبا الشرقية<sup>(٣)</sup> أو الدول النامية.

(١) باستثناء اتفاقات السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى CACM، ومفاوضات تبادل المزايا التفضيلية التي تمت في إطار منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية.

(٢) راجع: U.N.C.T.A.D., Special Problems in World Trade and Dev., Proceedings of 2nd. Sess., 1968, Vol. 5, p. 25.

(٣) ومن أمثلتها بين الدول الأوروبية، منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (عام ١٩٤٨) والمجتمع الأوروبي للنعم والصلب (عام ١٩٥١)، ومنظمة التجارة الحرة (عام ١٩٦٠) وبين الدول الاشتراكية، مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (عام ١٩٤٩).

وقد تلمست الدول النامية في إقامة التنظيمات الاقتصادية الإقليمية المختلفة علاجا لمشكلات التجارة والدفع التي نشأت بعد انهيار قاعدة الذهب إبان الأزمة المالية الكبرى وما ولدته القيود التي فرضت على التجارة وشيوع التجارة الثنائية بدلا من التجارة المتعددة الأطراف .

غير أن ما تستهدفه جهود التعاون الاقتصادي الإقليمي لدعم روابط التجارة ودفع قوى التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية في الوقت الحاضر ، أصبح يتجاوز بكثير مجرد التنبؤ على مشكلات التجارة والدفع في المدى القصير ، ليشمل حشد الطاقات والجهود لتنسيقية المشتركة للنهوض بالقدرات الانتاجية لاقتصاديات الدول الأطراف ، من أجل رفع مستوى المعيشة لشعوبها<sup>(١)</sup> ، بما يتطلبه ذلك في المدى الطويل ، من دفع حركة التصنيع والنهوض بالأهمية النسبية للقطاع الصناعي بكل منها وزيادة حجم الانتاج وخفض نفقته كنتيجة لإمتداد وتكامل الأسواق وإزالة قيود التجارة وخاصة في مواجهة إنتاجها الصناعي . حيث يتضمن كل ذلك ترشيد استخدامات الموارد على أفضل وجه<sup>(٢)</sup> . كما ينتج عن التكامل الاقتصادي الإقليمي في المدى

(١) راجع في تفصيل ذلك ، دكتور أحمد القندور ، الاندماج الاقتصادي العربي ، ١٩٧٠ معهد البحوث والدراسات العربية ، ص ٥٠ - ٥٤ د . محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، ١٩٥٨ ، معهد الدراسات العربية المالية ، ص ١٧٥ - ١٧٨ .

(٢) راجع في ذلك : B. Singh, op. cit., P. 389;

G. Meier, Leading Issues., op. cit., p. 411.

وبوضوح أثر التكامل الاقتصادي في إعانة مظاهر التقدم الفني في الانتاج وخفض نفقته نتيجة تحقيق الوفورات الخارجية والداخلية وتحقيق الحجم الأمثل للدعومات :-

B. Balassa, The Theory of International Integration, 1962, pp. 101-106, 120-130;

U.N., Indust. Dev. Survey, 1969, op. cit., op. 145.

القصر التقلب على مشا كل موازين للدفعات الناشئة عن ظروف التنمية الاقتصادية وتحسين أسعار الصادرات وضمان استقرار حصيلتها والحفاظ على نسب التبادل في صالح تجارة الدول الأطراف . هذا بالإضافة إلى إمكان استناد الدول النامية للمستقلة حديثاً ، على مشروعات التكامل الاقتصادي لإقامة ذاتيتها الاقتصادية للمستقلة عن الدول الاستعمارية بعد زوال الروابط التقليدية التي كانت تربطها بها<sup>(١)</sup> .

على أن استفادة ج م م من سياسة التكامل الاقتصادي الاقليمي في تدعيم تبادلها التجاري وإنعاش صادراتها - عن طريق تنوع اتجاهاتها الجغرافية وفتح الأسواق الجديدة لها - إنما هي رهن بتخطي العقبات والصعوبات التي تقوم في وجه مشروعات التكامل الاقتصادي للشار إليها ، مع توخي الاختيار الرشيد لاتجاهات محاولات التكامل ، في نطاق لدول التي تتوافر لها مقومات الصلاحية للتعاون في إقامة مشروعات ناجحة للاندماج الاقتصادي .

وذلك ما تناوله بالبيان في البحثين القادمين .

## البحث الثاني

### أهم اتجاهات التعاون الاقتصادي الاقليمي لجمهورية مصر العربية

إن ضعف علاقات التبادل التجاري أو التعاون الاقتصادي بين مجموعات الدول النامية التي تتبع كل منها إحدى القارات إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية ، وضآلة الأمل في أن تحصل عملية التصنيع والجمود الاعائية في تلك الدول على مكاسب جوهرية في الأمد القصير من خلال التعاون الاقليمي بينها ، وذلك بسبب الصعوبات التي

---

(١) يراجع : دكتور سميد النجار ، الوحدة الاقتصادية بين البلاد النامية ، محاضرات معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٤ ؛ دكتور فؤاد هاشم عوض ، المرجع السابق ، ص ٢٦٩ ؛ د . محمد ليث هقيم ، المرجع السابق ، ص ٧٠٤ - ٢١٩ .

تمترسه في الوقت الحاضر — لا ينبغي أن يغل من شأن وأهمية التعاون الاقتصادي بين الدول التابعة للقارة الواحدة أو المنطقة الواحدة<sup>(١)</sup>.

لذلك فإن آمالا كباراً يمكن — بل يجب — أن تتركز في آفاق النجاح التي تنتظر من مشروعات التكامل الاقتصادي بين ج م ع وبين كل من الدول العربية والدول الأفريقية ، وخاصة لما يمكن أن يصاحب جهود إنعاش التبادل التجاري<sup>(٢)</sup> بين ج م ع وكل من هاتين المجموعتين ، من دفع لقوى التنمية الاقتصادية ، خاصة في مجال التنسيق الصناعي لدى كل من الدول الأطراف في تلك المشروعات .

#### § ١ — التعاون الاقتصادي بين ج م ع والدول العربية :

تمثل أسواق الدول العربية بالنسبة لصادرات مصر ، الامتداد الطبيعي الذي يمكن أن تنطلق في اتجاهه تلك الصادرات ، إذا ما دعمته جهود التعاون الاقتصادي الفعالة بينها وبين تلك الدول . فإذا أضيف إلى هدف تدعيم روابط التبادل

---

(١) راجع: U.N. Industrial Dev. Survey. 1969, op. cit., p. 141.

حيث تفرق الدراسة في صدد بيان آفاق النجاح المتاحة أمام مشروعات التكامل الاقتصادي الأفريقي — وما حقته من إنجازات — بين كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا من جهة ، وبين الدول النامية داخل كل من هذه المناطق الثلاث مع بعضها البعض من جهة أخرى — حيث تعتبر الأخير أقرب إلى الفكرة السائدة عن التعاون الأفريقي . وتفيد الدراسة إلى أن المدة ذات التجارية للسلع المتنوعة بين للدول الداخلة في كل منطقة ، قد ازدادت خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٦٥ بمعدل يزيد بأربعة أضعاف معدل الزيادة في القيمة الجارية للتجارة في السلع المصنعة بين المناطق الرئيسية أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

(٢) نركز دراستنا هنا بصفة خاصة على ما يتعلق بانعاش التبادل التجاري بين الدول المذكورة ، كأحد الإنجازات الهامة لمشروعات التكامل الاقتصادي الأفريقي ، حيث لا يعمق المقام لدراسة كافة جوانب التعاون الاقتصادي الأفريقي .

التجارى ، العمل على النهوض بطاقات العمل الإنعاشى المشترك لاقتصاديات الدول المذكورة ، فإن هدف بناء الوحدة الشاملة القائمة على التكامل الاقتصادى الإقليمى بين تلك الدول ، يصبح ضرورة لبناء القاعدة المربضة الميقة لاقتصاد عربى ذوهيكل متكامل ومرن ، وإقامة الصناعات الأساسية اللازمة للنمو الاقتصادى والتقدم الإجتماعى<sup>(١)</sup> ، فضلا عن استئلال الوضع الاحتكارى لبعض السلع التى تنتجها تلك الدول بالاعتماد على تكاملها فيما بينها<sup>(٢)</sup> ، مما يبرز مركزها فى مجال المساومة الخارجية ، هذا بالإضافة إلى تقوية شوكتها فى تصفية آثار الاستثمار لتقديم ومحاورة التسلل الاقتصادى الاستثمار المبدىد ، بما يشمله ذلك من مقاومة مخاطر التوسع الامريكى اقتصاديا وسياسيا .

وترجع حتمية التعاون الاقتصادى بين الدول العربية أساسا إلى عوامل تتصل بالواقع الاقتصادى والسياسى الذى تعيشه تلك الدول . واشتركا فى خصائص ومظاهر متشابهة للتخلف الاقتصادى ، مما تنبع عن ظروف تاريخية واقتصادية واحدة تقريبا ، أدت إلى شيوع سمات واحدة للتخلف بها ، تتمثل فى ضعف القدرة الانتاجية لاقتصاد كل منها ، نتيجة انعدام التناسق بين الموارد الإنتاجية المتاحة<sup>(٣)</sup> ،

(١) راجع فى تفصيل ذلك : دكتور فوزى منصور ، العلاقات الاقتصادية الدولية لبلاد العربية ، مصر الماصره ، يناير ١٩٦٩ ، ص ١٩ ، دكتور عبد الحكيم صادق بركات ، مقدمة لى اقتصاديات الدول العربية ، ١٩٦٧ ، ص ٣٠٠ ، دكتور سميد التجار ، المرجع السابق ، ص ١٠ ، د. نيكس ، اعطاء من التجارة الدولية ٠٠٠ المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٢) من السلع التى يمكن للدول العربية استئلال المركز الاحتكارى فى إنتاجها ومسويقها ، البترول الذى تبلغ نسبة صادرات الدول العربية منه إلى إجمال الصادرات العالميه ما يقرب من ٤٨ ٪ ، والاقطان الخام طوله الثيله المتأخرة التى تبلغ نسبتها ٨٨ ٪ من إجمال الصادرات العالميه منها ، ولا تخفى أهمية صادرات تلك الاقطان لجمهورية مصر العربية .

(٣) من مظاهر انعدام التناسب المشار إليه فى ج.م.ع. الضغط السكانى على راحة عدودة من



وإنخفاض مستوى الفن الإنتاجي وأساليب الإنتاج ونظرة . فكانت أبرز مظاهر التخلف الاقتصادي بتلك الدول هي اعتمادها على إنتاج المواد الأولية في النالية العظمى من نشاطها الاقتصادي — بل وتركيز كل منها على محصول واحد أو عدد محدود عن المحاصيل — الوضع الذي أدى إلى إهمال القطاع الصناعي وضآلة أهميته النسبية في تلك الدول ، حيث اقتصر الإنتاج الصناعي فيها على السلع الخفيفة الاستهلاكية كالنزل والنسيج والمنتجات الغذائية والورقية والجلود والسيجار ، مع تأخر مستوى الفنون الإنتاجية بها إلى ما دون المستوى المناسب .

ومن جهة التكوين الاجتماعي ، يساهم في إبراز ظاهرة التخلف الاقتصادي بالبلاد العربية تقوى الأمية وشيوع الكثير من العادات والتقاليد التأخرة والعزوف عن الهجرة ، وتخلف المستوى التنظيمي ... الخ .

يضاف إلى كل ذلك — بل ويتقدم عليه في الأهمية — ما اصطفت به اقتصاديات النالية من الدول العربية ، من الخضوع لملاقة التبعية لاقتصاديات الدول الرأسمالية الغربية ، مما سبق إبرازه كسبب رئيسي للتخلف الاقتصادي الذي تعانيه تلك البلاد ، بما عكسه من عرقلة التقدم الصناعي بها وسيطرة مراكز النفوذ الأجنبي على النشاط الاستثنائي وتوجيهه للإنتاج الأولي ، وإختلال أوضاع تجارتها الخارجية

---

«الأرض الزراعية ، واقتصاد السودان إلى الأيدي العاملة ورأس المال والخبرات الفنية، وتقنن الدعاية الفنية اللازمة لاستغلال البترول في ليبيا ، وما تشكو منه العراق من نفس الأيدي العاملة بها بالإضافة إلى عدم وجود منافذ بحرية ، وكفها ما تشكو منه سوريا من قلة الأيدي العاملة والبحر في مياه الري . وعدم وجود الموارد الطبيعية التي يمكن استغلال دخل البترول فيها بكل من الكويت والمملكة العربية ، وتقنن الغزو المدنية وحجم السكان في لبنان ... الخ . ( راجع : إدارة التمثيل التجاري بوزارة الاقتصاد ، إحصائيات الدول العربية والتمويل

ومسألة نصيب الفرد منها . . . . (١) .

وهكذا تبدو ضرورة التعاون الاقتصادي بين ج م ع والبلاد العربية الأخرى من أجل التغلب على العقبات والصعاب التي تقف في سبيل جهود الأنماء الاقتصادي لسلك منها ، وأهمها عقبة ضيق السوق وعدم كفاية بعض العناصر الانتاجية ، فضلا عن إتاحة تنسيق العمل الأنائي على وجه يكفل تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية لتلك الدول مجتمعة ، مع التنسيق المحكم للإنتاج والتجارة الإقليمية فيما بينها (٢) .

فإذا كان ذلك هو شأن التكامل الاقتصادي الإقليمي لسلك الجهود الأنائية بالبلاد العربية بصفة عامة ، فإن تقع التكامل لدفع حركة المبادلات التجارية بين البلاد المذكورة ، يعتبر الصدى الأسرع إنطلاقا من بين نتائج التعاون الاقتصادي بصورة مختلفة .

فإذا تأملنا حال التدفقات التجارية بين ج م ع والدول العربية ، بالرغم من مفاوضات التعاون الاقتصادي التي تربطها ، لوجدناها لا تزال ضعيفة محدودة ، إذا لم تتجاوز صادراتا إلى كل من دول اتفاقية الوحدة العربية الاقتصادية ، وإلى دول الجامعة العربية عامة ٦٠٪ ، ٨٠٪ على التوالي من إجمالي صادراتنا

---

(١) في بيان خصائص الاقتصاديات الراحنة للبلاد العربية ومظاهر تخلفها ، يرجى الرجوع إلى : دكتور محمد طه بدوي ، دكتور عبد الفتاح المصطفى ، الوحدة العربية ، فلسفتها السياسية ومقوماتها الاقتصادية ، ١٩٦٦ ، ص ١٠٦ - ١٧٩ ، دكتور محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ، ص ٦ - ٥٧ .

(٢) راجع : الدكتور الفندور ، المرجع السابق ص ٥١ ، ٥٩ ، ٦٢ ، دكتور شقير ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

عام ١٩٧١/٧٠<sup>(١)</sup>.

ويرر البعض انخفاض حجم التبادل التجارى بين الدول العربية — وكذا بين الدول النامية بوجه عام — بوجود صفة التنافس الانتاجى<sup>(٢)</sup> بين تلك الدول حيث تخصص عاليتها فى انتاج المواد الأولية وبصفة خاصة فى الحاصلات الزراعية ، مما يجعل مندأ التقارب الاقتصادى بينها — فى نظر هؤلاء الاقتصاديين — أمر عديم الجدوى .

إلا أن رأيا آخر<sup>(٣)</sup> يخالف ذلك مقررأ أن التكامل الاقتصادى على العكس قد ينعدم نفعه عندما يتم بين إقليمين أحدهما أصلا زراعى والآخر صناعى ، حيث يكون التبادل التجارى القائم سلما بين الاقليمين فى حالة تشجيع أو إستنفاد لفرص التبادل الممكنة ، بنير قيام الاتحاد ، وبحيث تندو إقامة الاتحاد بين مثل هذين الاقليمين عديمة النفع حتما . هذا فى حين أن قيام الوحدة الاقتصادية بين دولتين متنافستين فى إنتاجهما ، يمكن أن يؤدى إلى شحذ المنافسة على إيجاد الانتاج وخفض نفقته على وجه يرتفع بمستوى كفاءة استغلال الموارد المتاحة لدى كل من

---

(١) كانت قيمة صادراتنا إلى دول اتفاقية الوحدة عام ١٩٧١/٧٠ ٢٢ مليون جنيهأ وإلى دول الجامعة العربية ٣٠٢ مليونأ .

(ج . م . للتبئة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٢ )

(٢) يرجع فى تفصيل مناقشة نكرة الاقتصاديات المتنافسة والاقتصاديات المتكاملة إلى :  
B. Balassa, The Theory of Econ. Integration, 1962, pp. 29-34.

(٣) دكتور محمد سعيد النجار ، الوحدة الاقتصادية . . . ، المرجع السابق ، ويستند هذا الرأى على ما قرره فاينر من تحقق النفع الشامل لقيام الاتحاد الجركى — سواء بالنسبة للدول الأعضاء فيه أو الرفاهية الاقتصادية المالية ، كلما انخفضت درجة التكامل وزادت درجة التنافس بين الصناعات التى كانت « متم بالحماية لدى الدول الاعضاء قبل قيام الاتحاد .

### الاقليميين<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت اقتصاديات البلاد العربية متماثلة متنافسة من الوجهة الإجمالية، نتيجة تخصصها — في النطاق الدولى — في إنتاج المواد الأولية، فإن تقدير مدى تأثير التنافس أو التمسكامل على علاقاتها التجارية، يجب أن يقوم على النظر بين التخصص لأنواع السلع التى تلتجها كل منها، إذ قد يتنافس اقتصادان بحكم تخصصهما الإجمالى فى المنتجات الأولية، فى حين أن استعراض أنواع السلع التى ينتجانها لا يوضح إلا هن تنافس محدود جداً. وحتى فى حالة قيامهما بإنتاج سلعة واحدة، فإنهما قد تعتبران أقل تنافسا إذا وجد اختلاف كبير فى خصائص ومميزات الإنتاج فى كل منهما.

وباستعراض أهم السلع التصديرية لبلاد العربية نجد أن الصفة التنافسية بينها تسكاد تكون متقدمة<sup>(٢)</sup>.

وقد أجرى البعض دراسة تحليلية<sup>(٣)</sup>، على أوضاع السلع الرئيسية المتبادلة فى تجارة الدول العربية، أسفرت عن أن تماثل الإنتاج فى العديد من تلك الدول؛

---

(١) فمئند تنافس الإنتاج الصناعى، يترتب على إزالة الحواجز الجمركية لتتسع إنتاج مجموعة من السلع وانعكاش مجموعة أخرى وفقاً لمستوى الكفاءة الإنتاجية التى يتمتع بها كل بلد فى إنتاج مجموعات السلع المختلفة. وعند تنافس الإنتاج الزراعى — وإنتاج المواد الأولية بصفة عامة — فإن توزيع التخصص الإنتاجي بينهما يقوم كذلك على المزايا النسبية التى تتحدد بمدى الوفرة أو النعمة لعناصر الإنتاج اللازمة لكل سلعة. وإن كان ذلك الاثر يقتصر على حالة قيام اتحاد جمركى، دون حالة قيام وحدة اقتصادية، حيث يترتب على الأخيرة حرية انتقال عناصر الإنتاج بما يؤثر على أوضاع المزايا النسبية.

(٢) د. هقير، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية، المرجع السابق، ص ٩١-٩٢.

(٣) د. إبراهيم شعاعه، د. حازم البيلوى، التعاون الاقتصادى العربى، ملحق

الاهرام الاقتصادى، أول ديسمبر ١٩٦٥، ص ٢٠.

ليس هو السبب في ضعف روابط التجارة بينها ، بل إن هذا التبادل للزعموم في السلع الرئيسية المتبادلة بين الدول المذكورة ، ليس إلا مجرد تصور عشوائي ينطوي على تعميم خاطئ ، إذ يقتصر التماثل الإنتاجي — الذي ينعكس حالة التنافس — على محاصيل محدودة من إنتاج دول عربية محددة .

فإذا أخذنا أمثلة على ذلك من مجموعات السلع الرئيسية للتبادلة بين الدول العربية ، لوجدنا مثلاً ، أن إنتاج تلك الدول من الحبوب وإنتاجها من الخضمر والفواكه والإنتاج الحيواني ، شبه متكامل . وإنتاجها من المواد الزراعية المستخدمة في الصناعات التحولية وأهمها القطن الخام ، ليس دائماً متنافس ، فإذا أخذنا بمعيار طول التيلة فإن إنتاج القطن السوري لا يتنافس مع إنتاج القطن المصري . فلا تتور الصعوبة هنا إلا بشأن الأنتاجين المصري والسوداني من الأقطان طويلة التيلة للمبازة ( $\frac{3}{8}$  بوصة) حيث تقوم الدولتان بإنتاج ٧٠٪ من الأنتاج العالمي منها . وبرغم ذلك فإن تنافس مثل هذه المحاصيل لا يجوز أن يقف في سبيل التعاون الإقتصادي بين الدول المذكورة .

لذلك إذا نظرنا إلى منتجات المناجم والتمدين العربية ، نجد أن أهمها البترول . والحانب الأكبر من إنتاجها منه يصدر إلى العالم الخارجي وخاصة إلى دول الغرب الصناعية . وعلى ذلك فإن أوضاع تجارة البترول لا تتعارض البتة مع قيام التعاون الاقتصادي بين الدول العربية .

أما صادرات الدول العربية من السلع المصنوعة والنصف مصنعة ، فهي لا تزال تحتل أهمية ثانوية سواء في إنتاجها أو في حجم تبادلها بينها ، وليس تماثل الإنتاج هنا هو السبب في ذلك ، بل المرجع هو ضآلة حجم القطاع الصناعي في الهياكل الصناعية لتلك البلاد .

### مشروعات التعاون الاقتصادي العربي، في مجال تدعيم التبادل التجاري :

بالنظر إلى أن ما يهم بحثنا من مشروعات التعاون الاقتصادي العربي ، هو ما يتعلق بانعاش التبادل التجاري بين ج م ع والدول العربية ، فاننا نكتفي بالعرض السريع لأهم اتفاقات التعاون الاقتصادي الإقليمي العربي في هذا المجال . ومن صور التعاون الاقتصادي العربي المشار إليها ، ما اتخذ شكل الاتفاقات الثنائية ، ومنها ما اتخذ شكل اتفاقيات جماعية لتعاون الجزئي أو لتحقيق الوحدة الشاملة .

فمن خلال صيغة الاتفاقات الثنائية ، استخدمت الدول العربية المختلفة منذ عام ١٩٥٣ أسلوب الاتفاق الثنائي لتيسير انتقال السلع بين كل دولتين متعاقبتين ، ضمن بعضها شروط معاملة الدولة الأكثر رعاية<sup>(١)</sup> . ثم استخدمت الصيغة الثنائية لفرض تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية منذ عام ١٩٥٧<sup>(٢)</sup> .

ومن خلال صيغة الاتفاقات الجماعية للتعاون الاقتصادي عقدت اتفاقيات هامة لتسهيل التبادل التجاري وتوحيد جداول التعريفات الجمركية . ففي عام ١٩٥٣ أقر مجلس الجامعة العربية اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين

---

(١) من الأمثلة اتفاق مصر مع ليبيا في يونيو ١٩٥٢ ، وقد تطور هذا النوع من الاتفاقات إلى النص على تبادل الماملة التفضيلية الخاصة في شكل إعفاءات جمركية أو معاملة تفضيلية لبعض السلع ، كاتفاقية ج . م . ع مع سوريا في يناير عام ١٩٦١ كما استخدم الشكل الثنائي في عقد اتفاقات لتيسير انتقال رؤوس الاموال بين دولتين عربيتين إما لعقد القروض أو لتثبيت سعر العملة .

(٢) كاتفاق الوحدة السورية المصرية في سبتمبر عام ١٩٥٧ والوحدة بين العراق ومصر في اكتوبر عام ١٩٥٨ ، لفرض تحقيق التكامل الاقتصادي وانهاش التبادل التجاري وتنسيق السياسات الاقتصادية وخطط التنمية الاقتصادية .

دول الجامعة ، وتضمنت إعفاء إنتاج الدول الأطراف للتبادل بينها — من الحاصلات الزراعية وغيرها من المنتجات الأولية والحيوانية للدرجة بالجدول حرف « أ » اللحق بالإتفاقية — من الضرائب الجمركية ، وفتح الماملة التفضيلية لإنتاج الدول الأطراف المتبادل من السلع للصنوعة وتسهيل تجارة الترانزيت عبر اقاليم الدول الأطراف<sup>(١)</sup> .

كما وافق المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في يناير ١٩٥٦ على اتفاقية تنظيم استخدام جدول موحد للتعريف الجمركية<sup>(٢)</sup> . كذلك عقد في ديسمبر ١٩٥٩ اتفاق تنظيم تجارة الترانزيت بين ج.م.ع وسوريا ولبنان والأردن والسمودية وانضمت إليه الكويت ، وبعضى بتحرير البضائع للتداولة من انتاج الدول الأطراف عبر اقاليم تلك الدول من قيود الترانزيت والاتفاق على نقل بعض السلع بطريق المسلك الحديدية . وفي سبتمبر ١٩٥٣ وافق مجلس الجامعة العربية كذلك على اتفاقية تصدير

---

(١) وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بمجلسه المنعقد في ١٩٥٣/٩/٧ وتناولتها التمديلات بموافقة المجلس الاقتصادي في ١٩٥٤/١٢/١٥ ، ١٩٥٦/١/٢٥ ، ١٩٥٧/٥/٢٩ ، ١٩٥٩/١/١٤ ، ١٩٦٠/٢/١٣ .

وقد تضمنت الاتفاقية النص على عدم جواز اخضاع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة في أحد البلاد الأطراف بأى بلد آخر طرف إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المثلثة . كما نصت على تنجح المنتجات الصناعية العربية بماملة تفضيلية في شكل تخفيض في ضرائب الاستيراد نسبة ٢٥ ٪ عن الأصناف المدروجة بالجدول « ب » و ٥٠ ٪ عن الأصناف المدرجة بالجدول « ج » . كما نصت على الأخذ بالماملة التفضيلية بين الدول الأطراف فيما يتعلق بنظام الاستيراد والتصدير .

(٢) وافق عليها المجلس الاقتصادي بجامعة -للمعقدة في ١٩٥٦/١/٢٥ وتمتدت بمقتضاها الدول المتعاقدة بتنظيم تعريفاتها الجمركية طبقاً لجدول التعريف الموحد المرفق بها والذي وافق عليه المجلس في دور انعقاده الثالث .

مدفوعات العملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية ويقضى بتسهيل مدفوعات العملات الجارية بين الدول للتعاقد والاستثمار بانتقال رؤوس الأموال للاستثمار في المشروعات العمرانية .

كما أقر المجلس الاقتصادي في ٣ يونيو ١٩٥٧ إتفاقية إنشاء مؤسسة مالية عربية للأعمال الاقتصادية بقرض توثيق الروابط الاقتصادية والتعاون بين الدول العربية في مجال تنمية مواردها بالعمل على تشجيع المشروعات الإنتاجية على النحو المخطط سواء بإقراضها أو ضمان قروضها أو المساهمة فيها أو إعداد الدراسات الفنية لها<sup>(١)</sup> .

#### اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية :

وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية في يونيو ١٩٥٧ على مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ووقعت الاتفاقية كل من الأردن وسوريا والعراق وس.م.ع واليمن ولبنان والكويت . وأهداف الاتفاقية المذكورة هي إقامة وحدة اقتصادية كاملة تحقق حرية تبادل السلع وللتنتجات الوطنية والأجنبية وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية الإقامة والعمل والتنقل والترحال واستعمال وسائل النقل وللوائف والمساواة في حقوق التملك والأصاء والإرث . ومن أجل ذلك تقضى الاتفاقية بالعمل من جانب الدول الأطراف على جعل أقاليم الدول الأطراف منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة تسود فيها تسييرات وتمريفة واحدة ، وتنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية والضريبية والنقدية . :. الخ وتوجيه سياسات الاستيراد والتصدير والأنظمة النقدية . وقد نصت الاتفاقية على تنفيذ أحكامها على مراحل .

---

(١) ووسائل ذلك المساعدة على تمحول المشروعات الانتاجية الى تساهم في التنمية الاقتصادية والعمل على توظيف رؤوس الأموال بما يحقق لها أفضل الاستخدامات والعمل على جذب رؤوس الاموال الخاصة لاستثمارها في المشروعات السككية .



وأصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أغسطس عام ١٩٦٤ قراراً بإنشاء الحق العربي المشترك لتحقيق أهداف الوحدة من خلال تحقيق حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الأولية الأخرى المنتجة في إحدى الدول الأطراف مع البدء بإعفاء بعض المنتجات المذكورة من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وتخفيض التدرج للضرائب من البعض الآخر ، على مراحل زمنية خمس . وكذا حرية مبادل بعض المنتجات الصناعية مع البدء بالإعفاء التدرجى لها من الضرائب والرسوم والقيود الإدارية . واتفق على أن تطبق الدول المتعاقدة بينها مبدأ الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع الدول غير الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية<sup>(١)</sup> .

وفي مايو عام ١٩٦٨ أقر المجلس الاقتصادي العربى في دورته الثانية عشر مشروع اتحاد المدفوعات العربى الذى يضم البلاد الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، بقرض إيجاد تنظيم متعدد الأطراف لتسوية المدفوعات بين الدول الأطراف — كبديل عن استخدام اتفاقيات الدفع الثنائية — وتولى عمليات المقاصة بين الأرصدة الدائنة والمدينة لكل من الدول الأعضاء .

وفي إبريل ١٩٧٠ عقدت اتفاقية تعاون اقتصادى بين الجمهوريات الثلاث مصر والسودان وليبيا ، وانضمت إليها في نفس العام سوريا ، وتضمنت الاتفاق على قيام

---

(١) كما سيج للدول الأطراف عند الاقتضاء - بطلب استثناء بعض المنتجات من الإعفاء أو التخفيض أو التحرير من القيود لفترة زمنية محددة ، وضمت الاتفاقية على عدم جواز منسح إحدى الدول الأطراف ، إعانات دعم لصادراتها إلى الأطراف الأخرى ، إذا كان لدى الأخرى إنتاج سائل من السلع المصدرة إليها كما نصت على الالتزام بعدم فرض قيود أو ضرائب جديدة من الدول الأطراف على المبادلات السلعية فيما بينها — وكذا عدم فرض رسوم أو ضرائب على السلع الواردة من الدول الأطراف — تتفق ما هو مفروض على الإنتاج المحلى لكل منها .

الدول الأطراف بكل مامن شأنه تحرير المتجات الوطنية والتدرج في إزالة الحواجز والقيود الإدارية والتجارية واستكمال عناصر التكامل الاقتصادي<sup>(١)</sup>.

كما تحقق التكامل الاقتصادي بين مصر وليبيا وسوريا ، دفعة كبيرة بإعلان الاتحاد بين الدول الثلاث عام ١٩٧٢ أعقبه إعلان إقامة الوحدة الاندماجية الكاملة بين كل من ج.م.ع. والجمهورية العربية الليبية ، مما شكلت اللبنة المتخصصة لوضع اسمه ودعايمه في وقت قريب . كما صدر قرار مجلس رئاسة الوحدة في يناير ١٩٧٣ بوضع خطة موحدة لكل من التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية في مصر وليبيا . وفي صدد تقييم ما تم من محاولات التعاون الاقتصادي الاقليمي بين الدول العربية لتقدير اثره على انعاش المبادلات التجارية بين تلك البلاد . يلاحظ أولا ما سبق أن نوهنا عنه من وجود التباعد الكبير بين صياغة الاتفاقات المنشئة لصور التعاون المذكور ، وما تصدى له من أهداف كبرى - وبين إمكانيات التنفيذ ووسائله ، وقد يرجع ذلك أساسا إلى التفاؤل الكبير والحس السياسي نحو تحقيق التكامل ، دون إعطاء المشاكل التي تعترض هذا التحقيق ، ما تستوجب من الدراسة والعمل على توفير الحلول المناسبة لها<sup>(٢)</sup> . فبالرغم من شمول الأهداف التي ترمو إلى تحقيقها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، حتى وصفها البعض بأنها في صورتها الحالية تعتبر كاملة الأركان ولا تحتاج إلى أى إضافة أو تعديل<sup>(٣)</sup> إلا أنه قد أخذ عليها تركيزها

(١) من حيث تحرير انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وكفاءة حمية الإقامة والعمل والنقل والتراخيص ، مع تبادل الخبرات الفنية وتشجيع إنشاء المؤسسات الاقتصادية المشتركة . الخ .

(٢) ويبدو ذلك مثلا من مقارنة نصوص كل من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية روما - التي انفتحت عوجها السوق الأوروبية المشتركة - حيث إقتصرت الأولى على تقرير أهداف عريضة لا تفي بأفراض التنفيذ ، بالرغم من اتجاهها إلى تحقيق أقصى درجات التكامل الاقتصادي ، بينما تضمنت الثانية خطة واقعية ومعدة للعمل .

(٣) راجع : د . سميد النجار ، الوحدة الاقتصادية بين البلاد النامية ، المرجع السابق .

(٤) د . موريس سكرم الله ، تدعيم التعاون الاقتصادي العربي ، مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٦٩ ص ٩١ .

المورد الأساسي لتمويل الحصول على الواردات من المعدات الزراعية<sup>(١)</sup>.

واللاحظ أن البلاد العربية لم تحرز تقدما مناسباً في تحسين معدل نمو القطاع الزراعى بها منذ بداية الخمسينات ، بالرغم من أهمية ذلك لانتعاش التجارة الافليمية فيما بينها حيث يتوقف إنتعاش تلك التجارة على تحقيق معدل ملائم لنمو القطاع الزراعى ، أكثر من توفقة على تحرير تلك للتجارة من القيود المختلفة<sup>(٢)</sup>.

ويجب أن تتخذ التنمية الزراعية شكل التوسع الأفقى والرأسى فضلاً عن تحسين مستوى الانتاجية من خلال إدخال الأساليب الحديثة وإستخدام المحسبات والعناية ببعوث القربة وتطوير استنباط السلالات .

خامساً : من الاعتبارات الأساسية التى يجب مراعاتها عند إقامة الت .كامل الاقليمى وتحرير التجارة بين الدول الغنامية :- وجوب المحافظة على المصالح الحيوية لـكل دولة من الدول الأطراف . فبالنسبة للصناعات القائمة بشكل منها . ينبغي مراعاة ألا يترتب على الالتزامات الناشئة من تحرير التجارة ، تخفيض من حجم العمالة فى تلك الصناعات ، كما ينبغي أن يكفل تنظيم تلك الالتزامات منع انتشار أو غرانشطه اقتصادية لاتتمتع بالكفاءة المناسبة للإنتاج بنفقات منخفضة . وفى مجال الانتاج الزراعى يجب ألا تنشأ عن الالتزامات المذكورة ما يؤثر بالضرر على فرع الانتاج الذى تشكل غالبية نشاط المكان فى بعض الدول العربية الأطراف .

ويتصل بذلك ضرورة العمل على اتخاذ التدابير الخاصة التى تضمن للدول الأقل نمواً — الأعضاء فى التـكامل — تحقيق نفس المعدل من المكاسب الناتجة . وخاصة من حيث تنويع الهيكل الانتاجى والمالة — كالتى يتحقق للدول الأخرى

(١) دكتور ليب شقير - العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية - المرجع السابق ص ٢٢٩

(٢) د . احمد القنودور - الاندماج الاقتصادى العربى - المرجع السابق ص ١٢٨ .

الأعضاء (١). ومن ذلك مثلا أن يتفق على التدرج في إزالة قيود التجارة التي تحمي الإنتاج الصناعي في الدول الأقل نمواً — بدلا من إلزاتها دفعة واحدة — وكذا منح تفضيل في المعاملة لصادرات تلك الدول والعمل على تموضها عن فقدان جانب من الإيراد الضريبي كنتيجة لتحرير الواردات . هذا فضلا عن إقرار النظم التي تؤدي إلى التدفق الرأسمالي نحو الدول للشار إليها ، وكذا إعفائها من بعض أعباء الالتزامات الناشئة عن التكامل، وتشجيع قيام الاستثمارات لديها وتيسير انتقال عنصر العمل الفائض عندها إلى غيرها من الدول الأعضاء الأكثر تقدما .

سادسا : كذلك يجب العمل على مد أثر اتفاقات التفضيل الخاصة — للمعقودة بين بعض الدول النامية من ناحية ، وبعض الدول للتقدمة من ناحية أخرى — لتشمل تعامل الدول النامية جميعا بين بعضها البعض ، فيما يتضمنه من التمتع بمزايا تفضيلية من حيث معاملة التمرير الجمركية ونظم الاستيراد وغيرها . ويستبر النموض الذي يحوط مسألة قيام الدول النامية الأطراف في الاتفاقات المذكورة بمد تطبيقها لينطبق تعاملها مع غيرها من الدول النامية الأخرى ومدى حقها في ذلك ، من قبيل المواقف أمام انماش تجارتها ، وتحقيق تعاونها الاقتصادي فيما بينها ، وهو ما يجب أن تتداركه بالاجلاء والتصحيح الجهود الدولية وخاصة من جانب الدول المتقدمة (١) .

سابعا : كما يجب العمل على تعزيز خطا التكامل الاقتصادي الاقليمي بين الدول النامية ، بافرار الترتيبات الخاصة للدفع بين تلك الدول ، وتذليل كافة الصعوبات والشكلا المتعلقة باختلال موازين مدفوعات الدول الاعضاء ، والعمل على توفير التسهيلات الائتمانية التي يمكن عن طريقها علاج مظاهر العجز في تلك الموازين . وقد أوصت سكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في دراسة لها مقدمة

U.N.C.T.A.D., Special Problems in World Trade, (١)

op. cit, p. 27.

Ibid., n 34

(٢)

بالدورة الثانية للدوغر بنيودلهي عام ١٩٦٨ من دور العون الدولي في إنشائ التجارة وتدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول النامية ، بضرورة الاهتمام بعد اتفاقات دولية حاسمة لتنظيم مسألة ترتيبات الدفع للتعددية الأطراف بين الدول النامية ، وبضرورة إقرار خطط واضحة بشأنها ، يساهم في تنظيمها وتميز إمكاناتها صندوق النقد الدولي<sup>(١)</sup> وقد غدا من الأهمية بمكان لسياسة التكامل الاقتصادي العربي ، التعجيل بإنشاء اتحاد للدفعات العربي وصندوق النقد العربي لسد احتياجات التكامل النقدي بين تلك الدول وتيسير سبله .

لذا : كذلك فإن من الاعتبارات التي ينبه البعض إلى مراعاتها عند إقامه مشروعات التكامل الأفريقي ، وجوب الاهتمام بعامل المسافة بين الدول الأعضاء ، إذ يجب أن تكون المسافة بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك داخل السوق المشتركة أصغر أو على الأقل مساوية للمسافة بين مراكز الإنتاج الخارجية ومراكز الاستهلاك في السوق ولا يقتصر الأمر هنا على المسافة بمنها الجغرافي ، بل للتصوده والمسافة الاقتصادية التي تتحكم فيها نفقة النقل ، إذ قد تلغى الرسوم الجمركية وسائر قيود التجارة بين بلدين ، ويبقى الحاجز المكاني قائما لا يمكن تخطيه . لهذا فإن إزالة الحواجز الجمركية مثلا بين دولتين كالجزائر واليمن أو بين تونس والعراق لا تؤدي إلى خاق سوق مشتركة<sup>(٢)</sup> .

وعلى أية حال فإن هذا الاعتبار مشيل الخطر نسبيا فيما يتعلق بمشروعات التكامل التي تساهم فيها جموع بالنظر لتوسط موقعها الجغرافي للمتماز بين دول الشرق الأوسط ، وفي الطرف الشمالي الشرق من القارة الأفريقية يحدها البحران الأبيض المتوسط

---

UNCTAD, Trade Expansion and Econ. Integration (١)  
Among Developing Coun., Proceedings of 2nd Sess., Vol. 5  
p. 36.

(٢) دكتور سعيد النجار - الوحدة الاقتصادية بين البلاد النامية - المرجع السابق .

والأحرر . وإن كان الأمر يتطلب مسعى على أية حال — التخطيط المحكم من جانب ج.م.ع. في سياسة تسكاتها الاقليمية مع مختلف الدول العربية والافريقية ؛ بما يقوم على مبدأ إنصال الأسواق ، ولو بأسلوب الانتشار الجغرافي التدريجي الذى تمتد من خلاله الرقعة الاقليمية لمشروعات التكامل ، فى زحف متصل متلاحم أيا كانت وجهته الجغرافية .

تاسعا : كذلك فإن من وسائل تحقيق التضيغ والصقل لمشروعات التعاون الاقليمي بين الدول النامية فى الوقت الحاضر ، الاستفادة من إمكانيات معاونة الهيئات والمنظمات الدولية — للدول المذكورة — فى هذا الصدد . وقد تضمنت المبادئ العامة التى أعلنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ ، دعوة الدول المختلفة إلى تشجيع قيام التعاون الاقتصادى بين الدول النامية ؛ فى شكل تجمعات إقليمية ، كما دعت سكرتارية المؤتمر المذكور خلال دورته الثانية عام ١٩٦٨ إلى ضرورة إنشاء لجنة خاصة لتقوية وتدعيم الروابط التجارية فيما بين الدول النامية بعضها ببعض .

وفى هذا الصدد يجب أن تسمى الدول النامية للاستفادة من الخبرات الخاصة التى يمكن أن يهيئها المؤتمر — بالتعاون مع الحكومات والأجهزة الاقليمية المختلفة فى مجال المساعدات الفنية ، من أجل بلوغ أهداف انماش تجارة الدول النامية ، فضلا عما يمكن أن تساهم به أجهزة البحوث المتخصصة وللحققة بهيئة المؤتمر فى دراسة للمشاكل العملية التى تفرض تجارة الدول المشار إليها واقتراح الحلول المناسبة لها .

ويشمل العنصر المالى الدولى لازالة عوائق التجارة وتنمية التبادل بين الدول النامية ، أهمية خاصة فى مجال تعزيز خطا التنمية الاقتصادية والتغلب على معوقاتها بتلك الدول ، وبمساعدة على توزيع استخدامات للوارد المتاحة لها على أفضل وجه ممكن .

ومن اوجه الاتفاق الهامة للمون المالى الخارجى فى هذا الصدد ، تمويل بناء الأساس الاقتصادى للتوازن للتكامل الاقليمى ، وتمويل الاستثمارات اللازمة فى الدول الأقل نموا لازالة مخاوفها من آثار التكامل الاقتصادى مع غيرها من الدول النامية ، والاتفاق على الدراسات التمهيدية المستفيدة للاستثمارات المشتركة التى يمكن قيامها فى إطار الأسواق المشتركة . وتوجه موارد التمويل الخارجى كذلك لإدخال وسائل الإنتاج الحديثة وتدريب العمال على وجه يكفل تعويض الصناعات المحلية فى الدول النامية عن الآثار الناجمة عن قيام التكامل ، كما توجه تلك الموارد إلى تدعيم جهود المؤسسات التمويلية الدولية مثل I.F.C. لمعاونة الدول النامية فى تمويل المشروعات التى تستهدف تحقيق التكامل بالأسواق المشتركة (١) .

مناقشا : ومن العوامل الهامة لنجاح التكامل الاقتصادى الإقليمى ، بكانة صوره ، توافر الإيماث الكافى بضرورته لدى الدول الأطراف فيه ، مع وجود

---

(١) كذلك تبدو أهمية دور المون الدولى الخارجى - لتكامل الاقليمى لدول النامية - فى مجال توفير وتنظيم ترتيبات الدفع الضرورية لتدعيم التعامل النقدى المشترك لتلك الدول فى إطار أسواقها المشتركة . وقد أكدت ذلك تقارير خبراء U.N.C.T.A.D. حيث أبرزت أهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه صندوق النقد الدولى I.M.F. فى دعم جهود تمويل التنمية والانتاج على مداخل المدفوعات التى تنمو التجارة بين الدول النامية ، كما أوصت التقارير المذكورة بضرورة قيام الدول المتقدمة بالمساهمة أيضا فى تلك الجهود . وقد كان فى المون الخارجى الذى قدمه الولايات المتحدة الامريكىة لاتحاد المدفوعات الاوروبى ، مثالا قويا على أهمية مثل ذلك المون لتدعيم الجهود الاقليمية المشتركة فى صدد انماش تجارها . كما يمكن المؤسسات المالية ذات الصبغة الدولية ، توفير ما يحتاجه المركز التنافسى لبعض صادرات الدول النامية من تنظيم الائتمان التصديرى وضمان الائتمان بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والاقليمية فى هذا الصدد .

(U. N. C. T. A. D.; Special Problems..., op. cit , p. 32).

النوايا الصادقة والمزعة القوية للتعاون على تحقيق الأهداف المشتركة له وتغليب مصالحة الجماعة وإن تطلب الأمر تضحيات جزئية من الدول الأعضاء لفترة قصيرة (١) .

فكم من مشروعات للتكامل الإقتصادي ، قد وُفِّق الأمر بشأنها عند مجرد عقد الإنفاقية للمنشأة لها دون أن يتبعها الجلس الكافي والإرادة المتصلة لوضع تفاصيلها موضع التنفيذ . كما كان في تراخي بعض الدول العربية في التصديق على بعض الإنفاقيات الهامة التي أبرمها المجلس الاقتصادي العربي - لمدد طويلة - وأهمها اتفاقية المؤسسة المالية العربية - عائقاً يحول دون التمتع بالاستفادة من تنفيذ تلك الإنفاقيات .

#### حادى عشر : التجمع الإقليمي عن طريق القيام بالمشروعات المشتركة :

إن أسلوب التكتل الإقليمي عن طريق توجيه أو تيسيق الإطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي بالدول الأطراف ، لا يكمل تذليل كافة العقبات التي ترجع لاختلاف درجة النمو ، وهو ما يحشى معه الدول الأقل نمواً من اختلاف توزيع مزايا التعاون بينها وبين الدول الأكثر نمواً ، كما تقتصر أساليب التكتل المذكور عن تخطي عقبة اختلاف الفلسفة السائدة بين الدول - من ناحية مدى أخذها بأسلوب التخطيط المركزي - والدليل على ذلك إعراض بعض الدول التي تأخذ بنظام الاقتصاد الرأسمالي الحر - كدول غرب أوروبا عن الانضمام لاتفاقية السكوميكون برغم ما تلبيحه نصوصها من إمكان انضمام الدول المختلفة إليها .

ومن أجل ذلك كله ظهر أسلوب الاتفاق على القيام بمشروعات مشتركة بين الدول المختلفة . حتى تلك التي تختلف فيما بينها من ناحية فلسفة النظم الاقتصادية .

---

(١) دكتور عبد الكريم صادق بركات ، مقدمة في اقتصاديات الدول العربية ، ١٩٦٧



والاجتماعية ، ويشيع الاعتقاد بين الاقتصاديين بأن هذا الأسلوب من أساليب التعاون الاقتصادي ، سوف يلعب دورا كبيرا في المستقبل القريب . وبدل البعض على ذلك بأن قيام مثل تلك للشروعات بين الدول الأوروبية الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة كان من أسباب نجاحها<sup>(١)</sup> .

وقد يتطلب التنسيق الاقتصادي على مستوى للشروعات الهامة لدى الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي ، أما إنشاء شركات جديدة تقوم بالإنتاج والتسويق أو بأحدهما ، أو اندماج بعض للشروعات القائمة التي تلتج سلما متجانسه في شركة مشتركة تخضع لإدارة واحدة . ويعد هذا الأسلوب في نطاق التعاون الاقتصادي العربي فيما يمكن أن يوفره من تخصيص للسوارد المالية الكافية للأبحاث وتطوير الإنتاج لتحقيق التقدم التكنولوجي المستمر - كما أن إنشاء للشركات الجديدة للمشاركة في نطاق التعاون الاقتصادي العربي يمكن أن يخلق النجاح نتيجة تشجيع رؤوس الأموال العربية في البلاد التي تتوافر لديها الأموال ، على الاستثمار في مثل تلك للشروعات مع توفير ما يتطلبه إنشاء مثل تلك للشروعات من إمكانيات كبيرة للدراسة والاعداد . ومن للشروعات الحيوية التي يتطلب الأمر العمل على انشائها تحت هذه الصورة ، مجالات الانشاءات وتكرير ونقل وتوزيع البترول والتنقيب عنه وللأحالة البحرية والجوية وإعادة التأمين والتجارة الخارجية<sup>(٢)</sup> . وتسد للشروعات المذكورة الثغرة التي يسببها عزوف الحكومات المختلفة عن الدخول في الاتفاقات التي توضعها تحت طائلة القانون الدولي العام تجنباً لما يترتب على ذلك من الحد من سلطاتها .

---

(١) دكتور حازم البيلوي ، نظرية التجارة الدولية - ١٩٦٨ ، ص ٢٣٤ .

(٢) د. موريث مكرم الله - تدعيم التعاون الاقتصادي العربي - المرجع السابق

ويكسب ذلك النوع الجديد من ضوء التكامل الاقتصادي ليشمل مشروعات قد تضم عناصر ينتمي بعضها إلى القطاع الخاص أو القطاع العام - في دول تتبع نظاما اقتصاديا رأسماليا - وتنتمي عناصرها الأخرى إلى هيئات ومؤسسات عامة في دول اشتراكية . ويطلق البعض على تلك المشروعات ومشروعات التعاون عبر الدولى - ومن أمثلتها الشركة المشتركة السوفيتية الأثيوبية التى تأسست عام ١٩٦٤ لقيام بهيئات التبادل التجارى بين البلدين . ومن أمثلة المشروعات عبر الدولية التى تقوم بين مؤسسات القطاع العام في دول اشتراكية ، وبين مشروعات القطاع الخاص في دول ذات نظام رأسمالى ، الاتفاق البرولى للعقود بين ج.م.ع والمؤسسة العامة للبترول فيها - من ناحية - وشركة بان أمريكان للزيت من ناحية أخرى (اكثوبر ١٩٦٣) . والمسمى فابكو ، وكذا مشروع ويسكو (فبراير ١٩٦٤) . وتمثل هذه المشروعات المشتركة عبر الدولية في الوقت الحاضر أحد الأبعاد الهامة في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، حيث تتميز بتحقيق الاستقرار القائم على وجود إطار تنظيمى أو هدف وظيفى للعلاقات الاقتصادية<sup>(١)</sup> .

وقد اقترح البعض استغلال هذا الشكل من أشكال التعاون الاقتصادى بين ج.م.ع والاتحاد السوفيتى في مجال النشاط الاقتصادى والتجارى مع الأسواق الخارجية لسبب منها ، مع التركيز على الأسواق الأفريقية والعربية ، حيث تتميز تلك الأسواق بمحدثة استقلالها وسعيها للتنمية الاقتصادية<sup>(٢)</sup> .

ومن قبيل ، تلك المشروعات ما تقرّر بموجب ملحق الخطوات التنفيذية لإتفاقية

(١) الثنائى الجديدة في قانون التجارة الدولية - دراسة - دكتور أحمد صادق الفخيري - مجلة السياسة الدولية - يناير ١٩٧٠ .

(٢) محمد أحمد غانم : محاضرة ، التعاون بين ج.م.ع والاتحاد السوفيتى مع الأسواق الثالثة - في جمعية الصداقة العربية السوفيتية - مارس ١٩٦٩ .

التكامل الاقتصادي بين ج.م.ع والسودان وليبيا ، المنعقدة في أبريل ١٩٧٠ من إنشاء شركة مشتركة لتنمية تبادل المنتجات الوطنية بين الدول الأعضاء توفر لها الامكانيات والتسهيلات الممكنة من تلك الدول .

ونرى أن التوسع في هذا النوع من المشروعات المشتركة يعتبر من الأساليب الفعالة لدعم التعاون الاقتصادي الأفريقي وانعاش التبادل التجاري في المرحلة الراهنة بين ج.م.ع وبين الدول العربية والأفريقية على وجه الخصوص . فهو الأسلوب الذي يمكن عن طريق استخدامه في ميدان التكامل الاقتصادي بيننا وبين الدول المذكورة ، تعميق حيز تعاملنا التجاري معها ، فضلا عن تسليق الاستثمارات وتقسيم العمل ، بصورة مباشرة لامتوى انطلاقها ، معوقات ترجع إلى اختلاف الفلسفة الاقتصادية أو الأسس التنظيمية أو التفاوت في مستوى النمو الهيكلي الإنتاجي بين الدول الأطراف ، وهو المتعلق الواقعي الذي يمكن في ظل التخطيط السليم - والطويل المدى - أن يسمح بالتطور التدريجي المرن لملاقات التعاون الاقتصادي التي تنشئها مع سائر دول المنطقة العربية أو الأفريقية .

ونرى أن يبدأ نشاط المشروعات المشتركة التي نساهم فيها ج.م.ع بذلك التي يمكن إقامتها بين ج.م.ع وليبيا ، حيث تقترح اعطاء الأولوية لمشروعات تكرير وتوزيع البترول والصناعات البتروكيمياوية ، على أن يكون موقعها بالمنطقة الساحلية الممتدة بين البلدين والسلم لتتضمن تعمير تلك المنطقة والنهوض بها واستغلال موقعها المتوسط بين البلدين .

## الخلاصة

وفي ختام بحثنا ، نوجز ما عرضناه من عناصر رئيسية للدراسة ، وما إلتهمنا إليه من نتائج فيما يلي :

ففي القسم الأول تناولنا بالدراسة دور النشاط التصديري بين جهود الأنعام الإقتصادية عامة ، لدى ذلك النوع من البلدان النامية التي تتشابه أوضاع مشكلة التخلّف الإقتصادي فيها مع جمهورية مصر العربية ، من حيث إنعدام التناسب في عوامل الإنتاج ، على وجه يهبط بإنتاجية العمل ومن ثم بالقدرة الإنتاجية للسكان الإقتصادي الذي تطلب عليه صفة الإنتاج الأولى ، ويتميز بالكثافة النسبية في السكان مع قلة في رؤوس الأموال المنتجة .

وحيث تبيان وجهات النظر إلى مشكلة التخلّف الإقتصادي ، وتطور مفاهيم عملية التنمية الاقتصادية بسرعة خلال الآونة الأخيرة ، مع تطور الوعي الإقتصادي والسياسي لدى البلدان النامية ، وهي بسبيل تحررها من قيود النظرة التي إصطبقت ، بالنزعة الاستعمارية إلى مشكلة التخلّف الإقتصادي - منذ بداية علاج موضوع التنمية الاقتصادية فيها قلا الحرب العالمية الثانية - فقد وجدنا الدخّل الطبيعي لدراسة أسهام النشاط التصديري في الأنعام الإقتصادي بالبلاد المشار إليها ، هو في التعرف قبل كل شيء على نمط التنمية الاقتصادية الملثم لمشكلة التخلّف الإقتصادي - كما تمانى منها تلك البلاد .

فركز الباحث جوهر المشكلة في ضعف القدرة الإنتاجية لاقتصاديات البلاد المذكورة نتيجة إختلالها كلها الإنتاجية وغلبة الإنتاج الأولى في نشاطها الاقتصادية مع إنعدام التناسب في السوارد الإنتاجية على وجه يهبط بمستوى إنتاجية العمل

إلى حد لا يتناسب البتة مع ما بلغت إنتاجته في البلاد الصناعية للتقدمه .

وأوضحنا كيف يتعتم على البلدان النامية أن تقيم عملية الانعاش الاقتصادي على الاسراع بتطوير هياكلها الانتاجية نحو الارتفاع بالأهمية النسبية للنشاط الصناعى بزيادة الاستثمارات للتهوض بقدرات أجهزتها الانتاجية ، حيث يعتمد ذلك على تعبئة الفاعل الاقتصادى الناتج لديها وتحرير وإستخلاص ما يتسرب منه للخارج نحو مراكز السيطرة الرأسمالية ، نتيجة الأوضاع الإستعمارية المحسكة في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة .

وبداً منطلقنا لدراسة دور النشاط التصديرى في الانعاش الاقتصادى للبلدان النامية بتوضيح أهمية الدور الانعاشى للصادرات في التاريخ والفكر الاقتصاديين . حيث استعرضنا الانجازات الانعاشية لنشاط التصدير في مراحل التاريخ الاقتصادى المختلفة ، مع التمييز بين تجارب مضت وكان للنشاط المذكور دوره الرائد في رفع قسوى النمو الاقتصادى من خلالها ، حيث كان ذلك بفضل انتماش الطلب العالمى على صادرات بعض البلاد ، وبين تجارب حديثة يقوم نشاط التصدير من خلالها بدفع عجلة الانعاش الاقتصادى معتمداً على التنمية الصناعيه وتطور المياكل الانتاجية وتدعيم القدرات التنافسية لانتاج بعض البلاد .

ثم أتى عرضنا لدور الصادرات في الانعاش الاقتصادى كما عبر عنه الفكر الاقتصادى في مراحلها المختلفة ، مما تأكدت من خلاله أهمية نشاط التصدير كمحدد رئيسى لمدلات النمو الاقتصادى فضلاً عن النظر اليه كمحفز للتطوير التكنولوجى للانتاج والأساليب المستخدمة فيه . وألقينا الضوء على ما يتطلبه التفاضل بنتائج وتماز الأخذ بعبداً للزايا النسبية وفقاً للنظرية التقليدية في التجارة الخارجية ، من ضرورة الاعتماد بموامل التنير في حجم للوارد واستخداماتها ، بما

تعتمد عليه الاستفادة من نشاط التجارة في ظل التطور الديناميكي للاقتصاديات  
البلدان النامية نحو تحقيق أهداف الانعاش الاقتصادي بها .

وفي تحديد لأوجه إسهام النشاط التصديري في الانعاش الاقتصادي للبلدان  
النامية محل الدراسة، بدأ الباحث ببيان أثر نشاط التصدير في الإنتاج الجاري، حيث  
عرضنا ما أسفرت عنه المقارنات الاحصائية والدراسات التحليلية من إرباط واضح  
بين معدلات نمو الصادرات ومعدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي، فضلا عن  
نصيب الفرد من الدخل، وذلك في عدد كبير من البلاد على اختلاف درجات تقدمها  
الاقتصادي، وعبر فترات من الزمن ليست بالقصيرة . كما نوهنا عن تلك الاهمية  
الخاصة التي احتلها الانجاز التصديري كمحدد رئيسي لمعدل النمو الاقتصادي في  
العديد من نماذج النمو الاقتصادي، كما صاغها ليف من أبرز الاقتصاديين .

ثم عرجنا على بيان دور النشاط التصديري المحدد في عملية الانعاش الاقتصادي،  
كما ينبغي له أن يساهم في مسيرة تلك العملية، بكل من الزمن الطويل والزمن  
القصير . حيث ركزنا الضوء فيما يتعلق بالزمن الطويل، على دور نشاط التصدير  
— إذا ما تألف مع جهود التنمية الاقتصادية — في تطوير القدرة الإنتاجية والتصدير  
الميكانيكي للبناء الإنتاجي، في إنطلاق نحو التصفيع . وذلك نتيجة ما يمكن أن يتبعه  
التوسع في الصادرات الصناعية، من دفع قوي للنمو أمام الإنتاج الصناعي وأجنداب  
لجاناب كبير من القوة العاملة نحو العمل في النشاط المذكور .

كما أوضحنا أهمية نشاط التصدير في المجال التمويلي لبرامج استثمارات التنمية  
في الزمن القصير، وتميز حركة التكوين الرأسمالي اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية  
وذلك من خلال ما تشكله حصة الصادرات من النقد الأجنبي من أهمية لتدعيم  
القدرة الاستيرادية لمعدات ومستلزمات الإنتاج، فضلا عن علاج حالة اختلال موازين

للتدفقات للصاحبة لجهود التنمية الاقتصادية ، والتنمية في التجارة للتزايذة لدى البلاد عمل الدراسة .

وكان من الضروري ونحن بصدد التعرف على حقيقة مركز النشاط التصديري — في البلاد المذكورة — ووزنة النسبي من بين طاقاتها المتاحة في سبيل العمل الانعائى ، أن نحيط بدراسة تحليلية للمركز الراهن لصادرات الدول النامية وما يقف في سبيل هذا القطاع الهام من عوائق تحول دون إنبات تأثيره الانعائى إلى سائر جوانب الكيان الاقتصادى بها، تناولنا الكيان الحاضر والتطورات الحديثة لصادرات الدول المشار إليها ، وتكوينها السلمى وإبجاءاتها الجغرافية . ثم أوضاع كل من العرض والطلب ونحركات الائمان الخاصة بتلك الصادرات ، وما تمكسه من إتجاهات لنسب التبادل الخاصة بتجاريتها . وأظهرنا من خلال تحليل تلك الأوضاع جميعاً ما يدانى منه المركز الراهن لتلك الصادرات ، من قلة مرونة العرض بسبب غلبة للنتجات الأولية على التكوين السلمى لصادرات الدول النامية ، وتقلبات الطلب في الزمن القصير ، مع إتجاه الطلب في أسواقها الرئيسية — المنشئة في الدول الصناعية للتندمة — للتراخى في الزمن الطويل ، فضلاً عن إتجاه الأسعار للهبوط ونسبة التبادل لتندهور مع مرور الزمن .

وفي إستعراض لمواقف نجاح النشاط التصديري في دفع التنمية الاقتصادية ، بدأنا ببيان تأثير الدور التاريخى للاستثمار الأجنبى في ميدان التصدير بالبلاد المذكورة ، وما أدى إليه من تمويق الانعاء الاقتصادى بها نتيجة حرص الدول الرأسمالية على تسكريس ذلك الاستثمار في خدمة المصالح الاستثمارية وتدعيم أوضاع النتيجة التى تربط بسجلتها اقتصاديات البلاد النامية ، على وجه لايسفر إلا عن تدفق الفائض الاقتصادى للتوله بالأخيرة في إتجاه الدول الاستثمارية الأم . كما عرضنا للمعوقات مداخلية التى ترجع لتأخر البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحلية

في البلدان النامية ، بجانبها من خلاله الى أهمية العمل على إزالة تلك الموانع من أجل التمكين للنشاط التصديري من القيام بدوره الأنمائي المناسب بها .

وفي إشارة إلى المركز الذي ينبغي أن تحتله سياسة تنمية الصادرات في إطار الاستراتيجية الشاملة للأنماء الاقتصادي ، نبهنا إلى مايجب أن تتوخاه السياسة الاقتصادية في مجال الاختيار بين التركيز على الانتاج في أى من الاتجاهين — السوق المحلية أم السوق الخارجية — أبدينا تأكيدنا لضرورة الانتاج للسوقين معاً ، حيث نستخدم سياسة تنمية الصادرات للأسواق الخارجية — مع توجيهها بما يكفل التوسع في تصدير السلع المصنوعة — كأداة للاستفادة من وفورات الانتاج الكبير والتطوير التكنولوجي للانتاج ، لمجاراة المستويات السائدة الخارجية للانتاج النليل ، فضلاً عن حسن تخصيص استثمارات الوارد الاقتصادية للتزايده ، وذلك مع ترهيد سياسة التصدير . والانتاج التصديري على الوجه الذي يخدم أهداف الأنماء الاقتصادي .

وكانت الخطوة الطبيعية بعد ذلك أن نعرض لسياسة انعاش الصادرات وكيفية النهوض بقدرات النشاط التصديري وتمتعة طاقاته لدفع التنمية الاقتصادية . فتناولنا موضوع تنويع الصادرات وركزنا على ضرورة الارتفاع بنسبة الصادرات الصناعية في سبيل تحقيق هدف تطوير القدرة الانتاجية والتنوير الميكاني لبناء الاقتصادى ، وأشرنا إلى أهمية تحرير الفاعل الاقتصادى للتتولج من الصادرات وتوجيهه لخدمة أهداف التنمية كما عرضنا لأهم التدابير التي يعتمد عليها لتحقيق الأهداف السالفة الذكر ، ومايقعتم على السياسة الاقتصادية مراعاته من أجل تدعيم القدرات الانتاجية والتنظيمية للقطاع التصديري وكذا أهم وسائل تشجيع الصادرات وموازنة أنعائها ، فضلاً عن أسس سياسة توجيه التوزيع الجغرافى للصادرات ، في إطار استراتيجيه التنمية الاقتصادية لكل من الزمن الطويل والزمن القصير .



ولمى بحث دور التصدير في الانعاش الاقتصادى بجمهورية مصر العربية ، وذلك  
بالقسم الثانى من الدراسة - بدأنا يلاورة مشكلة التخلّف الاقتصادى فى مصر ، وعرض  
ما تم من جهود انمائية وما يلاثم علاج المشكلة فى وضعها الراهن من نمط  
التنمية الاقتصادية .

ثم عرضنا إنجازات النشاط التصديرى ، بين أدوات الانعاش الاقتصادى فى جمهورية  
مصر العربية ، حيث أوضحنا معالم الصورة الراهنة لمركز وكيان نشاط التصدير فى  
الاقتصاد المصرى ، والمتطور التاريخى لهذا النشاط ، والقدر الذى أسهم به حتى  
الآن فى جهود الانعاش الاقتصادى بالبلاد ، مما تبدى لنا من خلاله مثالة الدور الذى  
قام به فى هذا الصدد ، لما أحاط بتجارة مصر الخارجية وعلاقاتها الاقتصادية الدولية  
من ظروف كان أهمها تأثيرها بتوجيه السيطرة الاستثمارية لتخصصها فى الإنتاج  
الزراعى ، على وجه حال دون انطلاق قوى التصنيع ونمو تضيق الإنتاج الصناعى  
من نشاطنا الاقتصادى ومن التكوين السلبى لصادراتنا . وأبرزنا كيف يمكن لسياسة  
تنويع الصادرات فى مصر - بالتسكامل مع جهود التنمية الاقتصادية - أن تسهم  
فى المستقبل القريب فى انماش الصناعة وتقدمها ، وبالتالى دفع عملية التنمية الاقتصادية  
بالبلاد على الوجه السالف يأنه بالقسم الأول من الدراسة .

وعرضنا تحليلا لتطور حجم الإنتاج الصناعى فى فروع الصناعة الرئيسية بالبلاد  
مقترنا فى نموه بانماش صادرات السلع للصناعة من منتجات تلك الصناعات ، فضلا  
عن زيادة حجم المالة بها وارتفاع الأجور فى نطاقها ، بمعدلات فافت معدلات نمو  
الإنتاج فى تلك الصناعات .

كما تناولنا بالدراسة التحليلية مركز ودور كل من الصادرات الرئيسية فى إطار  
عملية تنويع الصادرات وبالتالى فى التنوير الهيكالى للبيان الاقتصادى حيث تضمن

ذلك فضلا عن صادرات السلع المصنوعة ، صادراتنا الهامة غير المتطورة من الخدمات .

وفي تأمل فاحص للأوضاع الراهنة لتنظيم القطاع التصديري وتخطيط نشاطه في مصر ، أجرينا دراسة شاملة ألقينا بها الضوء على مواطن الضعف والقصور في تلك الأوضاع ، مما ظهر من خلاله أن تخلف القطاع المذكور عن أداء دوره في التنمية الاقتصادية كان من أسبابه الرئيسية تشتت وتمدد تنظيم القطاع والرقابة عليه وتأخر أسلوب تخطيطه وعدم ترشيد نشاط التصدير على الوجه الذي يحتمل العمل الانعائى للاقتصاد المصري . وأوصينا في ضوء ذلك بضرورة الاهتمام بعملية تخطيط نشاط التبادل التجاري وتركيزها في يد جهاز مسئول بضطلع بتلك المهمة في إطار صيغة تنظيمية مقترحة للربط بين جهوده وجهود الجهات الأخرى المعنية بالتخطيط الاقتصادي البلاد .

وفي عرض موجز لسياسات وتدابير تنمية الصادرات في ج . م . ع . ، تناولنا بتحليل أوضاع السياسة المصرية للصادرات المصرية ، وما يبنى الاسترشاد به لتخطيط تلك السياسة من أسس ، وأهم ما يستعان به من تدابير لتعويض فروق التكلفة والكفاية الانتاجية بين الإنتاج المحلي لسلع التصدير والإنتاج الخارجى الناس ووسائل مواجهه العوامل المختلفه للنفاذه السعريه بالخارج .

كما عرضنا لأهمية تنمية القدرات التصديرية في مصر ، سواء عن طريق تدعيم بحوث تحسين الانتاج ودراسات السوق ومراقبة الجودة ، أو تكوين الكفايات التصديرية وتشجيع الحوافز الخاصة ، أو رفع كفاءه الخدمات المعاونه لنشاط التصدير كالنقل والتأمين والخدمات المصرفية . واستعرضنا في هذا الصدد — بالدراسة المقارنه — ما تتبعه مختلف الدول ذات النشاط التصديري الناجح ، من إجراءات وتدابير متطورة لتشجيع الصادرات وتعزيز جهود الإنتاج التصديري

وأخيراً تضمنت دراستنا لوسائل تنمية الصادرات المصرية في إطار الجهود الدولية، الإشارة إلى ما يتفق من آمال على دور المنظمات الدولية في الآونة الحاضرة، في إيقاظ ضمير القوى المسيطرة على مقدرات المجتمع الاقتصادي الدولي، والعمل على تغيير نمط التخصص الدولي، بما يتيح علاج المشاكل الراهنة لصادرات البلدان النامية بصفة عامة، وإزالة عوائق التقدم الاقتصادي أمام تلك البلاد، مما يمكن أن تتقاسم ج. م. ع. ثماره بالاشتراك مع غيرها من البلاد الساعية في طريق التنمية الاقتصادية. كما أثرنا إلى أهمية التقليل من اعتماد التوزيع الجغرافي لصادراتنا على أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة، وضرورة الاستمرار في تدعيم صلاتنا التجارية مع دول الاقتصاديات الإثرائية المخططة، مع العمل على تلافى ما أبرزه التطبيق في سياسته الإتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع، مع تلك البلاد من مآخذ.

ثم أولينا موضوع تدعيم نشاطنا التصديري عن طريق التكامل الإقتصادي الاقليمي — مع الدول النامية الأخرى وخاصة البلاد العربية والإفريقية — إهتماماً خاصاً، فألقينا الضوء على ما يعترض ذلك التكامل من مشكلات واسترضنا أهم إنجازات ومحاولات التعاون الاقتصادي الاقليمي لـ ج. م. ع. ثم عرضنا أهم مقومات النجاح للتعاون الاقتصادي الاقليمي بين ج. م. ع. والدول النامية الأخرى.

وفي ضوء ما سبق من بيان لحقائق الواقع الحاضر كنائج للتطور التاريخي فضلاً عن التحليل النظري لمدور التصدير في حركة الانماء الاقتصادي بالبلدان النامية. نستخلص في وضوح أن ذلك النشاط سواء في مصر أو في غيرها من البلدان السائرة على دوح التطور الاقتصادي — في مثل واقعا وإمكاناتها — إن كان قد تخلف فيما مضى، عن القيام بدوره الحقيقي به في عملية الإنماء الاقتصادي برغم ما يتبع به من أهمية نسبية مرموقة في إطار النشاط الاقتصادي بلك البلاد، فلم يكد:

السبب في ذلك هو عدم صلاحية قطاع التصدير في حد ذاته للقيام بدور دافع للتنمية بل الأمر يرجع للأحوال التي توجد عليها أنشطة التصدير في تلك البلاد ، والظروف الاقتصادية المحيطة بها دوليا ومحليا .

ولهذا كان تحذيرنا في إهتمام ، إلى أن مناقشة الدور الإنمائي للنشاط التصدير عبر الأزمنة المختلفة ، لا ينبغي أن يكون الهدف منه — كما إنساق فيه البعض — الحكم على قدرة هذا النوع من النشاط ، في بحث قوى التنمية ، في شكل تكرر تحطى للتجارب السابقة . إذ يجب أن يكون الحكم على الأمور في ضوء الظروف الجديدة التي تمارس فيها بعض العوامل المستحدثة تأثيرها التقدمي ، كاستقلال السياسي للشعوب المتخلقة وبقطة الوعي الوطني لتحرير اقتصادياتها من اوضاع التبعية ، وانتشار أساليب التخطيط الاقتصادي وذيوع الدعوة لمبادئ المساواة بين الدول . حيث يمكن للبلدان النامية في ظل تلك الظروف ، العمل على استغلال الطاقات السكينة الكبيرة التي تنبثق عن نشاط صادراتها وتعبئة فائضها الاقتصادي لمساندة جهود التنمية الاقتصادية .

. . .

وفى ختام بحثنا . — نقرر أن ما عرضناه كان بمثابة الخطوط العامة لدور النشاط التصديري بين جهود الإنماء الإقتصادي في بلادنا — وغيرها من البلدان محل الدراسة — تلك معالم الطريق في هذا الموضوع للتعلم الجوانب ، نعرضها في رجاء صادق وتطلع متفائل ، لخطوات أخرى مستقلة ، نقاوم من الموضوع زواياه وقضايا الفرعية الهامة ، بما يستحقه كل منها من دراسته متخصصة ، بقدرها الله لنا أو لنغيرنا ، من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم لأمتنا .

# قائمة المراجع

## أولا - المراجع العربية

### ١ - الكتب

- ١ - أبو حلاوة، حسن أحمد، اقتصاديات التنمية في المجال التخطيطي. رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، ١٩٦٦
- ٢ - أبو عل، محمد سلطان، التخطيط الاقتصادى وأساليه دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٦٦
- ٣ - الامام، م. محمد محمود، التخطيط الاقتصادى من أجل التنمية الاقتصادية. القاهرة، ١٩٦٢.
- ٤ - البيلاوى، د. حازم، نظرية للتجارة الدولية. منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٨
- ٥ - \_\_\_\_\_، التنمية الزراعية : مع إشارة خاصة للبلاد العربية. من مطبوعات معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، ١٩٦٧.
- ٦ - الخراوى، د. راشد، ومحمد حمزة عايش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث. الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٤٨
- ٧ - الجريتل، د. عل، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر. القاهرة، ١٩٦٢.
- ٨ - الشرفاوى، م. محمد سمير، الخطر فى التأمين البحرى. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦

- ٩ - الفنود ، د. احمد ، الاندماج الاقتصادى العربى . معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ١٠ - القاضى ، د. محمد محمد محمد ، تحويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة . رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٩ .
- ١١ - المصير ، د. محمد زكى ، العلاقات الاقتصادية الدولية . مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ١٢ - التجار ، د. محمد سعيد ، التجارة الدولية . القاهرة ، ١٩٥٩ .
- ١٣ - ياران ، بول ، الاقتصاد السياسى والتنمية . ١٩٦٢ ، ترجمة احمد فؤاد بليغ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ١٤ - بنهيم ، شارل ، التخطيط والتنمية . ١٩٦٦ ، ترجمة اسماعيل صبرى عبدالله ، دار المعارف ، القاهرة .
- ١٥ - بنوى ، د. محمد طه ، ود. عبد الفتاح الصيفى ، الوحدة العربية . فلسفتها السياسية ومقوماتها الاقتصادية . الاسكندرية ، ١٩٦٦ .
- ١٦ - بركات ، عبد الكريم صادق ، مقدمة في اقتصاديات الدول العربية مؤسسه شباب الجامعات . اسكندرية ، ١٩٦٧ .
- ١٧ - بريش ، واؤول ، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية . ١٩٦٤ ، ترجمة جرجس عبده مرزوق ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ١٨ - حجيج ، د. محمد مبارك ، تحويل التنمية الاقتصادية . محاضرات معهد الدراسات العربية العاليه ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

- ١٩ - حمدي ، د. محمد مظلوم ، لمحات في التصاندا المعاصر .  
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣
- ٢٠ - دويدار ، د. محمد حامد ، اقتصاديات التخطيط الاشتراكي .  
المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٦٧
- ٢١ - \_\_\_\_\_ ، مقدمة في الاقتصاد السياسي .  
المكتب المصري الحديث الاسكندرية ، ١٩٧٢
- ٢٢ - وشاد ، محمد ، المشكلة الاقتصادية وحلولها علماء وعمل .  
القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٢٣ - زكي ، وهزى زكي ، مشكلة الإذخار ، مع دراسة خاصة عن البلاد لنامية  
الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥
- ٢٤ - سويزي ، وبول ، بول باران ، رأس المال الاحتكاري ، ١٩٦٦ ،  
ترجمه حسين فهمي مصطفى ، الهيئة العامة لتأليف والنشر ،  
القاهرة ، ١٩٧١
- ٢٥ - شافعي ، د. محمد زكي ، التنمية الاقتصادية ، جزئين ،  
دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٧٠
- ٢٦ - \_\_\_\_\_ ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية .  
دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦
- ٢٧ - شتا ، جمال ، التسويق العالي للبترو ، دراسة خاصة .  
شركة النصر للتصدير والاستيراد ، إدارة البحوث ،  
سبتمبر ١٩٧٠
- ٢٨ - سمحانه ، د. ابراهيم ، د. حازم الببلاوي ، التعاون الاقتصادي العربي .  
ملحق الاهرام الاقتصادي . القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٩ - شرايحة ، د. وديع ، مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان حديثة النمو ، مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية .

معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٣٠ - شقير ، د. محمد ليث ، العلاقات الاقتصادية الدولية .

مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٣١ - ———— ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية

معهد الدراسات العربية المالية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٣٢ - صبرى ، هل ، سنوات التحول الاشتراكي وتقييم الخطة الخمسية الأولى

لدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤

٣٣ - عبد الرحيم ، د. فروت ، الاعفاءات والسموحات في التأمين البحرى .

البصرة ، ١٩٦٦

٣٤ - عجميه ، د. محمد عبد العزيز : د. د. صبحى نادرى قريضة ، دراسات في المشاكل

الاقتصادية للعاصرة ، الاسكندرية ، ١٩٦٦

٣٥ - ———— ، دراسات في التطور الاقتصادى .

لدار القومية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٤

٣٦ - عصفى ، د. محمود ، سياسات التصدير .

جميه إدارة الأعمال العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٣٧ - عوض ، د. فؤاد هاشم ، التجارة الخارجية والدخل القومى .

دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩



- ٣٨- غزلان، د: محمد إبراهيم، دراسات في اقتصاديات المجتمع العربى .  
طبعة ثانية ، مطبعة التجارة ، الاسكندرية ، ١٩٦٢
- ٣٩- فارجا ، يوجين ، رأسمالية القرن العشرين ١٩٦٠ . ترجمه  
أحمد فؤاد بليغ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧
- ٤٠- فايسر ، جييكوب ، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، ١٩٥٢ ،  
ترجمه منى السقانى ، مكتبة الانجلو ، القاهرة .
- ٤١- قريصة ، د: صبحى تادويس ، دراسات في لشاكل الاقتصادية المعاصرة .  
(انظر : عجميه)
- ٤٢- قلادة : د: نجيب . التعريف الجركيه كأداة للسياسه الاقتصادية .  
رسالة دكتوراة كلية الحقوق ، جامعه الاسكندرية . ١٩٦٥ .
- ٤٣- كيرك : جورج : موجز تاريخ الشرق الأوسط . ترجمه عمر  
الاسكندرى مراجعه د: سليم حسن ، مركز كتب الشرق  
الأوسط ، القاهرة ، ١٩٥٧
- ٤٤- لطفى ، د: هلى ، النمو الاقتصادى بين اللذاهب الشكرى .  
القاهرة ، ١٩٦٦
- ٤٥- لنيين ، الامبرياليه أعلى مراحل الرأسماليه ، الترجمه العربيه ،  
دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠

٤٦ — هتياس ، د. وفعت لبيب ، الاتفاقات التفضيلية والتكتلات الاقتصادية

المعاصرة . وما يبنى أن تكون عليه ، الاسكندرية ،

١٩٧١ .

٤٧ — مراد ، محمود صدقي ، د. فؤاد مرسى ، ميزانية النقد الأجنبي

والتمويل الخارجى للتنمية .

دار للمارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٤٨ — مرسى ، د. فؤاد ، دروس فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

دار الطالب ، الاسكندرية ، ١٩٥٥ .

٤٩ — هونيه ، هنرى ، مشكلة تنمية الاقتصاد القومى . تعريب مريت

غالى ، القاهرة ، ١٩٥٣

٥٠ — ناهق ، د. صلاح الدين ، مقدمة فى التجارة الخارجية .

قاهرة ، ١٩٧٠ .

٥١ — نصر ، د. ذكريا احمد ، العلاقات الاقتصادية الدولية

لقاهرة ، ١٩٦٦ .

٥٢ — الاقتصاد المصرى : هيكله وتطوره ، القاهرة ١٩٥٦ .

٥٣ — فركمه ، واجنار ، انماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية .

١٩٦٢ ترجمة د. جلال أمين ، مراجعة د. محمد زكى شافعى ، الجمعية

المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء ، ١٩٦٩ .

ب - مقالات وبحوث وعروضات

- ١ - أبو اسماعيل ، د. أحمد ، « بعض جوانب البيان الصناعي في مصر » .  
مجلة مصر المعاصرة ، عدد أبريل ١٩٦٤
- ٢ - إبراهيم ، د. حسن محمد ودانيال رزق « أهمية التجارة الخارجية في البلاد  
النامية » ، من بحوث مؤتمر الاقتصاديين العرب  
الثالث ، دمشق ، ديسمبر ١٩٧١ .
- ٣ - الأهرام الاقتصادي ، « صناديق دعم الصادرات » ، تحقيق إعداد نبيل صباغ  
الأهرام الاقتصادي ، عدد منتصف نوفمبر ١٩٦٥ .
- ٤ - \_\_\_\_\_ ، « صادرات القزل والنسيج في ج.ع.م. » . تحقيق  
في عدد خاص عن الانتاج والتصدير ، أكتوبر ١٩٦٧
- ٥ - \_\_\_\_\_ ، « دراسة عن دعم الصادرات في ج.ع.م. »  
الأهرام الاقتصادي ، عدد « ٣٥٠ » ، مارس ١٩٧٠ .
- ٦ - \_\_\_\_\_ ، « أسطول النقل التجاري » تحقيق ،  
الأهرام الاقتصادي ، أول يوليو ١٩٧٠ .
- ٧ - \_\_\_\_\_ ، المواالح المصرية وأسواق العملات الحرة .  
الأهرام الاقتصادي ، عدد « ٣٦٥ » ، نوفمبر ١٩٧٠
- ٨ - \_\_\_\_\_ ، البواب ، ميد أحمد ، « عوامل النمو في التعدين  
والصناعة والكهرباء في الخطة الخمسية الأولى للتنمية »  
مجلة مصر المعاصرة ، عدد يوليو ١٩٦٧ .

- ٩ - الإمام ، د. محمد محمود : « دور البحث العلمى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية  
معهد التخطيط القومى » ، مذكرة رقم (٧٨٤) ، يونيو ١٩٦٧ .
- ١٠ - السحار ، عبد الحميد جودة ، « تصدير البشروالفنون والآداب » .  
من دراسات مؤتمرتنمية الصادرات  
، جماعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا . ١٩٦٦ .
- ١١ - السياسة الدولية ، « السوق الأوروبية المشتركة » دراسة ،  
مجلة السياسة الدولية ، عدد يناير/مارس ١٩٦٨ .
- ١٢ - الشربى ، د. عبد العزيز ، « نحو استراتيجية جديدة لتسويق  
صادراتنا من المنتجات المصنوعة » .  
دراسات للمعهد القومى للإدارة العليا .  
مذكرة رقم ( ٣ ) طبعة ثانية ، القاهرة ، ١٩٦٥
- ١٣ - الصيرفى ، د. صلاح الدين ، « التجارة الخارجية للإقليم المصرى  
وأثرها على الدخل » .  
المحاضرات العامة لجامعة الاسكندرية ، ١٩٥٩
- ١٤ - « بعض مشاكل التنمية الاقتصادية » ،  
المحاضرات العامة لجامعة الإسكندرية ، ١٩٦٠ .
- ١٥ - الضبع ، أديب ، « تنمية الصادرات غير المنظورة التى يحققها قطاع النقل  
البحرى » ، من دراسات مؤتمرتنمية الصادرات ، جماعة  
خريجى المعهد القومى للإدارة العليا ، ١٩٦٦
- ١٦ - العبود ، د. عبد الأمير ؛ حول الاحتكار الحكومى لتجارة

العراق الخارجية ، مجلة القانون والاقتصاد ، جامعة

البصرة . العدد ( ٢٣ ) ، ١٩٧٠ .

١٧ - المشاوي ، د. حسن ، « تنمية الصادرات من الصناعات الغذائية »  
دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ١٩٦٦ ، المرجع السابق .

١٨ - الفيل ، احمد محمد ، « برامج لتوسع الزراعى الألفى وتخفيض البطالة  
الزراعية في مصر » كلية الزراعة ، جامعة اسكندرية ، ١٩٦١ .

١٩ - القشيري ، د. احمد صادق « الثنائية الجديدة في قانون التجارة الدولية »  
مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٠ .

٢٠ - المنجوب ، د. رفعت ، « السياسة المالية والتنمية الاقتصادية » من رسائل  
التخطيط القومى ، ١٩٥٩

٢١ - النجار ، د. محمد سعيد ، « الوحدة الاقتصادية بين البلاد النامية »  
مجلة مصر العاصرة ، عدد رقم ( ٣١٨ ) ، أكتوبر ١٩٦٤ .

٢٢ - بركات ، محمد رشدى ، « التمثيل التجارى الدبلوماسى »  
مجلة مصر الصناعية ، ابريل / يونيو ١٩٦٨ .

٢٣ - البنك الأهلى المصرى ، « أثر النمو الاقتصادى على التجارة الخارجية » ،  
النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، مجلد ( ١٨ ) ،  
عدد ( ٣ ) ، ١٩٦٥ .

٢٤ - \_\_\_\_\_ ، « التنمية الاقتصادية واثرها في ميزان المدفوعات » ،  
النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى . مجلد ( ١٢ ) ، عدد ( ٣ ) ١٩٥٩ .

٢٥ - \_\_\_\_\_ ، « تخطيط الصناعة » نشرة البنك الأهلى المصرى ،  
عدد ٢ ، ٣ ، عام ١٩٦٢ .

٢٦ - \_\_\_\_\_ ، تطور الصادرات المصرية خلال سنوات الخطة الخمسية

- الأولى وما بعدها » العدد الأول ، عام ١٩٧٠ .
- ٢٧ — بنك بور سعيد « نظام السماح الوقت ودوره في تنمية الصادرات » . المجلة الاقتصادية لبنك بورسعيد ، عدد ابريل / سبتمبر ١٩٦٩ .
- ٢٨ — البنك المركزي المصري ، « اتجاهات تجارة الدول النامية خلال الفترة ٥٦ / ١٩٦٥ » المجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري ، العدد الثالث ١٩٦٧ .
- ٢٩ — ————— ، « اتجاهات أسواق القطن الخام في المواسم الأخيرة » العدد الثالث والراج عام ١٩٦٨ .
- ٣٠ — بنك مصر ، « تأثير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية » النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، السنة (١٤) عدد سبتمبر ١٩٦٩ .
- ٣١ — ————— ، « التجارة الخارجية ، ماذا تمثل بالنسبة للاقتصاد القومي ، تطورها عبر خطة التنمية » . العدد (١ ، ٢) مارس / يونيو ١٩٦٦ .
- ٣٢ — ————— ، « مناطق التجارة الحرة » ، النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، عدد ديسمبر ١٩٦٥ .
- ٣٣ — ————— ، « السياحة : دراسة مقارنة » النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، العدد الثالث ١٩٦٤ .
- ٣٤ — جامع ، د . احمد « التجارة الخارجية في الاقتصاد الاشتراكي » . مجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٧٠ .
- ٣٥ — حسن ، مهندس حسن محمد ، « تنمية الصادرات غير المنظورة في قطاع التشييد » دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ١٩٦٦ ، للرجع السابق .

٣٦ — حسن ، د. محمد ، علي ، « تطوير الصناعات الهندسية للتصدير » من دراسات مؤتمر تنظيم وإدارة الإنتاج للتصدير ، القاهرة ، فبراير ١٩٦٩ .

٣٧ — خليل ، د. خليل حسن ، « تنظيم قطاع التجارة الدولية في الاقتصاديات الاشتراكية » ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزي للمصرى ، ١٩٦٥ .

٣٨ — خليل ، د. مصطفى ، « موقف الصادرات بين الخطتين الأولى والثانية في ج. ع. م. من دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ، ١٩٦٦ ، الرجوع السابق .

٣٩ — زكى ، د. حسن « تمويل الحاصلات الزراعية والصعوبات التي تواجه البنوك في سبيل التمويل » . محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزي المصرى ، ١٩٦٥ .

٤٠ — زكى ، محمد عباس « تطور التجارة الخارجية في مصر » محاضرة ، برنامج الدورات التدريبية لشركة للنصر للتصدير والاستيراد ، يونيو ١٩٧٠ .

٤١ — ———— ، « التصدير : مشكلاته ودعمه » ، بحث مقدم لمؤتمر تنظيم وإدارة الإنتاج للتصدير ، القاهرة ، فبراير ١٩٦٩ .

٤٢ — سرور ، د. ايهاب ، « الاقتصاد العربى والسوق الأوروبية المشتركة » مجلة الأهرام الاقتصادى ، عدد (٣٦٧) ، أول ديسمبر ١٩٧٠ .

٤٣ — سلام ، د. عبده محمود ، « بعض المشاكل التي تواجه تصدير الأدوية » ، من دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ، ١٩٦٦ ، الرجوع السابق .

- ٤٤ — سلطان ، فؤاد ، « نظام المرفوعات والتجارة الخارجية لج .ع .م . » .  
محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزي

المصري ، ١٩٦٦ .

- ٤٥ — شافى ، د . محمد زكى ، « العلاقات الاقتصادية الدولية للبلاد المتخلفة

اقتصاديا » . مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٦٢ .

- ٤٦ — \_\_\_\_\_ ، « الإنماء الاقتصادى فى ج .ع .م . » مصر المعاصرة ،

- ٤٧ — \_\_\_\_\_ ، « قابلية العملة للتحويل والبلاد المتخلفة اقتصاديا »

رسائل التخطيط القومى ، رقم ( ٥٣ ) .

- ٤٨ — \_\_\_\_\_ ، مشاكل التجارة الدولية للبلاد المنتجة للنتجات الأولية

محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، عام ١٩٦٤ .

- ٤٩ — شركة النصر للتصدير والاستيراد ، « العلاقات الاقتصادية بين الدول

الأفريقية الاستوائية وج .ع .م . » ، مجلد ، عن المؤتمر الثانى

لتنمية التبادل التجارى مع الدول الأفريقية ، ديسمبر ١٩٦٩ .

- ٥٠ — \_\_\_\_\_ ، « تقييم المجالس السلمية » تحقيق ، نشرة الاقتصادية

لشركة النصر للتصدير والاستيراد ، عدد رقم ( ١٨ ) ،

ابريل ١٩٧٠ .

- ٥١ — \_\_\_\_\_ ، « حول مؤتمر الارز الأول فى القاهرة » ، دراسة خاصة ،

إعداد سمية الصاوى ، شركة النصر للتصدير والاستيراد ،

- ٥٢ — \_\_\_\_\_ ، « دراسات المؤتمر الثانى لتنمية التبادل التجارى مع

الدول الأفريقية » النشرة الاقتصادية لشركة النصر للتصدير

والاستيراد ، عدد ديسمبر ١٩٦٩ .



- ٥٣ — \_\_\_\_\_ ، « هل استفادت الدول الأفريقية من إتسابها للسوق  
الأوربية المشتركة » حديث لأحمد خيرة السوق ،  
النشرة الاقتصادية لشركة النصر للتصدير والاستيراد ،  
عدد أغسطس ١٩٦٩ .
- ٥٤ — شريف ، د. أحمد فؤاد ، « بعض التجارب الناجحة في تنمية الصادرات .  
بالإشارة إلى ج.ع.م. » من دراسات مؤتمر تنمية  
الصادرات ١٩٦٦ المرجع السابق .
- ٥٥ — \_\_\_\_\_ ، « تخطيط تنمية الصادرات » ، المرجع المذكور أعلاه .
- ٥٦ — صبحي ، مهندس محمد محمود ، « النقل البحري ودوره في الإقتصادى  
القومى » ، دراسة ، مراقبة للتدريب لشركة النصر للتصدير  
والاستيراد يوليو ١٩٧٠ .
- ٥٧ — صدقي ، يوسف ، « تنمية صادرات الصناعات الهندسية » ، دراسات مؤتمر  
تنمية الصادرات ، ١٩٦٦ ، المرجع السابق .
- ٥٨ — عبد المظيم ، د. لطفى ، « الاستثمارات الصناعية وعمليات النقل البحرى »  
الأهرام الإقتصادى ، عدد منتصف أغسطس ١٩٦٩ .
- ٥٩ — عبد الملك ، د. طلعت ، « تقدير الموقف التصديرى » . بحث . سلسلة  
دراسات المعهد القومى للإدارة العليا ، رقم (٢٨) ، ١٩٦٦ .
- ٦٠ — \_\_\_\_\_ ، « حول مؤشرات النجاح في تنمية الصادرات » . بحث ،  
دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ، ١٩٦٦ ، المرجع السابق .
- ٦١ — \_\_\_\_\_ ، « دور التصدير في عملية التنمية » دراسات المعهد القومى  
للإدارة العليا ، مذكرة رقم (٢٦) ، ١٩٦٦ .

- ٦٢ — « تنظيم التصدير في القطاع المصنعي » ، دراسات  
المعهد القومي للإدارة العليا ، مذكرة رقم (٥) ، الطبعة  
الثانية ، ١٩٦٥ .
- ٦٣ — « تخطيط التصدير » ، دراسات مؤتمر تنمية  
الصادرات ، ١٩٦٦ ، المرجع السابق .
- ٦٤ — عجمية ، ذ. محمد عبد العزيز ، « مذكرات في التصاريح التجارية  
الخارجية » ، الاسكندرية ١٩٥٥ .
- ٦٥ — عرفة ، د. محمد علي ، « التأمين كنصر من عناصر الصادرات غير  
المنظورة » ، دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ١٩٦٦ ،  
للمرجع السابق .
- ٦٦ — عزيز ، د. الفونس ، « تنظيم التجارة الخارجية » .  
مصر المعاصرة ، عدد ابريل ١٩٧٠ .
- ٦٧ — « تطور تجارة الخارجية ، وعلاقتها بالتنمية في  
ج.ع.م. » دراسة لمؤتمر الاقتصاديين العرب الثالث ، دمشق ١٩٧١
- ٦٨ — عمر ، د. حسين ، « تطور الاقتصاد في مرحلة التحول الاشتراكي » ،  
مصر المعاصرة ، اكتوبر ١٩٦٦ .
- ٦٩ — غانم ، محمد احمد ، « المشاكل والقيود التي تواجه العمل للتصدير في ج.ع.م.  
وأاليب حلها » ، بحث غير منشور ، سبتمبر ١٩٦٩ .
- ٧٠ — « دور القطاع الخاص في تنشيط العمل للتصدير » ،  
بحث غير منشور ، سبتمبر ١٩٦٩ .
- ٧١ — « التعاون بين ج.ع.م. والاتحاد السوفيتي مع  
الأسواق الثالثة » ، النشر الاقتصادي لشركة النصر للتصدير  
والاستيراد عدد أغسطس ١٩٦٩ .

- ٧٢ - غانم ، محمد احمد ، أم مشاكل التجارة الخارجية في ج ع م « دراسة  
مقدمة لمؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة ، بحث غير منشور ،  
أكتوبر ١٩٦٩
- ٧٣ - \_\_\_\_\_ ، التجارة الخارجية في السبعينات ، شركة النصر  
للتصدير والاستيراد ، يونيو ١٩٧٠
- ٧٤ - \_\_\_\_\_ ، « العمليات الدولية » ، الفكرة الاقتصادية لشركة  
النصر للتصدير والاستيراد ، أبريل ١٩٧٠
- ٧٥ - خنيم ، د. عمرو ، « مؤثرات جودة الانتاج » ، مجلة السكفاية الانتاجية  
« وزارة الصناعة » ، عدد أكتوبر ١٩٦٩ .
- ٧٦ - غيضان ، عزت محمد ، دور الغرف التجارية وممثلاتها في ظل نظامنا  
الاقتصادي . مذكرة للدورات التدريبية لشركة النصر  
للتصدير والاستيراد يونيو ١٩٧٠ .
- ٧٧ - فهمي ، د. فوزي رياض ، « تخطيطنا الصناعي في ضوء مواردنا ومركزنا  
الدولي » ، مجلة مصر المعاصرة ، يناير ١٩٦٦ .
- ٧٨ - قريضة ، د. صبحي تادرس بعض العوامل المحددة لسياسة إدارية رعية  
مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٦٧ .
- ٧٩ - مرزبان ، محمد عبد الله ؛ تنبئة الصادرات في قطاع النزل والنسيج ؛  
دراسة مقدمة لمؤتمر تنمية الصادرات ١٩٦٦ ، المرجع السابق .
- ٨٠ - مرزوقي ، د. جرجس ، « أهمية تخطيط التجارة الخارجية » .  
معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم (٥٣٣) ، ١٩٦٤ .
- ٨١ - مرسى ، د. فؤاد ؛ « تنظيم التجارة الخارجية » ، مجلة مصر المعاصرة ،  
عدد يوليو ١٩٦٧ .

٨٢ — « مشاكل القطاع الخاص » ، جريدة الاهرام ،

مارس ١٩٦٨ .

٨٣ — « التخطيط الزاھن للتصدير » ، مجلة مصر المعاصرة ،

أكتوبر ١٩٦٩ .

٨٤ . مرعى ، مهندس مرعى احمد ؛ « تنمية الصادرات من الصناعات

الكبابة » من دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ١٩٦٦

المرجع السابق .

٨٥ — مصطفى ، د . يسرى على ، « التجارة الخارجية ودور البنوك فيها » ،

محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦١ .

٨٦ — معهد التخطيط القومي ، « الاطار المبدئى لتخطيط القوى العاملة في

السنوات ١٩٨٠/٦٥ » ، معهد التخطيط القومي مذكرة

رقم (٦١٢) ، ١٩٦٥ .

٨٧ — مكرم الله ، د . موزيس ، « تدعيم التعاون الاقتصادى العربى » .

مجلة مصر المعاصرة ؛ ابريل ١٩٦٩ .

٨٨ — « ضرورة إعادة النظر في الوضع الحالى لتخطيط قطاع

المال الخارجى » ، مجلة الاهرام الاقتصادى ، ابريل ١٩٦٩ .

٨٩ — مندور ؛ قبطان محمد بهى الدين ، « النقل البحرى بالكنتينرز »

مجلة الاهرام الاقتصادى ، عدد (٢٤٧) ؛ فبراير ١٩٧٠ .

٩٠ — منصور ، د . فوزى ، « العلاقات الاقتصادية الدولية للبلاد العربية »

مجلة مصر المعاصرة ، يناير ١٩٦٩ .

٩١ — نجم ، محمد على ، « اتفاقات التجارة والدفع وأثرها في التجارة الدولية »

محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٣ .

- ٩٢ - نصر، د. زكريا أحمد، « في تخطيط التجارة الخارجية » محاضرات.  
معهد الدراسات المصرفية، ١٩٦٤ .
- ٩٣ - همام ، د. عز الدين ، « تسويق الأرز في ج . ع . م »  
معهد التخطيط القومي، مذكرة (٦٣٤) ، أبريل ١٩٦٦ .
- ٩٤ - واصف ، ماهر عزيز ، « التنمية الاقتصادية واثرها على ميزان  
المدفوعات » . بحث ، معهد التخطيط القومي ، أكتوبر  
١٩٦٦ .
- ٩٥ - ياسين ، د. محمد حسن ، « مؤشرات النجاح في التصدير : دراسة على  
مستوى الشروع » دراسات مؤخر تنمية الصادرات  
١٩٦٦ ، المرجع السابق .

### ج - التقارير ، دراسات أجهزة وهيئات ،

#### ومتنوعات أخرى

- ١ - الاتحاد العام لنرف الصناعة والتجارة العربية ، التقرير الإقتصادي العربي  
الاتحاد العام لنرف العربية ، بيروت ، سنوات مختلفة
- ٢ - الجهاز المركزي للتنبئة العامة والإحصاء ،  
الفترة الشهرية للتجارة الخارجية ، سنوات مختلفة .
- ٣ - \_\_\_\_\_ ، المؤشرات الإحصائية لج . ع . م . سنوات مختلفة .
- ٤ - \_\_\_\_\_ ، الكتاب السنوي للإحصاءات العامة ؛ سنوات  
مختلفة .
- ٥ - \_\_\_\_\_ ، مختارات الجهاز المركزي للتنبئة العامة والإحصاء ،  
سنوات مختلفة .
- ٦ - \_\_\_\_\_ ، مشكلة السكان في ج . ع . م . ١٩٦٥ .

- ٧ — ——— : تطور التجارة الخارجية خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى لتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ مرجع (٢-٦٠٠) ، مايو ١٩٦٨ .
- ٨ — ——— ، دراسات تحليلية ، عدد (٦٤) ، ١٩٦٩ .
- ٩ — ——— ، التجارة الخارجية وعلاقتها بالدخل المحلي في ج.ع.م. نشرة التنمية العامة والأحصاء، عدد (٧٤) ؛ سبتمبر ١٩٧٠ .
- ١٠ — الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري ، « تقرير رئيس مجلس الإدارة لمؤتمر تنمية الصادرات ، دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ١٩٦٦ للرجع السابق .
- ١١ — المؤسسة المصرية العامة للتجارة ، أهم العقبات التي تواجه التنظيم الحالي لقطاع التجارة الخارجية ، دراسته مقدمه لمؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة أكتوبر ١٩٦٩ .
- ١٢ — الهيئة العامة لتنمية الصادرات ؛ سلسلة الدراسات السوقية ، عن دول القارة الأفريقية ، القاهرة ؛ يونيو ١٩٦٣ .
- ١٣ — مصلحة الجمارك ؛ « التقرير السنوي لتجارة مصر الخارجية » ، سنوات مختلفة من ١٩٥٥ : ١٩٦٢ .
- ١٤ — منظمة تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية؛ تقرير عن إنتاج وتسويق الخضر في الأسواق العالمية ؛ رقم (٢٨٢، ٢٩٠) ديسمبر ١٩٦٧ .
- ١٥ — ——— ؛ تقارير عن مشاكل تصدير البصل والموالح ، فبراير ١٩٦٧ .
- ١٦ — مؤتمر تنمية التبادل التجاري مع الدول الأفريقية « التوصيات » القاهرة ديسمبر ١٩٦٩ .

١٧ - مؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة، «التوصيات» القاهرة أكتوبر ١٩٦٩

١٨ - هيئة الأمم المتحدة، المصالح الاقتصادية الأجنبية والاستثمار،

مكتب الإعلام، ١٩٧٠

١٩ - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، دليل التجارة الخارجية والتعهد

الأجنبي، يوليو ١٩٦٢

٣٠ - \_\_\_\_\_، مؤشرات لتطور الاقتصادى، يوليو ١٩٦٢

٢١ - \_\_\_\_\_؛ تصريحات الوزير عن أبعاد لتنظيم الجديد لتجارة

الخارجية، الأهرام الإقتصادى، عدد أول يونيو ١٩٦٧

٢٢ - \_\_\_\_\_؛ اقتصاديات الدول العربية والتعاون المشترك فيما

بينها . و التمثيل التجارى » ١٩٦٧،

٢٣ - وزارة التخطيط « خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية » لعام ١٩٦٨/٦٧

٢٤ - \_\_\_\_\_ «تقارير متابعة وتقييم النمو الاقتصادى» سنوات مختلفة

٢٥ - وزارة الخارجية، «تقرير عن العلاقات الاقتصادية مع الدول الافريقية»

الادارة الاقتصادية، ١٩٦٦.

٢٦ - وزارة الخزانة، البيان المالى والاقتصادى للسيد وزير الخزانة؛ عن الموازنة

العامة للدولة لسنة المالية ١٩٧٠/٦٩

٢٧ - \_\_\_\_\_، تطور التجارة الخارجية لـ ج.م.ع.م خلال الفترة

١٩٦٠/٥٩ : ١٩٦٩/٦٨؛ الادارة العامة للبحوث،

مذكرة رقم (٣٨)، ١٩٧٠،

٢٨ - وزارة السياحة، مشاكل التسهيلات السياحية في الدول النامية، نشرة

البحوث السياحية، العدد السادس، ديسمبر ١٩٦٩

## ثانياً - المراجع الأجنبية

### A — BOOKS

---

1. **Albert, Paul** , *Economic Development*, Collier-Macmillan Ltd., New York, 1968
2. **Bachmann, H.** , *Les Pays Peu Développés et le Marché Mondiale*. Conférences sur la Promotion des Exportations, G.T.T., 1967.
3. **Balassa, Bela** , *Trade Prospects for Developing Countries*. Richard D., Irwin I.N.C. U.S.A., 1964.
4. ————— , *The Theory of Economic Integration*. G. Allen & Unwin Ltd., London, 1962.
5. **Baldwin, Robert**, *Economic Development and Export Growth: A Study of Northern Rhodesia 1920-1960*. Berkeley Univers. of California Press, 1966.
6. **Beckerman** , *Europe's Needs and Resources*. Twentieth Century Fund, 1961.
7. **Birmingham W.**, *The Economic Development of Ghana*. in, Planning and Growth, Birmingham & Ford. G. Allen & Unwin Ltd., London, 1966.
8. **Byé, Maurice** , *The Role of Capital in Economic Development*. in, Economic Development of Latin America, Ellis, Wallich, 1961.



9. Cairncross, A. , *Factors in Economic Development*. G. Allen & Unwin Ltd., London, 1965.
10. ————— , *Local and Foreign Investment : 1880-1913* Cambridge, 1953.
11. Christe, F. , *Financement Bancaire d' Exportation*. in Conférences sur la Promotion des Exportations, G.A.T. T., 1967.
12. Clement, M. , *Trade and Relative Factor Prices*, in, Theoretical Issues in International Economics, Clement & Pfister & Rothwell, Horgton Miffle, Boston, 1967.
13. Clough, C. , *The Economic Development of Western Civilization*. McGraw-Hill Book Co. Inc. New York, 1959.
14. Dobb, M. , *Political Economy and Capitalism*. Routledge & Kegan Paul Ltd., London, 1950.
15. Dudley , *Our Development World*. London, 1953.
16. El-Beblawi, Hazem, *Interrelation Agriculture-Industrie, et le Developpement Economique*, Thèse de Doctorat, Paris, 1964.
17. El-Kammash, Magdy, *Economic Development and Planning in Egypt*. Fredrick A. Preager, New-York, 1968.
18. Enke & Salera, *International Economics*. Printice-Hall, Inc., New York 1951
19. Ford, A. , *Economic Development : A. Theoretical Outline*, in, Planning and Growth in Rich and Poor Countries, Edit., by Bermingham and Ford, op. cit.

20. Freyssinet, J., *Le Concept de Sous-Developpement*. Mouton & Cie, Paris, 1966.
21. Froumkin, J., *Economic Development: Principles and Patterns*, H. Williamson & J. Putrick, U.S.A., 1961.
22. Galbraith, John K. *Economic Development*. Harvard Univers. Press, U.S.A. 1969.
23. Groves, P. , *Planning for the Growth of an Advanced Industrial Economy*. in, *Planning and Growth*, Birmingham, op. cit.
24. Hafner, Karl, *Le Cadre de l'Assurance à l'Exportation*. in, *Conferances sur la Prom. des Exp.*, G.A.T.T., op. cit.
25. Hansen, B., & Marzouk, G., *Development and Economic Policy in Egypt*. North Holland Publishing Co., Amesterdam, 1965.
26. Harris, S. E., *International and Interregional Economics* McGraw-Hill Book Co., London, 1957
27. Hicks, J., *Essays in World Economics*. Oxford University Press, London, 1959.
28. Higgens, B., *Economic Development: Principles., Problems, and Policies*. Constable & Co. Ltd., New York, 1959.
29. Hill., O. , *Le Choix de Marchés d'Exportation*. dans, *A La Conquête de Marchés du Monde*, .. Ministre de Commerce, Canada, 1967.
30. Hirshman, A., *The Strategy of Economic Development*. Yale Univers. Press, New York, 1958.

31. —————; *National Power and the Structure of Foreign Trade*. University of California Press, 1945.
32. Hoffman, W., *The Growth of Industrial Economies*. 1958
33. Issawi, Charles, *Egypt in Revolution : An Economic Analysis*. Oxford Univ. Press, London 1963
34. Johnson, Harry, *Economic Policies Towards Less Developed Countries*. G. Allen & Unwin Ltd., London, 1968.
35. Keesing, D., *Outward Looking Policies and Economic Development*. in, *Economic Development : Challenge and Promise*, Edit, Spiegelglass & Welsh, , 1970
36. Kindelberger, C., *Economic Development*. McGraw-Hill Book Co. Inc., New York, 1965.
37. —————, *Economic Growth in France and Britain 1851 : 1950*. Harvard Univ. Press, 1964.
38. —————, *The Terms of Trade : A European Case Study*. Champman, John Wiley and Sons, London , 1956.
93. Kirschen, Duprez, Megistos " A World Income and Trade Model for 1975". North Holland Publishing Co., New York, 1970.
40. Kramer D'Arlin & Root, *Intenational Trade*. South Western Publishing Co., U.S.A., 1959
41. Kramar, R., *International Marketing*. Seconed ed., South Western Publishing Co.; U.S.A., 1964
42. Krause, W., *Economic Development*. Wads worth Publishing] Co., San Francisco, 1961

43. ————, *The International Economy*. Houghton Mifflin Co., New York, 1955.
44. Lacharrière, G., *Commerce Extérieur et Sous-Développement*. Press Universitaire de France, Paris, 1964.
45. Lamfalussy, A., *The United Kingdom and the Six: An Essay in the Economic Growth in Western Europe*. Yale University, 1963.
46. Leibenstein, *Economic Backwardness and Economic Growth*. John Wiley & Sons, Inc., New York, 1957.
47. Lenin, *Imperialism*. Edit. 1933.
48. Lewis, A., *The Theory of Economic Growth* 7th. Imp. Unwin Univers. Book., London, 1963.
49. Liebich, F., *Les Mesures de Politique Commerciale et leur Effet Tant sur les Echange que sur le Développement Industrielle*. (Conferances sur la Promotion des Exp., G. A. T. T., op. cit.)
50. Ligthart & Abbai, *Economic Development in Africa, South of Sahara*. Edit. E. Robinson, 1967
51. Macbean, A. I., *Export Instability and Economic Development*. George Allen & Unwin Ltd., London, 1966.
52. Maizels, A., *Exports and Economic Growth of Developing Countries*. Cambridge University Press, London 1968.
53. ————, *Growth and Trade*. Cambridge Univers. Press, London, 1970.

54. ———, *Industrial Growth and World Trade*. Cambridge Univer. Press, London, 1963.
55. Marx, K. , *Capital*. Progress Publishers, Moscow, 1965
56. Meier, Gerald, *International Economics of Development : Theory and Policy*. Harper and Row, New Yourk, 1968.
57. ———, *International Trade and Development*. Harper and Row, New York, 1963.
58. ———, *Leading Issues in Development Economics*. Oxford Univers. Press, New York, 5th. Printing, 1967.
59. Meier G., & Baldwin, R., *Economic Development : Theory, History, Policy*. John Wiley & Sons New York, 1957.
60. Miguel, Echenique, *The Foundation & Process of Industrial Development in Puerto-Rico*. in, *Methods of Industrial Development*, O. E. C. D., 1961.
61. Mountjony A., *Industrialization and Underdeveloped Countries*. Hutshison and Co. Ltd, London, 1968.
62. Myint, H., *The Economics of The Developing Countries*. Hutshison & Co. Ltd., London, 3ed Edit, 1967
63. Mynard, G., *Economic Development and the Price Level*., Macmillan, London, 1962.
64. Myrdal, Gunnar, *An International Economy*. Harper & Brothers, New York, 1956.
65. ———, *Economic Theory and Underdeveloped Regions*, Methuen, London, 1965.

66. Nagaoka, H , *Economics of the Import and Export Trade*.  
The Bedrok Series, Pitman, London, 1930.
67. Nath, S. , *Indian Economic Development*, in, *Planning  
and Growth in Rich and Poor Countries*  
Edit. Birmingham & Ford op., cit
68. Nurkse, R., *Equilibrium and Growth in World Economy*  
Cambridge, London, 1961.
69. —————, *Problems of Capital Formation in Under—  
developed Countries*. B. Blackwell, New  
York, 1958.
70. Nuscheler, M. G., *Coûts et Détermination de Prix  
Dans le Commerce d'Exportation*.  
(Conférences Sur la Promotion des Exp.,  
G.A.T.T., op. cit.)
71. Ohlin, B., *La Politique du Commerce Extérieur*.  
III, Dunod, Paris, 1956.
72. Okun, Bernard & Richardson R., *Studies in Economic  
Development*. Holt Rinehart and Winston,  
New York, 1962.
73. Ostavski, M. & Sadouski Z., *Economic Growth and  
Equilibrium in Foreign Trade*, in *Intern-  
ational Trade and Development: Theory and  
Policy*, Warszawa, 1966.
74. Pfister, L., *Theoretical Issues in International Economics*.  
(Clement, Pfister, Rothwell) Houghton Mifflin  
Co., Boston, 1967.
75. Prest, A. R., *Public Finance in Underdeveloped Coun-  
tries*. Weidenfeld and Nicolson, London.,  
1968.

76. Rees, H., *The Economic Development of Siera-Lion.*  
in, *Plaanning and Growth*, Edit. Birmingham.  
op. cit.
77. Robinson, E. A., *Economic Development for Africa South  
of Sahara.* Macmillan, London, 1967.
78. Robinson, J., *Essays in the Theory of Economic Growth.*  
MacMillan and Co. Ltd, London, 1962.
79. Roll, Eric, *A History of Economic Thought.* Faber and  
Faber Ltd, London, 1953.
80. Rosenthal, Morris, *Techniques of International Trade.*  
Mc Graw-Hill Book Co., New York, 1950.
81. Rothwell, K , *The Adjustment Mecanism in International  
Payments.* in, *Theoretical Issues in Inter-  
national Econ.*, Clement., op. cit.
82. ————— , *Trade and Relative Factor Supplies.* Ibid
83. Sachs, Ignacy, *Foreign Trade and Economic Develop-  
ment of Underdeveloped Countries.* Asia  
Publishing House, Bombay, 1965.
84. Saper, J., & Swenery T., *Finance and Development.*  
I.M.F., Dec. 1965.
85. Schelling, T.C., *International Economics.* Allyn and  
Bacon Inc., Boston, 1958.
86. Schnebli, M., *Promotion des Exportation á l'Echelon  
Gouvernemental.* ( Conferances sur la Pro-  
motion des Exportations, GAT.T op. cit.
87. Singer, H., *International Development: Growth and  
Change.* McGraw-Hill Book Co., New  
York, 1967.

88. **Singh, Bright**, *Economic Development*. Asia Publishing House, Bombay, 1966.
89. **Smith, Adam**, *Wealth of Nations*. Cannan Edition, 1862
90. **Snider, d.**, *Introduction to International Economics*. Fourth Edit. Richard D. Irwin Inc., Illinois 1967.
91. **Spengler, J.**, *Demographic Patterns in Economic Development*, in, Econ. Dev., Williamson & Patrick, Prentice Hall, U.S.A., 1961
92. **Spicer, M.W.**, *Le Role de la Recherche et de L'Analyse en Matiere de Marketing dans les Affaires Commerciales*. (Conference sur la Promotion des Exp. GATT., op. cit )
93. **Speigelglass & Welsh**, *Economic Development: Challenge and Promise*. Prentice Hall, New Jersey, 1970.
94. **Stern, Robert**, *Foreign Trade and Economic Growth in Italy*. Fredrick A. Preager Pub, New Yorke, 1967.
95. **Tarshis, Lorie**, *Introduction to International Trade and Finance*. Sec. Prin., John Wiley & Sons Inc. New Yorke, 1959.
96. **Towle, Lawrance**, *International Trade and Commercial Policy*. 2<sup>nd</sup>. Edit., Harper, New Yorke, 1956.
97. **Varticar, V.**, *The Role of Commercial Policy in Economic Development*. in, Econ. Dev., Spiegelglass & Welsh, op. cit,



98. **Vigodsky, S.**, *Capitalist Economy*. Progress Publishers, Moscow, 1966.
99. **Viner, J.**, *International Trade and Economic Development*. Oxford University Press, London, 1953.
100. **Wenhold, H.**, *Donnés Fondamentale Sur le Marketing d'Exportation*. (Conference sur Promotion des Exp, G.A.T.T., op. cit.)
101. **Williamson, H., & Buttrick, J.**, *Economic Development: Principles and Patterns*. Prentice Hall, U.S.A., 1961.

## **B — ARTICLES**

---

1. **Aziz, Alfonse**, "Economic Development", **The Institute of National Planning**. Mem. No. 678, Cairo, 1966.
2. **Balassa, Bela**, "The Impact of the Industrial Countries Tariff Structure on their Imports of Manufactures of the L.D.C." **Economica**, Nov. 1967.
3. **Bldwin, Robert**, "Export Technology and Development & Subsistance Level." **Economic Journal**, March 1963.
4. **Ball, R**, "Capital Imports and Economic Development." **Kyklos**, Vol. 15, F-3, 1962.
5. **Bagwati, J.**, "International Trade and Economic Development." **American Econ. Review**, Dec. 1958.
6. ————, "Immiserizing Growth", **Review of Economic Studies**, Vol. 25, June. 1958.

7. —————, "Indian Balance of Payments: Policy and Exchange Actions." **Oxford Econ. Papers**, Feb. 1962.
8. **Bhatia, M.**, "Terms of Trade and Econ. Development: A Case Study of India 1861-1939", **Indian Econ. Jour.**, April-June 1969.
9. **Black, J.**, "Trade and National Growth Rate" **Oxford Econ. Papers**, March 1970.
10. **Bognar, J.**, "The Economico Political Background of the Planning of International Trade." **The Institute of National Planning, Cairo. Memo. No. 573**, 1965.
11. **Bruton, Henery.** "Growth Models and Under - developed Economies." **Jour. of Political Econ.**, Dec. 1955.
12. **Cairncross, A.**, "International Trade and Econ. Development." **Economica**. Vol. XXVIII, Aug. 1961.
13. **Chenery, H. B.**, "Comparative Advantages and Development Policy, Survey of Econ. Theory." **American Econ. Assoc., Royal Econ. Society**, Vol. II, 1965.
14. —————, "Development Alternatives in an Open Economy" **Econ. Jour.**, Mar. 1962,
15. —————, & Strout, A., "Foreign Assistance and Econ. Development" **Amer. Econ. Rev.**, Sep. 1966.
16. **Chif, I.**, "Direct Investments, Terms of Trade and Balance of Payments" **Quarterly Jour. of Econ.**, Feb. 1942.

17. Churanek Milos, "Long Term Interdependance Between the Foreign Trade Gap and Balance of Payment". I. N. Planning, Cairo, Memo. No. 660, June 1966.
18. Cohen, B., "The Stagnation of Indian Exports 1951-61" The Quarterly Jour. of Econ., Nov. 1964
19. Crouchley, A., "A Century of Econ. Development 1837-1937 : A Study in Population and Production in Egypt". Egypt Contemporaine, XXX, Feb. 1939.
- 20 Davis, M., "Export Quotas and Allocative Efficiency Under Market Instability." Amer. Jour. Agriculture Econ., Aug. 1968.
21. El-Lebeady, Abd-El Rahman, "The Treatment of Foreign Trade in Development Planning, I. N. Planning, Cairo, 1964,
22. Emery, R., "The Relation of Exports and Economic Growth," Kyklos, Fasc 2, 1967.
- 23 Haberler, G., International Trade and Econ. Development, National Bank of Egypt, 1959.
24. Hamid, S. & Hassan, A., Imports Requirments For Exports Plan." I. N. Planning, Cairo, Memo No. 591, Aug. 1965.
25. Haring, J., "International Trade as an Engine of Growth", Economica Internazionale, Vol. XIV, Feb. 1961.
26. —————, & Humphry J., "Simple Model of Trade Expantion" Western Econ. Jour., Spring 1964.

27. **Hensley, J. & Schwartz E.**, The Terms of Trade and Balance of Payments, and Development Problems, *Weltwirts-Chaft, Archiv.*, March 1968.
28. **Hicks, J.**, International Trade, the Long View" **Central Bank of Egypt**. 1963.
29. **Johnson, Harry**, "Economic Expantion and International Trade." **Manchester School**, May 1965.
30. **Joudagnoli Louis**, "The Role of the Meduim Term Export Guarantees." **The Southern Econ. Jour.**, Apr. 1968.
31. **Kravis, Irvin**, "Trade as Handmaiden of Growth ". **The Econ. Jour.**, Dec. 1970
32. **Kung. E. & Gallen, S.** "Subsidies to Exports in Developing Countries. **International Economics**. Nov. 1967.
33. **Lary, H.**, "Trade of the L.D.C.'s Manufacture Point the Way." **Columbia Jour. of World Business**, 1966.
34. —————, "Economic Development and the Capacity to Import," *Lecturs*, 1958, in, *Leading Issues in Dev. Econ.*, Meier, op. cit.
35. **Lang, Oskar**, "Economic Development, Planning and the International Cooperation," *Lecture, Central Bank of Egypt*, 1961.
36. **Lewis A.**, "Aspects of Industrialization." **National Bank of Egypt**, 1953.
37. **Linsel, H.**, "Industrial Growth, Trade and Economic Cooperation." **PEgypt Contemporaine**, July 1967.

38. Myint, H., "The Classical Theory of International Trade and Underdeveloped Countries." *Econ. Jour.*, June 1958.
39. Myrdal, G., "Development and Underdevelopment" *National Bank of Egypt, Fiftieth Anniversary Lectures*, 1956.
40. North, D., "Location Theory and Regional Economic Growth." *The Jour. of Political Econ.* June 1955.
41. Nurkse, R., "International Trade Theory and Economic Policy," in *Econ. Development of Latin America*, 1962, op. cit,
42. Patel, S., "Exports Strategy for the Next Decade," *The Economic Weekly*, Jul. 1961.
43. Paul, S. & Mote V., "Competitiveness of Exports : A Microlevel Approach." *The Economic Jour.*, Apr. 1970.
44. Prebisch, R., "The Economic Development of Latin American and its Principal Problems," *Econ. Bulletin for Latin Amer.*, Feb. 1962.
45. —————, "Commercial Policy in Underdeveloped Countries", *Amer. Econ. Rev.*, Papers and Proceedings, May 1959.
46. Ranio, G., "Trade, Aid and What?" *Kyklos*, Vol. 17, F. 2, 1964.
47. Rao, V. K., Some Reflections on the Industrial Revolution Now in India, in, *Leading Issues in Dev. Econ.*, Meier, op. cit.
48. S. S. Srinivasan, "Some Basic Questions on Foreign

- Trade Planning." *I.N. Planning*, Cairo, Memo No. 922, 1971.
49. **Short, B.**, "Export Promotion in Underdeveloped Countries." *American Econ.*, Fall, 1969
50. **Singer, H.**, "Trade and Investment in Underdeveloped Areas." *Amer. Econ. Rev.*, XL., 1950.
51. ———, "Problems of Industrialization of Underdeveloped Countries." *International Social Science Bulletin*, Vol. VI, No. 2. 1954.
52. **Weaver, H. & Winakar, I.**, "Impact of U.S. Cotton Textile Quotas on Underdeveloped Countries." *Southern Econ. Jour.*, July 1968
53. **Wilson, T. & Sinha, R.**, "The Income Terms of Trade of Developed and Developing Countries." *Econ. Jour.*, Dec. 1969.
54. **Wu, S. & Wassing, D.**, "Three Phases of Growth in a Developing Economy, Relative to International Trade." *The Indian Econ. Jour.*, Jul-Sep. 1970.

**C. International Reports, Studies  
and Other Sources**

1. **G.A.T.T.** (General Agreement of Tariffs and Trade), *Trends in International Trade*. A Report by a Panel of Experts, Geneva, 1958
2. ———, *Colloque, Formation à la Promotion des Exportation*, I.T.C., Genève, 1966.
3. ———, *Conference sur la Promotion des Exportation*. 1967
4. **I.B.R.D.** (International Bank of Reconstruction and

- Development.), **Supplies Credits**. Report by the Staff, Feb. 1968.
5. **I.L.O.** (International Labour Organization.), **Yearbook of Labour Statistics**, 1971.
  6. **I.M.F** (International Monetary Fund.), **International Financial Statistics**, Apr. 1970.
  7. **League of Nations**, **Industrialization and Foreign Trade**, 1945.
  8. **O.E.C.D.** (Organisation of Economic Cooperation & Development.), **Methods of Industrial Development, Papers and Proceedings**. 1962.
  9. **O.N.U.D.I.** (Organisation d' N.U. pour le Developpement Industriel.), **Promotion des Industries Orientées vers L'Exportation**, 1969.
  10. **Ministre de Commerce de Canada**, **A la Conquête des Marchés du Monde**. Edité par Mary Hill, Ottawa, 1967.
  11. **U.N.** (United Nations ), **Industrial Development Survey**. New York, 1969.
  12. ————, **Mèsure de L'Effort de Developpement**. 1970
  13. ————, **Planning the External Sector : Techniques, Problems and Policies**. 1967
  14. ————, **Etude sur le Commerce International et le Developpement**. 1970.
  15. ————, **Utilisation de la Capacité Excedentaire à l'Exportation**. 1969.
  16. ————, **Export Credits and Development Financing**. 1969.

17. ————— , Towards a New Trade Policy for Development. 1964.
18. ————— , Instability in Export Markets in Underdeveloped Countries. 1953
19. ————— , Planning for Economic Development, 1963.
20. ————— , Industrialization and Productivity. Econ. Bulletin for Asia and the Far East, 1958.
21. ————— ; Review of Economic Conditions in the Middle East. 1951.
22. ————— , World Economic Survey. ( Different Years ).
23. ————— , Etude sur L'Economie Mondiale ( Diverses Années.)
24. ————— , U.N. Statistics Yearbook. ( Different Years ).
25. ————— , U.N. Monthly Bulletin of Statistics. ( Diffrent Years )
26. ————— , Handbook of International Trade and Development Statistics. (Different Years)
27. U.N.C.T.A.D ( U.N. Conference of Trade and Development.), Encouragement aux Exportations Industrielles. 1970.
28. ————— , Trade Prospects and Capital Needs in Developing Countries. 1968.
29. ————— , Review of Recent Trends in Trade and Development. 1968.
30. ————— , Le Role de L'Entreprise Privé dans le Pays en Voie de Developpement. 1968.



31. ———— , **The Question of the Granting and Extension of Preferences in Favour of Developing Countries .** *Proceedings of Second Sess., Vol. III, 1968*
  32. ———— , **Special Problems in World Trade and Development.** *Proceeding of Second Sess., Vol. V, 1968.*
-



## المحتويات

### القسم الأول

- ١ التصدير والائتمان الاقتصادي بالبلدان النامية
- باب تمهيدى
- ٥ نمط التنمية الملائم لمشكلة التخلف الاقتصادى بالبلدان النامية
- ٩ الفصل الأول : جوهر مشكلة التخلف الاقتصادى وأسبابها .
- الفصل الثانى : مفهوم عملية الائتمان الاقتصادى .
- ٢٦ وسائلها وعقباتها والامكانيات الحاضرة لها بالبلدان النامية
- ٤١ الفصل الثالث : نمط واستراتيجية التنمية الاقتصادية للنامين بالبلدان النامية.

### الباب الأول

- ٥٣ أهمية الدور الائتماني للصادرات في التاريخ وفكر الاقتصاديين
- ٥٤ الفصل الأول : الانجازات الائتمانية للتصدير ، في التاريخ الاقتصادى
- ٧٤ الفصل الثانى : الدور الائتماني للتصدير في الفكر الاقتصادى

### الباب الثانى

- ١٠١ أوجه إسهام النشاط التصديرى في الائتمان الاقتصادى بالبلدان النامية .
- الفصل الأول : أثر نشاط التصدير في الإنتاج الجارى ودوره بين محددات
- ١٠٢ معدل النمو الاقتصادى
- للبحث الأول — نماذج النمو الاقتصادى المتعلقة بمحددات النمو
- ١٠٣ ودور الصادرات بها .

- المبحث الثاني — أثر الإنجاز التصديري على معدلات نمو الناتج  
الحل الاجمالي. ١١٢
- الفصل الثاني : دور نشاط التصدير في عملية التنمية الاقتصادية  
١١٧
- المبحث الأول — تطوير القدرة الانتاجية والتفكير الهيكلي  
للبناء الإقتصادي ، في الزمن الطويل .
- المبحث الثاني — التمويل المنتظم لأحتياجات التنمية وسد فجوة  
ميزان المدفوعات في الزمن القصير ١٤٤

### الباب الثالث

- المركز الرابع لصادرات الدول النامية  
ومعوقات تأثيرها الانمائي ١٦٥
- الفصل الأول : كيان صادرات الدول النامية ، وتطوراتها وانجازاتها  
١٦٧
- المبحث الأول — الوزن النسبي الحالي لصادرات  
الدول النامية وتطوراتها ١٦٨
- المبحث الثاني — التكوين السلمي والاتجاهات الجغرافية  
لصادرات الدول النامية ١٧٣
- الفصل الثاني : أوضاع العرض والطلب لصادرات الدول النامية  
١٧٦
- المبحث الأول — ظروف انتاج السلع التصديرية  
بالدول النامية ( أوضاع العرض ) ١٧٦
- المبحث الثاني — ظروف الطلب على صادرات الدول النامية ١٩٩
- الفصل الثالث : اثمان صادرات الدول النامية وتوزيع مزايا تجارتها .  
٢١٦
- المبحث الاول — تحركات اثمان صادرات الدول النامية

- ٢١٦ وآثارها ( مشكلة تقلبات الائتان والحصيلة )  
المبحث الثاني — اتجاهات نسبة التبادل الخاصة بصادرات الدول  
٢٢٧ النامية  
الفصل الرابع : معوقات نجاح النشاط التصديري في دفع التنمية الاقتصادية  
٢٢٩ بالبلدان النامية  
المبحث الاول — الدور التاريخي للاستثمار الاجنبى في ميدان  
٢٣٧ التصدير بالدول النامية ( المعوقات الخارجية )  
المبحث الثانى — العقبات المحلية امام قيام نشاط التصدير بدوره  
٢٤٩ الانالى بالبلدان النامية

## الباب الرابع

- ٢٥٥ سياسة إنعاش الطاقة التصديرية وتمهيتها لدفع التنمية  
الاقتصادية بالبلدان النامية .  
الفصل الاول : تنوع الصادرات وهدف تطوير القدرة الانتاجية والتنمير  
٢٦٣ الهيكلى للاقتصاد ( الزمن الطويل )  
٢٦٤ المبحث الاول — سياسة تنوع الصادرات بوجه عام  
المبحث الثانى — استراتيجىة التصنيع ، واتجاهات الصناعات  
٢٧٢ التصديرية  
الفصل الثانى : تدابير انعاش الصادرات وتمهيتها فاعضاها الاقتصادى لأغراض  
٢٨٥ التنمية الاقتصادية . ( الزمن القصير )  
المبحث الاول — تدعيم الفائض الاقتصادى المتولد من الصادرات  
٢٨٦ وتوجيهه لتميز طاقات التنمية الاقتصادية

المبحث لثانى : تدعيم القدرات الإنتاجية والتنظيمية فى

٢٩٢ المجال التصديرى

الفصل الثالث : توجيه التوزيع الجغرافى للمصادر فى إطار استراتيجية

٢٩٩ للتنمية الاقتصادية . ( وجهود التعاون الاقتصادى الدولى )

المبحث الاول - سياسة التوزيع الجغرافى للمصادر ، لخدمة

٣٠١ اهداف التنمية الاقتصادية ( فى الزمن الطويل )

المبحث الثانى - اتجاهات توزيع المصادر وجهود تحقيق

٣١٢ استقرار الحيلة ( فى الزمن القصير )

### القسم الثانى

٣١٩ التصدير والائناء الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية

### باب تمهيدى

مشكلة التخلف الاقتصادى بمصر

٣٢٣ ونعط الأثناء الملأئم لملاجه

الفصل الاول : جوهر رمظا هر مشكلة التخلف الاقتصادى فى جمهورية

٣٢٤ مصر العربية .

الفصل الثانى : جهود الأثناء الاقتصادى والنمط الملأئم له فى جمهورية

٣٤٤ مصر العربية

### الباب الخامس

٣٦٩ انجازات التصدير بين أدوات الأثناء الاقتصادى فى جمهوريه

مصر العربية

٣٧١ للفصل الأول - مركز وكيان نشاط التصدير فى الإقتصاد المصرى

- المبحث الأول — تطور تجارة مصر الخارجية قبل الاستقلال  
الاقتصادي (من بداية القرن ١٩ حتى عام ١٩٥١) ٣٧٢
- المبحث الثاني — مركز التجارة الخارجية في ظل الاستقلال  
والتنظيم الاقتصادي (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ٣٨٣
- الفصل الثاني : دور التصدير بين جهود الإنماء الاقتصادي في جمهورية  
مصر العربية ٣٩٥
- المبحث الأول : أثر نشاط التصدير على الانتاج الجارى في  
جمهورية مصر العربية ٣٩٦
- المبحث الثاني : دور نشاط التصدير في عملية التثمين الهيكلى في  
لبناء الاقتصادى والاسراع بالتكوين الرأسمالى ٤٠٣
- المبحث الثالث . تعزيز نشاط التصدير لجهود التنمية الاقتصادية  
في المدى القصير . ٤٢٨
- الفصل الثالث — الموقف التصديرى لسلع التصدير الهامة في سياسة  
التنوع . ٤٣٩
- المبحث الأول : أهم صادرات السلع المصنوعة ٤٣٩
- المبحث الثاني . الصادرات غير المنظورة ٤٥١
- الباب السادس .  
تنظيم وتنسيق نشاط التصدير في ظل جهود الإنماء الاقتصادي في  
جمهورية مصر العربية . ٤٦٣
- الفصل الأول — الأوضاع التنظيمية لنشاط التصدير في مصر . ٤٦٥
- المبحث الأول : تنظيم الصادرات واجهزة توجيهها والرقابة عليها . ٤٦٥

- ٤٧٣ للبحث الثانى : ملاحظات على اوضاع تنظيم ورقابة الصادرات .
- ٤٧٨ للبحث الثالث : اسس ممارسة للشروعات لعمليات التصدير .
- ٤٩٠ الفصل الثانى — تخطيط وترشيد النشاط التصديرى فى ج . م . ع
- للبحث الأول : اهمية تخطيط وترشيد نشاط التجارة الخارجية
- ٤٩٠ لتدعيم جهود التنمية .
- ٤٩٨ المبحث الثانى : الأوضاع الراهنة لتخطيط نشاط التصدير فى مصر
- ٥٠٦ المبحث الثالث : تقديم اوضاع تخطيط التصدير فى مصر

## الباب السابع

### سياسات وتدابير تنمية الصادرات

- ٥١٩ فى ج . م . ع .
- ٥٢٢ الفصل الأول — سياسة ائتمان الصادرات
- للبحث الأول : اوضاع السياسة المعبرية للصادرات فى ج . م . ع
- ٥٢٢ واهمية تخطيطها
- ٥٣٣ للبحث الثانى : وسائل تعويض فروق تكلفه والكفاية الانتاجية
- ٥٥٥ للبحث الثالث : وسائل مواجهة عوامل المنافسة المعبرية الخارجية
- ٥٧٣ الفصل الثانى — تنمية القدرات التصديرية .
- للبحث الأول : بحوث تحسين الاتساج ودراسات السوق
- ٥٧٤ ومراقبة الجودة
- المبحث الثانى : تكوين الكفايات التصديرية وتشجيع الحوافز
- ٥٨٥ الخاصة .
- ٥٩٨ الفصل الثالث — رفع كفاءة الخدمات المعاونة لنشاط التصدير



- ٥٩٨ • نقل الصادرات
- ٦٠٣ • التأمين على الصادرات
- ٦٠٥ • ضمان إلتبان الصادرات
- ٦٠٦ • الإلتبان والخدمة المصرفية

## الباب الثامن

- ٦١٣ تنمية الصادرات المصرية في اطار الجهد الدولية .  
الفصل الأول — دور المنظمات الاقتصادية الدولية ودول الاسواق الرئيسية
- ٦١٥ في تنشيط صادرات . ج . م . ع .  
البحث الأول : نشاط المنظمات الاقتصادية الدولية وتنمية صادرات
- ٦١٧ ج . م . ع :  
البحث الثاني : تندية الصادرات عن طريق التعاون مع دول
- ٦٢٨ الكتلة الاشتراكية .  
الفصل الثاني : تنمية الصادرات من خلال صودر التعاون الاقتصادي
- ٦٣٨ الاقليمي  
البحث الأول : اهمية التعاون الاقتصادي الاقليمي بين ج . م . ع .  
والدول النامية الاخرى .
- ٦٤٥  
البحث الثاني : اهم اتجاهات التعاون الاقتصادي الاقليمي
- ٦٤٤ ل . ج . م . ع .
- ٦٤٥ ١٥- مع الدول العربية
- ٦٦٠ ٢٥- مع الدول الأفريقية .

المبحث الثالث - مقومات نجاح الثمان الاقتصادي الاقليمي

٦٦٤ يعن ج٠ م٠ ع٠ والدول النامية.

٦٨٢ الخلاصة

٦٩١ قائمة المراجع

٦٩١ أولا - المراجع العربية .

٧١٠ ثانيا - المراجع الاجنية .

تصويب الاخطاء المطبعية .

تصويب الأخطاء الطبيعية

المصحفة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٦	١	الفصل الثالث	الفصل الثاني
٢٣	٢	على	على
٤٢	٩	في أى سلمه	في إنتاج أى سلمة
٤٣	١٥	الانتاحى	الانتاجى
٤٦	الأخير	Progress	Growth 1957
٦٨	١٠	رفع	دفع
»	١٨	اتخاذ	اتخاذ
٧٥	٢٠	لقى طرات الجديدة	الجديدة لقي طرات
٧٦	٢	المكرو	المكرو
»	٢٣	ماينز	فاينز
٧٧	٦	طبعت	قيمت
٧٨	١٤	مروو	مروور
٨٠	٥	لفرض	المرض
٨١	١١	الدولية	الأولية
٨٤	١	وترتبط	وتربط

المصيفة	السطر	الخطأ	المواضع
٨٥	٢١		1959
٨٧	٣	تعتبر	تعتبر
٩٤	١٥	النتاج	النتاج
١٠٣	٦	لنتيجة	لنتيجة
١٠٤	٦	المفروض	المفروض
»	١٢	لنطاق	بقطاع
١٠٥	٥	وهو ما يعرض	وهو يعرض
١٠٨	٤	المتحدة	المتحدة و
١١١	١٤	تضاعف	مضاعف
١٢٣	٩	مع النمو	مع نمو
١٢٤	٤	سواء	سواء
١٣٧	١١	تحسين	تحسين
»	»	صالح	صالح البلاد
١٤٠	٧	١٥٨	١١٥١
١٤٤	الأخير	في مواجهة	
١٥١	٢٣	ثم	ثم
١٦٩	٨	بسيطة	نسبة
»	٩	مما	عامة
١٦٩	١٠	١٩٠٠	١٩٥٠
٢٠٧	١٩	للتصرفات	للتصرفات

المصحفة	المطر	الخطأ	الصواب
٢١٩	مرجع هامش <sup>(١)</sup>	UN. Handbook of	
		I. T. and Dev. 1972. Tab 4. II	
٢٢١	الأول	يشارل	يشارك
٢٢٤	الآخر	١٠ =	١٠٠ =
٢٢٦	٧	الدولى	الدول
»	٨٠	أنه	أنها
٢٣٣	٧	إليها	إليه
٢٣٧	١٤	بوضعها	بوصلها
»	١٧	وتتناول	تتناول
٢٣٩	١٩	التقديمية	التمدين
٢٥١	١٣	منها	منها إنتاج
٢٥٦	١٩	والدول	من الدول
٢٧٢	٧	٣ -	المبحث الثانى
٢٧٩	١	نكشف	تكشف
»	٦	أيدته	أيدته
٢٩٠	٦	تحقيق	على تحقيق
٣٢٤	١٨	حتى ١٩٠	حتى ١٩٧٠
٣٢٦	٢	تفاوت	التفاوت

المصحفة	السطر	الخطأ	المصوب
د	٢	الإجمالي والسكان	الاجمالى
٣٣٢	٤	٩١٣٢	٢١٣٢
٣٣٣	١٦	= ١٩٦١/٦٦	= ١٩٦١/٦٠
٣٣٦	١٠	التوسط	التوسط
٣٤١	٣	المدخوات	المدخرات
د	٥	١٠٧٣٤	٤٠٧٣٤
٣٦٥	١٢	مضادة	ممتادة
د	٢٣	أوجات	أرجأت
٤٠٦	٢	خلال ١٩٦٥/٦٠	والواردات خلال
٤٠٩	١١	والواردات خضوع لتأثير كبير	١٩٦٥/٦٠ خضوع كبير لتأثير
٤٢١	٣	١٩٦٥/٩٤	١٩٦٥/٦٤
٤٣٠	١٨	فيها	فيها
٤٤٨	٩	المتنف	المجلف
٤٩١	١٥	من	عن
٤٩٢	٤	المستصوب	المستصوب
٤٩٨	١٢	الجتارة	التجارة
٥٠٤	١٦	تطعى	تطعى



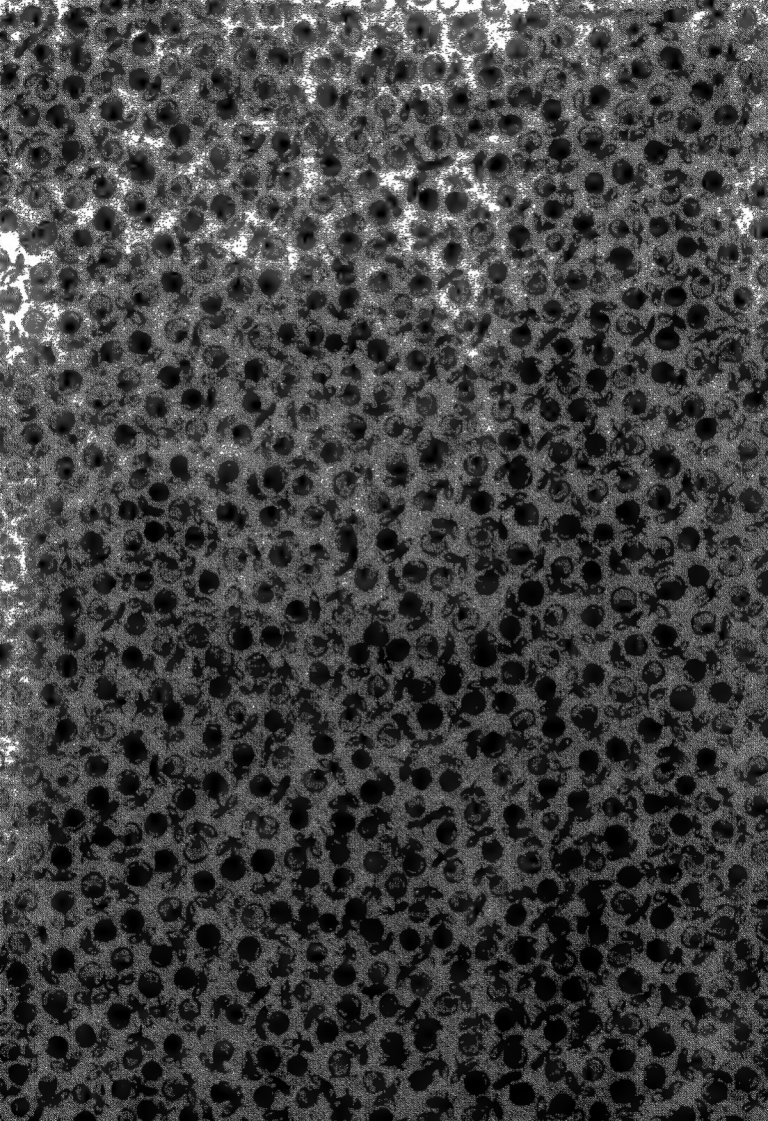
---

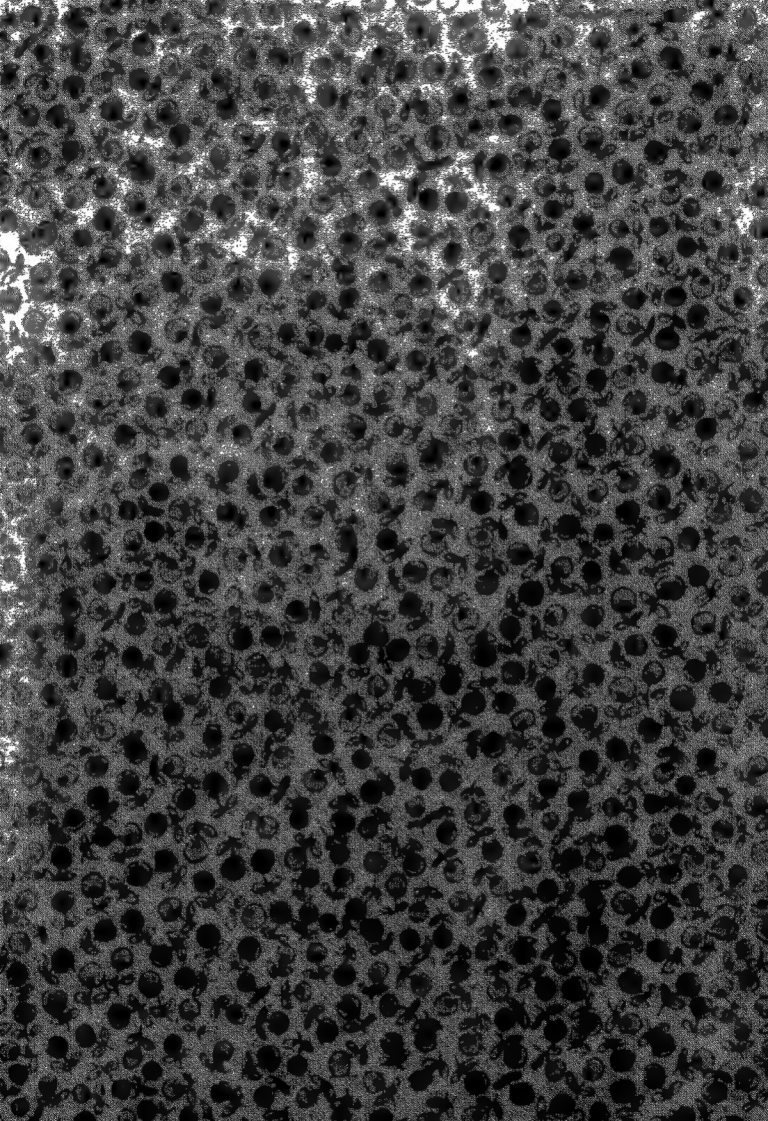
مطابع هابدين ٦ ميدان عرابى اسكندرية  
٨٠٤٣١١ - ٨٠٤٧٤٠

رقم الإيداع ١٩٧٣/١٩٩٢

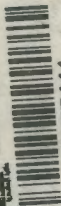








Bibliotheca Alexandrina



0357441